

مورخ وادج

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزي زكسي بطرس

دراسات في تطور الرأسمالية

تعريب
وكثير زنونج جلكس عماد

الناشر
دار الكتاب الجامعي



اهداءات ٢٠٠٣

أصرة أ.د/عزى حكي

مورسے دوج

دراسات
في
تطور الرأسمالية

تأليف
وكتور رنوز جاكس مابرو

الناشر
دار الكتاب الجامعي

هذه ترجمة كتاب :

STUDIES IN THE DEVELOPMENT OF CAPITALISM

by

MAURICE DOBB

Published by

ROUTLEDGE & KEGAN PAUL

London 1975

جميع حقوق الطبع محفوظة للترجم

إلى سعاد النميرى..

رفيقة الدرب... وشريكة الحياة

تقديم الترجمة

يسعدنا أن نقدم الى المتقنين العرب ، ودارسى التاريخ والاقتصاد ، هذا المرجع الهام فى تطور الرأسمالية ، الذى كان ثمرة دراسات اتفق فيها مورس دوب Maurice Dobb نحو العشرين علما ، فاضاف بها الى الدراسات الخاصة بالتطور الاقتصادى اضافات قيمة ، جعلت الكتاب ضرورة لا غنى عنها للباحثين فى التاريخ والاقتصاد فى العالم اجمع . ومنذ صدرت الطبعة الاولى عام ١٩٤٦ ، تكررت طباعته بعد ذلك ست مرات ، فكان صدر سابع طبعات الطبعة الاولى فى عام ١٩٥٩ ، ثم صدر الكتاب فى طبعة ثمانية معقدة عام ١٩٦٢ ، اضاف اليها المؤلف تفجيلا حول تطور الرأسمالية فيها بعد الحرب العالمية الثانية ، وتكررت طباعة الطبعة الثانية ثلاث مرات ، وبذلك يكون عدد طبعات الكتاب بالانجليزية احدى عشر طبعة . وقد اعتمدنا فى هذه الترجمة على الطبعة الاخيرى التى صدرت عام ١٩٧٥ .

اما الطبعات التى ظهرت باللغات الاخرى غتفوق الحصر ، اذ نشرت عدة ترجمات للكتاب بمختلف اللغات الاوربية والاسيوية ، وتأخرت للأسف ترجمة الكتاب الى العربية ، حتى وفقنا الله الى انجازها ، وتقديمها اليوم الى قراء العربية .

واذا كان تاليف الكتاب قد استغرق نحو عشرين عاما ، فان ترجمته الى العربية استغرقت نحو ثلاث سنوات ، لأن للمؤلف طريقة غريفة فى عرض الافكار ، واستنباط النتائج والتعبير عن الآراء ، تحتاج — عند ترجمتها — الى استيعاب وهضم تام ، ثم نقل أمين الى اللغة التى يترجم اليها ، ولعلنا نستطيع القول اننا حاولنا ان نجعل المؤلف يخاطب القارئ العربى بلسانه ، ولم نكن مجرد مترجمين للعبارة ، وهى تجربة مضنية نترك الحكم عليها للقراء الكرام ..

ومورس دوب لا يقدم لنا فى هذه الدراسات عرضا لتطور الرأسمالية فحسب ، بل يضع بين ايدينا نظرية متكاملة للتطور الاقتصادى ، ولذلك فهو لا يهتم بظواهر الأشياء ، ولكنه يتعمق فى بواطنها ، ويفسر لنا ذلك السنوات الطوال التى اتفقتا حتى خرج الكتاب على الصورة التى بين ايدينا ، لقد رجع المؤلف الى ما كتب عن تطور الرأسمالية العالمية عامة ، والانجليزية

خاصة بمختلف اللغات الأوربية ، وهضم المادة التي جمعها ، ثم تمثلها في إطار نظري فذ . ورغم انتباهه الى مدرسة فكرية معينة ، نجده لا يتورع من توجيه النقد الى الكثير من الأفكار التي ذهبت اليها تلك المدرسة فيما يتصل بتطور الرأسمالية ، فهو لا يقيم للنظرية معبدا يشتمل بسدائنه ، ولكنه يرى أن كل نظرية تصدق اذا ما صدقت الافتراضات التي قامت عليها ، اما اذا تسرب الشك الى احد تلك الافتراضات ، فلا بأس من مراجعة النظرية وتعديلها تعديلًا جذريًا .

ولذا لا تعجب اذا علمنا أن هذا الكتيل كان حجر الزاوية في السبعة العلمية التي اكتسبها مورس دوب ، ف رغم صدور أربعة أعمال أخرى لل المؤلف — حتى الآن — هي :

١ — الاقتصاد السياسي والرأسمالية .

٢ — التطور الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي منذ ١٩١٧ .

٣ — في النظرية الاقتصادية والاشتراكية .

٤ — مقالات في النمو الاقتصادي والتخطيط .

رغم صدور هذه الأعمال ، يظل كتبه الذي نقدمه اليوم أهمها ، وأخطرها ، وأكثرها قيمة ، وأوسعها انتشارًا .

وكأي عمل كبير أثار الكتاب عند ظهوره في أواخر الأربعينات جدلا كبيرا بين المشتغلين بدراسة التطور الاقتصادي في الجامعات الأمريكية والانجليزية واليابانية ، وترددت اصدااء هذا الجدل على صفحات المجلد الرابع من مجلة « العلم والمجتمع Science and Society » في الفترة الممتدة من ربيع ١٩٥٠ حتى خريف ١٩٥٣ ، واشترك في هذا الحوار العلمي الهام أربعة من كبار المتخصصين في دراسة التطور الاقتصادي بالأساقفة ابي مورس دوب وهم : بول سويسزي الأستاذ بجامعة هارفارد ، وكوهنشتسيرو تاكاماهاشي الأستاذ بجامعة طوكيو ، وروني هيلتون الأستاذ بجامعة برمنجهام ، وكرسوفر هل الأستاذ بجامعة أوكسفورد . وتركز الحوار حول نظرية مورس دوب في الانتقال من القطاع الى الرأسمالية ، ونظرا لأهمية الدراسات التي جاءت ثرة لهذا الحوار جمعت في كتاب مستقل بعنوان :

The Transition From Feudalism To Capitalism

وقد رأينا الخير كل الخير في ترجمة هذه الدراسات ، وأضافتها الى دراسات مورس دوب كملحق للكتاب ، وبذلك تتميز الترجمة العربية على

غيرها من الترجمات الأخرى بصور نص الكتاب مع الحوار الذي دار حوله
في مجلد واحد ، وتكون - بهذا العمل - قد قدمنا للمكتبة العربية إضافة
لا تخلو من قيمة .

وقد حرصنا على المحافظة على حواشي الكتاب ، فلم نغفل منها
شيئا - رغم ما تكبدناه في سبيل ذلك من مشقة - لأن المؤلف كان
حريصا - دائما - على إعطاء القارئ المزيد من التفاصيل حول نقاط
معينة ترد في النص من حين لآخر ، كما حفلت الحواشي بإشارات إلى
المصادر التي استقى منها مادته ، والتي رأى في ذكرها تنوير لأذهان
القراء ، أو توجيه لمن أراد مراجعة التفاصيل الخاصة بمسألة
معينة .

ونأمل أن يسد هذا المرجع الهام فراغا في المكتبة العربية ..

وعلى الله قصد السبيل

دبنة نصر في أول أكتوبر ١٩٧٨

المصرب

مقدمة

أقن كتابا كهذا يعنى بالتوصل الى احكام عامة حول التطور التاريخي - استنادا الى مادة قليلة على تجميعها جهود باحثين آخرين - قد يعجز عن ارضاء كل من الاقتصادى الذى لا يهتم غالبا بالتاريخ والمؤرخ الذى قد يعتبر هذا العمل مفتقرا الى المعلومات الاساسية التى لا يتم تحصيلها الا من خلال الدراسة الميدانية الواقعية . وقد يبدو مؤلف هذا الكتاب - بالنسبة للاقتصادى - صاحب شطحات بعيدة عن ميدان تخصصه ، كما قد يبدو فى نظر المؤرخ هاويا دخيلا على ميدان البحث التاريخي . ولكن مثل تلك المحاذير التى تتعلق بعدم كفاية المادة التى يتسلح بها المؤلف لاتجاز مثل هذا العمل لم تغرب عن باله ، غير انه استمد الشجاعة للمضى قدما فى هذا العمل من الاعتقاد الراسخ بأن التحليل الاقتصادى لا يكون ذا مغزى معين ، ولا يحقق ثماره المرجوة ، الا اذا اقترن بدراسة للتطور التاريخي ، وأن الاقتصادى الذى يعنى بدراسة المشاكل الجارية تواجهه تساؤلات معينة تتصل بمجال اهتمامه يريد أن يطرحها على المادة التاريخية . ودعم موقف المؤلف اعتقاده بأن دراسة الرأسمالية فى اصولها الاولى ، وتتبع نموها - الذى تجاهله الاقتصاديون الى حد كبير (فيما عدا الماركسيون) - انما يعد اساسا ضروريا لاي نظم اقتصادي واقعي .

وهناك من ينكرون ان التاريخ يستطيع أن يقدم للاقتصادى خدمة تتجاوز نطاق التحقق من ان افتراضات معينة (مثل افتراض المنافسة السليمة) هى افتراضات صحيحة الى حد ما ، تصدق على فترات زمنية معينة ، وأن ما عداها استكمال يسير وخطير لاتجاهات قديمة تمتد آثارها الى المستقبل ، ومثل هؤلاء يتجاهلون - بادىء ذى بدء - حقيقة أن أى تكون اقتصادى يجب أن يرتكز على افتراضات معينة تتعلق باتجاهات التغير (أو يستند الى غلب تلك الافتراضات) ، ولا يمكن تقدير احتمالات هذه الاتجاهات دون الرجوع للماضى . كما يتجاهلون ايضا انه يمكن الحكم على مدى تطبيق الافتراضات التى تستهدف نظرية بعينها الاجابة عليها ، فى ضوء ما يتوافر لدينا من معرفة عن التطور والنتائج التى ترتبت على حوادث الماضى ، وذلك بغض النظر عما اذا كانت مجموعة الافتراضات والتعريف التى طرحها تقدم نموذجا دقيقا يمثل الواقع وتحقق الفائدة المرجوة من

ورائها بصورة كافية . وبعبارة أخرى أنها ببساطة ليست مسألة تتعلق بتحقيق افتراضات معينة ، ولكنها تتصل بفحص العلاقات بين مجموعة من الافتراضات المعقدة وبعضها البعض ، وبين تلك المجموعة من الافتراضات ككل والواقع المتغير . أنها تهدف من دراسة النمو الاقتصادي الى معرفة الكيفية التي قام عليها البناء الحقيقي لعملية النمو ، ومعرفة عناصره الأكثر قابلية للتغير ، والأبعد أثرا في أحداث التغير في العناصر الأخرى . أنها مسألة تتصل بطرح تساؤلات خاصة بالتطور الاقتصادي في محاولة لاكتشاف الاجابات الصحيحة التي تتعلق بالمضى والحاضر ، واستكشاف العلاقات الحاسمة التي يجب أن نركز انتباهنا عليها في عملية التطور تلك .

وعلى أي حال ، فإن هذه المجموعة من الدراسات التاريخية لم تكب دون تراث ، كما أن المؤلف لم يكن يفتقر الى ارشاد وتوجيه أصداقته من بين المتخصصين في الجوانب المختلفة من ميدان هذه الدراسة التي بدأ اغتياها بها خلال دراسته لأصول المشروع الرأسمالي التي تمت منذ عشرين عامًا ، واتجز المؤلف هذا العمل بشكل متقطع خلال الفترة التالية لها . وربما كان هذا التطور غير المنتظم للدراسة ، وما تخلله من فترات انقطاع طويلة ، وإعادة بناء لأجزائها ، قد ترك اثره على الشكل النهائي لبعض النقاط الواردة بها ، فمجات مفقورة الى التحديد والتركيز . ولكن ما كاد هذا العمل الوليد يرى النور ، حتى لقم البرهان على نفوره من الخضوع للصياغة الكاملة ، وكان عليه أن يختار بين أمرين : إما أن يلفظ انفسه الأخيرة وسط الفوضى الذي احاط بمولده ، أو أن يهر عيون التباس بلك المسارب التي صاحبت خروجه الى النور .

ويدين المؤلف بالكثير من الفضل للأستاذ بوستان - Postan ، والدكتور بربل سمولى Beryl Smalley ، وادوارد ميلر Edward Miller ، فيما يتصل بالعصور الوسطى المتأخرة . كما كان لتوجيهات كريستوفر هل Christopher Hill وروdney هيلتون Rodney Hilton اثرهما الكبير على هذه الدراسة فيما يتصل بعصر تيودور وعصر ستيوارت ، وكذلك استفاد المؤلف من هـ . ل. بيلز H. L. Beales في دراسته للثورة الصناعية ، ولم يعم المؤلف توجيهات ر. ب. براثوايت R. B. Brathwaite في بعض النشاط المتعلقة بالفلسفة ، وقدمت له الانسة دونا تور Dona Torr من خزائن مطبعتها التاريخية مقترحات وانتقادات ذات بال وخاصة فيما يتصل بالقرن التاسع عشر وبالكتابات المركبة . ولكن حينما نبدو معلم

التصور على بعض صفحات هذه الدراسات ، فإن هؤلاء العلماء الاجلاء
بعيدون عن تحمل المسؤولية .

ويجب ان يضاف الى ما سبق ان هذه الدراسات ليست مستوى
محاولة للاجابة على تساؤلات بعينها ، وقد تم اختيار ظواهر معينة من
التطور الاقتصادي رغم انه روعى في اختيارها ان تكون ذات مغزى علم ،
وقد اضيفت بعض المواد المقارنة المستمدة من تجارب البلاد الاخرى هنا
وهناك غير ان هذه المقارنات جاءت في اطار توضيح تلك التساؤلات .
ولا يمتد المؤلف انه قد كتب تاريخا للراسمالية ، ولعل القارىء يفخر له .
أوجه التصور اذا تذكر ان هذه الدراسات لا تهدف الا الى تقديم ملامح عامة
لبعض جوانب الصورة التاريخية الكلية .

كامبردج نوفمبر ١٩٤٥

م. ه. دوب

ملاحظات على الطبعة الثانية

اضيف الى هذه الطبعة فصل ختلى يمالج فترة ما بعد الحرب العالمية
الثانية ، لتغطية الفترة التى انقضت منذ ظهور الطبعة الاولى لهذا الكتاب .
وفى عدا ذلك لم يتم المؤلف باى محاولة لمراجعة الفصول الاخرى أو إعادة
كتابتها ، فبقى النص الاصلى على ما كان عليه دون تعديل .

كامبردج أكتوبر ١٩٦٢

الفصل الأول

الراسمالية

١

قد لا يبدو غريبا أن مصطلح « الراسمالية » الذي شاع تداوله في السنوات الأخيرة ، سواء في الإحصائيات العامة أو في الكتابات التاريخية ، قد استخدم بصورة متنوعة ، حتى أنه لا يوجد اتفاق علم على مدلول هذا المصطلح . ويجدر بنا أن نلاحظ أن النظرية الاقتصادية التي أرسيت دعائمها المدارس التقليدية لم تستخدم هذا المصطلح إلا نحيبا ندر (١) ، كما أن هناك مدرسة فكرية تضم بين أتباعها عددا من الاقتصاديين والمؤرخين ترفض الاعتراف بأن الراسمالية كمصطلح يعبر عن نظم اقتصادي معين يمكن أن يكون ذا مدلول دقيق . ويرجع ذلك إلى أن مفاهيم النظرية الاقتصادية قد صيغت — كالعادة — بشكل مجرد بعيد تماها عن العوامل التاريخية النسبية التي لا يمكن تعريف الراسمالية إلا من خلالها وحدها .

أما المؤرخون الذين يمتنعون وجهة النظر العلمية ، فإن موقفهم ينبع من التأكيد على تنوع الحوادث التاريخية وتعقدها بالدرجة التي تدعو إلى رفض التصنيفات العامة التي تكون معظم نظريات التفسير التاريخي ، كما ينكرون القول بوجود حدود قاطعة تفصل بين الحقب التاريخية وبعضها البعض ، ويذهبون إلى القول بعدم وجود فترة تاريخية واحدة مكونة من

(١) يذكر سومبارت Sombart في مقالته الخاصة بهذا الموضوع بموسوعة العلوم الاجتماعية : « لا نجد هذا المصطلح (الراسمالية) في كتابات جيد أو كوديس أو مارشال أو سليجمان أو كاسل هذا إذا أخذنا في اعتبارنا كتابات المشاهير ، وفي كتابات الآخرين مثل شنفيلدر وأدولف فاجنر وريتشارد هيرنبرج وفيليبو فيتش هناك جدل حول الراسمالية ولكن مفهومها يبدو مرفوضا » . كذلك لا يتضمن قاموس الاقتصاد السياسي لباجسريف ولا قاموس الاقتصاد السياسي الفرنسي ذكر مصطلح الراسمالية .

نسيج واحد ، ولما كانت الفترات التاريخية مكونة من عناصر معقدة مترتبة ببعضها البعض ، فإن إطلاق مصطلح معين على قطاع بذاته من عملية التطور التاريخي يخص عنصرا محددا ، لا يؤدي المؤرخ الى سواء المسبيل .

ونظام كالرأسمالية قد يمكن الحديث عنه بشكل تجريدي ، كما لو كنا نصف ظاهرة ميزت عصورا تاريخية عديدة بدرجات متفاوتة ، ولكنها تبدو على هذا النحو فكرة اقتصادية مجردة ، وليست فكرة تاريخية . ومن العبث الذي لا يحقق غاية أن نحاول تتبع اصول مثل هذا « النظام » .

ويشك المرء في امكانية تدعيم مثل هذا الموقف باعتبار موضوعية ، فإذا لم يكن للرأسمالية وجود كظاهرة تاريخية ، فإن الانتقادات التي وجهت للنظام الاقتصادي الحالي ، والتي دعت الى تغيير هذا النظام تصبح في مهب الريح ، ويكون ماركس - الذي يعد مسؤولا عن إبراز الحديث حسب قول النظام الرأسمالي بشكل خالص - قد جرى وراء سراب . بل أن بعض الباحثين ممن تناولوا هذا الموضوع مثل أولئك الذين عرضوا الابتكار الاستاذ تالوني عن « الدين وظهور الرأسمالية » أنكروا مصطلح « الرأسمالية » وعده مجرد تعبير سياسي .

واليوم بعد انقضاء نصف قرن من التركيز على مجال البحث في التاريخ الاقتصادي ، يندر أن يعتبر المؤرخون الاقتصاديون هذا الموقف من الرأسمالية فوق مستوى النقد ، بما في ذلك أولئك الذين ينظرون بعين الشك الى اصل هذا المصطلح . حقيقة أننا نجد مؤرخا كبيرا لعصر الرأسمالية التجارية يرفض فكرة « الرأسمالية الحديثة » باعتبارها « طبخة إيرلندية غير صحية » (١) . ولكن وجهة النظر الثابتة لأولئك الذين اهتموا بدراسة التطور الاقتصادي في العصور الحديثة قام بتلخيصها الاستاذ تالوني في عبارات مشهورة اذ يقول : « بعد مضي نصف قرن على اشتغال باحثين ينتمون الى ست جنسيات مختلفة بموضوع الرأسمالية ، وبعد التباين في وجهات النظر السياسية ، هناك من ينكرون وجود هذه الظاهرة أو يقولون بأنها

(٢)

Professor E. Heckscher in Economic History Review Vol. V11, P. 45

ويضيف الاستاذ هكشر الى ذلك أن الرأسمالية الحديثة يمكن أن يكون لها « معنى محدد » إذا كانت « مرتبطة بما يسمى برأس المال في علم الاقتصاد » بأي صورة من الصور ، مثل اعتبار وجود رأس المال في مراحل تاريخية مختلفة بخلاف فقط في الدرجة .

أن وجدت تماماً كانت تمثل حدثاً فريداً بالنسبة لنا عرقته المؤسسات الانسانية . ومن هؤلاء ملشيزدك Melchizedek الذي يرى أن الراسمالية كانت موجودة منذ الازل ، ويريد بذلك أن يقول أنه إذا كان للراسمالية تاريخ ، فإن الواجب يقتضى عدم اقلحام التاريخ فيها لأن تاريخ الراسمالية عليه عمليات كثيرة . . . ومؤلف آخر . . . يرى أن الراسمالية لا تشغل جزءاً كبيراً من تاريخ أوروبا في القرون الثلاثة الأخيرة ، هذا إذا كان لها وجود محدد أصلاً . وبالإضافة إلى حذر الشديد من استخدام المصطلح ، نجد أنه يتجاهل وجود الراسمالية كحقيقة واقعة « (٧) » .

ولكن إذا كانت الراسمالية قد حظيت اليوم باعتراف كمال باعتبارها مرحلة تاريخية متميزة ، فإن هذا لا يعنى التأكيد على أن كل الباحثين الذين تصدوا لدراسة هذا النظام ، يتحدثون عن شيء واحد . إذ قد يظن بعضهم أن الاستخدام المتبادل للمصطلح لا يتيح الفرصة للتعلق عليه ، ولا يؤدي إلى حدوث أضرار من استخدامه . ولكن الاختلاف في التعبير اللفظي المستخدم لا يرتبط بالبحث عما يتصل بالراسمالية من الحوادث التاريخية المتشابهة باستخدام أسس مختلفة للاختيار من بين مكونات الأحداث الزمنية ، فحسب ؛ بل يعود هذا الاستخدام اللفظي إلى تفسيرات مختلفة للطابع ، وعرض متباين للظروف التي مهدت السبيل لنشوء الراسمالية .

وإذا كان استخدامنا للمصطلح « الراسمالية » يرجع إلى ما تفرضه علينا الحوادث التاريخية ، وليس إلى مجرد الميل الذاتي إلى استخدامه ، فلا بد أن يكون هناك تعريف محدد للراسمالية مرتبط بمظهر معين من مظاهر عملية التطور التاريخي ، وبذلك يكون الصواب قد جلب كل من رأوا غير ذلك . وحتى أولئك الذين يعتقدون في النسبية التاريخية المتجانسة يجب عليهم أن يسلّموا بأن أي مجموعة من الملاحظات التاريخية المتجانسة تقدم صورة صحيحة متكاملة لعملية التطور . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن أولئك الذين يكتبون عن الراسمالية لا يجهلون — على ما يبدو — معنى هذا المصطلح ، ولا يجانبهم الصواب في تحديد المعنى الذي يرمون إليه من وراء استخدامهم له ، حتى إذا كانوا لا يتمسكون باستخدامه .

وربما يجب علينا أن نوضح — بادية ذي بدء — أن كلمة « راسمالي » التي أصبحت شائعة بين بعض الاقتصاديين ، خاصة أولئك الذين ينلون إلى المدرسة النمساوية ، ليس بينها وبين « الراسمالية » كجانب من جوانب

للتفسير التاريخي الاصلات محدودة . وقد استخدم الاقتصاديون كلمة « الرأسمالي » كمصطلح علمي يعنى به استخدام ما يسمى بالطريقة الدائرية ، أو الاستفادة بالوقت في عملية الإنتاج .

ويرتبط هذا الأمر ارتباطا وثيقا بالنظرة الخاصة بطبيعة رأس المال ، ولا يرجع الى أسلوب ملكية أدوات الإنتاج ، وإنما يشير فقط الى أسلوبها الاقتصادية وإبعاد استخدامها ، ولما كان الإنتاج في صورته المتطورة « رأسماليا » لدرجة ما من الناحية الفنية ، فإن هذا المصطلح يبدو محدود القيمة بالنسبة للتناقضات التاريخية ، كما أن مبتدعوه لم يحاولوا استخدامه على غير هذا النحو . وهم إذ يستخدمون هذا المصطلح ، ينكرون - بلا ريب - أن له معنى خاص ينسحب على الرأسمالية باعتبارها نظام تاريخي معين .

وثمة تفسيرات أخرى لا تكاد تفى بالفرض ، استخدم فيها مصطلح الرأسمالية من حين لآخر بصورة ضمنية ، تبلغ من الضعف الحد الذي يجعلها تربط الرأسمالية بفترة زمنية محددة ، وتقيم حدا فاصلا بين الظواهر الاجتماعية التي تحمل سمات متشابهة . وتبعا لذلك فإن هؤلاء يعترفون الرأسمالية بأنها المشروع الفردي : أى النظام الذى تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فيه عن طريق الاتصال المباشر ، والذى يتمتع الإنسان فى ظله بقدر كبير من الحرية فى كسب عيشه ، وتغيب فيه الالتزامات والحدود القانونية (٤) . وعلى هذا النحو اعتبرت الرأسمالية مرادفة لحرية العمل (دعه يعمل Laissez-faire) فى بعض تطبيقات المصطلح على نظام المنافسة الحرة .

ولم يستخدم دابسي Dicey مصطلح الرأسمالية ، ولكنه عالج بشكل علم التناقض بين ما أسماه فترة « الاقتصاد الفردي » ، على نحو مماثل للفكرة التى تناقشها ، وفترة « الاقتصاد المشاعى » التى يرجع بدايتها الى

(٤) يمكن أن نورد مثلا لذلك يتصل فيما يلى : « الرأسمالية تعنى اقتصاد حر ومنافسة عادلة من أجل الكسب وفرص متاحة للعمل أمام الجميع (J. H. R. Cromwell & H. E. Czerwonky, In Defence of Capitalism, P. 5.)

وهذا التعريف قاطع بدرجة تجعل المرء يشك فيما إذا كانت « الرأسمالية الحقيقية » قد وجدت بالفعل . وهناك أمثلة أخرى نجدها بين الكتاب الألمان الذين يرفضون استخدام مصطلح الرأسمالية لوصف الاقتصاد النازي ويعتبرون الرأسمالية تنفيى للنظام الشمولي .

سبعينات القرن التاسع عشر (٥) . ورغم ان الاهتمام بهذا النوع من التمييز بين الاقتصاد الفردي وتدخل الدولة ربما كان متطعا بالمعنى أكثر منه بالحاضر ، ولم يتخذ المؤرخون الاقتصاديون أساسا لتعريف الرأسمالية الا فيما ندر ، غير ان أثره على الفكر الاقتصادي لا زالت واضحة ومعظم ما نواجهه الآن من جدل حول هذا الموضوع يدور حول تعريف الرأسمالية بانها نظام « المشروع الحر » ، باعتباره نقیضا لتعدى الدولة وتدخلها على حساب حرية العمل . وتبدو عدم كفاية هذا المعنى واضحة للعيان ، فضلا عن بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية هناك بلاد ارتبطت في القرن التاسع عشر بنظام « فردي خالص » ينتمى الى طليع منشستر التقليدى . وقد تجاوزت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية هذا النظام الى عصر المشروع التضامنى والاحتكار او شبه الاحتكار عندما اقل نجم حرية العمل . ماذا كانت الرأسمالية محددة تحديدا ضيقا على هذا النحو ، فكيف نستطيع — اذن — أن نميز طبيعة النظام الذى سبقها والنظام الذى تبعها وكلاهما كان قريب الشبه بها من جوانب متعددة ؟

هناك ثلاث تفسيرات منفصلة عن بعضها البعض ارتبطت بفكرة الرأسمالية ، اثرت تأثيرا كبيرا على كل من البحث والتفسير التاريخي . وبينها تلتحم هذه التفسيرات الثلاثة ببعضها البعض فى جوانب معينة ، يرتبط كل واحد منها بنظرة معينة بطبيعة التطور التاريخي « وتضع كل منها حدودا زمنية معينة للنظام الرأسمالي ، كما ان كل واحد منها ينتمى الى نتائج مختلفة ، فيها يتعلق بأصول الرأسمالية ، وقصة نشوئها ، وتطور العالم الحديث .

والاول هذه التفسيرات — ولعله أكثرها ذيوعا — هو التفسير الذى روجت له كتابات ورنر سومبارت Werner Sombart ، الذى لم يلتمس ملامح الرأسمالية من خلال ظواهر جزئياتها الاقتصادية ، ولكنه ألتمسها فى شمولية هذه الظواهر ، التى تمثلت فى « الروح » التى ألهمتها حياة العصر كله ، وألتي ألقت بين روح المشروع او المضامرة ، وبين « السروح البورجوازية » وزنا وترشيدا . وقد بحث سومبارت عن اصول الرأسمالية فى التطور الذى صاحب الفكر والساوك الاتسالى والذى وجهه الى ايجاد ذلك النوع من التكوينات والعلاقات الاقتصادية التى ميزت العالم الحديث ، معتقدا ان « ثمة مواقف اقتصادية مختلفة تحكم المجتمع فى ظروف مختلفة ، وان الروح البورجوازية هى التى خلقت النموذج الملائم لها ، ومن ثم خلقت

المؤسسة الاقتصادية» (٦) . كما ذهب الى أن « الروح الرأسمالية كانت موجودة أحيانا بصورة جنينية في الماضي البعيد قبل أن تصبح الممارسات الرأسمالية حقيقة واقعة » (٧) . وكان انسان عصر ما قبل الرأسمالية « انسانا طبيعيا » ، يعتقد أن النشاط الاقتصادي إنما يحقق سد حاجاته الطبيعية ، وفي عصر ما قبل الرأسمالية « كان الانسان صليدا وسط كل الجهود والصعاب : كان الانسان معيار كل الأشياء » (٨) . وعلى نقض ذلك قام الرأسمالي « باقتلاع جذور الانسان الطبيعي » بفطرته البدائية الاصلية ، و« قلب كل مفاهيم الحياة رأسا على عقب » ، واعتبر تكديس رأس المال الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي ، وأخضع كل شيء في الحياة لتحقيق غايات عن طريق الترشيح المتزن والحسابات الدقيقة (٩) . وقد عرف ماكس فيبر Max Weber الرأسمالية بصورة أكثر تبسيطا ، فذكر أنها « توجد حيثما كانت حاجات الجماعة الانسانية الى المنتجات الصناعية تسد عن طريق المشروع » ، وحيثما كانت هناك : مؤسسة رأسمالية رشيدة ... تركز اهتمامها على رأس المال » ، واستخدم الروح الرأسمالية « لوصف الموقف الذي يتم فيه السعي من أجل الربح عن طريق الترشيح وبشكل نظامي » (١٠) .

أما التفسير الثاني لمصطلح « الرأسمالية » ، فنجده ضمنا في الكتابات التي تعالج المادة التاريخية ، ولا نجد تحديدا صريحا واضحا في تلك الكتابات

(6) Der Moderne Kapitalismus (1928 E. D.) , I, P. 25.

وقد وصف هذه الأفكار بأنها أفكار أساسية .

(7) Quintessence of Capitalism, PP. 343 - 4.

(8) Der Moderne Kapitalismus, Vol.I, p. 31.

(9) Quintessence of Capitalism, PP. 13 - 21, 239.

(10) General Economic history, P. 275, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, P. 64 .

تلتقي وجهات نظر فيبر مع سومبارت ولكنها في نفس الوقت تختلف عنها اختلافات معينة وقد أكد تالوكوت بارسونز Talcott Parsons على وجود فرق كبير بين الرأسمالية عند فيبر التي يعمدها نظاما اقتصاديا خالصا (على اختلاف ما ذهب اليه سومبارت) ويشير دائما الى العلاقات القائمة على أساس الربح (التي تتصل بالتفسير الثاني الذي سنعالجه الآن) وفكرته التاريخية عن « الرأسمالية الحديثة » تماثل فكرة سومبارت .
(Journal of Political Economy, Vol. 37, P. 34) .

التي تعرف الرأسمالية بأنها تنظيم الإنتاج من أجل سوق بعيدة (١١) . وعلى حين يعد نظام طوائف الحرف — حيث كان الحرفي يبيع إنتاجه بالتجزئة في سوق المدينة — خارج إطار هذا التعريف ، يرى هؤلاء للرأسمالية وجودا حيثما وقع انفصال بين الإنتاج وتجارة التجزئة في المكان والزمان بتدخل تاجر الجملة ، الذي ينفق الأموال على شراء السلع بغرض بيعها وقتها يستطيع تحقيق ربح مجز .

وتتجدر هذه الفكرة من نظرة المدرسة التاريخية الألمانية إلى التطور ، التي ميزت بشكل مجئى بين « الاقتصاد الطبيعي » الذى ساد عالم العصور الوسطى ، و « الاقتصاد النقدي » الذى تلاه . وأكدت على أهمية حجم السوق عند تعريفها لمراحل نمو العالم الاقتصادي الحديث . ووفقا لآراء بوخر Bucher تعد « العلاقة التي تقوم بين إنتاج البضائع واستهلاكها — وبشكل أدق — طول الطريق الذي تقطعه البضائع من المنتج إلى المستهلك » (١٢) ، المعيار الأساسي لتحديد مصطلح الرأسمالية . ويشيع هذا التعريف للرأسمالية باعتبارها نظما للنشاط الاقتصادي تحكمه دوافع الربح ، ووجود عدد من الأفراد في أى فترة من الفترات يعتمدون على استثمار أموالهم بهدف الحصول على دخل من وراء استثمار تلك الأموال ، سواء كان هذا الاستثمار في التجارة أو الربا أو الإنتاج ، واعتبر ذلك كله دليلا على وجود عنصر من عناصر الرأسمالية .

ويصف إيرل هاملتون مؤرخ ثورة الأسهم في القرن السادس عشر الرأسمالية بأنها « النظام الذي تستخدم فيه الثروة غير العقارية بهدف محدد هو اجتناء الدخل » (١٣) . بينما يعتبر بيرن Pirenne المصطلح ينطبق على كل استخدام « مريح » للنقود ، ويعلم أن « مصادر العصور الوسطى تحدد وجود الرأسمالية في القرن الثاني عشر بها لا يدع مجالا للشك » (١٤) . وعندما تقترن هذه الفكرة بالفكرة القائلة بأن الرأسمالية نظام تجارى —

(١١) يشير ماركس إلى مومسن مؤرخ روما القديمة بأنه ممن اكتشفوا أسلوب الإنتاج الرأسمالي في كل اقتصاد نقدي .
(Capital, Vol. III, P. 914)

(12) Industrial Evolution, 89.

انظر أيضا

Schmoller, Principes d, Economie Politique, Passim

(13) In Economica, Nov. 1929, P. 339.

(14) Economic and Social History of Mediæval Europe 163
Pirenne in American Historical Review, 1914. P. 949 seq.

يرمى الى الانتاج من اجل السوق — فإنا نجد أنفسنا أمام التعريف الذى استخدمه الأستاذ نوسبوم Nussbaum ، الذى ذهب الى أن الرأسمالية « نظام للتبادل الاقتصادى .. الهدف الاساسى من النشاط الاقتصادى فيه تحقيق الربح بلا حدود » ، (ويضيف الى هذا التعريف سمة ثانية هى أن النظام يتميز بالتناقض الكبير بين السكان « الملاك والعمال المعمين ») (١٥) .

ويهدف هؤلاء الباحثين من وراء تأكيد هذا المعنى للرأسمالية ، الى البحث عن اصول الرأسمالية حيثما وجدت تجاوزات تجارية خاصة للأفق الاقتصادى الضيق ، ويفترضون وجود « اقتصاد طبيعى » فى عالم العصور الوسطى ، يحددون المراحل الرئيسية فى نمو الرأسمالية تبعاً لمراحل توسع السوق ، أو تغير اشكال الاستثمار ، أو المشروعات التى يرتبط بها هذا الاتساع فى حجم السوق . وتتشابه هذه الأفكار وتتطابق فى كثير من جوانبها مع أفكار سومبلرت ، ولكن بؤرة اهتمامها تظل مختلفة عنه اختلافاً رئيسياً .

أما التفسير الثالث للرأسمالية فيقدمه لنا ماركس ، الذى لم يلتزم سمات الرأسمالية فى روح المغامرة ، أو فى استخدام النقود لتمويل مجموعة من السلع المتبادلة بهدف الربح ، ولكنه التمسها فى أسلوب معين للانتاج . ولم يشر الى أسلوب الانتاج باعتباره مجرد مسألة فنية — وهو ما أسماه بالقوى الانتاجية — ولكنه أشار الى الطريقة التى تملك بها وسائل الانتاج ، والعلاقات الاجتماعية التى تربط بين الناس وبعضهم البعض من خلال صلتهم بعملية الانتاج . وبناء على ذلك لم تكن الرأسمالية فى رايه نظاماً للانتاج من اجل السوق — أو على حد تعبير ماركس نظم الانتاج السلعة — ولكنها تشكل نظاماً أصبحت قوة العمل فى ظله « سلعة » تشتري وتباع فى السوق كأي عنصر آخر من عناصر المبادلة ، والشروط التاريخية لوقوع ذلك تقتضى تركيز ملكية وسائل الانتاج فى ايدي طبقة معينة تمثل تطامعاً محدوداً من المجتمع ، ويترتب على ذلك ظهور طبقة من المعدين يعد بيع قوة العمل بالنسبة لها المصدر الوحيد لكسب العيش . وعلى كواهل هؤلاء يقوم النشاط الانتاجى ، لا عن طريق الاجبار القانونى ، ولكن عن طريق عقود العمل . ويتضح بجلاء أن هذا التعريف يستبعد من إطاره نظام الانتاج الحرفى المستقل ، الذى يمتلك الحرفى فى ظله أدوات الانتاج البسيطة ، ويتولى بيع السلعة التى ينتجها بنفسه .

(15) History of Economic Institutions of Europe, P. 61.

وفيما عدا هذا يبدو المؤلف فى هذا الكتاب نقلاً أميناً لأفكار سومبلرت .

ولا نجد عند ماركس انفصالا بين الملكية والعمل ، وفيما عدا انتقاده غير المحدود على استخدام عمال الميولمة ، كان جل اهتمامه منصرفا الى شراء وبيع السلع الجاهزة ، وليس منصرفا الى شراء وبيع القوى العاملة البشرية . وما يميز تعريف ماركس للرأسمالية عن غيره ، انه لا يرى في وجود التجارة او اقراض النقود ، ووجود طبقة متخصصة من التجار او المولدين او حتى ذوى الثراء ، ما يكفي لبناء مجتمع رأسمالى . فوجود اصحاب رأس المال مهما بلغت مكاسبهم ، لا يكفي لقيام مثل هذا المجتمع ، ما لم يتحول رأس المال الى نير يقع العمل تحته لاتنتاج غرض القيمة .

ولا نرمى هنا الى مناقشة مميزات كل تفسير من هذه التفسيرات ، ولكننا نريد ان نوضح ان الدراسات التي تلت آخر تلك التفسيرات الثلاثة استخدمت تعبير « الرأسمالية » ، كما نهدف الى بيان المعانى التي رعى اليها من استخدموا هذا المصطلح . وتبرير أى من هذه التعاريف يعتمد بالضرورة على مدى نجحته في تفسير عملية التطور التاريخى الواقعية ، بالقدر الذى يحدد معالم صورة هذا التطور وعلاقتها بما يحيط بها من واقع تاريخى يقوم برهانها على صحتها . ونميل الى رفض التعريفين الاولين لانهما يعتمدان على ملاحظات سطحية لا تكفى لتحديد المعنى المنشود .

ويميب مفهوم سومبارت للروح الرأسمالية ، ونظرتة للرأسمالية باعتبارها « نظاما تجاريا » بالدرجة الاولى ، وكذلك المفاهيم التي تركز على حقيقة الاستثمار المربح للنقود كاساس لوجود الرأسمالية ، ان تلك المفاهيم لا تحدد لهذا المصطلح فترة تاريخية معينة ، وتعود الى استنتاج جاهد مؤداه ان كل العصور التاريخية تقريبا كانت عصورا رأسمالية ولو بدرجات معينة . ولما كانت معلوماتنا عن المجتمعات الاقتصادية الاولى قد ازدادت ، فان اولئك الذين يستخدمون هذه المفاهيم مدوا حدود الرأسمالية الى ازمئة مبكرة . وقد أصبح جليا الآن ان تداول النقود والانتاج من اجل السوق كان أكثر شيوعا في العصور الوسطى مما كان يعتقد من قبل . وقد لاحظ برنتانو Brentano ان الحرب الصليبية الرابعة تدفنت الباب امام « عريضة الرأسمالية » بكل ما تحمل هذه الكلمات من معنى (١٦) .

وكلما اتسعت معرفتنا بالاحوال الاقتصادية في العالم القديم ، تترام

(١٦) يقر سومبارت هذا الأمر بصراحة ويحاول ان يبرر هذا الراى بالتأكيد على ان التجارة في العصور الوسطى لم تكن تجارة ناضجة ولكنها كانت تتحرك بالروح الحرفية وليست بالروح الرأسمالية .

الألة التي تقود — وفقا لهذه المفاهيم — الى عدم انكار وجود الرأسمالية حتى في بلاد الاغريق وروما القديمة . فان استخدام التقود بقصد الربح ليس ظاهرة حديثة ؛ لأن شراء العبيد في العصر القديم يفترض فيه أن يكون استخداما مربحا للتقود تماما مثل استئجار الأيدي العاملة في الوقت الحاضر . وعرف العالم القديم الربا والمربحين ، ولم يكن سعر الربح خطيئة مجهولة في عالم العصور الوسطى . فاذا اعتبرنا المجتمع القديم ومجتمع العصور الوسطى مجتمعان رأسماليان ، أصبح من الصعب علينا أن نتبع أصول هذا النظام في تاريخ القرون الثمانية الأخيرة ، وكان معنى هذا أن الرأسمالية موجودة عبر التاريخ المسجل . وعلى أية حال ، فالتناج صراحة الى تعريف يصف المؤسسات الاقتصادية المتميزة للعالم الحديث في القرون الأخيرة ، والمفاهيم التي تعجز عن تحقيق ذلك لا تعد واقعية بالفرض الذي يسمى الناس اليه .

ويزيد من صعوبة الأخذ بالمفهوم المثالي لسومبلرت وفير Weber ومدرستهما ، انهما يعدان الرأسمالية — باعتبارها تكوينا اقتصاديا — نتاجا للروح الرأسمالية ، تلك الروح التي يمكن أن نجدها في عصور لم تكن أصول الرأسمالية قد ظهرت فيها . فاذا كانت هذه الروح الرأسمالية ظاهرة تاريخية ، فما الذي أدى الى ظهورها في التاريخ ؟ لا نجد حتى الآن اجابة شافية تكفي لتفسير هذا اللغز ، فيما عدا التوافق العرضي في التوقيت الزمني لمجموعة متنوعة من العوامل التي وقعت بين المشروع والترشيد ، فكانت في نهاية الامر البنيوع الحيوي للعصر الرأسمالي . وقد قاد البحث عن عوامل قيام الرأسمالية الى جدل غير مقنع وغير مجدى ، دار حول مدى صحة الدور الذي لعبته البروتستانتية في ظهور الروح الرأسمالية (كما يزعم غير وترولتش Töeletsch) . واذا صح ذلك فمن المعقول أن نعتبر الرأسمالية ثمرة الإصلاح الدينى ، بدلا من أن نأخذ برأى سومبلرت الذي قال بأن الرأسمالية كانت الى حد كبير من صنع اليهود (١٧) .

(١٧) رد روبرتسون في كتابه :

Aspects of the Rise of Economic Individualism

على ادعاءات Weber و Töeletsch حول تشجيع البروتستانتية للروح الرأسمالية بقوله انه من الصعب أن نفرق بين موقف الكلب البروتستانت والكاثوليك من قضايا الاستثمار التجارى وحرية التجارة . كما ذهب برنتانو Brentano ومن تبعه من المفكرين مثل بيرن Pirena الى انه من الممكن أن نجد الكثير من نماذج الاستثمار من أجل الربح فيما قبل عصر الإصلاح الدينى . انظر :

كما أنه من الصعوبة بمكان أن ننتج عوامل ظهور الرأسمالية ، التي يرتبط كل عامل منها بالتغيرات الحتمية ، كما يفترض ذلك البعض عند شرحهم لأصل نشوء الرأسمالية مستفيدين في ذلك إلى أسس اقتصادية خالصة ، على حين كان من الواجب أن نبحث عن عامل بشري وراء كل تغير اقتصادي . والحدث الذي يؤدي إلى وقوع التغير ، قد تحركه ظروف مختلفة تماماً عن النتائج التي تتحقق في نهاية الأمر . وإذا كان ظهور نظام اقتصادي جديد يفسر على أنه « نموذج » ، فإن هذا النموذج لا بد أن يحمل مقدماً في أحشائه عناصر النظام الذي سيأتي في المستقبل . كما يجب أن يوضع كذلك تفسير لظهور النموذج المتكامل لهذا النظام قبل غياب النظام نفسه .

ويتضح بجلاء — من ناحية أخرى — أنه كلما ازدادت المعرفة نتيجة اتساع مجال البحث في التاريخ الاقتصادي الحديث في العقود الأخيرة من هذا القرن ، يقترب تعريف الرأسمالية — كمصطلح تاريخي — بصورة متزايدة من التعريف الذي ظهر وتطور على يد ماركس . فقد تركز الاهتمام على ظهور لون جديد من التمايز الطبقي بين الرأسمالي والبروليتاري ، وليس على الريح باعتباره محركاً للنشاط الاقتصادي ، كما تركز الاهتمام أيضاً على ظهور علاقة بين المنتج والرأسمالي شبيهة بعلاقة العمل التي كانت قائمة بين السيد والأيور في ظل النظام الصناعي المتطور في القرن التاسع عشر . وربما كان السبب في ذلك يرجع — بصفة عامة — إلى أن المادة التي اعتمد عليها الباحثون فرضت عليهم الأخذ بهذا التعريف ، ووجهت انتباه المؤرخين في بحوثهم إلى التناقضات الرئيسية للعصر الحديث ، أكثر مما يرجع إلى تأثيرهم بكتابات ماركس .

ولذلك فانه عندما يزعم لبسون Lipson أن أسس الرأسمالية كانت موجودة قبل الثورة الصناعية ببضعة قرون ، فهو يذهب إلى أن « الملامح الرئيسية للرأسمالية إنما تتوفر في نظام الأيور ، الذي لا يتمتع العمال في ظله بملكية السلع التي ينتجونها ، حيث لا يبيع العامل نتائج

== Gordon Walker on « Capitalism and the Reformation » in Econ. Hist. Review, Nov. 1937.

A. E. Sayous in Revue d' Histoire Economique et Sociale. 1930 . pp. 427 - 44.

عمله ، وإنما يبيع العمل ذاته لصاحب رأس المال ، وهناك فرق بين الاثنين له مفزى اقتصادى حيوى » (١٨) .

واقترب كتنجهام Cunningham من وجهة النظر هذه عندما ذكر ان « الملاحح المميزة للمؤسسة الرأسمالية الصناعية تتمثل فى ملكية صاحب العمل لأدوات الإنتاج ، وبقيلام العمال بالإنتاج لقاء أجر يحصلون عليه ، ويحقق الرأسمالى ربحا من وراء بيع السلع التى ينتجونها » ، ويضيف الى ذلك أنه « ربما لا يترقب على دخول رأس المال تغير كبير فى الأوضاع التى يتم العمل فى ظلها ، ولكنه يحدث تغيرا كبيرا فى العلاقات الشخصية بين العامل وربائه عندما يهبط الى مركز التابع لرب العمل » . ولم يقتصر استخدام كتنجهام لمصطلح الرأسمالية على وصف المؤسسات الصناعية ، ولكنه اضمنى عليه معنى أوسع شمل التعريف التجارى باعتباره « ظاهرة تتحكم فى ظلها ملكية رأس المال وعادة الاتجار فى كل مؤسسات المجتمع » (١٩) .

٢

ولا معنى انشغالنا بالبحث عن تعريف لنظام اقتصادى معين ، ان ثمة حدودا قاطعة ، ترسم على صفحات التاريخ لتفصل بين النظام وبعضها البعض . فالواقع ان النظم لا يمكن أن توجد فى صورة نقية خالصة ، كما يرى أولئك الذين يرفضون تقسيم التاريخ الى حقبة معينة . ففى أى فترة من فترات التاريخ ، تتواجد العناصر المميزة للفترة السابقة والفترة اللاحقة جنباً الى جنب ، وأحيانا تختلط هذه العناصر ببعضها البعض لتقدم لنا

(١٨)

Economic History 3rd Ed. , vol, II, p. xxvi.

ويضيف لبسون كذلك أنه « اذا لم يكن العامل يمتلك السلع لأن المواد التى استخدمت فى صناعتها يقدمها شخص آخر فهو أجير سواء كانت أدوات الإنتاج ملكا له او ملكا لشخص آخر فالمعيار الرئيسى هو ملكية العامل للسلعة التى ينتجها » ، واذا كان لبسون قد غض النظر عن ملكية أدوات الإنتاج فهل معنى ذلك ان هذا التعريف يمتد ليشمل النظم الاشتراكية ؟ وفى موضع آخر من الكتاب يشير لبسون فضول القارىء عندما يتحدث عن « القرية فى العصور الوسطى » باعتبارها « منظمة على أسس رأسمالى » .

(19) The Progress of Capitalism in England, PP. 24, 73.

مزيجا غريبا . كذلك ينطوى رحم النظام القديم على عناصر هامة من كل مجتمع جديد ، ورغم ذلك ليس من الضروري أن تشكل هذه العناصر الجنين التكاملي للنظام الجديد . كما أن أثر المجتمع القديم تبقى لفترة طويلة ضمن المجتمع الجديد .

ومفهوم الرأسمالية - الذي اخذنا به - يتواجد ضمننا في كل حقبة تاريخية - فيها عدا فترات انتقال قصيرة - مختلطا مع غيره تحت تأثير تكوين اقتصادي معين ، تتفاوت درجة تجانسه ، ويتم تمييزه وفقا لشكل العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السابقة عليه . ويعتبر هذا المفهوم أكثر انطباقا على كل فترة من الفترات - كتقدير مبدئي على الأقل - هذا اذا اخذنا في اعتبرنا نظما متجانسا ، وطرحنا جانبا التعميدات التي تحيط بالوضع الاقتصادي الذي نعينه . لا يجب أن نركز اهتمامنا بصورة رئيسية على اراء صلات بعض الاشكال الاقتصادية الجديدة ، كما لا يبرر ظهور مثل تلك الاشكال ، خلق تسمية جديدة على الفترة اللاحقة بها ، فالحركة التي يستطيع فيها شكل اقتصادي جديد أن يحقق تقدرا ملحوظا من النمو ، تجعله يخلف أثارا على المجتمع ككل ، ويؤثر على اتجاه التطور ، هي مرحلة ذات مغزى كبير . حقيقة أن عملية التغير التاريخي في غالبيتها عملية تدريجية ومستمرة ، أي أنه ليس ثمة حدث معين لا يمكن ربطه بحدث آخر سلق عليه بصورة مباشرة في سلسلة واحدة من التتابع نجعل باستطاعتنا وصف ذلك الحدث بأنه امتداد له .

ولا بد أن يتضمن كل تفسير للتطور - يقوم على تقسيم التساريف الى فترات أو حقب لكل منها نظامها الاقتصادي المتميز - الإشارة الى أن ثمة نقط اللقاء في عملية التطور الاقتصادي حيث يتسم فيها ايقاع التطور بالسرعة غير الطبيعية وينقطع عندها جمل الاستمرار ، مثل حدوث تحول حاد في مسيرة الحوادث الجارية .

ونقاط التغير الفجائي في مجرى التاريخ تلك ، تتمثل في الثورات الاجتماعية ، التي تحدد الانتقال من نظام قديم الى نظام آخر جديد . وعلى ذلك فإن وجهة النظر القليلة بأن التطور يتميز بوقوع ثورات دورية ، تقف على النقيض من وجهات النظر التي تذهب الى أن التطور الاقتصادي يتضمن عوامل متشابكة ذات درجات متفاوتة من الاستمرارية ، ووجهات النظر التي ترى أن التغير يحدث نتيجة علو شأن عامل معين سواء كان هذا العامل ممثلا في السكان ، أو الإنتاجية ، أو الأسواق ، أو تقسيم العمل ، أو تراكم رأس المال . ويعيب الرأي الأخير ميله الى تجاهل السمات الجديدة الغالطة أو النهوين من شكلها ، وهي السمات التي قد تظهر في مرحلة معينة ، وتؤدي الى أحداث تغير جذري في النتيجة التي يتوصل اليها العقل ، سواء

كانت تتمثل في الطموح وروح المغامرة عند المنظم الراسمالي في فترة تنسج فيها فرص تحقيق الربح ، او كانت تتمثل في ظهور موقف جيد للعمل في مجتمع تسوده المساواة والروح الجماعية . وترجع كثرة تفسير الأوضاع الجديدة على انها نتاج للاوضاع القديمة ، وينصرف الذهن الى « الحقائق العامة » ذات السمو التاريخي ، التي تنسج من عناصر تعد سمات ثابتة للطبيعة الانسانية ، او تقسم تلك الاوضاع بانها اقتصادية او اجتماعية ذات طابع معين .

ولا تستحق هذه النظريات التي تركز على « روح الحقبة » الفريدة في نوعها — الا الاهمال . ومن الصعب ان نضع تعريفا منذ الوهلة الاولى لطابع الحدث الذي تشير اليه عبارة « الثورة الاجتماعية » ، حتى ولو توقفنا عن استخدام اسلوب الاستعارة . فبينما تتضمن الثورة الاجتماعية مفهوم عدم الاستمرار — بالمعنى الذي اشرنا اليه عندما تحدثنا عن التغير المفاجيء في مسار التطور — فان هذا المفهوم يفقد معناه البسيط ، عندما لا نعبر عنه من منطلق التشابهات ذات النطاق الواسع . وعلى حين ان مثل هذه الثورة تتضمن سمة الايقاع السريع التغير ، فان مغزاها لا يتفق مع هذه السمة . واولئك الذين يقولون بالتغير ذي النمو المحدود ، ربما يوافقون على ان معدل النمو ليس ثابتا ولكنه قابل للتذبذب ، فيمر احيانا بفترات تزداد فيها سرعة النمو ، مثلما حدث عندما زاد عدد السكان في اواخر القرن الثامن عشر ، وذلك دون ان يخلوا في اعتبارهم فكرة الانتقال الثوري التي تحدث تغيرات نوعية في النظام .

واذا جاز ان نأخذ بتفسير النظم الاقتصادية والاجتماعية التي تميز المراحل المختلفة للتطور التاريخي ، بانها لم تحدث عرضا ، ولكن وقوعها كان حتميا ، فلا بد ان هذه الصفة ترجع الى وجود كيفية معينة في الاوضاع التاريخية تؤدي الى قيام تجانس في شكل التطور في اى حقبة من الزمن ، كما تؤدي الى فترات انتقال ، وذلك عندما يكون هناك توازن دقيق بين العناصر الذاتية التي لا ترتبط ببعضها البعض بعلاقات ثابتة . والاخذ بهذا الرأي ليس من قبيل البحث عن استغلال ملائم لهذا الجانب من البحث ، ولكنها مسألة تتعلق بالبناء الاساسي لعملية التطور ذاتها ، ولا ريب ان علة هذه الظاهرة ترجع الى ان المجتمع محدد لدرجة ان الصراع والتداخل — فضلا عن النمو البسيط لبعض العناصر القائمة بذاتها — يشكل العوامل الرئيسية الذي يؤدي الى الحركة والتغير ، وذلك في حالة حدوث التحولات الكبرى على الاقل .

واذا سارت الامور على هذا النحو ، فان الحوادث تتحرك بسرعة غير عادية لا في مجال النمو الكمي فحسب ، بل وفي مجال تغير معيار توازن

العناصر المتداخلة ، مما يؤدي الى ظهور تكوينات جديدة ، وحدث تغير مغليء في تركيب المجتمع بدرجة ما ، وذلك عندما يبلغ التطور مستوى معين ، تتوازن عنده العناصر المتباعدة التي يتكون منها المجتمع بصورة او بأخرى . فاذا لجأنا الى استخدام اسلوب الاستعارة ، نستطيع القول ان المجتمع يشهد في مستويات معينة من تطوره ما يشبه سلسلة من ردود الأعمال التي تتداعى حلقاتها بصورة متحركة .

ومن المجلى ان سمة المجتمع الإقتصادي الذي يفرز هذه النتائج والذي يعد بالتالي أساسا لتفسيرنا للرأسمالية باعتبارها نظاما اقتصاديا مميزا يرتبط بفترة زمنية معينة ، هو ان التاريخ كان — ولا يزال — تاريخا لمجتمعات طبقية ، أى مجتمعات تنقسم الى طبقات ، تسود فيها طبقة معينة، او ائتلاف بين عدد من الطبقات ترتبط بمصالح معينة ، وتشكل طبقة مهيمنة ، تنافس الطبقة او الطبقات الأخرى العداء جزئيا او كليا (٢٠) .

ولما كان الأمر كذلك ، فانه يفرض على أى مرحلة تاريخية تناسق كفى ، ما دامت الطبقة المسيطرة اجتماعيا وسياسيا — في ذلك الوقت — ستلجأ بالطبع الى استخدام القوة للمحافظة على ذلك الأسلوب المعين للنتاج وتوسيع نطاقه — أى ذلك الشكل الخاص للعلاقة بين الطبقات — لأن دخل تلك الطبقة يعتمد عليه . فاذا حدث تغير في المجتمع يصل الى نقطة تهدد استمرار زعامة هذه الطبقة المسيطرة ، واختل التوازن القديم بين القوى الاجتماعية ، فان التطور يبلغ بذلك مرحلة حرجة قد يتوقف عندها التغير الذي كان جاريا حتى ذلك الحين ، او يؤدي — اذا قدر له الاستمرار — الى فقدان سيطرة تلك الطبقة على المجتمع لصالح طبقة جديدة تحل محلها .

(٢٠) انظر ملاحظات بيرن Pirenne التي تقترب من هذا التفسير حول التطور غير المستمر الناتج عن تتابع ظهور الطبقات المختلفة : « اننى اعتقد ان ثمة طبقة معينة منفصلة من الرأسماليين تظهر فى كل فترة من فترات تاريخنا الإقتصادي (للرأسمالية) ذات طابع مميز » ولما كتبت كل مجموعة من الرأسماليين في عصر معين « لا تخرج من مجموعة رأسمالية في عصر سابق عليها » وتبعاً لذلك يحدث أننا « نجد اثر الاستمرار في تطور النظام الإقتصادي » والتاريخ ليس مجرد خطة صماء ولكنه درج متصل ببعضه البعض .

Stages in the Social History of Capitalism in American
Historical Review, 1914, PP. 494-5.

ومضى حدث مثل هذا الانتقال في ميزان القوى فإن مصلح الطبقة التي تحتل في الوقت الراهن المراكز الاستراتيجية في المجتمع تقتضى الإسراع بالانتقال الى المرحلة الجديدة ، وتحطيم قواعد غريمتها الطبقة السابقة عليها ، وتوسيع قواعدا الخاصة بها . وليس من الضروري أن يترتب على ذلك تصفية أسلوب الإنتاج القديم تصفية تامة ، ولكن حجه يتضائل بسرعة حتى لا يصبح منافسا خطيرا لأسلوب الإنتاج الجديد (٢١) . ويتجه أسلوب الإنتاج الجديد — مدعما بالقوى الإنتاجية الجديدة والتمكيات الاقتصادية الجديدة — الى الاتساع خارج الحدود التي كان يتحرك وراءها النظام القديم ، وذلك لفترة معينة ، حتى يأتى الدور الذى تتصارع فيه العلاقات الطبقة المحددة ، والأشكال السياسية التى تدعم بها الطبقة الحاكمة الجديدة قوتها ، مع تغير جديد فى القوى الإنتاجية ، عندئذ يبلغ الصراع بينهما ذروته مرة أخرى .

وساد الاعتقاد فى القرن التاسع عشر — نثرا بفكر هيجل — أن تاريخ الحضارة يتكون من عصور متتابعة تحددها سيطرة الحضارات القومية المتتابعة ، ولكن تاريخ الحضارة — وفقا لما انتهينا اليه — يتكون من تتابع النظم الطبقة التى تحتفظ كل منها بأسلوب معين لاستمرار الدخل لمصلحة طبقتها الحاكمة . وثمة أمر هام يتعلق بتاريخ أوروبا الاقتصادية يستحق أن نقف عنده ، هو تلك الدرجة من التشابه المثير للدهشة بين المراحل الرئيسية التى مر بها التطور الاقتصادى وبعضها البعض « لقد كان توقيت كل مرحلة من هذه المراحل مختلفا بالطبع عن غيره ، واختلفت تفاصيل عملية التطور كما اختلفت بصورة ملحوظة الأشكال المعينة التى ميزت كل مرحلة من تلك المراحل » ولكن هذا التشابه الذى امتازت به أوروبا يرجع الى تماثل أساسى لأشكال التطور الاقتصادى فى القرون العشرة الأخيرة بالنسبة لمختلف بلاد أوروبا .

ولا ترجع المصالح المشتركة — التى تضم وحدة اجتماعية تشكل طبقة بالمفهوم الذى تحدثنا عنه — الى تماثل كسفى فى الدخل كما يظن أحيانا، فليس من الضروري أن تتكون طبقة تجمع بينها أهداف محددة من أناس يشتعون بنفسى المستوى للدخل ، أو يقتربون من مستوى مفترض للدخل .

(٢١) من الضروري أن نفترض أن هذا الجذب من عملية التطور يحتاج الى خطة طويلة المدى تزداد طولا كلما كانت الطبقة المسيطرة تتبع سياسة محددة ولكن يفترض أن أفراد تلك الطبقة يصلون أخيرا الى مواقف محددة تجاه مسائل بعينها (مثل قضية الأراضى أو الأسواق أو العمل) وهذه القوة الكبيرة تكفه من إخراج خصومهم من دائرة الصراع .

كما انه لا يمكن القول ببساطة ان الطبقة تتكون من أولئك الذين يستمدون دخلهم من مصدر واحد ، رغم ان معيار الاهمية هنا هو مصدر الدخل وليس حجمه . وفي هذه الحالة يجدر بنا ان نشير الى مسألة اساسية تتعلق بالجذور التي تضربها القوة الاجتماعية في ارض مجتمع معين ، وعلى وجه التحديد تجدر الإشارة الى العلاقة التي تحدد موقف هذه القوة الاجتماعية ككل من عملية الانتاج ، وبالتالي من القوى الاجتماعية الأخرى التي تعيش في المجتمع .

وبعبارة أخرى ، ترتبط العلاقة التي تكون — من ناحية — مصالح مشتركة ثابتة لطبقة بذاتها وتوفر نظاما اقتصاديا معيناً ، وتقود — من ناحية أخرى — الى تنقض بين المصالح المرتبطة بهذا النظام ، ترتبط مثل هذه العلاقة بأسلوب معين لاجتناء وتوزيع ثمار فائض العمل ، الذي يتجاوز حجم العمل اللازم لنفطية الحاجة الاستهلاكية للمنتج الحقيقي . ولما كان فائض العمل هذا يمثل ضرورة حيوية لأي طبقة مهيمنة ، فان تلك الطبقة تعتبر علاقتها بالعمل ضرورية لبقائها . وأي طبقة تعيش بدون العمل انها تعتبر مجرى حياتها المستقبلية . ورخاؤها ونفوذها ، يعتمد على ادعائها الحق في فائض عمل الآخرين . وعلى حد تعبير فردريك أنجلز « فان فائض انتاج العمل ، الذي يتجاوز تكلفة المحافظة على العمل ، وتكوين الانتاج الاجتماعي ، وزيادة حجمه ، اعتمادا على هذا الفائض ، كان لا يزال الأساس لكل تقدم اجتماعي أو سياسي وفكري . ولقد كان هذا الفائض منذ الأزل حتى الوقت الحاضر ملكا لطبقة متميزة آلت اليها بالإضافة الى ذلك السيادة السياسية والقيادة الفكرية » (٣٣) .

وتختلف صور امتلاك فائض العمل باختلاف المراحل المتتالية لتطور المجتمع ، وتعدد هذه الأشكال يرتبط باستخدام طرق ووسائل متنوعة للانتاج ، كما يرتبط بالمستويات المختلفة للانتاجية . وقد تحدث ماركس عن الرأسمالية باعتبارها « مثل أي أسلوب آخر معين للانتاج ، ترتبط بمراحل معينة من الانتاجية ، وبشكل متطورة تاريخيا من القوى الانتاجية . وهذه المتطلبات التاريخية هي بذاتها نتاج لعملية سابقة ، ينتج عنها انفصال أسلوب الانتاج الجديد عن الأصل الذي نبع منه ، ويكون لأحوال الانتاج التي تطبق على ذلك الأسلوب الانتاجي المعين ، طابع انتقالي تاريخي » (٣٤) وعندما تكون

(22) Anti - Duhring, P. 221.

(23) Capital, vol. III, PP. 1023 - 4.

وبالإضافة الى ذلك يقول ماركس « ترتبط أحوال التوزيع بأحوال الانتاج بالضرورة باعتبارها الوجه المقابل لها » .

انتاجية العمل منخفضة للغاية في مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى ،
يصبح اى دخل ضرورى ومنظم للطبقة المرغمة — التى تعيش على الانتاج
ولا تساهم فيه — امرا يفوق حد التطور ، ما لم يكن يرتكز على قهر
المنتجين .

وبناء على ذلك ، فان تقسيم الطبقات في المراحل البدائية للتطور
الاقتصادى كان — على حد تعبير انجلز — « ذا مغزى له مبسر تاريخى
معين » (٢٤) . ففى المجتمع الذى تسوده الزراعة ، ترتبط العلاقات الثابتة
بملكية الارض . ولما كان تقسيم العمل والمبادلة لا يتطوران كثيرا ففى مثل
ذلك المجتمع ، فان فائض العمل يقدم مباشرة على شكل التزامات شخصية ،
او يأخذ شكل تسليم المزارع لحصة معينة من انتاجه الى السيد كائنا
وكان . ويؤدى نمو الصناعة — الذى يعنى اختراع ادوات انتاج جديدة
ومتنوعة — الى ظهور طبقات جديدة وظهور مشاكل اقتصادية جديدة ،
تتطلب اشكالا جديدة من امتلاك فائض العمل لمصلحة ملاك ادوات الانتاج
الجديدة . لقد كان الطابع المميز لمجتمع العصور الوسطى هو قيام
المنتجين بتقديم فائض العمل بصورة جبرية ، اولئك المنتجين الذين كانوا
يملكون ادوات الانتاج البدائية ، ويرتبطون بالارض .

وعلى النقيض من ذلك فان الطابع المميز للمجتمع الحديث هو العلاقة
بين العامل والراسمالى التى تأخذ — كما رأينا — شكلا تعلقيا خالصا ،
ولا يمكن تمييزها من حيث الشكل عن غيرها من عقود السوق الحرة
المعقدة فى المجتمع القائم على المبادلة . ولم يكن الانتقال من شكل
استغلال فائض العمل الذى كان سائدا فى العصور الوسطى ، الى العصور
الحديثة ، مجرد عملية بسيطة يمكن ان نصفها من خلال جدول للسلاسل
يحدد انحدار كل سلالة مباشرة من سلف معين ، كما لا تستطيع العين
ان تميز خطوطا معينة لزوجة حركة الانتقال هذه تحدد اتجاه هوبها . ولا
يتضمن هذا التغيرات التقنية ، وظهور ادوات انتاج جديدة تؤثر بشكل كبير
على انتاجية العمل فحسب ، بل يتضمن ايضا ازدياد تقسيم العمل ، وتطور
المبادلة ، كما يتضمن كذلك ازدياد انفصال المنتج عن الارض وعن وسائل
الانتاج وظهوره كبروليتارى .

ومن بين تلك الاتجاهات التى تحدد تاريخ القرون الخمسة الماضية
يبرز مغزى معين يرتبط بظهور البروليتارى ، ولا يرجع ذلك الى ان الانتقال
من علاقة التبعية الى علاقة التملك قد احيط بصيغ مشروحة شرحا تطيبها ،

ولكنه يرجع الى ان عملية الانتقال هذه استبدلت بشكل العمل الجبرى — وسط المرحلة الفارضية — عملا اقتصاديا خالصا يتسم « بالوضوعية » ، وبذلك وضع أساس ذلك الشكل الخاص المحير الذى يتيح لطبقة متزمنة ان تستغل فائض عمل الآخرين ، الذى يمثل جوهر النظام الحديث الذى نسميه « الرأسمالية » .

٢٢

لقد مر تطور الرأسمالية بعدد من المراحل التى تتميز عن بعضها البعض تبعا لاختلاف مستوى نضجها ، ذلك النضج الذى يمكن تمييزه بسمات محددة . ولكن عندما نتبع تلك المراحل لاختيار واحدة منها كبداية للمرحلة الرأسمالية ، فإنه يجب للوهلة الأولى ان نضع فى اعتبارنا المرحلة التى تتسم ببعض الأهمية حتى لا يكون ثمة اختلاط فى التحديد . فإذا كنا نتحدث عن الرأسمالية باعتبارها أسلوبا محددا للإنتاج ، فإنه يترتب على ذلك عجزنا عن تجديد التاريخ الذى بزغ فيه فجر هذا النظام ، منذ ظهور الملاح الأولى للنشاط التجارى الواسع ، وقيام طبقة التجار ، كما أننا لا يمكن ان نتحدث عن فترة معينة باعتبارها فترة « الرأسمالية التجارية » كما فعل الكثير من الباحثين . اذ يجب علينا ان نلتبس بداية المرحلة الرأسمالية فى التفسيرات التى تحدث فقط فى أسلوب الإنتاج ، على النحو الذى يؤدى الى خضوع المنتج خضوعا مباشرا للرأسمالية (٢٥) .

وهذه ليست مسألة تتعلق بالمصطلح فى حد ذاته ولكنها تتصل بالجوهر حيث تعنى أننا — اذا كنا على صواب — فان ظهور طبقة التجار كطبقة قائمة بذاتها لا يترتب عليه وجود معنى ثورى ، وان ظهور تلك الطبقة سوف لا يبدى تأثيرا أساسيا ذا بال على المظهر الاقتصادى للمجتمع أكثر مما سيبدى ظهور طبقة الرأسماليين الذين ترتبط ثرواتهم ارتباطا وثيقا بالصناعة ، وأنه بينما تشغل الطبقة الحاكمة — سواء كانت من ملاك العبيد أو السادة الإقطاعيين — بالتجارة ، أو تقيم تحالفا قويا مع التجار ، فإن طبقة التجار — التى تمارس نشاطا يتصل بشكل رئيسى بالوساطة بين المنتج والمستهلك — لا تهتم بالدخول فى صراع من أجل السيطرة على

(٢٥) استخدم بعض الباحثين مصطلح « الرأسمالية التجارية » لا للدلالة على وجود رؤوس الأموال الكبيرة والتجار المتخصصين فى مجال التجارة ولكن استخدموا هذا المصطلح للدلالة على الفترة المبكرة للرأسمالية عندما كان الإنتاج خالصا للتاجر المشتغل بالصناعة اليدوية فى ظل نظام الإنتاج بالقطعة ونحن لا نشير هنا الى هذا الاستخدام للمصطلح .

مقاييد الأمور على النحو الراسمالي الذي تحدثنا عنه منذ قليل .
ولما كانت ثروات هذه الطبقة ترتبط بأسلوب الإنتاج القائم في المجتمع ،
فلما أصبح حريصة على المحافظة على أسلوب الإنتاج أكثر من الميل
إلى تغييره . فهي أكثر ميلا إلى الالتحام بشكل الإنتاج القائم الذي يستحوذ
على فائض العمل ، ولكنها لا تنجح إلى محاولة تغيير هذا الشكل .

وعندما نمنع النظر في تاريخ الراسمالية من هذه الزاوية ، يتضح
لنا ضرورة تحديد تاريخ بداية تلك المرحلة في إنجلترا لا بالقرن الثاني
عشر ، كما يفعل بيرن Pirenne (الذي يأخذ في اعتباره للوهلة الأولى
تجربة الأراضي المنخفضة) ، ولا حتى بالقرن الرابع عشر — الذي شهد
نمو التجارة بالمدن وطوائف الحرف — كما فعل آخرون ، ولكننا نجد
بداية هذا العصر في الصف الأخير من القرن السادس عشر ومطلع القرن
السابع عشر ، عندما بدأ رأس المال يتغلب في الإنتاج على نطاق
ملحوظ ، سواء على شكل علاقات ناضجة بين الراسمالي والعمال
المأجورين ، أو على الشكل الأقل تطورا الذي يمثل في خضوع الحرفيين
المحيطين الذين يشتغلون في بيوتهم للرأسمالي فيما يسمى بنظام « الإنتاج
المزلي » . وإن كنا نجد حقا الكثير من الأمثلة السابقة على ذلك الشكل
من العلاقات الانتاجية — والتي تشير إلى حدوث تغييرات تطويرية ، فقد
الحرفي في ظلها استقلاله عن طريق الوقوع تحت طائلة الديون التي يقدمها
له التجار ، أو في مواجهة احتكار تجار الجملة ، مما جعله يصبح في وضع
التبعية للتاجر الذي كان يملك رأس المال .

كما أنه كان هناك حقا قدر كبير مما يمكن أن نسميه — بالمصطلح
الحديث — « بالكولاك » ، كشكل من أشكال المشروع ، مارسه الفلاحون
الاغنياء في القرية أو التجار المحيطون أو العمال الذين يملكون أدوات الإنتاج
في المدن التي كانت توجد بها الحرف اليدوية ، استخدموا فيه العمل
المأجور ، وذلك منذ القرن الرابع عشر أو حتى قبل حلول ذلك القرن .
ولكن هذه الأشكال الاستغلالية كانت صغيرة الحجم إلى حد كبير ، ولم تكن
على قدر كاف من النضج حتى يمكننا اعتبارها أكثر من مجرد أشكال
راسمالية غير مكتملة النضج ، ولا يكاد وجودها يبرر اتخاذها كدلالة لتحديد
تاريخ بداية الراسمالية كأسلوب جديد للإنتاج ذي ملامح على قدر كاف من
الوضوح ، وتبني على نطاق يجعلها قادرة على تحدي أسلوب الانتاج
الراسمالي ، وما ارتبط به من ظهور طبقة الراسماليين ، لم يمارس تأثيرا
ذا مخزى على التطور الاجتماعي والاقتصادي في إنجلترا حتى نهاية العقود
الأخيرة من عصر التهودور .

ويبدو جليا أن ثمة مرحلتان حاسمتان في تطور الرأسمالية ، تتسع أحدهما في القرن السابع عشر ، وتتمثل في التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في تلك الفترة ، بها في ذلك الصراع بين الشركات ذات الصفة القانونية الذي ألقت بحوث أونون Unwin الأضواء عليه ، والصراع البرلماني ضد الاحتكار ، الذي بلغ ذروته في ثورة كرومويل ، والذي لم يؤد نتائجها إلى التخلص من تلك الظاهرة ، رغم محاولات التسوية وردود الفعل التي حدثت في عهد عودة الملكية . أما ثنائية هذه المراحل فتتمثل في الثورة الصناعية ، التي وقعت في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع النصف الأول من القرن التاسع عشر ، والتي كانت ذات مخزى اقتصادي بالدرجة الأولى ، فقد كان لها انعكاس أقل درامية على المجال السياسي ، ولكنه لا يخلو من الأهمية . لقد كانت تلك المرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الرأسمالي ، وقعت خلالها تغييرات جغرافية في بناء الصناعة وتنظيمها ، دفعت البعض إلى اعتبارها بمثابة آلام المخاض الذي صاحب ولادة الرأسمالية الحديثة ، ومن ثم فهي تعد أكثر المراحل حسما في مجال التطور الاقتصادي والاجتماعي منذ العصور الوسطى .

وعلى أية حال تشير الدراسات المتقدمة اليوم بشكل واضح ، إلى أن ما تمثله الثورة الصناعية يمكن في الانتقال من مرحلة مبكرة غير نافجة من مراحل تطور الرأسمالية ، حيث تلتزم تأثير رأس المال على أسلوب الإنتاج السابق للرأسمالية وأخضعه لسيطرته وسلبه استقلاله كأسلوب اقتصادي ، غير أنه لم يتحول بعد تحولا كاملا إلى مرحلة حققت فيها الرأسمالية — على أسس من التطور التكنولوجي — نضجها الإنتاجي الخاص الذي يرتكز على وحدة الإنتاج الكبير في المصنع ، وبذلك كان لها تأثيرها على تحقيق الانفصال الفام بين المنتج ، وبين ما تبقى له من وسائل الإنتاج ، وعلمت في ظلها علاقة مبسطة ومباشرة بين الرأسمالي والإجراء .

ولكن إذا أرخنا لأصول أسلوب الإنتاج الرأسمالي على هذا النحو ، تبرز لدينا صعوبات جمة . فهل يجب أن نعترف بوجود ثلاث مراحل حاسمة في الانتقال من أسلوب الإنتاج في العصور الوسطى إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالي حتى تبدو منطقيين ، فندخل في تقديرنا تلك النظام الإقطاعي ، ونعتبره المرحلة الثالثة والمبكرة في هذا التحول ؟ وإذا اعترفنا بوجود مثل هذه المرحلة الحاسمة المبكرة للتحول من الإقطاع إلى الرأسمالية ، فكيف نستطيع التحدث عن النظم الاقتصادي في الفترة الواقعة بين تلك المرحلة وبين أواخر القرن السادس عشر ، وهي الفترة التي لا تبدو وفق التحديد الذي أخذنا به ذات طابع إقطاعي ، ولا تعد بعد مرحلة الرأسمالية إذا ما أبعجنا في اعتبارنا أسلوب الإنتاج السائد خلالها ؟

لا ريب أن القرن الرابع عشر شهد أزمة نظام الإقطاع القديم في أعقاب ظهور المدن التي تتمتع إلى حد كبير بالإدارة الذاتية ، والتي مارست نفوذا سياسيا واقتصاديا ذا بال غنيا يتعلق بالشئون القومية . غنى ظل تلك الأزمة اهتز أسلوب الإنتاج الإقطاعي القائم على الفئانة ، ووصل إلى مرحلة متطورة من التفكك نرى آثارها في الوهن الذي دب في أوصل اقتصاديات أصحاب الأراضي في القرن التالي . ولكن ما لم نستطع تحديد نهاية نظام الإقطاع عن طريق تتبع عملية سقوطه — وهو موضوع سيبطرق الحديث إليه فيما بعد — فلنأنا لا نستطيع أن نتحدث عن نهاية نظام العصور الوسطى ، وليس بوسعنا أن نتحدث عن سقوط الطبقة الإقطاعية الحاكمة .

وئمة حقيقة ذات أهمية بارزة بالنسبة لفهم عملية التحول ، تتمثل في أن تفكك أسلوب الإنتاج الإقطاعي كان قد بلغ مرحلة متقدمة قبل أن يتطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، وأن هذا التفكك لم يتقدم بصورة ترتبط بنمو أسلوب الإنتاج الجديد داخل رحم الأسلوب القديم . لقد كان القرنان اللذان يفصلان بين حكم ادوارد الثالث واليزابيث ذا طابع انتقالي بكل تأكيد ، فقد استطاعت البرجوازية التجارية أن تنمي ثروتها ، وتقدم نفوذها ، وما كادت تغنم هذا الوضع الممتاز حتى اتخذت موقف الشريك للنبلاء لا موقف العدو . والتحمت البرجوازية التجارية التحالما جزئيا بطبقة النبلاء في عهد التيودور . وأدى ظهورها إلى حدوث تأثير مباشر محدود على أسلوب الإنتاج ، وجاءت مكاسبها المالية من الاستفادة من فروق الأسعار في المكان والزمان نتيجة الحراك المحدود للمنتجين وضالة مواردهم ، تلك الفروق في الأسعار التي سمعت البرجوازية التجارية إلى المحافظة عليها وتوسيع مداها عن طريق امتيازات الاحتكار التي نالتها (٣٦) .

(٢٦) يعلق ماركس على هذه الظاهرة بقوله : « أن رأس المال التجاري يبذل الشكل التاريخي لرأس المال قبل أن يخضع الإنتاج لسيطرته بوقت طويل .. ويتطور رأس المال على أسس أسلوب الإنتاج المستقل وخارجا عنه وبناء على ذلك يتحدد التطور المستقل لرأس المال بالنسبة المنعكسة للتطور العام للجمتمع » . (Capital, Vol. III, 384.)

كما يقول بيرين Pirenne : « في العصر الذي زادت فيه المجاعات المحلية كان على الرء أن يشتري كمية صغيرة من القلال بشئ رخيص من المناطق التي لا تملئ من تلك المجاعات ثم تباع فيحقق من ورائها أرباحا خيالية تتزايد بنفس الأسلوب كما ساهمت المضاربات إلى حد كبير في تكوين الثروات التجارية » .

(Economic and Social History of Medieval Europe, 48) .

كما نجد في نشاط الحرفيين في المدن ، وفي ظهور الوسطاء الإغنياء من الفلاحين الملاك ، أسلوبا للانتاج يعد مستقلا عن النظام القطاعي : كالانتاج الصغير للعمال الملاك سواء كانوا حرفيين او فلاحين ، ولكنه لم يبلغ بعد مرحلة الرأسمالية ، رغم اشتغاله على ملامح جينية للمعاملات الرأسمالية ، ورغم ظهور شواهد خضوعه لرأس المال من الداخل . ولئن هذا النوع من النشاط الاقتصادي ظل عنصرا تبعا في المجتمع ، ويكنى ان نتذكر أن غالبية صغار الأتقان كانوا يرتبطون بالأرض بصورة أو بأخرى، ويخضعون لسلطة القطاعية ، رغم أنهم كانوا يدفعوا أيجارا نقديا (كان في الغالب مبلغا يدفع بحكم العادة ولا يعد « ايجارا اقتصاديا ») . وبينما كانت المزارع الكبيرة تزرع في معظمها عن طريق العمل المأجور لمن هذا النوع من العمل كان لا يزال — في الواقع — خاضعا لقدر كبير من الأرقام ، وكان الإجراء الذين يعملون في فلاحة تلك المزارع يعتبرون الأجور التي يتقاضونها مصدرا ثانويا وليس مصدرا وحيدا لكسب عيشهم . فكان من الممكن أن يجبر أولئك العمال على القبول بشروط معينة للعمل ، ويحد من حريتهم في الانتقال من تراهم دون الحصول على إذن من سيد الأتقان . ولا ريب أن تشريعات القرن الرابع عشر سلبت الفلاحين الإحرار الفقراء الحقوق التي كانت تميزهم عن الأتقان ، وهي حرية الانتقال من مكان إلى آخر ، واحتفظت للمعاملات الاجتماعية في الريف بين المنتجين ووسائلهم بالكثير من طابع العصور الوسطى ، كما بقيت على الأقل، فلاحة رقيقة من النظام القطاعي .

وقد ركز الجدل الدائر حول ما إذا كان ثمة تغيرات معينة — مثل تلك التي وقعت في أواخر القرن الثامن عشر — تستحق أن نخلع عليها اسم الثورة ، ليس استنادا إلى إيقاع التغير فحسب ، بل استنادا إلى وقوعه في فروع صناعية مختلفة في آن واحد ، وكان هذه المسألة هي بيت القصيد . وحتى نتجنب الوقوع في سوء الفهم ، يجب أن نقرر أن تاريخ الرأسمالية ومراحل التطور الاقتصادي ، لا تبدأ بالضرورة في تاريخ واحد في مختلف أجزاء البلد الواحد أو في الصناعات المختلفة . وربما نكون على قدر معين من الصواب إذا تحدثنا عن مجموعة من التواريخ الخاصة بالرأسمالية تتضمن في مجموعها سمات عالية ، يبدأ كل منها بتاريخ معين يحدد مراحله الرئيسية ، بدلا من أن نتحدث عن تاريخ واحد للرأسمالية والملاحم العابة التي اتسمت بها .

وبعبارة أخرى كان للاقاليم المختلفة في إنجلترا (وحتى للبلد المختلفة إلى حد ما) تواريخها الاقتصادية الخاصة بها والمختلفة عن غيرها وذلك في القرنين الرابع عشر والخامس عشر . وعلى هذا النحو ، يمكن معالجة التطور الاقتصادي لبلدان أوروبا في القرن التاسع عشر باعتباره يختلف عن

بعضه البعض . وتبدو هذه النظرة اكثر واقعية اذا تتبعنا التطور في القرون السابقة على ذلك القرن ، ولكنها تكون اقل واقعية اذا تحدثنا عن التطور في العصر الحاضر . وعلى هذا النحو فان ظهور الرأسمالية كان ذا اثر فعال في التنسيق بين مراحل التطور المختلفة .

وعندما نلقى نظرة على البلد الواحد ككل ، تبدو لنا بعض ملامح الانتقال القاطعة ، التي تشير الى ان عملية التطور كانت طويلة المدى ، لدرجة اننا اذا استخدمنا تعبير الثورة الاقتصادية ، نكون قد سمينا الاشياء بغير اسمائها ، وان بدا ابتداء حركة التطور في بعض القطاعات شبه المستقلة محددا بشكل قاطع . وما يعيننا هو السرعة التي تقع بها سلسلة من التغيرات الناتجة عن وقوع بعض الحوادث الحاسمة في قطاع معين ، تلك السرعة التي نلمسها عندما نقارن بينها وبين معدل التغير في هذه العوامل في الظروف الطبيعية . وليس ضروريا ان ترتبط تلك الحوادث الحاسمة بتوافق زمني ، ولا ان تقع سلسلة النتائج التي تعقبها في قطاعات اخرى مختلفة في نفس الوقت . ولا ريب اننا قد نواجه في هذا الصدد حدا فاصلا هاما بين التحولات الرئيسية من شكل معين من اشكال الطبقة المتحاشنة الى شكل آخر سبق ان تحدثنا عنه ، كما نلتقي بتلك التغيرات الاقل اهمية والتي تحدد مراحل التطور خلال عصر محدد لنظام اقتصادي معين ، (وهو ما اشار اليه الاستاذ بيرين Pirenne على ما يبدو عندما تحدث عن تطور الرأسمالية بشكل « سلمى ») .

وحينها تبرز طبقة جديدة ترتبط بأسلوب الإنتاج الجديد ، وتزيح الطبقة الممثلة للنظام الاقتصادي والاجتماعي القديم التي كانت تهيمن على الامور من قبل ، فان تأثير هذه السياسة يمكن ان نلمسه في جميع ارجاء البلد الذي تطورت فيه هذه الوحدة السياسية ، كما ان النتائج المباشرة لها لا بد ان تكون في هذه الحالة متماثلة على وجه التقريب في جميع ارجاء ذلك البلد . وهي تلك التغيرات السيسية وما يعقبها من تحول في النفوذ الذي يمارس على المستوى القومي ، وهي التغيرات التي اعطت المغزى الخاص بمراحل تاريخية معينة ، كالثورة الانجليزية في القرن التاسع عشر، او الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ ، او الثورة الروسية في عام ١٩١٧ .

وارتبط تطور الرأسمالية خلال المراحل الرئيسية من تاريخها — بالضرورة — بالتغير التكنولوجي الذي اثر على طابع الإنتاج ، ولذلك كان الرأسماليون الذين يرتبطون بكل مرحلة جديدة ، يميلون الى الانتماء الى شريحة من الرأسماليين تختلف عن غيرها من الشرائح الاخرى التي تضم اناسا اتخذت رؤوس اموالهم مسار بها خلال نظام الإنتاج السابق، وذلك بداية المرحلة على اقل تقدير . وتتسحب هذه الحالة على الثورة للصناعية ، فقد

كان رواد الأساليب التكنولوجية الجديدة رجالا جندا في معتلهم ، حرما من الامتيازات او المكاة الاجتماعية ، تلبموا النضال ضد امتيازات المصالح القديمة الراسخة تحت اسم الحرية الاقتصادية .

وحى يوسع هؤلاء لرجل الجند نسلطهم كان عليهم — فى الغلب — أن يعتمدوا على مشاركة الراسمالين الذين كانوا لرسخ قديا منهم . فقامت المصانع فى بعض الاحيان بجهود التجار المشتغلين بالصناعة اليدوية ، الذين كانوا يمولون الصناعة المنزلية من قبل ، وتحول راس المال تدريجيا من النظام القديم الى الجديد . وبذلك لم تتسع الشقة بين الاثرياء الجند ، المشتغلين بالصناعة الحديثة ، وبين الراسمالين القدامى بصورة حادة . وبالمقابل ترك التطور الذى حدث فى بنية الصناعة أثره على العلاقات الاجتماعية داخل اسلوب الانتاج الراسمالى : فاثرت تأثيرا جفريا على تقسيم العمل ، وقللت من شأن اعمال المتولة من الباطن التى كان يمارسها العمال الذين يملكون ادوات الانتاج كالحرفيين الذين كانوا يتوسطون بين الراسمالى والاجراء ، وادت الى تغيير علاقة العامل بعملية الانتاج ذاتها .

ولكننا قد نتجنب الصواب اذا افترضنا ان هذه العلاقات الاجتماعية كانت انعكاسا ايجابيا للتطور التكنولوجى ، ولم نأخذ فى اعتبارنا حجم التأثير المتبادل الذى يترتب على ذلك التطور ، والذى اثر تأثيرا ايجابيا فى بعض الاحيان على شكل التطور الاقتصادى . ولا ريب ان العلاقات الاجتماعية الجديدة كانت بمثابة الاطار الذى احتوى النمو التكنولوجى ودفع عجلة تطوره . فاذا كان مفهوم الراسمالية ومسار تطورها الذى اخذنا به هنا صحيحا ، فانه قد يترتب على ذلك ان اى تغيير فى ظروف التى تؤثر على بيع سلعة معينة هى قوة العمل ، سواء كانت هذه الظروف تتصل بالوفرة النسبية للعمل ، او ندرته ، او درجة تنظيم العمال ، ومدى تدريتهم على التأثير السياسى فى المجتمع ، لا بد ان تؤثر هذه الظروف على رخاء النظام بصورة فعالة ، ومن ثم على القوة الدافعة لحركته ، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التى يتخذها المسيطرون على مقاييد امور الصناعة ، كما تؤثر على طبيعة المؤسسات الصناعية ، وممار التتقدم التكنولوجى . وهى ظروف قد تكون حاسمة فى اقصى حالاتها فى التأثير على استقرار النظام .

وسنرى فى الفصول التالية — صوابا أو خطأ — ان التأثير الناجم عن التغير فى سوق العمل ظاهرة متكررة الحدوث ، وقد يمد هذا التأثير الى افاق تخرج عن نطاق هذه الدراسة ، وتتل وضوحا عن تلك التى سنتناولها الان . وعلى سبيل المثال ، افترض اثنان من الكتلب ان ثمة علاقة بين التغير فى سوق العمل ، وموقف الدولة تجاه القويوت على الجرائم ، فهذا الموقف

يميل إلى التساهل والأخذ بالاعتبارات الإنسانية عندما تكون هناك ندرة في سوق العمل ، وعندما تكون هناك حاجة إلى قوة عمل العامل المخبئ ، بينما تتجه الدولة إلى اتخاذ إجراءات أشد عندما يكون احتياطي العمل كبيرا ، حيث تصبح حياة البروليتارى رخيصة الثمن (٢٧) . وفيما يتعلق بأثر هذا العامل على السياسة الاقتصادية ، وسنغلمر بتقديم استنتاج علم ، ربما كان رأيا افتراضيا يمكن أن نتناوله دراسة متخصصة . إذ يبدو — للوهلة الأولى — أن ثمة دلالة تشير إلى ارتباط السياسة الاقتصادية للدولة في المجتمع القائم على أساس طبقي بالفترات التي تنسم بندرة حقيقية أو متوقعة في قوة العمل ، كما أن ثمة فترات أخرى اصطفت فيها سياسة الدولة بروج الحرية الاقتصادية . عندما يكون العكس صحيحا .

وقد تكون الأسباب التي تدفع الدولة إلى التدخل في الإنتاج متنسوعة ومعقدة مثلها متنوع أشكال وأغراض التدخل ، فالوضع الذي يقود الدولة إلى شكل معين من أشكال التدخل قد لا يقودها إلى شكل آخر . ولكن عندما تدخلت الدولة في الإنتاج في الماضي ، وكان تدخلها خطأ سياسيا ثابتا يتفق مع الظروف الطبيعية في زمن السلم ، فإن مثل هذا التدخل استهدف تحقيق غرضين هما : فرض الاحتكار لصالح مجموعة من الراسماليين ، أو فرض القيود التي ترمى إلى تنظيم العمل (٢٨) . ولنا أن نتوقع أن جهود الدولتين في الأجور ، والحد من حرية حركة العمل في المجتمع الراسمالي ، تشتت وطاقها عندما ينضب احتياطي العمل ، وتضف وطاقها عندما تكون هناك وفرة في سوق العمل .

ويؤيد هذا الافتراض حول دوافع الدولة للتحكم في سوق العمل في المجتمع الطبقي ، أن تدخل الدولة أخذ في الإيداء في بلدان أوروبا الغربية في القرن الرابع عشر ومطلع القرن الخامس عشر ، وهي الفترة التي شهدت ندرة شاملة في قوة العمل . (وعلى سبيل المثال ، استهدفت مراسيم جون الطيب التي صدرت في فرنسا ثقلبات الحرف في باريس ، كما أن

(27) G. Rusche and Kirchheimer, Punishment and Social Structure.

(٢٨) نقصد هنا الإجراءات التي تحدد أسعار أو حجم الإنتاج ونظام التجارة والتوظيف التي سالت في ظل النظام التجاري ، وكذلك التشريعات التي تصدر في عصرنا الحاضر ، ولا يشمل ذلك القوانين المنظمة لتشغيل العمال في المصانع أو التأمينات الاجتماعية التي لا تؤثر تأثيرا مباشرا على علاقات التبادل أو الإنتاج ، والتي أوجدتها دوافع مختلفة عن تلك التي سالت الدولة إلى التدخل في سوق العمل .

الاجور نظمت في إنجلترا بمقتضى مرسوم برالمى (. وتكررت نفس الظاهرة في القرن السابع عشر الذى شهد فى فرنسا - على سبيل المثال - عصر سولى لافيماس Sully Laffemas وكولبير Colbert ، على حين كان القرن التاسع عشر يتميز بوجود احتياطى كبير من فائض العمل وزيادة كبيرة فى السكان ، فحققت حرية العمل Laissez - faire (٢٩) اكبر انتصاراتها .

(٢٩) يذهب Heckscher فى كتابه (Mercantilism, Vol. I) الى ان ظاهرة زيادة الاجور بعد الطاعون المعروف بالموت الاسود « كانت دائما قويا لتدخل الدولة لأول مرة » ١٣٨ . ٢٠ ، ذلك التدخل الذى « استهدف مصلحة السادة » ١٤٨ . ٢٠ وعلى اية حال مالت سياسة الدولة الى الاعتدال فى فرنسا نحو نهاية القرن الخامس عشر واسترجعت نقابات الحرف حقوقها فى ادارته لهورها بشكل جزئى . اما بالنسبة للقرن السابع عشر فيشير بواسناد Boissonnade فى كتابه (D' Etat : L' Industrie et Les Classes Industrielles en France, 1455 - 1661) .

الى النظام الصارم الذى وضع للصبيّة والعمال فى القرن السابع عشر ، الذى كان يشبه نظام الثكنات العسكرية ، كما يشير الى سياسة الدولة تجاه نقابات الحرف التى استهدفت مصلحة ربّ العمل على حساب العمال . وفى مواجهة الشكوى من النقص فى الايدى العاملة حرمت الدولة على العمال تكوين الجمعيات او عقد الاجتماعات ، وفرضت العقوبات على العمال الذين ينتقلون من عمل الى آخر ٣٠٥ ٢٩٠ . ورغم تنظيم العمال لنقابات لا تتمتع باعتراف قانونى ، وتبردهم على السلطات فى كثير من المدن فى سنوات متعددة فيما بين عامى ١٦٢٢ و ١٦٦٠ ، فان هذه الفترة تعد من اسوأ الفترات التى عانى منها العمال الذين كانوا لا يكدوا يجدون ما يسترون به عوراتهم ، وكأنوا يعيشون فى حالة بؤس مخيف ٣٠٨ - ٣٠٧ PP .

واسنبر الحال على هذا النحو فى عهد كولبير (Boissonnade, Colbert, 1661 - 83, H. Hauser, Les Debuts du Capitalisme, 36 - 9, 102 - 6, 161 seq.

كما يشير فيبر weber الى الطابع غير المتطور للبروليتاريا فى القارة الاوربية نتيجة تسياس الدولة بالصناعة فى فرنسا والسابقا (General Economic History, 164) كما اتنا نشهد فى القرن الحالى مرة اخرى عصر التدخل الاجبارى لتقدير الحدين الاقصى والادنى للاجور ،

ويقدم هذه النظرية على الأثر ظاهرة ازدهار الحرية الاقتصادية لدى ظل الرأسمالية نتيجة تامين أسلوب الانتاج بسبب وجود نقائص من البروليتاريا ، على حين أن القيود التقنية تبرز الى الوجود عندما تزيد الأعمال المتلفة على المعروض من الأيدي العاملة ، حيث يصبح أسلوب الانتاج أقل توفيراً للربح الذي يدره رأس المال وأقل استقراراً . وعلى نقيض الصورة التي تبدو فيها سياسة الدولة نحو الصناعة متذبذبة — على النحو الذي رأيناه — تبدو الرأسمالية : في بعض الأحيان ، وكأنها تتأصل من أجل الحرية الاقتصادية، لأنها تجد في غيبة التشريعات التي تحكم سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية طروفا ملائمة لتوسيعها . ومن هذه الزاوية كانت الرأسمالية العدو التاريخي للعوائق التشريعية والاحتكار ، كما كان الاحتكار نتاج تدخل الدولة غير القانوني في المجال الاقتصادي لتقيم الدليل على قوة شوكتها ، لتضع أسس الاستقرار الاجتماعي على حساب الرخاء التجاري .

ولكن هذه الظاهرة لا تحل إلا بعض ملامح الصورة الحقيقية ، لأن قيام البرجوازية وتراكم رأس المال يتبع عادة مرحلة الاحتكار في مختلف مراحل تطور الرأسمالية ، كما يؤدي — في بعض الأحيان — الى عرقلة التطور التكنولوجي ، وهي ظاهرة تبدو من حين لآخر . وبينما شجنت الرأسمالية عند بداية عصرها حرباً لا هوادة فيها على الابتكارات الاحتكارية لتقايم الحرف والمؤسسات التجارية التي اعترضت طريقها ، لم تبد معارضة للامتيازات الاقتصادية وتدخل الدولة في التجارة عندما كان هذا التدخل يخدم مصالحها ، ويتجلى ذلك بوضوح من تتبع تاريخ الرأسمالية التجارية .

وفي القرن التاسع عشر — في إنجلترا على وجه الخصوص — قامت الصناعة برفع الحواجز التي تعوق حركة الأسواق ، وتحد من العرض في سوق العمل ، واكتتحت حقها في المنافسة على قدم المساواة مع بقايا النظام القديم ، حتى تفتح المجال أمام زيادة تطور القوى الإنتاجية . ولكن فيما عدا تلك الظروف الملائمة التي سادت في إنجلترا — باعتبارها رائدة

وارتبطت دولة المؤسسات بوجود نسبة كبيرة من البطالة فيما بين الحربين . ولكن هذا الوضع الحديث ذا طابع خلص لأنه يتأثر بظهور المتطلبات التوية للطبقة العاملة . وهناك دلائل تشير الى الارتباط بين زيادة الاتفاق العسكري في الثلاثينات الذي أدى الى تضوُّب احتياطي العمل وزيادة تدخل الدولة في سوق العمل .

التكنولوجيا الجديدة - كان من المفرد أن نجد الصهول لحرية التجارة على هذه الدرجة من الكلفة ، وما كانت تطل نهاية القرن حتى علفت انفسه تحتل مكان الاحتكار ، وتقهقرت حرية التجارة قبل بداية العصر الذى أصبح يعرف بالراسمالية التجارية الجديدة Neo - Mercantilism ويمكن القول انه فى بعض الفترات الاستثنائية ، عندما كلفت الأسواق وفرص البيع تتسع بدرجة غير عادية ، كلفت المخلفات الزمنية من زيادة الانتاج والقدرة الانتاجية التى عول عليها هذا النظم موضع المراقبة ، كما أوجب الأخذ بسياسة التفضيل التى ترتبت على هذه المخلفات وذلك على المستوى القومى .

وهناك تعليقات أخيران يحملان طابع التعميم ، قد يصلحان كتمهيد للدراسات الأكثر تفصيلا التى ستتبع هذا الفصل . فالتأكيد على وجهة نظرنا فى تفسير الراسمالية ، يستند الى أن التغيرات فى طبيعة الانتاج ، وفى العلاقات الاجتماعية المرتبطة به ، يترك أثرا عمالا على المجتمع بشكل علم أكثر من تأثيره على العلاقات التجارية فى حد ذاتها . ولكن قد لا يعنى هذا أن التجارة والأسواق لا تتبادل التأثير مع الانتاج ، ولا تقوم بدور رئيسى فى المراحل التاريخية المختلفة . فلم تكن التجارة وحدها بمثابة القرية التى أثبتت البرجوازية عند بداية نهوها ، كما أن تأثيرها على المجتمع الرقيق فى العصور الوسطى لا يبلغ حد الفعلية ، إذا أضطنا فى اعتبارنا تأثيرها غير المباشر على هذا المجتمع عن طريق زيادة التناقضات بين الفلاحين ، التى جعلت الشقة واسعة بين الاغنياء والفقراء فى المجتمع الرقيق ، وبذلك امت الى ظهور شبه برويتقاريا ريفية من بين غمراء الفلاحين .

ولم تضع الأسواق القوالب التى شكلت فيها الصناعة ، كما لم ترتبط بنمو الانتاج ، ولكن يمكن القول أن فترات النمو المطرد للأسواق وزيادة العرض فى مجال العمل ، كلفت الفترات التى شهدت توسع الصناعة بالدرجة الاولى والتطور فى طريقة الانتاج وفى اشكاله التنظيمية . بينما نلاحظ انه عندما تصلب الأسواق بالرود ، تيل الى الطبع الروتيني ، والى المحافظة على الاستقرار الذى ينفر من روح المظهر ، وتتجمد اوصال الراسمالية الصناعية .

ولا ريب أن الراسمالية الخفيفة على درجة عالية من التطور بالقرنة بالنظم السابقة عليها ، ووفقا لما ذهب اليه كل من ماركس وانجلز فى البيان الشيوعى حيث ذكرا أن : « البرجوازية لعبت دورا ثوريا متطرفا فى مرحلة تاريخية معينة . . فكلفت أول من قدم لنا العليل على ما يمكن أن يحقته النشاط الإنسانى من اتجازات . . فما كلفت لتظهر هون أن تحدث تلك الثورة فى أدوات الانتاج ، وما ترتب عليها من تطور فى العلاقات الانتاجية » ١

ولكن هذا الأثر التقدمي للرأسمالية كان أقل شأنا من الفلاحية النوعية ، لأن هذا النظام ينفصل من أجل استمرار التجديد . ولا يرجع ذلك الى ارتباط مرحلة نمطه بالتنوع غير العادي في الأسواق ، والزيادة غير العادية في الطلب على العمل .

وانتشار هذه الظاهرة في أوروبا في القرن التاسع عشر ، وفي أمريكا في النصف الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، لا يبرر القول بأن تلك الظروف المؤقتة تستتبع بها لا يدع مجالا للشك ، وسترى أننا لا نعلم الدليل للقول بأن هذه الظاهرة أصبحت في خبر كان . وعلى أية حال ، فإن هذا الأثر البعيد المدى الذي تركه التغير في شكل الأسواق على التطور الاقتصادي ، يبدو نتاجا لتأثيره في الإنتاج ، باعتبار الأخير من العوامل الشرطية الحاسمة لحدوث التطور الاقتصادي . بغض النظر عن ذلك ، فإن قطاع التجارة لم يكن مجالا ذا تأثير كبير على عملية التطور يمتد الى المجتمع بشكل مباشر (٣٠) .

وإذا كان شكل التطور الاقتصادي على النحو الذي يبناه ، فإن ثمة نتائج خاصة — ذات أهمية كبيرة — تترتب عليه ، وتقدم مادة للتحليل الاقتصادي . وحتى نستطيع فهم الحركات الكبرى للنظام الاقتصادي في حقبة زمنية معينة ، فإن النوعيات الخاصة بالنظام تبدو أكثر أهمية من النوعيات التي يشترك فيها النظام مع غيره من النظم . كما أن هذا النظام لا يحقق الكثير من اتجاهات التطور إذا كانت مفاتيحنا مستمدة — ببساطة — من العلاقات التبادلية ، لنضع بذلك حدا فاصلا بين هذا النوع أو ذاك من العوامل الرئيسية المعينة ، وهو ما أطلق عليه ماركس تعبير : أسلوب الإنتاج الخاص بالعصر .

وقد قامت النظرية الاقتصادية — منذ جيفونز Jevons — والمدرسة

(٣٠) ليس الغرض من هذا تقرير مدى أهمية العوامل المختلفة في حدوث التطور ولكننا نهدف الى بيان مسار النتائج التي تترتب على عملية التطور ومدى فعالية العوامل المختلفة التي أدت اليه وهذا التحديد على النحو الذي أثرنا اليه شبيه بهما ذهب اليه جون ستوارت ميل حين ميز بين الحدث الذي يعد سببا مباشرا للتطور والحدث أو الأحداث التي كانت ذات تأثير فعال دون أن تؤدي الى التطور بشكل مباشر ولكنها هيأت عوامل معينة. ووضعناها على الطريق الملائم « وهي حالة السببية التي يؤدي تأثيرها الى خلق ظروف موضوعية في إطار معين » أو « اعداد عامل معين ليصبح مؤثرا » (Systm of Logic, 9 th Ed., Vol. 388-90) .

النمساوية على أقل تقدير — على أساس أن الملكيات تأسس مشترك في أي مجتمع قائم على المبادلة ، وصيغت القوانين الاقتصادية الأساسية على هذا المستوى التجريدي (٣١) . وعلى حين لم تستبعد المادة الأساسية أو النسبية

(٣١) يذهب بعض الباحثين إلى أن قضية النظرية الاقتصادية أقرب ما تكون بالضرورة إلى ما يسمى « بالتركيب الافتراضي المسبق » . وسار الاستاذ هيك Hayek على درب فير عندما أعلن أن القضايا التي تكون مادة العلوم الاجتماعية « ليست حقائق طبيعية ، ولكنها مكونة من مجموعة متواترة من الأفكار التي تثبت في أذهاننا .. ولا تتكون نظريات العلوم الاجتماعية من قوانين موضوعة على أساس تجريبي استمدت من واقع سلوك طبيعي .. ولكنها تقدم لنا منهجا للاستنباط ، يساعدنا على ربط الحقائق المنتشرة ببعضها البعض ، وهي مثل المنطق والرياضيات لا تتعلق بالحقائق .. وكل ما يمكن أن نطمح للتحقق منها ، هو التأكد من وجود الافتراضات التي وضعناها في حالة معينة ... وبذلك نوضح النظرية موضع الاختبار لتثبت قدرتها على الاستمرار » .
(The Facts of the Social Science in Ethics, Oct. 1943, PP. 11, 13).

وهذا الرأي الغريب نوعا ما مستمد من الفكرة القائلة بأن « الكليات » التي تتناولها النظريات الاجتماعية تتصل بالعلاقات التي لا يمكن تحديدها بشكل عضوي ، وإنما نحدد بصورة « غائية » تستند إلى المواقف التي نعرف عليها من خلال التحليل ، الذي يعكس أسلوبنا في التفكير . ومن ثم نستمد من عقولنا كل الأفكار العامة المسبقة التي تكون موضوع النظرية الاجتماعية وفيما يتصل بالاقتصاد فإن هذا الرأي يعتمد على اختيار السوق باعتباره مجال الاقتصاد ، وتتركز الدراسات الاقتصادية حول مشكلة « تطويع وسائل الندرة لسد حاجات معينة » كظاهرة تتصل بالسوق ، (وتعرف « الحاجات » بأنها الحاجات الإنسانية) .

ولا يمتشي هذا الرأي مع الظواهر التي ترتبط بالاحصاء ، أو بنظم كالمعمل الجبري ، والملكية الفردية ، والفوارق بين من يملكون ومن لا يملكون . فكل هذه الظواهر يمكن تصنيفها على أساس طبيعي ملموس ، دون اللجوء إلى موقف فكري معين . وبالإضافة إلى ذلك لا يتضح سبب عدم أخضاع الافتراضات التي تتصل بأشياء كالنقود ورأس المال للتحقق المستمدة من استخدامها ، بدلا من الرجوع إلى أفكار الناس حول النقود ورأس المال (وإذا كان من الممكن أن نأخذ بالتعريف الذي يرى أن النقود هي ذلك الشيء

التاريخية استبعادا لها اعتبرت نغص ملادة ثاقوية ، على أساس أنها خيراث في « المادة » ، قد تؤثر على القيمة الفعلية للتنويرات ، ولكنها لا تتحكم في العلاقة بين الثوابت التي تحدد على أساسها العلاقات السائدة وبعضها البعض . ومن ثم وضع حد فاصل بين المجال الذاتي للعلاقات التبادلية ، القائم على الملكية ، والذي تحكمه الحاجات التي تنف بصورة رئيسية خارج إطار التنوير في « النظم » ، ذلك المجال يصول فيه الاقتصاديون ، ومجال القوانين الخلسة بالملكية والعلاقات الطبقية ، الذي يعد ميدان بحث علماء الاجتصاع ومؤرخي القوانين بما يدور بينهم من جدل حول « النظم » .

ولكن اذا كان العامل الرئيسي في تطور القرون الأربعة أو الخمسة الأخيرة — من الفاجيتين الاقتصادية والاجتماعية وان لم يتضمن الناحية السياسية — يسمى بعصر الرأسمالية ، وكلفت الرأسمالية على النحو الذي ببناء ، فان مثل هذا الافتراض لا يصمد امام النقد (٣٢) . ولا يستطيع المجال المحدد للعلاقات التبادلية ، والذي لا تعترف مفاهيمه بالفروق النوعية بين مختلف الطبقات فيما يتصل بالانتاج ، ومن ثم لا تعترف بالفروق النوعية بين الطبقات وبعضها البعض ، وذلك للتركيز على اوجه التشابه بين تلك الفروق النوعية من حيث كونها عوامل كمية في مشكلة الثمن المجردة ، لا يستطيع

الذي لا يحقق السعادة بشكل مباشر ، ولكنه وسيلة لانتاج الاشياء التي تخلق السعادة ، فان مثل هذا التعريف يعبر عن فكرة الناس عن النقود ، ولكن اذا عرفت النقود بأنها الشيء الذي يستخدم كوسيلة للحصول على الاشياء التي يستخدمها الناس للأكل والملبس والوقود والسكن ، وأن النقود لا تستخدم بذاتها في سد هذه الحاجات ، فلننا نلمس بذلك الحقائق المتصلة بالنقود .

(٣٢) بذل جون ستيوارت مل جهدا كبيرا لتأكيد ان قوانين التوزيع كانت تتناسب مع مؤسسات بعينها ، وأن قوانين الانتاج كانت على خلاف ذلك ولكن هذه الفكرة وصفها ماركس بأنها « فكرة بدائية ولكنها لا زالت مصوقة ، ومثيرة للنقد بالنسبة للاقتصاد البورجوازي » (Capital, Vol. III, P. 1030)

وعلى سبيل المثال يعتقد مل ان معدل الربح الذي يتحدد عند تقرير القيمة يعتمد على الظروف التي تحكم التوزيع ، وبذلك اعتمدت نظرية القيمة على نظرية التوزيع . أما الاقتصاديون المحفون فلم يتركوا مكانا لهذه الترهات منذ ان شبنوا التوزيع في البناء العام للثمن المتبادل .

ذلك المجال أن يقدم لنا الكثير حول التطور الاقتصادي للمجتمع الحديث ،
أضف الى ذلك أن الذاتية المزعومة لهذا المجال لا زالت موضع بحث .

ويبدو أن اعتبار العلاقات التبادلية ميدانا مستقلا لعلم الاقتصاد ،
يعنى انه من الصعب تبين تطور عوامل التغير دون تجاوز حدود ذلك الميدان
وهناك من يرون أنه بينما تعد دراسة العلاقات التبادلية في حد ذاتها
ناقصة ، ما لم تأخذ في اعتبارنا تأثير مؤسست معينة مثل البناء
الطبقي في المجتمع ، فإن القوانين التي تكشف عنها العلاقات التبادلية
تعد مع ذلك أساسية ، وتبر عن الضرورات التي تحكم أي شكل من أشكال
النظام الاقتصادي . وبذلك لا تتضح لنا الإجابة على أسئلة مثل : الى أي
حد تستطيع نظرية تعادل الثمن الحديثة أن تعبر لنا عن « الضرورات »
المتعلقة بأي شكل من أشكال المجتمع ؟ وكما يبقى من تلك الضرورات
عندما نتصل بمدى أكثر اتساعا عن طريق المادة التاريخية الخاصة
بالمؤسست المرتبطة بها ؟

ولكن المعنى المحتمل لهذا الرأي — كما يعبر عنه بالمصطلحات الرسمية
— يذهب الى أن تأثير العوامل الرئيسية على العلاقات التبادلية لا يؤدي
الى أحداث تغيير في أي من القواعد التي تحكم عملية التطور ، او الى سلب
المتغيرات المستقلة المضمنة في تلك القواعد ، والمتصلة باستقلالها
الافتراضي . وإذا كان هذا الشرط يستطيع الوقوف على قدميه ، فإن التغير
في العوامل الرئيسية ، يعالج على أنه تغير في « المادة » ، التي تؤثر في
القيم المتعلقة بهذه المتغيرات دون غيرها . وعلى كل ، فإنه اذا عجز هذا
الافتراض المناسب عن الوقوف على قدميه — كأن يكون تأثير مادة رئيسية
بعضها أكثر عمقا — فإن الضرورات التي تعبر عنها هذه القوانين تغير من
طابعها اذا حدث تغيير أساسي في النظام ، وتصبح حلولها واقعية وحاسمة
محسا ، ما لم تأخذ في اعتبارنا الأوضاع الأساسية .

وربما كان الرأي القائل بأن المبادئ الاقتصادية يمكن أن تصاغ في
شكل قوانين — بغض النظر عن أحوال أساسية معينة — محل المعارضة
الصريحة من جانب الكثيرين ، الذين يبدون الشك في امكانية اعتبار هذا
الرأي تقدما جدا . ليس واضحا أن الطريقة التي يحدد على أساسها
الثمن والتبادل ، والتي تخضع لقانون معين في ظل ظروف المنافسة ،
لا بد أن تكون مختلفة عن الطريقة التي تقرر بها في ظل ظروف الاحتكار ،
او أن طابع الائمان في أي زمن معين (وما يتبع ذلك من حركة الائتمان على
مر الزمن) يختلف بالضرورة — عندما يجهل كل بائع تصرفات الباعة
الآخرين — عن طابع تلك الائمان ، عندما يكون الباعة على معرفة كلية او
جزئية بترك التصرفات (كما هو الحال في ظل التخطيط الاقتصادي) ؟

وإذا كان الأمر كذلك فإن القول بأن تغير الظروف لا يؤثر على القواعد التي تتخذ بواسطتها « الضرورات » ذاتها لا يمكن أن يكون صحيحا إذا كنا بصدد الحديث عن تقرير الأثمان . وعلى فرض أن هذا الرأي يتجه جديا إلى استخدام افتراضات على قدر كبير من التعميم ، لمعالجة الأسس التي تستند إليها نظريات معينة باعتبارها حالات خاصة ، فإن الافتراضات الوحيدة التي تندرج تحت هذا النوع ، هي تلك التي تتصل بالعلاقة بين الأثمان والحاجة ، وهي الافتراضات التي تذهب إلى أن رغبة الأثمان تؤثر تأثيرا فعالا على الحاجة ، والتي تصل إلى نتيجة مؤداها أنه في حالة معينة من حالات عرض المصادر الإنتاجية ، تكون هناك مجموعة واحدة فقط من الأسعار (وما يرتبط بها من مصادر إنتاجية) ينتج عنها « الإشباع الأمثل » للحاجة ، وهي نتيجة تحتاج لإثبات صحتها إلى افتراضات معينة تتصل بطبيعة ما يفضلسته المستهلكون أو تتعلق بالمنفعة . ولكن هذه الآراء ليست كافية لحسم الطريقة التي تقرر بها العلاقات التبادلية .

وهناك جدل شائع مماثل غرض نفسه على الاقتصاديين ، نجده في المناقشات المتعلقة بنظرية كم النقود ، تلك النظرية التي تعبر عن العلاقة الثابتة بين التغير في كم النقود والتغير في الأسعار ، والتي صيغت بشكل يجعلها تبدو صالحة في كل الأحوال . ويرجع ذلك إلى الافتراض الثابت القائل بأن ثمة متغيرات حاسمة مستقلة في كم النقود ، أو أنه إذا ارتبطت النقود بتلك المتغيرات ، كان الارتباط قاصرا على شكل معين . وقد ثبت الآن أن هذا الافتراض يفتقر إلى الصحة في كل الأحوال ، وبصفة خاصة بالنسبة للوضع الذي تتميز فيه القوى العالمة والآلات بالمقدرة الإنتاجية الفائقة .

وعلى هذا النحو لا يمكن تعميم هذه النظرية التي تستهدف تحليل هذه الظاهرة ، ما دامت هناك حالات لا يصدق عليها ما تذهب إليه هذه النظرية من علاقة بين النقود والأثمان . بينما لو عدلت النظرية من وضعها لتصبح مجرد « معادلة ذاتية » ي تبقى الكثير مما يمكن أن يقال حول تحليل العلاقة الحقيقية بين النقود والأثمان ، ويتصل بحالات معينة لا تدخل في إطار هذه النظرية . وعندما نصل إلى تحليل هذه الظاهرة ربما تظهر مبادئ عامة جديدة ، كما أنه من الممكن أن تظهر حالات معينة ، تعد حالات خاصة (مثل الحالة التي يكون عرض الإنتاج فيها صفرا) ولا نجد فيها (بعض المرونة الإيجابية) . ونريد أن نقول أن مثل هذه المبادئ العامة قد تظهر بصورة دقيقة ، نتيجة التصنيف والتحليل المسبق للخواص المتعلقة بحالات معينة ، وليس نتيجة لعزل بعض الملامح العامة لتلك الحالات باستخدام طريقة التشابه الظاهري . وتقدم الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية طريقة

قوية تدفعنا الى القول بأن النظرية الحديثة لتعادل الثمن ، قد تتشابه بشكل ملحوظ مع نظرية كم النقود من هذه الناحية . ووفق ما ذكره فريدريك أنجلز « يجب أن يبحث الاقتصاد السياسي باعتباره علما تاريخيا في القوانين الخاصة بكل مرحلة بذاتها من مراحل تطور الانتاج والمبادلة ، وعندما يستكمل هذا البحث ، سيصبح باستطاعته أن يضع قوانين علمة تصدق على الانتاج والمبادلة باعتبارهما كلا لا يتجزأ » (٣٣) .

ولا يتسع المجال لمنابعة مناقشة هذا الموضوع بشكل مناسب ، ولكنه ليس موضوعا يمكن أن نتجاهله في مثل هذا المقام ، فبينما لا يستطيع احد أن ينكر أن هناك ملامح مشتركة للمجتمعات الاقتصادية المختلفة ، وأن هذا التشابه يستحق الدراسة ، وأن له أهميته الخاصة بالنسبة لعملية التطور ، يبدو جليا أن القضايا الرئيسية المتعلقة بالتطور الاقتصادي — مثل تلك التي نتخذها موضوعا للدراسات التالية — لا نستطيع تفسيرها دفعة واحدة ، ما لم نخرج عن اطار هذا النوع التقليدي من التحليل الاقتصادي الذي يضحي بالواقعية بلا رحمة لحساب العمومية ، وما لم تلغ الحدود التي تفصل بين ما يسمى « بالعوامل الاقتصادية » و « العوامل الاجتماعية » .

اضف الى ذلك أن هذا المنهج لا يعجز عن حل قضايا بعينها فحسب ، بل يساهم — بقتصره على السوق عند بحث التعرض بالدراسة لمجتمع من المجتمعات — في احاطة الطبيعة الاساسية للمجتمع الرأسمالي بالابهام ، ذلك المجتمع الذي يحفل تاريخ الاقتصاد بالأمثلة الخصبة للنظريات غير المكتملة التي دارت حوله ، كما يحفل بالتلاعب بالالفاظ حول « الانتاجية » . فعلى مستوى السوق كل الأشياء متاحة للمبادلة بها في ذلك قوة عمى البروليتاريا ، وهي تبدو جميعا متمثلة ما دام قد تم تجريدها في الغالب من كل السمات النوعية الأخرى فيما عدا كونها موضوعا للمبادلة .

وعلى صعيد التحليل الاقتصادي ، اعتبر كل شيء مبادلة بين متساويات فالمالك يساهم في عملية المبادلة بمثل العامل تماما ، ومن ثم احتالوا على اخفاء جوهر الرأسمالية باعتبارها نظاما خاصا تنفرد فيه طبقة معينة بامتلاك فائض العمل ، وتتمتع بقوة اقتصادية وامتيازات خاصة . وقد آن الأوان لينتقل البحث الاقتصادي من دراسة مجتمعات المبادلة بشكل عام الى دراسة فسيولوجية نمو الاقتصاد الرأسمالي بصورة خاصة ، ويتقضى ذلك بالضرورة أن ترتبط هذه الدراسة بالدراسة المغارنة لمختلف اشكال الاقتصاد .

الفصل الثاني

سقوط الإقطاع ونمو المدن

١١

لم يستعم هذا البلد (بريطانيا) على الجدل الذي دار حول معنى الإقطاع ، ففتوت استخدمات المصطلح وتضاربت ، وعلى حد تعبير الدكتور هيلن كام Helen Cam وجد مؤرخو الدستور روح الإقطاع في الحقيقة الواقعة التي تقضي بأن « ملكية الأرض هي مصدر السلطة السياسية » ، وبالنسبة لرجال القانون فإن روح الإقطاع « تتحدد عن طريق حيازة الأرض » ، أما المؤرخون الاقتصاديون فيرون أن الإقطاع يمثل في « زراعة الأرض عن طريق ممارسة حقوق معينة على الأفراد » (١) . ولكن هذه المسألة — بصفة عامة — أثارت هنا القليل من الجدل ، فتعريف الإقطاع لم يرتبط باختلاف الفلسفات الاجتماعية كما كان الأمر في بلاد أخرى وعلى الأخص في روسيا في القرن التاسع عشر . ولم توضع ارهاسات هذا النظام موضع البحث ، كما أن مستقبله لا يعتمد على الأثر الذي قد يتركه هذا النظام على الوضع الحاضر . وفي روسيا — على النقيض من ذلك — قطع الجدل الذي دار حول الإقطاع شوطا كبيرا في التأثير على الأفكار أكثر منه في أي مكان آخر .

والتساؤل حول ما إذا كان الإقطاع بالمفهوم الغربي قد وجد بالفعل، كان موضوعا رئيسيا للجدل الشهير بين الغربيين والسلافيين خلال النصف الأول وعند منتصف القرن التاسع عشر ، فتم التركيز في البداية على العلاقة بين الفصل والنبيل أو السيد ، وعلى شكل حيازة الأرض ، ليثمر ذلك التعريف القانوني بالدرجة الأولى ، وهو تعريف يتبع بلا شك اشتقاق الكلمة منذ أن وصف ملين Main مصطلح الإقطاع بأنه « يحمل عيب إثارة الانتباه الى مجموعة من الحوادث المتميزة فحسب » .

(1) History, Vol. xxv, (1940 - 1) P. 216.

ويقدم تعريف المرحوم الأستاذ ب. سنكروف P. Struve مثالا
ناضجا لذلك في بحثه الذي ساهم به في مجموعة تاريخ كبردرج الاقتصادى
لاوربا ، حيث قال ان الانقطاع هو « رابطة تعاقبية لا تنقسم عراها بين
الخدمة ومنح الأرض ، وبين الواجبات الفردية والحقوق الحقيقية » .
وتبع ذلك التعريف القول بأنه على الرغم من أن الانقطاع وجد في روسيا
فإن بدايته تحدد فقط بحوالى عام ١٣٥٠ مع نهاية الحيازة الطبيعية
للأرض وبداية الحيازة المرتبطة بالخدمة ، وأنه يفترض أن الانقطاع قد
انتهى عندما أصبحت الحيازة تستند الى حجة موثقة (عندما أصبحت على
سبيل المثال وراثية) وبذلك علدت الحيازة الى الاسس الطبيعية (٢) .

وبزيادة تأثير الماركسية على الدراسات الروسية المتعلقة بتاريخ
الزراعة ظهر نموذج جديد من تعريف الانقطاع يعطى للعلاقات الاقتصادية
أهمية أكبر من العلاقات القانونية وعلى سبيل المثال فإن الأستاذ م. ن.
بكروفسكى M. Pokrovsky الذى كان أقدم المؤرخين الماركسيين
لفترة طويلة ، والذي يبدو أنه رأى الانقطاع فى إطار نظام للاكتفاء الذاتى
« اقتصاد طبيعى » ، على نقيض النظام القائم على النقود « اقتصاد
المبادلة باعتباره اقتصادا يهدف الى الاستهلاك » (٣) . وهذه الفكرة القائلة
بأن الانقطاع يستند الى اقتصاد طبيعى باعتباره قاعدته الاقتصادية ، هى
فكرة يشترك فيها — ضمنيا على الأقل — عدد من المؤرخين الاقتصاديين
فى الغرب ، ويمكن القول أنها تنطبق بشكل أكثر على مفاهيم كتاب المدرسة
التاريخية الألمانية مثل شمولر Schmoller أكثر من انطباقها على
كتابات ماركس .

وهناك قدر كبير من الأدلة تشير الى أن الأسواق والنقود لعبت دورا
أكثر وضوحا فى العصور الوسطى مما كان يظن من قبل ، ولكن هذه الفكرة

(2) Cambridge Economic History of Europe, Vol. I, 427,432.

(3) Brief History of Russia, Vol. I, 289.

وقد أثار هذا التعريف الضمنى نقدا لصالحه من جانب المؤرخين
السوفيت فى أوائل الثلاثينات ، وتدور الانتقادات الموجهة الى بكروفسكى
حول أنه قد حاول أن يجمع فى مفهومه للانقطاع بين المفهوم السياسى الخالص
والمفهوم القانونى ، ويتضح ذلك من كتاب آخر لبافلوف سلففسكى صدر
فى عام ١٩٠٧ (الذى أيد فكرة أن الانقطاع على النمط الغربى كان موجودا
فى روسيا) ، وبذلك ظل قريبا من مفهوم بكروفسكى . انظر

S. Bakhrushin in Protiv Historicheskii Conceptsi M. N.

Pokrovskovo, 177 - 18.

على كل حال تتفق مع الفكرة القانونية الى حد كبير يجعل المصطلح لا يكاد ينطبق تقريبا على نظام القناة . وفي حالة بكتروفسكى — على سبيل المثال — جره استخدام هذا التعريف الى الحديث عن القرن السادس عشر في روسيا باعتباره فترة اضمحلال للاقطاع ، (فاختار على وجه التحديد عنوانا لأحد فصول مختصر تاريخ روسيا هو « تفكك الاقطاع في موسكوفا ») ، بسبب احياء التجارة في تلك الفترة ، وزيادة الانتاج من أجل السوق .

غير أن القرن السادس عشر كان الحقبة التي شهدت استرقاق الفلاحين الذين كانوا أحرارا أو شبه أحرار من قبل بشكل متزايد ، كما كانت الأعباء الإقطاعية (بالمفهوم العام للكلمة) تتزايد على كواهل الفلاحين . وقد حاول بعض المؤرخين الاقتصاديين الانجليز تفادي الوقوع في هذا المأزق ، أولا عن طريق التعرف التقديرى على القناة عن طريق ممارسة خدمات العمل أو العمل الجبرى المباشر في مزرعة السيد ، وثانيا من طريق محاولة بيان أن خدمات العمل هذه تختفى عادة ويستبدل بها علاقات تعاقدية محددة على أساس النقود الى الدرجة التي تطورت فيها التجارة والانتاج من أجل المبادلة في سوق واسعة عند نهاية العصور الوسطى . ولكن هذا لا يوفر سبيلا مقنعا للهروب من تقديم تعريف محدد كما سنحاول أن نوضح فيما سنورده في هذا الفصل .

لقد اعتادت العتلية الانجليزية على رفض الجدل حول تعريف يقوم على الاختلاف حول الالفاظ ، وربما كانت هذه عادة حميدة ، لأن كثرة الجدل حول الالفاظ لا يتجاوز حدود التحذلق ، غير أنه لا يمكن أن نصرف النظر عن مسألة التعريف ما دما حريصين على جعل الحقائق تتحدث عن نفسها . لقد ذكرنا أنه عندما نخلع معنى محدد على مصطلح الاقطاع أو الرأسمالية فالتنا نأخذ حتما ببدا التصنيف الذى يستخدم عند اختيارنا لجموعة من الحوادث التاريخية ، سواء كان هذا المعنى معتدا أو سهلا ، عندئذ نقرر بأنفسنا كيف نقطع استثمارية العملية التاريخية ، وهى المادة التى يقدمها التاريخ لعملية التاريخ ، حيث تحدد الحوادث والنتائج التى نرتاح اليها .

ولما كان التصنيف يسبق بالضرورة الأسس الذى يقوم عليه التحليل ويحدد شكله ، فانه يترتب على ذلك أن تؤثر التعريفات التى نأخذ بها تأثيرا قويا على النتائج التى نتوصل اليها عندما نتجاوز مرحلة الوصف الى مرحلة التحليل . وحتى نتجنب النتائج التقريبية غير الواجبة ، يكفى أن نسلم بتعريف معين للاقطاع — دون الدخول في خضم الجدل — وهو

تعريف من المفترض أن نلخذ به في النهاية . ومثل هذا التعريف لن يقوم على العلاقات القانونية بين الفصل والسيد ، ولا على العلاقة بين الإنتاج ومصير السلعة المنتجة ، ولكن على العلاقة بين المنتج المباشر (سواء كان حرفيا يعمل في بعض الورش أو فلاحا يشتغل بزراعة الأرض) وسيد المباشرة ، كما يقوم على المحتوى الاجتماعي الاقتصادي للواجبات التي تربطها ببعضها البعض . ونشيا مع فكرة الرأسمالية التي ناقشناها في الفصل السابق فإن هذا التعريف سوف يعتبر الانقطاع لأول وهلة « اسلوبا للإنتاج » ، ويصبح هذا طابع تعريفنا له .

وعلى هذا النحو فإن هذا التعريف سوف يتطلب بصورة فعلية مع ما نقصده بالقنائة باعتبارها واجب ملقى على كاهل المنتج بالقوة بشكل خارج عن ارادته لأشباع حاجات اقتصادية معينة لسيد أعلى ، سواء أخذت هذه الحاجات شكل خدمات يقدمها المنتج ، أو صورة أعباء مالية يدفعها المنتج للسيد نقدا أو عينا ، أو في صورة عمل ، أو كانت على شكل « هدايا يقدمها المنتج لخزانة سيده » (٤) ، على نحو ما يذهب اليه الدكتور نلسون Neilson . هذه القوة الجبرية قد تكون قوة عسكرية يملكها السيد الإقطاعي ، أو عادة بدعها نوع من الإجراءات القانونية ، كما قد تكون مستندة إلى قوة القانون .

هذا النظام الإنتاجي يتناقض — من ناحية — مع العبودية (على حد تعبير ماركس) في أن « المنتج المباشر يملك هنا أدوات الإنتاج كما يملك الشروط المادية للعمل اللازمة لتحقيق عمله وإنتاج ما يكفي حاجته ، فهو يزاول الزراعة والصناعات المنزلية الريفية المرتبطة بها كمنتج مستقل » ، بينما « علاقة الملكية يجب أن تؤكد ذاتها كعلاقة مباشرة بين الحكام وخدمهم ، وعلى ذلك لا يكون المنتج المباشر حرا » . . « حيث تغيب الحرية التي قد تكون شكلا مبدلا من القنائة القائمة على العمل الجبري » إلى الحد الذي تصل فيه إلى مجرد علاقة تبعية (٥) .

ويقف الانقطاع على طرفي نقيض مع الرأسمالية من حيث أنه في ظل النظام الأخير لم يعد العامل منتجا مستقلا ، بالدرجة الأولى (كما كان

(4) N. Neilson, Customary Rents (in Oxford Studies in Social and Legal History). 15. Cf. Vinogradoff, Villeinage in England, 405.

حيث يفكر أن « علاقة التزامات العمل لا يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، رغم أنها تشكل السمة البارزة في معظم الأحوال في العصر الإقطاعي » ،
(5) Capital, vol. III, 918,

الوضع في ظل العبودية) ، كما حيل بينه وبين ادوات الانتاج ، ولم يعد بإمكانه أن ينتج ما يسد حاجته . ولكنه من ناحية أخرى (على نقيض العبودية) كلفت علاقته بهلاك وسائل الانتاج الذي يستخدمه علاقة تعاقدية خالصة (وهي الحالة التي يبيع فيها عمله أو يؤجره لمدة معلومة) ، فهو في نظر القانون حر في اختيار سيده ، وفي استبدال ذلك السيد بآخر ، ولا تقع على عاتقه واجبات غير تلك التي ينص عليها في عقد الاستخدام كأن يلزم بالعمل عند سيد ما أو يدفع مبالغ معينة له .

وكان ذلك النظام الخاص بالعلاقات الاجتماعية الذي وصفناه بأنه قننة اقتصادية ، يرتبط تاريخيا بمستوى منخفض من التطور الفني لأسباب عدة ، فكانت ادوات الانتاج بسيطة رخيصة الثمن ، كما كان الانتاج بصفة عامة فردى الطابع ، وكان تقسيم العمل (ومن ثم التنسيق بين الأفراد في الانتاج باعتباره عملية اجتماعية مترابطة) على مستوى بدائي من التطور . ومن الناحية التاريخية ارتبط النظام (لأسباب مماثلة صفة رئيسية) بشروط الانتاج لسد الحاجات العاجلة للأسرة أو لمجتمع القرية ، وليس لطلبية حاجات سوق أوسع حجما ، رغم أن « الاقتصاد الطبيعي » والفتنة كانتا أبعد من أن يتواجدا جنبا إلى جنب كما سنرى . وقد بلغ تطور الفتنة ذروته في زراعة الضيعة أي فلاحه مزرعة السيد بواسطة العمل الجبري على نطاق واسع غالبا ، غير أن أسلوب الانتاج الاقتصادي لم يكن يرتبط بهذا الشكل القديم .

وأخيرا فإن هذا النظام الاقتصادي ارتبط بالحياة المشروطة للأرض بواسطة السادة على أساس نوع من حيازة الخدمة ، وذلك خلال فترة من تاريخ النظام على الأقل وفي بداية النظام في الغالب ، مع ظهور أشكال اللامركزية السياسية . كما يرتبط النظام (بشكل عام) بممارسة السيد الاقتصادي لواجبات قانونية أو شبه قانونية على أناس تابعين له . ولكن هذا الارتباط لم يكن دائما ويمكن أن نجد الفتنة — في نفس الوقت — مصحوبة بقدر من مركزية الدولة ، وبالحيازة الوراثية للأرض بدلا من حيازة الخدمة . وحتى نعكس وصف جرادوف (الذي يتحدث عن الفتنة باعتبارها « سمة مترتبة على الإقطاع ») (١) ، يمكن القول أن حيازة الأرض في الإقطاعية سمة عامة ، ولكنها ليست سمة عامة للفتنة الاقتصادية باعتبارها نظاما اقتصاديا على النحو الذي استخدمناه ، غير أنها ليست ثابته .

ويعد احياء التجارة فى اوربا الغربية بعد علم ١١٠٠ وما ترتب عليه من تفكك المجتمع الاتطاعى ، مادة كافية لقصة متواترة ، فقد ورد ذكر الطريقة التى نمت بها التجارة عدة مرات ويتفصيل مستفيضة ، وكيف جاءت بالتاجر وبالمجتمع التجارى عند بدايتها ، فاتخذت مكانها كجسم غريب داخل خلايا المجتمع الاتطاعى ، وكيف استطاعت عن طريق المبادلة ان تجعل النقود تنسرب الى اقتصاد الاتطاعية القائم على الاكتفاء الذاتى، وكيف شجع وجود التاجر على دفع فائض المنتجات والانتاج الى السوق. فكانت النتائج التى انعكست على بناء النظام القديم نتائج جذرية بصورة كافية ، واصبحت الدخول النقدية وخدمات الرجال المرتبطين بالارض تنمو لتصبح مطمحا للسادة ، وتطورت سوق القروض وكذلك سوق الارض . وعلى نحو ما ذكر لحد الكتاب عند حديثه عن انجلترا : « كانت الطرق الكبرى التى تربط لندن بشاطيء البحر بمسألة الشرايين التى تدفقت من خلالها النقود فكانت بذلك خير وسيلة لتحلل سلطة السادة » (٧) .

ولا يكاد يتطرق الشك الى ان هذه العملية كانت ذات اهمية ملحوظة فى تلك القرون ، ويتضح بجلاء انها كانت ترتبط بالتغيرات التى اتسمت بها عند نهاية العصور الوسطى . كما ان الاتجاهات التى تطورت الى ان يستبدل السيد بالتزامات العمل الاجر النقدى ، او ان يؤجر الضيقة مقابل ايجار نقدى او يستمر فى زراعتها عن طريق العمل المأجور ، تتضمن بوضوح نمو السوق والمعاملات النقدية باعتبارها شروطا ضرورية لهذا التطور . وعلى اية حال يمكننا ان نقاسم عما اذا كانت الرابطة بين انهيار الاتطاع وظهور العلاقات النقدية بسيطة ومباشرة على النحو الذى توصف به فى الغالب ، وما اذا كان اتساع السوق يمكن ان يعد شروطا كفايا لانهيار الاتطاع سواء كان هذا الوصف ممكنا على هذا النحو باعتباره علما وحيدا او حتى علما حلسيا .

(7) W. H. R. Curtler, The Enclosure and Redistribution of our Land, 41.

ويقول بيرين ان « اضمحلال نظم السيادة الاتطاعية انتشر بقدر تطور التجارة (Op. cit., 48) ويرجع الأستاذ نابولز الانتقال من الالتزامات الاتطاعية الى ايجار النقدى الى حقيقة انه « كان على السيد ان يتهشى مع الاقتصاد النقدى » .
(Cambridge Economic History, vol. I, 503, also 554 - 5) .

لقد كان شائعاً أن تحل الإقطاع نتيجة انتشار المبادلة والنقد لا يعد أثراً بارزاً فحسب ، بل يعد ذا تأثير فريد في تحول المجتمع من الإقطاع إلى الرأسمالية . قدم الباحثون لنا في الغالب صورة اقتصاد راكد بدرجة أو بأخرى ، تفكك نتيجة تأثير التجارة التي كانت بمثابة قوة خارجية تطورت خارج إطار النظام الذي احتوت عليه في نهاية الأمر . وبذلك حصلنا على تفسير للانتقال من النظام القديم إلى النظام الحديث ، وهو تفسير يرى الأسباب الموضوعية تتمثل في نطق المبادلة بين اقتصاد الضيقة والعالم الخارجى . « فالاقتصاد الطبيعى » ، و « اقتصاد المبادلة » نظامان اقتصاديان لا يمكن أن يمتزجا ببعضهما البعض ، ووجود النظام الأخير يكفى لأن يؤدي إلى تفكك النظام الأول على نحو ما جاء بذلك التفسير .

ويثار الشك حول كفاية مثل هذا التفسير ، عندما نضع تأثير التجارة على بناء الإقطاع في مختلف أنحاء أوروبا ، أو حتى في مختلف أنحاء إنجلترا موضع الدراسة المقارنة . وعلى سبيل المثال ، إذا كانت الآثار المدمرة للنظام القديم التي ترتكز على تداول النقود ، والتي تقوم على العمل غير الحر هي في حقيقة أمرها عامل حاسم فعال ، فمن الطبيعى أن نتوقع وجود صلة بين الخدمات القائمة على أجر نقدي في إنجلترا في القرن الرابع عشر — مثلاً — في المقاطعات القريبة من سوق لندن التي كانت على صلة وثيقة « بالثرايين التي تتدفق عبرها النقود ، باعتبارها ذات أثر مدمر على سلطة سادة الإقطاع » . وفي واقع الأمر ، كان الجانب الأكبر من خدمات العمل ينتشر في جنوب شرقى إنجلترا في ذلك الوقت ، بينما كان أقل انتشاراً في شمالها وغربها (٨) .

وهذه الحقيقة ربما كانت في حد ذاتها غير كافية باعتبارها دليلاً ناقصاً ، ما دامت الأهمية النسبية لخدمات العمل تتنوع في مختلف أنحاء المقاطعة ، تبعاً لتنوع شكل الزراعة ومساحة الأرض المزروعة في الضيقة ، وما دام الكثير من الأجر النقدي يسود منذ زمن بعيد ولا يعد نتاجاً للعلاقات الجديدة . ولكن عندما ندرس هذه الظاهرة على مر بضعة قرون فانه يبدو صحيحاً أيضاً انه « في أكثر أجزاء إنجلترا تخلفاً أو بعداً عن الأسواق الكبرى وبصفة خاصة الشمال الغربى اختفت التزامات العمل أولاً بينما استمرت في الجنوب الشرقى الأكثر تقدماً لوقت أطول » (٩) .

(8) Cf. H. L. Gray in English Historical Review, Oct. 1934, 635-6.

(9) M. Postan in Trans. Ryl. Hist. Society (Ns.), vol. xx, 171.

ومن ناحية أخرى فإن تفسير التغير على أساس تأثير ظهور السوق، قد يؤدي بنا إلى أن نتوقع وجود علاقة مباشرة بين تطور التجارة وسقوط القناة في مختلف أنحاء أوروبا . ومثل هذه العلاقة كانت موجودة حقا إلى حد ما ، غير أن الاستثناءات تتوافر بدرجة ملحوظة . والمثل البارز على ذلك نجد حيث استشرى الإقطاع في شرق أوروبا عند نهاية القرن الخامس عشر ، وهو ما يعرف « بالقناة الثانية » التي كتب عنها فريدريك انجز (١٠) فهي بمثابة أحياء للنظام القديم ارتبط بنمو الإنتاج من أجل السوق . ومثلها حدث في بلاد البلطيق وفي بولندا وبوهيميا على وجه التحديد ، لم يؤد ازدياد فرص تصدير الغلال إلى إلغاء الواجبات الإقطاعية الواقعة على عاتق الفلاحين ، ولكن أدى إلى ازديادها ، كما أدى إلى زيادة المساحة المزروعة من أراضي الضياع الكبرى المخصصة لخدمة السوق والمركزة على عمل الأبقان (١١) . وحدث نفس الشيء في المجر حيث اقترن نمو التجارة بنمو زراعة الضياع الكبيرة ، وزيادة الواجبات المفقة على عاتق الفلاحين في نفس الوقت (١٢) .

ومن ناحية ثالثة ، ليس ثمة دليل على أن بداية هذه العلاقة في إنجلترا ارتبطت بنمو الإنتاج من أجل السوق ، حتى إذا ارتبط ظهور المبادلة بانتهاء الإقطاع في المراحل الأخيرة من سقوط القناة . ومن المعترف به الآن أنه كانت هناك حركة ملحوظة نحو الربط بين الظاهرتين منذ القرن الثاني عشر ، كان لها رد فعل لاحق في القرن الثالث عشر تمثل في الاتجاه نحو زيادة التزامات العمل الإيجابية ، والتوسع في الضغط على الفلاحين (١٣) . غير أن نمو التجارة وأسواق المدن كان من الملامح المميزة للقرن الثالث عشر عندما حدث رد الفعل من جانب الإقطاع ، ولم يكن من ملامح القرن الثامن عشر حيث رأينا الميل إلى الربط بين الظاهرتين .

وفي الواقع يوجد الكثير من الأدلة التي تشير إلى أن نمو الاقتصاد النقدي في حد ذاته أدى إلى زيادة القناة ، كما أن هناك دليل على أن نمو

(10) Marx-Engels Correspondence, 407 - 8.

(11) Cf. H. Sée, Modern Capitalism, 161, also cf W. Stark, *Ursprung und Aufstieg des Landwirtschaftlichen Gross betriebs in den Böhmischem Landern*, Camb. Econ. History, vol. I, 405.

(12) Camb. Econ. History, vol, I, 410.

(13) Cf. Kosminky in Econ. Hist. Review, vol. V, No, 2h pp. 43 - 4, loc. cit., 174 - 8, 185 - 7, N. Neilson, Economic Conditions on the Manors of Ramsey Abbey, 50 and Passim.

الاقتصاد النقدي كان سببا في انهيار القطاع . فاذا كنا نبغي التقاط الإمثلة سنجد في تاريخ شرق أوربا بصفة خاصة شهادة غنية من الأدلة التي تنتهي الى النوع الأول . والحقيقة الغائلة بأن المستعمرات الإغريقية التي كانت تقوم على شواطئ البحر الأسود في القرنين الثاني والثالث للميلاد كانت مستعمرات تجارية ، لم تمنع تلك المستعمرات من أن تكون (على حد تعبير روستوفستف Rostovstev) « مجتمعات عسكرية تضم ملاك الأراضي والتجار الذين يفرضون سلطتهم على الاقنان من السكان المحليين » (١٤) . كما أن المدن الروسية الأولى مثل كييف ونوفجورود ، التي ناضلت طويلا كمراكز للتجارة على طول بحيرة البلطيق الكبرى على الطريق التجاري الذي يربط بين لادوجا والنيبر والبحر الأسود ، لم يمنع طبيعتها الحاكمة من أن تستخدم العبيد كأداة للإنتاج الزراعي ، وكأداة للتجارة في نفس الوقت . كما لم يمنعه من أن يطوروا شكلا من أشكال الغنقة في أراضيهم .

وبعد ذلك بأربعة قرون كانت أديرة غنية مثل دير ترويسنا سرجيفسكي بالقرب من موسكو أو دير سانت سيريل على البحر الأبيض ، تعدد من أكثر مراكز التجارة نجاحا في تلك الفترة التي كانت تمثل بداية فرض التزامات العمل على الفلاحين في مزارعهم (كبديل عن دفع الضرائب نقدا أو عينا) . ويصدق نفس الشيء على الأديرة الالمانية ، والسكتلنيس التي كانت تمارس التجارة شرقى الألب ، التي حولت أبناء البلاد الى اقنان أو حتى الى عبيد ، يعملون في فلاحية أراضيهم التي كثفوا يزرعونها يوما ما كفلاحين أحرار ، وقاتلوا نظاما للارتباط بالأرض في أراضي الكنيسة أشد وطأة من النظام المسائد في الضياع الأخرى .

وفي بولندا في القرن الخامس عشر تم الانتقال من نظام دفع الضرائب نقدا وعينا (وهو النظام الذي كان يميز المرحلة الأولى من استعمار الأرض الجديدة) ، الى نظام التزامات العمل ، وارتبط هذا بنمو تجارة تصدير التمح في أعقاب معاهدة تورن عام ١٤٦٦ ، التي أعطت بولندا مخرجا الى البحر (١٥) . كما نجد في أوكرانيا تحت الاحتلال البولندي في القرن السادس عشر ، ان « الغنقة ظهرت أول ما ظهرت في غرب أوكرانيا ، حيث برزت

(14) M. Rostovstev in American Historical Review, vol. xxvi, 222.

(15) J. Rutkourki, Histoire Economique de La Pologne avant Les Partages, 31 - 6.

يبدو أن التغير كان قد حدث قبل ذلك واستكمل في حوض الأنهار الملاحية مثل نهر الفستولا بينما كان أقل تطورا بالاتالم التي كانت تعاني من صعوبة النقل .

أالحاجة الى الفلال (من اجل التصدير) لأول مرة في النصف الأخير من القرن السادس عشر .

وكان القرن الثامن عشر في روسيا — وهو القرن الذي شهد حكم بطرس الأكبر وكاترين المستنيرة وكان بمثابة « العصر الذهبي للنبله الروس » — هو الحقبة التي شهدت ازدياد القنالة في روسيا ، على نحو جعلها أكثر اقترابا من العبودية ، حيث كان القن يمد الاداة الطيعة لسيده ، الذي كان يستطيع بيع الفلاحين دون ان يبيع الأرض ، كما كان باستطاعته ان يسومه سوء العذاب (او حتى يقتله) ، دون ان يؤاخذ على ذلك في اغلب الاحوال . غير انه كان القرن الذي شهد بلوغ التجارة في روسيا درجة عالية من التطور لم تبلغها في أى قرن آخر منذ أيام عظيمة كييف ، كما شهد نموا ملحوظا في الصناعات اليدوية(١٦) .

ولا نظن ان ثمة اجابة على التساؤل حول ما اذا كان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بان نمو الاقتصاد النقدي — في حد ذاته — يشجع السيد الاقطاعي على الفاء الالتزامات التقليدية الملقاة على عاتق اقنائه ، او تخفيفها ، او ان يستبدل بها علاقة تعاقدية ، وان السيد لا يجد ما يدفعه الى استبدال الاجر النقدي بالالتزامات العمل الا اذا كان استخدام النقود قد تطور بدرجة ملحوظة وكافية . ومن هذه الناحية فان تطور السوق بصورة معينة يعد شرطا أساسيا لحدوث التغير . ولكن لا يترتب على هذا ان يؤدي انتشار التجارة واستخدام النقود بالضرورة الى استبدال التزامات العمل (التي كانت لا تزال أقل من مستوى تحرير المنتج من الالتزامات الاقطاعية) ، كما لا يترتب عليه تاجير ضيعة السيد او زراعتها على أساس العمل الملجور .

تري هل هناك أساس لتوقع نمو التجارة الى الدرجة التي تؤدي عندها الى زيادة حجم القنالة بدرجة متساوية ، حتى توفر العمل الاكراهي لزراعة الضياع من اجل سد حاجة السوق ؟ ليس من المنطقي أن نعتبر ما حدث في انجلترا في القرن الثالث عشر كان بمثابة نتيجة طبيعية لتطور التجارة ، مثلما حدث في انجلترا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، او في فرنسا وحوض الرابن في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ؟ واذا اعتبرنا هاتين الظاهرتين هما أكثر النتائج احتمالا ، فان الظاهرة الاولى اقرب الى الصحة ، ما دامت هناك شواهد منذ العصور التاريخية الاولى على ان نمو التجارة كان يشجع — على ما يبدو — على استبدال العبودية

التي تسمح بقيام درجة عالية من التنظيم والنظام ، بالانتقال التي تعتمد روابطها أكثر تفككا (١٧) . وفي مناقشتنا السابقة لانهيار القطاع ، نجد ان الافتراض القائل بأن انتاج السلع من أجل السوق يعني بالضرورة الانتاج على اساس العمل المجاور قد انزلق — على الاغلب — الى مستوى الجدل الذي لا يحقق غاية .

ويتضح بجلاء ان ما يفتر الى التفسير التقليدي ، هو تحليل العلاقات الداخلية لنظام القطاع باعتباره اسلوبا للانتاج ، وتحليل الدور الذي لعبته تلك العلاقات في تقدير تفكك النظام او بقاءه . وبينما كان يجب أن يمسح الانتاج الحقيقي لهذا التحليل باعتباره نتيجة لتفاعلات داخلية معقدة بين الاثر الخارجى للسوق وتلك العلاقات الداخلية لنظام القطاع ، فان ثمة ما يشير الى ان الاخرة لعبت الدور الحاسم الفاعل في تفكك النظام . وكما لاحظ ماركس ، فإن « الاثر الذي يؤدي الى التفكك » الذي تركه التجارة على النظام القديم ، يعتمد على طبيعة هذا النظام ، « وعلى صلابته ومدى ترابط اوصاله » ، كما يعتمد بصفة خاصة على « ان اسلوب الانتاج الجديد الذي سيحل محل الاسلوب القديم لا يركز على التجارة ، ولكنه يركز على طابع اسلوب الانتاج القديم ذاته » (١٨) .

ولا نكاد نبحث عن مدى مسؤولية القوى الداخلية للاقتصاد القطاعي من انهيار ذلك النظام ، حتى نتجه الى مجال خصص له قدر قليل من الدراسة ، ولا يتوافر له الكثير من الأدلة او الاستنتاجات . ولكن ذلك النوع من الأدلة الذي بين ايدينا يشير بقوة الى ان عدم كفاءة نظام القطاع كنظام انتاجي ، الى جانب حاجة الطبقة الحاكمة الى مزيد من الدخل ، كان السبب الاول في انهيار النظام ، منذ ان دعت تلك الحاجة الى الدخل الاضاق الى زيادة الضغط على المنتج الى الدرجة التي اصبح عندها ذلك الضغط يفوق طاقته على الاحتمال . والمصدر الذي استمدت منه الطبقة

(١٧) يعلق ماركس على هذه الحقيقة بقوله « كان ينجم دائماً عن تطور التجارة ورأس المال التجارى في العالَم القديم قيام الاقتصاد العبودي » .

(Capital, vol. III, 390).

(18) Ibid.

الحاكمة القطاعية دخلها ، والمصدر الوحيد الذى كان من الممكن ان يتزايد عن طريقه هذا الدخل ، هو فائض وقت عمل طبقة الاغنياء الذى يزيد عن العمل الضرورى لانتاج قوتهم . ولكنه لم يكن من الممكن توفير الكثير من فائض الانتاج فى ظل انتاجية العمل المنخفضة الثابتة فى ذلك الوقت ، وكانت اى محاولة لزيادة فائض الانتاج ، لابد ان تتم على حساب الوقت الذى يخصصه المنتج لزراعة حيازته الصغيرة ، وتؤدى اما الى فرض ضريبة على قوة المنتج لا تتحملها طبقة بشرية ، او الى انتعاش قوته الى مستوى اقل من الحد الذى يوفر له القدرة على البقاء .

ورغم ذلك فان هذه الحقيقة لم تمنع سادة القطاع من ان يمارسوا الضغط من اجل الحصول على اكبر فائض ممكن ، ولكن النتيجة الحتمية على النظام كانت مدمرة الى حد كبير ، فقد أدت الى اجهاد او حتى اختفاء قوة العمل التى كان يعتمد عليها النظام فى بقاءه . وعلى حد تعبير كاتب فرنسى : « كان الفلاح — سواء كان قنا او حرا — لا يعد بالنسبة للفراس او البارون الا مجرد مصدر للدخل ، غنى وقت السلم يستبدون به الى اقصى حد ممكن عن طريق السخرة ، وفى زمن الحرب يعملون السلب والنهب فى فلاحى المناطق الاخرى ويقتلونهم ويحرقون محاصيلهم ويدوسونهم بخيلهم .. لقد كان الفلاح مخلوقا يستغل فى بلده ويسحق خارجها لا اكثر من ذلك » . وحتى فى ادب تلك الفترة مثل Chansons de geste التى تحفل بالفروسية الرحيمة ، « لا نجد كلمة اسف تقال للفلاحين الذين حرقوا منازلهم ومحاصيلهم ، والذين ذبحوا بالثبات او سيقوا وهم مقيدون الايدي والارجل » . وكان القن يعامل باحتقار فى كل مكان ، وكأنه مخلوق ادنى منزلة من البشر ، ولا يعد مطلقا هدفا لسياسة الحكام ، ولكنه يعتبر — ببساطة — اداة لخدمتهم ، ووسيلة لاثراء سادته . وللتاريخ نظرة خاصة الى هذا النظام الذى يعتمد على تلك الاسس (١٩) .

ولم تبق انتاجية العمل منخفضة فى الاقتصاد القطاعى نتيجة لاساليب الانتاج المستخدمة والنقص فى التركيز على العمل فحسب ، بل بقيت غلة الارض ضئيلة الى الحد الذى دفع السلطات ان تتجه الى الاخذ بنظام للزراعة ترتب عليه اجهاد التربة . فقد اعطت الدورة الزراعية البدائية ، والنقص فى انتاج المحاصيل الجذرية والحشائش المزروعة مثل البرسيم ،

الثمرة فرصة محدودة للراحة بعد الزراعة . وبينما كان السماد الحيواني معروفا ومستخدما أحيانا ، وقف الفقر النسبي للفلاح حثلا دون تسميد أرضه الخاصة التي « ككت تحفاج تربتها المزروعة وفق النظم السائد في العصور الوسطى الى هذا التسميد حتى لا تفقد قوتها الانتاجية » (٢٠) . وحتى روث الأغنام لم يكن متوفرا للفق حتى يستخدمه في تسميد أرضه لأنه كان حقا لمزرعة السيد Jusfaldae عليه أن يقدمه له .

وعلى أية حال فإن احتمالات زيادة الانتاجية ككت بسيطة أو منعقدة ، فعلى حد تعبير أحد ثقات المتخصصين في العصور الوسطى : « كان أى تحسين للتربة نتيجة لاغتصاب جديد » ، وكان السيد باعتباره « مجرد عالة .. لا يشجع الفلاحين على روح المبادرة ، وقضى على الحيوية الانتاجية من مصدرها باقراطه في اقتطاع ثمرة كد القن ، حتى أن العمل لم يكن مجديا تماما » (٢١) . ولذلك لا ندهش إذا علمنا أن السادة ككتوا يشكون من أن القن « يعمل بجد امهم ، ولكنه يتراخى في العمل الى حد الاهمال اذا لم يكن تحت الملاحظة » . أو أن يقال عن الفلاحين المرتبطين بالأرض (وهم أكثر الفئات تعرضا للاستغلال في المجتمع الاقطاعي) انهم « لما ككتوا يشتررون ويبيعون كالحيوانات ويشربون بالعصى ولا يجدون وقتا للراحة أو التقاط الأنفاس » ، فانهم ككتوا « يتسردون على أوامر سائتهم اذا احسوا بلسترخاء قبضتهم عليهم » (٢٢) .

وتبين لنا كتابات المعاصرين بجلاء — سوء الأحوال الذى كان عليه المنتجون المسحقون الذين بلغوا حدا ليس هناك ما هو أدنى منه مثل ذلك الرجل الذى كان « يقود أربع عجول جفاف بلغوا من الضعف حدا يجعل من السهل أو يحصى الرؤى عدد ضلوعهم ، وكان شكلهم يدعوا الى الرثاء » ... « ولا يكاد يطأ الأرض حتى تطل أصابعه من حذائه المزق ولا يكاد يغطى سرواله ركبتيه » ، بينما تسمير زوجته بجواره « حافية القدمين فوق الجليد حتى ينبثق الدم من اقدامها » . وكان الاعتقاد السائد بين رجال الاقطاع أن « الفلاح ككتب الصنف ، ينمو بصورة

(20) H. s. Bennett, *Life on the English Manor, 1150 - 1400*, P. 78.

(21) P. Boissonnade, *Life and Work in Medieval Europe*, PP. 140 - 1. also P. 145. Cf. the Remarks of Adam Smith, *Wealth of Nations*, 1826 Ed., PP. 360 - 3.

(22) Cit. G. G. Coulton, *Social Life in Britain from the Conquest to the Reformation*, PP. 340, 341 - 2.

أحسن عندما نزرعه » ، وهو اعتقاد — على افتراض صحته — لم يوضع موضع التنفيذ الأعلى نطاق ضيق . ولا يحصد الفلاح على اللقب الذى أصبح يعرف به وهو الريفى المسحول ، ولم تدفع الحاجة أسقف بورتون الى تفكير أفتائه بأن سيدهم ليس فظا (٢٢) .

وفى نفس الوقت ترتب على الحاجة المتزايدة للدخل من جانب الطبقة الحاكمة الانتطاعية ممارسة المزيد من الضغط على المنتجين . وفى بداية الأمر ظهر اتجاه بين عدد من الأنصار الى مضاعفة عددهم عن طريق عملية عرفت باسم « شبه الاستقطاع » وذلك لتدعيم الموارد العسكرية لميدهم الأعلى (وهى ظاهرة كلفت أكثر انتشارا فى القارة الأوروبية منها فى إنجلترا) . وارتبط ذلك بالنمو الطبيعى لمعاملات النبلاء ، وزيادة عدد أصحاب الانتطاع ، مما أدى الى حدوث تضخم فى حجم الطبقة التى تعيش عائلة على المنتجين ، والتى تعتمد على فائض عمل الأتقان (٢٣) . أضف الى ذلك آثار الحرب وأعمال السلب والنهب التى كلفت جزءا لا يتجزأ من النظام الانتطاعى ، والتى أبطمت جانبها كبيرا من موارد المعاملات الانتطاعية ومن موارد التاج فى نفس الوقت ، حيث أدت الى انتشار الخراب فى الأرض (٢٤) . وبينما أدى السلب والنهب الى انقاص القوى الانتاجية ، تزايدت الحاجات التى كان على المنتج تلبيتها ، وادت الحروب الصليبية الى نضوب الدخول الانتطاعية فى تلك الفترة . ومع تطور عصر الفروسية ازدادت بيوت النبلاء اسرافا ، كما ازدادوا تبذيرا فى ولائهم ومبائليهم ، وتسلبتهم مع بعض البعض على الأخذ بمظاهر البذخ والابهة . وادى نمو التجارة فى بداية الأمر الى زيادة الاتجاه نحو الضغط على الفلاحين نتيجة جانبية السلع الغريبة التى أصبحت متوفرة ، والاهكائيات التى أوجدتها لانتاج فائض من أجل السوق .

واتسم القرن الثالث عشر فى إنجلترا — كما رأينا — بزيادة واجبات العمل فى المزارع الكبيرة ، وخاصة فى أرضى الأديرة ، فيشكو مصدر معاصر من أن سادة الانتطاع « حطموا الفلاحين عن طريق المسخرة ..

(23) H. S. Bennett, Opè Cit., PP. 164, 185 - 6, 305.

(٢٤) انميا يتعلق بحجم مؤسسات الكنيسة فى العصور الوسطى المتأخرة راجع :

Sombart, Der Moderne Kapitalismus, Vol. I, 160 - 2.

(25) Cf. the remarks of Mbloch, La Société Féodale. Les Classes et Le ,

فسخروهم في حراثة الأرض بالقوة وبالإستعداد» (٣٦) . ويحتفل أن يكون ذلك هو بداية التغير الذي لاحظته فينوجرا دوف عندما ذكر أن « ارادة السيد ونفوذته تبدو أكثر قسوة ورعونة في الوثائق الخاصة بأواخر القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر أكثر منها في الوثائق السابقة على ذلك» (٣٧) . وفي نفس الوقت يحتفل أن الضياع الأصغر مساحة التي كانت أقل امدادا بالعمل غير الحر كانت تميل الى تشجيع الاقنان على دفع ايجار نقدي للأرض ، وتعتمد في زراعة المزرعة الخاصة بالسيد على العمل المجور الذي يقدمه الفلاحين الأحرار حيثما بدأ ذلك عمليا (٣٨) . وفي فرنسا — في القرن الثاني عشر — نسمع من حين لآخر أصواتا مثل صوت أبيه دى كلونى Abbe de Cluny تستنكر استبداد السادة بالفلاحين ، فلم يقنعوا بالالتزامات التقليدية وأوجدوا المستحدثات والمطالب الإضافية (٣٩) .

ولم تكن نتيجة هذا الضغط المتزايد تتمثل في اجهاد الاوزة التي تضع بيضا ذهبيا لأصحاب القلعة فحسب ، بل ترتب عليه اثاره حركة هجرة غير قانونية من الضياع بدافع اليأس ، حيث هاجر المنتجون جماعات مما أدى الى حرمان النظام من الدماء الضرورية لبقائه ، كما أدى الى اثاره سلسلة من الأزمات كان من الصعب على النظام الاقتصادي الإقطاعي أن يجتازها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر . وقد ترتب على فرار الاقنان من الأرض وقوع كوارث في إنجلترا وفي غيرها من البلاد ، ولم تؤد تلك الظاهرة الى تضخم سكان المدن الجديدة فحسب ، بل أدت الى قيام العصابات الخارجة على القانون وخاصة في القارة الأوربية ، ووقع هبات الفلاحين مثلما كان يحدث من حين لآخر في فرنسا (٤٠) . وهي الهبات

(26) *Gouvernement des hommes*, 16 - 24. Also See footnote to P. 49 .

(27) *Villeinage in England*, P. 408.

(28) Kosminsky, *Loc. Cit.*

(29) *Cit. Levasseur, La Population Francaise*, vol. I, P. 147.p

(٤٠) نص التشريع الإنجليزي على توقيع عقوبات شديدة على الاقنان الذين يهربون من خدمة الإقطاع ، وتضمنت تلك العقوبات السجن وكى الجبهة بالنار . كما كانت هناك عقوبات توقع على الفلاح الذي يتعلم حرفه يدوية ، كما حظر الفلاحون على الرجل الذي يحوز أرضا تزيد قيمتها على عشرين جنيهها استرلينيا أن يلحق ابنه بنقلية حرفية لتعلم حرفه
Denton, *Op. Cit.* P. 222.

التي عرفت باسم Jacques وفي فرنسا « حيثما بقي السيد عنيذا هجرت أرضه ، وكان معنى ذلك خروج غلاحي القرية جميعها أو حتى فلاحى الماطعة كلها ، وكلفت هذه الهجرات عديدة ومستمرة » (٣١). وفي القرن الثاى عشر — على سبيل المثال — قام سكان جزيرة ريه Ile de Rè بالهجرة الجماعية من أراضيهم بسبب قسوة سيدهم ، وأجبر السيد على تقديم امتيازات للأقنان حتى يمكنه الاحتفاظ بهم (٣٢). واتفق السادة فيما بينهم فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر التوصلون المتبادل فى القبض على الأقنان الآبقين ، فنصت تلك الاتفاقيات على تبادل الأقنان الذين يقعون فى الأسر ، أو منح السيد حق مطاردتهم فى الأرض الأخرى التى يلجأون إليها .

ولكن مشكلة الأقنان الآبقين ظلت متفاقمة ، وازدادت الحاجة الى الأيدى العاملة ، حتى أن السادة تنافسوا فيما بينهم على اجتذاب أقنان الأقاليم المجاورة ، رغم المعاهدات والوعود المتبادلة بينهم ، بتلك المنافسة التى أدت بالضرورة الى إيجاد امتيازات معينة ، كما أدى وجودها الى وضع حد لزيادة الاستغلال الإقطاعى أكثر من ذلك . وفى بعض الأحيان كان السيد يضطر الى بيع امتيازاته حتى يعيد السكان الى أرضه التى هجروها نتيجة ظلمه لهم ، فيضع حدودا لحقوق السيادة فى مقابل إيجار أو مبلغ نقدى يدفعه الفلاحون ، وتطورت على هذا النحو كوميونات ريفية فى مقاطعات معينة من فرنسا ، تكونت من اتحاد بعض القرى التى نالت الحق فى تنصيب عمدة — من بين فلاحها — وممارسة بعض السلطات القانونية مثل المدن (٣٣) .

وقد اتسبع الإقطاعيون مطالبهم فى الحصول على دخل أكثر الى حد ما عن طريق زيادة السكان ، فالنمو السكائى حتى عام ١٣٠٠ يشير الى

وانظر أيضا لبسون حيث يقول « لقد تأثر نظام الضياع الإقطاعية لا عن طريق المواصلات فحسب ، بل عن طريق هجرة الفلاحين .. تلك الهجرة الجماعية من الضياع عجلت بنهاية نظام القتالة فى إنجلترا » .

Lipson : Econ. History of England, Vol, I (Middle Ages) , 1947 Ed. , 92 - 4.

(31) A. Luchaire, Op. Cit. , PP. 407 - 8.

(32) Ibid. , 407 .

(33) Ibid. , 404 - 6, 411 - 14. , M. Bloch, Le Societe Feodale : La Formation Des Liens de Dependance, 422 - 3 .

أنه كانت هناك أراضى جديدة متاحة صالحة للزراعة حتى ذلك التاريخ ، كما أن ضغط الابتزاز الإقطاعى لم يكن قد بلغ حدوده القصوى بعد . والمادة المتعلقة بالسكان فى هذا العصر قليلة ، ولكن يبدو أنه كان ثمة زيادة ملحوظة فى السكان فى إنجلترا وفى القارة الأوربية فى القرنين الثلقى عشر والثالث عشر (٣٤) . ولا ريب أن هذه الحقيقة ساعدت على توفير المزيد من القوى العاملة للنظام الإقطاعى ، وعلى فرض المزيد من الضرائب الإقطاعية الإضافية . ولكن فيها عدا المنطق الذى اقترنت بهما الزيادة فى السكان بالزيادة فى الأرض الزراعية المتاحة للفلاحين (التى تطلبت بالتالى زيادة كفاية فى المائسة وأدوات الزراعة التى لدى المزارعين) ، فإن النتيجة الحتمية كانت تعنى زيادة فى أعباء الفلاحين نتيجة لزيادة الضغط على الأرض المتوفرة .

وحقا كانت هناك جهود ملحوظة لزيادة المساحة المزروعة على مر العصور الوسطى فكثت هناك جهود كبيرة لاستصلاح الأراضى ساهمت فيها بعض الطوائف الدينية مثل الكونتياك والسسترشيان كما عملوا على صيانة الطرق وتشجيع الحرف ، وفى إنجلترا كانت هناك حملة لاستصلاح الأراضى البور وإزالة الغابات ، كما تأملت عمليات استصلاح فى الأراضى المنخفضة على تجفيف مياه البحر فى القرن الثلقى عشر ، وحدثت عمليات استصلاح مماثلة فى ألمانيا فى حوض الألب وجففت بعض مناطق حوض الأودر والفسفولا . ولكن بصفة عامة كانت احتمالات تحسين الأرض قليلة ، فهناك أدلة كافية على زيادة الطلب على الأرض مع نهاية القرن الثالث عشر تشير إلى أن مساحة الأرض المنزرعة عجزت عن مواكبة الزيادة فى السكان ، وفيما عدا بعض المناطق المحدودة كانت انتاجية العمل تميل إلى الاضمحلال . وقد تجلّى الضغط على الأرض بوضوح فى الأراضى المنخفضة ، وفى سكسونيا ، وحوض الراين ، وبافاريا ، والتيرويل بحلول

(٣٤) يبدو أن عدد السكان فى إنجلترا قد زاد من ٢ الى ٣.٥ مليون نسمة فيما بين الفتح النورماندى وبداية القرن الرابع عشر . وفى فرنسا كانت الزيادة أكبر من ذلك فيشير ليفسير إلى زيادة السكان من ٧ مليون فى القرن الحادى عشر إلى ما بين ٢٠ — ٢٢ مليوناً من القرن الرابع عشر وهو رقم لم يتجاوزَه سكان فرنسا حتى القرن ١٦ أو حتى ١٨ .

عام ١٢٠٠ ، فكثت عملا محركا للهجرة نحو الشرق (٢٥) . اذ ينكر بعض الباحثين انه في اواخر القرن الرابع عشر « بلغت الاراضى المتقطعة من الغابات في شمال شرق المانيا واواسط بوهيميا حدودها القصوى » (٢٦) .

وعلى اية حال انخفض عدد السكان في معظم بلدان غرب أوروبا انخفاضاً حاداً بعد عام ١٢٠٠ بدلاً من أن يستمر في الزيادة على نحو ما حدث منذ عام ١٠٠٠ (٢٧) ، ولا نستطيع أن نؤكد ما اذا كان ذلك نتيجة لتدهور إنتاجية العمل في اراضى الفلاحين بسبب زيادة السكان في القرون السابقة ، او انه جاء كنتيجة مباشرة لزيادة الاعباء الاقتصادية الواقعة على عاتق الفلاحين ، لأن ثمة علاقة بين هذين العاملين وتلك الظاهرة . وعلى اى حال حددت الآثار المباشرة لتلك الظاهرة المجتمع الاقتصادي بتناقص موارده ، وترتب عليها ما يمكن أن نطلق عليه « أزمة الاقتصاد الإقطاعي » في القرن الرابع عشر .

ويؤكد هذا الانخفاض في عدد السكان وفي الموارد الاقتصادية عادة قيام الحروب ، وحوادث الطاعون ، فالحرب والطاعون يتحملان مسؤولية واضحة في هذا الصدد . ولما كان هذا التدهور قد بدأ قبل حدوث

(35) J. Westfall Thompson, Feudal Germany, 496 and 521 .-

ويشير المؤلف الى انه « في القرن الثامن عشر بلغت قيمة الاراضى في بعض الاقاليم الفنية ١٢ ضعفاً مما كثت عليه قيمتها في القرن الحادى عشر واصبحت قيمتها عند منتصف القرن الثالث عشر تزيد عن ذلك بنسبة ٥٠ ٪ » .

(36) Nabholz in Camb. Econ. History, vol, I, 396 .

(٢٧) يذهب دانتون الى أن عدد سكان انجلترا توقف عن الزيادة عند نهاية حكم ادوارد الثانى ، ثم تناقص بصورة حادة عند منتصف القرن الرابع عشر واستقر عند هذا الحد حتى تولى هنرى السابع العرش .

Denton : England in the Fifteenth Century, PP. 129 - 30.

ويشير بيرين الى عدد السكان في أوروبا في القرن الرابع عشر فيذكر انه « ربما لا يكون في تدهور ولكنه في حالة من الثبات » .

Pirenne : Loc. Cit. , P. 193.

« طاعون الموت الأسود » (٢٨) ببضعة عقود ، فانه من الواضح ان له جذور اقتصادية . فالتأثير المدمر للطاعون انتشر نتيجة سوء التغذية التي كان يعاني منها السكان (حيث كانت نسبة الموت بالطاعون عالية بين جماهير الفلاحين) ، وحصت المجاعات المحلية الكثيرين بسبب عدم وجود احتياطي مخزون من الفلال . وهناك بعض الأدلة التي تشير الى ان تدهور الزراعة في إنجلترا قد بدأ بعد عام ١١٣٠ (٣٩) ، وربما حدث في نفس الوقت تقريبا في فرنسا . وفي إنجلترا في القرن الرابع عشر كان النقص في عدد سكان الريف ، وما ترتب عليه من ندرة في العمل ، قد ازداد زيادة كبيرة قبل الموت الأسود ، نتيجة لانهيار الموارد القطاعية بشكل ملحوظ ، وظهور الاتجاه نحو تخفيض مساحة ضيعة السيد بدلا من زيادة حجبها عن طريق تأجيرها للفلاحين . ويبدو جليا الآن ان تأجير الضياع كان تعبيرا من الأزمة الاقتصادية أكثر من كونه ثمرة لتطور التجارة ، التي كانت المحور الذي دارت حوله آراء الباحثين في الماضي . وتشير الدلائل الى ان المساحة الكلية للأرض المتزرعة قد نقصت في القرن الخامس عشر عن ذي قبل ، فقد فقدت الضياع القطاعية مساحات أكثر من تلك التي أجرت

(٢٨) وعلى سبيل المثال يتحدث ليبسون عن الأجور فيذكر أنها « ارتفعت لمدة جيل كامل قبل أن يجتاح الطاعون إنجلترا » ، ويضيف الى ذلك قوله « ومن ثم فإن الطاعون الكبير قد وسع من حجم الأزمة الاقتصادية وان لم يتسبب في وقوعها ، لأن التغيرات في طبيعة سوق العمل كانت قد بدت آثارها قبل وقوعه » .

(Lipson : Econ. History of England, vol I, 1937 Ed. , PP. 113-

(٣٩) يذكر سميث ان هذه الظاهرة بدأت قبل عام ١٣٢٠ حيث وقم كساد زراعي حاد في مقاطعة كنت ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الأخذ بسياسة ترمي الى الاستفادة من خدمات العمل التي كانت قد استبدلت في السابق في ضياع كنيسة المسيح بكنتربروري . « فيذل الرهبان جهدا فائقا في استغلال موارد العمل الجبري المتاحة لهم » .

(R. A. L. Smith : Canterbury Cathedral Priory, 125-7: 14) .

للأنتسلن (٤٠) .

ويبدو أن ندرة العمل في فرنسا كانت اسبق العوامل تأثيراً على الحد من اتساع زراعة الضيعة الإقطاعية ، فلم يلجأ السادة الى منح الاراضي الواسعة لأقربائهم وجنودهم فحسب ، بل أجروا الأرض الى الفلاحين الصغار نظير نصيب من المحصول . وقد أثرتنا الى المحاولات الرامية الى الاحتفاظ بالعمل على الأرض باعتبارها مصدراً للدخل ، عن طريق التحرير الجزئى للأنتان اعتبروا من القرن الثالث عشر وما بعده ، وهو اتجاه لا نجده في فرنسا وحدها ، ولكننا نجده أيضاً في حوض الراين وفي الأراضي المنخفضة ، وذلك بالعق أحينا أو ببيع الحرية لجميع القرى أحيانا أخرى (وفي بورجنديا اشترى الفلاحون حريتهم من السادة عن طريق التنازل عن جزء من أراضيهم للسيد وذلك بسبب فقرهم الشديد) .

وواكب هذه الظاهرة اتجاه يرمى الى استبدال خضعت السخرة في ضيعة السيد بقدر من المال أو المحصول ، ولكن هذه التطورات التي فرضتها على السادة الثورة والهرب من الأرض ، ولم تفرضها روح المبادرة الذاتية ، لا تنفى كدالة على تناقص عدد السكان . « ففى جميع أنحاء

(40) M. Postan, in Econ. Hist. Review, May, 1933.

ويتسائل الأستاذ بوستان عن مدى مسئولية انهيار موارد الإقطاع عن قيام « العصابات السياسية في ذلك الوقت » ، التي أدت الى استنزاف قوة نبل الإقطاع . ويبدو أن تلك العصابات التي ازدادت في القرن الخامس عشر قد ارتبطت بالنظام الإقطاعى فى القرون الأولى (كما نشهد أعمالها المزعجة فى القارة الأوروبية ، مثل « البارونات اللصوص » فى حوض الراين وفى غير) . ويمطينا جواسيراند أمثلة عن أعمال السلب على الطرق الرئيسية التى كانت تقوم بها العصابات المسلحة فى القرن الرابع عشر ، تلك العصابات التى كانت تعمل فى ظل النظام المعروف باسم « الصيقة » ، كانت تنطق تأييداً من الشخصيات الكبرى بما فهم بعض رجال البلاط وبعض افراد العائلة المالكة ومن بينهم أمير ويلز وراعى الكنيسة والملكة ، « فكان سيد الاتليم وبعض الأفراد الأقل منه شأنًا الذين اتسبوا على تنفيذ ما يؤمرون به ، المطالبون بحماية ملكية وبضائع الغير التى يدفع الناس عنها اتناوات لسيدهم نظير حمايتها ، يثيرون الرعب فى قلوب ملاك تلك البضائع والقضاء والحلفين عن طريق غرض الاتناوات وضرب المعارضين واحداث العاهات لهم » .

(J. J. Jusserand, Eng. Wayfaring Life in the Middle Ages, 150-7),

(فرنسا) هجرت القرى أحيانا لمدة أجيال ، وزحفت الغابات في بعض المناطق على الحقول ومزارع الغناب ، « كان القرنان الأخيران من العصور الوسطى في غرب ووسط أوروبا يمثلان فترة تداعى الريف وتناقص السكان » (٤١) .

ومن أهم الآثار التي أدت الى تناقص السكان في غرب ووسط ألمانيا الهجرة نحو الشرق التي بدأت في القرن الثاني عشر نتيجة اجتذاب حركة الاستعمار ، التي تلاها الفرسان والكنيسة ، في الأراضي الجديدة الواقعة وراء نهر الألب ، تلك الحركة التي بدأت بعد شن الهجوم الصليبي على الوندال (والتي حركها على حد قول وستول تومبسون « ذلك المزيج المشؤم من الهوس الديني والطمع في الأرض ») ، ونتج عنها التصفية الجزئية للتبادل التي تم إخضاعها ، وازدادت حاجة الأديرة والكنيسة الى الأيدي العاملة لتحل محل السلاف الخاضعين للجزية في الأقاليم المجاورة . وقد منحت امتيازات خلسة في بداية الأمر لاجتذاب الناس الى تلك الأراضي ، وترتب على ذلك ندرة الأيدي العاملة لا في سكسونيا ووستفاليا وحدها ، بل حتى في هولندا والأراضي المنخفضة اللتان هاجر منها الكثيرون (٤٢) . وكان التهديد المستمر بنزوح السكان من أراضيهم في غرب ألمانيا ، وخاصة في الأقاليم التي كانت تنمو بها المدن ذات الامتيازات الخاصة ، والتي كانت تجتذب السكان اليها ، وما ارتبط به من مقاومة الفلاحين باستمرار لتطبيق التزامات العمل ، كان كل ذلك علما مؤدبا الى انهيار نظام الإقطاعية ، وإلى اتجاه سادة الإقطاع نحو « التخفف من الحاجة الى التزامات العمل حتى لا يدفعوا الفلاحين الى هجر ضياعهم » ، وهو اتجاه انتشر بعد القرن الثاني عشر (٤٣) .

(41) N . Bloch, Les Caracteres Originaux de L' histoire rurale Francaise, 117 - 18' also 99 - 100, 104, 111 - 14' also cf. Camb. Econ. Hist. , vol. I, 295 - 321, and Bloch, La Societe Feodale, La Formation des Liens de dependance, 422 - 5 .

(42) J. Westfall Thompson, Feudal Germany, 400 - 39, 485 501 - 2, 610 .

(43) F. L. Ganshof in Camb. Econ. History, vol. I, 295 .

ولم يكن رد فعل النبلاء تجاه ذلك الوضع واحدا على الإطلاق ، ويعتد جيب جبر من الاختلاف في التاريخ الاقتصادي للقرون اللاحقة على بين ردود الفعل في اتليم أوربا المختلفة . وفي بعض الحالات كلن السادة يسمحون امتيازات للاقتنان من أجل اجتذابهم الى العمل لديهم (كما كلن عليه الحال في بعض اجزاء فرنسا وخاصة جنوبها بعد حرب المائة علم) ، ونهلت تلك الامتيازات في تخفيف اعباء القنائة او حتى استبدالها في بعض الاحيان بعلاقة تعاقدية قائمة على دفع عوائد نقدية بدلا من التزامات العمل . وفي بعض الحالات الاخرى مثل رد الفعل في تشديد الابعاء الاقتصادية عن طريق اتخاذ اجراءات حثيرة لربط الاقتنان بالضيعة والقبض على الابتين منهم ، وفرض الالتزامات التي كلن قد صرف عنها النظر من قبل ، وهو ما يعرف « برد الفعل الاقتصادي » الذي طالما دار الجدل حوله .

وفي شرقي أوربا كلن رد الفعل الاخير اكثر وضوحا واكثر نجاحا ، وحتى في انجلترا هناك أدلة على وجود محاولة لتشديد روابط القنائة في القرن الرابع عشر . وتتفق الآراء بشكل عام اليوم على ان تلك الاستجابة لنندرة العمل التي تلت « الموت الأسود » كانت اقل انتشارا مما كلن من المفروض ان تكون عليه ونادرا ما حققت النجاح . ولكن يبدو واضحا على أية حال ان جهودا قد بذلت في هذا الصدد وخلصت في بعض الضبياع التي كانت تملكها الاديرة(٤٤) . وقد سبق ان اشرنا الى البعث الحقيقي

(٤٤) حدث ذلك في كاتنزبورى ولى وكراواتد وبعض ضياع اسقفية درهام ، كما يجب ان نذكر ان مرسوم العمال الصادر في ١٣٥١ لم يؤد الى تنظيم الاجور فحسب ، بل نص على ان خدمة السيد واجب اجبارى على كل الفقراء سواء كلقوا اقتنأا ام احرارا وحد من حريتهم في الحركة . بينا نصت قرارات المحاكم العليا على انه من حق السيد ان يلقى القبض على القن ويعيده الى أرضه ، حتى لو كلن الاخير قد دخل في علاقة تعاقدية مع صاحب عمل آخر . ويعنى هذا ان « المحاكم الاقتصادية لم تعد تادرة على استعادة الاقتنان الابقين ، وان السادة احتلجوا الى استخدام وسائل اخرى لتأمين حاجتهم الى العمال ، وان العلاج الذى قدم لهم جاء من جانب الحكومة المركزية » .

(B. H. Putnam, Enforcment of the Statutes of Labours, 222, also 200 - 6)

للفتنة الذى حدث فى بعض انحاء القارة الاوربية ، ولوردنا ابظة له :
نرايناه فى الدانمرك ، وفى البلقان ، كما وجدناه فى دول البلطيق ، وفى
روسيا ، وفى بولندا ، والمجر ، وبوهيميا ، وفى اسبانيا هبط الفلاحون من
المسلمين واليهود الى مستوى الفتنة ، وانحطت منزلة الفلاح حتى أصبح
يوصف بأنه « أسوأ حالا من عبيد السفن » . كما بعثت تجارة العبيد
فى البحر المتوسط لتسد حاجة أصحاب الاراضى الى المزارعين(٥) .

ومن الجلى أن العوامل السياسية والاجتماعية لعبت دورا كبيرا فى
تحديد مجرى الحوادث فى انجلترا ، فقوة مقاومة الفلاحين ، والقسوة
المسكينة والسياسية للسادة المحطين ، جعلت من السهل او الصعب -
حسب الحالة - التغلب على مقاومة الفلاحين ، ويلتالى منع هجرهم
الاتطاعية ، الى الحد الذى جعل السلطة الملكية تسيّد المسون الى
السلطات الاتطاعية المحلية ، أو أن تقوم - على عكس ذلك - بالترحيب
بالفرصة التى تتيحها مقاومة الفلاحين لاضعاف موقف خصوم الملك من
النبله . وكان ذلك كله على درجة كبيرة من الأهمية فى تقرير ما اذا كان
السادة الاتطاعيون سيردون على هجر الأفتنان لضياعهم بمنهم الامتيازات،
أو باتخاذ المزيد من اجراءات القمع ، وما اذا كان اللجوء الى اجراءات
القمع سيحقق النجاح .

وقد ذهب بعض الكتاب الى القول بأن تأثير محاكم الملك فى انجلترا،
ادى الى حلية حقوق الأفتنان فى مواجهة الأعمال انتصافية والمظالم التى
كان يرتكبها ساداتهم (ولا ريب أن ذلك كان تأثيرا جزئيا) . وعلى أية حال
فإن مثل تلك التصرفات من جانب الملك لم تكن تلقى الترحيب بحكم
التقاليد(٦) ، كما أن انتصار الملكية المطلقة فى فرنسا ادى الى وضع
حد لانتشار « رد الفعل الاتطاعى »(٧) .

(45) Cf. Boissonnade, Op. Cit., 325-6. also J. S. Schapiro,
Social Reform and the Reformation, 54 seq., J. K. Ingram, History
of Slavery and Serfdom, 113 seq.

(٦) أنكر كوسفنسكى هذه الحقيقة وأكد أن القانون الانجليزى
العام دافع عن حق اللوردات فى زيادة الخدمات الإلزامية الواقعة على
عائق الأفتنان دون حدود ورفض سماع دغوى الأفتنان ضد ساداتهم .
(Kosminsky : Angliiskia Dere vnja v. 13, 206-9) .

وعندما منحت الحلية للأفتنان فى وقت متأخر فانه من المحتمل أن تلك
الحلية جاءت من المحاكم الخاصة وليس من محاكم القانون العلم .
(47) M. Bloch, Op., 123, 139.

وعلى النقيض من ذلك لم تشهد الأقاليم الواقعة شرق الراين (حتى بولندا وموسكوا) سلطة مركزية تغار من السادة والنسلاء الذين كانوا يتمتعون بالحكم الذاتي ، وتحاول أن ترغمهم على الخضوع لسلطانها . وبقي السادة المحليون في شرق أوروبا واسبانيا يتمتعون بسلطة عسكرية وسياسية قوية نسبيا . أما في فرنسا والأراضي المنخفضة فقد ضعف الانقطاع نتيجة حرب المائة عام ، غير أنه في بعض أنحاء فرنسا ظل السادة الاتطاعيون يتمتعون بسلطانهم السياسية لبعض الوقت كما احتفظت الكنيسة بنفوذها باعتبارها مؤسسة عالمية . وفي إنجلترا حيث لم يكن البارونات يتمتعون بنفوذ يفوق نفوذ التاج (الذي احتفظ لنفسه منذ الفتح النورماندي بمصادر مستقلة للدخل استمدت من الضياع الواسعة التي كان يملكها التاج) ، كما أنهم ازدادوا ضعفا نتيجة حروب الورتين الى درجة أن النبلاء لم يدعوا الى حضور البرلمان الأول ، في عهد هنري السابع ، الا مرات محدودة ، ولم يكد يبلغ عددهم نصف عدد أولئك الذين كانوا يدعون الى حضور تلك الاجتماعات في بداية القرن (١٤٨) .

ولكن بينما تعتبر العوامل السياسية من العوامل التي ساهمت في تداعي نظم الاتطاع ، فإن مثل تلك العوامل لا يمكن أن تعد كافية لحدوث هذا التباين في مجرى الحوادث في أنحاء أوروبا المختلفة . فالركيزة السياسية في موسكوا سارت جنبا الى جنب مع تحطيم قوة « البوير » والتوسع في استخدام القناتة ، وبينما أدى قيام الملكية المطلقة في فرنسا الى وضع قيود على رد الفعل الاتطاعي ، غانها لم ترده على عقبه (على الأقل في المراحل الأولى) .

وتشير جميع الشواهد الى أن العوامل الاقتصادية قد لعبت الدور البارز في تداعي النظم . غير أنه فيما يتعلق بالطابع الحقيقي والهام الذي امتازت به تلك العوامل ، فانه لا تتوافر لدينا مادة كافية يمكن الاعتماد عليها في هذه الناحية . ولول ما يلفت النظر نوع الزراعة السائدة ، وعلى سبيل المثال فإن التوسع في اقامة المراعى على الأرض الزراعية يؤثر على حاجة السيد الى التزامات العمل ، كما أن هذه الظاهرة تتأثر بنبرة العمل او وفرته . ومن الواضح أن ملاحة المساحات الواسعة من غرب وشمال إنجلترا لتربية الأغنام مع تطور تجارة الصوف ، قد دفعت السادة الاتطاعيين في تلك المناطق الى استخدام العمل المألوج بشكل أكثر من اللجوء الى التزامات العمل التي يحتاجون اليها بشكل أكبر اذا كان الإنتاج يعتمد على زراعة الضياع .

وقد لفت الدكتور ستارك (٤٩) نظرتنا الى الحسالة التي سادت في بوهيميا ، حيث دفعت الحاجة الى انتاج القمح من اجل التصدير وصغر حجم السوق المحلية الى التوسع الامقى في الزراعة على اساس من التكلفة الرخيصة . ولما كان التوسع الرأسي شائعا كذلك ، فانه احتاج الى نوعية من العمل ذات أهمية خاصة اذا ما مورنت برخص التكلفة ، ولذلك ربما فضل سادة الاقطاع عدم التوسع في استخدام العمل الازامى للأفتان في مزارعهم الكبيرة . وعلى اية حال فان هذا التفسير قد لا يبدو مقنعا اذا اخذنا في الاعتبار ان اختيار طرق التوسع الامقى في الزراعة في مثل تلك الحالة لابد ان يكون قد تقرر نتيجة قلة الايدي العاملة المتوفرة ، (او عدم توافر الفلاحين لزراعة الأرض مقابل ايجار نقدي كبديل لذلك) بالمقارنة بوفرة الاراضي ، كما ان هناك حالات أخرى مثل انجلترا مثلا والاراضي المنخفضة ، حيث كان التوسع في انتاج القمح للتصدير يتواجد جنباً الى جنب مع الاتجاه نحو الاستغناء عن التزامات العمل (٥٠) :

وفي بعض الحالات التي كانت فيها التزامات العمل خفيفة بحكم العرف ، فان زيادة تلك الالتزامات كان أمرا صعبا ، ولذلك كان استبدال التزامات العمل بضرائب نقدية - في مثل تلك الحالات - يعد وسيلة لزيادة التزامات القن ببعض رضاه ، لانها كانت توفر له المزيد من الحرية الشخصية ، ولذلك كان يدفعها للسيد دون مقاومة تذكر . وثمة حقيقة معروفة جيدا ، وهي ان العمل الجبرى كان دائما اقل كفاية من عمل الفلاحين في حيازتهم الخاصة لمصلحتهم ، وحتى اذا تحمل السيد مشقة الاشراف على الاثتان فان عقد العمل الجبرى يظل غير مضمون المستوى . وفي بعض الأحيان قد تؤثر مسائل تافهة ، مثل اسعار المواد التموينية ، على صنع القرار (حيث كانت بعض المواد التموينية تقدم للماملين في الضياع ، حتى لو كان ذلك لا يتعدى رغيفا من الخبز وسكة وقليل من البيرة) ، فنجد عبارة « العمل لا يستحق الانطار » تتردد عدة مرات في وثائق ونشستر Winchester على مر القرن الرابع عشر (٥١) . وفي

(49) Stark, Op. cit.

(٥٠) ربما كان ازدهار تجارة تصدير القمح في انجلترا في القرن الثالث عشر قد ادى الى تدعيم نظام القنفة ، اذ يشير كوسمنسكى الى ان الانتاج من اجل التصدير في ذلك القرن دعم القنفة وخاصة في الأقاليم التي كانت تنتج القمح من اجل التصدير في ميدلاند ووادي التيز . (Ibid, 227-8) .

(51) A. E. Levett : Results of the Black Death in Oxford Studies in Social and Legal Hist., vol. v., 157 .

مثل تلك الحالات ربما كان استبدال التزامات العمل في الضيقة بضرائب نقدية أو عينية (تدفع من عائد القن في حياته الخاصة الذي كان أكثر كلفة) مربحا للسيد .

ولكن بينما ساهمت عوامل كثيرة ، مساهمة فعالة — بلا ريب — مثل تلك العوامل التي اشرنا اليها ، يبدو واضحا ان هجرة الحقول أو ندرة العمل ، ورخص العمل المأجور أو علو تكلفته ، قد لعبت دورا في تقرير ما اذا كان السيد يرغب أولا في أن يستبدل بالعوائد النقدية التزامات العمل وما اذا كانت تلك الوسيلة مربحة بالنسبة له ، أو غير مربحة ، اذا ما اجبر على اللجوء اليها . وعلى أية حال فان هذه الاعتبارات لابد أن تكون قد سادت حينما كان اهتمام المجتمع الإقطاعي منصبا على الإنتاج من أجل السوق ، وليس لمجرد سد الحاجات البسيطة لمائلة السيد . فإذا لم يكن السيد مقتنعا بالتزامات العمل المباشرة ، فان البديل المتاح له هو تأجير ضيعته الخاصة أو الاعتماد على العمل المأجور مقابل أجر نقدي في زراعتها .

دعنا نلقي الآن نظرة على الحالة التي يضطر فيها السيد الى اختيار الحل الأخير فما كان يفعل عندئذ هو تحويل فائض عمل ألقائه من شكل الى آخر ، (من الخدمات المباشرة الى مبالغ تدفع نقدا أو عينا) ، ويستثمر هذا الفائض في إمتلاك نوع جديد من الفائض الذي يثمره العمل البهل المأجور . وحتى يمكن استخدام هذا العمل الإضافي كان الاحتفاظ بجزء من الأرض كضمانة للسيد أمرا ضروريا ، واستبدال العمل الجديد بعمل الأبقان القديم في فلاحتها . وبذلك أصبح الأبقان يشتغلون كل الوقت ، بدلا من أن يشتغلوا بعض الوقت في أرضهم ، وهي الأرض التي كانوا ملتصقين بها بحكم العرف . ويقدمون للسيد نتاج هذا العمل الإضافي (والا دفعوا الى بيعها في السوق المحلية) .

ولكن هذا الشكل الجديد من أشكال زراعة الإقطاعية كان يحمل هذا الثباين منذ القدم ، فكل وقت من أوقات العمل المخصصة لضيقة السيد — في ظل التزامات العمل — كان فائضا خالصا يعود للسيد (بغض النظر من بعض نواحي التكلفة الطارئة ، مثل تقديم الخبز وبعض البيرة للفلاحين وقت الحصاد على نحو ما ذكرنا) ، وكان المنتجون يحصلون على بديل هذا العمل لا من عائد انتاجهم في ضيقة السيد ، ولكن من وقت العمل الذي يقضونه في الحقول الخاصة بهم . وكانت هذه الأخيرة تمثل ما ينفقه السيد على عملية الإنتاج ، أي الأرض المخصصة للأبقان لزراعتهم الخاصة ، ووقت العمل الذي يقضونه في فلاحتها ، والذي يعتبره السيد حقا له ، ولكنه تركه لهم حتى يستطيعون انتاج ما يكفي مؤونتهم .

وعلى ذلك فإن زراعة الاتطاعية بهذه الطريقة يمكن أن تكون مربحة ، حتى لو كان مستوى انتاجية العمل منخفضا . فانتاجية العمل المنخفضة أدت الى تقليل مقدار الإنتاج المتاح لطعام المنتج وعائلته ، كما أدت الى انقاص حجم انتاج السيد ، (اذا اعتبرنا أن وقت عمل القن مقسم بين العمل لصالحه والعمل الجبرى لصالح سيده) . وكما كانت الحال في ظل نظام المقاسمة أو المشاركة في المحصول ، فإن المحاصيل القليلة القدر كانت تجعل نصيب الفلاح ونصيب السيد يتساويان في القلة ، ولكن نصيب السيد كان مضمونا على أية حال طالما أن هناك إنتاج يمكن اقتسامه . وفي ظل الشكل الجديد لزراعة الضيقة ، كان لابد من شراء قوة العمل عن طريق الأجور — في بداية الأمر — ويقتطع السيد من المحصول ما يوازي ما دفعه من أجور ، وما تبقى بعد ذلك يشكل الفائض الذى يناله السيد . وحتى يصبح الشكل الجديد من أشكال الزراعة مجزيا — مع إضافة الفائض المتاح من عوائد الاتطاع — ظل الطرق التقليدية — لا يكفى أن يكون العمل المأجور أكثر كفاءة من العمل الجبرى للأنتان ، إذ لابد أن تكون الانتاجية قد بلغت حدا أدنى معينا .

ويمكن القول — باختصار — أن استبدال التزامات العمل ، وتحول زراعة الضيقة الى العمل المأجور ، كانت تتطلب امرين : أولهما ، وجود احتياطي للعمل (سواء كان الفلاحون بلا أرض أو كانت الأرض لا تكفى للوفاء بمؤناتهم مثلا كان الحال بالنسبة لفئة الفلاحين الانجليز المعروفة باسم كوترز Cotters ، مع وجود وقت فائض للعمل) وثانيهما ، مستوى مرتفع من انتاجية العمل المأجور ، بقدر يفوق قيمة الأجور المدفوعة للفلاحين . هذا القدر الملحوظ ، الذى يجب أن يبلغه الفائض المتاح من استخدام أسلوب الانتاج الجديد ، يجب أن يبلغ حدا أدنى ضروريا محسوسا ، يكفى أن يجتذب ملاك الضياع الى استخدامه . ومن الواضح أحيانا أن هذا الحد يجب أن يكون كبيرا بشكل يغطى الظروف الطبيعية ، ويشجع ملاك الضياع على الاقتناع بأن زراعة ضياعهم عن طريق العمل المأجور يحقق لهم منافع مجزية . ولكن في حالة الضياع التى كانت تعاني من النقص في عمل الأنتان ، كان توفير الحد الأدنى من الفائض بعد استقطاع الأجور ، يكفى لاستخدام هذا الأسلوب ، ما دام هناك احتياطي متاح من العمل . لا ريب أننا نقع في التناقض عندما نعلم أن هذا المستوى المتعارض للانتاجية (بالنسبة لثمن العمل المأجور) الذى تم تحقيقه ، وكذلك العمل المأجور ، ربما كانت أقل كفاءة من الكفاءة التى ظل استخدامها يقوم حلولا على مائتها (٥٢) .

(٥٢) لا يحتاج الفائض الناتج عن العمل المأجور الى أن يكون أكبر من هائد عمل الأنتان (أى إنتاج الأنتان عندما يعملون لصالح السيد) . فطلى

هذه الشروط التي افترضناها لطريقة تطبيق الاتجاه نحو استبدال واجبات العمل ببائنة السيد ، يمكن ان تتحقق عندما يكون العمل رخيصا بشكل استثنائي ، او عندما يكون العمل منتجا بالنسبة للمستوى البدائي في ذلك الوقت . ولكن بالإضافة الى رخص العمل او انتاجيته ، لابد ان يكون ذلك العمل متوفرا في زمان ومكان معينين . ويتربط على ذلك ان الانتقال الى العمل المأجور ، كان اكثر حدوثا في اشكال الزراعة التي كانت تحقق انتاجا صافيا مرتفعا ، كما ان عمل الأفتنان كان يسود حيثما كانت اشكال الزراعة ترتبط بمستوى منخفض من انتاجية العمل ، او في فترات من التاريخ الاقتصادي لم تكن تتجاوز فيها الطرق الانتاجية مستوى منخفضا ، (الا اذا كان التحول نتيجة انخفاض ثمن العمل المأجور بسبب فقر السكان) .

ويواجهنا هنا تعلق آخر فان فقر الفلاحين المدقع — على النحو الذي بيناه — قد يترتب عليه امر خطير ، هو تفرغ الاقطاعيات من سكانها، مما قد يدفع السادة الى تقديم بعض الامتيازات للأفتنان ، تلك الامتيازات التي تقلل من اعباء الاقطاع ، او ان يستبدلوا بالاجار التزامات العمل ، في محاولة لوقف هجرة السكان . ولان يؤس الفلاحين الذي يؤدي الى الهجرات الجماعية يجعل الأيدي العاملة رخيصة (فكان ذلك عاملا ملحوظا في فرنسا على سبيل المثال خلال حرب المائة عام وما بعدها ، وفي الأراضي المنخفضة في القرن الثالث عشر) (٥٣) .

الرغم من افتراضنا ان العمل المأجور قد استخدم كبديل للقفلة في فلاحية الضيقة ، فانه لم يستبدل بها ، وانما اضيف اليها ، فاصبح عمل الأفتنان يشكل مصدراً للفائض . فاذا افترضنا ان السيد قد استبدل التزامات العمل بمبلغ مسلو لفائض العمل الذي كان يخصه القن لفلاحية الضيقة ، فان السيد سيربح من الاستبدال اذا انتج العمل المأجور ما يفيض عن الأجور التي يدفعها السيد . عندئذ يصبح هذا الفائض بمثابة دخل يضاف الى البذل التقدي الذي يحصل عليه السيد من أفتنته .

(٥٣) يبدو ان هناك أدلة على ان الاتجاه الى استبدال خدمات العمل في الأراضي المنخفضة منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر ، كان مصحوبا بظهور طبقة من الفلاحين تضع يدها على حيازات ضئيلة من الأرض لا تكاد تكفي لسد حاجتها ، كما كانت توجد عندئذ طبقة من الفلاحين المعدمين ،

وعلى عكس ذلك ، عندما كانت أحوال الفلاحين أقل سوءا ، والأراضي التي يزرعونها أكبر مساحة ، أو عندما كان العمل نادرا بصورة استثنائية نتيجة نزوح السكان . (حيث كان عمالا حاسما في شرق أوروبا بعد حرب الثلاثين عاما) ، فإن السلطات الإقطاعية كانت تهمسك بالابتغاء على التزامات العمل ، وزيادتها عن طريق أضلفة أعباء جديدة ، بدلا من أن تعمل على استبدالها . وثمة ملاحظة ذات مغزى تشير إلى أهمية هذا المبدأ الذي أشرنا إليه ، هي انتشار محاولات فرض التزامات جديدة على الأبقان في إنجلترا في القرن الذي شهد ندرة العمل وقتله ، بينما كان رد الفعل هذا ضعيفا وأفسح الطريق أمام الاتجاه إلى استبدال الالتزامات في منتصف القرن الخامس عشر عندما سد النقص في السكان عن طريق تخفيض الأجور ، وقد بلغت هذه الظاهرة ذروتها في أواخر القرن الرابع عشر (٥٤) . كما أنه من الملحوظ أن « الغنائة الثابتة » وجدت لقميها موصفا شرقى نهر الألب ، حيث كان العمل قليل الانتشار ، بالمقارنة بمساحة الأراضي المتاحة . وفي روسيا - على سبيل المثال - ظهرت حركة ربط الفلاحين بالأرض بروابط قانونية في القرون التي شهدت توسع مستوطنات التوزاق نحو الجنوب والجنوب الشرقي ، التي أدت إلى اجتذاب الفلاحين الأبقين من وسط موسكو طمعا في الأرض الحرة من القيود (٥٥) .

وإذا أخذنا في اعتبارنا البديل الآخر الذي كان متاحا لسيد الإقطاع ، ألا وهو استبدال التزامات العمل عن طريق تأجير الضيعة للفلاحين ، وليس عن طريق زراعتها بالعمل المأجور ، فإن ثمة اعتبارات مشابهة لابد أن تؤخذ في الحسبان . فمن المسلم به أن السيد عند اختياره تأجير ضيعته يأخذ باعتبارات مقبولة معينة ، ليس هناك ما يوازئها في التأثير على اختياره بين زراعة الضيعة عن طريق عمل الأبقان ، وبين زراعتها بالعمل المأجور . وعلى سبيل المثال فله عندما يؤجر الضيعة يوفر مبلغا معينا (ربما كان كبيرا) من نفقات إدارة الضيعة وتحصيل الإيجار . أو بصورة أخرى ، قد يكون تأجير الضيعة بالنسبة له أرخص من الاحتفاظ بفريق كامل من الخدم والوكلاء . وربما كان الاعتبار الأكثر أهمية هو مدى ملائمة أو عدم ملائمة انتاج ضيعته للسوق المحلية ، وبصفة خاصة نسبة أسعار المنتجات الزراعية إلى أسعار منتجات الحرف اليدوية ، وأسعار السلع المستوردة . وقد كانت حالة عدم الملازمة التي سادت في القرن

(54) Cf. H. Nabholz in Camb. Econ. History, vol. I, 520.

(55) P. Liashchenko, Istoria Narodnovo Khoziaistva, S. S. S. R., Vol. I, 157., A. Eck, Le Moyen Age Russe, 225, 257.

الرابع عشر (نتيجة نمو قوة نقليات الحرف في المدن) ، علما ساهم في دفع ملاك الضياع الى تأجير ضياعهم في ذلك الوقت (٥٦) .

وربما كان ظهور فئة من الفلاحين الأغنياء الطامحين الى توسيع مساحة حقولهم — كوسيلة لتطوير وسائل الزراعة ولتحسين مكائهم الاجتماعية — ربما كان ظهور تلك الفئة من بين العوامل التي ساعدت على حدوث هذا التحول ، وسنشير الى هذه الفئة فيما بعد . مثل هذه العوامل ساعدت بلا ريب على تقدير بديل التزامات العمل الذي يختاره السيد ، فيؤجر الضيعة أو يعتمد على العمل المأجور في فلاحتها . ولكن هذه العوامل الأساسية كانت — بشكل عام — مرتبطة ببعضها البعض عندما يختار السيد بين التزامات العمل وتأجير الأرض ، أو بين التزامات العمل والعمل المأجور . وكلما كانت الأرض نادرة بالنسبة للعمل في أي زمان أو مكان ، كلما كانت إيجارات الأراضي مرتفعة ، ومن ثم يزداد الاتجاه نحو اتباع سياسة تأجير الأرض بدلا من زراعة الضياع عن طريق التزامات العمل ، بينما كان العكس صحيحا عندما كانت الأراضي متوفرة والأيدى العاملة نادرة .

وعلى أية حال ، فلما عندما الحنا هنا الى ما يمكن ان نطلق عليه نسبة « عمل الأرض » في زمان ومكان محددين فإنه لا يجب أن ننكر في هذا الأمر باعتباره منفصلا عن بعضه البعض . فما كان دائما لحاجة السيد الى العمل (كبديل للأقنان) هو بالطبع حيازته للأرض (وفي حالة حاجته للعمل فإن المساحة التي يقع اختياره عليها للزراعة تدخل في تحديد مدى تلك الحاجة) على أن تزيد تلك الأرض على المساحات المخصصة للفلاحين بمقتضى العرف القديم السائد . على حين أن غياب أو وفرة القوى العاملة المتاحة لسد حاجة سلده الانتفاع ليست وحدها العامل الحاسم فحسب ، بل قلبية تلك القوى للاستغلال أيضا ، أي استعدادها لتحمل المزيد من

(٥٦) اعتمدت في هذه النقطة على ما ذكره ميلار ، الذي يذهب الى أن التغير في الأسعار لعب دورا رئيسيا في دفع حوادث العصور الوسطى المتأخرة . ولم تكن الآثار المترتبة على تغير الأسعار تسير على وتيرة واحدة، حيث أنها كانت تعتمد على عدم مرونة حاجة ملاك الضياع الى الدخل من ناحية ، كما كانت تعتمد على امكانية تأجير الضياع بشروط معقولة من ناحية أخرى . وقد لاحظنا فيما سبق أن ضياع الكنيسة في كاتنبوري شهدت هبوطا في الدخل منذ العقد الثالث من القرن الرابع عشر وما تبعه ، وأن هذه الحالة كانت ترجع الى حركة أسعار السوق غير الملائمة وقد صاحب هذا الهبوط في الدخل توسع في التزامات العمل وليس العكس .

(Smith, Op. Cit., 127)

الاعباء في مقابل عائد محدود ، او ان تنفع ايجارا باعظا في مقابل حصولها على قطعة صغيرة من الأرض ، وهى تمثل النسبة العكسية لمساحة ارض الفلاحين المتاحة ، بالمقارنة بعدد الفلاحين وعدد الماشية ودواب الجر وادوات الفلاحة التى يمتلكها الفلاحون ونوعية التربة ، والمستوى الفنى للقرية الزراعية .

اضف الى ذلك ان اتساع التناقضات بين الفلاحين انفسهم يؤدى الى خلق فئة من الفلاحين الفقراء ، الذين يضعون ايديهم على مساحات ضئيلة من الأرض ، يمكن ان يكون من هذه الناحية أكثر اهمية من اجمالى مساحة ارض الفلاحين الموجودة في القرية كلها . ولعله من الصحيح ان اى علاقة كذلك التى كانت بين نمو السوق والانتقال الى تاجر الأرض او استخدام العمل المأجور كانت نتيجة تأثير التجارة على التناقضات القائمة بين الفلاحين ، أكثر من كونها نتيجة التأثير المباشر على السياسة الاقتصادية للسيد ، كما كان يفترض من قبل .

وحتى نتجنب التبسيط غير المستحب ، يجب ان نتذكر ان الأوضاع المرتبطة بالمعروض من عمل الأفتنان ، كانت تختلف غالبا باختلاف مساحة الضياع ، وهى مسألة تفسر الكثير مما يبدو لأول وهلة متناقضا ، كما تفسر أيضا الكثير من السياسات المتضاربة التى كانت سائدة بين المستويات المختلفة لطبقة نبلاء الإقطاع . وكانت الضياع الصغيرة أحيانا — مثل ضياع البارونات الصغار فى انجلترا والفرسان بألمانيا وصغار الإقطاعيين فى القرن السادس عشر فى روسيا — أقل من الضياع الكبيرة وخاصة تلك التى كانت تملكها الكنيسة ، حصولا على عمل الأفتنان ، بالمقارنة بحاجتها الى العمل . اضف الى ذلك انه عندما شاعت « ظاهرة اغراء الأفتنان او خطفهم بالقوة بواسطة ملاك الضياع ، كان اصحاب الضياع الصغرى أكثر معاناة من منافسة نظرائهم الاغنياء ، كما علقوا من غارات جيرانهم الاقوياء على ضياعهم . ولذلك كانوا يظفون على الاحتفاء بالفتان حتى يثبت العمل على الأرض ، ويعد الأفتنان الهاريين الى ملاكهم الإصليين .

ولنوضح ذلك علينا ان نلقى نظرة على قانون بوريس جودنوف فى روسيا ، وبصفة خاصة مراسيم ١٥٩٧ و ١٦٠١ التى اصدرها القيصر ، والتى اثارت حفيظة كبار البوير بسبب مراعاتها لمصالح صغار الملاك . ولكن كان لهذه الاجراءات أحيانا اثر عكسى — على نحو ما رأينا — فاذا هبط عدد الأفتنان الذين تحتاج الضيعة اليهم عن رقم معين ، حتى يضطر سيد الإقطاع الى الاعتماد على العمل المأجور اعتمادا رئيسيا اذا وجد ان زراعة الضيعة تعود عليه بربح مجزئ ، ولا يهتم نسيبا بالخدمات الإلزامية التى يستطيع ان يحصل عليها من أفتنائه ، وتصبح هذه الخدمات

بالنسبة له اقل أهمية منها بالنسبة لجيرانه الأغنياء . فإذا لم يكن العمل المأجور متاحا فإن البديل المطروح له لم يكن زيادة أو توسيع التزامات العمل (لأنها لا تصبح ملائمة في تلك الحالة) ، ولكنه يعمل عن زراعة الضيعة ويبحث عن يستأجرون الأرض منه مقابل ايجار معين (٥٧) .

وسواء كتبت الضلقة الاقتصادية التي عانت منها الضياع الصغيرة في السنوات الصعبة من القرنين الرابع عشر والخامس عشر في إنجلترا ، أو كانت مشاريع الفلاحين الطموحين مسئولة عن ذلك ، فإن ثمة سلسلة أخرى من الأحداث ساهمت بقدر كبير في اتساع حركة تأجير الضياع ، وزيادة استخدام العمل المأجور . ويرجع ذلك إلى زيادة التفاضلات الاقتصادية بين الفلاحين أنفسهم — التي اشرنا إليها — وظهور فئة من الفلاحين تتمتع بثراء نسبي يميزها عن غيرها من غلاحي القرية في ذلك الوقت . كانت هذه الفئة طموحة ، وقادرة على تكوين قدر قليل من رأس المال ، وشجعة على ذلك نمو التجارة المحلية والأسواق المحلية .

هؤلاء الفلاحون كانوا أقدر على زراعة الأرض بكثافة ، كما كانوا يميلون إلى زيادة حجم حيازتهم ، عن طريق استئجار أراضي جديدة ، والاستفادة من العمل المأجور لجيرانهم الفقراء . وباعتبارهم مستأجرين لتلك المساحات من الأراضي الانتفاعية ، كانوا ينتقلون إلى القابلية للاستغلال ، التي تستند إلى الفكرة (وفي هذا الصدد لم يكن باستطاعتهم أن يلعبوا دور المعلوم الذكي) . وربما كانوا يرمون إلى ما هو أكثر من الحصول على المزيد من الأرض ، بالمضاربة بالأرباح المتزايدة التي تعود من وراء الفلاحة المتقدمة . غير أن السجلات التفصيلية لزراعتهم لم تكن تحفظ ضمن سجلات المقاطعة ، كما كتبت الحال بالنسبة لزراعة الضيعة ، ولذلك بقي نشاط هؤلاء يمثل صفحة مجهولة في التاريخ . ولكن يبدو أنهم كانوا نوعا من طبقة « الكولاك » في القرنين الرابع عشر والخامس عشر في القرية الإنجليزية ، وعندما يكتب تاريخهم مستكشفاتهم اشرقوا في الكثير مع نظراتهم الذين ظهروا في القرية الروسية في القرن التاسع عشر .

وقد يبدو مثل هذا التطور متناقضا مع صورة فقر القرية ، وإزمة الريف — التي رسمناها فيما سبق — وهي بالتأكيد من مستلزمات تلك الصورة . ولكن هذا التناقض سوف يختفي ، إذا القينا نظرة فاحصة على الأوضاع التي سادت في ذلك الوقت . وفي حقيقة الأمر فإن ادخال هذا

(57) Cf. Eileen Power on « Effects of the Black Death on Rural Organization in England » in History, III (NS.), 113 .

العنصر في تلك الصورة ، يجعلنا ننجح في تفسير الكثير مما يبدو محيطا في الالة المغيرة المتعلقة باقتصاد القرية في ذلك الوقت . ومن الواضح ان التمايز في نوع التربة ، وفي الاوضاع والثروة ، لابد ان يؤدي بالطبع الى قيام تناقضات بين الفلاحين وبعضهم البعض ، وحتى بين سكان القطاعية الواحدة . تلك التناقضات التي اخذت تزداد على مر القرن ، واصبحت بارزة بصورة تعد اليوم على درجة كافية من الوضوح . وربما رجع ذلك الى ان عددا لا بأس به من اولئك الذين استاجروا الأرض في تلك الفترة (او اشتروها أحيانا) ، كانوا اشخاصا يحتلون مراكز معينة ، مثل الوكلاء او موظفي القطاعية (٥٨) .

وقد علق ماركس على ذلك بقوله : « ابدى بعض المؤرخين دهشهم من امكانية حصول الاتقان على ملكية مستقلة . . في ظل تلك الظروف ، ما دام المنتج المباشر ليس مالكا ، بل كان مجرد منتفع بالأرض ، وما دام كل فائض عمله يعود الى صاحب الأرض » . وأشار الى أن عادات وتقاليد المجتمع القطاعي تلعب دورا قويا في هذا الصدد ، وتحدد طريقة تقسيم الانتاج بين القن والسيد على مر الزمن . ويترتب على ذلك أن السيد لا يستطيع أن يدعى الحق في أى انتاجية غير طبيعية يحققها القن خلال وقت العمل المخصص لحيازته الخاصة به (٥٩) . ويزعم كوسينسكى أنه كان يوجد في إنجلترا في القرن الثالث عشر « فئة مميزة من كبار الفلاحين » ، توجد جنباً الى جنب مع « قسم كبير من الفلاحين الفقراء » . وهذا التناقض كان واضحاً في حيازات الاتقان ، وحيازات الفلاحين الأحرار على حد سواء ، رغم شيوعها بين الفريق الأخير بشكل أكثر (٦٠) . وازدادت تلك التناقضات بشكل ملحوظ فيما بين تلك الفترة وبداية القرن الخامس عشر ، فقد قيل ان قنا من اقطاعية كامبل كومب ترك عند موته — في عام ١٤٣٥ — ثروة تقدر بألفي جنيه . كما ان بعض الاتقان المرتبطين بالأرض كانوا يزرعون بضع مئات من الأكر (٦١) . ورغم أن معظم فلاحى القرية الذين كان يعتمد عليهم النظام لسد حاجته من الأيدي العاملة كانوا فقراء ، فان ذلك لم يمنع الكولاك الكبار — الذين كونوا رأس مال كلف — من أن يستخدموا طرقا متقدمة في الفلاحة ، ويزرعوا أراضى أكثر ويلجأوا الى استخدام الممل

(58) Cf. M. Postan in Econ. Hist. Review, vol, xli, 11 - 12.

(59) Capital, vol. III, 923 - 4.

(60) Article on « The English Peasantry in the Thirteenth Century » in Srednia Veka, Pub.by Institute of History, Academy of Science, U. S. S. R., P. 46., and Op. cit, 219 - 23.

(61) Curtler, Op. cit. 62.

المجور (وربما كان ذلك في مواسم معينة) ، لم يمنعهم ذلك من أن يثروا ثراء متوسطا .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن مقر القرية كان دائما تربة صالحة يرتع فيها المربابون وصغار الموظفين . وهناك أدلة على أن القرويين الفقراء اشتغلوا أحيانا عند الأتنان الميسوري الحال ، وأن بعض القرويين استأجروا عمالا لمساعدتهم في حصاد أرض السيد (١٢) ، كما أن الأعداد المتزايدة من الفلاحين الذين كانت حياتهم لا تكاد تكفي لسد حاجتهم — وهو مظهر من مظاهر التناقض الاقتصادي — كانوا يمثلون عمالا هاما في التطور الاقتصادي الذي حدث في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، اثر تأثيرا مباشر في الاحتياطي الدائم للعمل الرخيص المطروح للإيجار . كما لم يكن ثراء أولئك الفلاحين يتناقض مع أزمة زراعة الضيعة .

ولعل ظهور تلك الفئة من الفلاحين الأثرياء كان يرتبط بالاتجاه نحو تجميع شرائح الأرض مع بعضها البعض ، وتحسين الدورة الزراعية ، الذي نلهمسه عند نهاية القرن الخامس عشر . وأن ذلك كان في صالح قطاع من سكان الريف ، استفادوا من هبوط قيمة النقود في عصر تيودور بشكل ملحوظ ، مما أدى إلى انتقال الدخل من طبقة ملاك الأراضي اليهم وبذلك كانوا يشبهون صغار الأعيان وكبار الفلاحين في الطابع ، تلك السمة التي ميزت انجلترا في عصر تيودور (١٣) .

وعلى أية حال ، لا يجب افتراض أن الحقيقة المجردة المتعلقة بالتطور من التزامات العمل إلى العوائد النقدية ، أو التحول إلى تأجير أرض الضيعة، يعد تحريرا للفلاحين من التزامات القنانة ، واستبدال علاقة التعاقد الحر بينهم وبين ملاك الأرض ، بتلك الالتزامات . والفكرة الشائعة التي تعبرف تدهور التزامات العمل ، بتفكك نظام القنانة الإقطاعي ، هي فكرة خاطئة ، فالانتقال الذي حدث في مرحلة مبكرة من الإقطاع — من نظام الضرائب الإيجارية التي حصل نقدا أو عينا — إلى نظام فلاحة الضيعة عن طريق التزامات العمل في العصر الذي ازدادت فيه حاجة الإقطاع إلى موارد

(62) Cf. Customals of Battle Abbey (Camden Socy. Pubns.)
Xviii xxxix, 22-3.

(١٢) للمزيد من التفاصيل حول ظهور هذه الفئة من الفلاحين الأثرياء

راجع :

Tawney, Agrarian Problem in the Sixteenth Century, esp.
72-97 .

الدخل ، قد تطور بشكل كبير نسبيا ، وأصبحت الآن النبرة النسبية للعمل هي رد فعل ذلك التطور . ولكن على الرغم من أن الضرائب جلبت مرة أخرى محل التزامات العمل ، فليس من الضروري أن تكون قد غفقت طابعها الإلزامي ، ما دام المنتج لم يكن حرا في الحركة ، وما دام كسب عيشه مرتبط تقريبا بإرادة السيد ، كما أنه لا يجب افتراض أن الاستبدال قد تضمن تخفيف حقيقي للأعباء القطاعية .

وقد تنوع مدى الاستبدال الذي ترتب عليه تعديل العلاقات القطاعية، بتنوع الظروف المرتبطة بكل حالة من الحالات ، ففي كثير من الحالات تمثل التغيير من الالتزامات الجبرية إلى العوائد النقدية في بعض التعديلات التي أدخلت على الأعباء القديمة ، والتغيير في شكل تلك الأعباء ، الذي مهد الطريق لتحقيق المزيد من التغييرات البديلة في وقت لاحق . وحيثما حدث التغيير على شكل امتيازات منحت نتيجة ضغط الفلاحين أنفسهم ، فإن تلك كانت أكثر الحالات شيوعا ، ويصدق نفس الشيء على تاجير أرض الضيعة الذي كان يرجع إلى الضائقة الاقتصادية التي عانى منها مالك الضيعة . ولكن هناك أيضا الكثير من الأمثلة التي كان فيها الاستبدال لا يرتبط بقلّة الأعباء القطاعية وإنما يرتبط بتزايدها . وفي هذه الحالة كان الاستبدال بديلا لغرض المزيد من الالتزامات على الأمتان . ولم يكن الاستبدال يتسم بهذا الطابع عندما كان اللجوء إليه يأتي نتيجة مبادرة السيد منذ البداية . ويفترض أن محاولة زيادة الضرائب القطاعية قد أخذت هذا الشكل بسبب النزوح النسبي لقوة العمل . وكان الاتجاه نحو الاستبدال الذي وجدناه في إنجلترا في وقت مبكر في القرن الثامن عشر ينتمي إلى هذا النوع . وكان الكثير من عمليات الاستبدال التي حدثت في تلك الفترة على ما يبدو يرتبط بشكل ملحوظ بسعر السوق لهذه الخدمات ، إلى الحد الذي يمكن معه حساب تلك القيمة .

غير أن جميع التغييرات إلى العوائد النقدية لم تكن استبدالات بالمعنى الدقيق للمصطلح ، فقد أخذ الكثير منها شكل التغيير العرضي *Opera Vendita* ولكن فطنة السيد القطاعي جعلته يحتفظ بحق العودة إلى التزامات العمل من عام إلى آخر عندما يكون ذلك لصالحه (١٤) . ويحتمل أن يكون ضغط

(64) Lipson, Op. Cit., 91 - 2., Levett, Op. Cit., 150 .

وفيما يتعلق بالطبيعة العرضية للكثير من حالات العوائد النقدية وحق السيد في العودة إلى استخدام التزامات العمل راجع :

Camb. Econ. History, vol. I, 511., also N. Neilson, Customary Rents (in Oxford Studies in Social and Legal History), 49 .

السكان على الأرض المتلحة في القرية قد جعل من الصعب على القروى أن يكسب ما يضمن له البقاء ، ومن ثم كان العمل المأجور رخيصا ومتوفرا بشكل نسبي — أى وقت الفراغ من العمل عند الفلاحين الفقراء الذين ينتمون الى عائلات ليس لديها نصيب من الأرض في الحقول المفتوحة — وأن وفرة العمل هذه أدت الى الاستبدال^(٦٥) . ويتحدث الأستاذ كوسمينسكى عن «اقتصاد الفلاحين الفقراء» فى ذلك الوقت باعتباره (مخزون احتياطي للضياع الإقطاعية من الأيدى العاملة) ، كما يلاحظ أيضا أن «الحياة الحرة» باعتبارها قاعدة الحيازات الإقطاعية المستقلة التى كانت تدفع أيجارا إقطاعيا ، ترتبط غالبا بحيازة القن التى جاء منها هذا النظام ، وكانت الحيازات المستأجرة ترتبط — بصورة أو بآخرى — بتحمل التزامات من نوع تلك التى كان يتحملها القن «(٦٦)» .

وعلى النقيض من ذلك كان الاتجاه المغاير نحو استعادة التزامات العمل بعد ذلك بقرن ، يرجع الى نزوح القوى العاملة الى المدن الحديثة النشأة ، بقدر ما يرجع الى ما أثاره اتساع السوق من دفع لزراعة الضيعة الإقطاعية ، وكانت ندرة العمل وارتفاع الأجور فى منتصف القرن الرابع عشر هى التى جعلت أصحاب الأرض يترددون فى قبول العوائد النقدية كبديل عن التزامات العمل ، وجعلتهم يطالبون بثمن نقدي متزايد للاستبدال^(٦٧)

وربما ارتبط ذلك بالارتفاع الطفيف للأجور الذى كان يحدث فى أعقاب هبوط المحصول (والنقص فى قوة العمل كنتيجة للوفيات) فى أعوام ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣٢١ .

(Thorold Rogers in Economic Interpretation, 16 - 17) .

ويشير ريتشارد جونز الى أن العوائد النقدية لم تكن علامة على طريق استقلال المزارع ، بل كانت على العكس من ذلك فى المجتمعات البدائية فى غير صالح المزارع ولصلحة السيد . حيث كانت تضع صعوبات ومخاطر التسويق على كواهل الفلاح .

(Richard Jones, Lectures and Tracts on Pol. Economy, Ed. Whewell, 434)

(65) Kosminsky, Op. cit., 114 .

(66) Kosminsky, « Angliskoe Krestianstvo V. 130 Veke » in Collected Papers, History, Moscow State Univ., 41, 1940, pp. 113 - 14 .

(67) Lipson Op. cit., 106 .

(حتى عندما كانت الإقطاعية مهددة بهجرة الأيدي العاملة ، وهي الظاهرة التي كان لها آثار شديدة بعد طاعون الموت الأسود ، وفي معظم الحالات أجبر السادة على أن يقدموا امتيازات بديلة لاتباعهم) .

وربما كانت هناك مبالغة في تحديد قدر الاستبدال الذي احتل مكانه في الحقبة الأولى ، وإن أولئك الذين اکتوا على الاستبدال كانوا مخنوعين — من ناحية — بافتراض أنه حيثما وجدت العوائد النقدية فائتها تكون نتيجة للاستبدال حديثة النشأة ، وليست من بقايا العصر الإقطاعي على مر تاريخه (على نحو ما يذهب إليه الأستاذ كوسمونسكي والكتور نيلسون) (٦٨) ، ولأنهم افترضوا — من ناحية أخرى — أن الالتزامات التي كانت واجبة للسيد كانت تقيم بالتقود في السجلات ، وكانت تدفع عند الضرورة نقدا بصورة دائمة (٦٩) . وسواء كانت هذه التحولات الأولى من الالتزامات إلى العوائد النقدية واسعة الانتشار أو محدودة نسبيا ، فاتها لم تكن أكثر من مجرد بدايات ، قدر لها أن تلعب دورا أكبر في القرن الخامس عشر .

وعند نهاية القرن الخامس عشر بدأ النظام الإقطاعي يتفكك ويضعف بوسائل عدة : فقد تم حقا القضاء على ثورات الفلاحين في القرن السابق عليه (رغم أن القضاء على تلك الثورات تم من طريق الخديعة أكثر منه عن طريق استخدام قوة السلاح) ، ولكن شبحها ظل يزعزع النظام القديم ، في صورة التهديد المستمر بهرب الفلاحين من الإقطاعيات إلى الفسبات ، أو التلال ، أو الانضمام إلى الحرفيين في المدن . كما انتشرت مراتب النبلاء القدامى ، وتجزأت ، وأجرت الضياع الصغيرة ، التي كانت تفتقر إلى التزامات العمل الكافية لزراعتها أو إلى العمل المأجور ، بمجرد أن اتلحت زيادة السكان وخاصة بين الفلاحين الفقراء العمل الرخيص من جديد . وكان التجار يشترون الأراضي ، ويرتهنون الضياع ، فأصبحت طبقة الكولاك من الفلاحين الأغنياء منافسا خطيرا في الأسواق المحلية ، وفي اجتذاب القوى العاملة الريفية .

ولكن نهاية النظام لم تكن قد حلت بعد ، فلم تحدث موقعة بوسوارث Boswarth ولا حركة الأسيرة في القرن السادس عشر التفكك النهائي لأسلوب الإنتاج الإقطاعي ، فقد تأخر حدوث ذلك حتى القرن الذي شهد الحرب الأهلية الإنجليزية . وعلى حد تعبير لبسون ، « بقيت القنينة

(68) Neilson, Op. cit., 48., Kosminsky Angliasia Dere Vnia V. 13 Veka, 75-6, 176-85.

(69) Ibid, 96.

الشخصية موجودة بعد انتحار القناعة الاقتصادية . فقد كان هناك الكثير من الفلاحين المرتبطين بخدمة السيد في عصر القيدود ، ورفض مجلس اللوردات في عام ١٥٣٧ الموافقة على قانون عرق الأتقان ، وظلت التزامات الفلاحين باقية ، مثل طحن الغلال في طاحون السيد ، وعوائد المصمل ، وتراجيل الحصاد ، وذلك حتى نهاية القرن السادس عشر . واستمر أصحاب الالتزامات يضعون يدهم على الأرض خلال القرن السابع عشر « وفق ما كان سائدا في القطاعية » (أى أنهم كانوا يخضعون قانونا للمحكمة القطاعية) ، وظلت الحيازات القطاعية باقية حتى عهد الكومنولث حيث ألغيت نهائيا عام ١٦٤٦ (٧٠) . أضف الى ذلك أن حرية المصمل في الحركة داخل الريف خلال القرن السابع عشر وحتى في القرن الثامن عشر كانت تمارس تحت قيود مشددة فكانت مغادرة الفلاح للمقاطعة تتطلب ترخيصا من سيده السابق (وهو نظام كان يفرض الحصول على شهادة مبهورة بخاتم الشرطة حتى يصبح رحيله قانونيا) (٧١) .

وهناك مسألتان محددتان ترتبطان بتحلل الالتزامات القطاعية فتتفران في الغالب الى الموضوع الفكرى : أولهما ، طبيعة الالتزامات المفروضة على القن ، مثل تقرير ما اذا كان القاض يستقطع منه على شكل عمل مباشر في ضيعة السيد ، او على شكل انتاج يزرعه في الأرض التي يضع يده عليها، سواء مباشرة كنتاج ، او في صورة نقود كجزء من عائد هذا المحصول بعد بيعه . وثانيهما ، هو درجة التبعية التي تحدد مكانة القن بالنسبة لسيده ، وما يترتب عليها من درجة الاستغلال التي يخضع لها القن ، فأى تغير يطرا على الناحية الأولى لا يترتب عليه بالضرورة تغيير مماثل في الناحية الأخرى ، كما أنه ليس من الضروري أن تكون أسباب التباين في مقدار الالتزامات القطاعية ، وفي طبيعة تلك الالتزامات ، مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا .

(70) Lipson' op. cit. ,III-12. Also A.L.Rowse, Tudor Cornwell, 48 9.

(٧١) ونظام الجوازات او الرخص هذا الذي كان يستخدمه المصمل في انتقالهم يخضع للأئحته عام ١٢٨٨ ، التي نصت على أنه « لا يجوز أن يرحل خدام أو عامل رجلا كان أو امرأة .. ليخدم أو يسكن في مكان آخر ما لم يحصل على خطاب ترخيص يتضمن سبب رحيله ووقت عودته اذا كان سيمود على أن يكون هذا الخطاب مبهورا بخاتم الملك » .

Cf. English Economic History, Selected Documents, Ed. Bland, Brown and Tawny, 171-6, also 334 - 5, 352-3; also E. Trotter, Seventeenth Century Life in the Country Parish, 138 - 9.

فقد ترتب على « رد الفعل الإقطاعي » ظهور الرغبة في ربط الفلاح بالأرض برباط وثيق ، وحرمانه حرية الحركة ، وزيادة الالتزامات الملقاة على عاتقه . وواكبت هذه الظاهرة — في نفس الوقت — الاتجاه نحو التحول عن استخدام التزامات العمل في زراعة ضيقة السيد . بينما سار الاتجاه في إنجلترا نحو الاستبدال ، جنبا إلى جنب مع التخفيف من الأعباء الإقطاعية في أواخر عهد القنانة ، غير أن هذه المواجهة لم تكن تحدث دائما . وعلى أية حال يبدو أن هذين الشكلين من أشكال التطور يشتركان في الكثير من الأصول التاريخية ، فقد رأينا أن ندرة العمل (بالمقارنة بالأرض التي يوفرها السيد للزراعة ، وباحتياجات أساليب الزراعة السائدة) تضع أساسا لحدود الإنزام التي تربط الفلاح بالأرض ، وتقرر نوع الالتزامات التي يخضع لها القن ، على حين أنه إذا كانت زراعة الضيعة تتم عن طريق السيد ، فإن ندرة العمل هذه تضع أسس فلاحية تلك الأرض بواسطة التزامات العمل المباشرة ، أكثر من اتجاهها نحو استخدام العمل المأجور . فوفرة العمل ورخصه تؤدي إلى نتائج عكسية في كل حالة من الحالات ، وعلى ذلك فهناك الكثير من الأسباب التي تجعلنا نتوقع أن نواجه رد الفعل الإقطاعي ، وزيادة الالتزامات الإقطاعية ، يرتبطان ببعضهما البعض ، كما نجد أن انهيار التزامات العمل يرتبط بتفكك الروابط الإقطاعية .

ورغم بعد الشقة بين الإقطاع في إنجلترا ، والإقطاع في روسيا نتيجة اختلاف الظروف التاريخية ، وتباين الأحوال البيئية ، فإن تاريخ الإقطاع الروسي يحمل صورة واضحة لحقيقة أن الانتقال من عوائد العمل إلى العوائد النقدية ، لا تتغير مع المحافظة على الملامح الأساسية للقنانة بصورة ملفتة للنظر . ففي روسيا لا يحدد انتشار العوائد النقدية أو العينية في وقت من الأوقات ، وانتشار التزامات العمل في وقت آخر المراحل المختلفة للقنانة فحسب ، بل أن التغير في أهميتها النسبية لا يشير إلى وجود علاقة بين درجة حرية القن أو عبوديته .

وفي إقليم كييفان روس في القرنين الحادي عشر والثاني عشر كان هناك أشخاص يحظون مرتبة الأثنان ، يزرعون ضياع النبلاء والبويار ، وكان بعضهم عبيدا مستقرين في الأرض (Kholopi) ، وبعضهم الآخر كان يسمى (Zankupi) يشتغلون بحرق الأرض ، وكان سلاطنتهم يقدمون لهم الخيول أحيانا « فقد أصبح الفلاح الآن وقد فقد القدرة على الاستقلال اقتصاديا ، ودفعته الضرورة إلى الوقوع في يدهدة الدين ، وجعلته يعتمد دائما على السيد ، مضطرا أن يشتغل عنده بعض الوقت ،

ويستغل ما يتبقى من وقته لصالحه « (٧٣) وبالإضافة الى ذلك كان هناك غلاخون نصف احرار (smerdi) ، يمتلكون الأرض وادوات الفلاحة ، ولكهم يدينون بنوع من التبعية لميد أعلى يدفعون له بعض العوائد العينية (٧٤) .

وفي الفترة التي أعقبت عظمة كييف ، وشهدت استقرار المنطقة الواقعة بين اوكا وفولجا ، التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم موسكو ، كانت العلاقات السائدة في هذه المستوطنات الجديدة قائمة على التبعية . فخضع المستوطنون فيما كان يسمى « بالأرض السوداء » تدريجيا لمسيد أعلى ، مثل أمير أو أحد أفضاله ، والتزموا بدفع عوائد عينية له (سواء كان مقدار تلك العوائد محددا ، أو كان يمثل نسبة معينة من المحصول) ، كما كان للنبلاء والبوير والاديرة ضياعهم الخاصة التي كان يعمل بها الخولوي المرتبطون بالأرض . ولكن الحصول على هؤلاء كان صعبا بسبب فقرتهم ، وما لبث عملهم ان أصبح غير كاف لسد حاجة السادة الاتطاعيين ، اذ يذكر أحد مؤرخي روسيا العصور الوسطى : « كانت مشكلة القوى العاملة الزراعية محور تاريخ الاتطاع في روسيا العصور الوسطى . . وكان الصراع من اجل الحصول على القوى العاملة من الظواهر الرئيسية في التطور الاجتماعي لتلك الحقبة » (٧٥) .

وظهر اتجاه متزايد الى فرض التزامات العمل ، على الفلاحين الذين يعملون في أراضي الملاك الكبار ، فيما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر . كما نجد مثل هذه الالتزامات في الضياع الخاصة بالاديرة في القرن الرابع عشر (٧٥) . ونلتقي في عهد إيفيان الثالث برواية أحد الكتاب الألمان الذي يذكر أن الفلاحين كانوا مطالبين بالعمل ستة أيام متصلة كل اسبوع في الضياع الخاصة بالاديرة ، ولكن هذا لم يكن شائعا في تلك الفترة . وفي القرن السادس عشر نجد خليطا من العوائد النقدية والعوائد العينية والالتزامات العمل . اما في الأقاليم الوسطى ، فقد بلغت نسبة مثالات الفلاحين الذين يعملون في ضياع السادة ١٠٪ على الأقل من جيلة عدد العائلات في الأقاليم ، رغم أن النسبة كانت أكبر بشكل ملحوظ في منطقة

(72) B. Grekov in Introduction to khoziastvo krupnovo Fao-dala 17 Veka, Vol., 1; also Grekov, Kievskaja Rus (4th Ed., 1944) 113 seq.

(73) Liashchenko, Op. Cit., 90-2.

(74) A. Eck, Le Moyen Age Russe, 225.

(75) ibid, 14.

الاستبس وفي منطقة الأورال حيث بلغت أكثر من ٥٠٪ (٧١) . أما بقية الفلاحين ، فكلوا يخضعون للعوائد النقدية أو نوع من المشاركة في المحصول .

ولكن حدث تطور مريع في نهاية القرن السادس عشر ، حلت فيه التزامات العمل محل العوائد النقدية . ولكن ذلك التطور توقف عند وقوع أزمة الاقتصاد القطاعي نتيجة النقص المتزايد في السكان — السنوات السابقة على عصر الاضطرابات — الذي جاء نتيجة للحروب والمجاعات ، وهرب الفلاحين صوب أراضي الحدود الجنوبية ، ذلك الهبوط في السكان ، أدى الى استحالة عمل شيء بسبب انكماش مساحة الأرض المنزرعة الى النصف ، بل ان تسعة أعشار الأرض المنزرعة تركت في بعض المناطق ، كما حدث تحول من نظم الحقل الثلاثة الى نظام الزراعة البدائي الذي يعتمد على محصول واحد (٧٢) . وقد أدى هذا النقص في قوة العمل في موسكو الوسطى — في النصف الأول من القرن السابع عشر — الى انهيار زراعة الضياع القطاعية والتزامات العمل في نفس الوقت ، كما أدى الى الإسراع في اتخاذ إجراءات قانونية لاستعادة الفلاحين الأبقين، وربط الأتقان بأرض سادتهم ، وهو ما يطلق عليه كوتشفسكى « العمل الذي توج البناء القانوني للفتنة » في موسكو (٧٣) .

وفي القرن الثامن عشر — أي في عصر بطرس الأكبر وكاترين ، وعصر انفتاح روسيا على الغرب — نجد التزامات العمل والعوائد النقدية شائعتان ، مع اتجاه الأخيرة الى الزيادة على حساب الأولى (فمما عدا ما يتصل بالفلاحين الذين الحقوا بالعمل في الصناعة الجديدة والمناجم) ، كما ازدادت أعباء الفلاحين الخاضعين للعوائد النقدية ، وخاصة فيما بين الستينات والتسعينات من ذلك القرن (وربما غاقت تلك الزيادة ضعف متوسط تلك العوائد خلال القرن) . كما استمر استخدام العوائد العينية

(76) Ibid, 225; Laishchenko, Op. Cit., 157-8.

(٧٧) انظر الفقرة التي وردت في تقرير لسفير الملكة اليزابيث ملكة إنجلترا في عام ١٥٨٨ : « ان الكثير من القرى والمدن — على مدى نصف ميل أو ميل كامل — خالية من السكان ، فقد هجرها الناس نتيجة الاضطراب في الاستغلال والإعباء الواقعة على عاتقهم ، ولذلك فإن الطريق المتجهة الى موسكو وفولوجدا وبلروسلافلى ، تقع عليه خمسون قرية على الأقل على مدى نصف ميل — كفت جميعا خالية ومهجورة من السكان » .

(Giles Fletcher, of the Russe Common Wealth, 61.)

(78) V.O. Kluchevasky, History of Russia, Vol. 3, 191.

في تلك الحقبة — مثل البيض والدجاج واللحوم والنسيج المنزلى الى جانب العوائد النقدية ، والتزامات العمل المباشر . وربما كان ذلك يعكس طابع التطور الذى كانت عليه السوق المحلية ، حيث كان الفلاحون يستطيعون بيع انتاجهم مما يجعلهم يستطيعون دفع العوائد النقدية .

وثمة حقيقة حقيقة تثير الدهشة ، ترتبط بعصر التحرير تتمثل في ازدياد اهمية التزامات العمل — مرة أخرى — بالنسبة لغيرها من العوائد . وترتبط هذه الظاهرة بالتعليم الاستبسى ، حيث اتسعت سوق القمح وزادت صادراته ، فما كاد يحل عصر التحرير حتى كان نحو ثلثى الاقنان في الضياع الخلسة في منطقة الاستبسى يخضعون لالتزامات العمل وليس للعوائد النقدية . ولم يكن كبار الملاك الجنوبيين هم وحدهم الذين عارضوا مشروع الامبراطور الخاص بتحرير الاقنان ، بل كان الامر عكس ذلك . ولا نعدم سبيلا لمعرفة السبب اذا اخفنا في اعتبارنا التفسير الذى ذكرناه من قبل ، فقد كانت حيازات الفلاحين في هذا الاقليم صغيرة المساحة بصفة عامة ، وفي كثير من الحالات كانت تلك المساحات اصغر من ان تغل محصولا يسد رمق اسرة الفلاح ، وتبعا لذلك كان العمل وثيرا ورخيصا ، مما اتاح زراعة الضياع الكبيرة عن طريق العمل المأجور عندما الغيت التزامات العمل التقليدية (٣٩) .

٤

طالما كان نمو السوق يترك اثرا يؤدي الى تداعى بناء الإقطاع ، ويعد التربة لنمو قوى جديدة تضعف الإقطاع وتكتسحه وتحل محله ، فان هذا التأثير يمكن ان نلحسه في تطور المدن باعتبارها وحدات قائمة بذاتها ، أصبحت تتمتع باستقلال اقتصادى وسياسى بدرجات متفاوتة . وكان تأثيرها — باعتبارها مراكز تجارية — ملحوظا على اقطاعات الفرسان بصفة خاصة . فقد قدم وجودها اسسبا لتداول النقود ، ومن ثم العوائد النقدية التى كان يخضعها الفلاح للسيد (وان لم تكن تلك العوائد غائبة طوال العصر الإقطاعى) ، واذا كان ضغط الاستغلال الإقطاعى ، وتدهور

(79) G.T. Robinson, *Rural Russia Under the Old Regime*, 12-60; P. Liashechenko, *Op. Cit.*, esp. 90 seq., 119-25, 157-162 ; B. Grekov on «Kiev Russia» and S. Bakhrushin on «Feudal Order» in *Protiv Historicheskii Konseptsii M. N. Pokrivskovo*, 70-116, 117-39; A. Eck, *Op. Cit.*, esp. 84-93, 225, 257-8, 173-95; V.O. Kluche Vsky, *Op. Cit.*, esp. vol. 1, 185 seq., 343 seq., vol. 2, 217-241- vol. 3, 175-193, -vol. 5, 60-75.

الزراعة ، قد ساعد على تفتية المدن بالمهاجرين من الريف ، فان وجود المدن كوحدة حرة وسط مجتمع غير حر ، قد ساعد على اجتذاب سكان الريف اليها ، وشجع على خروجهم من الاقطاعيات بالهرب من ضغوط الأعباء الاقطاعية التي لعبت دورا كبيرا في تقويض دعائم عصر نظام الاقطاع الذى حولنا ان نقدم وصفا له .

واعتماد ملاك الضياع الصغيرة في انجلترا — الذين كانوا اكثر تعرضا لتأثير المدن — على الاستدانة من التجار ، وخصه في الفترات المظلمة ، عندما كانت تتهددهم الحروب والمجاعات . وغالبا ما كانوا يرسلون ابنائهم لتعلم حرفة في المدينة ، او حتى يزوجون احد ابنائهم لبننت احد التجار ، ومن ثم كان ظهور « سوق الوارثت بين الأرستقراطية الإنجليزية » الذى يتحدث عنه الأستاذ تاوونى (١٠) . حتى اذا كان العيش رغدا ، واستطاعوا تكوين فائضا من الأموال ، سعوا أحيانا الى شراء عضوية إحدى نقابات الحرف او الاشتغال بالتجارة . واحاط الكثير منهم بأراضيهم بالأسيجة وحولوها الى مراعى عندما اتسعت تجارة الصوف في القرن السادس عشر ، كما تحولوا — أحيانا — الى وسطاء تجاريين . وكما لاحظ أحد الكتّاب الإيطاليين باندشاش ، أنه « حتى الرجال الذين تجرى في عروقهم دماء نبيلة ، كانوا يساهمون في التجارة ، ويبيعون صوفهم وأبقارهم ، ولا يرون غضاضة في الاشتغال بالصناعة الريفية » (٨١) .

ولكن بينما كانت تلك المجتمعات الحضرية مراكز مستقلة للتجارة والمعاملات التعاقدية ، وكان ينظر اليها باعتبارها أجساما غريبة ساعد نموها على تفكك النظام الاقطاعي ، فمن الخطأ أن نعتبرها نواة الرأسمالية في تلك المرحلة . فاذا أخذنا بهذا الرأي ، كان علينا أن ندخل في اعتبارنا التطورات التي حدثت في مراحل متأخرة . كذلك لا يمكن أن نعتبر وجود تلك المدن ضروريا في كل الحالات لتفكيك العلاقات الاقطاعية ، حقا كانت تلك المجتمعات المنصر التجارى الذى ضم خلايا التجار ورأس المال الربوى الذى أصبح يستخدم فيما بعد على نطاق واسع ، غير أن أدوات التراكم الأخرى فعلت فعلها ، قبل أن يصبح رأس المال هذا عللا مسيطرا كما كانت الحال في القرون المتأخرة .

وكان الكثير من تلك المدن ذاتها — ان لم يكن معظمها — خاضعا

(80) Tawney, The Agrarian Problem in the Sixteenth Century, 187.

(81) Cit. J.R. Green, History of the English People, 18.

للسلطة القطاعية في مراحلها المبكرة ، ومن ثم كانت تختلف في الدرجة عن وضع الفلاحين الأحرار في القطاعية ، الذين رغم تخلصهم من الضمانات الإلزامية التي كانت تقع على عاتق الفن ، فاته كان عليهم بعض الالتزامات الأخرى للسيد . فكثرت تلك المجتمعات — على الأقل في مراحلها الأولى — بتفاوت وضعها ما بين وضع الخدم ، ووضع الفئات المتسلطة على إطار الاقتصاد القطاعي .

ومثل أسلوب الإنتاج الذي مارسه في نقليات الحرف المدنية ، شكلا من أشكال الإنتاج البسيط للسلع ، لا يمت بصلة إلى طبقة ذات وضع شبيه بوضع الفلاح حيث كثرت الآلات التي يستخدمها الحرفي ملك لسيد ، وهو شكل يختلف عن الحرف اليدوية التي كثرت تمارس في القطاعية . في أن الحرفي كان ينتج سلعته من أجل بيعها في السوق ، ولا ينتجها كالتزام نحو السيد القطاعي (كما كثرت عليه الحال بالنسبة للحرفي في القرية) . ولا يوجد في إنجلترا في هذه الفترة المبكرة (السابقة على نهاية القرن الخامس عشر) ما يشير إلى أن هذا الأسلوب من أساليب الإنتاج كان راسماليا ، حتى على الرغم من أن الحرفي كان يتولى تدريب صبية ، ويستخدم عمالا أو عاملين من عمال الجياومة لمعاونته في الإنتاج ، فإن هذا الاعتماد على عمل الآخرين كان لا يزال على نطاق ضيق ، لا يجعله أساسا لدخل الحرفي ، كما لا نستطيع أن نصفه على أنه عامل يستخدم ذاته .

وقد احتاج هذا التطور من أسلوب الإنتاج الحرفي الحر المحدود النطاق ، إلى أسلوب الإنتاج الراسمالي الخاص ، إلى الكثير من المراحل التاريخية الهامة التي سنأخذها في اعتبارنا فيما بعد . ولا ريب أن هذه المجتمعات قد نالت حريتها من السلطات القطاعية على مر الزمن دون نضال ، وخلال تلك العملية ، نجحت في تصفية توى الاقتصاد القطاعي حين أصبح من حتمها التمتع بالاستقلال الاقتصادي ، الذي مكنها من تنظيم علاقاتها الاقتصادية مع الريف ، ونقل ثوائده تلك التجارة لمصحتها ، بدلا من أن تذهب تلك الثوائد إلى الأمير أو السيد أو الأسقف الخاص بالمنطقة . وقد عاصر هذا التطور نحو الحرية والرخاء — الذي شهنته المدن — ظهور أولى علامات التمايز الطبقي داخل مجتمع 'مدينة ذاته' ، وظهور أوليغارشية تجارية بين النقليات الكبرى وحكومة المدينة .

ولا نعرف بوضوح أصول مجتمعات المدينة التي لا زالت موضع تضارب بين المؤرخين ، فالأدلة ليست متوفرة بالقدر الكافي ، كما أن الأحوال تتنوع تنوعا كبيرا من مدينة إلى أخرى ، ومن بلد إلى آخر . وهناك من يذهبون أحيانا إلى أن مدن العصور الوسطى تمثل ما تبقى من المدن الرومانية الكبيرة ، التي تداعت زمن الفوضى ، ثم عانت للظهور من

جديد عندما استتب النظام ، وجلب معه الرخاء . ولا ريب أن هناك مدينة أو مدينتين من المدن الكبرى من المحتمل أن تكونا قد احتفظتا بوجودهما خلال الهجمات البربرية . ولعلها كانت الحالات التي قامت فيها الحاميات الإقطاعية والمنشآت الأسقفية في تلك المراكز القديمة ، ثم تطورت الحياة المدنية حول تلك المراكز ، أو لعل التجمعات الحضرية الإقطاعية قد قامت في المواقع المهجورة التي كانت تحتلها في الغالب المدن القديمة .

ولكن نظرية الاستمرار هذه لا تبدو مقنعة ، إذ يذهب الكثير من النقاد إلى أن « عصور الظلام » كلفت ذات تأثير مدمر على الحياة الحضرية، لا يجعل هناك احتمال لاستمرار تلك المدن القديمة في الوجود (٨٢) . ويجب أن نتذكر أن ما يعول عليه عند الحديث عن الاستمرارية ، لا يتوقف على المواقع أو المنشآت أو حتى بعض عناصر السكان ، بل على النظم وأساليب الحياة التي تعد أكثر أهمية . وربما كان هناك استمرار على هذا النحو في واحدة أو اثنتين من المراكز الرومانية الهامة ، ولكننا نجد صعوبة في تصديق أن ذلك قد حدث على وجه العموم . وفيما يتعلق بإنجلترا بخبرنا لبسون أن « كل الشواهد تشير إلى أنه لم يكن هناك استمرار في تطور مدن بريطانيا الرومانية إلى مدن إنجلترا السكسونية .. فقد هجرت المدن بصفة عامة ، وإذا لم تكن قد دمرت بفعل النيران فقد هجرها السكان، وهو مصير حدث في كثير من السنوات حتى للندن وكانتربوري » (٨٣) . وفي معظم الحالات نجد أننا نتعامل مع تجمعات سكانية جديدة ، ومع نوع جديد من التنظيمات التي بزغت إلى الوجود بعد القرن التاسع . وحتى إذا كانت تلك التجمعات قد التفت حول موقع مدينة رومانية سابقة ، فإن ظهور تلك التجمعات في مثل ذلك الوقت يحتاج إلى تفسير .

وذهب البعض أيضا إلى أن مدن ذلك العصر كانت ذات أصول ريفية خالصة وأنها نمت نتيجة زيادة السكان في بعض المواقع الريفية ، فهناك استمرار بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة ، وبصفة خاصة بين محكمة المائة الإقطاعية القديمة ، ومحكم المدن . وهي وجهة نظر يتزعمها ستابس Stubbs الذي يعد من النقاد كذلك .

وفي القارة الأوروبية تتبع أصول المدينة مدرسة ذات نفوذ كبير ، فأرجعتها إلى المدن الريفية Landgemeinde (كما يتضح من كتابات موريه Maurer وبيلو Below . فلما كانت المدينة قد نمت داخل

(82) Cf. Ashley, Surveys, 17, and 195.

(83) Econ. History, vol. 1 (Revised ed.), 188,

بناء المجتمع الإقطاعي ، فإن سكانها احتفظوا بعلاقات تبعية معينة لسيد أعلى ، وبقيت مؤهلات المواطنة الزراعية بالضرورة : أي أن يكون المواطن مالكا لأرض داخل حدود المدينة . أما التجارة — التي كانت نشطا ثانويا — فقد أصبحت العمل الرئيسي لسكان المدينة . وقالوا بأن الحد الفاصل بين القرى الأولى والمدن يقع حيث كانت تقام الحلبات في وقت معين محاطة بالأسوار لحماية سكانها ، ثم تحولت تلك المواقع إلى مدن (٨٤) . ولكن في الحالات التي يصدق عليها مثل هذا التفسير يتبقى معنا سؤال قاطع لا يجد جوابا شافيا ، هو لماذا كان لابد أن يتخذ هذا المجتمع الزراعي التجارة والحرف اليدوية في مرحلة معينة من تطوره كأساس لحياته الاقتصادية ؟ وهو اقل ما يجب أن تقدمه لنا نظرية استمرار المجتمع الريفي من تفسير لهذا التحول .

ولدينا تفسير ثالث ، يقدمه لنا بيرين ، هو أن المدن كانت في الأصل مستوطنات لتجار القوافل . فالتجار الذين كانوا في بداية الأمر باعة جائلين ، ينتقلون بين الأسواق المختلفة ، ويتجولون بين الإقطاعيات ، كونوا في الغالب قوافل حتى يوفروا الحماية لأنفسهم — وكان هؤلاء على حد تعبير آدم سميث « مجموعة فقيرة وضيفة من الناس مثل الحبالين والباعة الجائلين في أيامنا هذه » (٨٥) — وبمرور الزمن كونوا مستوطنات ، مثلما يفعل اليوم المشتغلون بقطع الأخشاب وصيد الحيوانات في شمال غربي كندا . ولعلهم اختاروا موقع مدينة رومانية قديمة مكانا لمستوطنتهم ، بسبب موقعها المناسب على ملتقى الطرق الرومانية . أو ربما اختاروا الأسوار الحصينة لقلعة إقطاعية بحليتها ، أو اجتذبهم موقع أحد الأديرة . ثم قامت المستوطنة التجارية ببناء سور حولها ، لتوفير الحماية السكاكية لنفسها . وأحيانا كان سور هذه المستوطنة burg يلتحم بتحصينات القلعة ، مما يوفر لهم شخصية قائمة بذاتها ، وهو ما كانوا يفتقرون إليه من قبل ، كما يوفر لهم مزايا عسكرية معينة .

وكثيرا ما كانت مثل هذه المستوطنات تزداد مسلحة ونفوذ ، وتسمى للحصول على امتيازات خلسة وعلى حماية الملك عن طريق دفع مبالغ من المال أو تقديم قروض ، كما كان يفعل التجار الألمان والإيطاليون في انجلترا . وهذه الامتيازات الملكية منحهم الحرية — بشكل عام — بدرجات متفاوتة ، فحررتهم من سلطة الإقطاع ومن الواجبات الإقطاعية .

(84) Cf. Ashley, *Beginnings of Town Life*, in *Quarterly Journal of Economics*, vol. x, 375-7, 392, 402 seq.

(85) *Wealth of Nations*, 1826 Ed., 370.

وفي بعض مراحل التطور يحتمل أن تكون روابط التساقطة المفككة ، قد تركت مكانها للسلطة الرسمية والنفقات . وهذه التنظيمات لم تزرع لنفسها الاستقلال عن سلطة الاقطاع تحسب ، بل ادعت الحق في السيطرة على التجارة المحلية ، مما دفعها الى الدخول في صراع حاد مع سيد المقاطعة (٨١) .

وثمة رأى رابع ، يربط بين ظهور المدن وحق الحياة *Sauvété* أو حق اللجوء ، الذي كانت تمنحه السلطات الاقطاعية . ورغم أن هذا التفسير لا يتعارض بالضرورة مع التفسيرات السابقة ، فإنه يختلف عنها لدرجة قد تكون غاية في الاهمية . فوفقا لهذا الرأى ، لم تتم المدن نمووا تلقائيا ، ولكنها خلقت ببادرة الاقطاع ذاته ، لتحقيق اغراضه الخاصة . فالمنشآت الاقطاعية التي كانت ترابط فيها الحاميات ، كانت في حاجة الى التجار والحرفيين لطبية متطلباتها ، ومن ثم يمكن أن تكون قد اجتذبت هذه العناصر السكانية ، التي لا تجمعها رابطة ، والتي لم تكن تخضع لسيد أعلى . وكثرت الكنائس والأديرة التي تفضل حق الحياة ، ملاجئ لطبيعية للحجاج والأبقيين من كل الفئات في عصور الفوضى ، الذين كونوا تجمعات سكانية منفصلة بإرست الأعمال الثانوية ، مما دفع المستوطنة المحلية الى إقامة سوق من أجلها . وكان السيد أحيانا يقدم امتيازات خاصة للوافدين الجدد ، حتى يشجع على إقامة سوق لخدمة اهدافه . وأحيانا كان حق الحياة منحة علمانية ، توفر قدرا معينا من الحصانة تجاه السلطة القانونية الاقطاعية .

وينتمى الى هذا الاتجاه ما يسمى بنظرية « الحامية » التي وضعها ميللاند *Maitland* (وتوازها النظرية « العسكرية » التي وضعها كيوتجن *Keutgen* في ألمانيا) . فقد اعتبرت هذه المدن ملاجئ يحتوى بها السكان الذين يقيمون في المناطق المحيطة بالمدينة عند الطوارئ ، واحتفظ بعض السادة ببيوت لهم في تلك المدن ، وبغريق من الاتباع . وعلى سبيل المثال هناك ما يتراوح ما بين ١٠٠ — ٢٠٠ بيتا في مدينتي تشستر وكنتربوري في إنجلترا ، تنتمى الى أربعة وأربعون اقطاعية مختلفة في الأولى ، وأحد عشرة في الثانية (٨٧) .

(86) Ashley, Loc. Cit., 389-92 ; Pirenne, *Belgian Democracy*, 15 seq., and *Medieval Cities*, 117 seq., Carl Stephenson, *Borough and Town*, esp. 6 seq.

(87) Lipson, Op. Cit., 192.

ونظرا لعدم توافر المعلومات بين ايدينا فسنحاول أن نتخير تفسيراً مقنعاً لنشوء المدن في العصور الوسطى ، وهو تفسير يعطى وزناً للمؤثرات المختلفة ، في الحالات المتباينة . فربما كانت هناك مدن انجليزية معينة ذات أصل ريفي خالص ، على الرغم من أن تطورها كمدن ، يرجع — بلا شك — الى موقعها على ضفة نهر ، أو بالقرب من مصب نهر ، مما جعلها تصبح مراكز تجارية . فقد نمت مانشستر من قرية ، ويبدو أنها بقيت زراعية غير ذات طابع تجارى ردها من الزمن ، حتى بعد أن أصبحت مركزاً هاماً (٨٨) . ونشأت كالمبردج على ما يبدو بالقرب من قلعة ومعسكر قديمين ، من اتحاد ضم مجموعة من القرى (كذلك كانت الحال بالنسبة لبرمنجهام) ، ولكن موقعها بالقرب من نهر كان وراء نموها بعد ذلك ، وكذلك كانت الحال بالنسبة لأوكسفورد . بينما يقال أن جلاسجو نشأت من تجمعات دينية حول محراب سانت ننيان ، مما أتاح فرصاً كبرى للتجارة (٨٩) . وتدين نورويتش بالكثير الى التأثير الدانمركي ، وإلى المستوطنة التي أقامها التجار الاسكندنافيون هناك في وقت مبكر ، وإلى موقعها على مفرد الطرق التجارية مع شمالي أوروبا (٩٠) . ويبدو أن التفسير الذي أورده بيرين يلائم تطور لندن (إذ يقال أن التجار الألمان أقاموا مستوطنات هناك في عهد اثلرد Ethelred) .

غير أن تلك الحماية التي وفرتها القلاع والمنشآت الدينية ، لابد أن تكون قد لعبت دوراً ، في اجتذاب عناصر سكانية ، كانت مرتبطة بالأرض من قبل ، أو كانت من الائتمنان الإبتقيين . ويمكن أن يقال نفس الشيء عن المدن الأوربية مثل باريس (التي لم تكن أكثر من جزيرة صغيرة في القرن التاسع تحيط بها أسوار رومانية) ، وجنيف ، وبعض مدن الراين مثل كولون ، التي كانت تضم مستعمرة للتجار الأجانب . كما ينسحب على المدن الألمانية أو الفلمنكية مثل بريمن ، ومجندبورج ، وجنت ، وبروج .

ولكن كانت هناك مراكز كثيرة هامة ، كان تطور المدينة فيها ينحدر أصلاً من مجموعات من التجار والحرفيين ، استقروا حول أسوار دير أو قلعة ، لا من أجل الحماية العسكرية ، أو بسبب موقعها المناسب على

(88) M. Bateson, *Mediaeval English*, 395.

(89) Cunningham, *Growth (Early and Middle Ages)* 95-6; Maitland, *Township and Borough*, 41 seq. 52; Lipson, *op. cit.*, vol. 1, 185-9; Carl Stephenson, *op. cit.*, 200-2; H. Can, *Liber ties and Communities in Mediaeval English*, 3-10.

(90) Lipson, *op. cit.*, 194.

طرق التجارة الموجودة عندئذ محسب ، بل لأن ثمة امتيازات اعطيت لهم حتى يستطيعوا تلبية حاجات المنشأة القطاعية . وعلى ذلك نجد استقفاً سانت دينيس في فرنسا في القرن الحادى عشر ، يجتذب السكان حول أسقفية ، عن طريق تخصيص منطقة يتمتع سكانها بحق الحياة ، « فاقامت أربع صلبان خشبية ، فى أربعة زوايا ، من ارض مقسمة الأجزاء ، بشكل كاف لأقامة مستوطنة burg ، ومنح الملك فيليب الأول لهذه المستوطنة الحرية الكاملة من الخضوع لسلطة قانونية خارجية ، كما أعفاها من الضرائب ومن الخدمة العسكرية » (٩١) .

وفى انجلترا ، قامت مدن مثل درهام ، وسانت البانس ، وأبينججون ، وبيورى ، وسانت أموندرز ، ونورثمبتون ، حول القلاع والأبيرة . ومنحت البارونية النورماندية الواقعة على حدود ويلز ، امتيازات خاصة لجذب التجار والحرفيين لأقامة مجتمعات مدن ، كوسيلة لتقوية الحدود . وتذكر لنا المصادر ، أن ثمة جماعة من الخزائين وصانعى النسيج والخسطين وصانعى الأحذية وما شاكلهم فى بيورى ، « يعملون يومياً فى خدمة القديس والاسقف والرهبان » . وهناك بعض الأدلة التى تشير الى وجود نشاط تجارى ، والى وجود دار لسك النقود قبل الفتح النورماندى (٩٢) .

وفىما يتعلق بأسباب احياء المدن بعد اضمحلالها ، واخفاء الكثير منها فيما بين القرن الثامن والقرن العاشر ، يرى بيرين أن بعث التجارة البحرية فى البحر المتوسط ، وما ترتب عليه من نتائج تتصل بحركة تجارة القوافل عبر القارة ، وبالتالى المستوطنات المحلية للتجارة ، كان العامل الفعال وراء تلك الظاهرة . فقد قطعت غزوات المسلمين أوصال التجارة البحرية الأوربية منذ وقت مبكر ، غير أن الطرق التجارية القديمة فتحت من جديد فى القرن الحادى عشر . وكان اتساع التجارة مع الشرق فى السنوات التالية يرتبط بطول كعب الحروب الصليبية . وسواء كان رأى بيرين له ما يبرره ، أو أن اضمحلال التجارة والمدن على نطاق كبير كان سابقاً على سنة ١٠٠٠ على ما ذهب اليه هذا الباحث ، فانه يبدو أن ثمة قدر محدد من الشكك فى أن احياء تجارة البحر المتوسط لعب الدور الأكبر فى احياء التجارة عبر القارة ، ومن ثم احياء الحياة الحضرية فى القرنين الحادى عشر والثلاثى عشر . وفى نفس الوقت يبدو أن زيادة حجم المستوطنات القطاعية ، مع زيادة عدد الأتباع ، وما تبعها من اتساع

(91) Ashley, Loc. Cit., 374.

(92) Lipson, Op. Cit., 190; M. D. Lobel, The Borough of Bury St. Edmunds, 1-15.

الحاجة الى المنتجات التي تأتي من بلدان بعيدة ، قد ساهم في احياء التجارة ، وشكل عنصر جذب الى مجتمعات المدينة .

ويقدر احتمال أن تكون المدن قد ظهرت بمبادرة من جانب المؤسسات القطاعية ذاتها ، أكثر من كونها نتيجة لقيام مجموعات التجار بتكوين مجتمعات شبه مستقلة (كما يؤكد بيرين) ، الى تمييز بين المدن وبعضها البعض يتضمن بعض النقاط الجوهرية . واذا كان مثل هذا التمييز ممكنا ، فقد يكون هالما بين المدن التي كانت في الاصل « مدنا حرة » مستقلة عن المجتمع القطاعي — سواء بالطريقة التي ذكرها بيرين او عن طريق منح امتيازات لبعض القرى كما حدث في القرن الثالث عشر في فرنسا — والمدن التي بدأت بمبادرة من جانب بعض السلطات القطاعية ، أو أخضعت منذ البداية لسلطة سيد أعلى نمت كعنصر منتمية الى المجتمع القطاعي لخدمة مصالح سادة القطاع ، ودانت ببعض الانتماءات القطاعية الفردية أو الجماعية .

وثمة مغزى لارتباط نشوء المدن بمثل هذا التمييز يتجاوز حدود القول بالاختلاف بين المدن التي نمت من القرى المتضخمة ، أو ضمت موقع بعض المدن الرومانية ، أو تحلقت حول بؤرة معينة ، أو طريق تجارى . فلا يمكن بالطبع وضع حد فاصل بين هذه المدن وتلك . لقد كان عدد كبير من المدن — بلا ريب — وسطا بين هذا وذاك ، ومن الصعب أن نحدد انتماءها الى اى من تلك الأشكال . ومع مرور الزمن يمكن أن يتغير هذا الحد ، فالمدن التي كانت خاضعة من قبل للسلطة القطاعية ، اكدت ذاتها ، وضمت لنفسها قدرا من الاستقلال ، كما فقدت بعض المدن الأخرى حريتها لصالح السلطة القطاعية . وثمة مدن أخرى ، كان لها كل مظاهر الاستقلال ، بدأت بالخضوع لبضع عائلات أرستقراطية كانت تمتلك الأراضي داخل المدينة ، (كالمدين الإيطالية التي كانت تعد هذه الظاهرة من سماتها الهامة) (٩٢) .

فإذا جاز لنا أن نغامر بإصدار حكم بهذه القضية ، فإن معظم المدن نشأ بمبادرة بعض المؤسسات القطاعية ، أو كعنصر ينتمى الى المجتمع القطاعي بطريقة أو بأخرى ، أكثر من نشوئه ككيانات غريبة مستقلة . وفي إنجلترا ، تعد مدنا مثل بيورى ، وإبنجدون ، ودرهام ، وسانت ألبانس،

(٩٢) ونجد نفس الشيء في الكثير من مدن أوروبا الشرقية أيضا مثل بولندا حيث كان التجار يأتون من بين صفوف النبلاء .
(J. Rutkowski, Op. Cit., 39).

وكاتريوري ، نهاذج للشكل الأول من لشكال المدن . والدليل على بقاء هذه المدن على تلك الحال ، يرجع الى أن أسقف بيتربورو Peterborough وحاكمها كاتا ينتمعان — حتى أواخر القرن التاسع عشر — بحق تعيين حكام تلك المدن . وربما كانت المدن تتمتع بشخصية مستقلة منذ البداية ، في بعض الأماكن الخاصة التي كانت مستودعات هامة للتجارة بحكم موقعها الاستراتيجي ، مثل بعض مدن الهانسا ، ومدن الراين ، وكذلك لندن . وربما كان اتساع الكثير من المدن — الذي ترتب على ذلك — يرجع بشكل رئيسي الى وجود مستوطنات التجار بها . وربما استمرت بعض المدن — التي تمتد أصولها الى ازمئة ميكرة في الاحتفاظ بوضع من اوضاع الاستقلال الذاتي — بصورة او بأخرى — على مر العصور الوسطى .

وفي بعض أنحاء أوربا التي كانت حديثة العهد بالاستيطان ، او كانت السلطة القطاعية فيها واهنة ، نمت المدن من المجتمعات القروية التي تضم الفلاحين الأحرار ، وتطورت كمجتمعات للحرفيين وصغار التجار ، الذين تآزروا معا لمقاومة تدخل سيد أعلى في شئونهم . وفي روسيا — على سبيل المثال — ربما كانت مدنا مثل كييف ، وبسكوف ، ونوفجورد ، وسمولنسك ترجع بأصولها الى مستوطنات قبلية تضخمت حتى أصبحت مدنا ، واحتفظت حتى وقت متأخر بالطابع الديمقراطي المستمد من أصولها ، وخضعت بالتدريج للسلطة السياسية والاقتصادية لأرستقراطية البويار التي كانت تملك تلك الأرض والأمتان . كما يبدو أن المدن الأحدث نشأة في شمال شرق روسيا بين نهري أوكا وفولجا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر مثل سوزدال ، وروستوف ، وياروسلاف ، قد أتت بها السادة القطاعيون لتكون مراكز للحرف والتجارة . بينما كانت فلاديمير — على التقيض من ذلك — ترجع في أصولها الى اتحاد الحرفيين الأحرار مع بعضهم البعض ، وحاول البويار المحليون إجبارها على الخضوع لهم عن طريق الحرب (٩٤) . وبدلت لفوف كمدينة لقلعة أسسها الأمير جالكر في القرن الثالث عشر ، كما تطورت موسكو ذاتها من قرية كانت تقع في أراضي أحد النبلاء الصغار .

ولا ريب أن حقيقة قيام المؤسسات القطاعية — وخاصة الكنيسة — بتنظيم الحرف على نطاق واسع ، كلها كان لديها اهتمام ذاتي بالتجارة ، تستحق بعض الاهتمام . ولا يجب أن نتورط في خطأ الظن بأن عصر القطاع كان العصر الذي اختفت فيه التجارة تماما ، وإن استخدام النقود فيه كان أمرا غريبا . ومن ثم من الطبيعي أن تكون السيطرة على المدن

(94) Cf. B. Grekov and A. Jakubovski, *La Horde d'or*, 170-2 ;
P. Liashchenko, *Op. Cit.*, vol. 1, 135-8.

واقامتها ، مصدرا قيما للزبد من الموارد الاقتصادية . فمعد القرن الثامن ، كان وكلاء الاديرة الفرنسية يجوبون انحاء الاراضى المنخفضة لشراء الصوف من اجل تصنيعه ، كما كانت الاديرة من المراكز الهامة لتجارة خمور بورجندى ، وكان اسقف اللوار والسين يمتلكون اسطولا نهريا لخدمة تلك التجارة . وقيل ان تاريخ تجارة الصوف فى فلورنسا يمتد الى بداية طريقة لوملياتي Umiati الديرة فى عام ١٢٢٨ ، وكان الرهبان يقدمون بهذا العمل تحت اشراف القساوسة (٩٥) . ويبدو ان المستوطنة الاولى للتجار الامسان ككتت تضم جماعة من الرهبان « تهرسوا منذ وقت طويل بالتجارة وفنون النضال » ، وجاعوا بسيفنهم الى بلنجزبيت Billingsgate وشحنوا الحماية الملكية (٩٦) . كما نجد السوق الرئيسية فى بركنشير ملكا لاسقف أبندون وكانت تتجه بنها سفن الاسقف حاملة المتاجر عبر التميز الى لندن ، بينما هناك اشارات الى ان الاسقفية ككتت مركزا لصناعة النسيج فى القرن الثالث عشر (٩٧) .

وكان الرهبان البندكتينيون يشتغلون بتجارة الصوف مع تجار الاراضى المنخفضة وايطاليا . وككتت صناعة استخراج الحديد وصهره فى يوركشير — فى القرن الثانى عشر — فى يد رجال الدين ، كما ائرى الرهبان من وراء الاشتغال بالتجارة ثراءا مكثهم من اقراض الاموال الى روجر دى موبرى فى عهد هنرى الثانى (٩٨) وانتشرت الورش فى الضياع الاقتصادية الواسعة على نطاق كبير فى جميع انحاء اوربا ، وككتت تعتمد على عمل الاقنن ، كما ككتت هناك امكن يشتغل فيها النساء بالفزل والنسيج تحت اشراف زوجة السيد (٩٩) .

(95) E. Dixon, «The Florentine Wool Trade», Ryl. Hist. Society, Trans. Ns. xli 158. Cf. also Gentruide Richards' Florentine Merchants in the Age of the Medici, 39.

(96) G. Walford, «Outline Hist. of Hanseatic League», Ryl. Hist. Society Trans. 1x (1881), 83.

(79) C.V.H. Berks, vol. 11; 371, 388.

(98) V.C.H. Yorks, vol. 11; 342-3.

(٩٩) وفى القرن التاسع على سبيل المثال ككتت اسقفية ريكوير مركزا لمدينة تضم ٢٥٠٠ نسمة ، تجمع فيها الحرفيون فى شوارع تبعا للحرف الى ينتجون اليها ، وكان على هذه الحرف التزام جماعى بتقديم السلع للاسقفية . كما ككتت صناعة الكتان تقوم فى اسقفية سلفست جرماى دى بريه ، وكان على زوجات اقنن الاسقفية ان ينتجن كميات معينة من النسيج . كما ذكر البعض ان هذه المستوطنات كانت تربية الشبه «بالمصانع» التى تاهت على عمل العبيد فى العصور القديمة « وكان هؤلاء النسوة =

ويبدو أنه كان ثمة طبقة عليا من اشباه التجار في أوروبا — في القرن الحادى عشر — تتمتع بامتيازات خاصة ، وتقيم في مستوطنات واسعة ، كوتت ثرواتها من الاستغلال بالتجارة والربا ، وما كانت تجنيه من أرباح من وراء عمل اشباه العبيد ، واشترت لنفسها مناصب اكبريكية ، وحققت أرباحا باهظة ، تملأ مثل يهود لومباردى . وعلى ذلك لا نستطيع أن نضع حدا فاصلا بين الحرفين غير المستقلين وربهان الأديرة من ناحية ، والحرفيين وتجار المدن من ناحية أخرى ، الذين شيدوا سورا خارج سور القلعة ونافضوا من أجل الحصول على قدر من الاستقلال من سيدهم الإقطاعى ، أو « حاميههم » ، وحققوا لانفسهم شخصية مستقلة في المستوطنة burg .

وقد ذهب البعض الى أن الحرفيين الذين كانوا يقيمون في المستوطنات الإقطاعية ، هم الذين ملكوا زمام قيادة المدينة ، الذى ناضل من أجل استقلاله الذاتى ، ولا نجد دليلا مباشرا على صحة هذا الرأى . وفى كثير من الحالات ، نجد ما يشير الى أن أولئك الحرفيين ظلوا يرتبطون بسيد أو اسقف ، وبذلك كونوا طبقة منفصلة عن سكان المدن عرفوا باسم المستريال Ministeriales (١٠٠) . وربما كانت هناك فرص اتاحت لهذين العنصرين الالتقاء حول قضية مشتركة ، مما يجعل من الصعب أن نرسم خطا فاصلا بينهما . وهناك الكثير من الأمثلة على التزام سكان المدن انفسهم بتقديم التزامات لسيد أعلى كائى تابع إقطاعى ، فكان سكان مدينة هيرفورد يلتزمون بخدمة السيد لمدة ثلاثة أيام في موسم الحصاد ، كما كانت تقع على عاتقهم خدمات دورية يؤدونها وقت صنع الدريس ، وخدمات أخرى استبدلوها ببيلغ نقدى . وكان سكان المدينة في بيورى سانت ادموندز ، يلتزمون بالعمل في ضيعة السيد وقت الحصاد ، وهو التزام اضطر الاسقف الى استبداله بعوائد نقدية تحت ضغط شحيد من سكان المدينة . وهناك أمثلة كثيرة لسكان المدن الذين كانت تقع على عاتقهم التزامات للسادة ، وكانوا يدفعون بدلا منها عوائد نقدية (١٠١) فكانت

= — فيها عدا بعض الاستثناءات النادرة — مجرد جباعات لا يجمعها تنظيم حقيقى للعمل ، لكن مفصلات عن بعضهم البعض تعمل كل منهن في غرفة مستقلة » .

(A. P. Usher, *Intro. to Ind. History of England*, 55-7) Cf. also Bucher, *Industrial Evolution*, 102 seq.

(100) Cf. Ashley, *Loc. Cit.*, 378; also Pirenne, *Belgain Democracy*, 40 - 1.

(101) Cf. Carl Stephenson, *Op. Cit.*, 78-80, 91.

منشستر — حتى في وقت متأخر كالقرن الثامن عشر — تلتزم باستخدام
طاحون السيد ومخبزه (١٠٢) .

ولكن يبدو أن بادرة نضال سكان المدينة من أجل الاستقلال ، جاءت
من جانب تلك العناصر التي كانت اتل خصوما لسلطة الإقطاع ، أما لأنهم
كانوا تجارا قدموا الى المدينة من الخارج ، أو كانوا يتمتعون منذ البداية
بامتيازات منحت لهم بصفة خاصة . وكانت تلك العناصر لا ترتاح الى
الدخول تحت جناح الاقتصاد الإقطاعي ، ربما لأنه بينها كانت حيالة
الأرض داخل المدينة شرط للحصول على المواطنة ، فان كسب عيشهم
كان يعتمد أساسا على التجارة ، أو أعداد السلع للبيع ، أو كانوا يقومون
بدور الوسطاء المتجولين . وهؤلاء هم الذين اتجهوا منذ وقت مبكر الى
تكوين نقابات منهم كانت تعرف بنقابات التجار ، وناضلوا من أجل حقوق
تلك النقابات ، أو من أجل حقوق المدينة ، التي كانت تلك النقابة تسيطر
عليها في واقع الامر ، وتوجيه الحرف المحلية والسوق المحلية لخدمة
مصلحتها .

وكان نضال المدن من أجل الحصول على استقلالها الذاتي — الذي
امتد في انجلترا ليشمل القرنين الثالث عشر والرابع عشر — يتسم بالعنف
في كثير من الحالات ، كما اتخذ شكل الحرب الأهلية في الكثير من المدن
الأوربية (مثلا كانت الحال في الأراضي المنخفضة وابطاليا في أواخر القرن
الحادي عشر ، وخلال القرنين الثاني عشر ، والثالث عشر) . ولكن
الصراع الديمقراطي كان أبعد ما يكون عن السلم حتى في انجلترا ذاتها ،
ففي رنستابل ، أعلن سكان المدينة استعدادهم « للتردى في الجحيم جميعا »
بدلا من أن يخضعوا للضرائب التي فرضتها عليهم الكنيسة ، وذلك في
مواجهة تهديد الكنيسة لهم بالحرمان . واقتحم سكان مدينة بيوري الدير
بالقوة في عام ١٢٢٧ ، والقوا الأسقف والرهبان في السجن ، حتى يرغموه
على الاعتراف بنقابة التجار . بينها حاصر جمع غفير من سكان لينجيدون
مقر الأسقف مع حلفائهم بن أكسفورد ، وأضرموا النار في بواباته . وفي
الباتس ، ضرب الفاس حصارا حول الدير ، لأن الأسقف رفض أن يمنح
المواطنين حق اقامة مطلحن خاصة بهم . وفي نورويتش ، قامت حرب
ضروس بين المدينة والكندرائية في عام ١٢٧٢ ، كانت نتيجتها اضرار النار

في الكفدرائية . كذلك كان سكان المدن الثائرة « يشكلون عنصرا ملحوظا في ثورات الفلاحين » في عام ١٣٨١ (١٠٧) .

ومن الواضح ان لب المشكلة الاقتصادية كان يكمن في العوائد التي تعود من وراء السيطرة على السوق المحلية ، فالعائد من الضرائب والعوائد القطاعية ليس كبيرا ، ولكن العوائد التي تنجم عن التحكم في نظام السوق كانت توجه التجارة الى خدمة مصالح من يملك زمام الأمور . وكانت جهود المؤسسات القطاعية ذاتها للعمل بالتجارة ، وتنمية السوق المحلية لتوفير مصادر تموينية رخيصة ، سببا رئيسيا في مقاومة مطالبه سكان المدن بالاستقلال الذاتي بمنتهى العنف .

الفصل الثالث

أرهاصات البرجوازية

١

يشق علينا تحديد قدر النجاح الذى حققته مجتمعات المدينة لكسب استقلالها الذاتى — جزئيا أو كليا — من السلطة القطاعية ، حتى تحولت الى مجتمعات قائمة على المساواة . ولا ريب أن الوضع كان يختلف اختلافا كبيرا من مكان الى آخر ، ولا بد أن ثمة تطور سريع أدى الى تيلم غوارق فى الأساليب الاقتصادية بين السكان الأصليين ، وربما انسحب ذلك على الأوضاع الاجتماعية فى عدد كبير من الحالات ، فاولئك السكان كان من بينهم ملاك الاراضى داخل حدود المدينة ، والنازحون من أماكن بعيدة ، أو من الريف المحيط بالمدينة ، الذين اشتروا الأرض من بعض المواطنين القدامى من سكان المدينة ، أو الذين حلوا على غيرهم من السكان لفترة ما ، أو حتى وضعوا أيديهم على الاراضى البور خارج أسوار المدينة .

وفى مدن أوربا الكبرى يبدو واضحا أن عددا من أعضاء الأمر الأرستقراطية القديمة ، الذين تفرقوا يملكون الاراضى داخل المدينة ، وفى المناطق المحيطة بها ، سكنوا المدينة بالاضافة الى سكاتها الأصليين . ومثل هؤلاء عنصر اقناعيا استمر فى الوجود داخل مجتمع المدينة الجديدة ، وكانت لهم — أحيانا — شخصية مستقلة رغم ارتباطهم المستمر بالمكان . وأنتمج هؤلاء فى النشاط الاقتصادى للمدينة — أحيانا أخرى — بل وامتلكوا زمام أمره كما كانت عليه الحال فى فلورنسا (١) .

وفى الكثير من المدن الإيطالية لم تكتف تلك العائلات القطاعية بالسيطرة على حكومة المدينة وتحويلها والريف المحيط بها الى جمهوريات قطاعية

(١) كان نحو ثلث رجال البنوك وكبار التجار المشتغلين بالتجارة الخارجية فى مجتمع كاليما ينتهون الى أرستقراطية المدينة . انظر :

J. Luchaire, Les Démocraties Italiennes, 75-6.

تجارية فحسب ، بل استخدموا امتيازاتهم القطاعية في الحصول على حقوق مطلقة في التجارة الخارجية ، وخاصة التجارة مع بلاد الشام . وأبرز مثل على ذلك العلاقات الخمس التي تحكمت في تجارة جنوا في القرن الثاني عشر (٢) . وكان وجود هؤلاء يؤدي — في مثل تلك الحالات — الى تعقيد النضال السياسي لسكان المدن ضد السلطة القطاعية ، وتحصيل ذلك النضال — من حين لآخر — الى صراع طبقي داخلي في مجتمع المدينة ، كما أدى الى الصراع مع القوى الخارجية .

كذلك نجد في بعض المدن الإنجليزية تمييزا بين طبقة عليا واخرى دنيا من سكان المدن منذ وقت مبكر ، ففي هيرفورد Hereford قامت شريحة عليا من السكان ارتبطت بالفئة الصاعدة من سكان المدينة ، كونت حرسا من الفرسان في احدى زيارات الملك لمدينة لهم . كما ان فرسان مدينة نوتنجهام Nottingham احتلوا — على ما يبدو — مكتبة محاللة . وفي ونشستر ، وكنتنجدون ، وداربي ، وعمل سكان المدينة الذين يقيمون خارج أسوارها كثرة دنيا (٣) . بينما نجد في كاتربوري دلائل تشير الى تميز عائلات ملاك الأراضي القديمة داخل المدينة وحولها (٤) . كما نجد في قصة النضال ضد اسقف سياتس البائس تمييزا بين الكبار Majors والصغار Minors من سكان المدينة ، وقد لجأت الفئة الأخيرة الى العنف في عام ١٣٢٧ ، بينما اكتفت الفئة الأولى بتقديم العون سرا الى النوار ، وحاولت تسوية الموضوع مع الاسقف بتدخل من جانب المحايين (٥) .

غير ان التمايز الاجتماعي الذي وجد في المدن الإنجليزية قبل القرن الرابع عشر لم يكن ملحوظا ، ويحتل ان تكون نقابة التجار قد انتظمت بصفة عامة قطاعا معينا من سكان المدينة — أي أولئك الذين اشتملوا بالتجارة بصفة رئيسية (٦) — ولا يبدو ان الحرفيين قد استبعدوا منها ، وكان

(2) Cf. E.H. Byrne on «Genoese Trade with Syria» in Amer Hist. Review, 1920, PP 199-201.

Hist. Review, vol. v (1990), 634.

(3) C.W. Colby «The Groth of Oligarchy in English Towns, Eng.

(4) Brentano in English Guilds, 2.

(5) Brentano in English Guilds, 2.

(٦) وعلى أية حال ، لا يبدو أن الأمر كان كذلك في بيوري وسياتس ادموندز ، حيث يبدو أن ثمة اختلاطا بين وظائف نقابة التجار ومجتمع المدينة .

(M.D. Lobel, The Borough of Bury St. Edmunds, 79)

كل مواطن يشتغل بتجارة الجملة أو التجزئة ملزما بأن يدفع رسم عضوية للنقابة (٧) . وحال الانتماء الى فئة اشباه الاقنان دون الدخول في عضوية نقابة الطائفة (٨) . وفي الوقت نفسه ، احتفظ اعضاء الطوائف — في كثير من المدن الانجليزية — بوضعهم الزراعى ويحقوق المدينة معا ، اى أن حق الانتماء الى المدينة يرتبط بامتلاك قطعة من الأرض ، أو امتلاك بيت داخل حدودها . وفي مثل تلك الحالات كان الاشتغال بالتجارة لا يعدو أن يكون مجرد مصدر عرضي للدخل .

وكانت الفوارق قليلة بين المعلمين والأجراء في نقابات الحرف ، كما ان الفوارق في الدخل بين الفئتين لا تبدو كبيرة (٩) . فقد كان الحرمان الاجير يشتغل مع رب العمل — جنبا الى جنب — في نفس الورشة ، وغالبا ما كان يتناول طعامه على مائدته ، فوضعه كان اقرب الى وضع رفيق العمل منه الى وضع المستخدم الاجير ، حتى ان أحد كبار الباحثين ذهب — عند تصنيفه لهذا القطاع من سكان المدينة — الى حد القول بأنه « يصعب أن نجد أى فوارق طبقية بين التاجر والمعلم وعامل المياومة » عند بداية تكوين النقابات الحرفية (١٠) . وإذا صح ذلك ، فإن غياب الفوارق بين تلك الفئات ينسر — بلا ريب — سهولة انتقال عامل المياومة العادى الى مرتبة المعلم ، اذا كان على درجة من الحق والمهارة ، ويقتضاه الى نقابة الطائفة ضمن الحق في أن تكون له ورشته الخاصة به ، وحقه في الاشتغال بتجارة التجزئة . واحتمالات الترقى هذه لا تكفى للتمييز بين مصالح الأجراء وأرباب العمل فحسب ، بل تحول دون قيام تفاوت كبير في الدخل بين الشرائح المختلفة لاجتمع المدينة وبعضها البعض ، في ضوء تأثير هذا الحراك ، وما يترتب عليه من منافسة بين المعلمين والتجار أنفسهم .

والاساليب التى كان يحصل بها مواطنو تلك المدن الاولى على دخولهم ، تفوق في الأهمية ، وجود أو غياب التفاوت الملحوظ في الدخل ، أو المكافحة الاجتماعية . وبالنسبة لهذه الناحية ، ربما كان هناك اختلاف طفيف ، أو لعله لم يكن هناك أى اختلاف في معظم الحالات داخل مجتمع المدينة .

(7) Cf. Gros, Gild Merchant, 107.

(8) Cf. H.S. Bennett, Life on the English Manor, 1150-1400, 301. For London cf. Riley, Memorials of London, 58-9.

(9) Cf. Mrs. Green, Town Life, 11, 64.

(10) R.H. Gretton, English Middle Class, 65, Cf. also E.R.A. Seligman, Two Chapters on the Mediaeval Gilds, Publications of the Amer. Econ. Asscn, 1887, 90.

وعلى مر الزمن ، ازداد الملاك الأصليين لأراضي المدينة ثراء ، مع النمو السكاني واتساع رقعة المدينة ، من وراء بيع أراضيهم أو تأجيرها بقيمة إيجارية مرتفعة . وقد شكل هذا — على نحو ما أكده بعض الباحثين (١١) — مضدرا هاما لتراكم رأس المال في القرنين الثالث عشر والرابع عشر .

ويبدو جليا ، أن ما أسماه ماركس « بأسلوب الإنتاج الصغير » شكل الأساس الضروري لاجتماع المدينة فيما بعد ، وهو ذلك النظام الذي تتولى الإنتاج فيه مجموعة من المنتجين الصغار ، يمتلكون أدوات إنتاجهم ، ويتجرون بمنتجاتهم في حرية تامة . ويصدق هذا على أى حال على الحرف اليدوية ، ورغم ذلك فإن ثمة مواطنين كانوا — منذ زمن مبكر — يشتغلون بالتجارة وحدها ، وقليل منهم من كانوا — فنى انطلقوا — أكثر من مجرد باعة جائلين ينتقلون بين سوق المدينة والضياع المجاورة لها ، وكان نشاطهم يتسع نوعا ما عندما كانت التجارة فى معظمها محلية الطابع ، فأخذت التجارة شكل ملاحظة المنتجات الحرفية التى تبا ع بالتجزئة فى سوق المدينة ، بمنتجات الريف التى يجلبها الفلاحون الى المدن ليبيعها (١٢) .

وفى مثل هذا النوع من الاقتصاد يكمن أساس الرخاء المتواضع ، قياسا بمستوى تلك الأيام ، ولكن حد الانخراط ضيقا ، وبذلك كان مجال تراكم رأس المال محدودا ، وذلك بغض النظر عن المكاسب غير المتوقعة ، أو ارتفاع قيمة أراضى المدن . فقد كانت انتاجية العمل — وكذلك الوحدة الانتاجية — صغيرة الحجم للغاية . وجلى أن البحث عن مصدر لتراكم رأس المال لا بد أن ينصرف الى خارج أسلوب الإنتاج الصغير ، الذى مارسه الحرفيون فى المدينة ، وليس الى داخله ، أى الى تلك التطورات التى غيرت بعد حين من البساطة البدائية لتلك المجتمعات الحضرية . وقد أخذت تلك التطورات شكل قيام طبقة من بين سكان المدينة ذات وضع ممتاز ، انقطعت صلتها بالإنتاج ، وانكبت على الاشتغال بتجارة الجملة . وهنا — حيث كانت السوق أرحب وأكثر اتساعا — كانت تكمن الفرص انخسبة للربح ، التى تجاوزت أسلوب الحياة المتواضع للحرفى الذى يشتغل ببيعده ، وبيع سلعته فى السوق المحلية ، والذى لم يدرك بخلده يوما أن يحقق مثل هذه المكاسب .

(١١) وبصفة خاصة سومبارت فى كتابه :

Der Moerne Kapitalismus, vol. 1, 643-50.

وتبعه فى ذلك هوبسون فى كتابه :

Evolution of Modern Capitalism.

(١٢) Eileen Power, The Mediaeval Wool Trade in England, 112-13.

والسؤال الذى يواجهنا للوهلة الاولى هو ما المصدر النهائى لتلك الثروة الحضرية الجديدة ؟ من الجلى أن مصدر ثراء الاستقرراطية في المجتمع الإقطاعى يعود الى بذخ البيوت الإقطاعية وتبذيرها في المهرجانات والأعياد، والإنفاق العسكرى ، والاستثمارات الكبيرة للفرق الدبرية والكتيبة . وتكن تلك المصادر في العمل الجبرى للأقتان ، اذ كلت ثمرة نقض العمل الذى يزيد عما يسد رمق طبقة من الأقتان الذين وقعت على عاتقهم اعباء عديدة وثقيلة ، وكان مستوى حياتهم متدنيا بشكل غير عادى . وحتى فى ظل تلك الظروف كان عدد الأقتان الذين يعملون لخدمة كل سيد كبير نسبيا ، وكلت انتاجية العمل منخفضة بالقدر الذى جعل مجمل الفائض المتاح ضئيلا ، هذا اذا لم ينتزع السادة نصيب المنتجين أنفسهم ، حتى يبلغوا حد البؤس ، وتبلغ الأعباء الملقاة على عاتقهم حدا كبيرا من القسوة .

ومن السهل أن نعتبر على مصدر الدخول الرأسمالية ، والتراكم المستمر لرأس المال ، فى الانتاج الرأسمالى المتطور لفترة لاحقة ، رغم أنها تخفى وراء علاقات تعاقدية قائمة على المبادلة الحرة بين الأكفاء . وتتشابه مع المجتمع الإقطاعى من حيث قبيلها على استغلال بروليتاريا تابعة ، بهدف اقتناص فائض عملها الذى يزيد عما يتطلبه المقابل الحقيقى لأجورها . ولكن الفائض فى هذه الحالة يتزايد بشكل ملحوظ بسبب زيادة انتاجية العمل التى أصبحت ممكنة بفضل التكنولوجيا الحديثة .

ولنا أن نفسا عن الثراء وتراكم رأس المال ، الذى حققته البرجوازية فى بداية أمرها . تلك البرجوازية التى لم يكن لديها — فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر — أقتان تعمل فى خدمتها ، ولم تكن قد استثمرت أموالها بعد فى توظيف بروليتاريا صناعية . ويمثل دخلها بالضرورة قسما من انتاج الفلاحين أو الحرفيين فى المدن ، أيا كان شكل ذلك الدخل ، وهو مقتطع من الانتاج الذى كان لابد أن يعود الى المنتجين أنفسهم او الى الاستقرراطية فى شكل موارد إقطاعية . فكيف استطاع رأس المال التجارى فى عهده المبكر أن يجتذب هذا القدر من الانتاج ، وهو كلف لوضع أساس هذه الثروات الحضرية المبكرة ، وتلك العظمة التى تمتعت بها مدن أوربا فى القرن الرابع عشر ، والبيوت المالية مثل لومبارد Lombard وغلورنتين Florentine ؟

وهو سؤال لم يمل الاقتصاديون من الإجابة عليه منذ أيام آدم سميث، فيذهبون الى أن تلك الثروة المدنية كانت « متجعة » بكل ما تحمل الكلمة من معنى ، أكثر من كونها « مكتسبة » ، انتجتها نفس الخدمات — التى وفرها انتشار التجارة — للمنتجين المباشرين او للمستهلكين من الاستقرراطية . فقد ساعدت التجارة على رفع مستوى معيشة المنتج ، بتوسيع نطاق

الاسواق ، وتوفير السلع التي تتنوع تنوعا كبيرا ، وتتوفر في اماكن ومواسم لم تكن موجودة فيها من قبل ، وبذلك جنت البرجوازية مكاسبها من هذه الزيادة المعيشية ، وليس عن طريق الجور على مستوى الاستهلاك الثابت .

ولا جدال في ان انتشار التجارة كان له اثره في رفع مستوى المجتمعات التي كانت تنحصر من قبل في الحدود الضيقة للسوق المحلية ، تماما كما اوجدت التجارة في مرحلة تالية الشروط التي ادت الى التوسع في تقسيم العمل في الانتاج ذاته ، ومن ثم زادت من انتاجية العمل على النحو الذي وصفه آدم سميث . ويجلبها الملح والتوابل من مسافات بعيدة ، جعلت اكل اللحم ميسورا ، بدلا من ان يتعفن أو يفقد نكهته ، ويجلبها المواد الخام من مسافات بعيدة ، زادت من جودة الأثاث المحلية ، أو حتى يسرت غزل ونسج الأثاث بعد ان كان ذلك متعذرا من قبل . وعن طريق البحث عن سبيل لتصريف المحصول في المواسم التي يكون الانتاج فيها قويا ، وسد النقص في التوزيع في السنوات الجافة ساعدت التجارة على تجنب المزارعين التعرض لمساء جثع السوق المحلية أو للمجاعة . كل ذلك صحيح ، ولكنه لا يكاد يقدم لنا تفسيراً للثروات الهائلة ، والتراكم الكبير لرأس المال الذي تميزت به طبقة التجار في تلك الفترة .

ان القول بأن التجارة في حد ذاتها نافعة ، أو انها ادت الى زيادة الأدوات المستخدمة ، لا يكفي لتفسير السبب الذي جعل التجارة تثمر هذا الفائض الملحوظ ، على حين لم تستطع الحرف اليدوية تحقيق ذلك ، ولا تفسر علة كون التجارة اساس المكاسب الكبيرة المتفاوتة . صحيح ان ضربت الحظ تكون اكثر توقعا ووفرة في مجال جديد حديث الارتداد ، ولكن المفاهيم التي تعود من وراء تلك الظروف العرضية ، لا يمكن ان تحظى بذلك القدر من الدوام والاستمرار في الدخول بهذا الحجم الكبير . وبمرور الزمن من الممكن ان تؤدي المنافسة في هذا المجال الى توتعت طبيعة للكسب ، تتماشى مع الخط الذي تسير عليه الصناعة اليدوية ، وذلك اذ لم يتم وضع حد للمنافسة .

والتفسير الذي نسعى اليه تناول ظاهرتين : فمن ناحية كانت تجارة ذلك الزمان - وخاصة التجارة الخارجية - تتضمن إما استغلالا لبعض الامتيازات السياسية أو نهبا اقتصاديا مقنعا . ومن ناحية أخرى ، احرزت طبقة التجار سلطانا احتكاريا بسرعة بالغة ، بمجرد تكوينها لى شكل من اشكال الاتحاد الذي كان يحميها من المنافسة ، ويجول شروط المبادلة لصالحها ، عند تعاملها مع المنتج والمستهلك . ومن الواضح ان هذه الطبيعة المزدوجة للتجارة في تلك الفترة كونت الأساس الرئيسي لشروات

المدن الأولى ، ولتراكم رأس المال التجارى . وتنتمى الظاهرة الأولى الى ما وصفه ماركس « بـالتراكم البدائى » ، وسوف نعطيهما قدرا أكبر من الاهتمام فى مرحلة تالية ، أما الظاهرة الثانية فيمكن أن نوصفها بأنها نوع من « الاستغلال من خلال التجارة » ، يتجسّد عن طريقها فائض لرأس المال التجارى ، على حساب كل من الحرفيين فى المدينة والفلاحين فى الريف ، وحتى على حساب الارستقراطية المستهلكة الأكثر قوّة التى انتقل جانب من مواردها الإقطاعية — أو تراكمها الإقطاعى — الى أيدي البرجوازية .

وفى فقرة تفصيلية ، يتحدث ماركس عن الأرباح التجارية فى ذلك العصر ، باعتبارها تتكون بالضرورة من « أرباح ناتجة عن التحويل » . غنى كثير من الحالات « لم تتحقّق المكاسب الرئيسية عن طريق تصدير المنتجات الصناعية المحلية ، وإنما تحققت عن طريق ترقية مبادلة المنتجات التجارية للمجتمعات الأخرى التى تمر بمرحلة تطور اقتصادى أقل مستوى ، وعن طريق استغلال مجال الإنتاج . . فالشراء يثن بخص ، والبيع يثن مرتفع ، هو قاعدة التجارة . أنه ليس تبادلًا على أساس متساوٍ ، فالنسبة التراكمية التى يتم عن طريقها تبادل المنتجات ، جائزة تمامًا منذ الوهلة الأولى » (١٦) . لقد كان قصور التطور فى الأسواق ، وعجز المنتجين عن مبادلة منتجاتهم على نطاق أوسع من ذلك النطاق الضيق ، هو الذى منح رأس المال التجارى فرصته الذهبية . وكان فصل المواد الخام عن الحرفى ، والحرفى عن المستهلك — فى تلك الفترة — وحقيقة أن الموارد التى كانت فى يد المنتج ضئيلة الحجم ، وأن شأكلها حددت أفقه فى الزمان والمكان ، هى التى كونت مصدر الأرباح التجارية .

لقد كان وجود الأزمات المحلية جنبًا الى جنب مع المجاعات المحلية ، هو الذى أتاح لرأس المال التجارى فرصة النمو ، وبالإضافة الى ذلك ، فإن وجود الأسواق المحلية الضيقة وسط ظروف المواصلات البدائية ، والتى تنفصل عن بعضها البعض ، كان يعنى أن أى تغيير صغير فى حجم المشتريات المتاحة للبيع أو فى كمياتها يؤدى الى حدوث تأثير كبير على سعر السوق ، مما يوفر فرص النجاح لآى محاولة لوضع نظم تخدم مصالح أولئك الذين يتجرون بين هذه الأسواق وبعضها البعض . وطالما استمرت هذه الظروف البدائية ، استمرت فرص الحصول على مكاسب غير عادية متاحة لأولئك الذين كانوا يملكون وسائل استغلالها . ومن الطبيعى أن يكون استثمار مثل تلك الأوضاع ، وعدم السعى لتغييرها ، هو الشغل الشاغل لرأس المال التجارى . ولهذا السبب ، كان الاحتكار هو أساس الحياة الاقتصادية

في تلك الحقبة . ولهذا السبب أيضا ظل رأس المال التجارى يمثل - بدرجة كبيرة - نظاما متسلطا على النظام القديم . رغم أن التأثير الذى أحدثته التجارة فى تفكك العلاقات الإقطاعية كان ملحوظا ، وكان دور رأس المال التجارى - عندما تجاوز مرحلة المراهقة - محافظا وليس ثوريا .

أضف الى ذلك أن رأس المال عند بداية تراكمه ، سواء من الأرباح التجارية ، أو من ارتفاع قيمة أراضى المدن ، اتسع أمامه منظور آخر لزيادة الثروة . إذ أصبح بمقدور رأس المال أن يسهن من خلال الربا ، وأخذ الربا يتسلق على المنتجين الصغار من ناحية ، وعلى المجتمع الإقطاعى المتداعى من ناحية أخرى ، وذلك على حساب فرسان الإقطاع والبرونات الذين كانوا فى حاجة الى المال ، وكذلك حاجات الملوك ، التى لم يكن هناك حدا لاشباعها .

ولا ريب أن السيطرة على السوق المحلية ، الذى مارسه نقسبة التجار وإدارة المدينة ، قد وجه فى بداية الأمر لمصلحة المدينة ككل ، من خلال معاملاتها مع الريف من ناحية ، ومع التجار الغريباء من ناحية أخرى . وقد شاع التأكيد على ظاهرة سيطرة المدن على أسواقها عن طريق المكاسب التى نالتها تلك المدن من السلطة الإقطاعية . وتتضمن تلك المكاسب حق فرض عوائد للسوق كونت مصدرا هاما لدخل المدينة ، وظلصت المدن من جانب من أعبائها الثقيلة المتمثلة فى الجزية ، التى كانت تدفعها نظير تمتعها بتلك الامتيازات .

ولكن ثمة مظهر آخر لتلك السيطرة على السوق نال قدرا أقل من التأكيد ، ولكنه يعد أساسيا من نواحي عدة ، فلما كانت البلدية تملك حق وضع النظم التى تحدد الذين يشتغلون بالتجارة ، والسلع التى يتجرون بها ، فقد كانت تتمتع بسلطة ذات بال ، تتيج لها ترجيح كفة ميزان المعاملات فى السوق لصالح سكان المدينة . فإذا كان باستطاعة البلدية تحديد معاملات بيعها أو - على الأقل - تفضيل فى بعض المعاملات لمواطنيها ، وإذا كان باستطاعتها أن تضع حدا أدنى لأسعار السلع التى يبيعها سكان المدينة ، وحدا أقصى لأسعار السلع التى يشترونها ، وأن تتكلم من المصادر البعيدة للبيع والشراء المتاحة فى الريف المحيط بها ، وأن تحدد حق التجار الغريباء فى التعامل مع سكان الريف مباشرة ، أو مع أى جهة عداها ، فإن ذلك يعنى أن بلدية المدينة ، أحرزت سلطتا عريضا مكنتها من التأثير على شروط المبادلة لصالحها وحدها (١٤) . وحقيقة الأمر أن المدن حاولت تحقيق ذلك كله

(14) Schmoller, Mercantile System, 8-9. Cf. also Ashley, Introduction, 7 seq.

من خلال التنظيمات التي وضعتها لأسواقها ، وكانت تلك التنظيمات متشابهة بشكل ملحوظ .

وجاء تسعير الخبز والجمعة والنبذ في طليعة تلك التنظيمات ، وكان بنك التسعير يستهدف توفير السلع التي يستهلك سكان المدينة جانباً كبيراً منها ، بأسعار رخيصة . « وكان الاهتمام الرئيسي للمدن ينصب على أسعار القمح ، حتى لا ترتفع عن حد معين ، وكان ذلك هدفاً رئيسياً للتنظيمات المتعلقة بالسوق » (١٥) . وأحياناً كانت سلع كالخشب ، والصوف ، والشحم ، والشموع ، تخضع أيضاً للتنظيم . ولم تحدد تلك التنظيمات الحد الأعلى للسعر محسب ، بل ربطت الاتجار بسلع معينة بشوارع معينة من شوارع المدينة ، ومنعت تداول تلك السلع خارج الأماكن المخصصة لبيعها ، لتلافى التفسيرات التي ترتفع عن طريقها الأسعار ، وما يترتب على ذلك من اضطراب في العرض .

وكانت معظم التنظيمات الخاصة « بالاستئثار » و « الاحتكار » مدفوعة بأغراض مماثلة ، فكان التجار الغرباء — عامة — يمنعون من البيع حتى يبيع سكان المدينة ما لديهم من سلع . فقد نصت مراسيم سوثامبتون Southampton — على سبيل المثال — على « أنه لا يجوز لأي مواطن أو غريب أن يسلوم على أو يبيع أي نوع من السلع التي تأتي إلى المدينة ، قبل أن تستوفي نقابة التجار بالمدينة حاجتها من تلك السلع ، وذلك ما بقي هناك عضو من أعضاء النقابة يرغب في الشراء » . كما أن لائحة شركة قصابي لندن ، منعت القصابين الغرباء من شراء المواشي في سميث فيلد Smithfield قبل العاشرة صباحاً ، أما أعضاء الشركة فكانوا يشترون حاجتهم من الماشية في الثامنة (١٦) . كذلك نصت قوانين نقابة تجار بروجك على منع أي شخص — عدا أعضاء الطائفة — من شراء الصوف أو الجلود ، ومنعت الجزارين من التوجه خارج المدينة لجلب المواشي التي تباع داخلها (١٧) .

وفي باريس ، كان محظوراً على أي تاجر أن يستقبل شحنة من المؤن — القادمة بالبر أو عن طريق النهر — ليمتد صفقة مسبقة ، خارج دائرة مركز المدينة (١٨) . « وفي بريستول كان تجار الحذية يعتقدون اجتماعاً عند

(15) N.S.B. Gras, Evolution of the English Corn Market, 68.

(16) A. Pearce, History of the Butchant Gild, 43.

(17) D.B. Morris, Stirling Merchant Gild, 43.

(18) Saint-Leon, Histoire des Corporations de Metiers, 153.

وصول سفينة محملة بالبضائع الى الميناء ، ليقرروا ما يمكن عمله لصالح زملائهم في الطائفة ، وبذلك يدولون دون وقوع منافسة تنجم عن ترتيبات مسبقة ، ويحددون الاسعار التي يجب أن تشتري بها تلك الشحنة (١٩) . وفي الحالات التي كانت تحدث فيها ندرة في سلعة معينة ، تقوم ادارة المدينة بشراء تلك السلعة نيابة عن المواطنين ، على نحو ما حدث في ليفربول ، حيث كانت كل الواردات تقدم لعمدة المدينة ليشتريها نيابة عن المدينة كلها ، قبل أن تطرح للبيع (٢٠) .

اما النوع الثاني من التنظيمات فكان يتعلق بالفرياء ، ويستهدف منهم من التعامل مع الريف المحيط بالمدينة ، والزاهم ببيع السلع أو شرائها من تجار المدينة الذين لعبوا دور الوسطاء . وكانت معظم السلع التي يجلبها التجار الفرياء سلعا كحالية ، تناسب اذواق الأغنياء من سكان المدينة وأعيان الريف المجاور لها . وفيما عدا ذلك كانوا يجلبون المواد الخام اللازمة لبعض الحرف . كذلك كان التجار الفرياء يشترون — أحيانا — المنتجات الحرفية المحلية ، وقد يهتمون بشراء المواد الخام المحلية ، كالصوف والجلود من القرى ، إذا كان ذلك مسموحا به . وكان على الفرياء — تبعاً لذلك — أن يتعاملوا مع أعضاء نقابة التجار ، وأن يقيموا في ضيافة أحد مواطني المدينة — على أن يكون من أرباب عائلات — يلعب دور الكفيل الذي يعد مسؤولاً أمام ادارة المدينة عن أي معاملات سرية أو محظورة يمارسها ضيفه . ولكن في مواسم الاسواق المحلية كان يسمح للتجار الفرياء أن يضربوا خيامهم ويبيعون للجميع ، ويمارسون شتى أنواع المعاملات .

واعتبرت الامتيازات الخاصة التي منحها الملك لجماعات التجار الأجانب في لندن ، والتي تضمنت الحق في امتلاك الاحياء الخاصة بهم — مثل ستيل يارد — امتيازات استثنائية ، جلبت على أولئك التجار الأجانب سخط سكان المدينة . وكان أولئك الأجانب يحصلون من الملك أحيانا — على حق الاشتغال بتجارة الجملة والتجزئة ، في سائر أنحاء المملكة . ولكن الحكومات الانجليزية تحدث حق التجار الأجانب في البيع بالتجزئة أو الاتجار مباشرة مع الريف ، أو مع غيرهم من التجار الأجانب ، وكانت تلك الظاهرة موضع صراع شهده القرن الرابع عشر (٢١) . وقد ذكر آشلي أن « التجار الوافدين

(19) Lipson' Op. cit., 245.

(20) Ashley' Introduction' Bk' 33 - 9; Cunningham' Progress of Capitalism, 67; Gross, op. cit., 135-7.

(21) Alice Beardwood, Alien Merchants in England, 1350-77, 39 - 40, 55 - 6.

من الخارج ، كانوا يستقبلون بالترحاب ، اذا احضروا سلعا اجنبية يستفيد
تجار المدينة من بيعها بالتجزئة ، او عندما يشترون السلعة التي جمعها
تجار المدينة من الحرفيين الانجليز والمزارعين بفرض تصديرها فقد كانوا
محل الترحيب ما داموا يخدمون مصالح سكان المدينة ، اما اذا كان وجودهم
يحقق عكس ذلك ، فانهم يخرجون على الشروط التي سمح لهم بالتجار
مع المدينة على اساسها « (٢٢) » .

وتقدم لنا المدن الاسكتلندية مثلا انذاك ، فقد نص قانون التجول —
في القرن الثالث عشر — على حظر البيع والشراء بالنسيئة للتجار الغريباء في
اي جزء من اجزاء المقاطعة المحيطة بالمدينة ، وكان عليهم ان يجلبوا بضائعهم
الى المدينة ذاتها لتباع هناك . ويتجلى ذلك بوضوح في مراسيم الماسدن
الاسكتلندية ، التي وقعتها ملك اسكتلندا في بيرث عام ١٣٦٤ ، والتي حددت
الطابع الاحتكاري للمدن ، ونص فيها على « ان لا يبيع احد شيئا الا لتجار
المدن التي يستظل بامتيازاتها ، فمن حق اولئك التجار جلب السلع الى
الاسواق عبر المدن ، ليشترىها التجار هناك ، ويتولون احتكارها دون
قيود » (٢٣) .

اما النوع الثالث من التنظيمات التجارية ، فكان يتعلق بنقلات
الطوائف ، ويستهدف الحد من المنافسة بين الحرفيين وبعضهم البعض .
يمكن هناك تحديد لحقوق المنافسة في فرنسا تشمل النداء على السلعة
او ملاحقة المستهلك الذي يعترض الشراء من حرفي آخر مجاور اذلك الحرفي ،
كما كانت نقابة الغزالين في لندن تعتبر اغراء زيون حرفي آخر نوعا من
الجرم (٢٤) . وليست لدينا معلومات واضحة عن مدى انتشار ظاهرة
تحديد سعر ادنى للسلع التي كان ينتجها الحرفيون . ورغم ان مثل ذلك
السلوك لم يكن معترفا به كحق من حقوق نقابات الحرف ، الا انه كان
يمارس — بدون شك — سرا او علانية . كما كانت تلك التنظيمات تهتم
بنوعية المنتجات ، وهو ما كتب عنه الكثيرون ، (كالفارق التي كانت تميز
نقلات الطوائف عن نقلات العمال في القرن التاسع عشر) .

وكانت تلك التنظيمات تحول دون ان تأخذ المنافسة شكل الغش في

(22) Ashley, Introduction, BK, 11, 14. Cf. also Mrs. Green.,
Town Life, 11, 37-40; Schmoller, op. cit., 11; Gross, op. cit.,
46-8.

(23) D. B. Morris, op. cit., 53, 63.

(24) Saint-Leon, op. cit., 152; F. Consitt, London Weavers'
Company, 83, 90.

نوعية السلعة ، أو عدم اتفاق جانب من جوانب الحرفة على حساب جانب آخر ، وتحول دون ممارسة العمل سرا من أجل عملاء بينهم ، أو محاولة التخفى في الظلام عن أعين المراقبين الرسميين ، (كما شمل ذلك تحديد المنتج من السلعة) ، وكان العمل ليلا محظورا ، وكذلك بيع السلع في بيت الحرفى على « لثواء الشموع » . وكان صناع السككين في لندن يمنعون من مزاوله حرفة داخل غرف مغلقة ، ويلزمون بمزاوله الحرفة فى مكان مفتوح على فاعة الطريق . كذلك منع صناع السلاح فى براسير من ممارسة البيع فى الخانات والأماكن الخاصة (٢٥) . وكان مواطنو المدينة يحصلون أحيانا على حق احتكار شراء بعض المواد الضرورية لحرفهم « للحيولة دون وقوع الفائدة التى تتحقق لسكان المدينة فى أيدي المدن المجاورة ، وفى بعض الأحيان كان يحظر بيع سلعة معينة للأفراد الذين يقيمون خارج المدينة » (٢٦) . وعلى سبيل المثال كان القصابون يمنعون أحيانا من بيع شحومهم لغير صناع الشموع فى المدينة .

وأحرزت مثل تلك التنظيمات تأثيرا محدودا بالطبع على شروط التجارة بين سكان المدن وعمالهم من ناحية ، والذين يمدونهم بالمواد اللازمة لهم من ناحية أخرى ، فى حالة قيام الأسواق على مسافات سهلة الاتصال ببعضها البعض ، حيث كان باستطاعة القروى أن يبادل منتجاته بسلع المدينة . وعلى أية حال ، فإن تجاور تلك الأسواق المتنافسة ، وضع حدودا لتأثير سياسة نقابات التجار على شروط التجارة . فكان حق امتلاك سوق بعيدة عن المنافسة داخل منطقة معينة ، امتيازاً يسمى إليه التجار بحماس ، ويعملون بحرص على المحافظة عليه .

وكان ذلك النوع من الاحتكار المحلى هو جوهر « سياسة الإغلاق » الشهيرة ، وكان الصراع من أجل الحصول على « حقوق الإغلاق » أسس الصراع بين المدن، ونشوب الحروب الداخلية فى أوروبا كلها — فيذكر شوبلر أن « كل مصادر دبلوماسية البلديات واللجوء الى العنف ، استخدمت للسيطرة على الطرق التجارية ، وللحصول على حقوق الإغلاق . وهدف تلك السياسة ، حيث كان الكثير من الطرق يمر بالمدينة ، والقليل منها يتجاوزها هو السعى لإيقاف البضائع فى الطريق — بقدر الإمكان — أثناء مرور القوافل أو السفن ، والاستحواز على البضائع وبيعها لسكان المدينة » (٢٧) .

(25) C. Welth, History of Cultures' Company of London, vol. 1, 142; S.H. Pitt, Notes on the Hist. of the Worshipful Company of Armourers and Brasiers, 13.

(26) Ashley, op. cit., 20.

(27) Mercantile System, 10,

وكن احد اسباب الاضطرابات الدائمة بين برستول ولوردبيركلى *
هو ادعاء الأخير حق اقامة سوق مستقلة فى شارع ريكليف . وقام صراع
ميرى فى كلفتربورى بين الاسقفية والمدينة حيث كانت اسواق الاسقف تقع فى
وستجيت وونجهلم كما تجد اسقف ادموندز يحتج بشدة تماما — كواحد من
تجار المدينة — عندما اتهم الرهبان فى ايلى سوقا عند لكن هيث ، ومعد بان
« يذهب بخيله وسلاحه لتدمير السوق » ، ونفذ تلك التهديدات ، مجرد
حملة على السوق تحت جنح الظلام ، كان قوامها ستمائة رجل مسلح (٢٨) .
ومنع رئيس دير رانفورد فى عام ١٢٠٢ من اقامة سوق عند هاندنهام وراء نهر
التيمز (٢٩) . واثير الاعتراض حول سوق ليم لقريه من مدينسة
بريدبورت .

وحاولت لندن منع مواطنيها من الاختلاف الى الاسواق التى تقع
خارج المدينة ، فمنع تجار الأقمشة فى لندن من بيع منتجاتهم خارج أسوار
المدينة ، كما منع أى مواطن من الذهاب الى سوٲ وورك جنوب التيمز
ليبع القمح او المواشى او غيرها من البضائع « حيث كان من الممكن أن تنام
الاسواق هناك » (٣٠) . وحاول تجار ليم احتكار الوساطة فى تصدير قمح
كمبردج شلير ، عن طريق منع تجار كمبردج وايلى من بيعه لأحد سواهم ،
وكان السماكون فى لندن أحرارا فى الاتجار بالسلع المستوردة فى يارموٲ ،
ولكنهم كانوا يحتسرون تجارة السمك فى لندن لتفادى منافسة تجار
يارموٲ (٣١) . « واستخدم مجلس مدينة ستراتفورد رجالا مـسـلـحين
بالهراوات لابعاد تجار كوفنترى ، كما ناضل صناع القفازات فى ليستر لمنع
تجار القفازات فى آشبى ولويبرو من بيع الجلود فى سوقهم » (٣٢) . وكانت
ايلى تغار من كمبردج ، ويك تغار من بريستول ، ولين تغار من بوستون ،
وأوكسفورد تغار من ونشستر ، كما كانت المدن الانجليزية جميعا تغار من
لندن » (٣٣) .

وبصفة عامة كانت مدن العصور الوسطى القائمة « فى البلد الواحد
تنظر الى بعضها البعض ، نظرة تجارية مشربة بروح الخيرة والعداء ،

-
- (28) Lipson, Economic History (Middle Ages), 213.
(29) H. Liddell, History of Oxford, 553.
(30) Lipson, op. cit., 212, H. T. Riley, Liber Albus, 238.
(31) Unwin, Finance and Trade under Edward III, 234, 237.
(32) Unwin in Commerce and Coinage in Shekespear's England,
vol. 1, 315.
(33) A. Law, English Nouveaux Riches of the Fourteenth Century,
Trans. Ryl. Hist. Society, Ns. IX, 51.

أكثر مما تتمله الدول المختلفة الآن» (٣٤) . وفي مجال التجارة الخارجية ، شن احتكار الأمتشة في أنتورب صراعا مريدا لمدة قرن من الزمان ضد احتكار الأمتشة في كاليه ، كما أدى الصراع بين الهنسا وتجار كوينجهام الى حرب استمرت ست سنوات في عام ١٥٤٦ دارت رحاها بين الدانمرك ولوبك(٣٥) ، وتحالفت لوبك مع الدانمرك من عام ١٥٦٣ حتى عام ١٥٧٠ لشن حرب ضد السويد من أجل حق الاتجار مع نارغا(٣٦) .

وفي مرحلة متقدمة اتسم احتكار المدينة للتجارة بطابع « استعماري » ، فيها يتصل بعلاقته بالريف ، فنسمع من حين لآخر — حتى في إنجلترا — من مدن بسططت سيطرتها على الأقاليم المجاور لها ، وبالتالي أجبرت القرى على التعامل في سوق المدينة(٣٧) . وحصلت المدن الاسكتلندية على حق جباية الجزية ، وممارسة امتيازات تجارية وحرفية معينة على مساحات واسعة مجاورة لها . كما كان حق فرض الاتوات على البوابات والجسور في المناطق المجاورة موضع حرص المدن ، وحيثما كان تحويل التجارة نحو اتجاه معين امرا مرغوبا فيه لعبت الاتوات نفس الدور الذي كانت تلعبه السيطرة على وسائل النقل وفئات النولون في السياسات التجارية للدول في العصر الحاضر .

وفي القارة الاوربية تطور اتجاه جمهوريات المدن الغنية للسيطرة على الريف المحيط بها واستغلالها ، فتحوّلت الكومونات الإيطالية والمسن الامبراطورية الألمانية ، والمدن الهولندية ، والمدن السويسرية الى دويلات صغيرة . فاجبرت اولم وفلورنسا — على سبيل المثال — الأقاليم المجاورة لها على جلب الأبقار الى المدينة . ومنعت كولونيا التجار الفلبنكيين في القرن الثاني عشر من مد نشاطهم الى أعالي الراين ، كما منعت البندقية راجوسا — في القرن الثالث عشر — من التعامل مباشرة مع المدن الواقعة شمال الادرياتيک (الا اذا كانت هذه المعاملات تستهدف استيراد الأغذية للبندقية) ومنعت رافنا من الاستيراد مباشرة عبر البحر أو من شمال إيطاليا وانكونا ، كما منعت أكويليجا من تصدير البضائع الى المناطق الداخلية التي تعتبرها البندقية موردا خالصا لها . ومنعت جنوة التجار الفرنسيين من الاتجار مع المناطق الواقعة الى الجنوب منها ، ودار صراع مريير بين بيزا ولوكا في القرن الثاني عشر بسبب ادعاء الأخيرة الحق في احتكار حركة البضائع بين بيزا والمناطق الشمالية .

(34) Gross, op. cit., 51.

(35) C. Walford in Trans. Ryl. Hist. Society, Ns. IX, 114.

(36) H. Zimmermann, The Hanse Towns, 26.

(37) Mrs. Green, Town Life, vol. 1, 3.

وكانت فينا على درجة من القوة مكتتها من منع تجار مسكوبيا ، ورجنر بورج ، ويسلو من الإبحار ببيضتهم في الدانوب جنوبا إلى المجر وأجبرتهم على عرض بضائعهم للبيع على مواطني فينا . ويوضح لنا روتكوسكي Rutkowski أن « كراكو حاولت في القرن الرابع عشر منع تجار تورن من الاتجار مع المجر ، مدعية لنفسها حق تخزين البضائع ، وبذلك أغلقت الطريق إلى الشرق في وجه تجار برسلو ، بينما حاولت مدينة لنوف احتكار التجارة مع المناطق الواقعة إلى الشرق » ، ومنعت مدينة نوفجورد الهنسا من الاتجار مع المناطق الواقعة وراء مدينتهم ، واحتفظت بحق الوساطة التجارية بين التجار الأجانب والمدن المحيطة بها .

وأدى الصراع النهائي بين نوفجورد وموسكو إلى إخضاع المدينة الأولى إخضاعا تاما ، ففازت موسكو باحتكاراتها في المنطقة الواقعة إلى الشمالي الشرقي ، والممتدة حتى جبال الأورال وما وراءها ، وهي مناطق غنية بالفراء والمعادن . وكانت نقليات التجار الروسية في القرن السابع عشر — على درجة من القوة مكتتها من منع التجار الانجليز — عالية — من الاتجار جنوبي أرشنجل ، كما منعت التجار الفرس من التقدم شمال استراخان ، على حين كانت تجارة استراخان قاصرة على نقليات التجار الروس . وبذلك احتفظ الروس باحتكار التجارة بين شمالي أوربا وفارس ، وخاصة تجارة الحرير ذات الأرباح الكبيرة ، ونجحوا في تثبيت أسعار بيع المنتجات الروسية في استراخان كالكتان والفراء عند نسبة ربح تتراوح بين ١٠٠ر. من سعر التكلفة بما في ذلك مصاريف النقل . كما كان سعر الحرير في أرشنجل يزيد بنسبة ٥٠٪ عنه في استراخان (٢٨) .

ومارس تجار المدن السويدية احتكار تصدير الحديد الخام ، فمنعوا التجار الأجانب من التوغل في الأقاليم المنتجة للحديد والشراء مباشرة من المنتجين .

(٢٨) منح التجار الانجليز في القرن السادس عشر حق الانجسار المباشر مع بروسيا عبر روسيا ، ولكن هذا الامتياز انتهى في القرن السابع عشر بفسط من نقليات التجار الروس ، ففي ١٦٤٩ أغيب حقوق الاتجار مع المناطق الواقعة جنوبي أرشنجل ، وبموجب التنظيمات التي صدرت في ١٦٦٧ منع التجار الأجانب من الاشتغال بتجارة التجزئة أو الاتجار بالجملة إلا مع التجار الروس . وفي ١٦١٩ أغلقت حكومة القيصر الطريق البحري إلى أوب في وجه كل التجار الأجانب ، وهو الطريق الذي كان يسلكه التجار الانجليز والهولنديون والألمان ، حيث كانت سيبيريا وجهتهم .

ويفكر هكشر Heckscher ان « عصابة الهنسا حاولت ان تحول بين المدن الداخلية ، وبين اقالمة علاقة مباشرة بالبليطيق ، وحرمت جميع المدن من الاقتراب من الاسواق الداخلية » . ووصف المجلس الانتخابى لبراندبورج سياسة هلمبورج فى عام ١٥٨٢ بأنها « كلفت معنية باغتصاب القمح بأسعار منخفضة وفق الشروط التى تليها على رعيا منتخبة براندبورج ، وتتولى بيمة بعد ذلك بأسعار مرتفعة وفق هواها » (٣٩) .

٢

وهناك الكثير من الدلائل التى تشير الى ان تلك السياسات الطموحة، كانت نتاجا لمصالح طبقة من تجار الجيلة الاغنياء ، الذين ما لبثوا ان اخضعوا حكومة المدينة لسيطرتهم التامة . ولم تكن تلك السياسات تخدم المصالح العلية لسكان المدينة ، فنظام السيطرة على سوق المدينة ، واحتكار التجارة فيه — الذى شرحناه — كان من الممكن ان يستخدم لتحقيق فوائد معينة لجموعة من التجار المتخصصين ، الذين كانوا يكسبون من الفرق بين نوعين من الأسعار : أحدهما ، الأسعار التى يشترون بها الانتاج الحلى من الفلاحين والحرفيين ، وثانيهما ، الأسعار التى يبيعون بها ذلك الانتاج للغرياء أو للمستهلكين من سكان المدينة ، أو الاسعار التى يستطيعون عن طريقها شراء السلع الجلوبة من مسافات بعيدة ، ويطرحونها للبيع للبهسترين المحليين . وحيثما كلفت التنظيمات التجارية — التى تشكل اطار مصالح اصحاب الحرف — تجرى على نحو متباين مع مصالح تجار الجيلة ، باعتبارهم المشترون لمنتجات الحرف المحلية ، فان السلطة الجديدة التى اكتسبها تاجر الجيلة ، مكنته من ان يبسط أو يقبض تلك التنظيمات .

وحيثما كانت الضوابط التجارية توجه ضد التجار الغرياء ، وتحول بينهم وبين الاسواق الأخرى ، وتضييق مجال نشاطهم ، كان تاجر الجيلة يضمن وضعاً ممتازاً لنفسه ، من خلال اتفاقات يعقدها مع تجار المدن الأخرى ، يوافق عن طريقها كل طرف على تخفيف الحواجز التى تقف في طريق تجارة الطرف الآخر من أجل المنفعة المتبادلة للطرفين . وكلفت مثل تلك الموائيق التجارية هى أساس العلاقات التى قامت — على سبيل المثال — بين الهنسا وشمال ألمانيا والمدن الفلمنيكية . وعندما يبلغ رأس المال التجارى هذه المرحلة من مراحل النمو ، تتجه الجهود الجماعية لتجسار الجيلة وتجار الاستيراد — بلا ريب — نحو اضعاف النظام الاحتكارى في

المدينة ، ذلك النظام الذى مهد لهم سبيل النمو ، من اجل تقوية احتكار التجارة لمصلحتهم ، عن طريق تنظيم يشمل مجموعة من المدن . وكانت تلك الحال — على الأقل — هى التى وفرت الحماية لوضع نقابات الحرف ، فى اطار التنظيمات التجارية الخاصة بالمدينة . وقد أدت هذه الظاهرة فى المدن الفلمنكية — على سبيل المثال — الى وقوع حرب حقيقية بين حكومات المدن ، والمصالح الرأسمالية للهنسا ، التى كانت تدبر عملياتها على اساس قومى ، وحاولت أن تطور صناعة الريف لتصبح منافسة للحرف اليدوية فى المدينة . بينما ناضل تجار أولم لاقتطاع جزء من الاراضى حول المدينة وفصلها عنها ، حتى يستطيع نسلجو الريف استخداها ، ومنافسة طائفة النسلجين فى المدينة . ولكن هذا الجانب من قصة التطور ينتمى الى مرحلة تالية .

وقد اتخذت ارهاصات المصالح التجارية المنظمة فى المدن ، باعتبارها كيانا متميزا عن طوائف الحرف ، شكلان متوازنان بصورة عامة : اولهما ، قيام عناصر تجارية متخصصة ، جاءت من بين الحرفيين الأغنياء (فى انجلترا على الأقل) ، فصلوا انفسهم عن عمليات الانتاج ، وكونوا مؤسسات تجارية اخذت فى احتكار بعض المجالات المينة من تجارة الجملة . وثانيهما : ظهور تلك المؤسسات التجارية الجديدة ، التى ما لبثت أن فرضت سيطرتها على حكومة المدينة ، واستخدمت نفوذها السياسى لتوسيع امتيازاتها ، واخضاع الحرفيين لسلطانها . ويتجلى ذلك فى مناطق كثيرة من القارة الأوروبية منذ عام ١٢٠٠ .

وفى الاراضى المنخفضة ، نجد أن نقابات الحرف فى المدن الكبرى ، التحمت بمؤسسات التجار الأغنياء ، بعدما أمنت وضعها فى مواجهة الكنيسة والنبلاء ، واخذت تلك المؤسسات تحتكر تجارة الجملة ، وفرضت رسوما لمضوية النقابات كانت على حد تعبير بيرين « بعيدة عن متناول يد صغار التجار » ، واذاحت أولئك الذين كانوا يتمتعون بثقل كبير فى المدينة ، وهم تجار التجزئة ، وكذلك الحرفيين من اصحاب « الأنظار الزرقاء » (٤٠) . ويتضح فى نفس الوقت أن السيطرة السياسية بدأت تنتقل — فى المدن ذاتها — الى أيدي اثرياء المواطنين الذين أصبحوا يعرفون باسم « الاشراف » . وأصبح اختيار أعضاء مجلس ادارة المينة الذى كانت تشغل مقاعده عن طريق الاقتراع بين المواطنين ، يتم عن طريق التعيين بواسطة الاشراف ومن بينهم انفسهم . وتولى أعضاء ذلك المجلس الاشراف على

(40) Pirenne, *Belgian Democracy*, 112; also Brentano in *Eng. Guilds*, cvii.

الحرف ، وتنظيم الأجور ، والسيطرة على سوق المدينة . « فانتقلت السلطة بشكل غير ملحوظ الى أيدي المواطنين الأكثر ثراء ، وتغير شكل الحكومة في تلك المراكز التجارية والصناعية من الديمقراطية ، الى حكم الأثرياء ، ثم الى الأوليغارشية » (٤١) .

ووقع تطور مشابه في مدن شمال إيطاليا حيث كانت السلطة تتركز في يد أشراف المدينة (الذين تحالفوا مع النبلاء المحليين) ، وقد كانت تلك الطبقة الحاكمة التي سيطرت على المدن الجمهورية في لومبارديا، وتوسكانيا، ولانغنقية ، ثرواتها من الاحتفال بتجارة التصدير المربحة مع بلاد الشام ، ومن تجارة الأقمشة الثمينة عبر جبال الألب مع غربي وشمالي أوروبا . وكانت الموارد البلبوية معينا لاستثمارات العائلات الثرية في المدن ، ففاق النشاط المصرفي والربا التجارة في الأهمية في بعض المدن مثل فلورنسا . ومنذ منتصف القرن الثالث عشر سيطر رجال البنوك وتجار التصدير على حكومة المدينة في فلورنسا (مثل أسرة كليميلا الشهيرة) (٤٢) .

وفي مدن شرقي ألمانيا في القرن الرابع عشر « كان المعد يختارون من بين أفراد بعض العائلات المحدودة المشتغلة بالتجارة ، أو النماشين أو ملاك الأراضي ، وكان أولئك يختارون خلفاءهم ، على حين ظلت نقابات الحرف وطبقة العامة بعيدة عن المشاركة في حكومة المدينة » (٤٣) . وفي باريس ، سيطر التجار على السلطة من خلال المؤسسات التجارية الست الكبرى ، على نحو شبيه بما حدث في المدن الإيطالية وفي مدينة بال (٤٤) . وكانت حكومة باريس — على ما يبدو — منذ القرن الثالث عشر ، في أيدي تجار الهنسا ، الذين حصلوا على الكثير من الامتيازات عند نهاية القرن الثاني عشر . وما كاد يحل منتصف القرن الرابع عشر ، حتى نجد كبار نسلجي باريس ينظمون انفسهم في اتحاد القماشين ، ويخضعون الحرفيين من النساجين والصباغين لهذه المؤسسة التجارية الجديدة . وحدث نفس الشيء مع سروجية باريس ، الذين كونوا مؤسسة تجارية رفعت رسوم العضوية لتحذ من الانتماء اليها ، وادعت لنفسها حق شراء المنتجات

(41) Pirenne, op. cit., 110; also Pirenne, Histoire de Belgique, vol. 1, 369 seq.

(42) Sismondi, op. cit., 237, 442, 564; Luchaire, op. cit., 95-8, 108 seq.

(43) F.L. Carsten, in Trans. Ryl. Hist. Society, 1943, p. 73 seq.

(44) Ashley, Introduction, BK. 11, 644-5, 647-51.

الجلدية لبيعها من جديد ، واحتفظت لنفسها بحق مراقبة اعمال الصرغ المشتغلة بالجلود (٤٥) .

وقد وقعت تلك التطورات في المدن الانجليزية في القرن الرابع عشر، فكان تحول الباعة الجائلين — في القرن الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر — الى طبقة سياسية هامة من الاشراف في القرن الرابع عشر ، من الملامح المميزة لذلك العصر (٤٦) . وكان ذلك التطور يرتبط باغتصاب اشراف المدن للامتيازات الاقتصادية والسلطة السياسية ، فثمة دليل على ان ديمقراطية المدن قد الفيت في القرن الرابع عشر ، كما ان هناك ادلة على ان الامتيازات التجارية كلفت متاحة بشكل او بآخر (من الناحية القانونية على الاقل وان لم يكن من الناحية الفعلية) لقطاع كبير من المواطنين .

وتعددت الاشكال الحقيقية لذلك الاغتصاب للامتيازات الاقتصادية والسلطة السياسية ، ففى بعض الحالات تحولت نقابة التجار — التى كانت تتكون من غالبية سكان المدينة بما فيهم الحرفيين — الى مؤسسة مغلقة حرمت الحرفيين من حق الاشتغال بتجارة الجملة (٤٧) . كما نجد الحرفيين فى شروسبورى قد استبعدوا من ممارسة تجارة الجملة فى عام ١٨٦٣ (٤٨) . وفى نيوكاسل ، منعت نقابة التجار نفس الحق عن « دوى الاظافر الزرقاء » ، او اولئك الذين يكومون بضائعهم على قارعة الطريق (٤٩) . وفى كوفنترى ، حرمت نقابة التجار (التى تشكلت فى وقت متأخر) الحرفيين من ممارسة تجارة الجملة ، ثم ما لبثت ان سيطرت على ادارة المدينة ذاتها . كما ان نقابة ترنتى التى تكونت فى عام ١٣٤٠ « جمعت فى ايديها زمام السلطة عن طريق حكام البلدية .. وجرت العادة — منذ وقت مبكر — على أن يشغل رجل واحد منصب العمدة ورئاسة نقابة التجار معا لمدة سنوات .. ولم

(45) Cf. Lespinasse et Bonnardot, *Les Metiers et Corporations de la ville de Paris*, iv; Levasseur, *Hist. de Classes Ouvriers en France* (Ed. 1859) Tome 1, 285 seq.; Wergeland, *History of Working Classes in France*, 32; Charles Normand, *La Bourgeoisie Française au xvle Siecle*, 153-6.

(46) A. Law, «English Nouveaux-Riches in the Fourteenth Century» in *Trans., Ryl. Hist. Society NS., IX, 49.*

(47) Ashley, *Introduction*, BK. 1, 80.

(48) Cunningham « Gild Merchant of Shrewsburg » *Trans. Ryl. Hist. Society, NS IX, 103.*

(49) Gretton, *op. cit.* 65.

يكن التجار الأثرياء القلائل الذين تحكموا المدينة مسئولين عن أعمالهم —
بأى سبيل من السبل — أمام مواطنيهم ، كما لم يكن من حق المجتمع تخييرهم
عن السلطة » .

وفي القرن الخامس عشر ، أصبح واضحاً أن الجماعة المسيطرة في
المدينة تتكون من تجار الأقمشة الحريرية والصوفية ، وتجار الجوخ الذين
استخدموا سلطتهم للسيطرة على الطوائف المشتتة بصناعة القماش
والتهيز وحرموهم من حق الاشتغال بالتجارة ، سواء في المواد الخام ،
أو المنتجات إلا إذا كان ذلك من خلال القماشين (٥٠) . وكان هناك تمييز
واضح بين المواطنين الأحرار الذين كان من حقهم الاشتغال بالتجارة ، وبين
النساجين الذين كانوا من غير الأحرار ، وحرموهم من الاشتغال بالتجارة
منذ وقت مبكر ، أما لأنهم كانوا أقتنا ، أو لأنهم كانوا من الوافدين الجدد إلى
المدينة ، وعجزوا عن شراء أرض أو امتلاك بيت فيها . وقد شاعت هذه
الظاهرة في ونشستر ، واكسفورد ، ويغفلي ، ومالبور ، وبعض المدن
الأخرى . وحدث نفس الشيء في ليستر في القرن الثالث عشر ، حيث منعت
نقابة التجار النساجين من بيع انتاجهم إلا لأعضائها (٥١) . وعمت الشكوى
في داربي في عام ١٣٣٠ من نقابة التجار التي حرمت غالبية المواطنين من
الانضمام إليها لسبب رسوم العضوية الباهظة ، ومنعت سكان المدينة
من بيع منتجاتهم إلا لأعضائها (٥٢) . وكانت نقابة التجار في اسكتلندا — منذ
بدايتها — مؤسسة قائمة بذاتها ، وكان من الصعب التمييز بين تلك النقابة
وإدارة المدن . فمُنذ القرن الثاني عشر منع الصباغون ، والتصبليون ،
والإسكافيون ، من الانضمام إلى النقابة إلا إذا توقفوا عن ممارسة العمل
بأيديهم وتركوه لخدمهم . وفي القرن الثالث عشر منع النساجون والمجهزون
في أبردين ، وسترلنج ، وبيث من الانضمام إلى نقابات التجار بموجب ميثاق
تلك النقابات (٥٣) .

ولا يبدو أن نقابة التجار الأصلية ، كانت أداة الاحتكار التجاري
الجديد في غالبية المدن الإنجليزية (على نحو ما يذكر برنتانو) ، ولعل ذلك

(50) M. Dormer Harris, *Life in an Old English Town*, 88-93,
258-66.

(51) Ashley, *op. cit.*, 83.

(52) G. Unwin, *Finance and Trade under Edward III*, 234.

(53) Gross, *op. cit.*, 213; D. B. Morris, *op. cit.*, 54, 78, seq. ; Cf.
Cunningham, *Growth of Eng. Industry and Commerce (Middle Ages)*, 348.

يرجع الى أن معظم المدن الإنجليزية كان يصعب تمييزها عن القرى عند بداية انشائها ، ومن ثم كانت ذات طابع أكثر ديمقراطية ومساواة . ولا نجد ظاهرة امتداد النقابات التجارية داخل حكومة الاثرياء على نحو ما لمسهنا في مدن القارة الأوروبية وفي اسكتلندا . وفي أغلب الأحوال ، اخذت نقابة التجار من الوجود ، في نفس الوقت الذي قام فيه الاحتكار الجديد لتجارة الجملة ، وفقدت تلك النقابة وظيفتها الأصلية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، واستمرت في البقاء بصورة اسمية .

وفي نفس الوقت نلاحظ أن النقابات التجارية تكونت من التجار بعيدا عن الحرفيين وغرضت سيطرتها التامة على فروع معينة من تجارة الجملة (٥٤) . وكان تركيز حقوق التجارة في يد تلك المؤسسات يعني إقرار الحرفى العادى على التعامل مع أعضاء تلك النقابات وحدهم ، فيما لا يتصل بتجارة التجزئة التى يمارسها في مكانه بالمدينة . فقد حظر عليهم البيع مباشرة لآى تاجر غريب ، وليس لهم حق إبرام عقد خاص بتصدير سلعة خارج المدينة ، إلا اذا تم ذلك من خلال أحد تجار الجملة الاثرياء في المدينة ، وفي تلك الحالة يلعب التاجر دور الوسيط .

وكانت نقابة التجار تنقسم — أحيانا — الى عدد من الشركات المتخصصة ، فعلى سبيل المثال ، قسمت نقابة التجار في اندوفر الى ثلاثة اقسام : أحدها لتجارة الأقمشة ، وثانيها لتجارة الخردوات ، وثالثها ، لتجارة الجلود (٥٥) . وشاع هذا التقسيم بين مجموعة من الطوائف الحرفية والنقابات التجارية ، فاحتفظت الأولى بحق احتكار لون معين من ألوان الإنتاج ، بينما سيطرت الثانية على مجالات تجارية معينة ، ففي ريدينج — مثلا — وزع اختصاص نقابة التجار على خمس شركات (٥٦) . ومهما كانت أصول تلك الشركات ، فإن الشركات العالمة للتجار تشيع في مسند القرن الرابع عشر جنبا الى جنب مع مؤسسات تجارية متخصصة . وفي لندن على عهد إدوارد الثالث تكون أول اتحاد لشركات ليفرى الشهيرة . وكان نصف الشركات الاثنى عشر الكبرى خاص بالتجار ، مثل تجار الأقمشة

(54) Gross, op. cit., 116, 127-9 ; S. Kramer, Craft Gilds and the Government, 24 ; Cunningham, op. cit., 225; A.P. Usher, Introduction, 181; Gretton, op. cit. 67; Ashley in Publications Amer. Econ. (1887), 36-7, 58-9; Kramer in Eng. Hist. Review, xxIII, 250-1.

(55) Gross, op. cit., 118-20.

(56) Gretton, op. cit., 67.

والحرير ، والبقلية ، والجوخ ، والخردوات . وحتى تلك التقلبات التي كانت تضم في عضويتها حرفيين ، ما لبثت أن وقعت تحت سيطرة العناصر التجارية الأكثر ثراء ، كما حدث في حالة الصاغة ، حيث حصلت اقلية من تجار المصوغات على حق تعيين رئيس الشركة . ويذكر لنا أونوين أن « التجار حققوا السيطرة القلقة على الحرف ، واخضعوا الصناع لسلطتهم ، في الشركات الاثنى عشر الكبرى ، التي قامت على اصول حرفية ، او ضمت في عضويتها عناصر من الحرفيين » (٥٧) ، وقد اثار اتحادهم سخطا ملحوظا بين مواطني لندن — في ذلك الوقت — لأن الأسعار ازدادت بمقتدار الثلث نتيجة ما احرزوه من نفوذ (٥٨) .

وثمة مثال آخر لهذا الاتجاه ، نجده في الصراع الذي دار في مدينتي تشيب وكربلجيت في عهد ادوارد الثالث بين السروجية من ناحية ، والتجارين والتفائشين من ناحية أخرى . فقد ذهب التجارون والتفائشون الى أن السروجية يدبرون أمر احتكار تجارة السلع الخاصة بحرفهم ، لاجبارهم على بيع تلك السلع للسروجية وهدمهم . وعندما رفض الحرفيون الخضوع لهذا الاحتكار ، هاجمهم السروجية بالسلاح كما قيل (٥٩) . ومهما كانت الحقيقة حول ذلك النزاع ، فانه من الواضح ان السروجية كانوا يمثلون العنصر التجاري ، وكانوا قد بدؤوا في اقلية علاقة استخدام مع الحرفيين . وليس هذا مثالا غريبا ، فان اتجاه تقلبات الحرف للوقوع تحت هيمنة تقلبات التجار التي بدأت تلعب دور المنظم في الصناعة كان كثير الحدوث في تلك الفترة (٦٠) . وكانت حالة النساجين المثل الصلخ لتلك الظاهرة ، ليس في لندن وحدها ، بل وفي غيرها من المدن مثل ونشستر واكسفورد ومالبورو وبيفرلي . فقد خضعوا اقتصاديا للقمائشين منذ القرن الثالث عشر .

ومهما كان الأصل الذي انحدر منه القماشون فقد كانوا رجالا مقتدرين احتلوا أكثر من فرع من فروع صناعة الأقمشة ، اذ كانوا يشتررون الصوف ويمطونه لن يزلونه وينسجونه ، ومن المحتمل انهم كانوا يشرفون على الصباغة والتجهيز كذلك ، وبرزوا عند عام ١٣٠٠ كمتمصر تجارى ، فخلعوا في علاقة استخدام مع النساجين . ويبدو انهم نظموا انفسهم مع غيرهم من

(57) Unwin, Industrial Organization, 42-4 ; also W.C. Hazlitt, Livery Companies of London 68; Lipson, op. cit., 379-81.

(58) Ibid, 383-4.

(59) Riley, Memorials of London, 156-9.

(60) Cf. A.H. Johnson, History of Worshipful Company of Drapers, vol. 1, 24.

تجار الأقمشة في شركة تجارة الجوخ . واصبح النساجون — الذين كانت لهم منذ عهد بعيد طوائف مستقلة تتمتع بالحماية — في وضع التابع لغيرهم فنجد هجوما علما يشن على حقوقهم في مطلع القرن الرابع عشر ، وقد بدا هذا الهجوم عندما زعم القماشون أن من حقهم تحديد عدد الأتوال التي تستخدمها نقلة النساجين ، ورفعوا الأسعار باتفاق بينهم ، وناضل النساجون ضدهم لبضعة عقود . ولكن ما كاد يحل منتصف القرن حتى فقد نساجو لندن الكثير من امتيازاتهم (بما فيها حق الامتناع عن العمل اذا وتم خلاف بينهم وبين القماشين ، وهو أمر له مغزاه) ، وخضعت طائفة النساجين بذلك لسلطة الممدة .

وفي عام ١٣٦٤ حصل تجار الجوخ في لندن على حق احتكار تجارة الأقمشة ، والزيم النساجون والمجهزون والصباغون (بالانصراف الى مزاولتهم حرفهم ، والكف عن ممارسة الوساطة في الصناعة او في بيع وشراء الأقمشة) . وبذلك تم اخضاع الحرف للعناصر التجارية ، واقام تجار الجوخ في لندن مخزنا قوميا في باكويلهول — عند نهاية القرن الرابع عشر — بهدف (منع تجار الجوخ في الريف من التعامل مباشرة مع عملاء تجار الجوخ) في لندن عن طريق بيع القماش لهم مباشرة (٦١) . ولم تكن حال النساجين في المدن الأخرى افضل من ذلك ، بل لعلها كانت أسوأ ميلا ، فقد « عرقلت التنظيمات الاستبدادية تجارتهم ، ومنعوا من شراء ادواتهم ، أو امتلاك الثروة أو بيع بضائعهم الا للمواطنين الأحرار من سكان المدينة ، بينما عوملوا امام محلكم المدينة معاملة الأتقان الفقراء » (٦٢) .

وسار تركيز السلطة السياسية في أيدي أوليغاركية المدن في خط متواز مع هذه التطورات ، تلك الأوليغاركية التي نلمسها في التجار الأثرياء الذين ملكوا زمام احتكار تجارة الجملة . فجرت العادة على انتخاب أكثر سكان المدينة ثراء ونفوذاً لعضوية لجنة الاثنى عشر التي كانت تدبر أمور المدينة، حتى في أكثر الأيام ديمقراطية . ولكن يبدو أن حق الانتخاب ظل ساريا ، حيث كان جميع المواطنين يشتركون فيه ، حتى اذا وصل الأثرياء الى السلطة ، كان ذلك بموافقة جميع سكان المدينة . وحوالي عام ١٣٠٠ « حُز مجلس أرسقراطي محل المجلس العام للمواطنين » ، وعند نهاية حكم ادوارد الثالث ، « حرم جميع سكان المدينة من حقهم في المشاركة في

(61) W.J. Ashley, Early History of the English Woollen Industry (Publications American Econ. Assocn., 1887), 66-7.

(62) Mrs. J.R. Green, Town Life, vol. II, 142; also Consitt, op. cit., 8-29; Johnson, op. cit., vol. 1, 206.

الانتخابات البرلمانية » (١٦) . وفي بيغزلى يبدو واضحا ان الاوليجاركية بدأت بالظهور عند مطلع القرن الرابع عشر ، وما كاد يحل القرن الخامس عشر حتى تحولت الامور في نوتنجهام الى ايدي الاوليجاركية ، وفي يورك استولى التماسيون على حكومة المدينة(١٧) . وعمت الشكوى في ونشستر في القرن الرابع عشر من « الاستبداد الذي مارسه المواطنون الاربعة والعشرون الكبار » ، الذين عطلوا انتخابات المدينة (١٨) . وعند نهاية القرن السابق كان سكان جلوستر واكسفورد يتحدثون عن اغتصاب السلطة قوة واقتدارا ، وعن الضرائب التي فرضت على الفقراء لصالح الاغنياء . وفي بيوري ، نجد السلطة السياسية تتركز في ايدي لثرياء المواطنين . ويطول القرن الخامس عشر تضاعف حجم مجلس المدينة ليصبح قاصرا على عدد من كبار الاثرياء(١٩) . وفي لين وشروسبوري نسمع عن حكم الاثني عشر ، وجار فقراء نيوكاسل بالشكوى من نفوذ نقابة التجار ، وفي سسكاربورو نسمع عن عدوان المستبدين الذين حرموا جمهور المواطنين من أن ينالوا نصيبا في الحكم(٢٠) .

وشاع نحو ذلك الزمن التمييز بين ثلاث مراتب اجتماعية في المدينة ، الحكام ، والمتوسطون ، والانباء ، وهو تقسيم ينسحب على الاوليجاركية التجارية الثرية ، والحرثيين الاغنياء الذين يمتلكون وسائل الانتاج ولكمهم لازالوا يرتبطون بالسوق المحلية ، ثم الحرثيين الفقراء وعمل اليلومة ، الذين ما لبثوا أن وقعوا في شباك التبعية الاقتصادية لواحدة من الفئتين الاجتماعيتين الاخرين في المدينة (٢١) . كما سنجد تقسيما مماثلا في مدن أخرى في القرن السادس عشر يصنف فيه السكان الى « مواطنون كبار » ، و « مواطنون سفار » ، وكانت السلطة في تلك المدن تتركز في ايدي الكبار (٢٢) .

وكان انتخاب المجلس العام في لندن يتم عن طريق المواطنين في مختلف الاحياء ، ولكن تلك الطريقة تغيرت لفترة قصيرة . كان الانتخاب خلالا من حق النقابات الكبرى ، ثم عاد حق الانتخاب الى سكان الاحياء بعد ذلك :

(63) C. W. Colby «Growth of Oligarchy in English Towns» in Eng. Hist. Review, vol. v (1890), 643, 648.

(64) Maud Sellers, York Mircers and Merchant Adventurers, xiii:

(65) Colby, op. cit., 646-7.

(66) M.D. Lobel. The Borough of Bury St. Edmunds, 93.

(67) Colby, op. cit., 648.

(68) Ashley, op. cit., 133-4 also Hazlitt, op. cit., 69.

(69) A.L. Rowse, Tudor Cornwall, 90.

ربما بسبب المعارضة الشعبية (٧٠) . وعلى أية حال ، كان يجب أن يتوفر فيمن ينتخبون لذلك المجلس « الكفالية والحصافة » ، وأن تبلغ قيمة بضائعهم ألف جنيه استرليني . ثم أصبحوا يعينون بعد ذلك لدى الحياة بواسطة العمدة الذى كان يختار واحدا من بين أربعة يختارهم سكان الاحياء ، كما كان العمدة نفسه يختار بمعرفة سلفه ، ويختار أعضاء المجلس بمعرفة اثنين آخرين من الأعضاء ، ويتم تعيينهم بموافقة المجلس وأصحاب الشركات التجارية الكبرى . وبحلول القرن الخامس عشر أصبح من الشائع أن يتجاوز ممثلو الاحياء حقوق الانتخاب ، ويختاروا العضو الذى يمثل حيهم فى المجلس ، حتى أصبح العمدة وأعضاء المجلس التشريعى العام يشغلون مناصبهم بصفة دائمة . وعلى أى حال فقد كان معظم أعضاء المجلس ورؤساء الاحياء والعمد أعضاء فى واحدة من الشركات التجارية الاثنى عشر الكبرى للعديد من السنين . ويمكننا القول أن تلك الشركات سيطرت عن طريقهم على حكومة المدينة ، واحتكرت السلطة فيها . وعلى حد تعبير مؤرخ احدى هذه الشركات ، كانت العلاقة بين النقابات الكبرى والمدينة قريبة الشبه بالعلاقة بين الكليات والجامعة فى اكسفورد أو كمبريدج (٧١) .

والعلاقة واضحة بين هذه التطورات السياسية ، والسياسة الاقتصادية التى مارستها طبقة التجار . فقد كانت بعض المصالح الاحتكارية تحتكر السلطة فى بعض الحالات وتحرم الآخرين منها ، وتناضل قطاع معين من التجار ونقابات الحرف معا ضد هذا الاستبداد بالسلطة ، فعلى سبيل المثال ، اتحد القماشون والخياطون فى بيفرلى حول قضية مشتركة ، وشحن القصابون والاسكافية حملة فى عام ١٢٨٠ ضد الفئة المسيطرة (٧٢) ، واتحد تجار الجوز والاقمشة والخياطون والصاغة والخردواتية فى لندن — فى القرن الرابع عشر — فى جبهة معارضة ضد سيطرة نقابات المواد الغذائية . وكانت اوليغاركية المدينة تتكون — فى بعض الحالات — من عنصر من ملاك الاراضى القدامى فى المدينة وليس من التجار حديثى الثراء ، ولكن فى معظم

(٧٠) تدخل البرلمان فى عام ١٣٥٤ ضد حكومة لندن لمواجهة مسوء ادارة العمدة للمدينة واستبداد أعضاء المجلس ورؤساء الاحياء الذين كانوا يمارسون الاحتكار ويرفعون الأسعار .

G. Unwin, Finance and Trade under Edward III, 239.)

(71) A.H. Johnson, History of the Worshipful Company of the Drapers of London, vol. 1, 27-8, 52, 54-8; H.T. Riley, Liber Albus, 18, 35.

(72) V.C.H. Yorks, vol. III, 443,

الحالات تركزت السلطة السياسية في المدن — في القرن الرابع عشر — في أيدي رأس المال التجارى .

وكان من بين آثارها الرئيسية اجبار الحرف اليدوية على الاشتغال ببنجارة التجزئة في السوق المحلية ، حينما كانت السوق المحلية لا تمثل المنفذ الرئيسى لبضائعهم بهدف اخضاع الحرفيين لتقلبة التجار الذين كان الحرفيون يبيعونهم انتاجهم بالشروط التى يملونها عليهم . اضيف الى ذلك ان التنظيمات التى وضعت لحماية الحرفيين اقتصاديا ، انقلبت ضدهم فى معظم الحالات . وكانت اسعار السلع التى ينتجها الحرفيون تحدد بمعرفة ادارة المدينة (٧٢) — أحيانا — على حين منع الحرفيون من وضع حد أدنى للأسعار يتعاملون به فيها بينهم . ففى كوفنترى منع تجار الجوخ — الذين كانوا يحكمون المدينة — المجهزين والخياطين من العمل وفق نظامهم الذى كان يعطيهم حقوقا معينة باعتبارهم يشكلون نقابات حرفية ، وأمام معارضة الصباغين لهذه السياسة حصل تجار الجوخ على حق الاشتغال بالصباغة، ومنعوا الصباغين من صباغة الأقمشة الا اذا كانت تخص تجار الجوخ المحليين ، كما منعهم من استيراد أى أقمشة من خارج المدينة (٧٤) . وحدث اضطراب فى بريستول عام ١٣١٧ ، صحبه شغب وعراك فى مجلس المدينة، بسبب الاعتراض على الامتيازات التى منحها أعضاء المجلس الأربعة عشر لأنفسهم فى البناء والسوق (٧٥) . وفى بعض الحالات كان النظام الجديد مسئولاً عن إلغاء تسعير الخبز ، والامتيازات الخاصة بشراء المواد الخام التى كان الحرفيون يتمتعون بها ، « فالخبازون وتجار المواد الغذائية الأثرياء الذين وصلوا الى مناصب البلدية ألغوا تسعير الخبز ومراقبة بيوت الطهى » وتحولت الغرامة — التى قررتها اللوائح التجارية ضد من يرتكب جرماً — على يد رجال الإدارة الأثرياء الى ما يشبه رسوم الترخيص التى يدفعها كل من يريد الاستقرار فى ممارسة نشاطه الاقتصادى . وهى رسوم كان يستطيع دفعها صغار التجار والحرفيين (٧٦) . ورفع « فقراء العامة » فى يارموث عام ١٣٧٦ التماسا طلبوا فيه أن يؤذن لهم ببيع وشراء سلعهم كما جرت عليه العادة من قبل . وفى جرمبسى منعت الفئة الحاكمة « فقراء المدينة من المشاركة

(73) Saltzman, Industries in the Middle Ages, 201-10.

(74) M.D. Harris, History of the Drapers' Company of Covebtry, 6 = 13.

(75) Colby, op. cit., 649-50; John Latimer, History of the Society of Merchant Adventurers of Bristol, 8.

(76) Mrs. Green, op. cit., 49; Gretton, op. cit., 53,

في مسائل البيع والشراء التي كان لهم الحق في ممارستها من قبل « (٧٧) . ومنع الحرفيون في نيوكاسل وهل — على السواء — من الاتجار مع الخارج ، ووضع حظر مماثل في اكستر — نفلست ضده نقابة الخياطين بشراسة — يمنع « المغامرة فيما وراء البحار » ، وفي بريستول وتشستر منع « الرجال المشتغلون بالحرف اليدوية » ، وأولئك الذين يبيعون بالتجزئة من الاشتغال في تجارة الجملة مع التجار الذين لا ينتمون الى المدينة (٧٨) .

ولم تكن الارستقراطية التجارية الجديدة تمثل دائرة مغلقة في وجه أولئك الذين يملكون المال الذي يؤهلهم للانضمام تحت لوائها ، فشكل أرباب الحرف الأكثر ثراء — خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر — معينا يمد تلك الفئة بالأعضاء الجدد الذين هجروا الحرف اليدوية واشتغلوا بالتجارة ، بل واصبحوا يستخدمون الحرفيين لديهم ، وتراكم لديهم رأس المال الذي جعلهم يوسعون آفاق نشاطهم ليتجاوز حدود تجارة التجزئة التي تتيحها لهم السوق المحلية . وكان أمامهم طريقان للولوج في دائرة امتيازات الشركات التجارية الشائعة المعقدة : فإما ان يشترخوا مكنات لهم في احد تلك الشركات التي تمتع بالامتيازات ، وبذلك يتخلون عن صفتهم السليقة ، وإما ان ينافسوا من أجل ضمان مكان لنقلتهم الحرفية بمقابل وضع الشركة التجارية . وكنت الطريقة الأولى أكثر حدوثا في حالة شركات لندن التجارية التي كان الانضمام اليها ممكنا بالنسبة لمن يستطيع دفع رسوم العضوية الباهظة ، فنجد الأعضاء الأكثر ثراء من نقابات جهزي الأقمشة ، وجزازي الصوف ، والنساجين ، والصباغين ، يحصلون على عضوية شركة مثل شركة تجار الجوخ . وثمة مثال آخر لهذا الاتجاه نجده في اندماج نقابتي الجهزين وجزازي الصوف في لندن عام ١٥٢٠ وتكوينها لشركة تجارية هي شركة صناعات الأقمشة ، التي كانت تتجر في القماش المجز ، وتنافس شركة الجوخ (٧٩) ، وستنتول بالتفصيل مثل تلك التطورات التي لحقت بشركات الأقمشة بلندن في الفصول التالية .

وعندما كان يحدث مثل ذلك التطور في مدينة انجليزية — حيث كانت التجارة أكثر تخصصا والمجموعة الحاكمة أكثر تجانسا في المصالح — كان يحدث ما يشبه الثورة في حكومة المدينة ، أو تنشب معركة طويلة الأمد ضد فساد الإدارة . فعلى سبيل المثال ، حاول الأثرياء من رؤساء نقابة الخياطيين الذين سيطروا على نقابة طاعتهم عند نهاية القرن الرابع عشر

(٧٧) Lipson, op. cit., 321; Colby, Loc. cit., 645.

(٧٨) Kramer in Eng. Hist. Review, XXII, 28-30.

(٧٩) Unwin, Industrial Organization, 44-5.

أن يحصلوا على حق تجار الملايس في البيع مباشرة للتجار الأجانب ، فحصلوا على مرسوم من الملك أعطاهم حقوق الشركة التجارية . ولكن الأوليباركية التجارية التي كانت تسيطر على السلطة السياسية في المدينة ، لم تبسد اريثاحدا لذلك ، واتجه العدة الى حرمان الخيلطين من الحرية التي كان يتمتع بها سكان المدينة . وما لبث الطرفان أن توصلا الى اتفاق استطاع الخياطون بمقتضاه أن يشاركوا في امتيازات التجارة وإدارة المدينة « وترك لسكان المدينة معاناة الندم على الهزيمة التي لحقت بهم » (٨٠) . ومن المدهش أن مثل تلك الاتفاقات كانت شائعة في إنجلترا في القرنين الخامس عشر ، والسادس عشر ، فقد كانت الأوليباركية التجارية تحافظ على وضعها عن طريق الموافقة على مشاركة طوائف الحرف الثرية لها في السلطة ، وفي الامتيازات الاقتصادية .

٣

وبينما ازداد حجم الفئة التي تبتع بالامتيازات مع تراكم رأس المال في يد الحرفيين أنفسهم ، ضعف وضع رأس المال التجارى في إنجلترا بعض الشيء ، ولذلك لم تكن الثروة في ازدياد . ومع نمو السوق ، وخاصة سوق التجارة الخارجية كانت هناك امكانية لنمو ثروة بعض أعضاء الفئة التي تتمتع بالامتيازات ، ولكن بقدر محدود . وكانت السوق تتسع من الداخل لا كنتيجة لنمو المدن وازدياد أسواقها ، ولكن نتيجة لزيادة تقلص الاقتصاد النقدي في الضيقة مع نمو العمل المأجور ، وتأجير ضيقة السيد الاقطاعي مقابل ايجار نقدي . غير أن التجارة الخارجية قدمت أعظم الفرص للنمو التجارى السريع ، ففي مجالها تكونت معظم الثروات البارزة .

وهنا سيطر التجار الأجانب على هذا الميدان فترة من الزمن ، وتدعم وضعهم نتيجة الامتيازات الخاصة التي منحها لهم ملك إنجلترا . وكان في طليعة هؤلاء التجار الفلمنكيون من الهنسا ، ثم تبعهم الإيطاليون الذين اشترؤا الصوف مباشرة من الأديرة وملاك الأراضي ، وغالبا ما كانوا يدفعون مبالغ في شكل قروض مسبقة لضمان استلام محصول الصوف ، مما استلزم القضاء على امتيازات التجار الأجانب ، اذا رغب التجار الإنجليزي في اجتلاء الأرباح الباهظة لتلك التجارة . ولكن ذلك لم يكن أمرا سهلا حيث كان الناج البريطاني مدينا لأولئك التجار الذين يتمتعون بتلك الامتيازات ، كما كانت الظروف تستدعى الحصول على المزيد من القروض ، فتمت أسطورة

(80) Mrs. Green, op. cit., 173-81; Cf. also B. Wikinson, The Medieval Council of Exeter,

تشير الى أن الملك ريتشارد الصليبي (قلب الأسد) منح الامتيازات لتجار الهندس مقابل التخلص من ريقة الأسان . وفي وقت من الأوقات كان ملوك انجلترا مدينين لكونيا وتريير في القرن الرابع عشر ، وفي احدى المرات اضطرت الملكة وطفها الى البقاء في أنتورب كضمان لغرض قدره ثلاثون ألف جنيه استرليني . ولذلك ظلت الشركات التجارية الأجنبية تتبعك بملك الامتيازات حتى استطاع التجار التجليز تقديم الأموال الكافية لتمويل مصروفات الملك — وخاصة حروبه — ولسداد الضرائب التي يفرضها عليهم .

وقد بدا التاج يعتمد على الموارد الناتجة من ضريبة تصدير الصوف والقروض التي يقدمها مصدرو الصوف التجليز منذ نهاية القرن الثالث عشر وحتى بعض عقود القرن الرابع عشر ، واستطاع التجار التجليز الذين نظموا انفسهم في اطار « زمالة المحصول » أن يستفيدوا من حاجة الملك الى القروض في الحصول على حقوق احتكار تجارة تصدير الصوف ذات القيمة الثمينة . وقد حدد الأستاذ أونوين والأستاذ باور Power بشكل قاطع تأثير ذلك على الأزمة الدستورية التي قامت في القرن الرابع عشر ، والتي صاحبت نمو البرلمان .

وفي عام ١٣١٢ أقيمت مؤسسة اجبارية للصوف في الأراضي المنخفضة بمرسوم ملكي نص على تجميع الصوف المعد للاستيراد في تلك المؤسسة وعرضه للبيع « وفقا براه العدة وشركة التجار » . فقد اعتبر أعضاء الشركة الإنجليزية هذا المرسوم سلاحا موجها ضد منافسيهم من الأجانب في تجارة التصدير الذين عارضوا ذلك بشدة . ولكن الشركة التي تمتعت بـأرباح هذا الاحتكار كتبت صغيرة وضيقة النطاق ، غير انها نجحت في رفع الأسعار بالنسبة للعملاء الأجانب وفي أبعاد التجار الأجانب عن الاشتغال بتجارة التصدير مع الأراضي المنخفضة ، ولكن ذلك كان على حساب بخس اثنين للصوف في انجلترا ذاتها . وما لبثت أن دعت الحاجة الى مراجعة امتيازات تلك الشركة لأسباب عدة ، من بينها أن تلك الامتيازات كتبت لصالح تجارة الأراضي المنخفضة على حساب الذين يعملون بالتجارة الداخلية للصوف في انجلترا . وكان من الطبيعي أن تفضل مصالح تجارة الصوف العشامية (التي كان لها وزنها في البرلمان) الإلغاء لتلك الحقوق ، حيث أن تجارة التصدير الحرة تجعلهم يحصلون على اسعار أعلى لصوفهم . ورغبت الكثير من المدن الصغيرة في أن يشترك التجار الأجانب في أسواقها حتى تزيد تجارتها ، وبذلك كانوا يختلفون عن لندن ومدن الثغور .

أما تجار المدن الإنجليزية الكبرى الذين رغبوا في أن يلعبوا دور الوسطاء بين المنتجين والمصدرين ، فقد فضلوا أن يحل محل شركة الصوف

في بروج Bruges عدة شركات في عدد من المدن الانجليزية . وحجتهم في ذلك ان تجار بروج كلوا في مركز يمكنهم من ان يحولوا بين الباعة وبين التعامل الحر في سوق المدينة ، ولحق تجار مدن الاراضي المنخفضة الصغيرة من التعامل مباشرة مع التجار الانجليز الذين اشتغلوا بتجارة الصوف الانجليزي . وعلى النقيض من ذلك ثار جدل حول نقل الشركة الى الموانئ الانجليزية ، بحجة ان ذلك يجتذب المشتري الاجنب الى تلك الموانئ ، ويجعل التجار الانجليز على صلة مباشرة بمجموعة كبيرة من المشتري . ونظرا لمنع التجار الاجنب من شراء الصوف من غير تلك المدن ، فقد طالبوا في نفس الوقت ببقاء تجارة الوساطة ، حيث يشتري الوسطاء الصوف من الاسقفيات وملاك الاراضي ، ويبيعونه للتجار الانجليز الذين يشتغلون بتجارة تصدير الصوف (٨١) .

وفيما يتعلق بانتهاء امتيازات احتكار بروج ، كان هناك اتفاق عام على ذلك (فيما عدا دائرة صغيرة تضم ثلاثين من ممولي الضرائب الاثرياء مثل William de la Pole الذي وقف الى جانب الإبقاء على الامتياز المحدود لاحتكار التصدير) ، واتحد ممثلو المقاطعات والمدن في تقديم التماس الى الملك لالغاء ذلك الاحتكار . وتعرضت السياسة للتغيير في عهد ادوارد الثاني وادوارد الثالث ، فقد حرم ادوارد الثاني ارتداء الأقمشة الأجنبية الا للنبلاء وكبار رجال الكنيسة . ودفعت ادوارد الثالث الحاجة الى تمويل حرب اوروبية عن طريق منح احتكارات الصوف في فترتين (١٣٢٦ — ١٣٢٧ و ١٣٣٢ — ١٣٣٤) ، فمنح الملك حقوقا جديدة لاحتكار الصوف في بروج امتد الى عدد آخر من المدن ، كما منح امتيازاً لبضع سنوات في خمسينات القرن الرابع عشر سمح بإطلاق تجارة تصدير الصوف ومنع استيراد الأقمشة من الخارج .

ولكن انتصار تجار الصوف الحر لم يعمر طويلا ، ففي ١٣٥٩ عاد احتكار بروج الى سابق قوته (٨٢) ، وجذبت امتيازات تلك الدائرة الضيقة

(81) G. Unwin, *Finance and Trade under Edward III*, 213; A.L. Jenckes, *Staple of England*, 14 seq., 40 seq.; Eileen Power, *Wool Trade in English Medieval History*, 91; Alice Beardwood, *Alien Merchants in England, 1350-1377*, 38-40, 55-6.

(٨٢) وعلى أي حال تم الوصول الى اتفاق بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ ، انتقل بمقتضاه احتكار الصوف الانجليزي الى كاليه ، ولم يعد هذا الاحتكار كلهلا ، اذ حصل بعض التجار الإيطاليين على حق شراء الصوف وتصديره الى إيطاليا دون المرور بكاليه .

من مصدرى الصوف الانجليز الذين كلفت تنظهم تلك الشركة . ولكن استمرار هذا الاحتكار لم يعد الا بفوائد محدودة على التجار الانجليز ، وهدد بتضييق سوق الصوف الانجليزى بدلا من أن يجعل على توسيعها . وكان أى تقدم فى هذا المجال يحتاج الى تشجيع رسمى لصناعة الأقمشة الانجليزية وتصديرها للخارج لمنافسة اقمشة الأراضى المنخفضة . ولا ريب أن احتكار تصدير الصوف وما أدى اليه من تضييق قنوات التصدير — على حد تعبير بلور — وحافظته على وجود « فرق كبير بين السعر المحلى والسعر الخارجى للصوف » قد ساعد بشير تصد على نمو صناعة الأقمشة الانجليزية ، « فإن انخفاض الأسعار المحلية للصوف ، كان يعنى أن الأقمشة الانجليزية يمكن أن تجد سوتا لا فى الداخل فحسب ، بل وفى الخارج أيضا ، لأنها كلفت أرخص كثيرا من الأقمشة الأجنبية ، التى كان صناعتها يدفعون مبالغ باهظة للحصول على المواد الخام ، وبذلك فاقمت صادرات الأقمشة الانجليزية صادرات الصوف حجما » (٨٢) ويعد نحو قرنين من الزمان نجد تجار احتكار الصوف ينتقدون القماشين (لأنهم تسببوا فى انحطاط الزراعة) . واشتركوا فى الدعوة الى ضرورة اخضاع صناعة الأقمشة لتنظيم الطوائف السائد فى المدن (٨٤) .

وكان القماشون هم أول من احتل هذا الميدان الجديد وهو تجارة تصدير الأقمشة ، فقد بدأوا ينشئون المصانع فى أماكن مثل بروج وانتورب ويرجن (٨٥) . وفى عام ١٣٥٨ — وهو العام السابق على إعادة احتكار الصوف فى بروج — حصلت جمعية سانت توماس ببيكيت ، وهى نواة شركة لندن للأقمشة ، على امتياز من كونت الفلاندرز لانشاء مخزن فى انتورب لتجارة الأقمشة الانجليزية . واعتبر هذا تحديا صارخا لاحتكار الصوف فى بروج ، ونشب صراع مرير بين التجار الانجليز والهنسا حول تجارة الأراضى المنخفضة وبحر الشمال ، كما صاحبه صراع بين التجار الانجليز الذين ادعوا لأنفسهم حق احتكار تجارة الأقمشة وبين أصحاب احتكار الصوف .

وفى القرن الخامس عشر « كون عدد كبير من التجار الأثرياء فى المدن المختلفة والمدن البحرية فى انجلترا ، بما فيها لندن ويورك ونوروتش واكستر وابسوتش وهل » شركة تجارية حصلت على حق احتكار تجارة الأقمشة بين انجلترا وهولندا والأراضى المنخفضة . وكانت تلك الشركة تمثل الجيل

(83) Eileen Power, op. cit., 101.

(84) E.E. Rich, The Ordinance Book of the Merchants of the Staple, 245.

(85) Maud Sellers, York Mercers and Merchant Adventurers, xli

الثاني لجمعية سانت توماس بيكيت ، وكانت على صلة وثيقة بالعثمانيين ، حيث كانت تلك الشركة وشركة تجارة الأقمشة في لندن تستخدمان سجلات حسابات واحدة حتى عام ١٥٢٦ . وكان ذلك الاحتكار محدود النطاق حتى أنه لم يكن باستطاعة أحد الدخول فيه سوى بعض كبار الأثرياء من شركتي الأقمشة والجوخ وبعض أبناء الأعيان (٨٦) .

وكانت الحرب التجارية بين تجار الأقمشة الإنجليزي وتجار الهندسأ حامية الوطيس ، فكلفت السفن الإنجليزية تهاجم وتؤخذ غنيمة ، كما كان التجار الإنجليزي يلاحقون في كل مكان وتعرضت المستوطنة الإنجليزية في بيرجن للسلب والنهب ذات مرة ، وصاحبت تلك الأخبار المكاسب التي كانت تعود من وراء الاحتكار . ولم تكن تلك المخاطر طبيعية ، ولكنها ناتجة عن استيلاء الاحتكار على التجارة كلها . وحتى زمن متأخر كمنتصف القرن السادس عشر ، كان التجار الإنجليزي في دانرج لا يستطيعون الاتجار إلا لمدة يوم واحد كل أسبوع ، وحتى في ذلك اليوم لم يكن يسمح لهم إلا بالبيع لسكان المدينة ، فحرموا من الاتجار مع مدن بروسيا الأخرى . وقيل أن التجار الإنجليزي كانوا يعاملون « أسوأ من معاملة التجار الأجانب الآخرين باستثناء اليهود » ، رغم أن ذلك قد يكون محض مبالغة .

بازدياد تشجيع التاج للتجارة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر (وهو التشجيع الذي كان يزيد بزيادة قدرة تجار الأقمشة على منافسة خصومهم في تقديم القروض والرشاوى) تدعم مركز تجار الأقمشة الإنجليزي ، على حين صفيت امتيازات التجار الأجانب في إنجلترا . وفي عهد إليزابيث منع تجار الموازين من شراء الأقمشة الإنجليزية في Blaskwell Hall

(عام ١٥٧٦) . وعند نهاية القرن أغلقت نهائيا شركة الموازين في لندن . وفي عام ١٦١٤ منع تصدير الصوف الإنجليزي رسميا ، وعلى حين كان ذلك لصالح صناعة الأقمشة ، فإن آثاره السيئة لم تلحق بالتجار الأجانب فحسب ، بل أصابت مصدري الصوف الإنجليزي في الصميم ، فتحسبوا عن تصدير الصوف إلى الاشتغال بتجارته الداخلية ، وحصلوا في عام ١٦١٧ على احتكار الوساطة في تجارة الصوف داخل المملكة ، واقتصار بيع الصوف على مدن معينة (٨٧) .

وعند منتصف القرن السادس عشر ، كان نشاط التجار الإنجليزي تد

(86) W.E.Lingelbach, «Merchant Adventurers in England», in Trans. Ryl. Hist. Society, NS. XVI, 41-2.

(87) E.E. Rich, op. cit., 77-86.

تطع شوطا بعيدا ، فابتدع عبر بحر الشمال والبحر المتوسط حيث أسست نحو خمس أو ست شركات عامة جديدة حصلت على امتيازات الاتجار مع مناطق جديدة . وشهد عام ١٥٥٣ إنشاء الشركة الروسية (التي منحت بعد علمين من تأسيسها حقوق الاحتكار) ، باعتبارها أول شركة مساهمة تمتلك سفنا . وكان عدد من أعضاء « شركة التجار الإنجليز المغاورين » أعضاء في تلك الشركة الجديدة في نفس الوقت ، وربما كان لهم فضل تأسيسها . وفي نفس السنة التي حصلت فيها الشركة على امتيازها من التاج البريطاني نجحت في عقد اتفاقية مع القيصر ايفان الرابع عن طريق ممثلها ريتشارد كاتسلور ، منحت بمقتضاها حق التجارة مع موسكوفا عن طريق البحر الأبيض وحق إقامة مخازن في Kholmogory و Vologda . وفي عام ١٥٥٧ قام جينكينسون أحد موظفي الشركة برحلة الى فارس وبخارى ، وحصلت الشركة في عام ١٥٦٧ على حق التجارة مع فارس عبر روسيا ومع استراخان .

وفي نفس السنة التي حصلت فيها الشركة الروسية على الامتياز أسست الشركة الأفريقية ، تلك الشركة التي أثيرى أعضاؤها ثراء فاحشا من وراء النشاط الذي وصفه نلسا وسينيور — فيما بعد — بأنه « خطف الأتاركة الوطنيين أو شرائهم وتشغيلهم حتى يلفظوا أنفاسهم الأخيرة دون الشعور بتأنيب الضمير » ، وهى التجارة التي « لم يشعر نحوها الإنجليز والهولنديون — الذين كانوا من أكثر شعوب العالم حكمة وتدينا — بوخر الضمير مثلها كانوا يشعرون عندما يستأنسون الخيول البرية » (٨٨) .

وفي عام ١٥٧٨ أسست الشركة الشرقية Eastland Company « لاحتكار التجارة في النرويج والسويد وبولندا ولتوانيا (فيما عدا نارفا) وبروسيا وبوميرانيا ، وشرقى الأودر حتى دانزج وإيلبنج وكونجزبرج . وامتد نشاطها أيضا الى كوبنهاجن حتى فنلندا » . ومن بين السلطات التي منحت لها « وضع اللوائح التجارية ، وفرض الضرائب ، وتوقيع عقوبات السجن .. الخ ، على غير الأحرار الذين يتاجرون مع تلك المناطق » . وما لبثت أن تمكنت بعد تأسيسها في اقتحام قلعة احتكار الهنسا ، عن طريق الحصول على حق التعامل مباشرة مع تجار إيلبنج وغيرها من المدن البروسية (٨٩) .

(88) Senior, Slavery in the U.S., 4.

(89) A. Szelagowski and N.S.B. Gras in Trans. Ryl. Hist. Society 3rd Series, v. 1, 166, 175.

.. وأسس عدد من أعضاء شركة التجار المغلبيين الشركة الأمسيانية في العام السابق على تأسيس الشركة الشرقية. بفرض احتكار تجارة الخور والزيت والفواكه في اسبانيا والبرتغال تحت ظل امتياز مكنتها من التخلص من المنافسين . وأخيرا في عام ١٥٨١ منح التاج خطبالت امتياز لأربعة من كبار التجار من بينهم السسير Usborn و Staper « ولغيرهم من الرجال الانجليز الذين لم يتجاوز عددهم الاثنى عشر ، والذين يحدددهم اوسبورن وستابر وعمالهم ووكلائهم ، لمدة سبع سنوات للتجار مع تركيا على أن تقتصر تجارة تركيا عليهم خلال تلك الفترة » . وكان ذلك اصل شركة اللينفت (التي تشكلت في عام ١٥٩٢ كتحد بين شركة تركيا وشركة البندقية) ، وكلفت الملكة اليزابث من بين كبار المساهمين فيها . وفي عام ١٦٠٠ انشئت شركة الهند الشرقية ، واصبح امتيازها يتجدد باستمرار منذ ١٦٠٥ على عهد جيمس الاول (٩٠) .

وكلفت الشركات المشتغلة بالتجارة الخارجية احتكارية بدرجات متفاوتة ، وقد ناضلت شركة التجار المغلبيين نضالا مريرا ضد التدخل في تجارتها ، لأن هذا التدخل المجلب للربح قد يحتفظ للقليل من التجار بكاسبهم ، كما أن الاسعار يجب أن تتوفر لها الحماية من تأثير المنافسة . وقد بذلت الشركة الروسية جهودا جبلة (وان كلفت بعيدة عن النجاح) لمنع التدخل التجارى عبر نارفا ، كما أن الشركتين الشرقية والاسبانية استخدمتا قواتهما للسيطرة على التجارة . وكلفت شركة التجار المغلبيين التي تتركز في لندن تمارس نفوذها من خلال الشركات التابعة لها في المدن الاقليمية ، مثل نيوكسل ويورك وبريستول .

وبينما كان تجار الاقاليم يتمتعون بحقوق التجارة بصفة عامة ، كان الجانب الأكبر من الحركة التجارية يتركز في أيدي تجار لندن ، وكان أولئك التجار يسيطرون على التجارة . وحدد الترقى الى المراتب الممتازة لظك الشركات عن طريق رسوم العضوية الباهظة ، التي اخذت تتزايد بمرور الزمن . فمع بداية القرن السابع عشر — على سبيل المثال — ارتفعت رسوم العضوية في شركة التجار المغلبيين الى ٢٠٠ جنيه استرليني . اصف الى ذلك ان الحرصيين وتجار التجزئة كلوا بعيدين عن التمتع بحقوق العضوية ، « ووصف الاتجاه الى ابعادهم بأنه أحد الملامح العامة التي ميزت

(90) C. Walford, «Outline History of Hanseatic League, Trans. Ryl. Hist., Society, IX (1881), 128; M. Sellers, op. cit., Cawston and Keane' Early Chartered Companies, 15-22, 27-8, 61 sqq.

كل لوائح الشركات « المشتغلة بالتجارة الخارجية على حد شعير أونوين » (٩١) .

وبالإضافة الى ذلك نظمت كميات السلع المطروحة للبيع بعناية للابتداء على الاسعار عند حد معين ، وذلك عن طريق التحكم في النقل بالسفن الذى اخضعته تلك الشركات لتظلم « الحصة » ، التى كان يحدد عن طريقها نصيب كل سفينة من البضائع ، تملأ كما تحدد الحصص عن طريق نظام الكارتل الحديث . ولا يبدو واضحا الحد الأدنى للأسعار التى تباع بها السلع ، والحد الأقصى لأسعار شرائها التى فرضت على أعضاء تلك الشركات . وهناك دليل على أن تجار احتكار الصوف عقدوا اتفاقية لتثبيت الاسعار فى القرن الرابع عشر والخامس عشر لصالح مدينة واحدة من المدن المحتكرة للصوف لتسهيل عملية تطبيق اتفاقيات الاسعار (٩٢) . ومن المحتمل أن يكون التجار المغامرون قد استخدموا أساليب مماثلة .

وفى عهد جيمس الأول لم تتحكم شركة الليفانت فى العرض فحسب ، بل ثبتت الحد الأعلى لأسعار شراء المنتجات من بلاد الشرق الأدنى (٩٣) . وعلى أية حال فإن دور الوساطة الذى لعبه القماشون والتجار المحليون بين الحرفيين والتجار المشتغلين بالتصدير لم يكن يتأثر بالاحتكارات ، إذ تنسبع عن ازدياد الشكوى منهم فى القرن السادس عشر ، التى تشير الى أنهم ضيقوا غرس البيع ، واحتفظوا بمستوى متدنيا للأسعار ، حتى أصابوا البضائع التى تعد للتصدير بكساد غير طبيعى . واصدق مثال على ذلك الشكوى التى رفعت ضد بعض القماشين الى الديوان الملكى فى عام ١٥٥٠ ، والتى ذكر فيها أصحابها أن التجار المغامرين وضعوا اتفاقية ثبتت سعر شراء القماش بصورة جعلت الصناع يخسرون جنيها واحدا فى كل قطعة من القماش (٩٤) .

وتلد سياسة الاحتكار هذه الكثيرون من المشتغلين بالتجارة الذين كانوا خارج اطار تلك الشركات فى مجتمع المدينة ، فمن طريق النظم الخاصة بالصبغة فى الحرف وضعت قيود شديدة استهدفت الحد من قبول أفراد جدد . ولكن فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر كان هناك اتجاه عام

(91) Studies in Economic History, 173, also 181.

(92) Eileen Power, op. cit., 89-90.

(93) M. Epstein, Early History of the Levant Company, 117-26, 130-1.

(94) Studies in Econ. History: the Papers of George Unwin, 148.

لزيادة متطلبات الانتماء الى الحرفة لمصلحة الحد من عدد الاعضاء ، فمن طريق حق الارث — الذى اتاح للابن ان يخلف ابيه فى الحرفة — توفرت الوسائل التى جعلت العائلات المشتغلة بالفجارة تتحاشى متطلبات الانتماء الى الطائفة ، واصبحت مراكز المعلمين الحرفيين بذلك امتيازات وراثية . وبمرور الزمن اصبح يتعذر على أى شخص من الخارج لا ينتمى الى عائلة حرفية ، ولا يتمتع بثراء كلف يمكنه من شراء عضوية الطائفة ، الوصول الى مرتبة المعلم . وكان هذا الاتجاه الاحتكارى موجودا فى السر ، ثم اصبح علنيا فى الكثير من المدن الاوربية الكبرى ، على نحو فاق ما كان شائعا فى انجلترا حيث كانت (على حد تعبير بيرين) « الصناعة المحلية فى كل مدينة امتيازاً مطلقاً لمجموعة من المعلمين الذين يرثون مواقعهم » (٩٥) .

وحصلت نقابات الحرف الانجليزية — منذ وقت مبكر — على حق الاعتراض على المتقدمين للجدد بحرفتهم ، عن طريق اشتراط ان لا يصل احد الى مرتبة معلم الحرفة ما لم يحصل على حقوق المواطنة الكاملة ، وعن طريق حجب حقوق المواطنة عن الوافدين الجدد ، الا اذا حصل الوافد الجديد على تزكية وكفالة من جانب ستة من اعضاء الحرفة المشهود لهم بحسن السمعة (٩٦) . ثم اشترط بعد ذلك ضرورة الحصول على موافقة كبار عرفاء الطائفة على قبول العضو الجديد . ويذكر آشلى انه « قبل منتصف القرن الرابع عشر ، كانت هناك رغبة ملحوظة للحد من المنافسة عن طريق الاتقال من قبول الاعضاء الجدد » (٩٧) . واتهم نسايجو لندن فى عام ١٣٢١ بانهم يفرضون رسوم عضوية غير عادلة على اولئك الذين يرغبون فى الانضمام للطائفة ، ونجد — بعد ذلك بعشر سنوات — شكوى عامة ضد نقابات الطوائف الذين كلوا يحصلون من الصبية « رسوما يصعب فى الغالب دفعها فى مقابل الدخول فى عضوية طوائفهم » (٩٨) . وتذهب السيدة جرين الى ما هو ابعد من ذلك فتقول انه « عندما كان الرجل ينتهى من فترة التلمذة الحرفية ، كانت تبتدع حيل خادعة لابتيائه على وضعه ، وبذلك يظل تابعا عند مرتبة العامل الاجير » (٩٩) . وتدلنا التشريعات التى صدرت خلال قرنين من الزمان لمنع ممارسة تلك الحيل الاحتكارية (التشريع الذى صدر فى الثلاثينات من القرن السادس عشر) ، ان الحد من عضوية

(95) H. Pirenne in *La Fin du Moyen Age*, vol. 2, 147.

(٩٦) وفى حالة مدينة لندن بدأ تطبيق ذلك منذ عام ١٣١٩ .

(97) Ashley, *Introduction*, vol 1; BK. 11, 77.

(98) *Ibid.*, 75; Gretton, *op. cit.*, 69-70.

(99) Kramer, *Craft Gilds and the Government*, 78-9; F. Consitt, *Weavers' Company*, 21 seq.

(100) Mrs. Green, *op. cit.*, 102; cf. also A. Abram, *Social England in Fifteenth Century*, 121.

الطائفة أصبح عادة ، وفي بعض الحالات كان عمال المياومة والصبيبة يتسمون أملم معلمهم الا يزاولوا المهنة لحسابهم الا باذن من اولئك المعلمين(١٠١) .

وترتب على ازدياد هذا الاتجاه في عصر تيودور ان لجأ العمال الحرفيون — الذين لم يكن باستطاعتهم دفع تكاليف الترقية الى مرتبة المعلم — الى العمل سرا في غرف صغيرة فوق أسطح المنازل بالشوارع الخلفية ، او اضطروا الى الخروج الى الضواحي للعمل بعيدا عن السلطة القانونية للطائفة . وقد شنت نقابات الطوائف حربا لا هوادة فيها ضد هذه الظاهرة ، عن طريق توسيع دائرة سلطتها القانونية ، وزيادة عدد « المفتشين » الرسميين . وعن هذا الطريق كان يتم اعادة الخارجين على نظام الطائفة الى الخضوع لنظائرها . وفي القرن الخامس عشر فرضت طائفة النساجين في لندن حظرا على تأجير الأتوال ، حتى لا تتاح الفرصة امام العمال الحرفيين الفقراء للعمل لحسابهم الخاص(١٠٢) .

وغالبا ما كان ينشب الصراع بين نقابات الحرف والاوليباركية التجارية في المدينة — كما سنرى فيما بعد — الذين كان من مصلحتهم قيسام منافسة بين الحرفيين الراغبين في البيع بسعر محدد ، والمعلمين الذين يمارسون الحرفة سرا فوق أسطح المنازل او في الضواحي . وقد أدى ذلك الى تمسك نقابات التجار وشركات الملابس في لندن أكثر من ذي قبل بنظام الاحتكار ، وبلغت رسوم الانضمام الى نقابة تجار الملابس — عند منتصف القرن السادس عشر — الحد الذي وصفه مؤرخ شركة لندن لتجارة الجوخ بقوله « أصبح الانتماء الى نقابة تجار الملابس يحتاج الى ثروة كبيرة ، ولم يكن يستطيع الانضمام الى تلك النقابة سوى أكثر تجار الجوخ ثراء ، وهم أولئك الذين كان باستطاعتهم الاستفادة من فرص العضوية المحدودة »(١٠٣) .

ونذكر لنا برنتانو ان « الانتماء الى الطائفة في القارة الاوربية أصبح وراثيا — من الناحية العملية — بسبب صعوبة تخطي شروط العضوية » . وكان النظام يحتم احيانا الا يشتغل المعلمون براسمال مستدان ، وبذلك لم يستطيع أولئك الذين يملكون راسمال صغير أن يجدوا لتقديمهم موصفا . وكانت المدن الألمانية تشتترط — احيانا — ان يرحل العامل الحرفي لمدة خمس

(101) Unwin, *Industrial Organization* 56; Kramer, *op. cit.*, 80; Hibbert, *Influence and Development of English Guilds*, 66-7.

(102) Consitt, *op. cit.* 105.

(103) A.H. Johnson, *op. cit.*, vol. 1, 193.

سنوات قبل أن يصل إلى مرتبة المعلم . وعند تنصيب الحرفي معلما كان عليه أن يتحمل نفقات ولائم باهظة التكاليف يدعو إليها أعضاء الطائفة (١٠٤) . وشاع بين الطوائف الأوروبية مطالبة الصبي بتقديم قطعة ممتازة من صنمه قبل أن يسمح له بالترقية إلى درجة المعلم ، وكان يشترط في تلك القطعة الدقة والكمال ، واستدعى ذلك من العامل الحرفي عمل علم كامل لينجز تلك القطعة . وقد صدر مرسوم في فرنسا عام ١٥٨١ استنكر « النفقات الباهظة التي كان على الحرفيين الفقراء تحملها للوصول إلى مرتبة المعلم » . كما حدد في باريس عدد الصبية الذين يلتحقون بالطائفة تحديدا تعسفيا .

وكانت هناك — بصفة عامة — فئتان من الصبية : الصبية الخصوصيين وهم أبناء المعلمين ، وكانوا يعفون من الضوابط التي تحد من الانتماء إلى الطائفة ، والصبية الغرباء ، وقد حدد عددهم بشخص واحد لكل ورشة . ولم يكن أولئك الصبية الغرباء مطلوبون بحد أدنى من مسنوعات الخبذة فحسب ، بل كان على آبائهم أن يدفعوا مبلغا من المال نظير قبولهم كصبية . فإذا عجز الآباء عن دفع المبلغ ارتفع الحد الأدنى للسنوات التي على الصبي أن يقضيها في تلك المرحلة ونتيجة لذلك « كان وصول الصبية الغرباء إلى مرتبة المعلم يتحقق فقط من خلال التطلي بروح التضحية ، بينما تمتع الصبي الذي كان يخلف أباه في المهنة بامتيازات كبيرة » وبتزايد عدد الصبية « أصبح الوصول إلى مرتبة المعلم يمر بعقبات لا يمكن اجتيازها » (١٠٥) .

ولم ينتج عن تلك التطورات حماية مكاسب الحرفيين الموجودين بالفعل من التدنى نتيجة المنافسة ، ووضع أساس معتدل لتراكم رأس المال داخل نقابات الحرف الثرية فحسب ، بل أثرت تلك التطورات كذلك على بنية مجتمع المدينة ، فازداد حجم طبقة الأجراء — الذين فقدوا فرص الترقى — اتساعا عند قاع ذلك المجتمع . وعلى حين كان هؤلاء أعضاء في الطائفة لم يكن لهم نفوذ حقيقي فيها ، كما حرّموا من حمايتها . وعلى النقيض من ذلك فرضت تشريعات نقابات الحرف وحكومات المدن الكثير من النظم الجائرة على العمال الحرفيين ، كانت تتناول بالتحديد أجورهم وتزعم بطاعة معلمهم طاعة عمياء وتحرمهم من حق التنظيم أو عقد الاجتماعات (التي كانت تعتبر « دسائس ومؤامرات ») .

(104) Brentano in Eng. Guilds, cxxviii, cl; M. Kowarewsky, Die Ökonomische Entwicklung Europas, vol. v, 165-75.

(105) Lespinasse et Bonnardot, op. cit., c-cx.; H. Hauser, Les Debuts du Capitalisme, 34-6; Levasseur, Hist. des Classes Ouvrières en France (Ed. 1869), Tome 1, 230.

ونتيجة وجود تلك الطبقة المهضومة من العمال الأجراء اتسعت فرص اجتهاد الربح ، وتراكم تبعا لذلك رأس المال ، عن طريق الاستئجار المباشر في تشغيل العمال الأجراء . غير أن ذلك كان يشكل مصدرا للخلل الرأسمالي لا يرقى الى مستوى الأهمية حتى أواخر القرن السادس عشر ، وكانت المكاسب التي يحققها رأس المال التجارى — في القرنين الرابع عشر والخامس عشر — ناتجة عن الاحتكار وعن حرمان جماهير المنتجين من الاستفادة من المكاسب التي كان يحققها اتساع التجارة ، أكثر من كونها ناتجا عن الاحتفاظ بمستوى منخفض للمعيشة (١٠٦) . وبعبارة أخرى استمدت المكاسب المفرطة للطبقة التجارية الجديدة من التخفيض النسبى — وليس الكلى — لدخل المنتجين . ولكن في النصف الثانى من القرن السادس عشر (وربما القرن السابع عشر أو على الأقل نصفه الأول) تشير الدلائل الى أن الأمر لم يعد كذلك ، ففي القرن الذى وصفه اللورد كينز « بالتضخم العظيم في الأرباح » يبدو واضحا أن الأجور قد تدهورت بشكل صارخ ليس في إنجلترا وحدها ولكن في فرنسا وألمانيا والأراضي المنخفضة أيضا . وهذه الحقيقة مسئولة عن نمو البروليتاريا التي حرمت من فرص العيش ونضلت بضراوة طلبا للعمل . ولكن هناك احتمال أيضا أن مستوى المعيشة للقطاع الفقير من الفلاحين والحرفيين قد تدهور في ذلك القرن المزدهر (رغم أن الأدلة على ذلك محدودة) (١٠٧) . ويجب أن نضيف الى ذلك أن من بين مصادر ثراء البرجوازية نهب ممتلكات الآخرين والاستيلاء عليها ، سواء كانت ممتلكات اقطاعية ، أو ممتلكات صغار المنتجين وهو ما سنفصلوا به بالتفصيل فيما بعد .

وكان أحد ملامح تلك البرجوازية الجديدة هو استعدادها للتوائق مع المجتمع اقطاعى بمجرد كسبها لامتيازاتها ، وتلك حقيقة تثير الدهشة كما أنها ملحة علما من ملامح تلك الطبقة . وكان ذلك التوافق اقتصاديا —

(١٠٦) كان هناك ارتفاع نسبى في مستوى المعيشة في هذين القرنين دون شك وذلك فيما يتعلق بحياة القروى العادى أو الحرفى العادى في المدينة على نحو ما يذكر روجرز .

(١٠٧) وفيما يتصل بأسواق التصدير يذكر أوتوين — على سبيل المثال — بعض الدلائل التي تشير الى أن الأسعار لم تخدم مصالح الحرفيين نحسب، بل أن حجم تصدير المنتجات الصناعية المحلية تضائل عند نهاية القرن السادس عشر نتيجة للنشاط الاحتكارى للشركات التي كانت تتمتع بالامتيازات .

(Studies in Econ. History, 18-5, 198-204, 216-20.)

من ناحية أخرى — كالرغبة في مصاهرة الأرستقراطية ، وحمل القاب النبلاء ، وكان التوافق سياسيا — من ناحية ثالثة — كما يمثل ذلك في استعمادهم للقبول باقتلاف سبيل مع الأرستقراطية (وغالبا ما كان يحدث ذلك في حكومات مدن إيطاليا وغيرها من المدن الأوروبية بين أثرياء البرجوازية وعائلات النبلاء القديمة) أو قبول وظائف وزارية ومناصب في البلاط (كما حدث في عصر تيودور في إنجلترا) .

ولا تقدم لنا درجة الازدهار الذي حققه رأس المال التجارى في بلد من البلدان — في تلك الفترة — مقياسا للمهولة والسرعة التي تطور بها الانتاج الرأسمالى ، ففى الكثير من الحالات كان الامر مختلفا تماما . ولما كان رأس المال التجارى قد وجد — كما لاحظ ماركس — « مثل الهمة ابيقور في العوالم الوسطى للكون » ، فان تأثيره لم يكن ذا نمط واحد عشية بزوغه بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر . ولكنه استمر في الوجود « في خلايا المجتمع » . لقد ازدهر رأس المال التجارى من خلال العمل بالوساطة ، واعتدت ثرواته على التسلل والخداع ، والقدرة على التناقل ، والمكاسب السياسية التي كان باستطاعته ان يجنيها . فالحاجات التي عمل التجار والمرابون على تلبيتها ، كانت حاجات السادة الاقطاعيين والأمراء والملوك . وكان على هؤلاء الرجال الجدد ان يسلكوا سبيل الاستعطف والدهاء معا ، ويجمعوا بين الاعتصاب والحدب ، ويمزجوا الجشع بالرياء ، ويخفوا شح المرابى تحت لباس الفلرس .

فلم يكن يعنيهم المنتج في شيء سوى استمرار السيطرة عليه ، كما لم يكن يعنيهم نظام الانتاج الا بقدر توفيره السلع الرخيصة التي تكون دائما في متناول أيديهم ، ولكنهم يهتمون اهتماما كبيرا بشروط التجارة (التي يعتمد عليها حد الربح الذي يكسبونه) كما يهتمون بحجبتها ، ولم يلقوا بالا الى نوع السلع التي يتجرون بها سواء اكتفت العبيد او العاج ، الصوف او الأنثى الصوفية ، القصدير او الذهب ، ما دامت تلك السلع تحقق لهم المكاسب التي ينشدونها . وكان الحصول على الامتيازات السياسية في طبيعة مطامعهم ، اما الاشتغال بالسياسة ، فكان يأتي بالنسبة لهم في المرتبة الثانية . ولما كانوا يمثلون عناصر تتسلق بالضرورة على النظام الاقتصادي القديم ، فقد تجنبوا اضحائه ، لأن ثروتهم في نهلية الامر كانت ترتبط بثراء ذلك النظام .

ومن ثم اتجهت الشريحة العليا من تلك البرجوازية حديثة العهد بالنزاع الى سكتي قصور الريف ، والى ممارسة الصيد مثل النبلاء ، دون

أن تعاني ارتباكاً مالياً . ودخل ما بقي من العائلات القطاعية في علاقة مشاركة مع تلك الفئة الصاعدة بارتياح تلم . فنجد التاجر في قصة ديفو يذكر صاحب الضيعة الذي ذكره بأنه ليس نبيلًا :

« لا ياسيدي ، ولكن باستطاعتي أن أشتري نبيلًا » (١٠٨) .

وبنهاية القرن السادس عشر ، أصبحت تلك الأرستقراطية الجديدة الغيورة على امتيازاتها محافظة أكثر من كونها ثورية ، وأصبح نفوذها ونفوذ المؤسسات التي أقامتها مثل الشركات ذات الامتيازات ، يتجه إلى اعاقه تطور الرأسمالية كأسلوب للإنتاج ، بدلا من العمل على دفع عجلتها إلى الأمام .

الفصل الرابع

ظهور رأس المال الصناعي

١

أشار ماركس في معرض ملاحظاته التاريخية على رأس المال التجارى الى أنه يحتفظ بعلاقة خارجية خالصة بأسلوب الإنتاج في مراحله الأولى ، ذلك الأسلوب الذى ظل مستقلا فلم يمس رأس المال ، حيث كان التاجر مجرد « رجل يحرك البضائع التى تنتجها النقابات الحرفية او ينتجها الفلاحون » حتى يكسب من فروق الأسعار بين المناطق الإنتاجية المختلفة . وبدأ رأس المال التجارى يرتبط على أية حال بأسلوب الإنتاج ليستغله بصورة أكثر فعالية ، وحتى « يقلل من شروط المنتجين المباشرين .. ويبتصق فائض العمل الذى يسند الى أسلوب الإنتاج القديم » — من ناحية — وليحول أسلوب الإنتاج لخدمة مصالح الربح الأكبر حجما والأسواق الأرحب اتساعا ، من ناحية أخرى .

وقد سلك هذا التطور كما يراه ماركس سبيلان : أولهما ، « الأسلوب النسورى الحقيقى » ، حيث تراكم رأس المال فى أيدي فريق من المنتجين أنفسهم ، غداوا يطرقون أبواب التجارة ، ويمرور الزمن بداوا ينظمون الإنتاج على أساس رأسمالى متحرر من القيود الحرفية لنقابات الطوائف . وثانيهما ، يتمثل فى قطاع من طبقة التجار القائمة بدا فى « امتلاك الانتاج بشكل مباشر » ، ومن ثم « لعب دورا تاريخيا كأسلوب انتقالى » ، ولكنه ما لبث أن أصبح « عقبة فى طريق أسلوب الانتاج الرأسمالى الحقيقى ، وبذلك اعاق تطور الأسلوب الأخير » (١) .

وتوضح الأدلة التى تجمعت فى العقود الأخيرة — بجلاء — ان نوع الانتقال الذى يشير اليه ماركس ، كان يفعل فعله فى إنجلترا فى النصف الثانى من القرن السادس عشر ، وأنه باعلاء شلرل الأول للعرش حدث

(1) Capital, vol. III, 388-96.

بالفعل تغيرات ذات مغزى في أسلوب الإنتاج ، وهى ظروف تصدق بصفة خاصة على الأحداث السياسية في إنجلترا في القرن السابع عشر التى تحمل كل الشواهد المتصلة بالثورة البرجوازية القديمة . ولكن حدود هذا التطور أبعد ما تكون عن الوضوح ، فكان ثمة كبوات متنوعة ، كما ان مدى طبيعة التطور تبليين تبلينا كبيرا باختلاف الصناعات التى حدث فيها هذا التطور . ولم يعد السبيلان اللذان حددهما ملركس ميزان في مجراهما ولكنهما يظهران على مراحل ، وعند أمكن تقاطعهما مع بعضهما البعض . فان المصالح والولاء يمتزجان بصورة تسترعى الانتباه ، كما تتغير المواقف الاجتماعية بسرعة ، وهو ما يميز مراحل الانتقال بصورة خاصة . ورغم ذلك التعتقد فان ثمة اتجاهات عريضة ، تبرز بشكل واضح ، تلك الاتجاهات التى تمثل تزايد سيطرة رأس المال على الإنتاج .

وقد أخذ ذلك التطور في الصناعات القائمة الشكل الذى شرحه أونوين شرحا تفصيليا عندما ذكر على وجه التحديد تزايد سيطرة العناصر التجارية الخالصة على جمهور الحرفيين وخضوع الأخيرين لهم . وفي حالات معينة فرضت المؤسسات التى كانت تتكون بالدرجة الأولى من العناصر التجارية الخالصة (كتجار الجوخ والقماشين) ، واحتكرت تجارة الجملة في بعض السلع المصنعة ، سيطرتها على الحرفيين ، وتحكمت فيهم ، أو حتى ابتلعتهم ، بينما بدأت في نفس الوقت توفر العمل للحرفيين في الريف ، حيث تخفى القيود التى فرضتها نقابات الحرف في المدينة . وفي حالات أخرى كما حدث بالنسبة لصناع الأقمشة تحكم عنصر تجارى في نقابة الطائفة ، والعناصر الحرفية التى كونت المراكز الدنيا في الحرفة معا ، وأصبحوا يعرفون باسم الخاصة Yeomanry أو Bachelors) .

وعندما نال هذا العنصر الحرفى استقلاله عن التجار — في مرحلة متأخرة من مراحل التطور — بتحواله الى كيان جديد قائم بذاته — كما كانت الحال بالنسبة للكثير من الشركات التى ظهرت في عهد ستيفارت — دخلت الشركة الجديدة بدورها تحت سيطرة أوليغاركية صغيرة تمثلت في القطاع الراسمالي الأكثر ثراء داخل المؤسسة . وفي نفس الوقت تطور أسلوب الإنتاج في عدد من الصناعات الجديدة — كصناعة النحاس والورق والبارود والصابون والناجم والتعدين — بدرجة كافية ، نتيجة المخترعات الحديثة ، التى تتطلب راسمال كان يغوق قدرة الحرفى العادى ، ونتيجة لذلك قامت المشروعات التى اتخذت شكل الشركات المساهمة ، واستخدم العمل المأجور على نطاق واسع .

وحدث نفس الشيء بالنسبة للزراعة في القرن السادس عشر حيث

كانت تمر بمرحلة تحول هامة ان لم تكن جزئية ، اذ شهد ذلك القرن توسعا في استثمار تجار المدينة لأموالهم عن طريق شراء الضياع . وبينما كانت تلك الصفقات يغلب عليها طابع المضاربة ، أو تهدف الى الاستفادة بالإيجار عن طريق تأجير الأرض للفلاحين ، أكثر من اهتمامها بإنتاج الرياح من غلاحة الأرض ذاتها ، فإن الأمر لم يخل من وجود حالات فريدة اتجه فيها رأس المال الى العمل على تحسين الزراعة ، واستفادت فيها الضياع عن طريق العمل المتأجور كتمط رأسمالي للفلاحة . وتلك الحالات التي استخدمت فيها الأرض بصفة خاصة لتوفير المردى ، وشهد ذلك الزمان الكثير من كانوا يعيشون على التكلف ثم أصبحوا رعاة للأغنام على نطاق واسع لمصالح تجارة الصوف المربحة . وقد شملت هذه الظاهرة بعض أصحاب الضياع القدامى الذين دفعتهم الصعوبات الاقتصادية التي شهدها القرن الخامس عشر الى تحسين الضياع وضرب الأسيجة حول الأرض المشاع .

وعلى أية حال فإن تسييج الأرض وتحويلها الى ضياع أو أملاك تثمة بذاتها ، والتي نجد الكثير من المسادة المعاصرة حولها ، أرست الزراعة على أسس جديدة ، حتى في الحالات التي كانت الضيعة فيها تؤثر للفلاحين ، وكان ملاكها الجدد مجرد محصلين للإيجار . وكان الفلاح الصغير هو ضحية الأسيجة بشكل علم ، فلبعت تلك الظاهرة دورا هاما في زيادة حجم البروليتاريا أو شبه البروليتاريا الريفية الذين كانوا يستخدمون كاجراء اذا اسعدهم الحظ ، أو يقعون فريسة شراسة قاتون الفقر التوردورى اذا جاقبهم الحظ . وعلى حد تعبير الأستاذ تاونى « تتوقف القنالة ببداية قاتون الفقر » .

وشهد ذلك القرن من ناحية أخرى زيادة ملحوظة في عدد الفلاحين المستقلين الذين كانوا يزرعون اراضى مستأجرة باعتبارها حيازات واقعة خارج نظام الحقل المفتوح . ومن بين هؤلاء ظهر قطاع هام من الفلاحين الاغنياء الذين عرفوا باسم Yeomen (٢) (على نحو ما رأينا في فصل اسبق ، الذين اغتتوا عن طريق حيازة المزيد من الحقول بواسطة التأجير أو الشراء ، وربما لعبوا دور المربين بالنسبة لجيرانهم الفقراء ، وازدادت

(٢) كانت كلمة Yeomen تعنى قاتونا الملك الحر ، ولكلها استخدمت بصفة عامة للدلالة على الفلاح الفنى ، وعلى حد تعبير مصدر معاصر استخدمت للدلالة على « الفئة الوسطى من الفلاحين الذين كان وضمهم دون الاعيان منزلة وأرفع قدرا من الرعاة والفلاحين » انظر :

فمنهم نما عند نهاية القرن فأصبحوا يعتمدون على استخدام الفلاحين
الاجراء الذين يجندونهم من بين ضحايا نظام الاسيجة او من الرعاة الفقراء .
وكانت تلك ألفنة الجديدة من الفلاحين هي التي حملت على عاتقها تحسين
طرق الزراعة .

ويذكر لنا الأستاذ تاونى انه منذ بداية القرن السادس عشر « اختفت
القتانة في الضياع الصغيرة في الكثير من الاقطاعات هذا اذا لم تكن موجودة
فيها على الاطلاق ، واصبحت الطريقة الوحيدة لاستغلال الضيعة هي
تأجيرها لفلاح كبير او لما يزيد على ثلاثة او اربعة من الفلاحين الكبار ،
بينما ازداد نمو المزارع الكبيرة — عند منتصف القرن السادس عشر — حتى
انه في بعض المناطق كانت المساحة التي تقع تحت يد الفلاحين توازى تلك
التي تقع تحت يد الاقطاعان » ، ويضرب مثلا لذلك بسبع وستين مزرعة في
اثنين وخمسين اقطاعية في بولنشير ونورفولك وبعض الكونتيات الأخرى حيث
« كان اكثر من نصف المساحة يتجاوز ٢٠٠ اكرا وتجاوزت مساحة أكثر من
ربع تلك الاراضي ٢٥٠ اكرا » (٣) .

ولا يمكن بالطبع اتملة خط فاصل بين الفلاح الفنى صاحب الوسائل
المعتدلة او بين المعلم الحرق الصغير ، وصاحب العمل من الراسماليين
النشئين ، او بين المبتكرين التجارين الذين ينتمون الى القرن الخامس
عشر ، والتاجر الصانع والتاجر صاحب العمل في القرنين السادس عشر
والسابع عشر . فالمسألة في كل هذه الحالات تتعلق بالنمو الكمي الذي يؤدي
في مراحل معينة الى تعيرات كيفية . فبالنسبة للجانب الأول (النمو الكمي)
تؤدي زيادة الموارد عند شخص صغير الى جعله يعتمد بشكل كاف على نتائج
العمل المأجور ، اكثر من اعتماده على عمل يده وعمل عائلته ، كما انه يقدر
مكاسب مشروعه بالرجوع الى رأسياله أكثر من تقديره على أساس ما ييئله
من جهد . اما عن الجانب الآخر (التغير الكيفي) فان الانتباه يتركز خارج
نطاق المكاسب التي تتحقق من وراء المضاربة وترتكز على فروق الأسعار
كلما التمس التاجر اليها سبيلا ، ونحو الربح الذي يمكن تحقيقه عن طريق
انقاص تكلفة الشراء التي تتود الى التحكم في عملية الإنتاج . ويرجع الى
الجانب الأول — مولد الطبقة الرأسمالية من بين المنتجين انفسهم — التغير
السريع في الأسعار الذي شهده القرن السادس عشر ، وما ترتب عليه من
تدهور في الأجور الحقيقية ، وتضخم في الربح ، ساهم بقدر كبير في خلق تلك
الطبقة . ولا شك ان المكاسب التي عادت على هؤلاء من وراء الربا ، على
حساب زملائهم الفقراء شكلت اضافة ذات بال .

أما الجانب الثاني - فهو اقتحام رأس المال التجارى عملية الإنتاج - فكان الدافع اليه المنافسة المتزايدة في الأسواق ، وما ترتب عليها من زيادة ثروة وعدد البرجوازية التجارية واتجاهها الى تضيق فرص المكسب القائمة على المضاربة ، والاعتراب التقديرى من الأسواق الحقيقية في عصر لاحق . ومن الممكن أن يكون مثل هذا التأثير أكثر قوة من غيره ، ومن المحتمل أن يكون قد لعب دورا محدودا في مجال تجارة التصدير ، حيث كانت الأسواق الواسعة التي تتمتع بقدر كبير من الحماية لا تزال بعيدة (إلا بالنسبة لأولئك الذين تمتعوا باختيار إنياد تلك الأسواق) عن طريق تحقيق مكاسب كبيرة من وراء المبادلة . كما أن سياسة الدولة فرضت حواجز كافية بين أسواق الشراء ، وأسواق البيع . ولكن في مجال التجارة الداخلية كان الوضع مختلفا تمام الاختلاف ، وذلك على الرغم من اتساع السوق المحلي ، فكان الخط الفاصل بين القطاع القديم من رأس المال التجارى وصنوه الجديد ، يقع بين التجار الذين ينتمون الى الجيل القديم ، والذين دمغوا موافقهم في تجارة التصدير ، ولولئك الوافدون الجدد الى ميدان التجارة . الذين وجدوا انفسهم بعيدين عن نظام تجارة التصدير التي اتممت عليهم ، ولم يكن امامهم إلا أن يركزوا نشاطهم على تجارة الجملة داخل حدود بلادهم .

وبالطبع لم تكن الاحتكارات التجارية القديمة بعيدة عن التأثير على معدل المبادلة الذي ساد بينها وبين المنتجين في الأسواق المحلية التي كانت تتعامل معها . وبعبارة أخرى ، كان ثمة احتمال دائم لوجود عنصر استغلال للمنتج ، الى الدرجة التي كانت عندها تجارة تصدير الصوف او الأقمشة تنحصر في ايدي قليلة ، فتم استبعاد المنافسين الجدد عن طريق القيود التي فرضت على « الفضوليين » ، ووضع حد للمنافسة في شراء الصوف الخام ، وادى ذلك الى الاحتفاظ بأسعار شراء الصوف او الأقمشة من الرعاة أو الحرفيين في السوق المحلية عند حد أدنى من ذلك الذي كان من الممكن أن يتم الشراء به اذا كتفت السوق متحررة من القيود . وقد لاحظنا - على سبيل المثال - أن المصالح التجارية المشتغلة بالتصدير كانت متحكة ، وأن جزأى الصوف كانوا يعارضونهم ، كما لاحظنا وجود تلك القيود التي حالت دون الأجانب وشراء الصوف مباشرة من الأسواق المحلية ، بينما نسبح عن نجار لندن الذين حاولوا اجبار قبا شى نوروتش على احضار اقمشتهم الى بلاكوهول في لندن لبيعها هناك ، بدلا من التعامل مباشرة مع التجار الأجانب ، وذلك عند نهاية القرن السادس عشر (٤) .

كما رأينا أن الهدف الأساسي لاحتكار نقليات الحرف يرمى الى خلق ظروف ملائمة للعرض في سوق الشراء ، وحاجة دائمة في اسواق البيع ، عن طريق اقامة عقد زجاجة تحيط به الامتيازات الاحتكارية . كذلك رأينا ايلدا الأساسي لسياسات كل من نقليات الحرف والشركات الاحتكارية التي تضم تجار التصدير يطبق على نطاق واسع فيشمل البلاد كلها . ولكن تلك السياسة تطلبت توفر ملامح جديدة تتخذ في ظلها اجراءات صارمة للحد من المنافسة بين المنتجين ، وفرض ضغوط مباشرة عليهم من أجل توفير مصادر رخيصة ومتطورة للعرض . وكان الشكل الرئيسي لمثل تلك المحاولات التي تهدف الى خفض اسعار السلع المعروضة يتمثل في اقامة علاقة تبعية معينة بين خلسة عملاء الحرف ، والتاجر صاحب العمل الذي يوفر لهم العمل الذي يعيشون عليه . وعندئذ يصبح المعروض من السلع رخيصا عن طريق تخفيض الأجر الذي يرغب الحرف في الحصول عليه مقابل عمله من ناحية، وتشجيع قيام تنظيم لحسن للعمل من ناحية أخرى (مثل تطوير تقسيم العمل بين الحرف) .

ولا يمكن بالطبع ان يوضع خط فاصل بين « الاستيطان الحضري » الذي ساد في وقت مبكر وبين ذلك التطور ، فقد كان كلاهما يهدف الى توفير المعروض من السلع بأسعار رخيصة ، عن طريق زيادة تبعية المنتجين لمصادر الطلب على منتجاتهم، كما يهدف الى توسيع حجم مصادر السلع المعروضة التي أجبرت على التدفق على سوق معينة . والخلاف بين الاثنين إنما كان في درجة التحكم في المنتج التي كان يمارسها التاجر المشتري ، وحجم المنتجين الذين تأثروا بذلك التحكم ، وأساليبهم الانتاجية ، والمواقع التي يقيمون فيها . وعندما بلغ ذلك التحكم درجة معينة بدأ في تغيير طبيعة الانتاج نفسه فلم يعد التاجر الصانع يعتمد ببساطة على اسلوب الانتاج القسائم والتشديد من ضغطه الاقتصادي على المنتجين ، ولكن استطاع ان يزيد من الانتاجية عن طريق تغيير اسلوب الانتاج . وهنا يبرز التغير النسوي ، فبينما يزداد اهتمام رأس المال التجارى بالتحكم في الانتاج — عن طريق تطوير ما يمكن ان نسميه بـ « الاستغلال من خلال التجارة » — مهد الطريق الى تحقيق الغاية ، ونجح في تحقيقها في بعض الحالات ، وعلى نحو ما يشير ماركس ترتبط تلك المرحلة النهائية بظهور عناصر رأسمالية بين المنتجين أنفسهم يمكن اعتبارهم انصاف صناع وانصاف تجار ، يأخذون على عاتقهم مهمة اخضاع وتنظيم القطاع الذي برزوا من خلاله .

والمرحلة الأولى من هذا التحول — أي تحول قطاعك من رأس المال التجارى الى التحكم المتزايد في الانتاج — وقعت على نطاق واسع في مجال صناعة النسيج والجلود والصناعات المعدنية الصغيرة في القرن السادس

عشر عندما قام التجار الكبار على رأس شركات مثل شركات المنسوجات الصوفية والجوخ والاثمشة وباعة الجلود ، بتشجيع الحرفيين على العمل لحسابهم في الضواحي والريف ، ولما كان ذلك يمثل تحديا لقيود النقابات الطائفية التي كانت تحد من عدد الحرفيين ونظام التلمذة الحرفية ، فقد كان هذا التطور الجديد محور صراع بين جمهور الحرفيين وسلطتهم الجدد . وحاول التجار أصحاب الأعمال في كثير من الحالات إخضاع النقابات الحرفية في المدينة لنفوذهم حتى يخفوا من القيود التي كانت تفرضها النقابات الحرفية على الإنتاج أو يتخلصوا منها .

ففى حالة نقابة صناع الملابس النسائية (على سبيل المثال) نجد الحرفيين يجأرون بالشكوى الى عمدة لندن ومجلس المدينة في اوائل القرن السابع عشر من أن « لوائح النقابة التي تتصل بالحرفة لم توضع موضع التنفيذ ، كما أن الحرفيين الفقراء لم يخضعوا لها » ، بما في ذلك اللوائح الخاصة « باشتراط قضاء الحرفى فترة سبع سنوات في الاستغفال بالحرفة وكذلك السماح للأجانب والنساء بالعمل فيها » و « أن الكثير من صناع الملابس النسائية تجاوزوا عدد الصبية المسموح بتشغيله ، وأن الكثير من أولئك الصناع استخدموا الأجانب والنساء والبنات » . وفى تلك الحالة تم الوصول الى تسوية مزعومة سمح فيها للحرفيين بمزاولة حق التفتيش للتأكد من تطبيق لوائح نقاباتهم .

غير أننا نواجه في عام ١٦٣٣ مهمة تشير الى أن « صناع الحرير والحرف الأخرى الذين التحقوا بالنقابة ، اتخذوا لأنفسهم مراكز خاصة بهم وسمحوا للفلاحين الأغنياء بالانضمام اليهم والتحكم في النقابة ، وأهملوا الضرب على أيدي أولئك الذين يفرطون في حقوق الطائفة » (٥) . كما تاهت محاولات عديدة لمنع المنتجين من بيع سلعهم الى المشتريين من المنافسين . وكان الحرفى الفقير يحصل أحيانا على المواد الخام من التاجر في صورة قرض حتى تصبح ريقة الدين قيذا على حريته في البيع . وفى تلك المرحلة لم يطرا تعديل على أسلوب الإنتاج ذاته فيما عدا مرحلة تجهيز الائمشة للتجارة كما أن التفمر كان محدودا في الأسلوب الفنى للإنتاج ، وكان الدور التقدمى للتاجر الصانع قاصرا في تلك المرحلة على توسيع حجم الانتاج الحرفى ، وتحطيم الحواجز التي فرضتها الاحتكارات الحرفية في المدينة .

وثمة دلائل على ظهور فئة التجار أصحاب الأعمال في صناعة النسيج منذ القرن الخامس عشر نجدها في شكوى تشير الى أن العمل اسند الى

(5) ff. Durnville Smythe, A Historical Account of the Worshipfull Company of Girdlers of London, 84, 88, 90-2.

حرفيين يقيمون خارج حدود المدينة ، ولذلك كانوا لا يتمتعون تحت طائلة لوائح النقابات الحرفية فيما يخص بتحديد عدد الصبية والحد من الالتحاق الى الطائفة . فنجد شكوى من هذا النوع قدمت طوائف نورث امبتون في عام ١٤٦٤ ، كما نجد نورويثش وغيرها من مراكز صناعة الاعمشة تمنع سكان المدينة من استخدام النسلجين الذين يقيمون خارج حدود المدينة. ولا يتضح ما اذا كلن المخالفون من تجار لندن او من تجار الاعمشة المحليين، غير انه في مواجهة شكوى جديدة جاءت من مختلف المدن في القرن السادس عشر صدر قانون يحظر الاشتغال بصناعة النسيج وصناعة الاعمشة ، خارج حدود المراكز الحضرية التقليدية . ولكن ذلك القانون لم يؤد الى أكثر من تأجيل قيام الصناعة الريفية بصفة مؤقتة .

وفي مواجهة شكوى مدينة ورستر من أن رخاءها قد تدهور نتيجة منافسة حرفى الريف ، صدر قانون في عام ١٥٣٤ نص على منع صناعة الاعمشة في مقاطعة ورشستر شايير خارج حدود المدن الخمس الرئيسية. وبصدور قانون ١٥٥٥ امتد ذلك الحظر الى سائر انحاء انجلترا ، فحدد القانون الاشتغال بالنسيج وصناعة الاعمشة وعمل على الحد من « زيادة عدد الأنوال خارج المدينة ، أو نقابت المدن ، أو سوق المدينة ، أو غيرها من الأماكن التي شاعت فيها صناعة الاعمشة على مدى عشر سنوات (٦) . وبالإضافة الى ذلك حرم قانون الحرفيين الصادر في ١٥٦٣ مزاولة مهنة النسيج الا لأولئك الذين مروا بفترة الطمعة في الطوائف المعترف بها كما منع الصبية من الالتحاق بالطائفة الا اذا كانت الملكية الحرة لإبائهم تتدر بثلاثة جنيهاً « وبذلك حرم الاشتغال بتلك الحرفة على ثلاثة أرباع سكان الريف (٧) .

ولكن الدليل الواضح على وجود حركة عامة تستهدف اخضاع الحرفيين لسيطرة عناصر تجارية نجده في تطور شركات الملابس الخمس الكبرى في لندن ، فكان نصف تلك الشركات يتكون من التجار (مثل القماشين) واستمر هؤلاء يمارسون نشاطهم بصفة عامة في قطاع تجارة الجملة أو تجارة القصدير . ولم تكن تلك الشركات التي كانت في الأصل منظمات حرفية ، أو ضمت في عضويتها عناصر حرفية ، قد أصبحت تقع تحت سيطرة أقلية تجارية استخدمت قوتها في اخضاع الحرفيين منذ العقود الأولى من القرن السادس عشر . وقد حدث ذلك للصاغة وتجار الخردوات (الذين أصبحوا

(6) Lipson, op. cit., 487, 502-6; Froude, History of England vol. 1, 58.

(7) Studies in Econ. History : Papers of George Unwin, 187.

يعرفون بهذا الاسم بعد ان ضمو اليهم تجار القبعات () ، وكذلك التريزة وصناع الاتمشة . وفيها يتعلق بصناع الملابس النسائية اوردنا مثالا من قبل على وجود ذلك الاتجاه بينهم .

وغالبا ما كان ظهور العنصر التجارى داخل النقابة الحرفية ، يبرز من خلال اتجاه قاده تلك النقابات الى الحصول على عضوية النقابات الحرفية المتماثلة في نفس الوقت ، لأن ذلك كان يتيح لهم فرصة التخلص من القيود التي تفرضها نقاباتهم فيما يتصل بجمال الشراء والبيع ، وكان هذا التشابك في المصالح بين العناصر التجارية داخل النقابات المتشابهة يؤدي الى اندماجها في بعضها البعض احيانا . وعلى سبيل المثال فان شركة صناع الاتمشة نتجت في الأصل من اندماج النساجين والجزازين معا ، وكان الاغنياء من اعضاء تلك الشركة قد درجوا على التمتع بعضوية نقابة تجار الخوخ والنساجين والصباغين معا .

وفي مثل تلك الحالات كانت المراكز العليا في الشركة في يد العناصر التجارية ، وكان حكام المدينة واعضاء مجلسها يختارون من بينهم . وقد لاحظ اونيون انه « طالما كانت الحاجة ملحة الى المزيد من انتقعات لاجتياز مراحل الترقى ، لم يكن باستطاعة أحد ان يصل الى مراكز الحكم سوى الاثرياء من اعضاء تلك الشركة » ، ونتج من ذلك ان « غالبية المواطنين الاحرار فقدت نصيبها في اختيار الحكم الأربعة تدريجيا » (٨) . ويشير مؤرخ شركة الأجواخ الى ان « الحرفيين الأصلاء ما لبثوا ان هبطوا الى مستوى التبعية » (٩) . اما عن حالة نقابة صناع السكاكين فان ابراكز الرئيسية فيها كانت في يد اشخاص لا يمتون الى تلك الصناعة بصفة « ولم يكن باستطاعة المواطنين الاحرار الذين يملكون قوت يومهم الدخول في سلك التمهائين ، لانه بالاضافة الى رسوم العضوية الباهظة التي كان عليهم دفعها ، كان على العضو الجديد ان يدعو مجلس النقابة الى احدى الحلقات على نفقته الخاصة » (١٠) .

وقد شكل مجلس نقابة التريزة على نطاق ضيق منذ القرن السادس عشر ، « رغم ان القانون الذي كان يخضع له جميع الاعضاء نص على ضرورة

(8) G. Unwin' Industrial Organisation in the 16th and 17th Centuries, 42.

(*) A. H. Johnson, History of the Company of Drapers of London vol. 1 23, also 148-51.

(**) C. Welch' History of the Cutlers, Company of London, vol. 11, 79, 86-7.

دعوتهم للاجتماع في شكل جمعية عمومية ، فلما لا نكاد نجد اثرا لنظك الجمعية ، وبدلا من أن يقدم رئيس النقابة حساباته عند نهاية السنة التي يتولى فيها الرئاسة على الملأ في قاعة الاجتماعات أمام جميع أعضاء الطائفة ، أصبح يقدم تلك الحسابات لمجلس المساعدين أو لبعض المراجعين الذين يحدد المجلس^(٩) . وظهر في حوالى نفس الحقبة تقسيم النقابة الى قسمين أحدهما تجارى يضم التجار ، والآخر حرفى يضم الحرفيين . ولما كانت السجلات الخاصة بالقسم الأخير قد فقدت من نوع العلاقة الذى كان قائما بينه وبين القسم الأول لا يبدو واضحا ولكننا نفترض انها كانت علاقة تبعية وليست علاقة استقلال تام^(١٠) .

وعلى حين سيطرت أوليجاركية تجارية على الشركات المتعلقة ، سيطرت الشركات المتعلقة الكبرى بدورها على حكومة مدينة لندن . « ويحدد مدى وقوع حكومة المدينة الآن في أيدي النقابات الكبرى حقيقة أن معظم أعضاء المجلس والنبل والعهد كانوا يختارون لعدة سنوات من بين أعضاء إحدى الشركات المتعلقة الكبرى . وما كانت تحل نهاية القرن الخامس عشر حتى كانت المنظمات الحرفية ومنظمات المدينة قد اندمجت في بعضها البعض »^(١١) .

في نفس الوقت هناك أدلة تشير الى أن الأوليجاركية التجارية المشتغلة بتجارة الملابس والقمشة والجوخ والخردوات بدأت تنظيم الصناعة المنزلية في الريف ، وبذلك حظت في صراع مع القماشين وصناع الجوخ في المدن الإقليمية . وعلى سبيل المثال ، رفع القماشون في الأقاليم شكوى الى المجلس العلم في عام ١٦٠٤ من « اتساع النشاط التجارى لتجار لندن الأثرياء مما مما يعرقل نشاط الآخرين » ، وكذلك شكوى صناع الجوخ في شروسبوري من « تشغييل ما يزيد على ستمائة شخص في م ناعتهم » داخل المدينة ، وكانوا قد نجحوا في وقت من الأوقات في منع تجار لندن من إرسال عملائهم الى ويلز لشراء القماش الأبيض الذى كان يتجه الى سوق شروسبوري ، وذلك لتوفير المواد اللازمة لصناعة تجهيز القمشة المحلية الخاصة بهم . وكان القماشون المحليون أو المشتغلون في تجهيز القمشة يرتبطون بالنظام الحرفى للمدينة تماما مثل صناع الجوخ في شروسبوري ، حيث كان من مصلحةهم تدعيم واحياء لوائح نقابات الحرف المحلية اذا دعت الحاجة الى

(٩) C.M. Clode, Early History of the Guild of Merchant Tailors, part 1, 153

(١٠) Ibid, 61 seq.

(١١) A.H. Johnson, op. cit., vol. 1, 50-1.

ذلك وضمان الحماية القانونية لهم — كما كان الأمر بالنسبة بالنسبة لرسم ١٥٥٥ — ليستطيع الحرفيون مواجهة منافسة الصناعة الريفية التي يولها رأس المال الكبير التآمر من لندن .. وهكذا كان نفوذ هؤلاء الرأسماليين المحليين رجعا الى هذا الحد ، يهدف الى التحكم في الصناعة المنزلية الجديدة ووضع حد لامتداد تقسيم العمل الى المشتغلين بتلك الحرفة الذي كان تدبدا يشرب اليها بالفعل .

وفي حالات اخرى اصبح القماشون المحليون في وقت من الأوقات تجارا يستخدمون غيرهم من الحرفيين خارج حدود المدينة في الريف المجاور ، مثلما كان الأمر بالنسبة لقماشى سافوك وايسكس الأثرياء الذين نسمع عن شكوى بحقهم قدمها النساجون في عام ١٥٣٩ ، تشير الى أن « الأثرياء من القماشين اتفقوا غيبا بينهم على دفع ثمن محدد للأقمشة المنسوجة » ، أو نسمع عن قماشى ولتشير الذين نجحوا في الالتفاف حول مرسوم عام ١٥٥٥ ، وتمكنوا من زيادة عدد الأتوال في الريف (١١) . ويتبين لنا من ذلك الصراع الذي دار بين الأقاليم والمدن الكبرى ، أو بين رأس المال الصغير وصنوه الكبير ، أن ثمة صراع اقتصادي نتج عن تضارب المصالح بين الفريقين . وقد تحول هذا الصراع بين رؤوس الأموال الصغيرة والكبيرة ، وبين المدن الرئيسية والأقاليم ، الى قطاع له تأثير كبير — الى حد ما — بين البرلمانيين في عهد الكومنولث .

غير أنه كان هناك اختلاف هام بين كل من الفترتين المتقدمة والمتأخرة وبعضهما البعض . ففي عصر تيودور ومطلع عصر ستيوارت ألقت نقابات الحرف الإقليمية بنقلها ضد التوسع في الصناعات اليدوية وبصفة خاصة ضد الصناعة الريفية المنافسة لها ، على حين كان للمصالح التجارية وخاصة تجار لندن تأثيرا عكسيا ، كما يتضح أن اهتمام تشريعات عهدى تيودور وستيوارت بالمحافظة على نفوذ نقابات الحرف كان عملا هاما ساهم في تجميع معارضة قوية من جانب المصالح التجارية ضد نظم ستيوارت في العشرينات من القرن السابع عشر .

وعند منتصف القرن السابع عشر أصبح فريق من الحرفيين أنفسهم يهتم بتوسيع حجم الصناعات وبالتخلص من القيود التقليدية لنقابات الحرف . وأصبح هناك تمييز واضح بين رؤوس الأموال الكبيرة والصغيرة بين المنظمين الإقليميين في الصناعة الريفية سواء كانوا من الحرفيين الأغنياء أو من أعضاء النقابات التجارية المحلية ، كما أصبح هناك تمييز واضح

بين الغمّاشين الأثرياء الذين حصلوا على الصوف من موارده الرئيسية ، وبين زملائهم الفقراء الذين لم يكن أمامهم بديل عن شراء الصوف من الاحتكار الخاص به . وبينما كانت تلك الاتجاهات تتجلى بقوة في قطاع صناعة الأقمشة باعتباره أكبر القطاعات الصناعية في إنجلترا في ذلك الوقت ، فإن تلك الاتجاهات لم تمتد إلى التجار . كذلك يلاحظ ظهور طبقة مماثلة من أصحاب الأعمال في نفس الوقت بين باعة الجلود والأسكافية (الذين أخضعوا الحرفيين لهم) ، وتجار السكاكين (الذين أصبحوا يستخدمون صناعات السكاكين والأعمدة لحصلهم منذ ١٤١٥) وصناعة الصفيح والحدادين وتجار الأدوات الحديدية (١٢) .

وشهد مطلع القرن التاسع عشر بداية تحول هام في مركز الجانبة تمثل في بداية تسلط طبقة التجار أصحاب الأعمال التي برزت من بين صفوف الحرفيين أنفسهم ، ومن بين كبار أعضاء النقابات الكبرى . وهى الظاهرة التي يصفها ماركس بأنها « الطريق الثوري الحقيقي » . وتفصل تلك العملية أبعد ما تكون عن الوضوح ، فلا يتوافر حولها إلا القليل من الأدلة المتصلة بها اتصالاً مباشراً . ولكن وجود تلك الحقيقة يفسر الحوادث التي وقعت في شركات الملبوسات ، فقد حولت الأوليغاركية التجارية التي كانت تسيطر على تلك الشركات نشاطها الكلى إلى التجارة وضمنت لهم ثروتهم المتزايدة ونفوذهم الواسع على مر الزمن موضع قدم بين الفئات المتنافسة المشتغلة بتجارة التصدير ، أو احتلت على الأقل موقع الوكلاء بالمعمولة الذين يعيشون على هامش تلك التجارة . وإذا لم تكن الأمور قد جرت على هذا النحو فإن علاقاتهم بالمنتجين أصبحت محدودة بصورة متزايدة ، واتجهوا إلى ضرب نطاق مخلق حول أنفسهم احتفظوا بالعناصر الأخرى المشتغلة بالحرفة خارجه ، بدلا من العمل على تطوير وتوسيع الصناعة الحرفية على المستوى الوطنى على نحو ما فعلوا في القرن السادس عشر .

وشكل ظهور عناصر رأسمالية من بين الحرفيين الأثرياء ، اتجهت إلى استثمار أموالها عن طريق تشغيل الحرفيين الآخرين لحصلهم ، ولعبت دور التاجر صاحب العمل ، تحديا للتنظيمات المغلقة التي اتلمتها العناصر التجارية القديمة . وظلت الأخيرة تفرض سيطرتها من خلال استمرار الشركة التي تملك (بحكم ميثاقها) الحق الخالص في الاشتغال بغرغ معينة من الإنتاج (١٣) . واتخذ التحدى الموجه لها تبعا لذلك مظهران : أولهما ، نضال

(12) G. Unwin, op. cit., 26-46.

(١٣) كان من حق أى مواطن من مواطنى لندن الاشتغال بأحد فروع تجارة الجملة وذلك على العكس مما كان سائدا في المدن الأخرى ، ولكن ذلك الحق لم يمتد إلى الحرف لى الحرفيين .

الأثرياء من أعضاء الطائفة من أجل الحصول على نصيب في إدارة الشركة فحاولوا في كثير من الحالات ضمان استقلالهم واتلمة وضع خاص لهم في إطار شركة مستقلة . وثانيهما ، تمثل في الأسس الذي تليت عليه مؤسسات عصر ستيفورات الجديدة التي تكونت من عناصر حرفية من بين شركات الملبوسات ذاتها ، تلك المؤسسات التي يشهر أونوين الى انها قد خضعت بسرعة للعناصر الرأسمالية بين الحرفيين الذين سيطروا على المشتغلين بالحرفة ، وحولهم الى طبقة من اشباه البروليتريا .

وقد حدث ذلك في حالة شركة التفازات (التي استطاعت بنفوذ البلاط أن تتحول الى مؤسسة) فتكونت بواسطة صناع الجلود الذين كانوا يخضعون من قبل لسيطرة تجار الجلود . وثمة محاولة مماثلة لم تحرز النجاح لبعض الوقت قام بها صناع اللباد من أجل نيل حريتهم بعد أن كانوا يخضعون لتقلبة الخردواتية وكذلك فعل صناع الدبلييس الذين كانوا يقومون من قبل تحت سيطرة شركة الملابس النسائية ، وكذلك فعل صناع الساعات الذين انفصلوا من تقلبة الحدادين ، والمشتغلون بصناعة الحرير الذين استقلوا عن شركة النساجين . وفي التماس قدم الى جيمس الأول في عام ١٦١٩ ، جأر صناع الجلود بالشكوى من تجار الجلود الذين « أحكوا قبضتهم على مصادر الجلود الخام وتجارة منتجاته ، ولا يتركون السلع التي يشترونها حتى يبيعونها بالثمن الذي يريخونه دون مراعاة للحرفيين ، فلم يكن يهمهم أن يحقق الصانع كسبا » . واشتكوا فيما بعد من أن المجموعة المتحكم في الشركة « انتقلت الى ايدي أولئك الذين لا يعرفون شيئا عن الجلود كالحكام وأعضاء مجلس المدينة .. والمشتغلين بهم أخرى مثل النحاسين وتجار الجوارب والملابس الداخلية الخ » . كما اشار أعضاء شركة التريزية في ملتمس لهم الى « الأثرياء من أبناء حرفتهم الذين يضعفون الآخريين من أعضاء الطائفة عن طريق الحاق أعداد كبيرة من الصبية بالعمل » ويجهون الى انصاء أعضاء نقابة التريزية عن مجلس الشركة ومراجعة الحسابات » .

كما أعلن أعضاء شركة الطباعة على اختلاف مراتبهم أنهم « أصبحوا مرتبطين بخدمة مجموعة محدودة من الأثرياء طوال حياتهم ، في ظل شروط الاستخدام القائمة ، وفي الأوقات التي يراها الرؤساء ملائمة لهم » ، كما أن الكثير من الصبية « يتحولون بعد انقضاء فترة تلمذتهم الى حالة التبعية التي يشكو منها مقدمو الالتماس » وتظلم النساجون من مجلس شركتهم الذي « يكسب بواسطة الخلاء » ، ونتيجة لذلك طرد المعلمون الذين كان يقع على عاتقهم تعقب الخلاء » . كما أن صناع اللباد الذين قاموا بمحاولة ناجحة في السنوات الأولى من حكم جيمس الأول لتكوين شركة

مساهمة لفظية حاجتهم الى رأس المال كانوا من بين متوسطى وصغار الحرفيين . وقد أعلنوا في بيان اصروه في اواخر القرن السادس عشر ان « صناع البلاد الأكثر ثراء كقوا على اعتماد دائما لشراء الكثير (من المواد الخام) نقدا ، او على الحساب ، وبذلك كانت لهم فرصا احسن للاختيار » ، وكان فقراء الحرفيين يحصلون على النوع الرديء من الصوف بشئ الأنواع الجيدة « فتمرضوا يوميا لقسوة الحرمان من العمل ، وانحدرو الى هذه الفقر ، حتى أصبحوا يخشون مواجهة الناس » ، ووقعوا في رقة الدين للتجار الذين قطعوا عنهم الصوف الخام كلية كلما جأروا بالشكوى .

وبعبارة أخرى كانت الشكوى عامة من جانب صغار الحرفيين الذين عانوا الكثير من النقص في رأس المال ، ورفعوا شكواهم مرة أخرى ضد تجار الخردوات الذين « احتفظوا بأعداد كبيرة من الصببة واستخدموا المومست في الصناعة وباعوا كميات كبيرة من السلع دون حشود ، ولم يحدوا نظرها للعمل وتمصرفوا على هواهم » . ولكن عندما استطاع صناع اللباد ان يحصلوا في عهد الكومنولث على امتياز لشركتهم كان الاثرياء منهم في مقدمة الصوف . وقد سبقت الاشارة الى ان « الكثير من اعضاء الحرفة يستخدمون عشرة او عشرين او ثلاثين شخصا او ما يزيد على ذلك » في انتقاء الصوف وتنظيفه واعداده للتصنيع هذا بالإضافة الى عمل المياومة والصببة » ، على حين ذكر الخردوات في معرض معارضتهم للشركة الجديدة انها « لا تعمل لمصلحة الفقراء من اعضاءها ولكنها تخدم الأغنياء منهم » . ويقدم ذلك — على حد تعبير أونوين — صورة فريدة « للطريقة التي تجلت اليها المنظمات الحرفية للدفاع عن المعلمين الصغار في مواجهة نوع من الرأسماليين يسمى الى اخضاع الآخرين لهم » .

وثمة محاولة حققت قفرا اقل من النجاح ، قلم بها المشتغلون بحرفة سلخ الجلود للحصول على حقوق معينة من نقابة السلاخين على طريق « طلب مזור تقدموا به عام ١٦٠٦ للحصول على خطاب ترخيص من الملك دون الرجوع الى رئيس الطائفة ونقيبائها » . ورغم ان الحرفيين نجحوا في الحصول على الامتياز ، الا ان مجلس النقابة رفض الاعتراف به وتدخل لدى الديوان الملكى ونجح في إلغاء الامتياز .

وكان الوضع مختلفا بالنسبة للقماشيين ، فمنذ نهاية القرن السادس عشر ، أصبح القمصر التجارى في شركة الملبوست مهنيا بالتجارة الخارجية ، وبذلك قل اهتمامه بأحوال الصناعة . ويتجلى ذلك في مقاومتهم المحدودة لامتياز عضوية مجلس الشركة الذى حصل عليه النقباء والمعلمون ، وتمت تسوية تلك المسألة نهائيا في عهد الكومنولث . ولكن هذا الامتياز لا يعنى — كما قد يظن — أن جمهور الحرفيين قد أصبحوا يلعبون دورا في ادارة

الشركة ، اذ كان ذلك — على العكس — من مصلحة اثرياء الحرفيين الذين كانوا يستخدمون الحرفيين الصغار على نطاق واسع ، ويمثلون في مجلس الشركة ، والذين راوا — على نحو ما يذكر أونوين — أن « النقباء والمعنبن لم يتم انتخبلهم من بين صغار الحرفيين وعمال الميولمة ، ولكنهم يعينون بواسطة المجلس من بين كبار الصناع » . وعندما طلب البعض بالانتخاب العلم ، عارض النقباء والمعلمون أنفسهم ذلك الطلب . أضف الى ذلك انه بينما يحاول كبار اصحاب الاعمال الذين سيطروا على مراكز الرؤساء تجاهل اللوائح التقليدية للصبية لزيادة عدد الحرفيين الذين يستخدمونهم فإن الحرفيين الصغار الذين تأثرت احوالهم نتيجة ذلك وقفوا الى جانب العنصر التجارى في شركة الملبوسات في مواجهة اللوائح القديمة ، وهو نفس العنصر التجارى الذى سبق ان وقف كبار الحرفيون وصغارهم على السواء في وجهه ، عندما دب النزاع حول تصدير الأقمشة غير المصبوغة التى كانت تهم كبار القماشين (١٤) .

وبالإضافة الى نظام الإنتاج الذى وضعه التجار المشتغلون بالصناعة، هناك القليل من الأمثلة للمصانع التى امتلكها الراساليون الذين استخدموا العمال مباشرة مقابل أجر . ولكن تلك الأمثلة نادرة هذه المرة في صناعة النسيج ، حيث لم تكن أدوات الإنتاج قد تعقدت خارج اطار عملية التجهيز لتضع أساسا لإنتاج المصنع ، فكانت الأدوات المستخدمة في الإنتاج لا تزال في متناول يد الحرفى صاحب الوسائل المتواضعة ، وكان من الممكن اقلبتها تحت ستيفة لحاجة العمل الى جهد فردى بالدرجة الأولى . وكان الفرق الوحيد بين المصنع اليدوى والإنتاج المنزلى ، يتمثل في أن الأول يتطلب إقامة عدد من الأتوال بجانب بعضها البعض في نفس المبنى بدلا من أن تكون مبعثرة في بيوت العمال . فتم تركيز امكن الإنتاج دون أن يطرا تغيير على طبيعة العملية الإنتاجية ذاتها .

وكانت الفرصة محدودة في تلك المرحلة لتقسيم العمل داخل الورشة أو إقامة نوع من العمل الجماعى نتيجة لذلك التركيز ، وعلى العكس من ذلك كان الراسالى يوفر تكاليف الاحتفاظ بالمصنع ، وتكاليف الإشراف ، اذا اسند العمل الى الحرفيين في بيوتهم . وفيما عدا مصنع التجهيز والمصبغة ظل إنتاج المصنع في صناعة النسيج يمثل استثناء عن القاعدة

(14) Unwin, op. cit., 126-39, 156-71, 196-210; Margret James, Social Problems and Policy during the Puritan Revolution, 205, 211-12, 219; J.F. Wadmore, Some Account of the Skinners' Company, 20,

حتى النصف الثاني من القرن الخامس عشر . وحتى في تلك الظروف فإن الحالات التي نجدها ، تشير الى وجود عدد ملحوظ من الراسماليين الذين تلازم الرغبة في استثمار اموالهم في الصناعة منذ بداية ظهور البروليتاريا الصناعية . وبعد جون وينشكوب John Winchcomb أشهر هؤلاء الراسماليين الصناعيين ، وكان ابنا لأحد القماشين التحق بخدمة أحد أثرياء القماشين كواحد من الصبية ، وكان بعيد النظر عندما تزوج أرملة سيده . وإذا صح ما يتواتر عنه فقد استخدم بضع مئات من النساجين وامتلك دارا للصباغة ومصنعا للتجهيز (١٥) .

ونسمع عن توماس دولمان من نفس المدينة الذي تراكمت لديه ارباح كبيرة من دار العرض التي تكلفت عشرة آلاف جنيه . وظهر توماس بلانكيت في بريستول ووليم ستامب في ولتشير الذي كان ابنا لأحد النساجين استأجر أسقفية الماسبوري . كذلك نسمع عن أوسني إبي Osney Abbey في أكسفورد شاعر الذي جمع الأتوال والنساجين في دير مهجور ، وكان يفخر بأنه يستخدم الفين من العمال . وحتى عندما كان نظام الصناعة المنزلية سائدا فإن عملية التجهيز كانت تتم في مصنع كبير يمتلكه القماش (١٦) .

وشهد ذلك الزمان صراعا بين القماشين الذين يستثمرون رأسمالهم في تجهيز الأقمشة ، ورأس المال التجاري « الخالص » في مدينة لندن ، الذي كان يهتم بتصدير الأقمشة ، ومن ثم كان يفضل تصدير الأقمشة غير المجهزة . ويتجلى ذلك بوضوح في الصراع الذي نشب عام ١٦١٤ حول مشروع كوكليين لتحريم تصدير القماش غير المجهز .

لكن التطور التكنولوجي في عدد من الصناعات كان قد تقدم بدرجة كافية لارساء قواعد الإنتاج على أسس نظام المصنع ، وساهمت في تلك المشروعات رؤوس أموال أكبر من تلك التي كان يمتلكها دولمان ، واستامب، وبلانكيت . ففي صناعة التعدين — على سبيل المثال — كان يكفي استثمار رأسمال لا يتجاوز بعض الجنيهات للبدء في عمليات التعدين على نطاق صغير فيها بين القرن السادس عشر ، وكان استخراج الفحم يتم في الغالب بواسطة الفلاحين على حسابهم أو لحساب السيد الإقطاعي . وحتى عندما كان العمل يتم عن طريق منشآت غنية ، فإن مبلغ خمسون أو ستون جنيها كان كافيا لازالة عملية استخراج المعادن .

(15) Johnson, op. cit., vol. 11, 48; V.C.H. Berks, vol. 11, 388.

(16) V.C.H. Gloucester, 2, 158.

ولكن تطور اساليب نزع المياه من المناجم الذى نتج عن اختراع مضخات اكثر كفاية شجع على استغلال المناجم الى ابعاد اعظم (كانت تصل فى الغالب الى ٢٠٠ قدم) ، وترتب عليها قيام مشروعات تعدين كبيرة فى منطقة تالين ، لان استغلال المناجم الى هذا العمق يتطلب اقامة مضخات تحتاج الى قدر كبير من رأس المال . وبدأت المناجم الجديدة —سول— عن طريق مجموعات من المغامرين ، مثل السير بيتر ريدل وغيره ، الذين مولوا مناجم الفحم فى ووروكشاير حوالى ١٦٠٠ بتكلفة قدرها ٦٠٠ جنيه ، أو السير بلاكت الذى كان واحداً من تجار نيوكاسل ، والذى قيل أنه خسر عشرون ألف جنيه فى محاولة لنزع المياه من لحد المناجم .

وأصبح رأس المال الذى يبلغ مائة أو مائتين من الجنيهات والذى كان شائعاً بين مغامرى عصر اليزابيث يبدو — فى القرن السابع عشر — من ذكريات الماضى . وبدلاً من ذلك نسمع عن أكثر من مجموعة من مستخرجي الفحم ، كانت تنتج ما يقرب من عشرين ألف طن فى السنة على الضفة الجنوبية للتييز فى عام ١٦٣٨ . كما نسمع ان أحدهم كان يستخرج فحمها تبلغ قيمته ٥٠ جنيه سنوياً ، ونسمع كذلك عن وولاتون بالقرب من نوتنجهام الذى كان ينتج عشرون ألف طن فى عام ١٥٩٨ ، كما نسمع عن رؤوس أموال تبلغ الآلاف من الجنيهات أنفقت على مضخات المياه . ولم يكن من الغريب ان تعد مبالغ مثل ١٤ و ١٧ ألفاً من الجنيهات كذلك التى أنفقت على إعادة فتح مناجم الفحم فى بدوورث مبالغ ذات بال . وازداد انتاج الفحم فى سائر أنحاء إنجلترا فيما بين عامى ١٥٦٠ — ١٦٨٠ بما يقدر بأربعة عشر ضعفاً (١٧) .

وفىما يتعلق بمناجم الرصاص والفضة فى جنوب ويلز نسمع عن السير هيوغ ميلتون الذى كان يؤجر مناجم كارديجان شاير فى مطلع عهد جيمس الأول بليجار سنوى بلغت قيمته ٤٠٠ جنيه ، كما نسمع أيضاً عن المناجم التى كانت تحقق أرباحاً فى عام ١٦٠٩ تبلغ ٢٠٠٠ جنيه شهرياً . وفى السنة الأولى من عهد البرلمان الطويل ، كان ثمة منظم يدعى توماس بشلسل استخدم ٢٦٠ عاملاً من عمال التعدين فى كارننج شاير ، واستطاع ان يقدم للملك قرضاً بلغت قيمته أربعون ألفاً من الجنيهات خلال الحرب الأهلية (جمعها على ما يبدو من أرباح التعدين) ، وحصل من الملك فى مقابل ذلك على امتياز التعدين فى كاردينج شاير . وبعد ذلك بنحو ثلاثين عاماً فى عهد عودة الملكية أسست شركة لإدارة مناجم كاردنتون وماريونيث براسمال

قدره ٤٢٠٠ جنيها وزع على مائة سهم ، بينما ظهر في ختام القرن اتحاد عرف باسم « مشروع التعدين » كان يمتلك مناجم الرصاص والفضة والنحاس والفحم في جنوب ويلز ، بالإضافة الى ميناء ، وقناة ، ومصانع لصهر المعادن ، وأخرى للطوب . وقد حاول ذلك الاتحاد أن يرفع رأسماله الى مائة ألف جنيه عن طريق مساهمة الجمهور (١٨) .

وبدأت في عهد اليزابث طريقة استخراج الملح عن طريق تطهير الصخور الملحية ، وهي الطريقة التي حلت محل تبخير مياه البحر في أحواض ، أو غليان الماء المالح في البرك والعيون . وعند نهاية الحرب الأهلية كانت هناك مصانع للملح في شيلد تنتج نحو خمسة عشر ألف طن من الملح سنويا . وما كاد يحل عهد شارل الثاني حتى كانت مصانع الملح في تشيشاير تنتج ما قد يصل الى عشرين ألف طن في السنة (١٩) . وخلال السبعين سنة الأخيرة من القرن السادس عشر أقيمت أولى المصانع التي تنتج ورق البارود والمدافع ، كما أقيمت أولى المصانع التي تشتغل بتكرير السكر ، واستوردت انجلترا المصانع الأولى للملح من الخارج ، وكان مضى تلك الصناعات الجديدة يتمثل في أن « الأمر احتاج الى استثمارات كبيرة في كل الحالات التي أنشئت فيها تلك المصانع لم يكن باستطاعة مجموعات معلمى الحرف تدبيرها ، حتى في الحالات التي كان فيها أولئك الحرفيون يملكون قدرا صغيرا من المال » (٢٠) .

وظهرت مصانع البارود التي تدار بقوة دفع المياه في إقليم سارى عند منتصف القرن السابع عشر ، وأقيم مصنع للورق في دار تفورد تكلفت واحدة من العجلتين المقيمتين اللتان كلتاهما تديرانه ما بين ألف وألفين من الجنيهات . وبحلول عام ١٦٣٠ كانت هناك عشرة أو أكثر من مصانع الورق التي تدار بنفس الطريقة في جميع أنحاء انجلترا . وفي عهد جيمس الأول نسمع عن معصرة أقيمت في لندن ، برأسمال قدره عشرة آلاف جنيه (٢١) . وفي صناعة الحديد « كان تشغيل مصانع الحديد يحتاج منذ وقت مبكر الى رأسمال كبير ، لا يمكن توفيره إلا اذا تعاونت مجموعة من ملاك الأراضي مع بعضها البعض » (٢٢) . ولكننا نجد في القرن السابع

(18) D. J. Davies, *Economic History of South Wales Prior to 1800*.

(19) Nef' op. cit.' 174 seq.

(20) Nef in *Econ. Hist. Review*, vol. v, No. 1, 5.

(21) Ibid, 7, 8, 11, 20.

(22) T.S. Ashton, *Iron and Steel in Industrial Revolution*, 5.

عشر أفران الصهر ، التي كان انتاجها يتدر ببيضة آلاف من الأطلال ، تحمل محل المساهر والمسابك الصغيرة . وقد تدرت تكلفة انشاء فرن حديث للصهر ، واثنين من المسبك ، مع امكن اقامة العمال ، وغيرها من المنشآت ، في غالبية دين عام ١٦٨٣ بألف جنيه . وكانت تلك الفرن ولحقتها ذات قدرة انتاجية تبلغ ١٢٠٠ طن سنويا . وكان الكثير من مصانع الحديد في الريف الغربي يعمل بواسطة ملاك الأراضي والأعيان المحليين .

وحدث في نفس الوقت تطور مماثل في صناعة المسامير غربى. مودلاند ، اذ ترتب على ظهور آلة قطع الحديد قيام طبقة صغيرة من الراسماليين جاءت في الغالب من بين أثرياء الفلاحين أو الميسورين من معلمين حرفة صناعة المسامير . وحدث نفس الشيء في صناعة السيوف والسكاكين عند اختراع آلة الشحذ التي تدار بقوة الماء في اقليم برمنجهام (٢٣) . وعند نهاية القرن السادس عشر أسست شركتان شقيقتان ، احدهما شركة المناجم الملكية ، والآخرى شركة المصانع التعدينية والمسابك ، وكانت الأولى تتولى استغلال مناجم الرصاص والنحاس والمعادن الثمينة ، بينما اقتصت الثانية بصناعة المنتجات النحاسية . وكانت الشركتان تستخدمان عشرة آلاف عامل في وقت واحد . وامتلكت الشركة الأخيرة مصانع الأسلاك في توترن التي بلغ رأسمالها سبعة آلاف جنيه واستخدمت مائة عامل أو أكثر .

وفي عام ١٤٤٩ اتفق اثنان من الراسماليين ستة آلاف جنيه في اقامة مصنع للأسلاك في اشركان لتصنيع النحاس الخام المستورد من السويد . وعند نهاية القرن السابع عشر قامت شركة تحمل اسم الشركة الانجليزية للنحاس براسمال يقرب من اربعين ألف جنيه وزع على سبعة عشر مساهم . غير أنه تبيل عودة الملكية « كانت صناعات التعدين وسبك المعادن والمصنوعات النحاسية وصناعة الأسلاك تقوم على أساس نظام المصنع ، فجميع العمال مع بعضهم البعض بأعداد كبيرة ، واشتغلوا تحت اشراف مديرين معينين من قبل حملة الأسهم أو أصحاب رأس المال » (٢٤) .

غين أن تلك الحالات كانت ترتبط بتغير الأسلوب الفني في الإنتاج بشكل جعل الأخذ بنظام المصنع أمرا ضروريا ، وبينما كانت تلك التغيرات تعد انماطاً متقدمة بالمقارنة بما سياتى بعدها ، إلا أنها كانت ذات وزن محدود

(23) W.H.B. Court. Rise of the Midland 1600-1838, 80 seq. 103 seq.

(24) H. Hamilton. English Brass and Copper Industries to 1800, 85, also 13-17, 27, 60, 244.

بالنسبة لامتصاص البلاد ككل في تلك الحقبة . ففما يتعلق برأس المال المستغل في المصنع ، وعدد الراسماليين المرتبطين بها ، وعدد العمال المشتغلين فيها ، يبدو واضحا أنها كانت أقل أهمية من تلك التي نجدها في الصناعة المنزلية ، بينما كانت - كما سنرى - قاصرة بالدرجة الأولى على الأرستقراطية التي حصلت على التراخيص ، وقامت مشاريعها في صورة امتيازات خاصة منحها الملك .

وليس من السهل أن نقرر ما إذا كانت تلك الصناعة تساهل في الأهمية ما أسماه ماركس بالصناعة اليدوية ، وهو الإنتاج في المصانع اليدوية أو الورش ، حيث لا يدار العمل بالقوة الآلية ، ويعتمد بالضرورة على الأدوات الحرفية (٢٥) . ولكننا لا يمكن أن نصنف تلك المؤسسات في ذاتها تحت على رأس المال ، والتي أشرنا إليها من قبل ، على أنها « مصانع يدوية Manufactories » بالمعنى الذي قصده ماركس عند استخدامه لهذا المصطلح . ويصدق هذا - بلا ريب - على ورش النسيج التي امتلكها جاك نيوبوري أو توماس بلانكيت ، كما ينسحب ذلك على بعض مصانع النسيج اليدوية التي أقيمت في اسكتلندا عند منتصف القرن السابع عشر (٢٦) . ولكن الصناعة المنزلية ظلت تسود إنجلترا في القرن السابع عشر ، أكثر مما كان يسودها نظام المصنع أو ورش الصناعة اليدوية ، فظلت الصناعة المنزلية هي الطابع الأساسي للإنتاج . وكانت ورش الصناعة اليدوية أقل شيوعا في إنجلترا في ذلك الوقت منها في مناطق معينة في فرنسا مثلا .

لقد كانت الصناعة المنزلية في تلك الفترة تختلف اختلافا تاما عن نقليات الطوائف الحرفية التي انحدرت منها ، ففي أغلب الأحوال أصبحت تلك الصناعة تخضع لسيطرة رأس المال ، كما فقد الحرفيون المنتجون معظم ما كان لهم من استقلال اقتصادي إذ كثرت الإشارة في تلك الحقبة إلى الحرفيين الذين استخدموا بواسطة العناصر التجارية المشتغلة بالصناعة اليدوية مثل تلك الإشارة التي وردت في كتيب صدر في القرن السابع عشر حول تجارة الصوف وجاء به أنه كان في إنجلترا خمسة آلاف من القماشين ، وأن « كل واحد من هؤلاء » كان يحتفظ بمئتين وخمسين من العمال ، وبذلك يتجاوز عدد المشتغلين بتلك الصناعة المليون شخصا (٢٧) . وكان

(25) Marx, Capital, vol. 1, p. 366 seq.

(26) Records of a Scottish Manufactory at New Mills, ed. W.R. Scott.

(27) Reply to a Paper Intituled Reason for a Limited Exportation of Wool, Anon.

وضع الحرفى الحرفى قد أصبح يقترب من وضع الأجير البسيط ، ومن ثم كان النظام أكثر اقترابا الى ورش الصناعة اليدوية ، منه الى الحرف القديمة التى سالت فى المدينة . وحتى اذا كتلت الصناعة المنزلية وورش الصناعة اليدوية تشبه نقلت الحرف اليدوية فى طبيعة وظيقتها الانتاجية والادوات المستخدمة فى الانتاج ، فقد كتبت على نقىض نظام الانتاج الصناعى الذى عرفته الثورة الصناعية(٢٨) .

ويعتبر خضوع الانتاج لرأس المال ، وظهور العلاقات الطبقة بين الرأسماليين والمستغلين بالانتاج ، حدا فاصلا من أسلوب الانتاج القديم وصنوه الجديد ، وان ارتبطت تلك التطورات بالتغيرات التكنولوجية المتصلة بالثورة الصناعية ، التى تعد ضرورية لانتم التحول الى أسلوب انتاج رأسمالى ناضج ، وزيادة القوة الانتاجية للعمل البشرى زيادة كبيرة . ولما كان خضوع الانتاج لرأس المال طبعا مميذا فى كل من نظام الصناعة المنزلية وورش الصناعة اليدوية ، ففى أوائل عهد ستيوارت كتلت الاولى تماثل الثانية ، فلا تشتركان « مع الصناعة المنزلية القديمة الا فى الاسم ، وكان وجود الصناعة المنزلية سابق على ظهور الحرف المستقلة فى المدينة . . وتحولت تلك الصناعة القديمة الى قطاع يقف على هامش المصنع أو ورشة الصناعة اليدوية أو مخزن السلع » (٢٩) .

وكان الانتاج المنزلى وورش الصناعة اليدوية ، يتداخلان فى معظم الحالات مع بعضهما البعض فى الصناعة الواحدة ، كما كتنا يتداخلان أحيانا فى نظام المصنع الانتاجى . وعلى سبيل المثال ، فان النسيج المنزلى يرتبط بورشة التجهيز التى يملكها صاحب العمل ، كما ان صانع المسامير الحرفى فى الريف الغربى بالتجترا كان يرتبط بورشة القطع . كما ان تحول الصناعة المنزلية الى نظام ورش الصناعة اليدوية ، وتحول تلك بدورها الى نظام المصنع الانتاجى كان بسيطا نسبيا (ما دامت الظروف الفنية تعمل لصالح التغيير) ، كذلك قامت عوامل وسيطة ربطت بين نظام وآخر من تلك النظم .

وكثيرا ما نجد النظماني يختطان ببعضهما البعض فى مرحلة واحدة من مراحل الانتاج . فعلى سبيل المثال ، استأجر النسيج فى اكستر النول الذى يعمل عليه من أحد الرأسماليين فى القرن التاسع عشر ، وكان يشتغل أحيانا لحساب سيده (وذلك على عكس الغزال الذى كان يعمل فى منزله) .

(28) Marx, op. cit., 311, 353.

(29) Marx, vol. 1, 464-5.

كما نجد النساجين في المناطق الواتعة بالقرب من وادى كولم « يفقدون استقلالهم كلية ، واجبروا على الحياة في قطاعات من المنازل بالقرب من مساكنهم ، وكنوا يعملون في الفناء المكشوف الذى يتوسط أماكن سكناهم » (٣٠) . كما نجد أحيانا تاجر الأقمشة الراسمالي يستخدم عمالا في بيوتهم ، كما يستخدم عمالا يتجمعون في مكان واحد ليشغلوا على الأنوال التى أتلمها لهم في ورشة واحدة ، وذلك في القرن الثامن عشر (٣١) .

ولم يتم الراسمالي بتهديد الطريق لتغيير عملية الإنتاج في الصناعة المنزلية فحسب ، بل دفع عجلة تطورها . وكان توغل رأس المال في الصناعة — في تلك الفترة — أكثر من مجرد نمو طفيفي ، فنظمت العمليات المتتابعة في الإنتاج باعتبارها وحدة واحدة (مثل مراحل الغزل والنسيج والتجهيز والصباغة في صناعة الأقمشة) . ولم يترقب على ذلك التوسع في تقسيم العمل بين المراحل المختلفة للإنتاج ، أو بين العمال الذين يشتغلون ب عناصر انتاجية مختلفة ويشتركون في اعداد منتج واحد (٣٢) فحسب ، بل أمكن توفير الوقت الذى يستغرقه نقل المادة الانتاجية من مرحلة الى أخرى ، وأصبحت تلك العمليات متوازنة مع بعضها البعض ، بفضل عملية التداخل التى توفرت لها .

ويمكن أن نتبين أهمية هذا التطور من الشكوى التى كانت تتردد من حين لآخر في صناعة النسيج ، والتى دارت حول نقص التنسيق بين المراحل المختلفة ، وتناولت النساجين — بصفة خاصة — لأنهم كانوا يضيعون الوقت في انتظار العمل نتيجة نقص المواد الخام (٣٣) . أضف الى ذلك أن القماشين الراسماليين ، في صناعة نسج الصوف أو غزله ، الذين سيطروا على عملية الإنتاج من الصوف الخام حتى الصباغة ، كانوا في وضع يمكنهم من تحديد نوعية الإنتاج عند اعداد الغزل للنساجين ، وذلك وفق نوع القماش الذى يريدونه . بينما عمت الشكوى من اختلاف نوعية الغزل ، في الحالات التى كانت عملية غزل الصوف تتم عن طريق عمال مستقلين لا يعملون تحت اشراف القماش أو وكلائه .

وكانت تلك الظاهرة تعمل أحيانا لصالح ورشة الصناعة اليدوية ، واعتبرت من المميزات الفنية لذلك النظام في تلك الحقبة . فالعمل في ورشة

(30) W.G. Hoskins, Industry, Trade and People in Exeter, 1688-1800, 55.

(31) Heaton, op. cit., 296.

(32) Marx, op. cit., 327 seq.

(33) Lipson, op. cit., vol. 11, 47-8.

وأحدة ، يتيح الفرصة للإشراف على العمل بصورة أفضل مما كان متبعاً في نظام الصناعة المنزلية ، حتى في الحالات التي كان فيها العمال المشتغلون بالصناعات المنزلية يخضعون لإشراف تلجر الإمتشة . كما كان الراسمالي التاجر صاحب ورشة الصناعة اليدوية يهتم — في نفس الوقت — بتطوير أدوات الإنتاج وإساليهه ، بينما كان الحرفيون يمجزون عن ذلك لعدم توفر رأس المال لديهم ، ولصرامة تقاليد نقليات الحرف .

كما أن تقسيم العمل الذي كان سمة مميزة لتلك الفترة ، مهد التربة لإنهائى الاختراعات الآلية التي ظهرت فيما بعد . فتقسيم العمل في حد ذاته يخلق « اختلافاً في أدوات العمل » ، ذلك الاختلاف الذي يجب أن نأخذ الأدوات بموجبها شكلاً ثابتاً يتفق مع استخدام معين ، مما يؤدى الى تبسيط وتحسين أدوات العمل ، عن طريق تطويعها لاستخدامات تتصل بتفاصيل وظيفة العامل ، وبذلك تخلق — في نفس الوقت — الظروف المادية الملائمة لاختراع الآلة ، التي تتكون من مزيج من الأدوات البسيطة « (٣٤) .

وتقدم صناعة الجوارب والملابس الداخلية وصناعات المعادن الصغيرة مثالان للأشكال الانتقالية التي تدلنا على استهوار نظام الإنتاج الراسمالي المنزلى في نظام ورش الصناعة اليدوية ، واستمرار كلا النظامين في نظام المصنع الانتاجى . وينتهى احد هذين المثلين الى القرن السابع عشر ، بينما ينتهى المثال الآخر الى مطلع القرن الثامن عشر ، فيشير وليم لى — وهو تسييس من نوتجهام شاير — الى انه قد شاهد في عهد الملكة إليزابث « امرأة من المشتغلات بصناعة الجوارب اخترعت نولاً خالصاً بتلك الصناعة » . وكان ذلك النول أو الآلة التي تحيك الجوارب أكثر تعقيداً وتطوراً من الوصف المبسط الذى يشير اليه ، ولما كتبت تلك الآلة معقدة، فقد كان ثمنها مرتفعاً ، ومن ثم أصبح من الصعب على الحرفى الفقير أن يشتريها ويمتلكها .

ونحسبها جاء في ملتقى قدم في عام ١٦٥٥ ، لم تكن تلك الآلة « تقدم جديداً في الطريقة الشائعة لحياكة الجوارب ولكنها كانت تحتوى على أعداد كبيرة من الإبر تعمل في وقت واحد ، تزيد كثيراً على عدد الإبر التي كانت تستخدم من قبل ، فبلغت الزيادة نحو مائة ابرة في الآلة الواحدة » (٣٥) .

(34) Marx, op. cit., 333.

(35) Representation of the Promoters and Inverters of the Art, Mystery or Trade of Framework Knitting to the Lord Protector for Incorporation, 1655.

ويبدو أن تلك الأطار أو الآلة كان يستطيع إنتاج من ألف إلى ألفين غرزة في الدقيقة الواحدة ، على حين كانت الأداة اليدوية المستخدمة من قبل تنتج مائة غرزة فقط في الدقيقة . وقد ورد ذكر آلات من هذا النوع ، صنعت بناء على طلب تاجر إيطالي ، بلغ ثمن الواحدة منها ثمانون جنيهًا بعمله ذلك الزمان . وواضح أن تلك الآلة لم تكن في متناول أحد سوى كبار معلمي الحرف ، الذين كانوا يستطيعون استثمار أموالهم عن طريق اقتناء الآلة الجديدة .

ولم يشع استخدام تلك الطريقة الجديدة على نطاق واسع إلا بعد عام ١٦٥٧ ، خلال عهد الكومنولث ، حين كونت مجموعة من الراسماليين (الذين كانوا يشتغلون بتجارة الجوارب والملابس الداخلية) شركة صناعة الجوارب الآلية (٣٦) . ويبدو أن هذه الشركة تكونت بواسطة التجار البارزين ، وجاء بقتونها أن مقاليد أمور الشركة يجب أن تظل في أيدي « أوليجاركية مغلقة على نفسها من الموظفين » . وكان تأجير آلات حياكة الجوارب إلى الحرفيين المنزليين من بين أعمال تلك الشركة .

ورغم أن نظام الإنتاج المنزلي قد استمر بعد ظهور تلك الآلة ، فقد قام على أساس امتلاك الراسمالي لأدوات الإنتاج ، وتأجير الآلات للأفراد من المنتجين . وفيما بين عامي ١٦٦٠ و ١٧٢٧ ، زاد عدد الآلات الجديدة المستخدمة في حياكة الجوارب والملابس الداخلية من ٦٠٠ آلة إلى ٨٠٠ آلة ، وذلك بسبب زيادة الطلب على تصدير السلعة وخاصة إلى فرنسا . وكانت تلك الآلات تؤجر للمال مقابل شراء إنتاج عشر سنوات أو أقل من ذلك قليلا ، واستخدم كبار الراسماليين نفوذهم في الشركة للتخفيف من القيود المفروضة على نظام الصبغة ، حتى يضمنوا إمداد تلك الصناعة بالمزيد من الأيدي العاملة الرخيصة (٣٧) .

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ذكرت لجنة مجلس العموم (المشكلة في ١٧٧٦) في تقريرها أن « عمال تلك الصناعة كانوا يتعرضون لابتزاز أصحاب العمل » . وزاد إيجار آلات الحياكة نتيجة احتكار أصحاب

(٣٦) أعيد تنظيم الشركة في عصر عودة الملكية تحت اسم « شركة ورش أطارات الحياكة » عام ١٦٦٣ ويبدو أن نواة تلك الشركة كانت موجودة في وقت سابق على عام ١٦٥٧ وظلت تمارس نشاطها لعد قسنوات .

(37) J.D. Chambers, in *Economica*, Nov 1929; A. P. Usher, *History of Mechanical Invention*, 240-5; W. Felkin, *History of Machine-Wrought Hosiery and Lace*, 23 seq.

الأعمال له ، حتى أصبح الأجر الصافي لا يزيد عن ستة أو ثمانية شلنات أسبوعيا . وكان العامل الذي يمتلك آلة حياكة ، يشتغل عليها بنفسه ، يتعرض للتقاطعة من جانب الراسماليين ، حتى يقبل تأجير آلة من أحد أعضاء الشركة .

أما المثال الآخر ، فكان ذا طابع حديث لاعتبارات عدة ، فعند نهاية القرن السابع عشر ، اقام تاجر من تجار الحديد السابقين ، كان يدعى أمبروس كراولى من مدينة جرنويثش ، على ضفاف نهر الدرونيت ، مدينة صناعية صغيرة ، كانت تمثل مرحلة متوسطة بين ورشة الصناعة اليدوية ومركز الصناعة المنزلية ، وتولت تلك المنشأة انتاج المسامير والأتفصال والمزاليج وأدوات النجارة وغيرها من الأدوات الأخرى . وتحولت القرية الصغيرة التي كانت تقع في موقع تلك المنشأة الى مجتمع صناعي يعيش فيه نحو ١٥٠٠ من السكان ، وكثفت المصانع المخططة تسكن وتعمل في بيوتها ، رغم أن تلك البيوت كانت ملكا لكراولى واستأجرها هؤلاء منه ، كذلك كانت الحال بالنسبة لأدوات الانتاج والمواد الخام التي يستخدمونها . وكان على كل رب أسرة من تلك الأسر الانتاجية أن يودع في البداية « مساهمة » في شكل مبلغ كبير ، تعطيه حق الحصول على ورشة يشتغل فيها وأسرته ، وقد يستخدم بالإضافة الى ذلك عاملا أو عاملين من عمال الميولمة ، الى جانب أحد الصبية . وكان صاحب الورشة هذا يحصل على أجره على أساس القطعة ، بعد خصم قيمة المواد الخام التي حصل عليها . وكان للمنشأة مجلس خاص لفض المنازعات يتكون من حكمين كان يعينهما كراولى ، وحكمين آخرين يعينهما أصحاب الورش ، وتولى التسييس رئاسة المجلس . وقد حصل كراولى على رتبة الفارس في عام ١٧٠٦ ، ثم أصبح عضوا في البرلمان عن دائرة اندوفر ، وكان عندئذ قد كون ثروة بلغ قدرها ٢٠٠ ألف جنيه (٢٨) .

وكان هذا النوع من المنشآت يشكل السمة البارزة لورش الصناعة اليدوية في تلك الحقبة فنجد — على سبيل المثال — في مجلات « الشركة الجديدة » في اسكتلندا ، ما يشير الى أن ادارة الشركة اشترت عددا من المساكن ، اقامت بداخلها الأثوال . كما اقام الكلبين أوركهارت مستعمرة لتساجي الكتان في غارسن بامسكتلندا في القرن الثامن عشر ، واتلمت مؤسسة للقميصين مساكن في نيويورك بنورث امبتوتشاير لتضم مائة من النساجين (٣١) .

(38) V.C.H. Durlham, vol. 11, 381-7.

(39) Records of Scottish Manufactory at New Mills, 31; S.J. Chaman, Lancs. Cotton Industry, 23; Introduction to Industrial History of England, 348.

كذلك كانت صناعة السيوف في نيوكاسل التي تتحدث عنها المسجلات المعاصرة ، ومصانع كارون الشهيرة للحديد ، تقوم على نظام قريب الشبه بذلك الذي كان سائدا في مدينة كراولي (٤٠) .

لقد كان تعدد آلات الحياكة ، وارتفاع قيمة أدوات الإنتاج مسئولا عن فقدان الحرفيين لاستقلالهم بصورة متزايدة ، كما كانت نفس الأسباب وراء الانتقال الى نظام المصنع الانتاجي في صناعة النحاس والمنتجات النحاسية ، والفروع المختلفة لصناعة الحديد . ولكن في الحالات الأخرى التي كان رأس المال الثابت فيها يلعب دورا أقل أهمية — نسبيا — كانت تسود الصناعة المنزلية القائمة على رأس المال الذي يتعذر على الحرفي الحصول على المواد الخام بدون . ولذلك كان نسايج الصوف السميك في يوركشاير يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال ، نتيجة وفرة الصوف الخام في أقاليمهم ، فكثرت يشترون الصوف من السوق المحلية ويبيعون القماش للتجار (٤١) .

على حين كانت صناعة غزل ونسج القطن في لاكشير توفر للأسمايين — من أمثال تشيتام في منشستر — نفوذا كبيرا منذ بداية تلك الصناعة ، وذلك بسبب اعتمادها على القطن الخام المستورد (٤٢) . ويصدق نفس الشيء على إنتاج الصوف في الجنوب الغربي في القرن السابع عشر ، حيث كان القماش الراسمالي « يمتلك المواد الخام ويسيطر تبعا لذلك على الإنتاج بأشكاله المختلفة ، بينما كان أولئك الذين يهر الإنتاج بمصلياته المختلفة من بين أيديهم ، مجرد عمال يشتغلون لصالح صاحب العمل رغم استقلالهم الظاهري » . وكان الوضع في نورويتش شبيها بذلك حيث شكل القماشون « أرستقراطية حقيقية تشبهت بالنبلاء وحملت السيوف » (٤٣) .

ولكن الصناعة في مناطق أخرى مثل كوتسولد وولنشير ، لم تخضع لسيطرة التجار نتيجة صعوبة الحصول على المواد الخام اللازمة للإنتاج ، وإنما كان ذلك يرجع الى « طول الوقت والتكاليف اللذين يتطلبهما نقل الأقمشة الى السوق البعيدة في لندن ، مما أعاق استقلال النسايج الصغير ووضعه تحت سيطرة تاجر الأقمشة الذي كان يتولى تسويق انتاجه » (٤٤) .

(40) Scrivenor, History of the Iron Trade, 75 seq.

(41) Cunningham, Growth (Mod. Times, 1), 506.

(42) Wadsworth and Mann, Cotton Trade and Industrial Lancashire, 1600-1780, 36 seq., 78 seq.

(43) Paul Mantoux, Industrial Revolution in the 18 Century, 63, 67.

(44) G. D. Ramsay, op. cit., 20.

كما ان صناعة غزل الصوف في يوركشاير كانت منذ بدايتها في يد الراساليين من اصحاب الاعمال لانها كانت تحتاج الى جلب الصوف الخام من مناطق بعيدة (على سبيل المثال ، كان صوف مقاطعة لينكولنشاير مشهور بطول قيلته (٤٥) .

غير انه من المحتمل ان يكون الحصول على المواد الخام او تسويق السلع ، ليس اكثر من وسيلة لخفض الانتاج لرأس المال . فعلى حين يؤدي شراء المواد الخام من تجار قاهوا بجلبها من مسافات بعيدة ، بدلا من شراء تلك المواد من السوق المحلية ، الى تقليل فرص الاستفادة من المنافسة بين التجار وبعضهم البعض ، فانه لا يؤدي الى اخضاع الحرفى للتساجر الذى يشتري منه تلك المواد بما دامت وسائل الانتاج التى تحت يده كافية ، وما دام لا يحتاج الى قروض تجعله مدينا لمعهد توريد المواد الخام . وفى كل من يوركشاير ولانكشير حيث كانت توجد فئتان من الحرفيين : الأغنياء المستقلين ، والفقراء التابعين ، كان الكثير من افراد الفئة الاولى يستخدمون الفئة الثانية لحسابهم ، ويلعبون دور الوسيط بينهم وبين كبار التجار فى المدينة التى تقع فيها السوق الرئيسية . كما كان الحرفيون الصغار فى اقاليم ليندز وهاليفاكس يزاولون نشاطهم (فى القرن اثنان عشر) الى جانب تجار الأقمشة ، الذين يملكون ورش الصناعة اليدوية ، التى كانت كل واحدة منها تضم ستة أو اكثر من ائوال النسيج ، كما كانت تجمع بين الغزل والنسيج والتجهيز تحت سقف واحد على حد قول ديفو(٤٦) .

فالحالة الاقتصادية للمنتج المنزلى تلعب دورا فى تقرير مدى تبعيته لرأس المال يفوق الدور الذى يلعبه عامل نكرة المواد الخام او صعوبة تسويق الانتاج فى تقرير تلك التبعية . وهنا يمكن القول ، ان ملكية الأرض ، كانت أساس استقلال الحرفى المنزلى فى تلك المرحلة من مراحل الانتاج الراسالى(٤٧) . فاذا كان فلاحا غنيا يشتغل بصناعة النسيج كعمل اضافى ، فانه يستطيع سد حاجة بيته وتوفير المواد الخام اللازمة لانتاجه ، طالما

(46) Heaton, op. cit., 353.

(45) Heaton, Yorkshire Woolen and Worsted Industries, 297-8.

(٤٧) يتسم جامكل النساكين الى فئتين نشأت اولهما من بين ملاك الاراضى ، اما الثانية فكانت تعتمد فى كسب عيشها على صناعة النسيج ، وكانت الفئة الأخيرة تعانى صعوبة الحصول على المواد الخام اللازمة لها .

ظل بمنجاة من الاستدانة من التاجر الذى يتعامل معه . ويستطيع بذلك أن يختار المشتري ، كما يختار الوقت الذى يبيع فيه سلعته ، فيترتب في بيعها كلها كان الترتيب يؤمن له فرصة الحصول على سعر أعلى . وقد يعملى تقصا في المال يجعله يعجز عن شراء المواد الخام ليضعها أسبوع قبل أن يبيع انتاجه من القملا (الذى كان يبيعه يتأخر كثيرا) ، وقد يعجز من سد حاجة عائلته في بعض مواسم السنة ، فيرهن انتاجه رهنا مسبقا لأحد المشترين ، عنئذ يتحول في حقيقة الأمر الى نصف برولينارى ، وتصبح علاقته بالتاجر المشتري نتيجة لذلك قريبة من علاقة عامل الصناعة المنزلية — في تلك الأيام — بصاحب العمل . فأى تغيير في الظروف يؤثر على سهولة حصوله على المواد الخام ، أو في حالة السوق أو تاريخ البيع أو السداد كان كافيا ليهبط بمستواه ، ويهدد السبيل لتحويله الى تابع للتساجر . لأن كل حدث تافه ، أو تغير طفيف في الأوضاع ، يؤثر تأثيرا بالغا على من كان مثله .

ولا ريب أن مقر هذا القطاع من الحرفيين ، وما يترتب عليه من احتياجهم الى الاستدانة ، يعد مسئولا عن تزايد غرض وقوع أنوال النسيج في أيدي الراسمالين ، حيث كان النول يعد ضمانا للقرض الذى يحصل عليه الحرفي(٤٨) . وقد بقيت الصناعة المنزلية خاضعة جزئيا لرأس المال ، ما بقى استغلال الطبقة الوسطى من الفلاحين الأغنياء(٤٩) . وبذلك ارتبطت الملكية الصغيرة للأرض والملكية الصغيرة لأدوات الانتاج الصناعية ببعضها البعض . وتم خضوع هذا الأساس الذى قامت عليه الصناعة المنزلية لرأس المال ، عنفما تركزت الملكية الزراعية ، بصورة عجبت بنهاية تلك الطبقة من متوسطى الملاك .

٢

وقد نضجت تلك التطورات التى لحقت بالانتاج الراسمالى ، فى الأراضي المنخفضة ، وبعض المدن الإيطالية ، فى وقت مبكر عن ذلك الذى شهدها

(٤٨) يذكر ماتتو أن عملية التبعية كانت تحدث بشكل غير ملحوظ منذ نهاية القرن السابع عشر ، كلها كانت الصناعة المنزلية تعانى الحاجة الى المال .

Mantoux, op. cit., 65.

(٤٩) فيما يتصل بأهمية العلاقة بين صناعة النسيج وملكية الأرض فى لاكتشير راجع :

Wadworth and Mann, op. cit., 314 seq.

في إنجلترا ، في عصرى اليزابيث وستيوارت . ولا ريب أن الظهور المبكر للراسمالية يرتبط بظهور المدن الفلمنكية (منذ القرن الثانى عشر وحتى القرن الحادى عشر) ، حيث كانت توجد طبقة من المعلمين المسحوقين تتنافس مع بعضها البعض من أجل الحصول على العمل ، وهى التى يصفها بيرين باسم « الطبقة الدنيا الشرسة » (٥٠) . وبدأ ظهور التاجر الراسمالى صاحب ورش الصناعة اليدوية في بعض المدن الفلمنكية منذ القرن الثالث عشر ، وفى كثير من الحالات تحولت نقابات الحرف — بحلول عام ١٢٠٠ — الى مؤسسات مغلقة ، قاصرة على التجار الأثرياء ، الذين احتكروا تجارة الجملة ، وفرضوا رسوم عضوية كانت بعيدة عن متناول صغار الحرفيين ، فتم إبعاد أولئك الذين لم يكن لهم وزن من ذوى « الأظفار الزتاء » من عضوية النقابات الحرفية (٥١) ، وأن ظل الحرفيون الصغار يستطيعون بيع بضائعهم بالتجزئة في السوق المحلية ، كلما كانت السوق المحلية مجالا كافيا لتصرف سلعهم ، مثلما كانت الحال في المراكز الكبيرة كهاتو ونامو . ولييج ، فلم يتم تفويض مصالح الحرفيين في تلك المدن بصورة بالغة .

ولكن عندما كان الحرفى يعتمد على السوق الخارجية ، فإن محتكرى النقابة الحرفية كانوا عملاءه الوحيدون . فاذا اعتمد عليهم ايضا في شراء المواد الخام اللازمة لحرفته ، كان من الصعب عليه أن يتفادى الوقوع في علاقة تبعية لأحد تجار الجملة الأثرياء . ويبدو أن ذلك قد حدث على أية حال في حالة حرف الصوف الفلمنكية ، وحرف المصنوعات النحاسية في دينان ، ووادى الميز ، حيث كان الحرفيون يعتمدون على المصادر الأجنبية في الحصول على المواد الخام ، وعلى أسواق تقع خارج المناطق التى يقطنونها في تصريف انتاجهم . ونتج عن ذلك قيام نظام واسع للانتاج نظمه الراسماليون ، الذين قدموا العمل للحرفيين .

ويعد جان بوا — بروك تاجر الأقمشة ، وعمدة دوا في القرن الثالث عشر ، أبرز مثال لهؤلاء ، فقد كان يقدم المواد الخام لمجموعة كبيرة من الحرفيين ، وتحكم في مراحل تجهيز الأقمشة في ورش كان يمتلكها ، وقيل أنه « هبط بمستوى عمله الى وضع التبعية ، وكان معظمهم يدينون له ، ويقطنون في بيوت استأجروها منه ، وأقام نوعا من نظام الأجر العيني » (٥٢) .

(50) Pirenne, *Mediaeval Cities*, 160 also 177 seq.

(51) Pirenne, *Belgian Democracy*, 112; also Brentano in *English Guilds*, cvii.

(52) A.H. Johson, *History of the Company of Drapers of London*, vol. 1, 76; also Pirenne, *op. cit.*, 97, 160.

وكان هناك الكثيرون من أمثاله في مدن أخرى مثل ديفان ، ولابل ، وبروج ، وجنت ، وسانت لوى ، وبروكسل ، ولوفان .

ولما كانت الأراضي المنخفضة في ذلك الوقت هي أكبر جسر لميور البضائع في شمال أوروبا فقد تحققت مقام كثيرة ، لأولئك الذين كانوا يملكون من الوسائل والملكية ، ما يؤهلهم للاستغلال بهذا النوع من التجارة . وقد يسرت « المواد المتاحة لهم سبيل شراء جالات القمح ، أو دفان النبيذ ، أو بالات الصوف بالمثل في وقت واحد . . وكثروا وحدهم في وضع يمكنهم من شراء الصوف الإنجليزي الثمين الذي أكسبت جودته القماش الفلمنكي شهرة دائمة ، كما سيطروا على الصناعة بحكم امتلاكهم للمواد الخام واحتكارهم لها » (٥٦) . وقد أبدى أحد مبعوثي أدوارد الثالث دهشته لحال الفئة الدنيا من المنتجين أشباه البروليتاريا فوصف أولئك « الخدم الفقراء المستعبدون الذين يعاملهم سادتهم وكأنهم وثنيين وليسوا مسيحيين ، أو كأنهم خيول لا آدميين ، يستيقظون مبكرا ، ويأوون الى غراشهم في وقت متأخر ، ويقضون سحابة النهار في عمل شاق متواصل ، ولا يملكون الا القليل من الرنجة والجبن المتفنن ، كل ذلك من أجل اثراء سادتهم الاجلاف دون ان يعود عليهم انفسهم أى نفع » (٥٧) .

وكان ظهور تلك القوة الجديدة من رأس المال التجارى التى كانت قطاعات منها قد بدأت بالفعل تتحول الى الإنتاج في ذلك العصر المبكر ، قد ترك آثارا هامة على الحكومات البلدية في المدن الفلمنكية الرئيسية . وظهر اتجاهان اتصالا ببعضهما البعض ، أولهما ، أن القوة السياسية في المدن الرئيسية انتقلت الى أيدي طبقة الأثرياء من مواطني تلك المدن ، الذين أصبحوا يعرفون باسم « طبقة النبلاء » . وكان موظفو البلدية الذين عرفوا باسم المفتشين ، والذين كانوا يختصون بالاشراف على الحرف ، وتنظيم الأجور ، ومراقبة الأسواق ، يعينون من قبل النبلاء ، ومن بين أفراد تلك الطبقة ، بعد أن جرت العادة من قبل على قيام مجلس المدينة بانتخابهم .

وفي نفس الوقت ، دخل نبلاء المدن المختلفة في اتفاقيات مشتركة لتبادل الامتيازات فيما بينهم ، وكونوا حلف الهنسا الذى ضم كبار تجار التصدير في مدن الأراضي المنخفضة . ونتج عن ذلك التخفيف من قبضة اللوائح ، التى كانت تعطى لمواطني المدينة ، امتيازات في التعامل مع تجار المدن الأخرى

(53) Pirenne, op. cit., 98-9.

(54) Ashley, Early History of Eng. Wool Industry, Publications Amer. Econ. Assocn. (1887), 43.

على حين تدعم مركز تجار الهنسا فيما يتصل بعلاقاتهم مع الحرفيين في المدن المختلفة الداخلة في ذلك الحلف . فمنح الحرفيون من بيع قماشهم بالجيلة ، وكان عليهم أن يتعاملوا مع تجار الهنسا وحدهم . وأخضعت الحسبرف المشتغلة بصناعة الصوف للتجار ، الذين ملكوا زمام السيطرة على الحرف ، واللوائح المنظمة لها . وأفسحت تنظيمات المدينة القديمة ، الطريق أمام نفوذ الطبقة الواحدة ، التي مارست احتكار تجارة الجيلة ، « فعلى ضئف الشلد والميز كما في فلورنسا ، فرض الكبار سلطتهم على الصغار ، والعامية من أبناء الطبقات الدنيا » (٥٥) . وحدثت — في نفس الوقت — تطورات مماثلة في المدن الألمانية ، فسيطر النبلاء في ستراسبورج — مثلا — على مقاليد الأمور في المدينة ، حتى أن « بعض العائلات الحاكمة جاءت من بين الحرفيين الذين كانوا يحصلون على ريع يتراوح ما بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ جوال من الشوفان » . بينما في كولون ، « كان الحرفيون في الغالب اقنانا للنبلاء » (٥٦) .

ولكن السلطة لم تنتقل بصورة كاملة الى أيدي أوليجاركية صغيرة من انبرجوازية في كل المدن ، ففي المدن الاسقفية ، مثل ليبج وآراس ، حيث كان السكان من الحرفيين والحرفيين وتجار التجزئة الذين يتمتعون بامتيازات معينة ، ظلت السلطة في أيدي الاقطاع ، وتأخر ظهور كل من طبقة نبلاء المدينة والانتاج الرأسمالي نتيجة لذلك ، وإن لم تحل تلك الظروف دون حدوث ذلك التطور . وكان ثمة ائتلاف اجتماعي وسياسي بين العائلات الاقطاعية القديمة من ملاك الأرض والبرجوازيين الأغنياء في المدن التي غلبت عليها الصفة التجارية . فكانت الفئة الاولى ، تشتري الأراضي والعقارات مثل ممتلكاتها في انجلترا ، واهملت التجارة — أحيانا — لتعيش حياة الأعيان على ريع أراضيها وعلى ائراض النقود للآخرين مما جعل العامة يطلقون عليهم اسم « المتطفلين » ، لكن حاجة امراء الاقطاع الى الأموال ، ما لبثت ان جعلتهم يستدينون من الطبقة الجديدة التي تراكم في يدها المال . وحيثما كانت تحكم تلك الطبقة من نبلاء البرجوازية ، ركزت اهتمامها على تحقيق التقدم والرخاء ، على الرغم من تدنى منزلة الحرفيين وفقيرهم . ولم يكن ذلك العصر عصر النمو السريع للتجارة ولصناعة الأمتعة والنحاس فحسب ، بل كل عصر اقلية الأسواق الكبيرة ، والجسور ، ومخازن البضائع ، وشق القنوات . كما يرجع الى تلك الحقبة تشييد سد دكبوش ، واقامة سوق الأمتعة في بيرس واقامة المدارس العلمية .

(55) Pirenne, *Belgian Democracy*, 110 seq. also Pirenne, *Histoire de Belgique*, vol. 1, 69 seq.

(56) Brentano in *English Guilds*, cix, cx.

غير أننا نجد أن سيادة الراسماليين الكبار نواجه في القرن الثالث عشر بثورة من جانب الحرفيين ، تلك الثورة التي كانت تحظى — على ما يبدو — بتشجيع الكنيسة ودعمها (في لبيع على سبيل المثال) ، وبعض قطاعات نبلاء الاقطاع ، وشارك فيها المنتجون في الصناعات الجديدة الخاضعة لسيطرة الراسماليين . ففي عام ١٢٢٥ ، وقعت هبة في فالنسين حيث أزعج كبار النبلاء ، وحل محلهم مجلس الكومون . ولكن تلك الهبة أبطت ، بعد شرب الحصار حول المدينة ، وقصفها بالمدافع . وبعد ذلك بنحو عشرين عاماً ، وقعت موجة من الاضرابات في المدن الفلمنكية . وحدث ثورة قصيرة الأمد في دينان ، كما وقع بعد ذلك عدد من الهبات الفاشلة في جنف ، نتج عنها انقسام الحرفيين عن المدينة ، وتكوينهم لجمعية مستقل في برابان .

وفي تلك المرحلة نجح النبلاء في أن تكون لهم اليد العليا بفضل لجوئهم الى العنف . « مبدأ اتحاد الهنسا ، المكون من سبع عشر مدينة ، وكأنه تدفق كل هدف من وجوده ، فيما عدا المحافظة على مصالح حكومة النبلاء ، في مواجهة مطالب العمال » (٥٧) . فمنع النسلجون ومجهزو الامتثنة من حمل السلاح ، ومن أن يتجمع أكثر من سبعة اشخاص منهم معا في وقت واحد ، وأتزلت عقوبات صارمة بالمضربين منهم .

ولكن النضال المسلح عاد الى الظهور مرة أخرى في مطلع القرن الرابع عشر ، وكان أكثر تعقيداً هذه المرة ، لأن غيليب الملوك فرنسا قدم العون للنبلاء ، على حين التمس الحرفيون العون من كونت الأراضي المنخفضة ، مما اعطى للنضال طابع الحرب القومية بين أبناء الأراضي المنخفضة والفرنسيين . وبدأت الحرب الضارية في عام ١٣٠٢ بثورة عارمة ذبح خلالها النبلاء وحلفائهم الفرنسيون بالجملة (في بروج على سبيل المثال) . وانتهت في عام ١٣٢٠ بانتصار الأراضي المنخفضة في موقعة كورتراي . ونفج من تلك الحرب بصفة عامة ، إعادة تأكيد حقوق طوائف الحرف في حكومة المدينة ، والعودة الى العمل بلوائح تقابلت الحرف ، والتمسك بالحدود الإقليمية للبلد . وترتب على ذلك وقوع نكسة ، لحقت بتطور الانتاج الراسمالي في تلك البلاد .

وقد حدث في لبيع (حيث ايد راعي الكنيسة عامة الناس) خلال العام الثاني من الحرب ، ان قسمت مراكز السلطة بين الحرفيين والتجار ، وعقبتا نظم النبلاء تمردا على هذا الوضع ، ثم سحق ذلك التمرد ، واصبحت

عضوية نقابات الطوائف ضرورية للحصول على منصب في السلطة . واتهم نظام ديمقراطي في يوترخت ، على أساس تمثيل طوائف الحرف المختلفة في السلطة بصورة متساوية . وفي دينان كانت السلطة موزعة بين التجار ، وطلّانة صناع النحاس الكبيرة ، وتسع من الطوائف الحرفية الصغرى . وفي بروج وجنت استعاد الحرفيون السيطرة الجزئية على « المفتشين » ، وحصلت طوائف الحرف على استقلالها الذاتي ، بعد أن كانت خاضعة لسلطة حكام المدينة .

وصيغت لوائح طوائف الحرف بصورة حققت الحد من عدد المتنبين الى الحرفة ، وضمنت هيمنة أعضاء النقابة الحرفية على السوق المحلية ، وقامت محاولات للقضاء على الصناعة في الريف لصالح المدينة ، والحد من حرية التجارة في الريف لصالح سوق المدينة ، وهو ما كانت الامتيازات الاحتكارية تسعى لتحقيقه . وحرم انتاج الأتمشة في ورش الصناعة اليدوية ، بالمناطق الواقعة حول كنت وبروج ويبرس ، وأصبحت بوبرنج تابعة لبيبرس ، وجرامون تابعة لأودنارد ، كما ألحقت ترموند بجنت . وحرمت الهنسا من احتكاراتها وأعطى حق الاشتغال بتجارة الجملة لقطاع معين من الحرفيين (لعلهم كانوا من أثريائهم) (٥٨) .

ولكن بينما أضر أحياء الامتيازات الحرفية بنمو الرأسمالية ، فإنه لم يجهز عليها كلية . ففى بعض الأقاليم مثل بروج ودينان ، لم يكن انتصار الحرفيين كاملا ، واستطاعت الصناعة الرأسمالية المنزلية في القرى ، أن تتفادى سلطة نقابات الحرف في عدد من المواقع . أضف الى ذلك ان التحالف الذى حدث في القرن الخامس عشر ، بين الرأسماليين الكبار وأمراء الانتفاع والنبلاء بقيادة فيليب الطيب البورجندي ، (وهو التحالف الذى دعم الفلاحين في معارضتهم لسيطرة المدن) ، مهد السبيل لأخضاع المدن المستقلة ذاتيا الى السلطة المركزية . وقد قاومت بعض المدن هذا العدوان على نفوذها مقاومة عنيفة ، ولكن خصومها حالوا بينها وبين تحقيق أى قدر من التعاون مع بعضها البعض ، ضد الخطر الشامل الذى كان يواجهها ، وأضعف من مركزها الداخلى تأييد الأغنياء من سكان المدن — الذين كانت لهم يد في تجارة التصدير أو في الصناعة الريفية — لأسرة بورجندي . ونضلت لبيج نضالا بطوليا ضد القوى البورجنديّة ، ولكنها أخضعت في النهاية على يد جيوش فيليب ، وراحت ضحية عنادها . كما ضربت كل من جنت ، وبروج بصورة

مؤقتة .

وأصبح موظفو الأمير منذ ذلك الوقت يشتركون في إدارة المدن ، وساهمت الحكومة المركزية في اختيار حكام المدن ومنح حق استئناف القضايا التي تنظر أمام محكمة المدينة إلى محكمة قومية . وقضى على سيطرة حكومة المدينة على المدن والقرى المجاورة لها ، كما ألغيت امتيازات الاحتكار الخاصة بالمدن . وبذلك مهدت تلك المرحلة الطريق أمام حكم نبلاء البورجوازية ، الذين وقفوا في صف تنمية الإنتاج الرأسمالي ، وإن كان إخضاع نقابات الطوائف والمدن ، قد تم شراءه بواسطة تحالف رأس المال التجارى مع بقايا السلطة الإقطاعية .

ونذكر لنا بيرين « أنه قد تم استقرار النظام في كل مكان لمصلحة طبقة التجار » ، بعد الحرب مع أسبانيا . « فاختير أعضاء المجلس وحكام المدن من بين عدد محدود من العائلات الغنية ، التي احتكرت الاستثمار بالسياسة ، ومناصب البلدية » ، وعطلت لوائح وامتيازات نقابات الحرف . « وقد تمت طبقة التجار الأثرياء الأفراد الذين يشتغلون بالإدارة وعضوية مجالس الدولة » على الصعيدين القومى والمحلى .

ونتج عن تلك الأوضاع الجديدة أحياء صناعة الأتمشة في ورش الصناعة اليدوية في الريف ، التي كان أغلبها يعتمد على أنتورب ، السوق الجديدة للنسوجات وعاصمة الدولة . وبدأت تظهر في لياج ونلموز وهانو المشاريع الرأسمالية في مجال صناعة الحديد واستخراج الفحم ، وقامت على الحرف ، طبقة من المعلمين الأغنياء ، الذين اتلحوا فرص العمل للحرفيين الفقراء ، وخاصة النسلجين ، ومجهزى الأتمشة ، والذين كانوا مجرد أجراء ، والذين أصبحوا بعد حرمتهم من حقوق التنظيم الحرفى ليسوا أكثر من « متسولين يعملون قسرا » (٥٦) .

ولم يكن الوضع في مدن شمال إيطاليا ، مختلفا عنه في مدن حوض الراين ، فيها عدا اختلاف هام فيما يتصل بإيطاليا ، حيث بلغت قوة الأمراء الإقطاعيين — وبصفة خاصة الكنيسة — الدرجة التي أدت إلى منيع الجمهوريات البورجوازية ، من تحقيق أكثر من مجرد استقلال ذاتى مشروط ، كما أن السلطة داخل تلك الجمهوريات كانت تنقسمها — بصفة عامة — الأوليغاركية التجارية ، والعائلات الإقطاعية القديمة التي امتلكت الأراضي ، ومارست حقوقها التقليدية في المدينة ، أو المناطق المجاورة لها . ومنذ وقت مبكر كانت تلك المدن تحكم بواسطة الأرستقراطية ، وكلن « جمهور عريض

من السكان والحرفيين والتجار محروم تملها « من المشاركة في الحكم (٦٠) : وظلت الالتزامات الانتطاعية قائمة — حتى في داخل المدن — الى مدى لا يمكن مقارنته بما كان شائعاً في إنجلترا ، وبقي الكثير من الحرفيين يتعمدون خدمات شبه اقطاعية للأساقفة وعائلات النبلاء حتى زمن متأخر ، واحتلت الطبقة الانتطاعية مكاناً خالصاً في المجتمع .

ومع احياء تجارة البحر المتوسط بعد الحرب الصليبية ازداد ثراء الطوائف المشتغلة بتجارة التصدير في المدن السلطانية ، وكون التجار الاثرياء ارسنقراطية داخل مجتمع المدينة . واحتفظوا في ايديهم باحتكار تجارة التصدير واستخدموا نفوذهم في فرض قيود على نقليات الطوائف الاقل شأناً منهم . ووضعت تلك النقليات — بدورها — قيوداً على ترقية الصبية الى مراتب المعلمين ، وحددت الحد الاعلى لاجور العمال ، وقيل ان « المعامل كلن من الناحية العملية قنناً لمعلمه » (٦١) .

وهناك أدلة على وجود نظام للانتاج خاضع لراس المال في صناعة الصوف ، وعلى وجود نظام الانتاج في ورش الصناعة اليدوية منذ مطلع القرن الرابع عشر . وقيل انه كان يوجد في فلورنسا عام ١٣٣٨ ، حوالي ٢٠٠ ورشة صناعة يدوية ، تشغل بصناعة النسيج ، وتستخدم ٢٠ ألف عامل او ما يقرب من ربع سكان المدينة ، ودار نضال مرير حول حق العمال في ان تكون لهم منظمة مستقلة (٦٢) . وبصفة عامة ، كان راس المال ، والمكلفة الممتازة التي كان يتمتع بها البعض في نقليات الحرف الرئيسية ، الذين استثمروا اموالهم في تجارة التصدير الى الشرق ، او عبر جبال الالب الى فرنسا وحوض الراين ، او اشتغلوا بفلاحة اراضى البلغوية ، واستثمروا اموالهم في تقديم القروض لامراء الاقطاع مقابل رهن اراضيهم ، يفوق في الاهمية — عند هؤلاء — استقلال الحرفيين وتطوير الصناعة .

وكما حدث في الاراضى المنخفضة ، لم يسلم حكم الاوليجاركية التجارية من التحدي ، فقد شهد القرن الرابع عشر ، عدداً من الثورات الديمقراطية ، التي قام بها الحرفيون ، ومرت حقبة من الزمان قام خلالها نظام ديمقراطي

(60) W.F. Butler, *The Lombard Communes*, 80; also E. Dixon in *Trans. Ryl. Hist. Society*, N S. xli, 160.

(61) J. L. Sismondi, *History of the Italian Republics*, ed. Bouling, 242 seq; also E. Dixon, *op. cit.*, 163-9 and Gertrude Richards, *Florentine Merchants in the Age of the Medici*, 41.

(62) Cunningham, *Western Civilization (Mod. Times)*, 165; N. Rodolico in *History (NS.) Vol. VII (1922)*, 178-9.

في عدد من المدن الإيطالية . فقد حدثت هبة في سبيينا — على سبيل المثال — عام ١٣٧١ ، نتج عنها تحول الحكم الى أيدي الحرفيين ، ونجحت ثورة ممثلة في فلورنسا عام ١٣٧٨ في نقل السلطة من أيدي كبار الحرفيين الى أيدي صغارهم . كما ان العمال الأجراء في صناعة الصوف نجحوا في الاستيلاء على السلطة لبعض الوقت ، بعد ان قتلوا بثورة ضد سيطرة نقابات الحرف ، التي كان ينتمى اليها سلاتهم . وكان تحالف الارستقراطية التجارية والمصرفية في المدن مع نبلاء الاقطاع ، اقوى ضمان لمواجهة الحركة الديمقراطية بصفة عامة ، فقد حصلت ارستقراطية المدن على مساعدة فرسان الاقطاع ، واستغلت الموارد المتواضعة للطوائف الحرفية الصغرى لتدعيم قوة الاقطاع واثراء الارستقراطية (٦٣) .

كما نسمع من حركات تمرد قامت بها طوائف الحرف في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، في عدد من المدن الألمانية ، في أعقاب ظهور عناصر راسمالية من أصحاب الأعمال ، سعت للسيطرة على طوائف الحرف . ووقعت تلك الحركات — على سبيل المثال — في كولون ، وفرانكفورت ، وأوجزبرج ، وهل ، كما حدثت في فلورنسا أو بروج . ونتج عن تلك الحركات ، التوصل الى تسوية لعبت فيها الحكومة دور الوسيط بين نقابات الحرف ، والنبلاء من العائلات القديمة التجارية المالكة للأرض ، واثاح ذلك — أحيانا — فرصة أحياء احتكرات المدينة . ولكن تحالف نبلاء المدن ونبلاء الاقطاع ، أدى الى سحق الحرفيين أحيانا أخرى . كما حدث صراع ديمقراطي طويل المدى في المدن الواقعة شرقي نهر الألب ، كان موجها ضد نبلاء المدن ، واتخذ من القرنين الرابع عشر والخامس عشر مسرحا له ، دفع نبلاء المدن الى التحالف مع جيرواتهم الاقطاعيين ، وترتب على سحق الحركة الديمقراطية ، « تقوية مركز النبلاء كطبقة حاكمة في المجتمع » (٦٤) .

ولم يؤد ظهور طبقة راسمالية تعتمد مصالحها على التجارة ، بين الاتاليين وبعضها البعض ، كما تعتمد على زيادة اعتماد الصناعة الرئيسية عليها ، الى القضاء على احتكار المدينة للتجارة في تلك المدن الألمانية . ولكن ذلك كان يرجع الى ازدياد قوة امراء الاقطاع وأصحاب الضياع الاقطاعية ، الذين أيدوا حق سكان الريف في الشراء والبيع وفقا يشاؤون ، واستخدموا نفوذهم في حرمان المدن من حقوقها الاحتكارية . واحتفظ نظام نقابات الطوائف بسلطانه داخل حدود المدينة ، ولكن ذلك السلطان لم يمتد

(63) Simondi op. cit., 443-50 seq.; also cf. N.S.B. Gras, Introduction to Economic History, 147-8.

(64) F.L. Carsten in Trans, Ryl Hist. Society, 1943, 73 seq .

الى الريف المجاور لها ، وثلاثت الامتيازات الاحتكورية التجارية ، كما تلاشى الرخاء الذى كلفت تنعم به الكثير من تلك المدن ، دون أن يترتب على ذلك تقدم ملحوظ فى الصناعة الريفية ، لتحل مكان حرف المدينة (١٥) .

وبينما تأخر ما يمكن أن نسميه بالانتاج الراسملى فى الظهور فى الكثير من المدن الفرنسية ، عنه فى الأراضي المنخفضة وشمال إيطاليا ، فإن التطورات التى نتجت عن ذلك النظام الاقتصادى الجديد ، سارت على نحو قريب الشبه بما حدث فى إنجلترا ، ويختلف عما حدث فى القارة الأوروبية . ولكننا نكتشف فى موائع مثل شارتر وباريس ، أدلة على وجود طبقة النبلاء الراسماليين ، حتى فى القرن الرابع عشر ، وهم أولئك الذين كانوا يستخدمون الحرفيين لحسابهم ، مظهرا فعل تجار الأقمشة فى إنجلترا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، وضمّنوا لأنفسهم نفوذا كبيرا داخل نقابات الحرف ، ونجحوا فى إخضاع الطوائف الحرفية الأخرى لسيطرتهم فى الكثير من الحالات . وكان هذا الاكتشاف واضحا فى صناعة الصوف بصفة خاصة ، رغم أنه لم يكن مرتبطا بتلك الحرفة . كما كان واضحا كذلك فى حرف النسيج والمعادن والجلود فى باريس ، وفى المدن الإقليمية مثل أميان وإيفيل ، حيث سيطرت طائفة تجار الأقمشة على الحرف الأخرى — فى القرن الخامس عشر — بما فيها حرفة صناعة القبعات .

كما أن صراعا طويلا الأمد ، نشب فى باريس وريم بين تجار الجوخ وتجار الأقمشة ، من أجل السيطرة على السوق ، انتصرت فيه الفئة الأولى فى إحدى هاتين المدينتين ، على حين كان النصر من نصيب الأخرى فى المدينة الثانية . وعلى نحو ما حدث فى ستراسبورج ، « ظهرت طبقة من التجار أصحاب الأعمال ، اشتغلت بصناعة المنسوجات .. وميزت نفسها عن أعضاء الطائفة من العمال ، الذين منعوا فى عام ١٣٨١ من الاشتغال لحسابهم الخاص » ، ثم منعوا فيما بعد من بيع الأقمشة منعا باتا (١٦) .

وكما أوضح أونوين — بدقته المبهودة — حدثت عدة تطورات داخل نقابات الطوائف ، فى مدن مثل باريس وستراسبورج فى تلك الحقبة ، وقعت على نمط شبيه بما حدث فى نقابات الحرف والشركات التى ظهرت فى لندن ، والتى تناولناها بالتفصيل فيها مسبق . فأنشئت مشروعات راسمالية فى

(65) Brentano, on Hist. of Gilds» in Toulmin Smith's English Gilds, cvicxx; Schmaller, Mercantile System, 16-37.

(66) Unwin, op. cit., 36-7.

الصناعات الجديدة ، مثل صناعة الورق والحريز والزجاج والطباعة ، في وقت مبكر عنها في إنجلترا . وربما قدم لنا المرسوم الرسمى الذى حدد من سلطان البطوائف في القرن التاسع عشر ، دليلا على مدى اتساع نفوذ رأس المال ، الذى كان قد تطور بالفعل في الصناعات الجديدة ، وفي شروع مخينة من الصناعات القديمة ، وكان يلتمس السبيل لتوسيع نطاق نفوذه . وعلى حد قول هوسيه : « حددت بداية القرن السادس عشر مولد الرأسمالية ، فكلت كل الصناعات الجديدة صناعات مركزية ، تستمد عملها من جيش العاطلين الذى كان يتزايد عدده باستمرار » .

وفي القرن التالى الذى شهد تنظيمات كولبير ، نجد نظام الانتاج الصناعى الذى يعتمد على التاجر المشتغل بالصناعة اليدوية في (سيدان ، وريم ، وروين ، وليون ، والبيف مثلا) يقوم - جنبا الى جنب - مع ورش الصناعة اليدوية التى كان يملكها الرأسماليون ، التى كانت تستثمر فيها رؤوس اموال كبيرة ، وتستخدم احيانا مئات الاجراء ، في مراكز مثل : مونتوبان ، وريم ، وكركاسون ، ولوفيه . وعلى سبيل المثال كان نصف اتوال النسيج في اقليم ريم - في تلك الحقبة - ملكا للرأسماليين اصحاب ورش الصناعة اليدوية . وكان صدور عدد من المراسيم - في تلك الفترة - اعطى للرأسماليين حق تجميع العمال ، ومنع العمال من تغيير اعمالهم ، كما منعهم من تنظيم انفسهم ، وحرّم عليهم الاضراب ، وتوعدهم بالجلاد أو حتى الموت اذا ما اقدموا على ذلك ، خير دليل على وجود بروليتاريا من العمال الاجراء في فرنسا ، في القرن السابع عشر ، (كما ان كليسة اللاهوت بجامعة باريس رأت انه من الأنسب ان تعلن امتلاكها لخطيئة تكوين منظمات عمالية) . كما يشهد على وجود تلك الطبقة ، ذلك العدد من الهبات - التى تصل الى درجة الثورة - التى وقعت في باريس ، وليون ، ونورماندى ، من حين الى آخر ، كاحتجاج ما اسماه بواسوناد « البؤس الخيف » الذى تنفى في تلك الحقبة (١٧) .

وعنما يتعلق بإيطاليا والمثيا والأراضى المنخفضة (والى حد ما ، فرنسا) يلاحظ ان الانتاج الرأسمالى ، ظهر في وقت مبكر نسبيا عنه في إنجلترا ، بصورة أوضح من نشل ذلك النظام الجديد في ان يحقق نسوه المتوقع في تلك البلاد . ويبدو ان النجاح والنضج ، الذى حققه رأس المال

(67) Unwin, op. cit., 21, 25-36, 42-8, 8011, 98-9; H. Hauser, Les Debuts du Capitalisme, 14-16, 22-3, 26-7, 42, 102-6; 280; Renard and Weulersee, Life and Work in Modern Europe, 169 seq., 185-9, 200 seq.

التجارى والمصرفى ، فى تلك المراكز التجارية الأوربية الفنية ، اعلى تطور
الاستثمار فى الإنتاج ، بدلا من أن يساعد على تقدمه ، حتى أن رأس المال
الصناعى كان يعد — بالنسبة لمكاسب تجارة الشرق واقسراض الأموال
الاطاع — بمثابة الأخت الصغرى المفضلة ، التى يرغب عنها الخطاب .

ومن الواضح — على أية حال — أن تطور رأس المال التجارى ليس
فى حد ذاته ضامنا لتطور الإنتاج الرأسمالى فى ظله ، وأنه لا يؤدى —
بالضرورة — الى حدوث تحولات كبيرة ، حتى عندما يتجه جانب كبير من
رأس المال التجارى الى الصناعة ، ويبدأ فى اخضاعها لسيطرته ، وتغيير
اسلوب الإنتاج . وعندما ننظر انى تلك الحقائق ، فى ضوء الدراسة المقارنة
للتطور الرأسمالى ، فإن رأى ماركس الذى يذهب الى أن قيام طبقة من
الرأسماليين الصناعيين من بين المنتجين انفسهم شرط أساسى لوقوع تحول
نورى فى الإنتاج يحتل مركز الأهمية .

٣

وقد يبدو واضحا مما فكرنا ، أن انهيار الاستقلال الإدارى فى المدينة ،
وسيطرة الاحتكارات على نقابات الحرف ، من بين الشروط التى يجب توافرها
لنمو الإنتاج الرأسمالى ، سواء فى ورش الصناعة اليدوية ، أو فى الصناعة
المنزلية ، ويركز رأس المال التجارى كل ثقله على التحكم فى الصناعة
فى هذين المجالين . ولكن الشرط الآخر نمو الإنتاج الرأسمالى ، يأتى فى المرتبة
الثانية من الأهمية ، وهو الحاجة الى رأسمال صناعى ناشئ ، متحرر من
قيود الاحتكارات ، فى مجال التجارة التى فرضها رأس المال التجارى .
وبغير الشرط الأخير ، يظل مجال التوسع فى حقل الاستثمارات الصناعية
محدودا ، وكذلك الحال بالنسبة للمكاسب التى يتم اجتثاثها عن طريق
الاستثمار فى الصناعة . ومن ثم كانت الفرصة لتراكم رأس المال الصناعى
— بصفة خاصة — تبدو متواضعة ، على عكس الثروات التى كانت تحققها
احتكارات تجارة التصدير على الأتمل . ولذا السبب كانت الصراعات
السياسية فى تلك الحقبة على قدر من الأهمية ، كما كانت التحالفات
الاجتماعية — التى قامت على أساس تلك الصراعات — شديدة التعتيد
كثيرة التغيير .

وربما كان بمستطاعتنا أن نضيف شرطا ثالثا ، يستحق أن يدرج بعد
الشرطين الآخرين من حيث الأهمية . فمن الضرورى أن تقوم ظروف تشجع
على استثمار رأس المال فى الزراعة ، ولا تعوق حركته فى ذلك المجال ،
لا عن طريق رهن ضياع الإقطاعيين الكبار ، أو شراء الأراضي المستأجرة ،
ولكن عن طريق نمو الزراعة الرأسمالية — جنبا الى جنب — مع أشكال

« التراكم البدائي » التي كانت تصحبها بصفة عامة . ولا طمع مثل تلك التطورات دورا هاما في خلق البروليتاريا الريفية محسب ، بل تعد عابلا رئيسيا في خلق سوق داخلية لتصريف منتجات الصناعة اليدوية ، وهو عامل كان غائبا في فرنسا — على سبيل المثال — حتى قيام الثورة الفرنسية ، اذا اخفنا في اعتبارنا الاعباء القطاعية التي كانت تثقل كاهل الزراعة : والقيود التي وادت التبادل التجارى المحلى في منتجات الأرض .

وربما قورن عصر التيونور في انجلترا ، بنظام فيليب الطيب بالأراضي المنخفضة — من بعض النواحي — بعد ان تم اخضاع الاستقلال الذاتى للحد من الادارة القومية . ولكن تظل هناك اختلافات هامة بين النظامين : . فرغم ان العائلات القطاعية في انجلترا قد تقلصت ، واصبحت الارستقراطية تأتي من بين فئات العامة حديثة العهد بالثراء ، استمرت تقاليد ومصالح الارستقراطية القطاعية تحتل مساحة كبيرة من البلاد ، وتؤثر على سياسة الدولة ، التي كانت تميل — بصفة خاصة — الى العمل على تحقيق الاستقرار للنظام القديم . وكانت الملكية العقارية — في نفس الوقت — تنتقل بصورة متزايدة الى ايدي طبقة التجار الاثرياء ، تلك الطبقة التي كانت تدين بوضعها للاميازات التي تمتعت بها ، من خلال عضوية عدد من الشركات الاحتكارية ، التي كانت تتحكم في مجالات معينة من التجارة الخارجية . وكانت الملكية الجديدة تركن اليهم طلبا للمعون المالى والسياسى ، وشاركهم — في وقت من الأوقات — مشروعاتهم التجارية المربحة (كما فطعت اليزابث وجيمس الاول) ، وفي مقابل ذلك حصلت تلك الشريحة العليا من البرجوازية ، على اللقب والمناصب الملكية ، التي افسحت لها مكفا في البلاط ، حيث كانت تتركز السلطة السياسية الحقيقية في ذلك العصر .

وكما رأينا ، لم يكن من مصلحة أولئك التجار الكبار ، الذين يهيمنون على الشركات الكبرى ، التأثير على احتكارات المدينة ، والضوابط التي وضعتها النقابات الحرفية ، فقد كانوا محايدين بصفة عامة تجاه تلك القضية . ومن ثم لم يكن هناك انشغاق حاد بين حرف المدينة وبينهم ، كذلك الذى حدث في الأراضي المنخفضة بين اصحاب الحرف وتجار الهنسا ، وجاء التصدى لقيود النقابات الحرفية ، والسلطة الاقتصادية لحكومات المدن : من جانب جيل أحدث من الراسماليين التجاريين ، وبعض اصحاب الضياع في الريف ، الذين ملكو في ايديهم زمام الصناعة الريفية ، من خلال استخدام الحرفيين المنزليين . فكان أولئك التجار الذين يبيعون ورش الصناعات اليدوية ، يدخلون في صراع حاد مع الاحتكارات التجارية التي حددت لهم الأسواق ، والأسعار التي يبيعون بها سلعهم ، وذلك عندما كانوا يعجزون عن الحصول على عضوية شركات التصدير (التي كانت دائما موضع طموحهم) .

ويكأن هذا العداء حادا — بصفة خاصة — بين تجار الائتليم ، أو التجار الذين يديرون ورش الصناعة اليدوية ، وتجار التصدير في لندن ، كلها واجهتهم الصعوبات في الحصول على مراكز داخل شركات مثل « شركة التجار المغامرين » أو « الشركة الشرقية » اللتان كلتاهما تخضعان — بصفة رئيسية — لسيطرة مجموعة من تجار المدينة الأثرياء ، الذين كانوا يقفون في وجه قبول تجار الائتليم في عضوية الشركتين . ونسمع في تجارة الائتمنة — على سبيل — عن شكوى مريرة متكررة ، تقدم بها القماشون في الائتليم: خلال القرن السادس عشر ، ضد القيود التي فرضتها عليهم شركات التجارة الخارجية ، وبصفة خاصة نبلاء المدينة ، الذين كانوا على رأس تلك الشركات . ويذهب أونوين إلى أن « التجار المغامرين تفضلوا من أجل تضييق قننات تجار التصدير أكثر من ذي قبل » خلال حكم إليزابيث (١٨) .

كما نجد تجار الائتمنة في شرق إنجلترا يحتجون ضد السيطرة الاحتكارية على المبيعات ، التي فرضتها شركة الليفانت . كما نجد أيضا تجار الائتمنة باسوتسن الذين ظلوا خارج دائرة الشركة الشرقية يرغبون القبول بالأسعار التي حددتها الشركة لأعضائهم ، وطلبوا من المجلس الملكي ترخيصا يخلو لهم ببيع أعضائهم مباشرة إلى التجار الأجانب (١٩) . ونجد في شمال إنجلترا كتابا يذكر — في معرض تحسره على ما أصاب التجارة من ركود في ميناء هل عام ١٥٨٥ — أن « التجار يرتبطون بالشركات التي كان رؤساؤها من مواطني لندن يصوغون لوائحها لخدمة مصلحتهم الخاصة ، ولكن تلك اللوائح كانت ضارة ومغايرة لمصالح الآخرين في بلادهم » . واستمر تجار هل يناضلون ضد شركة جرينلاند ، التي كانت قد حصلت على ترخيص احتكاري ، وأصروا على إطلاق حرية التجارة (٧٠) .

واستمر ذلك الصراع عدة سنوات ، وعند منتصف القرن السابع عشر اتخذ تعدى « الطنيليين » على مجال نشاط شركات التصدير ، أبعادا ملحوظة ، نذكرها من شكوى تلك الشركات ، حيث كانت تلك الظاهرة تخلق فرص الاحتكاك والصراع بين الجانبين . وعقد تجار يورك اجتماعا مع زملائهم في نيوكاسل ، وهل ، وليتز ، بتشجيع من الكومولث ، وتقدموا بطلب إلى مجلس التجارة ، ذكروا فيه أن تجار لندن « يجب أن لا يأتوا إلى الضفة الشمالية للترنت أو يقيموا أسواقا وراءها ، لأن « أهلية تلك

(68) *Studies in Economic History*, 189.

(69) Lipson, *Econ. History*, vol. 11, 323, 342; V.C.H. *Suffolk*, vol. 265-6.

(70) *Cal. S.P.D.*, 1653-4, vol. LXV, 62-70.

الأسواق يمكن اهلى لندن من ابتلاع تجارة المناطق الشمالية . واضلح
تجار يورك وهل — فى خطب ارسلوه الى عضو البرلمان عن دائرة ليتز —
قولهم : « اتنا نبذو كلسلك صغار ابتلعها جوت ضمخ (٧١) » .

وكان نفوذ الملكية يقف — بصفة عامة — فى صف «الحيثان الضخمة»
التي كانت مصالحها مرتبطة بها . وعلى أية حال ، بذلت جهود محدودة
لاعطاء الأسلاك الصغيرة بعض الحرية فى الحركة ، او لم تبذل أية جهود
على الإطلاق . والقت الملكية بنقلها — من ناحية أخرى — فى صف المحدث
والنظام الصناعى القديم ، عندما شجب نزاع بين منظمى الصناعة الريفية
الجدد ، وحكومات المدن . وكان الدافع الى ذلك — بلا ريب — حرص
الملكية على المحافظة على استقرار النظام الاجتماعى ، وتحقيق التوازن
بين القوى الاجتماعية ، تطبيقا لمبادئ المحافظة ، التي كان يتهددها منظمو
الصناعة الريفية من ملاك الأرض ، الذين انتزعوا جذورهم من مجتمع
القرية ، وحتى يتم توفير العمل الرخيص ، للملاك الضياع والفلاحين الأثرياء
الذين كان انتشار الصناعة المنزلية يهدد مصالحهم ، بتوفيره للفلاحين الفقراء
مصادر بديلة للعمل . ومهما كان الدافع الذى جعل الحكومة تتصرف على
هذا النحو ، فان سياستها أدت الى تعويق نمو الإنتاج الراسمالى بما لا يدع
مجالا للشك .

وكانت برامج حركة التجارة تتبع — تبعاً لذلك — فى المصالح المباشر
للملاك الأرضى أصحاب الأسبجة ، وتجار الجوخ ، والقماشين ، وشركات
لندن التجارية ، التي كان لها أصعب فى الصناعة الريفية . وهنا يجب الا يغرب
عن بالنا ان حرية التجارة التي سمي اليها هؤلاء ، كانت مشروطة ومقيدة ،
ولا تمثل مبدءاً عاماً كما كانت الحال فى القرن التاسع عشر ، ولكنها اتخذت
كأداة لازاحة بعض القيود التي كانت تعوق نشاط تلك الفئات . ولم تكن تلك
الحركة موجهة الى الأمور الداخلية للتجارة الخارجية ، كما انها لم تكن حركة
عامة تسمى للقضاء على تدخل الدولة فى الاقتصاد ، أو تحكم الشركات
التجارية أو الصناعية فى السوق . فقد كانت تلك الحركة — من الناحية
العملية — تسمى الى القضاء على امتيازات الآخرين ، واحلال امتيازات
جديدة لتلك الفئات محلها . فلم تكن بذلك حركة تناضل من أجل مبدء عام ،
ولكنها كانت تعبيراً عن مصالح طبقية معينة .

ولكن ذلك العداء المستحكم للقيود التجارية ، الذى استهدف بمصالح
بعض الفئات ، تحول الى حركة عامة ضد الاحتكار ، نتيجة مواقف ملوك
سببواتر المعادية للاحتكارات التجارية ، من أجل إقامة منافسة جديدة .

وكان الأصل في ذلك التطور ، تلك التراخيص القيمة التي منحتها الملكة إليزابيث لخصلائها ، والمعاشات التي منحتها لخدمها وللكتبة عوضا عن رواتبهم . ولكن جيمس الأول حول تلك التصرفات التي اقدم عليها أسلافه الى نظام عام . وواضح ان الهدف الرئيسي لتلك الهبات مالى محض ، يرمى الى سد عجز الخزنة ، التي استنزفتها النفقات المتزايدة ، الناجمة عن ثورة الأسفار ، ولم يكن الهدف من ذلك تحقيق سياسة كولبيرية لتقوية الصناعة .

ونتج عن تلك السياسة وقوع تناقض حاد ، لأن المنح الملكية — التي كانت في ظاهرها ترمى الى حمية الصناعة — لقيت معارضة من جانب المصلح الصناعية ، وعطلت تطور الإنتاج الرأسمالى . ولكننا لا ننكر ان تلك السياسة الملكية انت أكلها في مجالات معينة ، مثل صناعة التعدين ، ف لعبت دورا تقديما في حمية الاستثمارات الصناعية ، التي كانت في أمس الحاجة الى تلك الحمية ، كما أن بعض رجال الصناعة — الذين استفادوا من تلك المنح الملكية — ظلوا على ولائهم للملكية خلال الحرب الأهلية . ولكن تلك النتيجة الأخيرة ، لم تكن لتحقق ، ما لم تكن معظم الامتيازات الصناعية تنتج لأفراد ينتمون الى البلاط ، أو لاستقاء رجال البلاط .

ولكن نظام الاحتكارات الصناعية كان — بصفة عامة — معوقا ومقيدا ، يسبب إقتصار التراخيص الممنوحة من الملك على أفراد معينهم ، ومن ثم ضاقت دائرة أولئك الذين حصلوا على التراخيص الصناعية . وهناك تشابه ملحوظ بين هذا النظام ، ونظام الاحتكارات الصناعية . الذى أقامه كولبير في فرنسا . وطبيعى أن يكون العداء مستحكما ، بين المصلح الصناعية الجديدة ، والشرائع الفنية من الحرفيين ، الذين كان يدفعهم طموحهم الى استثمار أموالهم في الصناعة ، والدخول في سلك أصحاب الأعمال . وكان أولئك الرجال — على نحو ما رأينا — القوة الدافعة لحركة إقامة المؤسسات الجديدة في عهد ستيوارت ، التي سمعت للاستقلال عن الأوليغاركية التجارية التي استهدفت إخضاع الصناعة لسيطرتها .

ولكن بينما كان رجال الصناعة الجدد يظهفون على شراء الامتيازات الملكية ، ليتخذوا منها أداة لتحقيق استقلالهم ، كان تحقيق مثل تلك الغاية يعتمد على امتلاك رأس المال الذى كان يحدد لمن ستكون السيادة والميدان . لأن نظام ستيوارت لمنح حقوق الاحتكار كان يعتمد على نفوذ البلاط الذى يحدد طريقة توزيع الحقوق الانتصالية ، ومن ثم كان باهظ التكاليف بالنسبة لرجال الصناعة الجدد ، الذين كان عليهم أن يدفعوا ثمن حقوق الاحتكار ، وتكاليف احراز النفوذ داخل البلاط .

ولكن النظام كان — بطبيعته — يرى بنقله ضد الأفراد الذين جاؤوا من أصول اجتماعية متواضعة ، وضد الائتلاف لصالح لندن ، وأخيرا ضد القادمين الجدد . ويتجلى ذلك بوضوح في حالة صناع الدبلييس ، فإن المستقلين بذلك الصناعة كانوا ينتمون إلى أصول اجتماعية وضيعة ، وكانت وسائلهم متواضعة ، ومن ثم اعتمدوا على رجال البلاط في الحصول على امتياز احتكار الصناعة ، ونتج عن ذلك تركيز السيطرة الحقيقية على أمور شركة الدبلييس في أيدي رجال البلاط .

وعلى حين كانت مراكز النقابات الحرفية المشتغلة بصناعة الغفازات، واللباد ، وتجهيز الأقمشة ، ونسج الحرير ، يشغلها المنتجون أنفسهم (أو عنى الأصح العناصر الرأسمالية بينهم) ، وحقت في بعض الحالات مقام من وراء تلك النظام ، وكانت غالبية الاحتكارات التي منحت للمشتغلين بذلك للصناعات تتركز في أيدي النبلاء ، الذين كانوا يتمتعون بالثروة والجاه، مثلما كان الحال في احتكارات صناعة الشب ، والزجاج ، والمصليون ، وأوراق اللعب ، وشراء القصدير والترخيص الذي منح للسير جيلز مومبسن لاحتكارات صناعة الخيوط الذهبية والفضية ، وكذلك المعصبة التي كونها دوق بانتجهام ، والتي تورطت في فضيحة سخيفة جعلتها موضوعا لتحقيق لجنة برلمانية في عهد جيمس الأول (١٦٠٣) . كما حصل دوق دادلي على ترخيص باحتكار صناعة الفحم بفضل نفوذه في البلاط ، ونال البرلمان كوكلين ترخيصا لاقامة مشروعه الشهير بفضل الرشاوى الكبيرة التي قدمها لرجال البلاط. كما أن شركتي المناجم الملكية والصناعات المعدنية ، حصلنا على امتيازات واسعة ، لأن سيبسل وليستر وغيرهما من كبار رجال البلاط ، كانوا من كبار مساهميها (١٦٠٣) .

وأضريت مصالح البرجوازية في الائتلاف بسبب سياسة منح الامتيازات للشركات الاحتكارية في عصر ستيوارت ، تلك الشركات التي كانت تضم عددا محدودا من الأعضاء ، وتملك حق احتكار الصناعة في البلاد كلها ، لصلحة دائرة صغيرة من سكان المعصبة . وكان حجم المصالح التي اختيرت بسبب ذلك النظام كبيرا ، فتسبب احتكار صناعة الزجاج الذي منح للسير مانسل ، في الاضرار بمصنع الزجاج الأخرى المنافسة له ، وتجدد ذلك الامتياز مرتان لمواجهة الاحتكارات الجريئة التي جاءت من جلب صناع الزجاج المستقلين . ولما احتكر الملح غضب موانى الصيد ، بسبب مضاعفة أسعار الملح . ولدى الاحتكار الذي منح لشركة صناع المصليون في

(72) Hyde Price, English Patents of Monopoly, 25-33.

(73) Ibid., 109; Scott, op. cit., 1, 40, 46, 143.

وستمنستر — تلك الصناعة التي وصفها كلارندون « بالمشروع الكريه والمؤلم لصناعة الصابون » — الى تحطيم صناعة الصوف ، وترتب على احتكار نفث الفحم الى لندن الذي منح لشركة نيوكاسل زيادة سعر الفحم في مسوق لندن بنسبة ٤٠٪ ، مما اضر بصناع الزجاج ، والصابون ، وغيرهم ممن كانوا يعتمدون على الفحم في صناعاتهم .

كذلك الحق ذلك النظام الضرر بمصالح بعض شركات لندن التجارية الكبرى ، فان احتكار بيع القصبدير — الذي منح للسير والتر رالي ممس مصالح شركة تجارة الزنك ، واضر احتكار الدخان بمصالح شركة برمودا . وحدث نفس الشيء لصناع الصابون نتيجة احتكار شركة وستمنستر لهده الصناعة ، التي اضرمت كذلك بمصالح شركة جرينلاند ، التي كانت تبيع الزيوت للمشتغلين بصناعة الصابون . وكان شارل الاول على درجة من الغباء جعلته يمنح امتيازاً لشركة منافسة لشركة الهند الشرقية ، مقابل حصوله على نصيب من ارباحها . كما كان على أعضاء شركة التجار المغامرين — التي كانت تتمتع بامتياز قديم — أن يدفعوا نحو ٧٠ ألفاً من الجنيهات ، كرشاوى لتجديد امتيازها (٧٤) .

وخاضت المعارضة — الموجهة ضد الاحتكارات — اولى معاركها البرلمانية ، في عام ١٦٠١ ، ثم في عام ١٦٠٤ ، عندما قدم مشروع قانون لالغاء الامتيازات في التجارة الخارجية ، فاشار الى محاربة النظام القائم لتجار لندن على حساب المراكز التجارية الأخرى (٧٥) ، واقترح فتح ابواب عضوية الشركات التجارية امام الراغبين في ذلك ، مقابل دفع رسم التحاق معتدل . واعلن السيد ادوين ساندز — في معرض تأييده لمشروع القانون — أن « التجارة هي المصدر الرئيسي للثروة ، ومن ثم تحتل أهمية كبيرة بين غيرها من المصادر ، ولذلك فان تركها في أيدي فئة محدودة يتناقى مع الحقوق الطبيعية ، ومع حرية رعايا انجلترا » . ويبدو أن تلك الاحتكارات كانت في يد « ٢٠٠ عائلة » في عصر ستيوارت ، لأن ذلك النائب استطرد قائلاً : « ان رؤساء هذه الشركات احتكروا التجارة لأنفسهم ، وبذلك كانت التجارة كلها في أيدي نحو ٢٠٠ شخص على أكثر تقدير ، أما بقية المشتغلين فيها فلم ينالوا الا النثر اليسير » .

وبعد مناوشات متواصلة ، عادت المعارضة الى شن هجوم شامل على الاحتكارات عام ١٦٢٤ ، بتقديم مشروع قانون لمقاومة الاحتكار ، نص

(74) Hyde Price, op. cit., 73, 114-17; Scott, op. cit., 145, 169, 203, 217, 219; H. Levy, Economic Liberalism, 21 seq.

(75) Scott, op. cit., 119-20.

على اعفاء امتيازات الشركات ، والمؤسسات ، والمقاطعات « المستغلة بالصناعة الجديدة » ، لمدة تتراوح ما بين ٢١ و ١٤ عاما . ولكن ذلك التشريع — كغيره من التشريعات المماثلة — لم يحرز الا نجاحا محدودا في تحقيق هدفه . وفي عهد الكومنولث قال أحد المتحدثين في البرلمان عام ١٦٤٠ : « ليس هناك قانون يمكن وضعه أفضل من قانون الاحتكارات الموجه ضد أصحاب المشروعات ، فنجد في غضون هذه السنوات القلائل الكثير من الاحتكارات والتعدي على الحريات ، أكثر مما نجد في السنوات الأخرى ، منذ الفتح (النورماندي) ، وكان القانون هو صانع تلك الاحتكارات » ، على حين أعلن السير جون كولبير استنكاره الشهير للاحتكارات التي « امتلكت مساكنتنا — تماما مثل ضفادع مصر — فلا نكاد نجد حجرة نجت من احتلالهم ، فهو يرتشفون من كوننا ، ويأكلون في طبقنا ، ويجلسون إلى مديفاننا ، حتى أننا نجدهم في زجاجة النبيذ ، وأثناء الضياع ، فهم يشاركون أسلحتنا حلقته ، ويضعون أختامهم علينا من شمس الرأس إلى أخمص القدم » ، ولأن يتركوا لنا نبوسا واحدا . ويمكن القول أن تحدي البرلمان للمنع الملكية الخاصة بالامتيازات الاقتصادية والاحتكارات كان — إلى جانب استنكار حق فرض الضرائب ، وتوقيع عقوبة السجن — من بين الموضوعات التي أدت إلى نشوء ثورة القرن السابع عشر .

وفي بداية عهد البرلمان الطويل ، كان أصحاب الامتيازات — من بين أعضاء شركات لندن التجارية — يميلون إلى صف البرلمان ، وكان القليل من كبار التجار أشياعا للملك . وفي عام ١٦٤١ انتخب السير ريتشارد جرني عمدة للندن ، ولكن أعضاء مجلس العمدة كانوا ممثلين للبرلمان . وعندما نصب الملك السير لانسفورد « الأرعن المزعج » قلدا لبرج لندن ، طلب السير ريتشارد جيرني نفسه من الملك إلغاء ذلك القرار ، وإلا أخطر الصبية الحرفيون في لندن البرج بوابل من الحجارة (٧٦) . كما قدم التجار المغامرون قروضا كبيرة إلى البرلمان في عامي ١٦٤١ و ١٦٤٢ (٧٧) ، ولا نعرف ما إذا كان ذلك من باب التحمس لقضية البرلمان ، أو سعيا وراء مكاسب يمكن تحقيقها .

وعلى أية حال فإن بعض الأفراد من أعضاء شركات لندن الكبرى ، كتبوا من بين مؤيدي كرومويل ، كما كان بعضهم من موظفيه ومستشاريه (٧٨) .

(76) C.H. Firth «London during the Civil War» in History, 1926-7.

(77) Margaret James, Social Problems and Policy during the Puritan Revolution, 149.

(78) M.P. Ashley, op. cit., 5-10.

غير أنه من الواضح أن أولئك التجار كانوا دعابة الجناح البيوتى المتطرفة داخل البرلمان ، الذين كانوا يناصرون الضغط على الملك للتنازل عن بعض امتيازاته ، ولكنهم كانوا لا يقبلون بالتغطية الكاملة معه ، ووقفوا في صف التفاوض مع الملك لشلل بعد هزيمته في ناسبي ، وفي السنوات التالية كانوا من معارضى مطالب الجيش (عندما تفرقت السبل بالمشيخين والمستقلين) .

وكان من بين أعضاء شركة الخوخ في لندن — على سبيل المثال — من أيدوا المشيخين بشدة ، ولكن شاع بينهم العداء المستحكم للمستقلين (٨٠) ، ومن الواضح أن المجموعة الحكيمة التي سيطرت على حكومة مدينة لندن ، كانت حزب وفاق وتمليك وليست حزبا ثوريا . وكان عدد التجار ورجال المال صغيرا في البرلمان ، فلم يتجاوزوا الثلاثين عضوا في البرلمان الطويل ، وأقل من العشرين عضوا في أول برلمانات عهد الحملة (٨٠) . وكانت غالبية الأعضاء من الحامين ، أو أعيان الريف ، وكان من بين أولئك — بلا ريب — عدد كبير من الفلاحين الأثرياء ، وأصحاب الضياع المحاطة بالأسيجة ، وملوك الأراضي .

ولكن بينما كانت لندن بتجارها وصناعاتها مركز الثورة — وهو ما أطلق عليه كلاردون « الروح المشاقبة لحينة لندن » ، التي كانت ملقبة كل الطباع السيئة في الملكة « (٨١) . ونالت الثورة تأييد جماهير مريضة في الأقاليم ، وكان الصراع ، الذي شرحناه ، والذي دار بين المصالح الصناعية أو شبه الصناعية في الأقاليم ، وبين رأس المال التجارى الاحتكارى في المدن ، عاملا هاما — ولا ريب — في العداء الذي استحكم في منتصف الأربعينات بين المشيخين والمستقلين . ولا حاجة الى القول ، أن انقسام البلاد بين حزب الملك وحزب البرلمان ، كان يقوم على أسس اقتصادية واجتماعية .

فكانت مراكز صناعة الصوف بصفة خاصة تؤيد قضية البرلمان ، مثلما كانت الحال في شرق انجلترا وجلوستر وستر وستر في الأقاليم الغربية ، والمنطق الصناعية في غرب ريدنج . وكانت مدينة ليستر مركز نفوذ البيوريتان ، وخاصة بين أولئك الذين كانوا يرتبطون بتجارة الجوارب والملابس الداخلية وأصحاب المحال التجسرية . (٨٢) . ويسلم كلاردون

(79) A.H. Johnson, History of the Draper's Company, vol. III, 215.

(80) M.P. Ashley, op. cit., 7.

(81) History of the Great Rebellion, vol., VI, 264.

(82) R.W. Greaves, The Corporation of Leicester,

نابن لا يفتخر ولا يفتكس ويرافقهم ، وهي المدن الغنية المزدهرة بالنسكان التي كانت تعتمد على تجارة الأقمشة ، أعيت الأعيان » ، على حين كان الأعيان والمناطق الزراعية من يوركشاير ينصرون حزب الملك . ومما يلفت النظر ، أن المجموعة الصغيرة من التجار الأثرياء ، التي كانت تسيطر على حكومة لينكولنشاير ، على حين كانت جماعاتهم ينسبون المدينة لتسليح البرلمان (٨٦) .

ويصفه عامة كانت البرجوازية التي ضربت جذورها في الصناعة تؤيد القضية البرلمانية تأييدا تاما ، سواء كان أفرادها من تجار الأقمشة بالتقاليم ، أو تجار شركة لندن للنسوجات الذين استغلوا رأس المال في تنظيم الصناعة الريفية . وشكلت مجموعة محدودة من أصحاب الأراضي الملكية الاحتكارية — التي كانت تمتلك أكبر المشروعات الرأسمالية وأكثرها تقدما — استثناء لتلك القاعدة . ومن ناحية أخرى كانت العناصر التي ابتعدت عن المشاركة في النشاط الصناعي ، واستثمرت أموالها في الأرض ، وتحوّلت إلى طبقة مفرغة تعيش على ربح أرباحها ، تشعر أن مصالحها ترتبط باستقرار النظام القائم ، فقدمت تأييدها للملك . كما أن المناطق الزراعية — في غربي وشمالي إنجلترا — أيدت التاج فيها عدا المدن والموانئ المشتغلة بتجارة الأقمشة . وكانت تلك المناطق من أكثر أنحاء البلاد تظفلا ، فلم تمتد إليها الزراعة الرأسمالية ، وظلت بقايا العلاقات الإقطاعية قائمة (٨٧) .

غير أن الجيش الكرومويلي الجديد ، والمستقلين الذين كانوا القوة الدافعة للثورة ، استمدوا قوتهم من المراكز الصناعية الإقليمية ، ومن قطاعات أصحاب المزارع وصغار ومتوسطي الفلاحين الأغنياء ، الذين كانوا ينتشرون في الشرق والجنوب الشرقي . ووقف وراء كرومويل (الذي كان من أعيان الفلاحين) ، وجيشه الجديد ، الحرفيون على اختلاف مراتبهم والصبية والفلاحين الفقراء ، بلجأهم الخطيرة ، وكرامتهم الناقصة بالانتماء والتمسك وأصحاب المشروعات الصناعية والاحتكاريين ، ويفتخرون « لوباء ملاك الأراضي » والعشور . وفكرت زوجة أحد كبار ضباط كرومويل ، أن كل من كانوا يوصفون بالبيوريتان ، هم أولئك الذين « عارضوا وجهات نظر رجال البلاط المعوزين ، والقساوسة المتصلين المتفطرين » ، كما عارضوا لصوبة أصحاب المشروعات ، ومجور الفلاح والأعيان . ووصف بلكنستر أحد تدبسي البيوريتان ، البنية الاجتماعية للجزئين المشاركين في الحرب الأهلية ، على النحو التالي : « ناصر الملك

(83) Heaton, op. cit., 207, 227.

(84) G. Davies, The Early Stuarts, 266.

قطاعا كبيرا من الفرسان ولاعين التجليز ، .. ومعظم الفلاحين المشتغلين عند أولئك الأعيان ، .. ووقف في صف البرلمان قطاع صغير من الأعيان في معظم المقاطعات ، والقسم الأكبر من التجار ، والملوك ، وغيرهم من أبناء الطبقة الوسطى ، وخاصة في المؤسسات والتعليم التي تعتمد على صناعة المنسوجات ، وغيرها من الصناعات المماثلة » (٨٥) .

وثمة بعض الشك في أن مسألة الأرض قد لعبت دورا بالغ الأهمية — أن لم تكن مجرد خلفية — في الخلافات داخل القضية البرلمانية ، وربما كان ذلك مسئولا عن عملية الوفاق التي تهطلت في عهد عودة الملكية ، فعند وقوع الحرب الأهلية ، كانت الاستثمارات في الأراضي قد ازدادت ، بالقدر الذي جعل طبقة أصحاب الأموال ، تتخذ مواقف تتسم بالمحافظة ، وتجعلهم يترددون في اتخاذ أي إجراءات ، قد تؤدي إلى طرح حقوق ملاك الأراضي على بساط البحث ، وتشجيع تحرير الفلاحين . أضف إلى ذلك أن استئجار رؤوس الأموال في شراء الأراضي ، وقيام الزراعة الرأسمالية على نطاق أقل اتساعا ، قد أدى إلى حدوث تغيرات طفيفة في النظام الزراعي كان الملاك الجدد يرغبون فيها ، وذلك بغض النظر عن الغاء الحيازات الإقطاعية التي قررها البرلمان في عام ١٦٤٦ .

ومما يلفت النظر ، تلك المعارضة القوية ، التي لم تأت من جانب مجلس اللوردات فحسب ، بل جاءت من جانب المشيخين من أعضاء مجلس العموم ، وبصفة خاصة كبار التجار ، الذين شكلوا المجلس العام لمدينة لندن ، والتي وجهت ضد اقتراح فرض الحراسة على الضياع الملكية والاستقبة ، وضد البيع المنظم لأراضي المظنين بعد فرض الحراسة عليها (٨٦) . وعندما قدمت إلى البرلمان — في عام ١٦٥٦ — قوانين تقضي بالتحكم في الأسيجة ، وفرض غرامات على أصحاب الالتزامات ، بدلا من التحكيم ، قوبلت تلك القوانين بمعارضة جريئة .

غير أن الفلاحين المستأجرين للأرض وصغار الملوك ، ومقرراء الفلاحين ، الذين كفوا ضحية نظام الأسيجة أو جور كبار الملوك ، كانوا مهينين ليصبحوا دعاية الثورة ، وبلغ تعدادهم — وفقا لتقدير جريجوري كنج — نحو ثمن عدد السكان في ذلك الوقت ، وكان صوتهم يتردد في الفشرات التي كانت تصدر في تلك الحقبة ، ذلك الصوت الذي نشر الفرع في دوائر الملوك ، وجعلهم يراجعون عن مواقفهم متزعجين . ومن ثم تتجلى

(85) Cit. by Christopher Hill, The English Revolution, 1640, 18.

(86) Christopher Hill in Eng. Hist. Review, April, 1940, 224-34.

بوضوح تلك الملاح المتفكسة التى نجدها فى كل ثورة برجوازية ، فبينما كانت تلك الثورة تتطلب قوة دائمة من جانب العناصر الراديكالية لحصل رسالة التحرير حتى النهاية ، فان قطاعات من البرجوازية تخلت عن تلك الحركة ، بمجرد ظهور العناصر الراديكالية ، لأن تلك العناصر كانت تمثل الفئات الدنيا فى المجتمع من غير الملاك ، الذين تتناقض مطالبهم مع حقوق الملكية الكبيرة .

وقبل ظهور عهد الكومنولث — بوقت طويل — نسمع عن شكاوى الفلاحين المستأجرين للأرض التى وجهت ضد المشتريين الجدد للضياع الخاضعة للحراسة ، والتى ورد فيها أن « أولئك الرجال يعدون من أكثر الناس طغيانا ، لأنهم سلبوا المستأجرين الفقراء حقوقهم التى كانت لهم ، وحريتهم التى كانوا يتمتعون بها من قبل » ، وفكروا أن القوانين البرلمانية « تهدف الى بعث الطبائفة فى نفوس الفلاحين المستأجرين للأرض ، الذين ظلمهم كبار الملاك المتفنتين » ، وذلك فى إطار معارضة حركة الاسيجة ، والانتهاسات التى قدمت للإلغاء العشور (٨٧) .

وكان ونستونلى الحفار يعبر عن انتشار السخط الشعبى ، عندما اشتكى من أن « الماشية والأغنام كانت تتكسب عند الاستقيات وأعيان الريف الجدد ، حتى أنه لم يكن باستطاعة الفلاحين المستأجرين الصغار ، أو العمال الفقراء ، أن يحتفظوا ببقرة لعجزهم عن إطعامها ، على حين كان هؤلاء يحملون على كاهلهم عبء العمل فى الأرض ، وسداد الضرائب ، وغيرها من الأعباء التى كانت تنوء بها كواهلهم . بينما كان الأعيان الذين يظلمونهم ، ويعيشون عالة على عملهم ، يتمتعون بأطيب ما فى الأرض ، .. ولن يصبح الانجليز شعبا من الأحرار ، حتى ينال الفقير المعمر أرضا يملكها ، وتتاح للعامة فرصة العمل » (٨٨) .

كما ذكر ليلبورن — أيضا — وصفا مماثلا لمعاناة سكان المدن : « عندما عبر عن سخطه ضد « العشور ورسوم الإنتاج والعوائد : أولئك اللصوص الذين يسرقون عرق الفقراء ومتوسلى الناس ، ويقفون عقبة كاداء فى طريق التجارة » . كما عبر عن سخطه على « كل الشركات التجارية الاحتكارية التى تعوق وتدمر صناعة الأقمشة والصياغة وغيرها

(87) Margaret James, op. cit., 87; Cal. S. Dom. June 20; Jan. 21 and 28; 1650, April 13; vol. XXXIX, 88 and 91-2; vol. XLI, 2.

(88) Winstanley, Law of Freedom in a Platform and The True Levellers' Standard Advanced.

من الحرف النافعة ، التى يشتغل بها آلاف الفقراء الذين يفتون الآن على شفا المجاعة » (٨٩) .

ومن المثير للدهشة ، أن نجد بين كبار الملاك واحدا منهم يتمتع بوعى طبقي ، يعلن من جيبه أنهم « اذا لم يجدوا وازعا يردعهم — قبل كل شيء — فاتهم سيتسببون فى ثورة عارمة ضد كبار الملاك » (٩٠) . وكذلك نجد واحدا من كتاب النشرات يستنكر ما اعتبره : « خطة مرسومة ضد الشركات الاثنى عشر الشهيرة بمدينة لندن » ، ومؤامرة « لاثارة الشغب والهرج فى المدينة ، وغيرها من المدن والاطليم ، .. واثارة الخدم ضد سادتهم ، والفلاحين ضد اصحاب الاراضى ، والمشتريين ضد الباعة ، والمدنيين ضد الدائنين ، والفقراء ضد الاغنياء . وتشجيع كل شحاذ على التكبر فى ركوب الخيل » (٩١) .

واجاب ايرتون — فى جدل اثاره حول حق التصويت العام — بعبارة منتقاة قائلا : « اذا وافقنا على منح ذلك الحق لاي رجل تنب فى جسده الحياة ، .. فامنا بذلك نطمح الملكية ، .. فلا يجب أن يتمتع بحقوقي بتسوية ، كل شخص لا يملك مصالح مطية دائمة » (٩٢) . ومنذ وقت مبكر اوجز ادويندولر وجهة نظر المشيخين بقوله : « اننى انتظر الى الاسقفية باعتبارها مزلقا او عطلا ، وانها اذا اخذها الناس عنوة ، ... فقد يصعب علينا — فيها بعد — أن نتعرف على ملكياتنا ، كما يصعب علينا استعادتها من الحراسة . واذا تحققت المساواة فى النواحي الاساسية ، من طريق تآزر الأيدي ، وتقديم الائتمالات ، فان المطلب التالي قد يكون التعاون الزراعى ، وطلب المساواة فى النواحي الثانوية » (٩٣) .

وليس ثمة شك فى أن الفترة التى ظل فيها العرش الانجليزى شاغرا، شهدت تطورا غير عادى للديمقراطية بين سكان لندن وغيرها من المدن الانجليزية ، وبصفة خاصة بين العمال الحرفيين ، والصبية وعمال الميولمة. وفكر أحد المعاصرين أن « مواطني لندن — وعامة الناس بها — تشربوا عادات وطباع عهد الكومنولث ، حتى أصبحوا لا يطبقون رؤية أحد النبلاء ، فكان العامة يحبون الرجل المتألق فى مظهره بعبارة كلب فرنسى أو ما شابهها

(89) John Liburne, England's New Chains Discovered (1648).

(90) Cal. S.P. Dom, vol. CCCCL, 27.

(91) England's Discoverer or Levellers' Creed (1649).

(92) Clarke Papers, ed. C.H. Firth, vol. II, 214.

من المبررات البنيئة » (٩٤) . ومن الواضح ان المعارضة الجبهسورية استمرت فى الوجود حتى بعد عودة شارل الثنى الى الحكم ، ونالت تاييدا واسعا بين صفوف الطبقات العاملة فى كل من لندن والمدن الاقليمية ، تلك المعارضة التى لم تعبر عن وجودها عن طريق الاجتباعلات والمظاهرات فحسب ، بل كانت مسئولة عن الهبات المحلية ، وكان وجودها عاملا قويا فى ارغام الطبقة الحاكمة على دعوة وليم اورانج لتولى الحكم ، وخلق جيمس الثنى (٩٥) .

وقد قامت حكومة الكومنولث باءخال عدد من التغييرات على اطار سياستها الاقتصادية ، كانت ذات اهمية خاصة فيما يتعلق بتطسور الراسمالية . فخلال تلك الفترة اهتم المشرع — اكثر من ذى قبل — برعاية المصالح الاقليمية وكذلك المصالح الصناعية ، فنجد زيادة ملحوظة فى عدد الحركات الديمقراطية بين اثرياء الريف وشركات اللبوسات نجح بعضها فى تكوين تنظيم خاص به ، مثلما فعل صناع اللباد ، وبذلك حرروا انفسهم من الاعتماد على العنصر التجارى . وفى مجال التجارة الخارجية ، لم يؤد قانون الملاحة — الصادر فى ١٦٥١ — الى اعطاء دفعة قوية للتجارة والملاحة الانجليزية فحسب ، بل ادى كذلك الى انقاص الامتيازات الاحتكارية للشركات ، وكما نلاحظ فى شكاوى تلك الشركات الى الناج — بعد عام ١٦٦٠ — اتاحت تلك الفترة « للطفييلين » فرصة النضال من اجل الحصول على امتيازات هامة . وعلى حين دعمت امتيازات شركة اللبوانات (فى مقابل قرض قدمته للحكومة) ، لم تجدد امتيازات الشركة الشرقية، وجددت لامتيازات شركى التجار المغلبرين وجرينلاند بعد مفاوضات روعى فيها التوفيق بين مصالح « الطفييلين » ومصالح هاتين الشركتين .

وكانت تجارة جزر الهند الشرقية حرة ومفتوحة للجميع — لمدة ثلاث سنوات — خلال عهد الحملة ، مما اسعد اعداء الشركات الاحتكارية . وحتى عندما جدد امتياز شركة الهند الشرقية عام ١٦٥٧ — تحت تهديد الشركة ببيع كل القلاع والمحطات التجارية التى كانت لها فى الهند — فان ذلك التجديد قام — على ما يبدو — على اساس التوفيق بين مصالح الشركة ومنافسيها . وثمة ادلة على انه قد نتج عن خفيف قبضة الاحتكار ، اتساع حجم التجارة ، وهبوط اسعار الصادرات ، وارباح الشركات المستقلة بالتجارة الخارجية (٩٦) .

(93) Reresby Memoirs, Cit. Beloff, Public Order and Popular Disturbances, 1660-1714, 32.

(95) Beloff, op. cit., 34-55.

(96) M.P. Ashley, op. cit., III, 31.

واختفت بعض تلك التغيرات الاجتماعية والسياسية باختفاء عهد الكومنولث ، ولكنها لم تختف جميعا ، وكان عهد عودة الملكية أبعد ما يكون عن إعادة الأوضاع الراهنة الى ما كانت عليه من قبل ، كما ظن البعض (٩٧) . فمن الناحية السياسية نالت الحقوق الملكية ضربة قاضية ، وانتقل التحكم في التجارة والمالية والتشريع والجيش الى أيدي البرلمان . ومع إلغاء المحاكم الملكية مثل المحكمة المعروفة باسم Star Chamber ، فقد التاج أداة أساسية لاستقلال سلطته التنفيذية . ولم تعد الحيازات الإقطاعية ، التي ألغيت في عام ١٦٤٦ لتعلن نهاية حقبة تاريخية معينة . وعندما نسي خليفة شارل الثاني ما تذكره سلفه بحكمته ، أجبر على الرحيل مرة أخرى . فقد كان الضغط الشعبي كافيا للاحاق الهزيمة بأهداف الرجعية دون أن تقع حرب أهلية جديدة عن طريق جلوس ملك طبع على العرش ، وربطه بالبرلمان برباط تعاقدي هو مرسوم الحقوق . وإذا لم يكن نفوذ البلاط قد أحبط تماما ، فقد أصبح الآن يخضع لسلطة البرلمان ، « اذ قويت قبضة العامة على الشؤون المالية ، وتابعوا منذ الفترة الثورية أسلوب عمل هيا السبيل — فيما بعد — لزيادة تأثيرهم على الإدارة بشكل تدريجي (نظام اللجان) » (٩٨) .

ولم يعد قطاع الصناعة يعاني من منح الاحتكار الملكية ، فخفضت امتيازات شركات التجارة الخارجية — فيما عدا شركة الهند الشرقية — لتلك المجالس ، بدرجة لم تمكنها من استعادة وضعها السابق (٩٩) . وحل محلها نوع جديد من الشركات المساهمة ملك رأس المال زمام أمرها . وبغض النظر عن الضياع الخاضعة للحراسة ، التي استعادها أصحابها من أفراد النعائلات الملكية ، فإن ما بقي منها ظل في أيدي من اشترأها من البرجوازيين . ولا ريب أن الثورة البرجوازية في إنجلترا في القرن السابع عشر ، قطعت شوطا قصيرا نسبيا في سياستها الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها حققت ما فيه الكفاية لدفع عجلة نمو رأس المال الصناعي في نصف القرن التالي ، ذلك النمو الذي نلقى معطاه في البلاد الأخرى ، التي كتبت تنقتر الى مثل تلك الدفعة السياسية ، وبذلك هيات الثورة المسرح للثورة الصناعية التي وقعت في القرن التالي .

(97) E.G. Durbin, Politics of Democratic Socialism.

(98) G.N. Clarc, The Later Stuarts, 11.

(٩٩) صدر قانون في عام ١٦٨٨ أطلق حرية التجارة وألغى حقوق الاحتكار فيما عدا شركات الليفانت وروسيا وأفريقيا الشرقية . ونج عن ذلك القانون اتساع تجارة الموانئ الأخرى مقارنة بلندن .

الفصل الخامس

تراكم رأس المال والمدرسة التجارية

١

قد يبدو الحديث عن عملية تراكم رأس المال — باعتبارها مرحلة أساسية في تكوين الرأسمالية — حديثاً تقريباً لا يحتاج الى مناقشة ، فتجمع رأس المال في يد طبقة من الرأسماليين قبل البدء في ممارسات رأسمالية على نطاق واسع ، وظهور الرأسمالية كشكل انتاجي يسيطر على النظام الاقتصادي ، يبدو — بالنسبة للكثيرين — أوضح من أن يحتاج الى تأكيد . ولكن عندما نبدأ في البحث عن الطبيعة الحقيقية للعملية التي يتم بواسطتها تجميع رأس المال ، يبدو الجانب التقريبي أقل سهولة مما نعتقد ، ويتقز في أذهاننا عدد من التساؤلات الهامة . وبالإضافة الى ذلك هناك الكثير ممن اعتقدوا أن وجود مرحلة بذاتها يتركب عندها رأس المال — هي المرحلة المنفصلة والسابقة في الزمن على نمو الصناعة الرأسمالية ذاتها — مجرد أسطورة .

وقد جاء أول تلك التساؤلات من جانب الاقتصاديين ، فهل يقتصد بالتراكم ، تراكم أدوات الانتاج ذاتها ، أو تراكم حقوق الثروة وحججها التي يمكن أن تتحول الى أدوات للانتاج ، على الرغم من أنها ليست عوامل انتاجية في حد ذاتها ؟ فإذا كانت الإجابة على هذا السؤال ترجح الجانب الأول ، واجهنا سؤال آخر هو : لماذا يتطلب ظهور الصناعة الرأسمالية وجود فترة سابقة على التراكم ؟ لماذا لا يكون تراكم رأس المال — كهدف واضح — مرادفاً لنمو الصناعة ذاتها ؟

ليس ثمة دليل تاريخي ، على أن الرأسماليين ككلوا يخزنون آلات الغزل ، أو اتوال النسج ، أو المخرط ، أو كبيلات من المواد الخام ، في مخازن ضخمة لبضعة عقود من الزمان ، حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه تلك المخازن ممثلة بالقدر الكافي لتقييم الصناعة . كما لا يتفق ذلك مع المنطق ، فليس هنا كضرورة لثل ذلك التصرف ، ولا يبدو أن ثمة سبب

للربط بين نمو الأدوات ، ونمو الانتاج ، سواء بسواء . فإذا لم يكن هناك سبب لذلك ، فلماذا لا يتم تمويل عملية تطور المعدات الصناعية — بصفة اسمسية — خطوة بخطوة ، من الأرباح التي تتحقق في السنوات السابقة على ذلك النمو (باستخدام القروض في بعض الأحيان) ؟ ان مشكلة الحاجة الى تراكم مسبق ، كمتطلب لقيام الصناعة الرأسمالية تتبخر في الهواء .

وإذا لجأنا الى البديهية ، فان فكرة « التراكم البدائي » (كما حدها ماركس) الذي يسبق ازدهار الانتاج الرأسمالي في التوقيت الزمني ، يجب ان يفسر بأنه — في الحل الأول — تراكم للمصلح الرأسمالية ، ولحجج الملكية ، يضاف الى الأصول القائمة بالفعل ، والتي تراكت من خلال المضاربات بالدرجة الأولى . كما انه — من ناحية أخرى — تراكم لرأس المال في أيدي طبقة قادرة على تحويل حجج الثروة — المخترنة لديها — الى وسائل للانتاج ، بحكم ما يوفره لها وضعها الخاص في المجتمع . وبعبارة أخرى عندما نتحدث عن التراكم — بالمفهوم التاريخي — يجب أن نشير الى ملكية الأصول ، وتحويل الملكية ، وليس الى كمية وسائل الانتاج المموسة الظاهرة للعيان .

ولكن عندما يقال ذلك ، يحتاج القول الى ايضاح ، فإذا لم يكن ثمة أكثر من انتقال حقوق الديون او المعادن الثمينة أو الأرض ، من أيدي الطبقة الحاكمة القديمة ، التي تنفقر الى التنظيم ، اولا تفضل الصناعة ، الى أيدي طبقة جديدة عملية ، تحركها شهوة الكسب ، فإنه يمكن القول ، ان كلمة « تراكم » قد استخدمت استخداما خاطئاً ، للدلالة على عملية يمكن أن توصف — بصورة أدق — بأنها انتقال لحقوق الملكية من يد الى أخرى ، أكثر من كونها تراكماً للحقوق أو الأصول ذاتها .

والى جانب مسألة الاصطلاح تنف مسألة الجوهر ، فإذا كان انتقال الثروة هو كل ما يتصل بالعملية ، فلماذا لا يكون التطور الكافي لمؤسسات الإقراض — مثل الوساطة المالية بين الطبقة القديمة والطبقة الجديدة — كافياً لوضع الوسائل الكفيلة بقيام الصناعة في أيدي الطبقة الأخيرة ؟ ولماذا يجب أن نبعث عن أي عملية تاريخية أكثر تعقيداً من تلك — مثل وقوع ثورة اجتماعية — كشرط لقيام رأسمالية صناعية ؟

فإذا كان ثمة استجابة لهذا التحدي ، فإنه يجب أن يكون هناك شيء أكثر من مجرد انتقال للثروة ، لأن هناك أسباباً لا تفسر دوافع الإزدهار الكامل للرأسمالية الصناعية عن طريق مجرد انتقال حقوق الثروة الى أيدي طبقة برجوازية ، ولكن تفسرها من خلال تركيز ملكية الثروة في أيدي

محدودة . وسيتضح فيما يلى أن ثمة أسبابا من هذا النوع، وهو ما سنعود اليه بعد قليل . ولكن اذا كانت مثل تلك الأسباب موجودة ، فانها تضىف طبعا خاصا على تراكم رأس المال باعتباره عملية تاريخية ، وسوف يستخدم مصطلح التراكم — من الآن فصاعدا — للإشارة الى تركز ملكية حقوق الثروة وكذلك انتقلها .

وتنقسم السبل المختلفة التى تزيد عن طريقها طبقة من الطبقات من حجم ملكيتها الى نوعين رئيسيين من السبل : يتمثل أولهما فى أن تقوم تلك الطبقة بشراء حقوق الملكية من أصحابها الأصليين عن طريق مبادلتها بوسائل استهلاكية أو بوسائل ترفيه . وبعبارة أخرى فان تلك الملكية قد تباع نقدا أو مقابل سلع استهلاكية ، وفى مثل تلك الحالة يزيد الملاك القدامى من استهلاكهم ، أو من أرصدتهم المالية ، فى مقابل استبدالها بأراضيهم أو غيرها من الأشياء الثابتة كسبائك الفضة مثلا . كما أن الطبقة الجديدة تنقص من أرصدها المالية ، وتقل من استهلاكها الى الحد الأدنى ، حتى تستطيع أن تمتلك أشياء ثابتة . ويمكن القول فى الحالة الأخيرة أن تلك الطبقة تهول مشترياتها عن طريق « الإذخار » . وكان ينظر دائما الى الطريقة التى يتم بها الحصول على ثروة ثابتة بواسطة ادخار الدخل على انها الشكل الوحيد الذى يمكن أن يأخذه التراكم أو — على الأقل — أخذه بالفعل ، وقام عدد من النظريات التى ترجع اصل الرأسمالية الناجمة عن المكاسب المفاجئة للدخل التى تحصل عليها البرجوازية الناشئة فيما قبل عصر الرأسمالية الى هذا الافتراض . ويقصد بتلك المكاسب المفاجئة ، تضخم الأرباح نتيجة لتغيير العملة ، أو ارتفاع أسعار ائجارات المسكن ، أو افتتاح طريق جديد للتجارة بصورة مفاجئة .

ولكن هناك سبيل آخر ، استطاعت عن طريقه الطبقة الجديدة أن تزيد من ملكيتها للثروة الثابتة ، لعله لعب الدور الأكثر أهمية فى هذا الصدد . فقد تحصل البرجوازية على نوع معين من أنواع الملكية عندها يكون ذلك النوع رخيصا بشكل غير عادى ، (وفى أكثر الحالات تطرأ تحصل عليها بالاكراه) ، وعندما تصبح قيمة تلك الملكية أكثر ارتفاعا فى فترة لاحقة نتيجة تغير قيمتها فى السوق ، فانهم يستبدلون بها الأشياء الأخرى (مثل القوى العاملة ، أو المعدات الصناعية) التى تظل قيمتها منخفضة نسبيا . ومن خلال هذا الاستبدال المزدوج ، تحصل البرجوازية على نصيب أكبر من مجمل الثروة فى المجتمع .

ومن الملاحح الأساسية لذلك السبل من سبل التركز ، أن نتائجه تعتمد على زيادة قيمة رأس المال ، وليس على الدخل العادى أو مدخراته . ولكن لا بد من تدخل ظروف خاصة حتى تحدث تلك الزيادة على نطاق

واسع ، فان الانتقال المزدوج ينقسم الى مرحلتين : مرحلة التملك ومرحلة التحقيق . ومن الضروري ان تدخل ظروف على درجة كافية من القوة لترفع قيمة تلك الملكية أو الملكيات فيما بين هاتين الحقتين بفرض النظر عن وجود طبقة من الأفراد يتوافر لديها الاستعداد لشراء تلك الملكية في المرحلة الأولى أو التخطي عنها في المرحلة الثانية . ووجود مثل تلك الظروف الخاصة ضروري — بلا ريب — ولو كانت محدودة ، حتى يحدث تراكم ملحوظ عن طريق ادخار الدخل ، ما دامت جهود البرجوازية لاحتراز نوع معين من الملكية — كالأرض مثلا — تؤدي بدورها الى زيادة الضغط على قيمتها (١) . كما ان محاولات البرجوازية للتخطي عن هذه الملكية — حتى تستثمر أموالها في الصناعة — قد تؤدي الى انخفاض الضغط على قيمتها لغير صالحهم ، اذا غلبت تلك الظروف . وبذلك تصبح محاولة التراكم فاشلة ، وقد يرتفع على ذلك تناقص الملكية بين مرحلة الامتلاك ومرحلة التحقيق ، بدلا من زيادتها . وقد تؤدي تلك الخسارة في قيمة رأس المال الى احباط محاولة البرجوازية للارتقاء عن طريق ادخار بعض الدخل . ولهذا السبب يفرض ان حيازة الملكية عن طريق الادخار لا تسفر عن تراكم رأس المال تراكما كبيرا اذا لم تكن هناك ظروف مساعدة .

وعلى ذلك فان العنامل التاريخية اللازم لتراكم الثروة في أيدي البرجوازية ، يتمثل في بعض المؤثرات التي تؤدي الى تخفيض قيمة الاغراض التي تسعى البرجوازية الى الحصول عليها خلال مرحلة الامتلاك ، وزيادة قيمتها النسبية خلال مرحلة التحقيق . وتتمثل تلك المؤثرات في خلق الظروف التي تجعل الملاك السابقين للأرض في حاجة ماسة الى المال ، او تجعلهم يسرفون في الانفاق بصورة غير عادية ، عندئذ يكونوا اكثر استعدادا للتخطي عن أراضيهم بثمن يخفض خلال المرحلة الأولى ، والتي تؤدي في المرحلة الثانية الى جعل وسائل الانتاج (أو بعض عناصرها العامة) رخيصة بشكل غير عادي .

ولا يمكن حدوث ذلك في الأحوال الطبيعية ، ولكن يمكن حدوثه في

(١) يجب ان نتذكر ان الاغراض المعانية للتركز في تلك الأيام كانت محدودة ، فعلى حد قول الاستاذ تاوني : « كانت مخبرات القطاع الأكبر من السكان تتفاوت تبعا لاختلاف اوضاعهم : من التمح ، الى مخزون المواد الخام ، الى الابتكار ، والائتاك ، والخطى والنقود . وهي تلك الأشياء التي تنتقل من شخص الى آخر عن طريق الإرث ، والتي كان الناس يسعون الى تراكبها » .

(Introduction to Thomas Wilson's A Discourse Upon Usury, 103-4)

ظل ظروف مختلفة لا تحدث — على الأقل — فى الأحوال التى تكون فيها السوق حرة ، قائمة على المنافسة السليمة . وقد تحدث نتيجة لسياسة حازمة تفرسها الدولة ، كما قد تكون نتيجة لتدهور فجائى فى النظام القديم للمجتمع قد يترك أثرا مزدوجا ، فيؤدى الى افتقار واضعاف أولئك الذين يرتبطون بأسلوب الإنتاج القديم ، ويقدم للبرجوازية فرصة لتحقيق بعض المكاسب السياسية ، ومن ثم تؤثر عن طريقها فى توجيه السياسة الاقتصادية للدولة . فإذا حدث مثل ذلك كان باستطاعتنا أن نفسر الملامح الأساسية للانتقال من المجتمع الإقطاعى الى الرأسمالية التى ذكرناها فى الفصل الأول من هذا الكتاب : وهى أن الرأسمالية كأسلوب للإنتاج لم تتم نموا كافيا الا حين بلغ المجتمع الإقطاعى أقصى درجات التفكك . وإذا كان ذلك التفكك يشكل — فى حد ذاته — العامل التاريخى الذى فتح الباب أمام تراكم رأس المال ، فإن نمو الإنتاج الرأسمالى لا يوفر بذاته الدافع الرئيسى لذلك التفكك ، إذ كان يجب أن تنقضى حقبة يتحطم خلالها أسلوب الإنتاج الصغير — الذى كان سمة المجتمع الإقطاعى — تحطما جزئيا ، أو يخضع لرأس المال ، وبذلك تصاغ سياسة الدولة — التى كانت تقع تحت نفوذ البرجوازية الجديدة — بشكل يحقق أهداف البرجوازية (٢) . وكان على المجتمع الجديد أن يبرز من خلال أزمة النظام القديم ، ومن بين انقراضه .

وعندما نمنع النظر فى التغيرات الفعلية التى حدثت فى إنجلترا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، يتضح لنا أن المصاعب الاقتصادية التى وقعت فى الحقب المختلفة — سواء فيها بين كبار ملاك الأراضى الإقطاعيين أو صغارهم — ووضعتهم موضع الباعة المسيرين ، ونفعتهم الى رهن أراضيهم كضمان للقروض ، قد لعبت الدور الأكبر فى تيسير شراء الأراضى أمام البرجوازية الصاعدة . وهنا كانت قوة الظروف تضغط بشدة على الملاك ، مثلما كانت الحال بالنسبة لفلأخى سير توماس مور الفقراء^١ الذين « دخلوا عن طريق الابتزاز الى بيع كل ما يملكون » . وبالإضافة الى الرهون العقارية كانت هناك سبل أخرى للوقوع فى ريق الدين — فى تلك الفترة — سواء كانت ديون خاصة ، أو ديون للدولة ، تقدم بشروط

(٢) جدير بالذكر أن الصراع السياسى فى عصر تيودور المتأخر ، كان الدافع اليه اتجاه التشريعات التيودورية ، الى المحافظة على استقرار المجتمع الريفى (مثل مقاومة حركة الاسيجه والمضاربة بالأراضى) ، والاقتصاد الحرفى فى مجتمع المدينة ، عن طريق الحيلولة دون تفكك نظام الملكية القديم .

استثمار سهلة . ومغزى تلك الديون يتصل بالقضية التى نبحثها الآن ، فهى تعطى دخلا اقل من الفرض التى تتيحها لامتناس ملكية المدينين ، أو تحقيق مقام من طريق المضاربة ، من وراء بيع الديون ، عندما يهبط معدل الفائدة .

وبمرور الزمن اضافت الطبقة الجديدة الى مكتنتها الاجتماعية ونفوذها السياسى فرصا اخرى ، نشأت من ممارسة القوة الجبرية ، أو الحيل القضائية ، أو النفوذ السياسى ، اتجهت الى انتزاع الملكية وفق شروط تتفق مع مصلحتها . ويقدم حل ملكيات الاثيرة على يد ملوك التودور ، والاستيلاء على الاراضى الملكية وبيعها فى عهد الكومنولث فى القرن السابع عشر مثالا لذلك . ولكن كانت هناك ايضا فرص اقل للاستحواز على الملكية بئس بئس، تحت ظروف النفوذ القهرى ، وذلك فى حالة التجارة الخارجية ، وخاصة التجارة الاستعمارية . فكما سنرى كان هناك قدر كبير من الاستحواز على الملكية عن طريق القوة والتهب .

وقد تمت زيادة المعروض من المعلن النفيسة (٣) فى القرن السادس عشر ، ظروفا خاصة ، لعبت دورا هاما فى تاريخ تراكم رأس المال ، بما تبعها من تضخم فى الأسعار . وهو الدور الذى يشار اليه — عادة — عند التحدث عن الدخول البرجوازية التى جاءت ثمرة تضخم الأسعار . ورغم أهمية هذا العامل ، الا أنه لم يكن عاملا فريدا فى حدوث التغيرات النقدية التى طرأت على تراكم الثروات البرجوازية ، كما لم يكن عاملا رئيسيا على المدى البعيد . اصف الى ذلك أن تضخم الأسعار — كان بلا ريب — عاملا قويا فى تيسير انتقال الاراضى الى ايدى البرجوازية ، حيث كان ملاك الاراضى يسعون للحصول على اموال — كهدف يطلب لذاته — فى مقابل القيمة التقليدية للاراضى ، واتجهت أسعار الاراضى الى الهبوط رغم زيادة قيمة السلع الأخرى .

ولكن المرحلة الثانية التى تمر بها عمليات التراكم لا تقل أهمية عن الاولى ، فهى تعد مكملة لها ، وفيها تتحقق اهداف التراكم الاصلية أو تباع

(٣) يتحدث ماركس عن « زيادة العرض من المعلن النفيسة منذ القرن السادس عشر ، باعتباره عاملا أساسيا فى تاريخ تطور الانتاج الرأسمالى » ، ولكنه يشير هنا الى الحاجة الى « كمية من النقود تكفى لتداول وتكوين المخزرات » . ويضيف الى ذلك أن « ذلك لا يمكن تفسيره على أن المخزرات الكافية يجب أن تتكون أولا قبل أن يبدأ الانتاج الرأسمالى لانهما يتطوران معا » .

(Capital, vol. II, 396).

(على الأمل جزئيا) لتيسير سبيل استثمار حقيقي فى الإنتاج الصناعى ، وهو بيع الأغراض الأصلية للتراكم من أجل الاستحواز (أو إيجاد) آلات غزل القطن ، وبناء المصانع ، ومنشآت الحديد ، والمواد الخام ، والقوى العاملة . وتعد الشروط التى يجب توفرها لتيسير ذلك الانتقال النهائى الى الاستثمار الصناعى ، التقيض التام لتلك الشروط التى أفسحت الطريق أمام المرحلة الأولى ، وذلك فى أغلب الأحوال . فزيادة حجم ديون الدولة ، أو الاسراف الفردى فى الاستدانة ، أو قيلم ظروف غير عالية لصالح شراء الأراضي ، وظهور اتجاه نحو اكتناز الأموال ، (يودى الى ارتفاع معدل الفائدة) — وهى نفس الظروف التى نسا عن طريقها التراكم البرجوازى للثروة — تلعب فى المرحلة الثانية دورا ذا تأثير عكسى ، حيث إن أى اتجاه عام لتحويل الثروة من تلك الأشكال القديمة الى رأس مال صناعى يودى — فى مواجهة مثل تلك الظروف — الى زيادة حدة تدهور الشكل الأول ، ويحد من زيادة التحول ، أو ينتج عنه افقار الملاك السابقين بشكل ملحوظ . ويتطلب ذلك قيام عرض من ورخيص للسلع التى تستثمر فيها البرجوازية أموالها ، كبديل للسوق الضيقة — ذات الحاجة المرنه الى الأصول — التى تنصرف البرجوازية عنها .

وهذا الشرط على درجة كبيرة من الأهمية ، حيث أن وجود دافع إيجابى لاستثمار الأموال فى الصناعة ، لعب دورا حاسما فى تلك الحقبة يفوق الدور الذى لعبه اختفاء القيود على مبيعات الأشكال الأخرى من الأصول . وتشكل المتطلبات الأولى فى هذه الحالة وجود احتياطي فسخم للعمل ، وسهولة الحصول على المواد الخام ، مع سهولة إنتاج الأدوات والآلات . وبغير تلك الشروط لا يستطيع الاستثمار الصناعى الوقوف على قدميه ، وتشغل حركة تقدمه مهما بلغ حجم الثروة والمكائنة التى حققتها البرجوازية من قبل . فالاهتمام الملحوظ بخطورة ارتفاع الأجور — فى لواخر القرن السابع عشر — مع زيادة السكان والحاجة الى استخدام الأحداث (٤) ، والإصرار المتزايد للاقتصاديين — فى القرن الثامن عشر — على خطورة ديون الدولة (٥) ، ومزايا حرية التجارة ، يعد من أعراض الاهتمام المتزايد بمتطلبات الوضع الجديد .

وسيعالج الفصل التالى عملية تكوين البروليتاريا التى لا يمكن أن يتوفر بدونها عرض كبير ورخيص للعمل ، ما لم نغم بالإشارة الى شيء يرتبط بعمل القنانة . فلم يكن بالإمكان تحول قوة العمل « الى سلعة » على نطاق

(4) T.E. Gregory in *Economica*, vol. 1, No. 1.

(5) Adam Smith, *Wealth of Nations*, BK. V, Chap. 3.

واسع كافي ، اذا غلب الشرط الاساسى لقيام غلّص القيمة فى ' الصناعة ' باعقاره قطاعا اقتصاديا « طبيعيا » . وقد أسوء فهم تلك العملية التى أساسية لتحقيق النضج الكامل للراسمالية الصناعية ، التى كانت الثروة الصناعية بالنسبة لها مفتاح مظاهر معينة للتراكم البدائى . وتقدم — فى نفس الوقت — اجابة للاعتراض المنطقى على الفصل بين مرحلتى التراكم اللتان حاولنا ان نميز بينهما : مرحلة الامتلاك ، ومرحلة التحقيق (او تحول ثروة البرجوازية الى استثمار صناعى) .

وقد يعن لنا سؤال : لماذا لا نعالج هاتين المرحلتين باعتبارهما متعلقتين اكثر من كونهما متلازمتان ؟ لماذا لا نأخذ فى اعتبارنا التراكمات البرجوازية الاولى للاراضى والديون ، بدلا من ان ننظر اليها على انها انتقال للملكيات الى الموجة التالية من المستثمرين البرجوازيين ، وهلم جرا بشكل تلازمى ؟

وفى مثل تلك الحالة يجب ان تكون هناك قطاعات من البرجوازية الصاعدة تلعب دور المستثمرين لنوع معين من الاصول ، وقطاعات اخرى تلعب — بالتالى — دور باعة تلك الاصول . ومن ثم لا يكون هناك داع لافتراض وجود مرحلتين منفصلتين فى عملية التراكم ، لكل واحدة منها متطلباتها الخاصة بها ، اتجهت البرجوازية فى المرحلة الاولى منها الى استثمار اموالها فى احرار حقوق الملكية — كالاراضى مثلا — بدلا من ان تستثمر الاموال فى وسائل الانتاج الجديدة .

ولا ريب اننا قد بسطنا الصورة بشكل كبير من خلال بحثنا عن الاساليب . فقد تداخلت المرحلتان فى بعضها البعض — الى حد ما — فى القرن السابع عشر بما لا يدع مجالا للشك ، واستمر التراكم — الى حد ما — طوال الوقت بواسطة اجتزاء الارباح من خلال تمويل التجارة الواسعة ، والصناعة المنزلية ، ولم يقتصر استثمار الثروة — التى وجهتها البرجوازية الى الاراضى — على الرهون العقارية — ونقل الاصول الثابتة الى ايديها ، ولكن اتجه بعضها الى تحسين تلك الاراضى .

غير ان تداخل المرحلتين لم يكن — على ما يبدو — كلهلا ، ولا يكاد ان يبلغ حد الكمال ، لسبب رئيسى ، هو ان شروط الاستثمار الصناعى المربح ، لم تكن قد نضجت — فى القرون الاولى — نضوجا تاما . وكثفت الاستثمارات الاخرى ، تفضل الصعوبات والعقبات والسيولة المحدودة لرأس المال المخصص للمشروعات الصناعية . ولم تبرز الشروط الرئيسية الضرورية لاجتذاب الاستثمارات الى الصناعة على نطاق واسع ، حتى تقدمت فترة التركيز بشكل كاف يكفل ازاحة الملاك السابقين ، وخلق طبقة من المعينين ،

وبعبارة أخرى كانت المرحلة الأولى للتراكم — وهى مرحلة تركيز الملكية الغائمة وما يتبعه من فقدان الطبقة القديمة لأملها — تطورا ضروريا لخلق الظروف الملائمة للمرحلة الثانية . ولما كان من الضروري أن تنقضى فترة ماضلة تستكمل خلالها المرحلة الأولى وظيفتها التاريخية ، فمن الضروري أن تعتبر المرحلتين منفصلتين زمنياً .

ولا تبدو ملامح ذلك التراكم البدائي من خلال الانتقال البسيط للملكية من طبقة قديمة الى طبقة أخرى جديدة ، حتى لو كان ذلك الانتقال يؤدي الى تركيز الملكية في أيدي حفنة قليلة من الناس ، ولكنها تبدو في انتقال الملكية من الملاك الصغار الى البرجوازية الصاعدة ، بما يترتب عليه من افتقار أولئك الملاك الصغار . وتبرر تلك الحقيقة التي اغفلت كثيرا اهتمام ماركس بظاهرة كحركة الأسيرة ، باعتبارها شكلا من أشكال ما أسماه « بالتراكم البدائي » ، وكان تأكيده على هذه الحقيقة — في الغالب — موضع نقد على أساس أن تلك الظاهرة تعد إحدى مصادر ثراء البرجوازية . فالغنى وحده ليس كافيا لأنه يجب أن يرتبط بفقدان أفراد كثيرين للملكية ، يتجاوز عددهم أضعاف أعداد أولئك الذين اثروا على حسابهم . ولكن ذلك النقد يجب أن يوجه في الحقيقة الى أولئك الناقدين أنفسهم ، لأن تلك العوامل المتنوعة التي تدخل في عملية التراكم ، والتي أكد عليها الكثير من الكتب — مثل الديون والمكاسب العجائية والإيجارات العالية ومخلف الريا — استطاعت أن تؤثر تأثيرا حاسما فقط ، بقدر مساهمتها في الفصل بين القطاعات المتشابهة من صغار المنتجين ، وبين وسائل الإنتاج . وقصور النظريات التي تفسر قيام الرأسمالية من خلال تأثيرات التغيرات النقدية أو نفوذ الحكومة المالي (كالدوين والتسليخ .. الخ) يرجع — في حقيقة الأمر — الى أنها تهتم فقط بمظاهر الثراء ، ولا تقدم تفسيراً لكيفية نشوء جيش كبير من البروليتاريا في مجتمع من الملاك المنتجين .

وثمة شروط أخرى معينة تعد ضرورية لتحقيق الانفصاح الكامل للرأسمالية الصناعية ، فقد تأخر الاستثمار في الصناعة في القرون الأولى (كما سنرى) لا كنتيجة لقلة العرض في سوق العمل فحسب ، بل نتيجة لقصور تطور الوسائل الإنتاجية والأسواق . كما تأخر الاستثمار في الصناعة — أيضا — نتيجة بقاء نظم النقابات الحرفية في المدن ، وقيام الشركات التجارية الاحتكارية الكبرى ، على نحو ما رأينا من قبل . وكان تحول كل تلك الظروف مرهون — الى حد ما — بتطل أسلوب الإنتاج السابق الذي تركز حول المنتج الصغير والسوق المحلية . وتظل الرأسمالية الصناعية محدودة الانتشار قليلة العدد حتى تنفرد تلك الظروف جميعا . وتعد التربة لنمو الرأسمالية الصناعية ، دون أن تنمدها الامتيازات السياسية والحملية الحكومية بالرعيلة .

أشرنا — فيما سبق — الى أهمية الارتباك المالى الذى تسببه الحروب ، والأزمات الاقتصادية فى دفع ملاك الأراضى الى رهن أراضيهم لدى تجار المدن . وتبع الهبوط فى قيمة الأراضى — الذى حدث عند نهاية القرن الرابع عشر — أزمة فى زراعة الضياع الكبيرة شهدها القرن الخامس عشر ، وكذلك هلك العديد من العائلات وفقدوا ثرواتهم خلال حرب الوردتين ، فتبدلت الأيدى الأرض خلال هذين القرنين على نطاق واسع ، وحصلت البرجوازية على ثروتها الجديدة ، كما حصلت على القلب الشرف . فوجد عائلة سيلي التى اشتهرت بتجارة الصوف ، والتى كانت تتجر بها تزيد قيمته على التى جنيه سنويا من الصوف ، فيما بين انجلترا والأراضى المنخفضة ، تنفق أرباحها على الصقور والخيل ، وتزوج بناتها لأفراد ينتمون الى العائلات الغنية النبيلة (٧) . وقال فيهم الأستاذ بوستان : « أنه من الميكد لنا أن نرتب مصالح تلك العائلة ، وهى تنتقل من ماركين الى اسكس ، حيث نجد هناك الفروع الجديدة لتلك العائلة مندمجة فى مجتمع الائتم ، منسجمة تلبا الى الاشتغال بتمعة الصيد » (٨) . كذلك نجد فى كتاب « حياة عائلة بيركلى » فى أوائل القرن الخامس عشر ، ما يشير الى أنهم « يبيعون أقطاعهم ولا يشترون غيرها » ، كما انحدر عدد كبير منهم الى طبقة العالة .

وقدم التماس الى الملك — عام ١٥١٤ — أرجع مساوىء العهد وآثاره الى زيادة عدد التجار المغامرين ، وصناع الائتمشة ، والصافة ، والجزارين ، والديباغين ، وغيرهم من الأفراد الجشعين ، الذين « يستحوزون يوميا على الكثير من المؤسسات التى لا يستطيعون شغلها أو ادارتها » . وفى أواخر القرن السادس عشر ، نجد تشريعا يشير بدقة الى الآثار التى ترتبت على انتقال ملكية الأراضى خلال القرن ، ويمبر عن قلق الاعيان من الاضطراب الاجتماعى الذى قد ينجم عنه . وسعى اعيان مناطق غرب انجلترا لاضافة ملادة الى مرسوم عام ١٥٧٦ ، تحد من انتقال الأراضى الى تجار الائتمشة فى ولتشير وسومرست وبلوستر شاير ، نصت على الا تتجاوز ملكية كل فرد من هؤلاء ٢٠ اكرا (٩) ، وذلك تعبيرا عن مخاوفهم من توسع تجار الائتمشة فى الائتم فى شراء الأراضى فى تلك الحقبة . وهناك القليل من الأملة التى تثبت أن ثمة محاولات بذلت لتطبيق تلك المادة ، ومن المؤكد أنها لم تحقق قدرا كبيرا من النجاح فى مواجهة تلك الموجة .

(7) Cely Papers, XV.

(8) M. Potan in Econ. Hist. Review, vol. XVII, 6.

(9) 18 Eliz. C. 16,

وتتمثل الأزمة المالية لمعقالات النبلاء الكبيرة فيها حدث على نطاق واسع في القرن السادس عشر ، فقد أصبح دوق نورفولك مدينا ببيلغ يتراوح ما بين ٦.٠٠ و ٧.٠٠ جنيهها (وهو ما يعادل ستة اشعاف هذا المبلغ الآن) ، رهن مقابلها ثلاث اقطاعيات ادى دائنيه . واستدان لورد هنتدون ، ولورد ايسكس ، مجلفا يعادل ثلاثة اشعاف دين دوق نورفولك ، ورهن لورد ايسكس أربعة اقطاعيات ضمتها لقروضه ، لدى ثلاثة من تجار الخمر ، واحد تجار الائمة . بينما وقع دوق ليسر في رقة ديون قيل انها بلغت ٥٩ ألفا من الجنيهات . وعندما حلت اقطاعيات الاديرة وحدها « وزعت اراضى بلغت قيمتها السنوية نحو ٨٢ ألفا من الجنيهات براسمال يبلغ ١٦٥٠٠٠ ر. من الجنيهات بعملة اليوم ، على الف من الافراد دفعة واحدة ، وبيع ما تبقى من اراض كانت قد طرحت للايجار من قبل عند نهاية عصر التهودور » (١٠) . واستعملت عائلة بيركلى ثروتها في عهد اليزابت من طريق بيع ثلاث اقطاعيات لاحد كبار تجار لندن ببيلغ عشرة آلاف جنيه ، ولا حظ الاستاذ تاونى أن « مراسلات بيرلى في العقد الاخير من حكم اليزابيث ، تبدو وكأنها خزانة افلاس للنبلاء والاعيان » (١١) .

وبعد ذلك بنصف قرن كانت ديون الملكيين في عهد الكومنولث لتجار المدينة قد بلغت وحدها ما لا يقل عن مليونين من الجنيهات (١٢) . وكلفت معظم استثمارات طبقة التجار الناشئة في الضياع الزراعية تحمل طابع المضاربة ، أما في الحالات التي اختفت فيها نية المضاربة فان التقدم الاجتماعي ، أو تأمين رأس المال ، كان الدافع الاساسي لذلك . وفي بعض الحالات قامت الشركات التجارية في المدينة بشراء الاراضى كما كانت الحال بالنسبة لقطاعية نوتنجهام شاير بنورث ويتلى ، التي كانت موضوعا للمتمس تقدم به الفلاحون الى الملك شارل الاول في عام ١٦٢٩ . فذكروا أن الملك « قد أسعده بيع القطاعية في مدينة لندن ، التي باعها بعورها الى السيدين جون كارترايث وثو من اعيان جرانل » (١٣) . وبيع الكثير من الضياع المشتراه عندما انخفضت ايجاراتها ، واتيحت الفرصة لتسييجها ، فباعها ملاكها الجدد مرة ثانية . وفي حالة نورث ويتلى ، كانت المخوف التي اثارته مقدمى الاتماس ترجع الى أن « السيد كارترايث والسيد براندل سينترمان

(10) A.H. Johnson, The Disappearance of the small Landowner, 78.

(11) Tawney in Econ. Hist. Review, vol. XI, No. 1, 11-12.

(13) Ibid.

(13) English Economic History : Select Documents, Ed. Bland, Brown, Tawney, 259.

من الفلاحين المستأجرين الأرض والغلبة ، عندما تنتهى عقود إيجارهم .. وبذلك يصبح أصحاب التماس بلا عمل أو مأوى » . وظهرت فئة من المشتغلين بتجارة الأرض فى غيار عمليات تقسيم أراضي الأديرة فكتوا « يشترون الضياع الكبيرة أفرادا أو لزواجا أو كشركت فى جميع أنحاء انجلترا ، ثم يقسمونها وبيعونها فيما بعد .. وكان ثمة أفراد حصلوا على أراضى كانت لعشرين أو أكثر من الأديرة ليقوموا ببيعها فيما بعد » (١٤) .

ونجد فى القارة الأوروبية تكرارا لتلك الظاهرة ، ففى ألمانيا دفع ضيق ذات اليد الفريسان وقطاع كبير من النبلاء الى التوسع فى رهن أراضيهم لدى تجار المدن ، وحدث نفس الشيء فى الأراضي المنخفضة بعد توقيع معاهدة كمبراي عام ١٥٢٩ (١٥) . ونسمع عن أحد الجزائريين فى أورليانز بفرنسا ، أثرى عن طريق اقتراض الأموال حتى آل اليه قسم كبير من بيوت المدينة ، فاشترى الأفران والطواحين والقصور من النبلاء (١٦) . وقامت ثروات الفوجر الشهيرة على أسس رهن مناجم الفضة والضياع الإمبراطورية ، وكون أترانهم الولس من سكان المدينة ثرواتهم عن طريق المضاربة بمناجم الفضة فى التيرول ، والنحلس فى المجر ، والفضة فى إسبانيا .

وكان نمو المؤسسات المصرفية ، وتوسع الملك والدولة فى الاستدانة من بين العوامل القوية التى طورت التراكم البرجوازي . ففى أوروبا أثرى رجال البنوك من وراء معاملات الصرف واستثمار ضرائب الدولة ، وعوائد المدينة ، والاقتراض . فنشأ كساد جيورجيو - ذائع الصيت - من تمويل قرض مدينة جنوة . وكان هؤلاء المصرفيون « لا يتورعون عن اغتصاف المدينين .. وكثرتوا يحصلون فى الغالب على فائدة قدرها ٥٠ ٪ ، أو حتى ما يزيد على ١٠٠ ٪ من الاساقفة الذين يعاقون ضائقة مالية » (١٧) . ونجد فى إيطاليا - فى بداية القرن الرابع عشر - اساقفة يقترضون خلال عقد واحد ما يزيد على أربعة ملايين فلورين من خمس من البيوت المصرفية فى فلورنسا ، وحقق الفوجر فى القرن السادس عشر - « أرباحا تراوحت

(14) Liljegren, op. cit., 118-19.

(15) Pirenne, Economic and Social History of Medieval Europe, 82; Schapiro, Social Reform and the Reformation, 59, 63, etc; J. Wegg, Antwerp, 1477-1599, 293.

(16) F.L. Nussbaum, History of the Economic Institution of Modern Europe, 117.

(17) Pirenne, Op. cit., 132.

ما بين ١٧٥٠.٠٠٠ و ٥٢٥.٠٠٠ من الدوكات فى السنة بواسطة تقديم قروض الى ملوك اسبانيا وجبيلة مواردهم (١٨) .

ومن المعروف أن عادات البذخ أو الانهيار الاقتصادى كان من أبرز العوامل لزيادة نشاط المرابين وتضخم ثرواتهم . وكان تجار الأقمشة فى انجلترا يشتغلون بخصم الكبيالات ، واشتغل كتبة العقود الرسمية كسماسرة للقروض ، كما كانوا يقلبون الودائع . وطور الصاغة عادة اقتران ودائع المعدن النفيسة ، بإصدار الكبيالات ، وتقديم القروض . وكانت قروض التاج الانجليزى قد بلغت — فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر — أبعادا كبيرة . فبدأ التجار الانجليز يحلون محل اليهود والمباردين كدائنين للتاج . وعلى سبيل المثال ، توسع تجار الشركات الاحتكارية فى تقديم القروض الى الجانبين المتحاربين فى حرب الوردتين (١٩) ، واستمروا فى اقراض التاج على فترات متباعدة حتى سنوات الحرب الأهلية .

ولكن اقراض الأموال لم يكن امتيازاً شاملاً للبرجوازية العليا ، سواء كان اقراضاً للتاج أو الأفراد الذين يعتبرون ضلعة مالية ، فنجد عدداً من تجار الأقمشة فى ولتشاير يرغبون — عام ١٥٢٢ — على تقديم قرض للملك فى حدود خمسين جنيهاً لكل منهم ، وفى فترة متأخرة من ذلك القرن كان عدد من تجار الأقمشة من بين خمسة وسبعين من أعيان ولتشاير استجلبوا — فى عام ١٥٨٨ — الى طلب عاجل من الملك ، فقدموا له قروضا تراوح ما بين خمسة وعشرون وخمسون جنيهاً لكل منهم (٢٠) .

ويذكر الأستاذ تاونى عن عصر تيودور أن « سماسرة القروض كانوا فئة دنيا من الطفاة الذين صورهم كتاب الدراما ، إذ كانوا يتجرون بالحاجات الضرورية لأصحاب الدكاكين الفقراء ، والحرفيين المعوزين ، واثارت أعدادهم وابتزازهم المذهل ، تعليقات كتاب الشؤون الاقتصادية المصطبغة بالدهشة . وعلى قمة هؤلاء الطفاة ، كانت هناك أرستقراطية صغيرة من المولدين الكبار ، كان معظمها من الأجانب الذين تخصصوا فى المعاملات المصرفية . . وحصلوا على عمولات ضخمة بمساعدة الحكومة على تدبير ما تحتاجه من قروض . . وبين هؤلاء وأولئك . . يقع عدد كبير من وسطاء القروض ، التى كان يشتغل بها التجار والمحليون . واصطادت شبكهم

(18) Nussbaum, Op. cit., 119.

(19) Power and Postan, Studies in English Trade in the Fifteenth Century, 315.

(20) G.D. Ramsey, Op. cit., 47.

عمليات الرهن العقاري ، وتمويل المشروعات الصغيرة ، والاستثمار في الديون الحكومية .. وكان التطور المالي الذي حدث خلال النصف الثاني ثمرة نشاط تلك البرجوازية الراسخة ، أكثر من كونه نتيجة ضربات الرأسماليين الكبار » (٢١) .

ونجد بين مائة من مرابي نورفولك « ثلاثة من المرابين البؤساء » الذين كلن اثنان منهم يتعاملان فيما يعادل مائة ألف جنيه لكل منهما ، بينما « نجد المرابي في مدينة قطلة مثل ليك ، التي كانت بعيدة عن مراكز التجارة والصناعة ، استطاع أن يكون ثروة مقدارها ألف جنيه » (٢٢) . وكانت الضرائب عملاً مساعداً للتجار الإنجليز — منذ وقت مبكر — لا يمكن تمييزه من عمليات قروض الدولة ، وساهم في هذا المجال كل من كبار تجار الصادرات في لندن وهل وبريستول وتجار الائتمنة في الأقاليم . وكما لاحظ ماركس فيما يتعلق بحاجة الدولة المتزايدة للأموال « أصبح الدين العثماني أحد العوامل القوية للتراكم البدائي . إذ كلن بمثابة العصا السحرية التي منحت المال القدرة على النهو ، ومن ثم تحول إلى رأسمال دون حاجة إلى أن يتعرض للمتابعب والمخاطر التي تنشأ عن توظيفه أو حتى استغلاله في الربا » (٢٣) .

لقد كان حكم آخر ملوك النيودور — بالضرورة — فترة انتقال ، كما أن المد الاقتصادي بدأ يتجه بقوة نحو الاستثمار الصناعي ، قبل السنوات الأخيرة من حكم اليزابيث . وأصبحت الأحوال أكثر ملاءمة لهذا الشكل من أشكال التراكم في إنجلترا في القرن السابع عشر . وبدأ استثمار رأس المال في تحسين الزراعة ينتشر على نطاق أوسع مما كان عليه في عصر النيودور . وازدادت شعبية الشركات المساهمة ، وانتشر بيع الأسهم بصورة علنية (بالزاد أحياناً) ، مما يشير إلى فترة الأموال المستثمرة ، والرغبة في استثمارها في ذلك النوع من أنواع الثروة .

وظهرت طائفة من أصحاب المشروعات والمستغلين بالأوراق المالية ، برعت في فن تداول العروض ، وبيع السندات ، كان نشاطها — في الغالب — أقل فائدة في تشجيع الاستثمار الدائم ، ولكنه كان يعود بالفوائد الجمة على جيوبهم الخاصة . وحدث نفس الشيء في باريس حيث وجدت طائفة من « تجار المشروعات » الذين يذكر ديفو عنهم أنهم « كانوا يتخفون وراء

(21) Introduction to Wilson's Discourse upon Usury, 92.

(22) Ibid, 89.

(23) Capital, vol. 1, 779.

الكبار ، ويخطفون الى مكاتب موظفي الدولة ، ويعقدون اجتماعات مبرمجة مع الجميلات من سيدات المجتمع . . وبحلول عام ١٧٠٣ ، كل راس المال المستثمر في أسهم الشركات المساهمة الانجليزية يقدر بمائتي مدين جنيه (٢٤) . وكان القسم الأكبر من تلك الأسهم — ولعله النصف — يملك راس المال المستثمر في التجارة الخارجية ، وليس في الصناعة المحلية .

غير انه يجب ان يضاف الى ذلك المجموع استثمارات الأفراد المشتغلين في حقل التعدين ، والصناعات المعدنية ، والتجار أصحاب ورش الصناعة اليدوية ، وذلك في اطار تنظيم الصناعة المنزلية . واذا كان من الممكن ان تأخذ بتقديرات Petty وكنج كثران ، فان قيمة الملكيات الفردية تضاعفت في العشرين عاما التي تلت عودة الملكية . وبينما كانت الاجور الحقيقية تنحى الى الارتفاع — على مر القرن — بلغت افنى مستوى لها في بدايته ، وظلت طوال القرن ادنى من المستوى الذي بلغته في فجر عصر التثودور . وعلى حين استمر الاتجاه نحو شراء اراضي المزارع ، بين العناصر حديثة العهد بالثراء في المدن ، وبصفة خاصة اراضي التاج والاراضي الملكية الصادرة خلال عهد الكومنولث (٢٥) ، فان ارتفاع اسعار الاراضي والعقارات في إنجلترا — في النصف الثاني من القرن — كان دافعا ملحوظا لتوجيه الاموال نحو الاستثمار في الصناعة والشركات المساهمة ، بدلا من المضاربة بالاراضي التي اجتذبت الأثرياء الجدد ، في القرن السابقي على ذلك القرن (٢٦) .

وقد يبدو — للوهلة الاولى — وكأن ظاهرة المكاسب التي تحققت من وراء التجارة الخارجية في ذلك العصر ، قد عرقلت الاستثمار في الصناعة ، بتحويل راس المال والمشروعات الى ذلك المجال الأكثر فائدة . وليس ثمة شك في صحة ذلك — الى حد ما — ويفسر لنا سبب ذلك الاهتمام المحدود ، الذي وجهته الارستقراطية البرجوازية الجعيدة في عصر التثودور ، نحو تنمية الصناعة ، كما يفسر لنا تزايد المكاسب السهلة للمغامرين في حقل التجارة الخارجية بسرعة جعلتها ذات تأثير رجعي .

ولا شك ان بعض المكاسب التي حققتها المغامرات التجارية فيها وراء البحار ، كانت مذهلة . فقبل ان فاسكو داجاما عاد الى لشبونة — في عام

(24) W. R. Scott, Joint Stock Companies, vol. 1, 161, 340-2, 357-60, 371.

(25) Christopher Hill in Erg. Hist. Review, April 1940.

(26) Ehrenberg, Capital and Finance in the Age of the Renaissance, 364.

١٤٩٩ — بجمولة غطت نفقت رحلته بما يوازي ستون ضعفا ، وإن دريك غدا التي جوالدن هند بغنيمة قدرت قيمتها ، بما يتراوح ما بين نصف ، ومليون ونصف ، من الجنيهات الاسترلينية ، حصل عليها في رحلة بلغت تكاليفها ، خمسة آلاف جنيه . وإن شركة الهند الشرقية حققت في القرن السابع عشر أرباحا بلغت نسبتها ١٠٠٪ (٢٧) . واعتبر رالى الأرباح التي تبلغ نسبتها ١٠٪ « عاقدا صغيرا » ، إذا ما قورنت بما يمكن تحقيقه من ربح « إذا أرسلت السفن للمصيد » . واعتبرت التجارة الأفريقية التي كانت تحقق تجارة العبيد فيها ربحا لم تتجاوز نسبته ٥٠٪ ، تجارة معتدلة المكاسب جدا . وتكونت شركة جديدة لاحتكار تجارة العبيد — بعد عودة الملكية — (مساهم فيها دوق يورك والأمير روبرت) حققت أرباحا تراوحت ما بين ١٠٠٪ و ٢٠٠٪ .

ورغم انتشار الطنيليين في مجال التجارة الخارجية ، ظلت فرص الاستثمار خارج إطار الدوائر الاحتكارية محدودة بالنسبة للأفراد . وكان على الطنيليين — بصفة عامة — أن يقتنوا بفرص الكسب المتاحة في التجارة الداخلية أو الصناعة اليدوية . وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فإن ضغط المنافسة كان كافيا — بلا ريب — لوضع حد للأرباح الاستثنائية التي كانت تحققها تجارة الليفانت ، أو تجارة الهند ، والهبوط بمستوى تلك الأرباح إلى الحد الطبيعي . وكان ذلك المجال يتحول ذاتيا عن طريق إعادة استثمار أرباح تلك التجارة ، ولهذا السبب كان بريق مكاسب التجارة الخارجية أقل تأثيرا على الاستثمار في ورش الصناعة اليدوية — بالنسبة للطبقة حديثة العهد بالثراء — أكثر مما كان متوقعا . أضاف إلى ذلك أن ثمة طرقا غير مباشرة ساعدت عن طريقها ازدهار التجارة الخارجية في عهد التتودور ، على تنشيط الاستثمار الصناعي في ذلك القرن . فقد عرفت بعض الثروات التي حققها المشتغلون بالتجارة الخارجية طريقها إلى المشروعات الصناعية — ما في ذلك شك — على حين أدى اتساع الأسواق فيها وراء البحار — كما سنرى — وخاصة أسواق المستعمرات ، إلى زيادة أرباح الصناعة اليدوية في إنجلترا في القرن السابع عشر .

ولكن بينما كانت هناك بعض الفوائد التعويضية التي علقت على الصناعة من وراء نشاط شركات التجارة الخارجية ، فإن زمام المبادرة في الاستثمار الصناعي لم يكن في يد تلك الشركات . إذ لم تقبل البرجوازية

(27) Earl Hamilton in *Economica*, Nov. 1929, pp. 348-9; J. E. Gillespie, *The Influence of Overseas Expansion on England to 1700*, 113 seq.; W.R. Scott, op. cit., vol. 1, 78-82, 87.

العليا — المهنة بأسواق التصدير — على ذلك الاتجاه الجديد ، الذى لم يترك زمام المبادرة فيه قطاع البرجوازية الوسطى ، التى كانت — فى معظمها — أقل ثراء وأقل امتيازاً من الفئة العليا ، غير أنها كانت أكثر منها انتشاراً . أضف الى ذلك أنه على حين كانت شركات مثل « التجار المغامرين » والشركات التجارية فى عهد اليزابيث ، تقدم — فى بداية نشاطها — سقفاً متسعاً للصناعات الإنجليزية ، فإن ظاهرة القيود التى صحبتها ، والمستمدة من الامتيازات الاحتكارية ، واستبعاد « الطفيلين » ، أصبحت أكثر وضوحاً عند نهاية القرن السادس عشر وعلى مر القرن السابع عشر . فتحديد عدد المشتغلين بالتجارة ، والاهتمام الأكبر بالشروط التجارية على حساب حجم التجارة ، ترتب عليه اعتناء تقدم الاستثمار الصناعى ، ودفعت بهم الى الوقوف فى وجه أولئك الذين ارتبطت ثروتهم بالتوسع فى الصناعة .

وارتبطت المصالح الصناعية — تبعاً لذلك — بمقاومة الاحتكارات ، والعمل على اطلاق حرية التجارة . ولكن تلك المعارضة للاحتكار لم تكن غير مشروطة بأى حال من الأحوال . لقد أصبحت حرية التجارة الداخلية والخارجية فى انجلترا — حقا — فى القرن التاسع عشر جزءاً لا يتجزأ من ايديولوجية الرأسمالية الناضجة ، غير أنها كانت ظروفاً خاصة باعتباريات معينة ، واستقبل مبدأ حرية التجارة فى البلاد الأخرى بتحفظات أساسية . وكان المد قد بدأ فى التحول لصالح الامتيازات الاحتكارية والقيود التنظيمية فى موطن سميت ذاته ، وكذلك فى اتجاهات مانشستر الليبرالية ، قبل أن يبلغ القرن التاسع عشر نهايته . ولم تكن الصناعة الإنجليزية فى عصر الثورة الصناعية فى حاجة الى سوق متسعة الأرجاء لتصريف منتجاتها بحسب ، بل كانت أيضاً فى حاجة الى المواد الخام (التى كان يستورد غالبيتها من الخارج وبصفة خاصة القطن) ، وكذلك المواد الغذائية الرخيصة باعتبارها ضرورة أساسية لجيش العمال المتنامى ، هذا إذا لم يكن حقل الاستثمار فى الاشكال الجديدة للانتاج مكبلاً بالقيود .

على حين كانت انجلترا فى ذلك الوقت قادرة باعتبارها مستوردة للقمح والقطن ، ورائدة فى مجال الآلات الصناعية الجديدة التى كانت تكسب كل شيء ، ولا تخسر شيئاً ، من وراء فتح الأسواق الخارجية أمام مصنوعاتها ، كانت قادرة على رفع مبدأ حرية التجارة الخارجية الى مستوى البدا العام . وهو ماكانت تعجز عنه البلاد الأخرى ، وبصفة خاصة البلاد التى كانت تعتمد على الاكتفاء الذاتى فى الزراعة وليس على استيراد المواد الغذائية مثل ألمانيا ، أو كانت مكتفية ذاتياً فى المواد الخام مثل أمريكا ، تلك البلاد التى تأثرت بسياسة حماية الصناعة الناشئة . وحينها

كان الإنتاج الزراعى يغطى حاجة الاستهلاك المحلى ، وفى متطلبات التصدير كانت تلك السياسة لا تعنى ابعاد المنافسة الصناعية الأجنبية عن السوق المحلية فمضب ، بل تسعى لرفع مستوى أسعار السلع الصناعية محليا ، بينما تحتفظ بأسعار السلع الزراعية عند المستوى العالى ، وبذلك توجه شروط التجارة داخل حدودها الى مصلحة الصناعة ، تبعا لمثل ما كان يحدث من قبل بين المدن والمستوطنات فى ظل نظام الرأسمالية التجارية . وبعبارة أخرى ، وجهت الرأسمالية أنظارها فى أوروبا — فى بلاد مثل ألمانيا وفرنسا وروسيا فيما بعد — وايضا الولايات المتحدة الأمريكية ، نحو ما يمكن ان نسميه « بالسياسة الاستعمارية الداخلية » التي مارسها رأس المال الصناعى تجاه الزراعة ، قيل ان يزداد اهتمامه بأسواق تصدير المنتجات الصناعية .

وتقدم الاراضى المنخفضة مثالا فريدا لتسبب مكاسب التجارة الخارجية فى اعاقه نمو الصناعة ، فيغض النظر عن الازدهار الرأسمالى فى القلاع الاولى لصناعة الأقمشة ، فقد كان الاستثمار الصناعى — فى القرون المتأخرة — ثابتا عند موضعه ، ويزت اتجلترا هولندا فى مجال تقدم الإنتاج الرأسمالى فى القرن الثامن عشر . فقد حالت الثروات التى حققتها التجارة الأجنبية بين رأس المال وبين الصناعة . وأصبحت السندات البريطانية هدفا رئيسيا للمضاربة فى بورصة امستردام ، وبذلك زحزحت السندات الانجليزية سندات شركة الهند الشرقية الهولندية عن موقعها ، وكان « الرأسمالى الهولندى لا يكاد يحصل على فائدة قدرها ٥ ٪ من استثماراته فى الأوراق المالية الانجليزية » ، عن طريق الاتصال بأحد الوكلاء فى لندن ، وقد يصل ربحه فى الاوقات العادية الى ما يتراوح بين ٢٠ ٪ و ٣٠ ٪ عن طريق المضاربة » (٢٨) .

وكان تجار الاستيراد والتصدير الذين ارتبطت مصالحهم ببقاء الباب مفتوحا أمام المنتجات الأجنبية ، على درجة من القوة ، مكنتهم من الوقوف فى وجه مطالبة الصناعة الهولندية بتطبيق سياسة الحماية الجبركية . بينما عبرت نفرة العمل عن نفسها من خلال ارتفاع تكلفة العمل ، التى وقتت حجر عثرة فى طريق الاستثمار الصناعى . وفى نفس الوقت تعرضت صناعة الكتان الهولندية لازمة شديدة نتيجة تناقص صادراتها فى مواجهة المنافسة الإنجليزية (انخفض انتاج صناعة تجهيز الأقمشة فى هارلم الى أكثر من

النصف ، غيا بين بداية ونهاية القرن الثامن عشر ، ونقص عدد مصانع التجهيز من عشرين مصنعا الى ثمانية مصانع (٣٩) .

وينكر ولسون أن « القروض الهولندية في القرن الثامن عشر ، اعادت تطور الصناعة الهولندية ، وأرجأت ذلك التطور بصورة مباشرة وغير مباشرة .. فقد اعترضت مواقف احتكار تجار الإبحشة الإنجليزية ، وحلفائهم من رجال المصارف ، مجرى رأس المال المحلى ، فمنعت حدوث ما أسماه أونوين بتسميد الصناعة بواسطة رأس المال التجارى .. وتنازل التطور الاقتصادى لهولندا بسبب تدفق رأس المال المحلى الى الاستثمارات المالية الخارجية » (٤٠) . وكان دخول هولندا المراحل الأولى من الطريق الى الرأسمالية ، لا يحمل ضلالتا لاكمال الرحلة على ذلك الطريق .

وسنذكر بالتفصيل أهمية اتساع سوق الصادرات ، فى توسيع حقل الاستثمار الصناعى بالنسبة لانجلترا ، منذ منتصف القرن الثامن عشر وما تلاه ، فى فصل تال . ويمكن أن نثبت بعض ملامح تلك الأهمية ، عندما نرى كيف كانت السوق الوطنية للمصنوعات ، محدودة النطاق فيما قبل تلك الفترة . لقد أدى تطور البرجوازية الوسطى الغنية فى المدن ، الى ايجاد سوق أساسية لمنتجات الصناعة الحرفية حقا ، وبذلك كان نمو البرجوازية وزيادة اعدادها وكذلك ثروتها شرطا هاما لتشجيع الصناعة . فكثفت تلك البرجوازية المتوسطة المسورة اهم كثيرا — فى ذلك الصدد — من حفنة التجار الأبراء . غير أن تلك البرجوازية الصاعدة كثفت طبقة جشعة ، أنفقت على المنتجات الصناعية ، ما يقل عن القيمة الحقيقية للدخل الذى يجتته من التجارة والصناعة ، وزيادة انفاقها — فى هذا المجال — كان تاليا لنمو الصناعة اليدوية وليس دافعا لها . وفى نفس الوقت كان تحديد مستوى معيشة الجماهير — الذى يعد شرطا لزيادة تراكم رأس المال — قد وضع قيودا ضيقة على السوق الا فيما يتصل بالسلع الكمالية.

ومنذ وقت مبكر عندما امتدت صناعة المنسوجات الصوفية خارج حدود النقابات الحرفية واقتصاد المدينة ، كثفت تلك الصناعة الإنجليزية الرئيسية تعتمد على أسواق التصدير بدرجة كبيرة . كما واكب التوسع فى صناعة المنسوجات فى انجلترا — فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر — اتساع أسواق المنسوجات الإنجليزية فى الأراضى المنخفضة والمليا . ورغم أن السوق الخارجية امتصت قدرا أقل من جملة الإنتاج

(29) Ibid., 61.

(30) Ibid., 200-1; also cf. C.H.Wilson in Econ. Review, vol. IX, 113

الانجليزى مما تستهلكه فى الوقت الحاضر (فبلغ حجم البضائع الانجليزية فى الاسواق الخارجية فى مطلع القرن الثامن عشر ما يتراوح ما بين ٧٪ — ١٠٪ من الانتاج) ، الا ان مانتو يشير الى ان « الامر كان يحتاج الى قدر كبير من الاختمار ، حتى تحدث تغييرات جذرية مؤثرة ذات حجم كبير » (٣١) . فمن بين الصناعات التى ميزت عصر التيودور نقيين كم قدمت تلك الصناعات لسوق التصدير ، وكم قدمت لسد حاجات الاثرياء ، وذلك مثل صناعات الجلود سواء كانت تتصل بصناعة الأحذية أو الصنادل ، وصناعات القبعات ، والقفازات ، والجوارب ، والملابس الداخلية ، والسيوف ، والسكاكين ، والزنك .

وحدث نفس الشيء بالنسبة للصناعات الرئيسية التى كانت دعامة الرخاء الاقتصادى فى فرنسا — فى القرن السابع عشر — فى ظل نظام كولبير ، مثل صناعات الاتمشة المزركشة ، والزجاج ، والحديد ، والسجاد ، والخزف ، فقد كانت تلك الصناعات ترتبط بطلبية الحاجات الكمالية لدوائر البلاط بصفة رئيسية (٣٢) . وكان الاستثمار الصناعى يتقدم بشكل مرضى حتى تطورت الآلات ، ولكنه كان محدود النطاق فى الصناعات المعدنية ، بغض النظر عن طلبات الحكومة التى تغطى الأغراض العسكرية .

فقد كان الطلب الحكومى دائما لتطور الصناعات المعدنية فى اواخر عصر التيودور وخلال عصر ستيوارت ، كما ان التوسع فى صناعة المنسوجات الصوفية ، وحاجة تلك الصناعات الى أدوات التمشيط ، أفسح المجال — بصفة رئيسية — لتطور صناعة الاسلاك المعاصرة . وبغض النظر عن ذلك ، كانت الحاجة الى المعادن كافية لان تجعل صناعة المسامير فى الاقاليم الغربية من انجلترا وصناعة الأدوات اليدوية وبعض منتجات الحدادة ، تتفوق على غيرها من الصناعات . كما ان زيادة الطلب على السفن ، الذى دعمته البحرية بقوة ، فى عصر التيودور فى القرن السادس عشر ، ومراسيم الملاحة فى القرن السابع عشر ، ادى الى رخاء الموانىء الانجليزية .

وبذلك كانت الفكرة القائلة بان الاتفاق الحكومى يؤدى الى مولد الرأسمالية الصناعية تتضمن جانباً من الصحة . فذلك الاتفاق على جلب فى الأهمية باعتباره عاملاً مساعداً (ليس الا) فى خلق الظروف الملائمة

(31) P. Mantoux, Industrial Revolution in the Eighteenth Century, 105.

(32) Joseph Aynard, La Bourgeoisie Française, 296-300.

للاستثمار الصناعي ، تلك الاهمية التي كلفت في الغالب على درجة من
الكبر حتى أن التطور الاجتماعي في البلاد كان مختلفا بالنسبة لها ، كما
يوضح ذلك الاثر الذي تركته طلبات السلاح في عهد بطرس الأكبر على
الصناعة الروسية الناشئة رغم أنها لم تكن مكتملة النضج .

كذلك أدى بناء البيوت الريفية في عصر القيودور بتجلترا ، وادخال
الطراز الجديد من بيوت المزارع على يد أثرياء الفلاحين (وهو بيت كامل
ثابت الدرج ، بدلا من السلم المتحرك الذي كان يستخدم عند نهاية حكم
اليزابيث) ، والعدد الكبير من البنليات التي شيدت في لندن ، في السنوات
العشرين التي تلت الحريق الكبير ، الذي وقع في عام ١٦٦٦ ، أدى إلى
توفير الدافع المباشر لتنشيط الصناعات المتصلة بالبناء ، كما اثر بشكل
غير مباشر في الصناعات الأخرى ، بدرجة لا نجد مثيلا لها في
القرون الأخرى .

لقد كان نمو الرأسمالية في حد ذاته يدفع إلى تطوير مسوتها ما في
ذلك شك ، وقد تحقق ذلك عن طريقين : **أولهما** ، الإرباح التي جنتها
والمجالات التي شجعت عليها ، **وثانيهما** ، عن طريق اتجاهها إلى تحطيم
الاكتفاء الذاتي للوحدات الاقتصادية القديمة مثل القرى الاقطاعية ، لتجنب
الجانب الأكبر من السكان وحلجانهم إلى فلك المبادلة . ومن ثم كان ظهور
الزراعة الرأسمالية في إنجلترا في القرن السادس عشر وما صاحبه من
ظهور طبقة من الفلاحين الميسورين ، الذين ارتبطوا بالسوق كباعة
ومستهلكين معا ، امرا على جانب متميز من الاهمية . ويلاحظ — على سبيل
المثال — ارتفاع مستوى وسائل الراحة في بيوت الفلاحين الميسورين ،
خلال ذلك القرن ، في كثير من أنحاء إنجلترا ، وخاصة في المناطق التي
شاعت فيها تربية الأغنام ، ويتجلى ذلك في تأثير بيوت أولئك
الفلاحين .

ولكن الاستثمار في الصناعات الجديدة أو التوسع في الصناعات
القائمة — في بداية عصر الصناعة — حدث منه الفكرة التي سادت عندئذ :
والتي كلفت تذهب إلى أن سوق السلع محدودة ، وأن المشروعات الجديدة
تستطيع أن تحقق النجاح إذا فتحت أسواق جديدة في الخارج ، أو حصلت
على امتيازات سياسية تساعد على شق طرقها بنجاح في الأسواق
القائمة على حساب منافسيها . وكان يجب أن تحي فكرة ضرورة إيجاد
« مخرج » للنتجات الصناعية ، وما ارتبط بها من تهيب تجارى ، حتى تشيع
روح التفاؤل التي كلفت عنصرا جوهريا للانقطة الرائدة في عصر الثورة
الصناعية ، ويفسح المجال لاهم النمو المتزايد في قوى الإنتاج الصناعي %

الذى اتاحت الثورة الصناعية الفرصة له ، كما كان من الضروري أن يأخذ السوق في اتساعها ابعادا لم تكن لها من قبل في عهد الصناعة الحرفية . ولكن من المفهوم أن البرجوازية — بما فيها القطاع الأكثر اهتماما بالمشروعات — ككتت تتطلع الى تنظيم التجارة والامتيازات السياسية ، حتى تضمن أن تعود مشروعاتها عليها بالربح ، وذلك قبل أن تصبح الامكانيات الكبيرة لعصر الآلات الجديد ، والتقسيم الجديد للعمل الذي جلبته تلك الآلات ، واضحة للعيان .

٣

اختلف الإقتصاديون في تقدير أهمية اتساع سوق الصادرات بالنسبة للمرحلة الثانية للتراكم البدائي ، التي ميزناها عن الفكر الإقتصادي الخاص بالاستثمار الصناعي في المرحلة الأولى ، فذهبوا الى أن اتساع سوق الصادرات ، يحتل مكانا متواضعا في عملية التراكم . وعلى أية حال ، أصبح التأكيد على تلك الظاهرة أكثر وضوحا في الفكر الاقتصادي على مر الزمن ، ولم يكن ذلك التأكيد من ناحية أخرى — يميز ما يسمى بالدرسة التجارية ، عن المدارس التي تلتها في أواخر القرن الثامن عشر ، وخلال القرن التاسع عشر ، ولكن ميزها تأكيد من نوع آخر .

فقد اعتبر آدم سميث ومدرسته اتساع الأسواق لازما لنمو الإنتاج والاستثمار ، ولم يكن يختلف في ذلك مع سابقه . وكانت المدرسة الكلاسيكية أكثر تفاهولا بالنسبة لقدرة السوق على النمو ، مع تقدم الصناعة وتقسيم العمل سواء بسواء ، غير أنهم عرفوا الكثير عن أهمية ذلك النمو . ويتميز زالكاتب الإقتصاديون الذين ظهروا في الفترة السابقة على القرن الثامن عشر ، عن أقرانهم الذين ظهروا منذ ذلك القرن ، باعتقادهم أن التنظيم الاقتصادي شرط أساسي لتحقيق أي ربح من التجارة ، وللإبقاء على نسبة الربح بين الأسعار في سوق الفراء والأسعار في سوق البيع . وكان هذا الاعتقاد يمثل جانباً كبيراً من فكرهم ويقوم على أساس افتراضي ، ويعد تعميما غير قابل للمناقشة يتصل بالنظام الإقتصادي المعروف لهم .

ولم يكن النفوذ السيلسي شرطا ضروريا بالنسبة للطبقة البرجوازية الناشئة ، لتحقيق تقدمها في عصر التراكم البدائي فحسب ، بل أن ربح الأرض كان الشكل الطبيعي الوحيد للمفاض في مجتمع يقوم على أسلوب الإنتاج الصغير ، ولا تزال الصناعة فيه عند أولى مدارج تطورها ، تعتمد على استخدام العمل المجاور . وهي فكرة نجدها — في أكل صيغة لها — ضمن أفكار مدرسة الطبيعيين الفرنسية الشهيرة فيما يتعلق بالعمل المنتج

والعمل المقيم . فكلت انتاجية العمل لا تزال منخفضة ، ونادرا ما كان عدد العمال الذين يستخدمهم الرأسمالى الواحد كبيرا . وبذلك يصعب علينا ان نتصور امكانية تحقيق ارباح جوهرية بصورة « طبيعية » ، عن طريق الاستثمار فى الانتاج . وجرت العادة على اعتبار الفائدة ، ابتزاز للمنتج الصغير على حساب حاجته او اقتطاع من ريع الأرض ، ومن ثم نظمت بواسطة المبدأ القائل « ريع اكبر مساحة من الاراضى يستطيع مال الريا ان يجنيه » (٣٣) .

فإذا تعرض التجار أو المشغولون منهم بالاستثمار فى ورش الصناعة اليدوية لمنافسة مطلقة فأى مصدر للربح يبقى لهم ؟ قد يكفى الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء ، لتغطية نفقات التاجر ويوفر له — اذا حالفه الحظ — ما يكفى لسد حاجته المعيشية . غير انه كان من الصعب على الكتلب المعاصرين ان يروا امكانية تكوين ثروة متواضعة فى ظل المنافسة المطلقة . ومن ثم لا نعجب عندما نجد الربح — فى تلك الفترة — يعد ثمرة المضاربة الناجحة التى تحقق الاستفاد قمن فروق الأسعار ، ذلك الربح الذى قد يختفى بسرعة اذا ازداد عدد الأفراد المتبلين على شراء السلع من اجل بيعها . فكان تجار تلك القرون يشبهون اصحاب الامتيازات الصناعية اليوم ، فيخشون أولئك الذين ينفسونهم ، ويهدونهم بانتزاع ثروة مشروعاتهم ، مما يسفر عن احباط تلك المشروعات .

ويدون تحديد عدد المشتغلين بالتجارة وحماية فروق الأسعار بين ما يشتريه التاجر وبيعه يحرم رأس المال التجارى من ضربات الحظ المفاجئة ، ولا يتوفر له مصدر مستمر للدخل . فالمنافسة وفائض القيمة قد لا يتلازمان طويلا ، ولذلك كان من الطبيعى افتراض ان معين التجارة والصناعة قد ينضب ، وانهما قد تفقدان الحافز على المغامرة لاستثمار الاموال فى ذلك المجال اذا غاب التنظيم عنهما ، ولا تستطيع الطبقة البرجوازية ان تلتبس الى الوجود سبيلا .

وحتى يحدث التقدم التقنى الضرورى لزيادة انتاجية العمل ، فان الفكرة القائلة بوجود فائض انتاج صناعى مستمد من استثمار رأس المال فى استخدام العمل المأجور ، كوظيفة اقتصادية « طبيعية » ، والذى لا يحتاج الى تنظيم سياسى او احتكارى لايجاده او المحافظة عليه ، لا تكاد تجد ما تستند اليه . أضف الى ذلك ان فكرة الموضوعية الاقتصادية (اقتصاد يعمل

(33) W. Petty, Economic Writings, vol. 1, 48; cf. also Turgot, The Formation and the Distribution of Riches, Sections, Ivii, JViii,

وفق قوانين من صنعه ، بصورة مستقلة تماما عن الإرادة الواعية للإنسان) التى تمثل جوهر الاقتصاد السيسى الكلاسيكى ، لا تكاد تحرز تقدما ، مابقى فائض القيمة يعتمد فى انتاجه على التنظيم الواعى .

ويدخل ذلك كله — كما ذكرنا — ضمن الفكر التجارى ، والشكل الذى عبر به كتاب المدرسة التجارية عن افكارهم يبدو أقل تجلّسا من افكار الاقتصاديين الكلاسيكيين فى تأكيدهم على « مبادئ النظام التجارى » ، كما تتمثل فى تلك الافكار . فتتوعد السياسات التى تبنتها ، وذهب بعضهم الى القول مع شومبيتر بانكار وجود (سياسة تجارية تتضمن أى أهداف او أغراض اقتصادية محددة) (٢٤) . والنقود هى الخطأ العام الذى يتركز عليه الانتباه فى كتاباتهم ، التى إن لم تكن مرادفة للثروة ، فأتها على أية حال عنصر جوهري أساسى فى ثروة الأمة . وهى الفكرة التى عدها آدم سميث ضربا من المحال ، والتى أعاد اللورد كينز أليها اعتبارها عندما اعترف بالارتباط البيدي بين وفرة النقود وانخفاض معدلات الفائدة فى دفع عجلة الاستثمار والعمالة . وهنا أيضا نجد كتابا ينكرون على المدرسة التجارية هذا العنصر من عناصر الوحدة فيقرر ليسون أن « تراكم الاموال لم يكن من بين أسس المدرسة التجارية .. وأن البناء الرئيسى للفكر التجارى (١٥٥٨ — ١٧٥٠) قام على ما يشبه مفهوم ميداس للثروة » (٢٥) . وربما صح ذلك التأكيد على أن الفائدة التى تعود على الأمة من امتلاك كمية كبيرة من المعادن الثمينة ، لا تعد عنصرا رئيسيا او علما فى افكار التجاريين كما كان يعتمد من قبل . ويصدق ذلك على الكتاب التجاريين المتأخرين الذين يتميزون عن « مدرسة السبائك » القديمة ، التى كانت تعتبر اجتذاب « الكوز » الهدف الرئيسى للتجارة الخارجية . غير أن تدفق الذهب والفضة فى القرن السابع عشر كان هدفا استبروا فى السعى اليه — من حين لآخر — مهما ادعوا أن اهتمامهم بالملكية يفوق اهتمامهم بالمال كعامل ليمع عجلة التجارة ، ولم يسكوا عن التأكيد عليه قبل أن يبلغ القرن نهيقه .

وكان المفكرون التجاريون يستخدمون — على الأرجح — قاعدة تقليدية ، يعتبرونها مفيدة — من نواحي أخرى — عند معالجتهم للمنفعة التى تعود من وراء اجتذاب الكوز الى النظام التجارى ، تماما كما كان الاقتصاديون المتأخرون يستخدمون قاعدة الحد الأقصى للمنفعة ، لتبرير سياسة حرية العمل Laissez-faire . ويبدو واضحا أن خلق توازن فى صالح التجارة عن طريق التوسع فى الصادرات مع عدم ارتباط ذلك بأدخال

(34) Schumpeter, Business Cycles, vol. 1, 234.

(35) Lipson, Econ. History (3rd Edn.), vol. 11, box, boxvii.

البضائع الأجنبية إلى السوق الوطنية ، كان الشغل الشاغل للكتاب الاقتصاديين في القرن السابع عشر ، كما أنه أضفى على كتاباتهم طابع الانتساق . فقد كان الهدف العام لتلك المدرسة التوسع في الصادرات ، باعتبارها إضافة خالصة إلى حجم المبيعات في السوق الوطنية المحدودة ، التي تنفتح إلى المرونة . وكان تحقق المعادن هو الشرط الضروري لتحقيق مثل ذلك التوازن التجاري (في غيبة الاستثمارات الخارجية) . ولكن الهدف الرئيسي الذي كلفوا يسعون إليه ، هو إيجاد سوق إضافية للسلع وليس للمعادن التي كانت مجرد وسائل لتحقيق ذلك الهدف .

وبن الواضح أنهم بينما اقبلوا نظريتهم على أسس إيجاد ميزان تجاري ملائم ، اهتموا — بنفس الدرجة — بالفوائد التي تعود من وراء الحصول على شروط مناسبة للتجارة ، أي الشراء بثمن بخس والبيع بثمن مرتفع . وبينما كان الميزان التجاري محل تقديرهم ، كتبت الشروط التجارية المناسبة هامة وتشغل — في بعض الأحيان — جانباً كبيراً من اهتمامهم . ولم يناقشوا العلاقة بين الاثنين إلا نادراً ، كما لم يهتموا بتوضيحها .

لكن بعض الكتاب ذكروا أن معيار الأهمية ليس في مقدار المال الذي يتوفر في بلد ما ، ولكن الأهم من ذلك مقدار المال الذي يتوفر في ذلك البلد بالنسبة لما تملكه البلاد الأخرى . وأبرز مثال لذلك تول كوك : « إذا لم تكن مليئنا أكثر من مالية الأمم المجاورة لنا ، فإني لا أهتم إذا كنا لا نملك سوى خمس المالية التي لدينا الآن » (٣٦) . فمن المتوقع أن الميزان التجاري المناسب ، الذي يجلب الذهب إلى البلاد ، يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار في السوق الوطنية ، كما يؤدي إلى تخفيض مستوى الأسعار في البلد الذي تزح منه الذهب ، فتتخفض — بالتالي — أسعار المنتجات التي تستورد من الخارج ، وتزيد أسعار السلع المصدرة .

وكلين لوك — على سبيل المثال — واضحاً عندما اعتبر ذلك جوهر المسألة عنده ، وقال أن الضرر الذي يعود على البلد الذي تقل أمواله عما لدى الأمم الأخرى ، يتمثل في أن « ذلك يجعل بضائعنا الوطنية تباع بثمن بخس ، ويجعل كل البضائع الأجنبية غالية الثمن » . ومنذ وقت مبكر أوضح هيلز ومالز ، أن اهتمامهم الرئيسي لا ينصب على كمية الصادرات ، ولكنه ينصب على العلاقة بين أسعار التصدير والاستيراد ، عن طريق استعراض مضار تخفيض قيمة العملة الإنجليزية ، على سعر الصرف الأجنبي (نتيجة تخفيض العملة الذي أبدى هيلز محاولته إزائه ، والمضاربة في سوق الصرف

الأجنبي على حد ظن مالينز) مما يجعل الصادرات الإنجليزية « رخيصة جدا » ، والبضائع الأجنبية غالية جدا . وبعبارة أخرى ، لم تكن السياسة التي روج لها أولئك الكتّاب تختلف عن سياسة رفع قيمة العملة الحديثة ، (رغم أن ميلسدن قدم اقتراحا منقضا — في وقت من الأوقات — دعا فيه إلى رفع قيمة العملات الأجنبية ، لمنع الأجانب من الشراء من إنجلترا) .

وإذا ارتفعت الأجور — وكذلك الأسعار — في البلاد نتيجة اجتذاب الأموال ، فإن الفائدة التي تعود على التاجر أو الصانع تقل بالطبع ، نتيجة ارتفاع تكلفة الصادرات . ولكن يبدو أن المفكرين التجاريين افترضوا أن التنظيمات الاقتصادية التي تفرضها الدولة ، تضمن عدم حدوث ذلك كما أنهم يخلوا اهتمامها محدودا بالآثار الممكنة التي قد تنتج عن مثل هذه السياسة نتيجة تدهور سعر الطلب ، الذي يستطيع المشتري الأجنبي أن يدفعه ، أو يرغب في دفعه في السلع المصدرة إلى سوق بلاده ، ومن ثم تتسبب في رد فعل في اتجاه إيجاد مقلض في الواردات .

وثمة إشارة إلى ذلك الاعتراف ، وردت في إحدى فقرات كتاب مان « المالية الإنجليزية والتجارة الخارجية » ، ذكر فيها أن « جميع الناس يوافقون على أن وفرة المال في مملكة ما ، يجعل بضائعها الوطنية أغلى ثمنا ، بقدر وفرة دخل بعض الناس من أرباحهم ، ولذلك فهي منافية للمنفعة العامة فيما يتعلق بكمية التجارة ، لأنه كلما توفرت الأموال أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع ، وكلما ارتفعت أسعار السلع انخفض استخدامها واستهلاكها » (٣٧) . ويذكر هيلز خلال الحوار الذي أداره بين « الطبيب » و « الفارس » ، حول موضوع الانتقام ، أن الصادرات الإنجليزية ضرورية بالنسبة للأجانب . مما يشير إلى أن ازدياد انكماش الطلب الأجنبي على البضائع الإنجليزية كان أمرا مسلما به بين كتّاب ذلك العصر . ويتحدث مان في موضع آخر عن بيع الصادرات بأسعار مرتفعة ، فيشير إلى أن « ارتفاع الأسعار لم يؤد حتى الآن إلى انخفاض كمية المبيعات » .

ولا يتضح — للوهلة الأولى — سبب افتراضهم انكماش الطلب الأجنبي بتلك السهولة ، على حين كان السبب الرئيسي الذي جعلهم يعتقدون أن الصادرات تستطيع أن تخلق طريقها في أسواق البلاد الأخرى بأسعار مرتفعة ، دون أن يترتب على ذلك انخفاض في كمية التجارة ، يرجع إلى أن ظروف القرن التاسع عشر لم تدر بخلاصهم ، حيث أصبحت الأسواق

البديلة المتاحة — بصفة عامة — للبلاد ، ولكنهم كثفوا يأخذون في اعتبارهم الظروف التي يملس فيها ضغط على البلاد الأخرى التي تتجه إليها التجارة الإنجليزية ، قد يصل إلى حد الأرقام .

لقد كانت سياستهم تعتمد في نجاحها — بشكل رئيسي — على تطبيقها على نظام التجارة الاستعمارية ، حيث كان باستطاعة النفوذ السياسي أن يضمن للبلاد المستعمر احتكار السوق . ويمكن مغزى النظريات التجارية — التي وضعها المفكرون التجاريون — في تطبيقها على النظام الاستعماري غير المستقل . ويمكن إضافة نقطة أخرى إلى دفاعهم ، إذا أضفنا في الاعتبار أنهم يتحدثون بلسان رأس المال الصناعي ، أكثر من تعبيرهم عن رأس المال التجاري ، (أو لعلنا نستطيع القول أنهم يتحدثون بلسان رأس المال التجاري الذي كان قد استحوذ على مصالح مباشرة في الإنتاج) . ولأن التجارة التي دارت بخلافهم ، كانت تعنى تبادل المنتجات الصناعية الإنجليزية ، بمنتجات المستعمرات التي كانت تتضمن المواد الخام بصفة رئيسية ، وبذلك دخلت كعنصر في تكلفة الصناعة . ومن ثم كانت أي شروط منسوبة للتجارة ، تؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج الصناعي بالنسبة لأسعار البضائع المصنعة ، مما يترتب عليه زيادة الأرباح الصناعية .

فقد كانت المنتجات الصناعية محور اهتمامهم عندما كثفوا يتحدثون عن زيادة الصادرات ، وكان اهتمامهم بضغط حجم الواردات لا يمتد إلى استيراد المواد الخام ، (ولكن العكس) ، وهو ما تشهد به كتلبات الكتلة المعصرين . وعرف كولبير « مجمل عمل التجارة » ، بأنه يرتكز في « تسهيل استيراد السلع التي تخدم الصناعة الوطنية ، وفرض الحظر على السلع المصنعة » (٢٨) . ونهل جانب من دفاع مان عن تجارة شركة الهند الشرقية ، والترخيص الذي حصلت عليه لتصدير السبك ، في أن تلك التجارة جلبت المواد الخام للصناعة . وأعلن كوك أن البضائع المستوردة ، قد تسوق قيمة المال ، إذا استخدمت في الصناعة . وأبدى جون هيلز أسفه — منذ وقت مبكر — على تصدير المواد الخام ، وكرر المطالبة بفرض قيود على تصدير الصوف الخام ، وإطلاق حرية تصدير القمح لعلاج الكساد الزراعي .

وأصبحت الإجراءات الرامية إلى التحكم في إنتاج المستعمرات ، فضلا عن الوسائل الجبرية التي كانت تتخذ سبيلا لخدمة حاجات البلاد المستعمر ، موضع اهتمام السياسة التجارية عند نهاية القرن السابع عشر وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر . فقد جاء في تقرير لمفوض التجارة

والزراعة عام ١٦٦٩ ان « النية اتجهت الى وضع اسس زراعاتنا في أمريكا، بحيث لا ينتج السكان الذين يشتغلون بتلك الزراعات ، شيئا يماثل انتاج انجلترا » . واتخذت الخطوات الكفيلة بتحريم انتاج المستعمرات لبضائع مصنعة ، تنافس انتاج الصناعة الانجليزية الذي يصدر للخارج ، ومنع تصدير الكثير من منتجات المستعمرات الى الاسواق غير الانجليزية . وكان يرتجى من وراء ذلك ان تمسك انجلترا بزمام تجارة المستعمرات . وعلى سبيل المثال ، منع سكان المستعمرات الأمريكية من تصدير البضائع الصوفية بموجب مرسوم صدر في عام ١٦٦٩ ، بينما اقتصر تصدير التبغ والمسكر من تلك المستعمرات على انجلترا والمستعمرات الانجليزية الأخرى .

وخلال تولى روبرت والبول رئاسة الوزراء ، منحت الاعفاءات للجمركية لصناعات مثل صناعة الحرير ، لتشجيع تصديرها الى الخارج ، بينما ألغيت الجمارك المفروضة على المواد الخام مثل مواد الصباغة والقنب الهندي والأخشاب . ولكن حرمت صناعة التبغ في المستعمرات ، لصالح الصناعة الانجليزية . وحظر على أيرلندا تصدير المنتجات الصوفية ، حتى لا تنافس المنسوجات الصوفية الانجليزية في الاسواق الأوروبية ، كما حرم عليها الاتجار مع المستعمرات الأخرى الا من خلال لندن (٣٩) .

وحدد لورد سترافورد سياسته في أيرلندا عام ١٦٣٦ بأنها تهدف الى « احباط الارهاصات الصغيرة لصناعة المنسوجات .. بقدر استطاعتي » ، حيث انه « يخشى جانبها اذ قد تضر بتجارنا ذاتها عن طريق تقلص مبيعاتنا من الأقمشة » ، كما اتهم سيجدون انفسهم في حاجة الى جلب الأقمشة من عندنا ما داموا لا ينتجون الصوف بأنفسهم » (٤٠) . كما تكبر المؤرخ الاقتصادي لايرلندا - في القرن التاسع عشر - ان « الفلاح الأيرلندي الذي كان يتولى تربية الأغنام ، وكذلك تاجر الصوف الخام ، كانا يلزمان بعدم تصدير صوفهم الى أي مكان آخر بخلاف انجلترا ، ومن ثم يمكن باستطاعتهم ان يثبتوا السعر عند الحد الأدنى الذي يناسبهم » (٤١) . وبينما سمح باستيراد الحديد الغفل والقضبان الحديدية من المستعمرات في عام

(39) C.F. Brisco, Econ. Policy of Robert Walpole, 160, 185.

(40) English Economic History: Select Documents, Ed. Bland, Brown, Tawney, 47.

(41) G. O'Brien, Econ. Hist. of Ireland in the Seventeenth Century, 160.

١٧٥، لصالح صناع الحديد الإنجليز ، فرض الحظر على اقامة السليك في
افران المهر في المستعمرات .

وعلى حد قول أحد الكتاب ، كانت السياسة السابقة « تدل على
زياده تدخل المدينه في شئون الدولة » (٤٢) . فقد كانت تلك السياسة
الاحتكاريه تنسب السياسه التي مارستها المدن في علاقاتها مع الريف المحيط
بها في المراحل الأولى لتطورها . وكذلك العلاقة التي قامت بين التجار
المستغلين بالصناعة الذين كونوا الشركات الاحتكاريه من ناحية ، والعمال
الحرغيين من ناحية أخرى . كما كانت استثمارا لما كان يعد دائما -
الهدف الرئيسي لسياسة الاحتكار . وثمة ما يماثلها في سياسات مدن مثل
فلورنسا او البندقية او اولم او بروج أو ليوبك في القرنين الثالث عشر
والرابع عشر ، وهي الظاهرة التي اطلقنا عليها اسم « استثمار المدينه »
في الفصول الأولى من هذا الكتاب .

وتم تحقيق الهدف الذي يرمى الى تخفيض تكلفة الصناعة المحلية عن
طريق الاحتفاظ بالأجور عند ادنى حد لها ، تلك السياسة التي يشير اليها
الاستاذ هكشر - بدقة - على انها « تحقق ثراء البلاد عن طريق انفصال
غالبية رعاياها » ، وانها « تنجبه الى الاحتفاظ بجماهير السكان عند مستوى
معين من الفقر ، حتى تجعلهم دواب حمل جيدة لثقله » من مواطنيهم (٤٣) .

غير ان التنظيمات الاحتكاريه بدأت تمتد الى المستعمرات ، التي كان
عليها ان تظل موردا للمنتجات الزراعيه الرخيصة ، لمصلحة الصناعة
المتناميه ، في اقتصاد الدولة المستعمرة . وكان مبرر تلك السياسة ، تأثيرها
الكبير في خلق فرص متزايدة للربح لصالح راس المال الصناعي ، عن طريق
رفع مستوى أسعار المنتجات الصناعيه ، وخفض مستوى أسعار المنتجات
الزراعيه ، ضمن إطار اقتصاد منضبط يجبر ما بين الدولة المستعمرة
ومستعمراتها (٤٤) . ذلك التأثير الذي يترتب عليه (كما رأينا) تحقيق
غائض في صادرات الدولة المستعمرة ، قد يؤدي الى ابتصاص الذهب من
البلد المستعمر وزيادة تدفق الذهب على الدولة المستعمرة .

وفي ضوء هذا المخطط ، الذي يرمى الى خلق ندرة في اسواق
البيع ، ورحم ووفرة في أسواق الشراء يتحقق « الخوف من البضائع »
ويتأكد القول الذي يذهب الى ان « أحدا لا يستطيع أن يحقق الكسب إلا على

(42) N.S.B. Gras, Introduction to Economic History, 201-2.

(43) Heckscher, op. cit., vol. II, 153, 166.

(44) James Mill, Elements of Pol. Economy, 3rd Ed., 213.

حسب خسارة الآخرين ، وبذلك يمكن فهم ما أكد الأستاذ هكشر على أنه الجوهر الاساسى للفكر التجارى .

وكانت تلك السياسة — شأنها شأن غالبية المشروعات الاحتكارية — تتعرض لمخاطر انخفاض حجم المبيعات مع زيادة أسعارها . ولكن الوصول الى هذه النتيجة — أو تجنبها — يعتمد على مدى نجاح الضغوط الاقتصادية والسياسية ، فى تخفيض التكاليف فى المستعمرات ، عن طريق ارغام تلك المستعمرات على العمل بجهد لتوفير سلع للشراء بنفس الكمية التى كانت متاحة من قبل . وغالبا ما كانت تلك الضغوط السياسية كلفتية — بلا ريب — لأرغام تجسرة المستعمرات على الاستمرار ، مع تخفيض الربح نتيجة الإبزازا .

وكانت الرحلات الكشفية فى عصر تيودور (على حد تعبير سومبارت) « ليست فى أغلب الأحوال الا حملات غزو غلقة التنظيم ، لنهب الاراضى الواقعة فيما وراء البحار » . واستخدمت نفس العبارة فى فرنسا للاشارة الى الملايين ، والقراصنة ، و« الرجال الذين أرسلوا سفنهم التجارية فى القرن السادس عشر من ديبب أو الهافر أو روين أو لاروشيل الى افريقيا وامريكا ، وكنوا بحارة وقراصنة فى نفس الوقت » (٤٥) . وكما لاحظ الفريد مارشال « كان من النادر ان تجلب الفضة والسكر الى أوروبا دون اقامة دماء » .

ولم تكن السياسة الاستعمارية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر تختلف الا قليلا — فى قسوة وضراوة استغلالها — عن السبل التى اتبعها الصليبيون وتجار المدن الإيطالية المسلحون فى سلب الاراضى البيزنطية فى الشرق . واشتد الضغط على الفلاحين الهنود لتربية دود القز ، من أجل انتاج الحرير الخام للتصدير . واستفكر بورك Burke تصرفات « الأيدي التى انتزعت القماش فى الهند من فوق الاتوال ، أو سلبت فلاحى البنغال نصيبهم القليل من الأرز والملح .. وأشارت الاسهم الكبرى لشركة الهند الشرقية الى انها حولت قوتها على مر الزمن الى أرباح ، وكانت شركة خليج هدسون تشتري فراء السمور فى مقابل بضائع قيمتها سبعة أو ثمانية شلنات . وباع الروس الاواعى الحديدية الى اهالى الاتاى مقابل ما يساوى ملؤها من جلود السمور . وكانت شركة الهند الشرقية الهولندية تقنع لنتجى النفلر — من الوطنيين — عشر الثمن الذى كان يباع به فى هولندا . واشترت شركة الهند الشرقية الفرنسية بضائع فى عام ١٦٦١ مقابل ٨٧٠٠٠

جنيتها ، وباعتها في فرنسا بمبلغ مليون و ٧٠٠.٠٠٠ من الجنيهات .. وكثت تجارة الرقيق مصدرا آخر لثروات طائلة في المستعمرات . فقد كثت زراعة قصب السكر والقطن والتبغ تعتمد على عمل العبيد » (٤٦) .

وقيل عن بريسفول أنه « لا توجد فيها طوية الا وكاثت مشيدة بملاط من دم العبيد » (٤٧) . ولم يقتصر الامر على تصدير المختبين ، والأطفال المتسولين ، والصعاليك الى المستعمرات لسد حاجة العمل ، بل اصبح اختطاف الأطفال — لنفس الغرض — تجارة مربحة ساهم فيها الحكام ومسئدات البلاط (٤٨) . « ولم تكن الشركات التجارية الكبرى تختلف عن شركات جنوة التي كاثت سابقة عليها ، فيمكن أن توصف بأنها قد شنت غزوات شبيهة حربية ، دعمتها الدولة ، واسبغت عليها حقوق السيادة » (٤٩) .

فكان النظام التجاري — باختصار — يمثل استغلال الدولة المنظم للتجارة ، الذي لعب دورا — على جانب كبير من الأهمية — في تكوين الصناعة الرأسمالية ، فكاثت تلك هي السياسة الاقتصادية الضرورية في عصر التراكم البدائي . وبلغ من أهميتها — في ذلك الوقت — أن بعض الكتّاب التجاريين كانوا يمالجون مكاسب التجارة الخارجية باعتبارها الشكل الوحيد للثاؤس ، ومن ثم يدونها المصدر الوحيد لكل من التراكم وخصل الدولة (وعلى العكس أكد الطبيعيون على الربح باعتباره المنتج الصافي) .

وعلى سبيل المثال ، أعلن مان أنه اذا رغب الحكم « في جمع كمية من المال ، أكبر مما يجنيه من ترجيح كفة ميزان تجارته الخارجية ، فإنه يلحق الأذى برعاياه ، ويجعلهم يصبحون عبئا عليه » (٥٠) . ونكسر دافينان أن التجارة الداخلية لا تحقق ثراء الأمة ، ولكنها تنقل الثروة من شخص الى آخر ، بينما تمثل التجارة الخارجية اضافة خالصة الى ثروة البلاد . ومن الواضح أن دافينان يعني بقوله « اضافة خالصة لثروة البلاد » زيادة الفاؤس ثلما كما فعل الطبيعيون ، عندما اعتبروا « انتاجية » الزراعة ، نقبسا « لعقم » الصناعة .

وفيا يتصل بالشروط المنظمة للتجارة ، نجد اختلافا أساسيا في البعد

(46) Nussbaum, op. cit., 123.

(47) Eric Williams, Capitalism and Slavery, 61.

(48) J.E. Gillespie, Influence of Oversea Expansion on England to 1700, 23-7.

(49) Sombart, Quintessence, 73.

(50) Mun, England's Treasure by Foreign Trade, 68.

بين الفكر الاقتصادي — في ذلك الوقت — والفكر الاقتصادي المتأخر ، الذي صيغ على النمط « الكلاسيكي » ، وهو الاختلاف الذي تردد المعلقون المحدثون في تقبله . فقد جرت عادة الاقتصاديين المحدثين على التعامل بجداول العرض وجداول الطلب التي تعد عوامل ثابتة في القضية التي يعرضون لها ، كما أنهم يرتبطون بمواقف فكرية أساسية معينة لأفراد مستقلين ذاتيا . وترتب على ذلك اعتبار أن رفع الأسعار بالنسبة للمشتريين ، أو تخفيض الأسعار بالنسبة للموردين بواسطة الاحتكارات ، يؤدي — بالتالي — إلى انقاص المشتريات أو المبيعات : وثمة نقاش متزايد في السنوات الأخيرة حول « منحنيات العرض المتحدرة » (وخاصة في حالة العمل) ، وحول « التأثير الممكن على الدخل » ، و « التأثير البديل » لتغير الأسعار ، وإمكانية حدوث تحول في جداول الحاجة للمستهلكين ، نتيجة للإعلانات ، أو للضغط المتزايد لوسائل البيع .

غير أنه من الصعب التخلص من العادات الفكرية التقليدية ، وقد لبسك الكتاب الاقتصاديون — الذين ينتمون إلى المدرسة التجارية — بتقاليد مختلفة ، فكان تصورهم لأحوال العرض والطلب ، يشبه ما نسميه اليوم « المنتجات النظامية » ، فزاد فيها المرونة الشديدة في مواجهة الضغوط السياسية . ويبدو أن تغيير الأحوال التي تتحكم في شروط التجارة لصالح شخص ما — أي تضع السوق في قلب يخدم مصلحته كان الهدف الطبيعي للسياسة التجارية ، وأصبح الشغل الشاغل لواءسمى تلك السياسة .

وفيما يتعلق بالسوق الداخلية ، يفترض أن الخبرة قد علمتهم ، أن مثل تلك الإجراءات ، تتوقف بسرعة عند حد معين ، وخاصة عندما يكون الميدان قد شغل بالامتيازات القائمة والتنظيمات الاحتكارية . وهنا لا يستطيع التاجر أن يوسع مجال نشاطه إلا إذا كان ذلك على حساب غيره ، ولذلك اعتبرت التجارة الداخلية عاجزة عن تحقيق فرص أكبر للربح ، إذا فرض عليها المزيد من القيود . ولكن الوضع كان مختلفا في الأراضي البوكر الواقعة فيها وراء البحار ، بسكاتها الوطنيين الذين يستغلون ويستعبدون ، والمستوطنين المستعمرين المستقرين اقتصاديا ، حيث كانت إمكانات التجارة الجبرية ، والسلب تبشر بالثراء الواسع .

٤٠

لعل الخلافات بين المتقدمين والمتأخرين من كتاب المدرسة التجارية ، أكثر وضوحا من نقاط الاتفاق . ومن بين الخلافات البارزة ، موقفهم من حظر التصدير أو الاستيراد في فترات متباعدة ، وبصفة خاصة موقفهم من

مختلف أنواع السلع . ففي القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، نظمت السياسة الاقتصادية التصدير ، لا بالنسبة للمعادن الثمينة فحسب ، بل بالنسبة للمنتجات كالقمح والصوف . ومن ناحية أخرى ، اتجهت تلك السياسة الى تشجيع بعض الواردات (مثل الخضور التي كانت تسد حاجة الطبقات العليا فى المجتمع) . ورغم ان بعض تلك القيود — وبصفة خاصة تخفيض صادرات الصوف الخام — كانت لصالح الصناعة المحلية ، فإن التأكيد على مثل تلك القيود كان يتناقض مع الفكرة الأخيرة ، اذ كان رخص الأسعار — فى تلك الفترة — يعد فضيلة من الفضائل ، وكان التصدير موضع شك لأنه لا يؤدي الى وفرة السلع فى البلاد .

ويتحدث الاستاذ هكشر عن تلك السياسة ، التي يسميها « سياسة العرض » على انها جاءت نتاجا لطرف « الاقتصاد الطبيعي » الذي كشف عن الغرض الحقيقي للمبادلة والوفرة ، دون ان يحجب « قناع النقود » . ولكن يبدو من المعقول افتراض ان التأكيد على رخص الأسعار ينتمى الى الفترة السابقة على نمو الصناعة الرأسمالية ، عندما كانت انجلترا — بالدرجة الاولى — منتجة للمواد الغذائية ، والمواد الخام ، وكان من مصلحة المستهلك (وخاصة سكان المدينة) والتاجر ، ان تظل مصادر الطلب رخيصة وحتى عندما تطورت الصناعة فاتها كانت تولى رخص المواد الخام اهتماما يفوق اهتمامها بتوسيع الأسواق الخارجية . وبينما كان التجار يهتمون بتجارة التصدير استطاع اقوياء النفوذ منهم — مثل شركات الاحتكار — ان يحصلوا على تراخيص خاصة لهذا الغرض واستفادوا استفادة مباشرة من القيود التي فرضت على اشتغال الآخرين بتلك التجارة .

وتأخر التأكيد على فضائل التوسع فى التصدير ، حتى ظهرت مصالح صناعية قوية متميزة عن المصالح التجارية ، فكان من مصلحة الصانع ان تتسع يوق تصريف منتجاته بقدر الإمكان ، كما كان من مصلحته الحد من استيراد السلع المنافسة . وكان من مصلحته — حقا — تشجيع خفض أسعار المواد الخام ، والمواد الغذائية الضرورية لعمله ، تلك الحقيقة التي رأينا الحرس التجارية تضعها فى اعتبارها عندما روجت تصدير المنوعات ، وتقييد استيراد السلع ، فيما عدا المواد الخام ، والسلع التي تسد حاجة الترب الاستهلاكي .

غير ان مركز الثقل انتقل من موضعه — على أية حال — وأصبح بيع الصادرات موضع الاهتمام الرئيسى . وعلى سبيل المثال ، كان القماشون — بعد تطور صناعة الأقمشة الصوفية — يفتون الى جانب حظر تصدير الصوف ، بينما كانت مصالحهم تقتضى التوسع فى تصدير الأقمشة الصوفية ، تماما كما فعل المشتغلون بتجهيز الأقمشة (وهم منافسو شركة التجار

المغامرين ، الذين كونوا شركة « تجار الملك المغامرين » فى عام ١٦١٤ لتصدير الأقمشة المصبوغة ، والذين لم تعمر شركتهم طويلا (فقد تحسبوا للتصدير ، ما دامت الصادرات لا تتضمن الأقمشة غير المصبوغة . وبينما قدم الدباغون وتجار الجلود التماسا فى القرن السابع عشر لرفع الحظر على تصدير الجلود ، قدمت شركة لندن لصناعة الأحمية التماسا آخر لتجديد الحظر ، على زعم أن تصدير الجلود « سوف يؤدي الى تدهور حال آلاف العائلات التى تشغل بتصنيع الجلود ، والتى يزيد أفرادها مائة مرة ، من عدد الدباغين ومصدرى الجلود » .

وفى عام ١٦١١ أعلن جيمس الأول فى كتاب المعدلات سياسة « اعفاء وتحمل كل أنواع التجارة التى تخدم استقرار رعايا مملكتنا فى أعمالهم (كالقطن الخام وغزل القطن والحريير الخام والقنب الهندى) » ، وانقاص الضرائب على المصنوعات الوطنية — فى نفس الوقت — مع إبقاء الحظر القائم على تصدير أنواع معينة من المواد الخام . وصدر مرسوم فرض الحظر بصفة خاصة على تصدير الصوف (رغم استمرار منح إعفاءات معينة عن طريق بيع التراخيص الملكية لصالح المالية العامة) . واستمر العمل بذلك السياسة فى عهد كل من شارل الأول وكرومويل ، وادخلت ضمن مرسوم البرلمان فى عهد عودة الملكية (٥١) .

واعفى مصدروا الأقمشة من جميع الضرائب فى عام ١٧٠٠ ، وفرض حظر على واردات الحريير والبفتة من الهند وپارس والصين بعد نزاع مع شركة الهند الشرقية ، واتهامها بأنها تستورد المنسوجات الشرقية لتعمل على تحطيم الصناعة الإنجليزية . واستمرت معارضة تصدير القمح حتى منتصف القرن السابع عشر ، وربما كان السبب فى ذلك تأثير سعر القمح بشكل مباشر على ثمن العمل . ولكن عندما اتخذ الاستثمار الراسمالي فى الزراعة أبعادا واسعة — بعد عودة الملكية — استبدل بسياسة تقييد تصدير القمح سياسة فرض ضرائب على الواردات وتشجيع تصدير القمح .

وبذلك بدأ كتاب القرن السادس عشر الذين دعوا الى إطلاق حرية تصدير المنتجات الصناعية وكنتم مفكرون تقدميون ، يحررون الفكر من التحيز البخل ، غير أن ذلك يعد تجاوزا للحقيقة ، لأنه كان من الصعوبة بمكان أن تتفق آراء السبكتيين مع تقييد التصدير . ولأن الكتاب الذين أشاروا الى التناقص ، وتناولوا العلاقة بين تدفق السبكت وفاض تصدير البضائع ، كانوا يعترضون طريق نظرية التجارة الخارجية . وكان من الطبيعى — بالنسبة لهم — افتراض أن « الكثور » مرغوبة لذاتها ، حتى وإن

كانت تلك الفكرة لا تلقى قبولا الآن ، لانتهاى المرحلة التى كان التراكم البرجوازى فيها يتخذ شكل اكتناز النقود أو السبائك أو شراء الأراضى ، كما أن النمىسك بتلك الأغراض القديمة للتراكم ، يعوق الاستثمار الصناعى الذى أصبح طابع البرجوازىة . ولا نملك أن نوجه الكثير من النقد الى هذا الافتراض عندما نجده يتلاءم مع ادعاء حماية السوق المحلية وفك عقال الصادات .

وتم التخفيف من سياسة تقييد تصدير السبائك نتيجة لتلك الآراء من ناحية ، ونتيجة لاصرار شركة الهند الشرقية (ربما بصورة اكبر) من ناحية أخرى . ويدور الجدل الاساسى - المتعلق بهذا الموضوع - حول أن الواردات التى تصدر فى مقابلها السبائك مرغوب فيها ، اذا كانت تلك الواردات تتكون من المواد الخام ، وينتج عنها التوسع فى الصادرات عن طريق تشجيع الصناعة ، فتجلب - بالتالى - المزيد من الكوز الى البلاد .

ولكن فى النصف الثانى من القرن السابع عشر بدأ يختفى تمسكها الافتراض القائل بأن اكتناز النقود مرغوب لذاته ، وليس كاداة لتطوير شروط تجارية أكثر جلبا للربح . وبهذا الصدد لا يؤخذ فى الاعتبار السكم المطلق للنقود فى بلد ما كمطلب اساسى للثراء ، ولكن يراعى مقدار المال الذى يملكه ذلك البلد بالمقارنة بالبلاد الأخرى .

ورغم أنه كان من النادر اغفال الراى القائل بأن كل زيادة من الأموال فى رصيد بلد ما تمد نافعة ، فقد بدأ التأكيد على تلك الظاهرة يتحول تدريجيا . فبينما كان دافينان - على سبيل المثال - يشايح وجهات نظر السبائكيين ، بالقول بأن زيادة الصادرات التى تدفع قيمتها بالسبائك ، تحدد « الربح الذى تحققه أمة ما عن طريق التجارة » ، نجده يتحول كثيرا عن وجهة النظر القديمة ، الى القول بأن الذهب والفضة ليسا الا مجرد « مقياس للتجارة » ، وأن « الإنتاج الطبعمى او الصناعى هو محور التجارة واصلها » . وذهب الى أن القول بأن « الذهب والفضة ابعد من أن يكونا الشيء الوحيد الذى يستحق أن نطلق عليه اسم كوز الأمة أو ثروتها ، فى حقيقة الأمر تأتى النقود فى مؤخرة ما اعتاد الناس على احصائه فى معاملاتهم مع البلاد الأخرى » ، وكان محور اهتمامه الرئيسى الفائدة التى تعود من وراء التوسع فى التصدير عن طريق الاحتفاظ بالتكلفة عند حد منخفض (٥٧) .

(52) Devenant, Essay on the East India Trade, 1697, 31, and Discourses on Public Revenues, 15-16, also Lipson, Economic History of England, vol. III, 65-6.

ولا يعنى ذلك ان آراء مفكرى تلك الحقبة — التى دارت حول آثر السياسة التجارية — لم تكن مشوشة من نواحي عدة : فالطابع الميز لكل الايديولوجيات انها على حين تعكس وتفسر عالمها المعاصر ، فان ما تعكسه يختص — فى نفس الوقت — بزاوية معينة ، ومن ثم تخفى الحقيقة وتشوهها . لقد القى الضوء على علاقات معينة — فى المراحل التاريخية التى تعرض لها اولئك الكتب — بينما غلبت علاقات اخرى عن انظارهم ، واصبح يكسوها القموص . ولا تكاد ايديولوجية تلك الفترة — التى شهدت بداية ظهور راس المال الصناعى — ان تركز على الافتراض القاطع الذى يذهب الى ان الخير كل الخير فى زيادة ارباح طبقة معينة الى اقصى حد ممكن .

وما دامت تلك الايديولوجية قد ظهرت فى شكل المبدأ التسائل بأن التجارة يجب ان تخضع للمصالح العامة للدولة ، وتجتل السلطة الحاكمة فى شخص الملك ، فانه من المنطقى ان نربط معاملات التجار الذين كانت ارباحهم تقاس بمقدار المال الذى يبقى بعد انجاز كل عمليات البيع والشراء ، بالمعاملات الاقتصادية للملك . وكلما كان تفكير الكتب واقعيا كلما كان اكثر وعيا بان ذلك ليس الغاية الحقيقية للسياسة . غير ان ذلك الافتراض يضرب فى اعماق التقاليد التى يستند منها الكتب فكره ، وحتى تحدث تغيرات جذرية كافية فى الظروف يترتب عليها حدوث تغير ثورى فى الفكر — يقوم على مجافاة التقاليد بصورة واضحة — يصبح مسار المواجهة طبيعيا ، بصورة تجعل الجيل الذى ينشأ فى ذلك العصر يستطيع اتباعه .

وظل التجاريون يلوكون حديثا عن البحث عن السبيل ، ونتيجة لذلك ظل التناقض الرئيسى يرمى الزيف ويبيذ الاضطراب ، رغم تزود اولئك المفكرين باصول التفسير الحديث للظواهر الاقتصادية ، ومن امثلة ذلك ، الخلط بين شروط التجارة والميزان التجارى ، وبين ارباح الشركة التجارية ومخاطم الامة ، والاتجاه الى ارجاع الزيادة فى الربح الشامل الى التجارة الخارجية واستيراد التوابل . واستمر المفكرون يقبلون بنتائج ذلك المذهب الاقتصادي ، مثل قول نبلليون انه يمكن تحطيم اثجلترا اذا بيعت اليها البضائع زمن الحرب ، وان صادراتها يمكن ان تتوقف مما يترتب عليه نزوح الذهب منها ، او راي دافينان الذى يذهب الى ان قيام حرب داخل بلد من البلاد سوف يؤدى الى افتقارها بصورة اقل مما لو قامت تلك الحرب على ارض اجنبية ، لان تكاليف الاولى لا يتضمن تصدير السبيلك .

وارتبط بمسألة الحماية المركزية ، عدد من الموضوعات التابعة لها . فقد كان الربا — على سبيل المثال — موضع اهتمام عدد من كتب تلك الفترة . وعلى أية حال راي الكتب الاوائل — على ما يبدو — علاقة سببية

بين وفرة النقود وانخفاض أسعار الفائدة ، فكثروا هنا يتعمون الجدل الذي ثار في عصر تيودور حول الربا والرغبة في تحريره ، مع فارق واحد ، فبينما شاركوا كتابا — مثل توماس ولسون — الرغبة في تخفيض سعر الفائدة ، فكروا في تحقيق ذلك عن طريق الاجراءات التي طالبوا بها ، وليس عن طريق التحريم القانوني . وكما اشار الاستاذ فينر « أنهم عرفوا النقود اسما برأس المال .. ويمكن تفسير الكثير من آرائهم اذا اعتبروا النقود ورأس المال متطلبان حقيقة لا اسما » (٥٢) .

ولكن مثل تلك المطابقة لا تعد مفهومة في العصر الذي كتبت فيه المشروعات لا تزال في المهد فحسب ، بل انها تعكس جانباً كبيراً من الحقيقة . فقد كان الرأسمالي الفرد في حاجة الى السيطرة على الموارد اذا اراد ان يكون رائدا اقتصاديا ، ولا يحد من نطاق محاولاته — في عصر لم يكن قد تطور فيه الاقتراض — عدم وفرة الموارد المطلوبة (مثل القوى العاملة ، او المواد الخام ، او حقوق التعمين) ، ولكن يحد منها — كذلك — عدم وفرة وسائل السيولة التي يمكن عن طريقها تعبئة تلك الموارد . وعلته التجربة (او على الاقل تركبت انطباعا في ذهنه) انه « عندما تصبح النقود وفيرة في النظام » لا تزيد فرص الاستدانة فحسب ، بل تصبح الاسواق اكثر قدرة على الحركة . وان ذلك يعني مبيعات احسن واسرع ، وفترة اقصر بين الانتاج والبيع ، يتم خلالها توفير الامدادات اللازمة .

غير انه كان من النادر ان يستقر ذلك المظهر من مظاهر السياسة التجارية في اذهان الناس وان يصبح — بصفة عامة — موضع اهتمام بالارباح المتزايدة التي يتم اجتثاثها من وراء شروط التجارة المتطورة . وبدا اهم كتاب اواخر القرن السابع عشر وما بعده ، ينكرون بوضوح تام وجود اى رابطة بسيطة بين النقود وسعر الفائدة . وبدلا من ذلك اكثروا (ومن بينهم هيوم) على نمو التجارة ونمو طبقة رأسمالية ، ومن ثم على نمو احتياطات رأس المال باعتباره الطريق المؤكد لخفض أسعار الفائدة . وفي منتصف الطريق بين وجهات النظر تلك وقف بعض الكتاب يؤكدون على اهمية الاكتناز (سواء في شكل نقود أو سبائك) في تحول رؤوس الاموال المتاحة للاستدانة عن التجارة ، ومن ثم تمز الاستدانة على التجار وغيرهم: ممن ينفقون على حياة البذخ والدعة التي اعتبرت ملمحا خاصا للاستقرار الطية كالاكتناز تماما .

وكان هناك خلاف شديد بين اولئك الكتاب فيما يتصل بشركة الهند الشرقية وشركة التجار المغامرين ، اللتان كانتا تشكلان قاعدة تنظيمهم

الاقتصادي . وشاركهم في ذلك كتاب النشرات المشاهير في عهد ستوارت . وكتب ميسيلدن يروج الدعوة لشركة التجار المغاهرين ، التي كان يشغل منصب نائب رئيسها ، خلال معارضته للمليز الذي كان شريكا لكلكتين في الشركة المتفلسة ذات الطالع السيئ التي كانت تسمى شركة « تجار الملك المغاهرين » . فبينما كان ميسيلدن يدافع — في نشرته الأولى — عن الشركات صاحبة الامتياز ، انتقد (ضمنا) شركة الهند الشرقية والترخيص الذي يخول لها تصدير السبك . وان كان قد عدل عن هذا الرأي عندما التحق بخدمة شركة الهند الشرقية . كما ان مان — الذي كان ابنا لأحد تجار الأتمشة ومديرا لشركة الهند الشرقية — قدم في كتابه «حديث عن التجارة» ما أصبح يعرف بالاتجاه الأكثر لبرالية في فكره (وهو تخفيف القيود على تصدير السبك واستبدال نظرية « الميزان العام » بـ « الموازين الأخرى ») كحجة خاصة بشركة الهند الشرقية في مواجهة الانتقادات التي وجهت اليها . ويصدق نفس الشيء على ما كان يعد — بصفة عامة — اتجاهات « للتجارة الحرة » ، نادى بها كتاب أواخر القرن السابع عشر ، مثل تشايلد ودافينان ونورث ، الذين كانوا ينتمون الى حزب المحافظين (في وقت كانت فيه شركة الهند الشرقية مؤسسة مرتبطة بذلك الحزب) ، كما يصدق على الانتقادات التي وجهت الى شركة « التجار البريطانيين » التي كان يمتلكها رجال ينتمون الى حزب الأحرار ، وسياستها الرامية الى تحريم التجارة مع فرنسا (٥٤) .

وكل من يتأمل كتابات التجاريين — من خلال المنظار الحديث — ربما التمسنا له العذر اذا استنتج ان تأكيدهم على ميزان تجارى في صالح الدولة ، تضمن رغبة غير واضحة في زيادة سعر الفائدة عن طريق تشجيع الاستثمارات الخارجية . ولكن ذلك التفسير لا يؤيده الا أدلة قليلة . ولا ريب ان قدرا معينا من الاستثمار الخارجى ، يحدث في تلك الفترة التي كانت تربو على قرن من الزمان ، كان يقدر بالكثير بالنسبة لذلك العصر . ولا تمثل الأرباح التي يحققها رأس المال الموظف أرباح التجارة فحسب ، بل تمثل — كذلك — رأس المال الثابت المستقر في المصداق ، وتحسين المخططات التجارية في الخارج ، وبناء السفن ، والرشاوى التي تقدم لأعيان البلاد الأجنبية لتأمين حسن نواياهم (كما كانت الحال في الشرق) ، وفي زراعات العالم الجديد غير ان ذلك النوع من الاستثمار — القائم بقاته — كان مكملا للمشروعات التجارية ، أكثر من كونه مشروعات مستقلة ، مع بعض استثناءات قليلة ، مثل زراعة قصب السكر في الهند التي كان يعمل بها

المعبد من الزوج . وكان اهتمام رجال الأعمال والمخترين الاقتصاديين — على السواء — ينصرف بالضرورة إلى شروط التجارة ، أكثر من انصرافه إلى ظروف الاستثمار في الخارج . وهنا يكمن الاختلاف الجوهرى بين النظام الاستعماري القديم لعصر الرأسمالية التجارية والنظام الاستعماري للامبريالية الحديثة ، إذ لم يكن تصدير رأس المال قد حقق أبعدا ملحوظة ، كما لم يكن قد احتل مكانا رئيسيا على مسرح النظام الاقتصادي .

ولكن عاد التأكيد على الاستثمار إلى الظهور مرة أخرى في كتابات مفكرى أواخر القرن السابع عشر ، مثل كتابات الأحرار الذين كانوا على صلة بشركة التجار البريطانيين . واعتقد أن هذا التأكيد يزودنا بمفتاح لفهم أوجه الاختلاف بين أفكار كتاب الفترة المتأخرة وأفكار أولئك الذين ينتسبون إلى الفترة المتقدمة . ولكن الاستثمار الذى أشار إليه أولئك الكتاب المتأخرون إشارة ضمنية ، كان يختص بزيادة الاستثمار فى الداخل وليس فى الخارج وهو ذلك الاستثمار الناتج عن التوسع فى أسواق التصدير . وفسرت — على أيديهم — دعوى الميزان التجارى الملائم بما لا يعدو عن كونه ميزانا مبسطا للبضائع كما هو الحال بالنسبة للعمالة الناجمة عن التجارة . إذ يجب تنظيم التجارة حتى تحقق المصادرات فرص عمالة تفوق تلك الفرمى التى تحققها الواردات فى الخارج ، وهو ما اعتقدوا بإمكانية تحقيقه إذا صدرت السلع المصنعة واقتصرت الاستيراد على المنتجات الخام .

ولا يثير التأكيد الجديد على العمالة الدهشة ، كما يبدو لأول وهلة « فقد كان اهتمام الكتاب التجاريين يتركز على الفائض أو الإنتاج الصافى بعد دفع أجور العمال ، واعتبروا التجارة الاستعمارية المنظمة بعنفة بصورة تخدم مبدأ « الشراء بثمن بخس والبيع بثمن مرتفع » ، السبيل الأمثل لزيادة حجم ذلك الفائض بصورة تفوق مقدار رأس المال المستثمر فيها . وكانت بؤرة اهتمامهم تتركز على المكسب الاحتكاري التى تعود من وراء تجارة معينة ، فى عصر كان فيه الاستثمار الصناعى أقل تطورا ، وسادت فيه المصالح الاحتكارية للشركات صاحبة تلك الامتيازات ، وبما لذلك تركز الانتباه على شروط التجارة الملائمة .

ولكننا نلاحظ حدوث تحول — فى أواخر القرن السابع عشر — فى الاهتمام بحجم الطلب على المصادرات ، بالنسبة لمنتجات الصناعة المطية . فزيادة المصادرات تعنى زيادة فرص استخدام العمالة فى الصناعة المطية ، وتبطل زيادة استخدام العمالة توسيع مجال الاستثمار فى الصناعة (تباعا) مثل زيادة مساحة الأرض فى الاقتصاد الزراعى) ، لأن توظيف كل عامل

جديد يعنى انتاج فائض جديد ، وزيادة استخدام العمالة تعد اضافة الى الفائض . على حين ان تغير شروط التجارة (ومن ثم التغير المفترض فى الاسعار بالنسبة لمعدل التكلفة) يتجه الى زيادة معدل الربح الذى يمكن تحقيقه من استثمار راسمال معين . وبذلك يظل هدف السياسة التجارية (الى حين على الاقل) ، تحقيق التوسع فى حجم التجارة — التى يمكن شراؤها بشروط تجارية ملائمة — بتوظيف حجم اكبر من راس المال عند حد معين من الربح . ويتحول مركز الاهتمام كلية — بالطبع — الى حجم التجارة وزيادة ذلك الحجم .

وكانت قاعدة هجوم آدم سميث على « احتكرات التجارة الاستعمارية » ، انها أدت الى تضيق كل محاولة لتوسيع نطاق السوق لمصلحة تثبيت مجموعة من الاسعار الاحتكارية . وكتب مانتيفيل فى مطلع القرن الثامن عشر — متابعاً ذلك النقد — « فقرر ان « الشراء استئسنه المتفاوضة ، ولا تستطيع امة ان تشتري بضائع الأمم الأخرى ما لم يكن لديها ما تشتريه تلك الأمم منها . . . وانه اذا رفضنا شراء بضائع (الأمم الأخرى) سداداً لقيمة مصنوعاتنا ، فانهم لن يشتروا فى التجارة معنا ، ولكنهم يقطعون أنفسهم بشراء ما يحتاجونه من الأمم الراغبة فى شراء ما رفضنا نحن ان نشتريه » (٥٥) . ولكن استمرت المصالح الضاغطة الجديدة تتأثر — فى ذلك الوقت — بنظام القيود والحماية . ولم يهتز النظام الاستعماري نتيجة الثورة الأمريكية وظل الكثير من احتمالات استغلاله قائماً . وتبعاً لذلك كان التأكيد الجديد على استخدام العمالة بمثابة تطعيم للبناء النظرى القديم .

ويلبس هذا المعامل المزدوج فى كتابات التجار المتأخرين هامش مسألة جد أساسية . ولا يقللنا هذا التناقض الجوهرى فى تلك الفترة فحسب ، بل نلتقى به على مر تاريخ الرأسمالية . فالمصناعة تحتاج الى اتساع مستقر فى الأسواق ، حتى تستطيع ان تتوسع وتجد مجالاً لتراكمات جديدة لرأس المال . غير ان المحافظة على ربحية رأس المال المستثمر — او زيادة تلك الربحية — يحتاج الى اللجوء الى فرض قيود احتكارية — من وقت لآخر — تضع السوق فى الوضع الملائم ، وتقلل من احتمالات حدوث توسع جديد . وتخفيض مستوى معيشة الجماهير هو الشرط اللازم للربح الذى يتحقق نتيجة تضيق نطاق السوق التى يخدمها الإنتاج .

وقد عبر هذا التناقض عن نفسه — فى بداية ذلك النظام — من خلال الصراع الذى نشب بين مصالح الجيل القديم من الرأسماليين ، الذين كانت

(55) Mandeville, Fable of Bees (Ed. 1795), 58 (Remarks on line 180).

لهم اقدام راسخة في التجارة والربا — حيث كانت بداية ظهور رأس المال — وبين مصالح الجيل الجديد من المستثمرين في المجالات التجارية الجديدة ، أو في الصناعات أو في أساليب الإنتاج الأكثر حداثة . ويجدر بنا أن نوجه النظر الى هذه الحقيقة حتى يمكننا فهم الأساليب التي دفعت القطاعات القديمة الراسخة من البرجوازية الى أن تصبح — بسرعة — ذات ميول رجعية ، وتبدي استعدادها للتخلف مع بقايا الإقطاع ، أو مع نظم أوتقراطية ، للمحافظة على الأوضاع الراهنة في وجه التغيرات الأكثر ثورية .

وعبر ذلك التناقض عن نفسه في القرن السابع عشر ، في الصراع بين رأس المال الصناعي الناشئ وأمراء التجارة باحتكاراتهم المبتكرة . كما عبر ذلك التناقض عن نفسه في مطلع القرن التاسع عشر ، في تصدى الطبقة الجديدة من الرأسماليين الصناعيين لارستقراطية الإحرار وللنظام التجاري ككل . وكنت الشكوى من رأس المال الصناعي الناشئ — في كل حالة من تلك الحالات — لا ترجع الى أن النظام الاحتكاري القائم لا يحقق للصناعة تسطاً معقولاً من الأرباح التجارية ، ولا يدخلها في دائرة الامتيازات ، ولكن كانت الشكوى تتركز على أن الاحتكارات حدثت من نمو الصناعة ، وحالت دون اتساع نطاق الاستثمار الصناعي .

والى جانب ذلك الاهتمام الجديد بإيجاد مילادين متمسكة للاستثمار ، جاء اهتمام آخر باحتمالات جديدة تقوم على زيادة كثافة حقل الاستثمار القائم ، عن طريق ادخال تحسينات فنية ، تزيد من إنتاجية العمل . وما كاد يتم استيعاب تلك الاحتمالات ، حتى كانت لها نتائج ثورية ، على كل من الفكر الاقتصادي والتطبيقات العملية . ولا نجد في القرن السابع عشر الا اشعارات قليلة لذلك الادراك . ووقع على عاتق الاقتصاديين الكلاسيكيين أو يستوعبوا كل من احتمالات ودلالات إنتاجية العمل المتزايدة ، وتفسر تلك الدلالات بوضوح ودقة . ولكن الاشارات التي نجدها — حول عام ١٧٠٠ — في كتابات الكتاب الذين تأثروا بجو الاكتشافات العلمية والفنية للقرن السابع عشر ، تشير الى ذلك الجو السائد . ومثال لذلك آراء كتاب مثل جرو أو Postlethwayt ، القائل بأن اقوم السبل لتحقيق الثروات يمكن في تطوير المخترعات ، التي تؤدي الى «الاقتصاد في القوى العاملة» . وثمة دلالات للاتجاه الذي كان قد بدا رأس المال الصناعي في البحث عنه حين أصبح عصر الاختراعات الصناعية حقيقة واقعة .

الفصل السادس

نمو البروليتاريا

(١)

شكلت السمات المتباينة للأنواع المختلفة من المستعمرات ، الموضوع الرئيسي للجدل الذي دار بين الكتاب الأوائل الذين عالجوا المشاكل الاستعمارية . ومن بين الاختلافات الرئيسية التي كانت موضع نقاش بينهم ، تلك الخلافات التي قامت بين مستعمرات (مثل نيو انجلند) — التي كانت تضم في الغالب مجموعة من صغار الملاك — ومستعمرات (مثل فرجينيا) حيث تركزت ملكية الأرض في يد حفنة من الملاك ، وقلم بفلاحة الأرض طبقة من الأجراء . فعكست الأخيرة النظام الاجتماعي في الوطن الأم ، ومن ثم كانت موضع إعجاب الكتاب ذوي الميول الأرستقراطية المحافظة . على حين نالت الأولى تقدير انتصار الحرية والمساواة ، باعتبارها نموذجاً للمجتمع المثالي الجديد . وما لبث أن اتضح أن الفرق الجوهرى بين النظمين ، يكمن في السياسة التي اتبعتها السلطة الحاكمة تجاه بيع الأراضي وتحديد موانعها .

وحيثما كانت تمنح هبات الأراضي بأسمار صورية — أو بالتقسيم المريح — قام مجتمع من صغار المزارعين ، لا يعمل فيه إلا عدد ضئيل من الأجراء . وعلى النقيض من ذلك كان بيع الأراضي في مساحات كبيرة يساعد على قيام مجتمع كبار الملاك الذي تبرز فيه الفوارق الطبقيّة الحادة بين الملاك والمعدمين . وعلى حد قول جيبون ويكيليّد في عبارته المشهورة « تتيح وفرة الأرض ورخصها في المناطق التي تقل فيها الكثافة السكّانية ، لكل من يرغب فرصة التملك ... ويؤدى رخص الأرض الى ندرة العمل ... كلما رخص ثمن الأرض ، وكان جميع السكان أحرارا ، بحيث يستطيع كل فرد أن يحصل على قطعة من الأرض حسبما يشاء . فإذا اخفنا في اعتبارنا نصيب العمل من الإنتاج لا يعزّز العمل فتحسب ، بل يصبح من الصعب تجييع العمال بأى اجر ممكن » (١) .

(1) Gibbon Wakefield, A View of the Art of Colonization, 325 England and America, vol. 1, 247.

وأصبح واضحا لأولئك الذين يرغبون في اقلية علاقات انتاجية رأسمالية في العالم الجديد ، أن قصر ملكية الأرض على اقلية من الناس وحرمان الأغلبية من أن تنال أى نصيب من الملكية ، يجب أن يكون حجر الأساس في محاولاتهم تلك . وقد ادراك نفس الحقيقة — في عصر أحدث — الادارة الاستعمارية في منطلق معينة من افريقيا الى تخفيض الاحتياطي السكاني للقبائل الوطنية ، وتعرض الضرائب على ما تبقى من ذلك الاحتياطي بفرض الاحتفاظ بالقوى العاملة اللازمة لأصحاب الأعمال من البيض .

وكان ذلك ماثلا في اذهان أولئك الذين لاحظوا التغيرات التي صاحبت الثورة الصناعية في المجتمع الريفي في إنجلترا ، فنجد مؤلف « عرض جلو سترشاير » يسجل — عام ١٨٠٧ — الرأي القائل بأن « اكبر الآثام التي ترتكب في حق الزراعة هو وضع العامل موضع الاستقلال (كالمساح له بامتلاك قطعة من الأرض) ومن ثم يتحطم البناء الطبقي للمجتمع » . وذكر مفكر آخر من كتاب نفس الفترة أن « الفلاحين يحتاجون باستمرار الى العمل ، تماما كما يحتاج اليهم رجال الصناعة ، وهم أولئك الرجال الذين لا يكسبون عيشهم الا من كدهم والذين يمكن الاعتماد عليهم » (٣) .

والقول بأن الرأسمالية تشترط وجود طبقة من البروليتاريا أصبح اليوم شائعا . غير أن الكتاب الذين اختصوا تطور رأس المال — بأشكاله المختلفة وجوهر الروح الرأسمالية — بقدر كبير من التحليل ، نادرا ما كانوا ينتبهون الى أن وجود تلك الطبقة امر متوقع في ظروف تاريخية معينة . وربما كان ذلك يرجع الى حيل مرابي لومبارديا ، والمستغلون بتجارة الأوراق المالية في امستردام ، كانت أكثر بريقا من قصة الصعاليك الذين كانوا يكونون بالنار ويشنون ، والفلاحين الفقراء الذين كانوا يطاردون وتقتزع ملكياتهم .

فقد رأينا — في الفصل السابق — أن ما يسمى « بالتراكم البدائي » ، هو العملية التي تكونت من العمل ورأس المال باعتبارها نتاجا مشتركا . ويتجلى ذلك في تركيز الملكية ، عن طريق الضغوط الاقتصادية ، والاحتكار ، والرياء ، أو انتزاع الملكيات انتزاعا فعليا من ناحية ، كما يتجلى فيها بترتب على ذلك من فقدان الملاك السابقين للملكيات ، من ناحية أخرى . فكل نوع من أنواع الملكيات يقوم على انتزاع نوع أقدم منه ، إذ يتحقق نزع الملكيات الكبيرة من خلال ابتلاع الملكيات الصغيرة .

ولا نشأ الطبقة الرأسمالية نتيجة الحرص والتقتير — على نحو ما ذهب

(2) W. Hasbach, A History of the English Agricultural Labourer
103, 136,

اليه الاقتصاديون بشكل تقليدى — ولكنها تنشأ من انتزاع ملكيات الآخرين ، عن طريق الميزات الاقتصادية او السياسية . وحتى تبلغ الرأسمالية — كظلم انتاجى — مرحلة النضج في رأى ماركس : « يجب ان تواجه مجبوعتان متباينتان من ملاك السلع بعضها البعض ، وتتقاضان معا : ملاك المال ، ووسائل الانتاج ووسائل العيش ، الذين يسمعون لزيادة قيمة ما يملكونه عن طريق شراء عمل الآخرين من ناحية ، والعمل الأحرار الذين يبيعون قوة عملهم من ناحية أخرى ... ومع وجود ذلك الاستقطب للسلع في السوق ، تتحقق الشروط الأساسية للانتاج الرأسمالى . فالنظام الرأسمالى يشترط انفصال العمال عن ملكية الوسائل التى يحققون بها عملهم وعلى ذلك فان ما يسمى بالتراكم البدائى ، ليس الا العملية التاريخية لفصل المنتج عن وسائل الانتاج ... وانتزاع المنتج الزراعى (الفلاح) من الأرض ، هو أساس العملية كلها » (٣) .

ولعل أحد أسباب ذلك الإهمال الشائع لتلك الظاهرة ، الافتراض الواضح بان ظهور جيش احتياطى من العمال ، كان نتيجة لزيادة عدد السكان ، الذى أدى الى وجود المزيد من الأيدي العاملة ، التى لم تتوفر لها فرص العمل في الأعمال المتاحة ، وزيادة عدد الأنواء التى تعجز الأرض الزراعية — المتاحة في ذلك الوقت — عن توفير الطعام لها . والمهمة التاريخية للرأسمالية ، هى منح هذا الجيش المتزايد من الأيدي العاملة فرصة العمل .

فاذا صح هذا القول ، يمكن ان نتحدث عن البروليتاريا باعتبارها ذات نشأة طبيعية — وليست تنظيمية — وان نعالج التراكم ونمو البروليتاريا ، باعتبارها عمليتان مستقلتان عن بعضهما البعض . ولكن هذا التصور الناقص يعجز عن مواكبة الحقائق . فالواقع ان السكان كانوا يزدون بنسبة بسيطة في القرون التى شهدت ترايد البروليتاريا . كما ان وفرة او ندرة احتياطى العمل في البلاد المختلفة ، لم تكن ترتبط بالاختلاف النسبى في معدل النمو السكانى فيها . لقد صاحب الثورة الصناعية في انجلترا — حقا — زيادة سريعة غير عادية في السكان ، ولكن ثمة — ايضا — أسباب أخرى لتضخم احتياطى العمل في تلك الحقبة : مثل اختفاء الفلاحين كطبقة ، وانهايار الصناعات الحرفية .

ولا ريب ان الرأسمالية الصناعية تسد حاجتها المتزايدة الى القوى العاملة — عند قيامها — عن طريق معدل الزيادة الطبيعى للبروليتاريا ، بقدرتها الذاتية على النمو ، على نحو ما يرى بعض الكتاب . ففى خلال

القرن التاسع عشر — على سبيل المثال — زاد سكان أوروبا بما يعادل مرتان ونصف عما كانوا عليه من قبل . ولكن لم يزد سكان إنجلترا خلال القرون الثلاثة التي ثبتت الرأسمالية الصناعية فيها أقدامها ، (بين منتصف القرن الرابع عشر ، والوقت الذي قدره جريجوري كنج) الا بـ مليوني نسمة (من ٣ : مره مليون نسمة) . وفي القرن السادس عشر عم فرنسا (وباء المتسولين) مظلما عم إنجلترا ، وربما بشكل أكبر . فقبل أن عدد المتسولين بلغ — في باريس وحدها — ثمانون ألفا عند نهاية القرن الخامس عشر . وقدر أحد المعاصرين نسبة المعوزين من سكان باريس — في مطلع القرن السابع عشر — بربع سكان المدينة . وأعلن أسقف مونتوبان في نفس القرن، أنه « في أسقفيتي التي تضم ٧٥٠ أبراشية يموت ٥٠ شخصاً يومياً نتيجة نقص الطعام » (٤) غير أنه من المحتمل أن يكون تعداد السكان في فرنسا — عام ١٧٠٠ — ظل على ما كان عليه في القرنين الرابع عشر والسادس عشر . وربما كان القرن الذي اشتهر « بوباء المتسولين » هو القرن الذي شهد انخفاض تعداد السكان في فرنسا (٥) . وواضح أن الاهتمام ينصرف بالدرجة الأولى الى العوامل التي تؤثر على توزيع السكان على الطبقات الاجتماعية المختلفة ، أكثر من انصرافه الى تلك التي تؤثر على مجمل تعداد السكان .

والعوامل المسئولة من زيادة جيش المعوزين في إنجلترا — في القرن الذي تلا معركة بوسوارث — معروفة . فقد لعب كل من حسل الانتطاع ، وملكيات الأديرة ، وتسييج الأراضي لتربية الأغنام ، والتفكير الذي طرأ على طرق الفلاحة ، دوراً في ذلك . وإذا كان عدد الذين أضربوا من وراء تلك الإجراءات محدود بمقاييس اليوم ، فإن عددهم — في ذلك الحين — كان يزيد عن حاجة العمل . لقد كان ذلك هو العصر الذي التهمت فيه الأغنام الناس، والعصر الذي افرغت فيه « الوحوش الشرهة » القرى من سكاتها ، عندما « سلبت أملاك الفلاحين تحت ضغط العنف أن عن طريق الإبتزاز ، فأجبروا على بيع ممتلكاتهم والرحيل من قراهم ، وهم فقراء محطون » ، والعصر الذي « اخترع فيه السادة وسائل جديدة لانقار فلاحهم بزيادة الغرامات الى الضعف ، ثم الى الثلاثة أضعاف ، حتى بلغت الآن السبعة أضعاف ، وانتزعوا منهم كل ما يمكن انتزاعه ، ووضعوا أيديهم على ما بحيازتهم من اراضي » . وهو العصر الذي عومل فيه المعوزون معاملة قطاع الطرق والصوص والمتشردين ، فوقعوا تحت طائلة العقوبات التي وردت بتشريعات

(4) F.L. Nussbaum, History of the Economic Institutions of Modern Europe, 108.

(5) Levasseur, La Population Française, vol. 1, 169, 202-6; D'Avenel, Paysans et Ouvriers, 370.

التبؤدور ، و التى كانت تقضى بكيهم بالفلار ، وجلدهم ، وشنتهم علنا ، وتزقتهم اريا .

وتقدم لنا الاقطاعيان اللتان كلتنا تطعان في نورثمبرلاند ، واملتكلها شخص يدعى روبرت ديلافال ، تصويرا دقيقا لما حدث في قطاع كبير من الريف . ففكر وثيقة معاصرة « انه كان يوجد اثني عشر فلاحا في اقطاعية سبتون ديلافال ... سلبهم المدعو روبرت ديلافال اراضيهم ، او ارقتهم بفرض غرامات كبيرة عليهم ، ورفع قيمة ايجار الاراضى الى ثلاثة جنيهات للقطعة ، وسحب منهم اجزاء من احسن اراضيهم ومراعيهم بالاستيلاء عليهم ، واجبارهم على ترك مراعيهم . وبعد ان سيج ارض المراعى على نفقتهم ، الزمهم بدفع غرامة كبيرة ، وفرض عليهم دفع تعويضات عن المباني التى يقيمونها عليها . لقدسلبهم كل شيء - في عام واحد - وفرض ان يرد اليهم الغرامة او التعويض الذى حصل عليه ، بعد ان قام بتقويض المباني . وكانت الحيازات التى انتزعت من الفلاحين تكتى بالكاد ، فقد كانت مساحة كل منها تبلغ ستون اكرا من الاراضى الصالحة للزراعة » .

وفي اقطاعية هارلى التى كان يملكها نفس الشخص ، « كان هناك خمسة عشر قنا ، لديهم ما يكتفيهم من الخيول والاثاث ، فمقوا كل شيء الآن ، وكان العشرين سنة الماضية لم تكن » ، وتحولت ٧٢ اكرا من الاراضى الزراعية التى كان يملكها « ملاك احرار » الى مراعى ، « واصبحت ملكا لشخص واحد » (١) . وبينما لم تكن حوادث كهذه ذات طابع مميز في كل الاقطاعات الاخرى (البعيدة عنها) ، او جميع المقاطعات الانجليزية ، فاتها لم تكن حوادث فردية باى حال من الاحوال . وكان الاتجاه العام في ذلك الوقت يسير نحو انتزاع الحيازات الزراعية الصغيرة التى تنتج ما يسد رمق الفلاحين ، واملجها في مزارع كبيرة .

وكلفت تلك العملية مستمرة ، او (على الاقل هناك ادلة على وجودها) ، فوجد من بين المسقة عشر اقطاعية - التى فحص الاستاذ تاوونى حالاتها - نحو ثلثى مساحة الاراضى الزراعية في ثمان منها يقع في حوزة رجل واحد ، كما ان ما يربو على ثلاثة ارباع مساحة الاراضى الزراعية في سبع اقطاعات اخرى وقع تحت يد رجل واحد ، وهو صاحب الضيقة في كل حالة من تلك الحالات . وكتبت على خريطة لاقليم (ليستر شائر) - عام ١٦٣٠ - عبارة

(6) Quoted in Tawney, Agrarian Problems in the Sixteenth Century. 257-8.

تشبه ما يكتب على شواهد القبور هي : « هنا المكان الذى كنت تقع فيه
محينة واتبرو » (٧) .

وليس من الغريب أن نجد الريف الإنجليزي في عهد تيودور موطناً
للإجنيين من « المتشردين والشحاذين » — الذين ورد ذكرهم في الوثائق
الرسمية لظك الحقبة — يتدفقون على المدن بحثاً عن مأوى أو عمل ، أو
ينزحون إلى القرى ذات الحقول المفتوحة ليلتمسوا لأنفسهم مأوى غير
آمن ، على حافة الأرض المشاع أو البور . وإلى النوع الآخر من المتشردين
الذى ربما كان أحسن حظاً ، يشير أحد كتاب للنشرات في القرن السابع عشر
بقوله : « في كل أو معظم المدن التى تقع فيها الحقول المفتوحة التى تستخدم
على المشاع ، هناك حشد من النزلاء الطفيليين ، وسكان الأكواخ غير
القانونية التى أقيمت رغم القانون » . وتزيد من تدهور أصحاب الأعمال من
احتياطي العمل لأنهم كقوا « كسالى لا يقبلون العمل — عادة — إلا إذا
حصلوا على أجور أكبر مما يرغبون في دفعها لهم » (٨) وكان اخضاع أولئك
الفلاحين الفقراء لمشيئة السادة ، يتطلب حرمانهم حتى من تلك القطع
الصغيرة من الأرض ، التى لا زالوا يتشبثون بها .

وبينما لم تكن آثار حركة الأسيرة كبيرة في القرن التالى (حيث اقترنت
بتحويل بعض المراسى إلى أراضى زراعية) ، استمرت حتى عام ١٦٠٠ ،
وبلغت ذروة جديدة في الضجة التى صاحبت الثورة الصناعية . وكانت آثار
تلك الحركة في عصر التيودور من حيث تركر الملكيات الكبيرة وزيادة أعداد
المحبيين ، متواضعة إذا ما قورنت بآثارها عندما بلغت الذروة في القرن
الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . وارتبطت بتلك الآثار اراصاصات
الراسمالية الصناعية — التى شهدناها عند نهاية القرن السادس عشر ،
وفى عصر ستيوارت — بصورة واضحة . ولكن عمت الشكوى من نقص
الأيدي العاملة ، على مر القرن الذى أعقب عودة الملكية . ولابد أن يكون
لضعف تطور الجيش البرولتارى — ذلك الوقت — اثره في تعويق نمو
الاستثمار الصناعى ، فيما بين عهد آخر ملوك ستيوارت ونهاية حكم جورج
الثالث .

وعلى أية حال ، استمر ابتاع انتزاع الملكيات سريعاً في منتصف القرن

(7) Quoted in Tawney, Agrarian Problems in the Sixteenth Century, 223, 259-61.

(8) ff. Hasbach, History of the English Agricultural Labourer, 77-80.

الثامن عشر ، « فحدد أحد المعجبين بحركة الأسبجة - ولحد الفين لم يبلغوا في تقدير آثارها السيئة - عدد المزارع الصغيرة التي ابتلعها الملكيات الكبيرة فيما بين عامي ١٧٤٠ و ١٧٨٨ بأربعة أو خمسة من تلك المزارع - في المتوسط - في كل واحدة من الإبراشيات ، وبذلك يصبح عددها أربعون أو خمسون ألفا في إنجلترا كلها (٩) . على حين لم تصل نسبة الأراضي المسبجة في بداية الحركة في عصر تيودور إلى ١٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية ، حتى في المقاطعات الأربعة التي كانت أكثر تأثرا بذلك الحركة .

وخلال القرن الثامن عشر ، والنصف الأول من القرن التاسع عشر ، « بلغت نسبة الأراضي المسبجة - بواسطة مراسيم تسييج الحقول المشاع والأراضي البور - ما يتراوح ما بين ٢٥٪ إلى ٥٠٪ ، وهبطت إلى نسبة ٥٪ في ستين مقاطعة فقط . وعلى حين لم تتأثر بذلك الحركة إلا ٢٥ مقاطعة من بين الأربعون مقاطعة - في مطلع تلك الفترة - فإن مراسيم التسييج امتدت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى ٣٦ مقاطعة (١٠) . أضف إلى ذلك أن مجموع مساحة الأراضي التي سيجت - في الفترة المتأخرة - بلغت ثمانية أو تسعة أضعاف تلك التي سيجت في الفترة المبكرة ، وشملت حوالي خمس المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في إنجلترا (١١) . ومن المثير للدهشة أن يتحرك ضمير رجل كاللورد ليستر ليطلب بالاعتراف الصريح التالي : « انني أبدو مثل الغول في الحكايات ، فقد أكلت جميع جيرائي » .

ولكن ذلك لا يعد مقياسا لأبعاد التضرر في الملكية الزراعية في الاتجاه نحو استبدال الملكيات الكبيرة المحدودة العدد ، بالملكيات الصغيرة المتعددة . فبالإضافة إلى انتزاع الملكية بالقوة ، كانت الديون التي انتقلت كواهل الكثير من صغار الملاك أو حرمتهم من الأعمال الإضافية التي كانوا يمارسونها في الصناعة المنزلية في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، أو معاناتهم من منافسة الملاك الكبار الذين كانوا يستخدمون طرقا جديدة للإنتاج تحتاج إلى رأس المال ، قد دفعتهم إلى التنازل عن ملكيتهم للفلاحين الأكثر ثراء ، دون أن يكون هناك انتزاع واضح للملكيات .

وفيما يتعلق بتأجير الأراضي كان ثمة اتجاه واضح بين كبار الملاك لتفضيل تأجير مساحات كبيرة من الأرض لعدد محدود من الفلاحين ، على تأجيرها في مساحات صغيرة لعدد كبير منهم . وعلى سبيل المثال ، يربط

(9) Mantoux, *Industrial Revolution in Eighteenth Century*, 177.

(10) A.H. Johnson, *op. cit.*, 90.

(11) *Ibid*, 90-1.

أثر يتج دعواه الى زيادة الاجارات بالنصيحة القائلة : « اذا اردت أن تحصل على زراعة جيدة ، فاجمع خمس عشر او عشرين من المزارع (الصغيرة) في مزرعة واحدة ، بمجرد وفاة مستأجرها الحاليين » . ومنذ العقد الثاني من القرن الثامن عشر بدأ ظهور اتجاه ملحوظ — في مناطق معينة من انجلترا — نحو استبدال العقود السنوية للايجار ، بالمعقود الاجارية لدى الحياة . ونجد في بعض الضياع « علامات على قيام محاولات نشطة لشراء مصالح المستأجرين لدى الحياة » ، بلغت درجة الحملة الواسعة « (١٢) » . وانعكست آثارها على ذلك المستأجر الصغير — بصفة رئيسية — الذي تأثر بتلك العمليات ، وبها تبعها من ارتفاع في اجارات الأراضي .

« وكان كبار الملاك يرون في المزرعة الجيدة ، تلك التي يزرعها فلاحون كبار يستحوز كل منهم على ٢٠٠ أكر أو أكثر » (١٣) . وكتب آنتجتون — عند منتصف القرن الثامن عشر — ما يشير الى أنه كان من الشائع أن نجد في مناطق متعددة من انجلترا ، ستة فلاحين يزرعون أرضا كان يزرعها ثلاثون أو أربعون فلاحا من قبل . وقدم أحد المؤرخين المحدثين — الذين تعرضوا للتغيرات الزراعية التي سبقت الإشارة إليها — استنتاجات تستند إلى الألة المتوفرة ، تشير إلى أن « ثمة تجميع ملحوظ للضياع ، ونقص نسبي في عدد الملاك الصغار ، فيما بين بداية القرن السابع عشر وعام ١٧٨٥ ، وبصفة خاصة مقاطعات ميدلاند » . كما وجد — على سبيل المثال — أن عدد الملاك الأحرار الذين يملكون أراضي تقل مساحتها عن مائة أكر ، في أربعة وعشرون أبراشية من أبراشيات مقاطعة أكسفورد ، قد تناقص بما يزيد على النصف ، كما تناقصت مساحة الأراضي التي تندرج ضمن تلك الملكيات بمقدار الثلثين . بينما كان عدد الملاك في عدد من أبراشيات جلوستر « قد تناقص إلى ما يقرب من الثلث ، كما تناقصت مساحة ملكياتهم إلى أقل من الخمس » (١٤) .

ولم يكن ما ذكره جولد سميث في عمله « القرية المرحلة الخطوة أجل المروج » حيث كانت « قوة الرجل الغني تزداد ، وتهتم قوى الرجل الفقير » ، وحيث :

بعت ايدي الطفلة وسط عرائشك ،
واحزن الدمار كل خضرتك ... ،

(12) H.J. Habbakuk, in Econ. Hist. Review, vol. x, No. 1, 17.

(13) Ibid, 15.

A.H. Johnson, op. cit., 132-3.

وتقبض سيد واحد فقط على الأرض كلها ،
وضائق نصيبك في زراعة سهلك البسلم .

لم يكن ذلك مجرد تصوير خيالي ، أو كان استثناء لما كتبت عليه
الحال في إنجلترا في القرن الثامن عشر .

وصلحبت تأثير حركة الاسيجة — في عصر النيودور — ازدياد انخلاق
النقابات الطائفية في المدن على نفسها ، مما سد طريق الحصول على عمل
في المدينة ، أمام النازحين الى المدن ، فيها عدا العمل كإجراء . وحال تضيق
متطلبات الانتماء الى الطائفة ، وتكاليف الرسوم التي كان يجب دفعها حتى
يرقى الصانع الى مرتبة المعلم ، والمتطلبات الحقيقية لإنتاج قطعة فنية ، دون
الصانع — الذي لا يملك تلك المتطلبات — وتجاوز مرتبة عامل المياومة .
كما أن بعض المدن وضعت العقبات في طريق قبول الوافدين الجدد ، وسعت
لطرده الجماعات المختلطة — التي كانت تتكون من العاطلين ، والباعة
الجائلين ، والحرفيين — الذين كانوا يستقرون حول أسوار المدينة (١٥) .
وقال سيسيل في خطبة ألقاها عام ١٥٩٧ « إذا ذهب الفقراء الذين سلبت
بيوتهم الى السككن مع الآخرين ، ألقينا عليهم القبض بموجب قانون النازحين ،
وإذا تجولوا خارج المدينة خضعوا لقانون الفقراء الذي يقضى بجلدهم » .

ولما كانت الضياع المسيجة تعنى الاحتكار ، فقد كانت المنافسة
الضارية هي وجهها الآخر ، الذي يؤدي الى حدوث الكساد في المناطق غير
المسيجة . وحدث نفس الشيء في ظل احتكار الحرف التي بينها كانت تشكل
عقبة في طريق الصناعة الرأسمالية ، يسرت للرأسمالية ، سبيل العمل
— بغير قصد — عن طريق تضخيم مراكز أولئك الذين جعلتهم ظروفهم
يتماشون مع إرادة السيد . وحتى عندما تفكك نظام الطوائف الحرفية ، أو
تأثر بنمو الصناعة الريفية الذين كانوا يقفون عند أول درجاته — الا قليلا .
وكما كثر عدد الحرفيين فقدوا استقلالهم ، وأصبحوا في حالة تقرب من وضع
البروليتاريا ، يرتبطون بالرأسمالي نتيجة عجزهم عن الحصول على رأس
المال المستخدم ، ويزداد وقوعهم في ريقه الدين . وادت كثرة عدد الصبية
— التي دفع اليها تزايد سيطرة رأس المال على الإنتاج في كل مكان — الى
زيادة عدد أولئك الذين قدر لهم أن يقضوا حياتهم كلها عمالا أجراء ، مهما
توفر الطموح لديهم .

ومع التطور التقني ، أصبح طريق التقدم مسجودا تماما أمام عمال

الميلومة وصغار المعلمين الحرفيين ، دون حاجة الى وضع قيود على الدخول في سلك الطوائف الحرفية ، ولكن بسبب راس المال الذى يتطلبه الانتاج . وظلت تلك الحرية ضرورية بالنسبة لأولئك الذين لم تتوفر لديهم الوسائل اللازمة لاتمام المصنع ، وتحقيق سمعة جديرة بالتقدير ، واقامة علاقات عمل ، او الحصول على التدريب اللازم ، الا في الاعمال التى لا تتطلب واحدا من تلك الشروط ، اى العمل اليدوى المأجور . تلك الاعمال التى ساعدت الحرية — حديثة النشأة — التى تمتعت بها سوق العمل على شغلها بواسطة وفرة الأيدي الراغبة في للعمل والخالية من المال .

وربما كان من الخطأ — على أية حال — أن نفترض أن البروليتاريا شكلت قطاعا هاما من السكان ، سواء في القرن السادس عشر او القرن السابع عشر . فقد ظل عددها محدودا ، كما فرضت القيود القانونية على حراكها ، لحماية المزارع الكبيرة التى يمتلكها اثرياء الفلاحين من معاناة الحاجة الى الأيدي العاملة ، ولأن معظم العمل كان يتم على يد أولئك الذين احتفظوا ببعض الارتباط بالأرض ، حتى لو كان ذلك الارتباط واهنا ومزعزا . وقد استأذ كلانام حجم البروليتاريا الريفية في بريطانيا — في القرن السابع عشر — بحوالى نصف مليون نسمة ، ونسبة الملاك الأحرار الى الفلاحين بحوالى ١: ١٧٤ (١٦) .

ويبدو جليا أن نمو الصناعة الرأسمالية قد أصيب بالشلل — حتى نهاية القرن الثامن عشر — وذلك بعد الدفعة القوية التى ساعدت على نمو الصناعة من خلال رخص الأيدي العاملة ووفرتها في القرن السادس عشر ، وعلى الرغم مما حدث في عصر النيودور من أضعاف نسبى لجيش العمل ، وعدم وفرة في الأماكن الملائمة لتركز الصناعة . وفي نفس الوقت ، كان وجود عدد كبير من الفلاحين الصغار الذين لا يزالوا يتشبثون بالأرض ، دون أن توفر لهم ما يكفي لمعاشهم — على ما يبدو — عاملا هاما في نمو نظام الانتاج المزدلى ، واجتذاب راس المال الى الاستثمار في الصناعة المنزلية ، بدلا من اتجاهاه نحو التركيز في نظام المصنع او ورشة الصناعة اليدوية .

ويفسر هذا الاتجاه نحو استمرار ارتباط الفلاحين بالأرض لتشجيع الصناعة الريفية ، والحيولة دون تكوين عرض متحرك للأيدي العاملة ، استمرار التهافت الرأسمالية ذات الطابع البدائي ، وتأخر نمو نظام المصنع

(16) Cambridge Historical Journal, vol. 1, 95.

وكان تعداد سكان انجلترا وويلز عند نهاية ذلك القرن يبلغ حوالى ٥ مليون نسمة وفق تقدير جريجورى كنج .

في البلاد التي كان التراكم البدائي فيها اقل تطورا . ولم يقطع ذلك القطاع من انصاف البروليتاريا الريفية من الأرض ، وترفع العقبات التي تموق حركة العمل من القرية الى المدينة ، حتى مجيء الفترة التي شهنت الثورة الصناعية . عندئذ استطاعت الصناعة الرأسمالية ان تبلغ اقصى درجات نضجها .

وان من يرقب ما كان عليه تطور البروليتاريا من تخلف — في تلك القرون المبكرة — الى الدرجة التي ظل عندها التفرس يستخدم لتوفير الأيدي العاملة . وتتجلى الخشية من ان يعجز احتياطي العمل عن تلبية حاجات الزراعة والصناعة — بصورة واضحة — في الإجراءات التعنتية ، التي كانت تعد من المقومات الطبيعية للسياسة العامة في تلك الفترة . وفي الاوقات التي كان نقص الأيدي العاملة فيها ملحوظا ، او التي برزت فيها حاجة استثنائية الى القوى العاملة ، يتم اللجوء الى اتخاذ إجراءات معينة مثل مثل ضغط العمل . ومن النتائج المفزعة لذلك ، ارتفاع الاجور في حالة تجاوز الطلب على الأيدي العاملة العرض المتاح منها في السوق .

ومنذ طبعت مراسيم ولوائح العمال الصادرة عام ١٣٤٩ و ١٣٥١ لمعالجة النقص في الأيدي العاملة الذي اعتب طاعون الموت الأسود ، وضع القانون الحد الأقصى للاجور ، او خول الحكام المحطين سلطة تحديده . ولم تفرض تلك اللوائح عقوبات على اى محاولة من جانب العمال او الصناع لتحسين شروط العمل فحسب ، بل فرضت كذلك عقوبات صارمة على العامل الذي يقبل ان يتقاضى اجرا يزيد عما حددته اللائحة . ولم تكف اللوائح بذلك ، بل نصت على ان اى قادر على العمل دون سن الستين — رجلا كان ام امرأة ، تنا كلن ام حرا — يفترق الى وسائل العيش المستقلة ، يجبر على العمل بالاجور المتصوص عليها بتلك اللوائح ، كما قيدت — في نفس الوقت — حرية العمال في الحركة (١٧) .

وبعد ذلك بقرنين من الزمان ، خولت تشريعات اليزابث الحكام المحطين حق وضع الحد الأدنى والحد الأقصى للاجور . ونص مرسوم صدر في عام ١٦٠٤ على فرض غرامة على تاجر الأقمشة الذي « لا يدفع أجورا تتفق مع ما تقرره اللوائح » وحرم على مطلقى صناعة الأقمشة — الذين يشغلون مناصب الحكام — الاشتراك في تحديد الاجور في صناعاتهم . ولكن ذلك كان في الوقت الذي ادى فيه التضخم السريع في الاسعار ، الى الاخلال

(17) B.H. Putnam, Enforcement of the Statutes of Labourers, 71 seq.

بالحدود التي وضعتها اللوائح القديمة للأجور — وخاصة في الريف — الى الحد الذي كان من المفدر له ان يخل بالتوازن بين الصناعة والزراعة ، الذي سمعت سياسة الفيدور الى المحافظة عليه . وعلى سبيل المثال ، جاء في تقارير من بعض المناطق في الاتاليم القريبة من انجلترا — في العقد الثاني من القرن السابع عشر — ان الاجور لم ترتفع خلال السنوات الاربعين السابقة ، رغم ان الاسعار تضاعفت (١٨) . ومن المحتمل ان تكون الاسعار قد تضاعفت (على اسس الفضة) في سائر اتحاء انجلترا في القرن السادس عشر ، بينما ارتفعت الاجور بنسبة ٤٠٪ فقط (١٩) .

اضف الى ذلك ان عدد المعمرين والمعوزين قد ازداد — في ذلك الوقت — بالدرجة التي تكفي لازالة الاخطار التي تنجم عن زيادة المؤثرات غير الملائمة للعرض والطلب . كما ابدى المسئولون — في ذلك الوقت — حنقهم على « العدد الكبير من المتشردين العاطلين الذي فاضت به البلاد » . وبينما كانت المواد الخاصة بالحد الأدنى للأجر تبدو — في الواقع — ذات نصوص ملزمة ، كان لها — على ما يبدو — تأثير ضئيل على حماية العامل من شروط الاستخدام السيئة ، لان الحكام كانوا يميذون اصدار نفس لوائح الاجور التي وضعوها من قبل سنة بعد أخرى دون تعديل ، رغم استمرار الارتفاع في تكاليف المعيشة (٢٠) .

ويصف ثورولد روجرز لائحة الصناع الصادرة في عام ١٥٦٣ التي اعادت تنظيم الاجور ، بانها جعلت العمل في الزراعة اجباريا بالنسبة لكل الافراد الذين لا يشتغلون بأعمال أخرى ، وحظرت على المستخدمين مغادرة مدنهم او ابراشياتهم دون الحصول على ترخيص كتابي ، لان « غالبية اللوائح الصارمة كانت تعمل على افقار العامل الانجليزى وخفض مستواه » ، ذلك الخفض الذي اتهمه مرسوم الاستيطان بعد ذلك بقرن من الزمان ، و « وجعل العامل قنا بغير أرض ، وهى ظاهرة كانت تنذر بالمسوء في ميدان الزراعة » (٢١) . وفي بعض الفقرات الشهيرة ، اعلن نفس الكاتب ان « ثمة

(18) G.D. Ramsay, op. cit., 69.

(19) Earl J. Hamilton in *Economica*, Nov. 1929, 350-2 ; George Wiebe, *Zur Geschichte der Preisrevolution des xvi und xvii Jahrhunderts*, 374 seq.

(20) Lipson, op. cit., vo. III, 258, 276.

(21) Thorold Rogers, *History of Agriculture and Prices*, vol. V, 628; *Six Centuries of work and wages*, vol. 11, 433.

مؤامرة دبجها القاتون — منذ عام ١٥٦٣ حتى عام ١٨٢٤ — وديرتها العنصر صاحبة المصلحة في نجاحها ، تهدف الى بخص العمال الانجليز اجورهم ، وربطهم بالأرض ، وحرمتهم من الأمل ، والهبوط بهم الى درجة من الفقر لا منجاة منها ... فقد شغل القاتون الانجليزى والقاتون عليه — لأكثر من قرنين من الزمان — بالهبوط بمستوى المعامل الانجليزى الى اثنى حد للكلف ، والقضاء على كل المحاولات المنظمة للتعبير عن السخط ، ومضاعفة العقوبات التى تفرض عليه عندما يفكر في حقوقه الطبيعية « (٣٢) .

وعندما لا يكون عرض العمل — حتى في ظل تلك الظروف — كافيا (كما كانت الحال في صناعة التعدين) ، كان من الشائع ان يمنح التاج للمنظم حق تسخير العمال ، او ان يقرر معاقبة المذنبين الذين يمتنعون عن العمل او يفرون منه بالاعدام شنقا . وحدث ذلك في حالة مناجم الرصاص بجنو ويلز — في عصر ستوارت — التى فر منها الكثير من المذنبين ، رغم العقوبات التى كفت تتهددهم ، واعلنوا انهم « يفضلون الاعدام شنقا على ان يظلوا مرتبطين بهذا العمل » (٣٣) .

وكان الالتزام يقع — على مر تلك الحقبة — في خلفية سوق العمل . فمنعت تشريعات التودور على الزام العاطلين بالعمل قسرا ، كما جعلت البطالة جريمة يعاقب عليها باتسبى صنوف العقاب . ونص قانون صدر في عام ١٤٩٦ على معاقبة المتشردين والعاطلين بالحبس لمدة ثلاثة ايام بلياليها . ماذا تكرر منهم ذلك عوقبوا بالحبس مدة ستة ايام بلياليها . وحكم على المتشردين بلندن — في عام ١٥٣٤ — بان « يشد وثاقهم الى مؤخرة العربات » وان يجلدوا بالسياط .. وتطوق اعناقهم بأغلال من الحديد . وقضت اللائحة المزعجة التى اصدرها ادوارد السادس بان كل من يرفض العمل « يجب ان يكوى على صدره بقضيب من الحديد الملتهب ، ويصبح عبدا لاي شخص يبلغ عن مثل تلك الحالات لمدة عشرين » ، وان من حق السيد ان يسوق عبده الى العمل « بضربه وتقييده بالسلاسل او غير ذلك من الوسائل المهينة » ، وان يجطه عبدا لمدى الحياة ، او يكويه على خديه او جبهته اذا حاول الهرب .

وقضى قانون اليزابث بمعاقبة الشحاذين بحرق صوان الاثنى الينى في المرة الاولى ، ومعاقبتهم بالاعدام اذا عادوا الى التسول مرة اخرى ، ثم خففت العقوبة الاولى بدوافع انسانية — في عام ١٥٩٧ — الى جلد المتسول

(22) Six Centuries, vol. 11, 398.

(23) D.J. Davies, Econ. Hist. of S. Wales Prior to 1800, 81.

على ظهره العارى حتى يلتهب جلده» (٢٤) . وعندما أصبحت ندرة العمل تشكل أزمة حادة — بعد عودة الملكية — وخشيت طبقة الملاك من تكرار الفرد على نحو ما حدث في عهد الكومنولث ، ارتفعت الأصوات بالمطالبة بتدخل القنون للإبقاء على الأجور عند حد منخفض ، وأجبار الفقراء على العمل والتوسع في نظام بيوت العمل ، و « الإصلاحات » ، والتضاء على ظاهرة التشرد كلها ازداد مداها (٢٥) .

وكانت التشريعات في القارة الأوروبية أكثر إجحافا ، فشهد القرن السادس عشر في الأراضى المنخفضة وفرنسا (وفي ألمانيا) ازدياد حدة الفقر ، وتضخم جيش العمال ، كما كان القرن الذى تدنت فيه الأجور الحقيقية للعمال . وحاولت الحكومة التدخل للمحافظة على تدنى الأجور ، في الوقت الذى تضاعفت فيه الأسعار ، بشكل أكثر حدة مما كانت عليه الحال في إنجلترا . وتبليت محاولات اتحاد العمال بالعقوبات الصارمة ، وعوقب المضربون عن العمل بالجلد والسجن والنفى . وارتبط العمال بالعمل لفترات طويلة ، كانت تربو — في الغالب — على بضع سنوات ، وإذا تركوا العمل طوردوا كما يطارد الهاربون من الخدمة العسكرية . وفي القرن البالى — الذى كان من أكثر القرون ملاءمة من ندرة العمل — شن كولبير حربا لا هوادة فيها على الفقراء ، تفوق تلك التى شنّها نظام التيودور في إنجلترا . وأجبر أولئك الذين لا تتوفر لهم سبل العيش على الاختيار بين النفى من البلاد أو العبودية الأبدية للخدمة على السفن .

ونظمت حملات « صيد المشردين » في هولندا وفرنسا لسد حاجة السفن الى البحارة ، وتعرضت المحاكم للضغط حتى تصدر أحكاما بالعبودية الأبدية في خدمة السفن كعقوبة على أنه التهم . وكانت هناك عمليات تجنيد دائمة للعمال لخدمة المؤسسات المتنوعة التى تتمتع بالامتيازات ، وفرضت غرامات باهظة على الآباء الذين لا يلحقون اولادهم بالصناعة . وتضاعف عدد اصلاحيات المعاطلين باعتبارها مؤسست تاديبية تقوم على العمل الجبرى ، وكان نزلاؤها يؤجرون للعمل في المشروعات الخلسة ، كما أجرت الإصلاحات — أحيانا — الى القلولين (٢٦) .

(24) E.M. Leonard, Early History of English Poor Relief, 25; F.M. Eden, State of the Poor, Ed. Rogers, 10-18.

(25) T.E. Gregory, in Economica, No 1, p. 45.

(26) Cole, Colbert, vol. II, 433; G. Rusche and Kirchheimer, Punishment and Social Structure, 41-5 ; 53-4; P. Boissonnade, Colbert, 1661-83, 256-269-8; P. Boissonnade, La Socialisme d'Etat; L'Industrie et Les Classes Industrielles en France, 1453-1661, 303-8.

إذا كان تكوين البروليتاريا — على النحو الذى بيناه — قد لعب دورا هاما فى تطور الرأسمالية التى نعدّها موضع اهتمامنا ، فمن المتوقع أن يصبح باستطاعتنا تتبع الصلة الوثيقة بين المراحل الرئيسية لتلك العملية ، والأحوال السائدة فى سوق العمل — كما تعكسها حركة الأجور الحقيقية — وبالتالي الصلة بين تلك العملية ونمو الصناعة . ولا يصعب العثور على مثل تلك العلاقة ، فمن الحقائق المسلم بها ، أن الأجور الحقيقية ارتفعت فى إنجلترا — بشكل ملحوظ — خلال القرنين السابقين على حوادث عصر التبودور ، وهى الفترة التى شهدت ندرة العمل ، التى بلغت حداً عالياً — نسبياً — عند نهاية القرن الخامس عشر . وتشير التقديرات إلى أن الأجور الحقيقية ربما كانت قد ازدادت بمقدار النصف أو الضعف — مقدرةً بسعر القمح — خلال العقود الأولى من القرن الرابع عشر ونهاية القرن الخامس عشر . ولكن بدأ يحدث العكس — بعد عام ١٥٠٠ — وفقد العمال ما كسبوه خلال قرنين من الزمان ، بل فقدوا ما يزيد عليه .

وفى السنوات الأخيرة تركّز الاهتمام على ما يسمى بثورة الأسعار كعامل هام فى الانتقال من العصور الوسطى إلى العصر الحديث . فارجع الأستاذ هاميلتون « الأثر الكبير الذى تركه اكتشاف أمريكا على تقدم الرأسمالية » إلى تحقق الذهب والفضة من أمريكا إلى أوروبا فى ذلك القرن ، ودعا اللورد كينز — فى مقالة ماثورة — مؤلفى « تاريخ كمبريدج الحديث » إلى تسجيل ذلك ، لأنهم « لم يذكروا هذه العوامل الاقتصادية التى شكلت عصر اليزابث ويسرت له سبيل التقدم » (٢٧) . واختلفت الآراء حول ما إذا كان التأكيد على تلك العوامل — الذى يتردد كثيراً — يتسم بالمبالغة ، وإن كانت تلك العوامل ذات تأثير قوى لا يستطيع إنكاره إلا القليلون . وعلى أية حال لا يهمنى — فى هذا المقام — حجم ذلك التأثير ، بقدر ما يهمنى المدى الذى ذهب إلى تلك التأثيرات التى حققتها ثورة الأسعار ، والتى كانت تقرر لها حالة سوق العمل — أى حجم احتياطي العمل — فى زمان معين ، أو يمكن محدد ، حيث وقعت تلك الظاهرة النقدية .

ومن الشائع أن ثورة الأسعار — التى مست أسعار جميع السلع على السواء — قد لا تكون ذات تأثير ملحوظ على النظام الاقتصادى . وعلى أية حال ، لم تكن لها تلك التأثيرات التى تطبع العصور بطابع معين ، والتى يتحدث عنها أولئك الكتاب . وأعطى التأثير الذى تركه تضخم الأسعار — فى عصر التبودور — على الدخول النسبية للطبقات المختلفة ، أو على قيمة

(27) Earl J. Hamilton in *Economica*, Nov. 1929, 344; J.M. Keynes, *Treatise on Money*, vol. II, 156.

الملكيات ، لذلك التضخم مخزاه الخاص . ويرجع جانب من ذلك التأثير الذي لحبه التضخم — بلا ريب — الى اتجاهه نحو افتقار طبقة الملك القديمة على نحو ما راينا . وهم اولئك الذين كان الربيع الخالص عندهم ثلثا (او كان علجزا — على الاقل — عن مواكبة ارتفاع مستوى الاسعار) ، ومن ثم اتجهوا الى ترك اراضيهم للبرجوازية الصاعدة بقيمة منخفضة .

وربما كان الطلب المتزايد على الصوف — في ذلك القرن — والمكاسب التي حققتها كبار الملك من نظام الاسيجة — التي اثرت على قيمة الاراضي — قد اعاقا تأثير ذلك التضخم اعاقاة جزئية . ولكن لابد ان تأثير التضخم قد ظل على جانب من الاهمية ، بينما كان تأثير التغير النقدي على حركة الاسعار الحقيقية اقل اهمية . ولا ريب ان الدور التاريخي لثورة الاسعار اعتمد على تلك التأثير اعتمادا كبيرا ، الى الحد الذي عجزت عنده الاجور عن مواكبة ارتفاع اسعار السلع ، فاضرت جميع اصحاب الاعمال واصحاب راس المال ، على حصل انخفاض مستوى معيشة الطبقة العاملة ، وظلقت ثورة الاسعار « تضخم الارباح » الذي تحدث عنه اللورد كينز باعتباره مستولا عن تلك « السنوات الذهبية .. التي شهدت مولد الرأسمالية الحديثة » وباعتباره « منبع واصل الاستثمارات البريطانية الخارجية » (٢٨) ، وبذلك يتشعل السؤال الحاسم فيما اذا كانت الاجور قد تحسرت مع حركة الاسعار ، او عجزت عن اللحاق بها .

ومن هذه الناحية ، كانت آثار التضخم النقدي ابعدها ما تكون عن الاتساق . وبينما كانت الاجور الحقيقية تبدو — في اسبانيا — متأثرة بثورة الاسعار في النصف الاول من القرن السادس عشر ، عادت الى الارتفاع بعد ذلك ، وعند حلول عام ١٦٢٠ كانت اعلى مما كانت عليه في عام ١٥٠٠ . ويشير كل من تقرير الأستاذ هابلتون (الذي يستند الى الأرقام التي اوردها ثورولد روجرز ووايب) ، والفهرس — الذي وضعه الأستاذ نوب وجون — الى ان الاجور الحقيقية في إنجلترا كانت في عام ١٦٠٠ ، اقل من نصف ما كانت عليه قبل ذلك بقرن من الزمان (٢٩) .

ونعود الى اللورد كينز — مرة اخرى — حيث يقول : « ترتبط عظمة انقباضا بتضخم الارباح في الفترة من ١٥٢٠ حتى ١٦٠٠ » ويرجع اقوال نجمها

(28) Earl J. Hamilton, op. cit., 155-9.

(29) Earl Hamilton, American Treasure and the Price Revolution in Spin, 1501-1650; Thorold Rogers, History of Agriculture and Prices, vol. IV; Wiebe, Zur Geschichte des Preis-revolution des XVI u. XVII Jahrhunderts, p: 374 seq.

الى انكماش الأرباح في الفترة من ١٦٠٠ حتى ١٦٣٠ . وتأخر ظهور قوة إنجلترا - في نفس الحقبة - بتأثير عرض الأموال الجديدة على نظامها الانتعاشي ، الذي بلغ ذروته فيما بين عامي ١٥٨٥ و ١٦٣٠ . وفي العام الذي شهد موقعة الأرمادا وانتهت لفترة تضخم الأرباح بالنسبة للملك فيليب ، وبدأت بالنسبة للملكة إليزابيث (٣١) .

فإذا كان للعامل النقدي مثل ذلك التأثير المتباين بتباين الظروف التي يقع فيها ، فمن المفروض أن تلعب الشروط المساعدة في سوق العمل الدور الحاسم في تقرير نتيجة تأثير ذلك العامل . لأنه - على حد قول فيبر - « تعتمد الاتجاهات التي تنشأ عن تدفق المعلن الثمينة على طبيعة نظام العمل » (٣٢) . وإذا التمسنا مثالا لذلك الاتجاه وجدنا أمامنا هذا المثل البسيط : فعندما تأثرت بريطانيا في القرن السادس عشر بثورة الأسعار ، حدث نقص في سوق العمل ، وذلك في أعقاب الخواص التي بينها والتي جعلت من حكم إليزابيث عصر « وباء التسول » والمشردين والمعتقلين ، الذين قضت عليهم التشريعات البربرية بالكي أو الشنق علنا . وحدثت وفرة مماثلة في العمل تمثلت في ذلك الجيش الجرار من المشردين الذي كان الطابع المميز لفرنسا والماتيا في ذلك القرن ، والذي كان نتاجا للظلم وانتزاع ملكيات الفلاحين وتضييق فرص الالتحاق بطوائف الحرف (٣٣) .

وعلى النقيض من ذلك كان هناك طلب كبير على الأيدي العاملة في إسبانيا من جانب المؤسسات القطاعية والكنيسة ، حيث اتاحت للعمل فرصة الهجرة الى العالم الجديد للعمل كجنود مرتزقة ، كما تناقص عدد السكا نتيجة طرد العرب من البلاد ، وازداد السكان تنقضا عند نهاية القرن السادس عشر بسبب الطاعون . اضعف الى ذلك ان مرحلة التراكم البدائي لم تكن قد بدأت بعد في ذلك البلد ، الذي كان لا يزال قطاعيا .

لقد نضب معين احتياطي العمل في إنجلترا في النصف الأول من القرن التالي حقا ، وبدأ ظهور ندرة حقيقية في العمل مع نمو الصناعة في عصر ستيفوارت ، والتباطؤ الذي حدث في حركة الأسيجة وتوسيع المزارع ، تلك الندرة التي استمرت حتى نشطت حركة الأسيجة - من جديد - ووقعت الثورة الصناعية . وحدث نفس الشيء في أوروبا ان لم يكن لأسباب أخرى ،

(31) Keynes, op. cit., 161.

(32) M. Weber, General Economic History, 353.

(33) Ruche and Kirchheimer, Punishment and Social Structure, 11-14; E. Levasseur, La Population Française, vol. I, 189; E. M. Leonard, Eng. Poor Relief, 11-13.

ففى ألمانيا — على سبيل المثال — أدت الآثار السكتية المبررة لحرب الثلاثين عاما الى حدوث اختناق فى النشاط الاقتصادى الى حين . ولكن الأجور الحقيقية كانت ثابتة خلال تلك الفترة ، وان قلت عن المستوى الذى بلغته عند نهاية القرن الخامس عشر . واتجهت الأجور الى الارتفاع خلال القرن السابع عشر فى كل من إنجلترا (فى عهد الكومنولث) ، وفرنسا (خلال العقود الأولى من ذلك القرن ، قبل أن تعيد التشريعات الجائرة تخفيضها مرة أخرى) . وأخيرا ظهر فى إنجلترا اتجاه آخر لتخفيض الأجور الحقيقية مع حركة الأسيجة الجديدة ، التى كانت أشد عنفوانا — فى أواخر القرن الثامن عشر — وزادت من جيش الفلاحين الفقراء بعد أن انتزعت منهم ما بقى فى أيديهم من أرض المشاع ، وذلك فيما بين السكتين من القرن الثامن عشر ونهاية الحروب النابليونية (٢٤) . وكان ذلك الاتجاه مصاحبا لمرحلة جديدة من مراحل التوسع الصناعى .

وتقدم إنجلترا النموذج الكلاسيكى فى استبدال الملكيات الكبيرة بمحدودة العدد بالملكيات الصغيرة العديدة ، ويرتبط بالطبقة الرأسمالية لذلك التغير الانتقال النسبى المبكر الى الرأسمالية الصناعية بصورة واضحة . فإذا كانت الطريقة الكلاسيكية لانتزاع الملكيات هى الطريقة التى تنشأ بها البروليتاريا ، يصبح من الصعب أن نفهم نمو الرأسمالية فى بعض بلاد أوروبا ، إذا كان ذلك النمو — فى بدايته — أكثر تخطفا وأقل ثباتا . ويمكن أن نجد ظروفا مشابهة لتلك التى سادت فى إنجلترا ، فى مناطق معينة من أوروبا وليس فى القارة كلها — فى بداية القرن التاسع عشر . فنجد فى فرنسا فى عام ١٧٨٩ مزارع كبيرة فى بعض أنحاء فرنسا مثل بيكردى ، وارتوا ، وإيل دى فرانس ، تماثل تلك التى كانت موجودة فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر . « فقد أخذت حصة من كبار الملاك الفرنسيين تضم المزارع الى بعضها البعض » وتوَجَّر الحيازات المتجمعة الى الأثرياء « (٢٥) . ولكن — حتى فى تلك الأقاليم — لم تتجاوز مساحة الأرض التى كانت تزرع بهذه الطريقة مقدار الخمس . وفى معظم أنحاء فرنسا أجر « النبلاء — بلا استثناء — أراضيهم — الى صغار الفلاحين ، بعد أن قاموا بتجزئتها الى مساحات صغيرة » (٢٦) . وكان القليل من العمال — الذين يبيعون قوة عملهم — من المعبدن ، وذلك فى المناطق الواقعة خارج الأرض المنخفضة ، ونورماندى وبيكردى ، ويورجنديا ، وبرتاني ، وما حول قرساي . وكان هناك فلاخون

(34) Hasbanch, op. cit., 116-31, 174-6.

(35) J.H. Clapham, Economic Development of France and Germany, 17.

(36) Ibid, 17,

غثراء — من أنصاف البروليتاريا — لا زالوا يمتلكون قطعاً صغيرة من الأرض،
التي — وإن لم تكن تكفى لسد حاجة عائلاتهم — إلا أنها ككت كافية لتقاضيهم
من وهدة الفقر (٣٧) .

وفي بعض أنحاء شمال فرنسا ، كان ما يتراوح بين ٦٠٪ - ٧٠٪ من
الفلاحين يمتلكون أقل من هكتار واحد من الأراضي الزراعية . وقراحت
نسبة من كانوا يمتلكون أقل من خمسة هكتارات ما بين ٨٠٪ - ٩٠٪ من
مجموع الملاك (وتعد الهكتارات الخمسة الحد الأدنى للأرض التي تكفى لسد
حاجة العائلة الواحدة) . بينما كان هناك — في نفس الوقت — أقلية ضئيلة
من الفلاحين الأغنياء (٣٨) . ولم يؤد التوسع في شراء أراضي الكنيسة وأراضي
النبلاء — المصادرة خلال عصر الثورة الفرنسية — بواسطة البرجوازية ،
ومن يسميهم سي Sée « أرستقراطية الفلاحين » ، إلى قيام حركة
اسيجة على الطراز الإنجليزي . وبذلك أصبح البرجوازي مستأجراً ، بدلا
من رجل الدين ، أو الفلاح الغني ، ولكن التاجر الحقيقي للمزرعة وأدائها ،
لم يطرأ عليه أي تغيير .

وكانت هنا كحركة اسيجة في شلزويج ، وهولشتين ، والدانمرك —
على الطراز الإنجليزي في أواخر القرن الثامن عشر ، ونالت تلك الحركة
تأييد الحكومة في الدانمرك . كما حدث تطور مماثل في جنوب السويد ،
« فقهار الاطوار القديم للحياة الريفية قيل أن توجه اليه أي ضربة حاسمة من
أعلى » (٣٩) . ولكن الأوضاع في غربي ألمانيا كانت مماثلة لتلك التي سادت
في فرنسا ، فبينما كان هناك اتجاه نحو انتزاع الملكيات الصغيرة وتجميعها
في أيدي كبار الملاك ، كان ذلك الاتجاه أقل تطورا نسبيا ، نتيجة ضعف
الفرسان من ناحية ، ولأن الأمراء كانوا يميلون إلى إمداد التشريعات التي
تستهدف المحافظة على النظام الاقتصادي القديم (تهابا مثل ملوك النرويج
في إنجلترا) من ناحية أخرى . ولم تكن هناك طبقة محددة المعالم من المعبدين
في الريف — حتى ذلك الوقت — ولكن كان هناك أنصاف بروليتاريا ، على
نحو ما كانت عليه الحال في فرنسا — تتكون من أولئك الذين ككت حيازاتهم
لا تكفى لسد حاجتهم ، فاشتغلوا لدى الفلاحين الأثرياء ، وشكلوا العائلة
الطارئة المأجورة في ضياع السلادة .

(37) Ibid, 18.

(38) H. Sée, Economic and Social Conditions in France during the
Eighteenth Century, 2-6, 17-21.

(39) Clapham, op. cit. 32.

واختلف الأمر في شرقي ألمانيا حيث ازداد تركيز الينكر الأقوياء عنه في غربها ، فكان الاتجاه نحو انتزاع الملكيات وتوسيع مساحة حيازات كبار الملاك من الينكر يحرز تقدما سريعا في الكثير من الأقاليم ، « وتطورت الأمور في بعض أنحاء بوميرانيا حتى اختفى في الغالب الفلاح الحقيقي الذي يعيش على ريع حيازته » (٣٦) . وعندما ألغيت القنطة في بروسيا بموجب مراسيم شتاين وهاردنبيرج ، وكان على الفئة الأكثر امتيازاً من الأفتنان (ويشبهون الملك الإنجليزي الصغير) أن ينزلوا عن جزء من حيازتهم (يبلغ أحيانا ثلث المساحة ونصفها أحيانا أخرى) للسيد على سبيل التعويض ، بينما انتزعت — في حقيقة الأمر — حيازات فقراء الفلاحين ، والذين كانوا أفتنانا بحض أراذلتهم ، وأصبحوا يشكلون احتياطيا للعمل في مزارع الينكر .

وكان تحرير الفلاحين في ولايات البلطيق الروسية — في عهد القيصر ألكسندر الأول — مصحوبا بانتزاع حيازاتهم ، حتى أصبح الأفتنان السابقون يشكلون برونلنبريا معدحة ، كانت لا تزال ترتبط بالأرض ، وأرغمت على العمل عند السادة على أسس تعاقدية صورية . أما بالنسبة لبقية أنحاء روسيا ، فقد قضى مرسوم التحرير — الصادر في ١٨٦١ — باحتفاظ الفلاحين بالأرض التي كانت في حوزتهم من قبل ، ولم تحدث عمليات انتزاع للملكية على نطاق واسع كذلك التي حدثت في بروسيا وولايات البلطيق . وعوض ملاك الأفتنان عن ذلك بمبالغ دفعتها لهم الدولة ، على أن تحصلها من الفلاحين على أقساط لمدة تسعة وأربعين عاما (٤١) . ونتج عن تطبيق نظام التعويض هذا نقص مساحة الأراضي المخصصة للفلاحين من تلك التي كانت لهم منذ صدور مرسوم التحرير ، وكان ذلك النقص محدودا على مستوى روسيا كلها ، ولكنه كان يصل إلى ٢٥ ٪ في حزام الأراضي السوداء التي تقع شرقي الغنير ، حيث كانت الحيازات صغيرة بصورة لا نظير لها في الكثير من المناطق . وأدخل تعديل على القانون بضغط من كبار الملاك أصبح من حق الفلاح بمقتضاه أن يختار بين دفع التعويض وبين الاحتفاظ بربع متوسط الحيازة المخصصة له ، وشجع كبار الملاك فلاحهم على الاختيار الثاني في المناطق التي كانت ترتفع فيها قيمة الأراضي ، وبذلك كثرت أعداد ما كان يسمى « بحيازات الفقر » .

(40) Ibid., 37. Cf. also F.A. Ogg, *Economic Development of Modern Europe*, 203.

ونتج عن ذلك خلق طبقة من انصاف البروليتاريا في تلك الاقاليم ، دفعتها عدم كفاية ربح حيازتها الى العمل في المزارع الكبيرة القريبة ، او في الصناعة لقاء اجر ، ودفعوا الى « مجاعة تاجر » قطعة من الأرض بـ ١٢٠٠ رouble مرتفع ، او مقابل العمل في مزرعة المالك ، وهي الظاهرة التي ميزت نصف القرن التالي لحركة الفلاحين . وقد قوى ذلك الاتجاه مع التطورات التي تبعت ذلك ، وانعكست على اقتصاديات القرية الروسية في اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، التي سنأتي على ذكرها فيما بعد . واصبح قطاع الاثنان السيلبيين الذين تحرروا دون أن تكون لديهم حيازات زراعية يشكلون « مصدرا للجيش الصناعي الجديد » (٤١) .

٢.

وثمة سبيل آخر لظهور البروليتاريا نجده على مطلق واسع ، قد يكون أكثر تخلفا — ولكنه أقل فضولا — من ذلك الذي أدى الى ظهورها في إنجلترا ، والذي قام على انتزاع الملكية ، وتوسيع مساحة المزارع الكبيرة ، باعتبارها خطان سيلبيين صلابان من أعلى . ويمثل ذلك السبيل في التناقض الاقتصادي ، الذي يوجد داخل مجتمعات صغار المنتجين ، إلا في الحالات التي قامت فيها مؤسسات تحول دون حدوث تفاوت اقتصادي . وأبرز عوامل ذلك التناقض ، هي التناقضات التي تظهر — مع مرور الزمن — في كم الحيازة الزراعية او كينها ، وملكية وسائل الفلاحة والاداب . وتلمب الديون دور العامل المساعد في انتزاع ملكية الأرض انتزاعا نهائيا . وفي هذا الصدد يبرز مثالان واضحا لأسس العملية التي يصبح عن طريقها المنتج الصغير خادما لرأس المال او بروليتاريا .

ولعل تلك العملية لا تتجلى بوضوح في أي مكان مثلما كان ذلك في حالة المجتمعات التمدينية ، التي كانت تقوم — منذ القدم — بممارسة « التمدنين الحر » . والمثال الذي تقدمه تلك المجتمعات ذا مغزى خاص ، لأن القانون والعرف كانا يكتلان الاستقرار لتلك المجتمعات ، التي تضم صغار المنتجين وتحفظ حقوق بسطاء الناس — غير أن القوى المؤدية الى التناقض الاقتصادي والتشكك النهائي لتلك المجتمعات ، سادت — رغم ذلك — في نهاية الأمر .

وتضمنت الاقاليم التي قام فيها حق « التمدنين الحر » — وهو حق مرفى كان يؤكد عادة برسوم ملكي — غالبية دين ومناطق تعدين القصدير في كورنوول وديفون والمعروفة باسم « مناجم القصدير » ومناجم الرصاص في دربي شالير ولتال منحدب والستون في كبرلاتد . وجرت المادة ان يتمتع

(42) - G.T. Robinson, Rural Russia under the Old Regime, 89, also

كل من يقيم في تلك المنطقة — سواء كان قنا أو سيدا — بحق عرف باسم حق « الالتزام » الذي يبيع له التنقيب عن المعادن لصلابه ، مقابل دفع رسوم إلى الملك أو إلى صاحب حقوق السيادة المطية على المنطقة . ومتى حصل على هذا الحق لا يمكن مصادرته إلا إذا عجز عن متابعة عمله أو خالف قوانين التعدين . وكلما كان احتياطي الخام متوفرا ، حصلت حقوق « الالتزام » دون أن تصبح ملكية المناجم احتكرا لفئة قليلة من الناس .

وكان حجم الحيازة التعدينية يحدد — بصورة واضحة — كما كان « متاحا لأكثر من أن يصبح سيد نفسه ، إذا نال حق التعدين ، وسجل حدوده في محكمة معينة » (٤٢) . ونص قانون التعدين في منداب على أنه بعد حصول المشتغل بالتعدين على الترخيص الخاص بذلك يصبح « مطلق الحرية في التنقيب بغلبة منذهب وإن يحفر الأرض أينما وجئها وجد ذلك في صالحه » . وكانت مساحة المنطقة المرح بها تحدد إما عن طريق القاء الفأس ، أو عن طريق دق « خازوقين خلال ٢٤ ساعة » (٤٣) . وفي كورنوال وديفون ضمن استقلال المشتغل بالتعدين ، عن طريق المحافظة على حقه في الحصول على المياه الجارية لغسل المعدن الخام ، والحطب اللازم لمصهر المعدن . وفي دربي شاهر ، سمح له بقطع الأخشاب من غابات الملك ، وفي سومرست وكمبر لاند كان من حقه أن يصهر المعدن المستخرج أينما يشاء (٤٤) .

وتعد تلك المجتمعات التعدينية موازية لتقلبات الظروف في المدن من بعض النواحي ، فقد ضمنت حقوقها بمراسيم خاصة — كتقلبات الحرف قبلها — وتمتعت بسلطات قضائية في المسائل المتصلة بالحرفة ، فكان لها منذ وقت مبكر حكمة للتعدين لمعالجة المسائل الفنية . وفي منطقة مناجم الرصاص ، كان مرة مجلس خاص لسن التشريعات التي تنظم التعدين واستغلال المناجم . وكان الفارق الأساسي بينها ، خلو المجتمعات التعدينية من القيود التي تحد من قبول أعضاء جدد ، فبالجدة حق التعدين لكل من يرغب في ذلك ، أفسح المجال أمام الحصول على حقوق تعدين جديدة .

ولم تكن هناك منظمات خاصة للتعدين فيما عدا محكمة التعدين ومجلس مناجم الرصاص . ولا يوجد دليل على أن الرجال الأحرار المشتغلين بالتعدين سعوا لقامة نقابة حزبية خاصة بهم ، فيما عدا غلبة دين حيث كان

(43) G.R. Lewis, The Stannerier, 35.

(44) V.C.H. Somerset, II, 367.

(45) Saltzman, Industries in the Middle Ages, 46; V.C.H. Cornwall, I, 526; Somerset, II, 368; Derby, II, 326.

المشتغلون يتجهون الى وضع تنظيم يخضع له الجميع ويحدد اعمالهم . وهنا نجد نواة المسئومة الجبائية في البيع وتحديد للحد الأدنى لأسعار البيع بواسطة « المسالمين » الذين تعينهم محكمة المشتغلين بالتعدين . وعلى نقض المناطق الأخرى ، كان دخول مجتمع التعدين في غلبة دين قاصرا على أبناء أصحاب حقوق التعدين ، والمسيبة الذين كانوا يعملون في مناجم المنطقة . وللحيلولة دون تركيز النفوذ في يد حفنة قليلة ، حظر على المعدنين امتلاك أكثر من أربعة خيول أو امتلاك عربة أو مسبك ، ولصايتهم من تدخل الوسطاء كان نقل الفحم والمعدن قاصرا على المعدنين انفسهم (٢١) .

ورغم وجود تلك النظم — التي استهدفت تحقيق المساواة بين المعدنيين — لابد أن ثمة اتجاهات وجدت بينهم تسير على نحو مغاير لقاعدة المساواة ، فلا بد أن من سبقوا غيرهم في التعدين بتلك المناطق أو قادهم الحظ الى مناطق جديدة ، وكانت فرص الحصول عليها ممكنة ، لا تكاد المزايا التي حققتها الفئة المحظوظة تقدم أساسا لتناقض طبقى . وما دأبت فرص العمل المستقل متاحة للجميع يفتنى الأساس الذى تقوم عليه طبقة تبيع قوة عملها للآخرين لعدم امتلاكها البديل لذلك . غير أن المزايا التي تحققت لتلك الفئة المحظوظة قد تصلح أساسا لقيام طبقة من الكولاك بينهم ، ولكن التناقضات تظل ضئيلة — نسبيا — ما لم تتدخل قوى خارجية ، واحتفظت مناطق التعدين الحر بطابعها المميز كمجتمعات مجالسة للمنتجين الصغار تخلو من التناقضات الحادة .

وكان ظهور ما يسمى بنظام « اتفاقيات التكلفة » — في القرن الرابع عشر — على درجة كبيرة من الأهمية أن لم يكن مقدمة لسلسلة من المؤثرات التي اخلت بنظام تلك المجتمعات التعدينية . حيث كان يعنى أحد الشركاء في الجباعة التعدينية من ممارسة العمل ، مقابل حصوله على مبلغ نقدى . وباع الكثير ممن كانوا يمتلكون حقوق التعدين تلك الحقوق — أو نصيبا منها — الى اعيان الأقاليم ، أو القس ، أو تجار المدن المجاورة ، بدلا من أن يتصرفوا بصورة مفادية . ونتيجة لذلك نجد أشخاصا مثل توماس الصائغ ، وريتشارد السبك ، وتوماس الزنكى ، وقسيس يودمن ، ورئيس دير سانت لادوس ، وكنيث لوست وزيل ، ورؤساء دير تيولرد رائش وجبل سلتبت ميخائيل ، ومجموعة متنوعة من التجار مسجلون في سجلات « منتجى الرصاص » .

وفي تطور لاحق ، تلتقى بنظام « الاتوات » حيث كان ملاك حقوق التعدين يؤجرونها لجموعة من العمال — أو لأحد المعلمين الصغار — مقابل

الحصول على قسط من الإنتاج ، إذا لم تتوفر لديهم الرغبة في استغلال المنجم بأنفسهم^(٤٧) . ولكن صناعة استخراج الرصاص لم تتأثر بذلك ، طالما كانت هناك فرص متاحة للتعدين الحر . وظلت احتمالات قيام طبقة تستمد دخلها من ملكية حقوق التعدين — وليس من ممارسة نشاط إنتاجي — ضئيلة ، حيث كان المستاجرون لا يحصلون من أصحاب حق التعدين إلا على نصيب يعادل الانتاجية القصوى لمناجمهم ، مقدرة على أساس حد معين للاستغلال ، والا لجا مستاجر المنجم الى الحصول على حق التعدين لنفسه — في موقع آخر — وعُدل عن التأجير . وبعبارة أخرى ، فإن الفائض الوحيد الذي يمكن تحقيقه ، يتبدل في الفرق في قيمة الايجار .

وعلى أية حال ، نسمع في القرن الرابع عشر عن منتج للرصاص يدعى أبراهام استخدم ٣٠٠ عميلاً ، كما نسمع عن « بعض الأثرياء من المشتغلين بصناعة الرصاص في كورنويل ، الذين استولوا على مناجم الرصاص بالقوة ، والزمو العمال بالعمل فيها رغم ارادتهم ، مقابل بيتي Penny واحد كل يومين ، بينما كانوا يستخرجون ما تقدر قيمته بعشرين بنس في اليوم الواحد ، وبنمو الذين يشتغلون لحسابهم من تصنيع وبيع الرصاص الذي ينتجونه بأنفسهم »^(٤٨) غير أن تلك الحالات كانت استثنائية ، ولكن من الواضح أن ثمة عوامل كانت تسمى لحرمان المعدنين الأحرار من استقلالهم الاقتصادي . ومن أهم تلك المؤثرات المزايا الاقتصادية المتبادلة التي تنبعح بها أصحاب المسابك وتجار المعدن الخام ومشتري الرصاص ، تلك الامتيازات التي أدت الى زيادة تبعية المعدنين الأحرار لهم .

وتشير السجلات القديمة الى أن بيع الرصاص كان قاصراً على يومين في العام الواحد ، حيث كان الرصاص يذبح بدار المسكة في مدينة معينة ، وتحصل عنه الضرائب التي يحددها القانون . ونسمع — في مطلع القرن الرابع عشر — عن شكوى منتجي الرصاص من أن احتكار تجارة الرصاص كان يتركز في مدينة لوست وزيل ، التي تقع على مسافة بعيدة من مناطق التعدين^(٤٩) . وادى عدم انتظام البيع ، وبعد مكان التسويق عن مناطق التعدين ، الى وضع المنتج الصغير في موضع يضر بصالحه . فكان يفتقر الى وسائل تمويل عملياته ، خلال الشهور الستة التي كان عليه أن يبيع منتجه في خلالها . وقد يعجزاً عن دفع تكاليف نقل انتاجه الى المدينة التي يبيع فيها التسويق . على حين كان المنتج الذي يملك بعض رأس المال ، أو يستمد دخله من مصادر أخرى غير التعدين ، أندر على ذلك كله .

(47) Lewis, op. cit., 189-90; V.C.H. Cornwall, II, 593, 596.

(48) Lewis, op. cit., 189-90.

(49) Ibid., 210; V.C.H. Cornwall, I, 558-9.

وتنتج عن ذلك وقوع المعندين الأحرار ، ومستأجرى حقوق التعدين ، في دائرة التبعية الإثرياء المعندين أو الوسطاء ، الذين كان باستطاعتهم ان يقرضوهم رأس المال اللازم لهم ، ويرتبون امر نقل انتاجهم الى المدينة التي يباع فيها . ويدات التجارة الحرة . في الرصاص — التي كانت شرطا ضروريا لاستمرار التعدين الحر — في الاختفاء . واصبح اقتراض المال للمعندين الصغار ، ومستأجرى حقوق التعدين — الذى يعرف باسم « الاعاشة » — شئعا بصورة متزايدة ، وادى الى زيادة اعباء الديون الملقاة على كواهل المشتغلين بالتعدين الذين لا يملكون سوى مناجيهم . وبذلك كانت شروط المساومة التي يعملون في ظلها تسير لغير صالحهم ، وتستقطع ارباحها من قوتهم الضرورى . وبحلول القرن السادس عشر ، اصبح مستأجر حق التعدين غارقا في التبعية لغيره ، وزادت حالته سوء نتيجة تطبيق نظام ضريبة النقل ، وهبط دخله الى مستوى الاجر المجرد الذى لا يقيم الأود . ولخلى نظام تجار التعدين مكانه — في نهاية الامر — لنظام تاجر المناجم لرؤساء العمال عن طريق المناقصات ، مقابل حصولهم على اجر بالقطعة ، هبطت به المناقصات الى ادنى مستوى ممكن (٤٩) .

وحلول هنرى السليج ان يعمل على تحسين تلك الحالة المؤسفة بتحديد موضعين آخرين للسكة ، يمنح فيهما الرصاص « لأن الفقراء من مستخرجى الرصاص كانوا عاجزين عن الاحتفاظ بقتلجهم حتى تحين فرصة بيعه بشئ مناسب ، عندما لم يكن هناك سوى داران للسكة » . ونس الامر للصالح في عام ١٤٩٥ على أنه « لا يجب ان يمتلك فرد أو افراد — تكون في جورتهم اراضى تزيد قيمة غلتها على ١٠ جنيهات — أى منجم للرصاص ، باستثناء الأفراد الذين يمتلكون تلك المناجم بطريق الارث ، أو أولئك الذين يملكون منلجم تقع في اراضيهم » . ولكن تلك الاجراءات كانت محدودة الاثر في ضبط الاتجاهات التي بينهاها . ولعلها تأخرت كثيرا حتى اكملت التبعية قبضتها على الكثير من المشتغلين بالتعدين ، واستطاع الكثيرون اثبات ملكيتهم لحقوق التعدين بطريق الارث . وبغض النظر عن تلك الاجراءات التي اتخذت — في مطلع عهد التيودور — يذكر رائل لويس ان « قانون التعدين الانجليزى الذى اتسم بروح حرية العمل ، ترك مستخرجو الرصاص غير المنظمين بدون حماية ، ووضعهم تحت رحمة الوسطاء ومحتكرى السوق » (٥٠) .

ولكن كان ثمة عيب أكبر ينقل كواهل المنتجين . فقد اسس احتكار لشراء المعدن ، بدعوى تحقيق الاستقرار في سوق الرصاص ، وتوفير الأموال

(50) L.L. Price, West Barbary, 37.

(51) Lewis, op. cit., 211.

لصناعته . وقد أثار ذلك الاحتكار احتجاج كل من نقابة صناع الزنك في لندن ومنتهجي الرصاص . وسواء استفاد متوسطو أصحاب مصالحي الرصاص وهم التجار المحليون وأصحاب المسابك وأثرياء المشتغلين بالتعدين — أو لم يستطيعوا ، فإن عمال المناجم لم يحققوا أى فائدة . وعلى العكس من ذلك استطاع الاحتكار أن يخفض أسعار شراء الرصاص من المنتج ، وزاد في نفس الوقت — في أسعار بيع الرصاص إلى صناع الزنك ، وظل سعر الرصاص الخام عند ذلك المستوى المنخفض في مواجهة ارتفاع أسعار التصدير . وتوقف الاحتكار عن العمل خلال عهد الكومنولث ، مما أدى إلى ارتفاع سعر شراء الرصاص الخام من ٢ إلى ٦ جنيهات لكل مائة مثقال . ومع ارتباط ذلك بتهيأ نظام الدفعة الذي يحدد أيام البيع ، يبدو أن أجور مستاجري المناجم وعمال التعدين — الذين كانوا يعملون على أساس نظام المناقصة — قد ارتفعت إلى مستوى ٣٠ شلنًا في الشهر (٥١) .

ولكن عاد كل من احتكار الشراء ونظام السكة من جديد — مع عودة الملكية — وانخفضت الأجور إلى النصف . وترتب على ذلك وتوسع حوادث شغب في غارموث وترورو ، حيث طالب عمال التعدين بإطلاق حرية بيع الرصاص ، وإلغاء الاحتكار ، ذلك الطلب الذي عرضه مستخرجو الرصاص الأثرياء (٥٢) . ولكن مقاومة عمال التعدين لم تكن مجدية ، ومع نهاية القرن السابع عشر أصبح خضوع المنتجين لرأس المال خضوعاً تاماً . وهناك مرحلتان من الريا ميزتا ذلك الخضوع : يأتي في تيمها التجار الاحتكاريون الذين قدموا القروض إلى مملعى صناعة استخراج الرصاص ، وتجارهم ، والمشتغلين بسكه . ومع خفض السعر الذي كانوا يشترون به الرصاص ، حققوا حداً للربح بلغ حوالى ٦٠٪ . وقدم مملعو صناعة استخراج الرصاص ، وتجارهم ، والمشتغلون بسكه القروض بـ بدورهم — إلى مستاجري المناجم والمشتغلين بنظام المناقصة ، وحققوا بدورهم حداً للربح بلغت نسبته ٨٠٪ أو ٩٠٪ ويطول عام ١٧٠٠ ، تحول ملاك المسابك إلى أصحاب لمناجم الرصاص — بدلاً من أن يشتغلوا بتقديم القروض لجماعات العمال — واستخدموا أولئك العمال في مناجمهم لقاء أجر بالقطعة (٥٣) وبذلك ترك الاستغلال على أساس الريا مكانه لنظام الأجور الرأسمالى .

وليس لدينا إلا النذر اليسير عن منطلق التعدين الحر الأخرى ، ومن ثم يصعب علينا أن نتتبع العوامل التى حكمت الانتقال من التعدين الحر إلى

(52) Ibid., 220; V.C.H. Cornwall, I, 558-9.

(53) Lewis, op. cit., 220.

(54) Lewis, 214-16; H. Levy, Monopoly and Competition, 9.

العمل المألوف ، غير أن الإطار العام يظل واضحاً . فقد أصبحت تنظيمات الحماية التي وضعها المستغلون بالتمتعين في غلبة دين ، والتي قووا عن طريقها أنفسهم ، أكثر شيوعاً على مر الزمن . وجرى العادة على انتخاب الأثرياء ليصبحوا معدنين أحرار ، تقليداً لنقابات الحرف المعدنية . وتام أصحاب حقوق التعدين بتأجير مناجمهم لأفراد من خارج جماعتهم ، رغم الحظر الواضح لمثل ذلك التصرف . ولكن احتكار صهر الخام كان العامل الأكثر قوة في تفسخ الجماعة التعدينية القديمة . فقد منح الناج تراخيصاً لأفراد من الراسماليين لاثلة أفران للصهر في الغلبة — أواخر القرن السادس عشر — وأدى ذلك إلى القضاء على المسبك القديمة ، كما أدى إلى وقوع هبات بين صفوف المعدنين الأحرار الذين جأروا بالشكوى من « التعدي المزاييد على حقوقهم من جانب حملة التراخيص الملكية » (٥٤) .

ولقيت تلك الامتيازات ضربة قاضية — في عام ١٦٤٠ — عندما منح الملك حق استغلال مناجم الغلبة كلها إلى السير جون ونتر مقابل جعل سنوي يدفعه للملك يتراوح ما بين ١٠ آلاف و ١٦ ألفاً من الجنيهات . وترتب على ذلك وقوع هبات أخرى ، تبعها رفع دعوى قضائية ، ولكن المعدنين الأحرار عجزوا عن إثبات حقوقهم .

وخلال العقود القليلة التالية تناقصت حقوقهم تناقصاً كبيراً ، وإلى — في عام ١٦٧٨ — الحظر الذي كان مفروضاً على نقل الفحم والمعدن الخام بواسطة أفراد من الخارج . وبعد ذلك بتسع سنوات تنازل المعدنون الأحرار عن حقهم في تحديد أسعار البيع . وازداد تدفق الراسماليين القادمين على التعدين عن طريق استخدام وسائل جديدة ، وتسويق الإنتاج بشكل أيسر ، حتى أصبح التعدين الحر في نهاية الأمر مجرد ذكرى عبثية (٥٥) . غير أن قانون التعدين ترك أثراً ملحوظاً — خلال فترة سريانه — فاجل تعدى المستغلين الراسماليين ، وأبرز دليل على ذلك ، أنهم عجزوا عن — تثبيت أقدامهم في المنطقة حتى نهاية القرن السابع عشر .

وكان لاحتكار صهر المعدن الخام — في مندنيس — أثر كبير في تفكك نظام المعدنين الأحرار . ولم تعد مواد تقون التعدين — التي ضمنت حرية مستخرجي المعدن في صهر انتاجهم أينما شاءوا — موضع احترام ملاك الأرض ، و « بذل اللوردات الأقوياء كل جهد ممكن ، للتأكد من أن خام

(55) V.C.H. Gloucester, II, 225; Lewis, op. cit., 208.

(56) V.C.H. Gloucester, II, 225-8.

الرماس المستخرج من أراضيهم ، يصهر في الأفران التي يملكونها» (٥١) . ونحو نهاية القرن السادس عشر قدم المضاريون والمغامرون رأس المال إلى المستقلين بالتمدين ، مقابل « أجزاء » أو انصبة من الانتاج . كما أن المعدنين — الذين كانوا يعملون ضائقة مالية — رهنوا مناجمهم مقابل مبلغ نقدية . ونسمع أن « تجار برستول ، وأعيان المناطق المجاورة ، وجبأة الضرائب المحليين ، شاركوا في تلك اللعبة » . فكان باستطاعة من يتوفر لديهم المال ، التعمق في استغلال المناجم ، والوصول إلى الاحتياطي الأكثر غنى بالمعدن . وربما كانوا في وضع أفضل منهم من تحاشى احتكار صهر وتسويق ما ينتجونه منها . وعلى أية حال ، أبعاد المعدنون الفقراء ، الذين يفتقرون إلى رأس المال — تدريجياً — وأصبحوا يشتغلون بالأجر عند الطبقة الجديدة من ملاك المناجم . ولكن السجلات المعاصرة لا تقدم لنا أى تفاصيل عن تلك التطورات (٥٢) .

وفي مناجم الفضة بسكسونيا ، نستطيع أن نضع أيدينا على تطورات مماثلة لتلك التي حدثت في إنجلترا . فقد جرت عادة السادة الإقطاعيين على تأجير حقوق التعدين إلى جمعيات من العمال الأحرار ، إذا لم تتوفر لهم الرغبة في استخراج المعدن لحسابهم عن طريق استخدام عمل الأتقنان . وقامت تلك الجمعيات بإدارة المناجم بصورة تعاونية على نسق الجمعيات الروسية . ولما كان التأجير يتم — بصفة عامة — على أساس تقديم نصيب من الانتاج للسيد ، فقد تمتعت تلك الجمعيات بامتيازات معينة وحماية خاصة منحها لها السيد الإقطاعي . ومنحت تلك الجمعيات — في بعض الحالات — إعفاء من الخضوع للقانون الإقطاعي شأنها في ذلك شأن مجتمعات المدن . وعندما تزدهر المنطقة ترمى إلى مستوى المدينة الخاصة بالتمدين ، وتحصل على درجة معينة من الحكم الذاتي ، وعلى حق اقامة محكمة محلية، وأن يكون لها قانونها الخاص بها .

ولا ندري ما إذا كانت تلك الجمعيات — التي تمتعت بامتيازات خاصة — تضم في الأصل اثنان يتمتعون بقدر من الامتيازات ، أو فلاحين ، أو حرفيين ومن لم يكن لهم انتماء إلى طبقة رقيق الأرض ، ومن المحتمل أن يكونوا من تلك الطبقة الأخيرة . ولكن مع حلول القرن الرابع عشر ، أصبح عدد منهم يتمتع بقدر من الثراء والاستقلال ، وباع الكثيرون حقه في الجمعية ، أو نصيبهم فيها ، إلى أناس من خارجها مثل : أصحاب الضياع المحليين ، أو القساوسة أو تجار المدن .

(57) V.C.H. Somerset, II, 368.

(58) Ibid., 374-6.

وتشجع السادة الإقطاعيون نظام التأجير لقاء قدر من الإنتاج من أجل تحقيق استغلال أمثل لمناجمهم . ويبدو أنهم اشترطوا أن يكون المستأجرون من العمال المعدمين ، وأن يستبعد الفلاحون الذين يمتلكون أراضي زراعية من التأجير ، وزودوا المستأجرين ببعض الأدوات . ونظرا لكون المستأجرين من المعدمين ، لم يكن إلمامهم وسائل بديلة لكسب العيش ، ومن ثم كانوا على استعداد للتنازل إلى الجمعية عن جزء كبير من ثمرة كدهم .

وبذلك قام حد فاصل بين أعضاء الجمعية الذين يمتلكون المنجم ، والذين كانوا يدورهم مجرد مستأجرين يحصلون على دخلهم من امتلاكهم لحق استغلال المناجم ، والمستأجرين لقاء حصة من الإنتاج ، الذين استأجروا المنجم من الجمعية ، وتولوا استغلاله مقابل قدر من الإنتاج . وكان نظام التأجير بالحصة يشبه ذلك النظام الذي ساد في مناجم الرصاص الإنجليزية من حيث وقوعه في منتصف طريق التحول إلى نظام العمل بالأجر . وبمرور الزمن اتجه نظام العمل بالأجر إلى الطول محل نظام التأجير لقاء نصيب من الإنتاج ، « نتيجة زيادة التفاوت في القدرة على المساومة بين الفريتين المعنيين » (٥٨) .

وتدخل في مكسونيا عامل آخر لاستكمال تدنى مستوى مستأجري المناجم مقابل نصيب من الإنتاج إلى درجة الإجراء ، تماما كما حدث في غابة دين ومنديس . وتمثل ذلك العمل في قيام احتكار صهر المعدن وشراء الخام . واستندت حقوق احتكار الصهر إلى امتيازات اقلية مصانع للصهر ، اشترها المستغلون بتلك الحزمة من السادة الإقطاعيين . وفي القرن الخامس عشر « تقدم لنا السجلات أدلة على تزايد صعوبة البيع ، وترددت شكوى مستأجري المناجم — مقابل حصص الإنتاج — من الشروط غير المناسبة التي فرضها عليهم تعسف مشترى الخام وأصحاب أفران الصهر » (٥٩) . وأقام الإمبراطور مكسيمليان دارا منافسة للصهر ليخفف عن هؤلاء عناء الاحتكار ، استجابة لمطالبهم ، لتولى صهر الخام الخاص بمستأجري المناجم ، واتخذ فرديناند إجراء مماثلا في إقليم الغابة السوداء . ولكن الحرص على علاج المشكلة لم ينتج إلا في تقديم حل مؤقت لها . فنفسح أحيانا عن اتجاه عمال التعدين إلى تكوين نقابات حرفية لحماية مصالحهم وتنظيم الاضرابات . ولكن حالتهم استمرت في التدهور على مر القرن السادس عشر . فحل نظام الإنتاج بالقطعة أو نظام العمل لوقت محدد ، محل نظام استئجار المنجم لقاء حصة من الإنتاج . وأصبح من الشائع — عند نهاية القرن السادس عشر —

(59) Lewis, op. cit., 180, also 74.

(60) Ibid., 1800.

تأجير المناجم للرأسماليين الذين يستخدمون في استغلالها عمالا أجراء
« واستمر ذلك حتى نجد — بمرور الزمن — مستأجر المنجم يبدو في صورة
رجل الصناعة الذي يسلب أعضاء الجمعيات ... كل من حقوقهم » (١٠) .

ولا ريب أن الخطوط الرئيسية لقصة المجتمعات التعدينية ، يمكن أن
نجد تكراراً لها في تاريخ الكثير من مجتمعات الفلاحين ، حيث تقدم قصة
الفلاحين الإنجليز في القرون الأولى — التي لم تدون بعد — نموذجاً مماثلاً .
وفيما يتعلق بالفلاحين الروس دار جدل بين الاشتراكيين الديمقراطيين عند
نهاية القرن التاسع عشر ، يتصل بالعوامل التي غطت فعلها في مجتمع القرية
الروسية ، التي كانت تضرب بجذورها في أعماق المير mir أو كومون
القرية . وأشار كتاب المدرسة الشعبية إلى أن المير تمثل نواة اشتراكية
المستقبل ، وأنه من الممكن تجنب التطور الرأسمالي عن طريق المحافظة على
الملامح التقليدية لاقتصاد القرية . وذهب الماركسيون — وبصفة خاصة
لينين — من ناحية أخرى ، إلى أن اقتصاد القرية كان مقدراً له أن يتفكك
في مواجهة تأثير السوق ، وتطور بالفعل في الاتجاه نحو الزراعة الرأسمالية
مع نمو التباين الطبقي بين الفلاحين . وقد لعب ألريا (الـ جـ) جانب عقود
القروض المتنوعة شبه الربوية عينا أو عملاً دوراً رئيسياً في ذلك التطور .
وكان باستطاعة الفلاح الذي يتوفر لديه المال أكثر مما يتوفر لجيرانه — نتيجة
حسن الإدارة أو الحظ — أن يستأجر من الملك مساحة إضافية من الأرض ،
ويجبر الدواب وإدوات الفلاحة اللازمة .

ولكن الفلاح الفقير لم يكن في وضع يمكنه من أن يحفز حذو جاره الغنى
لعدم وفرة الإمكانيات لديه ، فإذا استأجر أرضاً كان عليه أن يخضع لنظام
المقاسمة فيقدم نحو نصف المحصول للملك الأرض ، أو أن يستأجر الأرض
مقابل العمل ، حيث كان عليه أن يعمل في مزرعة مالك الأرض بدلاً من سداد
الإيجار . وكان تأجير الفلاح الفقير للأرض — على هذا النحو — يختلف عن
حالة الفلاح الغنى الذي يشتري أو يؤجر أرضاً إضافية ، لأن ذلك الاستئجار
كان دليلاً على الفقر ، وعلى عجز ذلك الفلاح الفقير عن تدبير ما يسد ريق
عائلته من حيولته في حدود وسائل الزراعة المتاحة له . ونتيجة لذلك اجبر
— تدريجياً — على دفع قيمة إيجاريه باهظة في ظل نظمي المقاسمة والعمل .
وكان ذلك هو ما يسمى « بمجاعة الاستئجار » الذي نسمع عنه كثيراً
في الأدب الريفي الروسي في ذلك العصر . ولا ريب أن رخص قيمة العمل
الذي كان يحصل عليه كبار الملاك والفلاحون الأثرياء في ظل أشكال الاستغلال
التقليدية ، كان عبءاً كدءاً في طريق تحسين طرق الزراعة واستخدام المكنة

— مصنفه خاصة — على نحو ما يذكر لينين ، في كتابه : « تطور الرأسمالية في روسيا » .

ولكن الفلاحين الفقراء كانوا يفتقرون — غالبا — الى الدواب وادوات الزراعة وتقاوى القمح اللازمة لزراعة حيازتهم ، أكثر من افتقارهم الى المزيد من الأرض . ووضعت قلة رأس المال حدا لمساحة الأرض التي يستطيع الفلاح أن يزرعها ، مما جعله يعتمد على جيرانه الأثرياء في سد هذا النقص . وجرى العادة في معظم القرى (فيما عدا أوكرانيا وروسيا البيضاء) على إعادة توزيع أراضي الكومون — من حين لآخر — على الفلاحين وفق المساحة التي يستطيع كل منهم أن يزرعها . ومن ثم يتوقع المرء من مثل هذا النظام أن يؤدي الى وضع أسس التفالوت الإقتصادي . ولكن هذا التوزيع الدوري للأرض ، لا يختم مصلحة الفلاح الذي يفتقر الى المعدات او تقاوى القمح . ونتيجة لذلك كانت الحيازات الكبرى من الأرض تذهب الى الفلاحين الميسورين ، الذين أجروا تلك الحيازات — بدورهم — الى رفاقهم الفقراء ، على أساس نظام الخمسة . وفي تلك الحالة لا يستطيع الفلاح الفقير أن يستخدم الدواب ، وادوات الزراعة في فلاحه الأرض . وعندئذ كان عليه أن يستأجرها — بدورها — من زميله الغنى ، مما جعله في وضع العامل الأجير الذي ينطى العجز في ريع حيازته الضئيلة عن طريق العمل في فلاحه أرض غيره مقابل نصيب من المحصول كاجر عيني . أضف الى ذلك أن الفلاحين الأغنياء أو الكولاك على نحو ما يذكر ستبنيك ، « ابتازوا على منافسيهم المعيّدين بقدرتهم على ابتزاز الفلاحين ... لأنهم كانوا أعضاء بارزين في كومون القرية » ، ومن ثم كانوا في وضع مكثف من استخدام « السلطة السياسية الكبرى التي كانت الإدارة الذاتية للمير تمارسها على الأفراد من أعضاء الكومون » (١١) .

ولكن سداد قيمة إيجار الأراضي عينا لم يكن كافيا ، لأن الفلاح كان يحتاج الى المال — في مواسم بعينها — لسداد الضرائب أو شراء التقاوى . ولجأ الفلاح الفقير الى رفيقه الغنى لاقتراض الأموال في مواجهة تلك الحاجة الى المال التي تتجدد من حين لآخر . وبذلك اضيف الى اعتماد الفلاح الفقير على زميله الغنى في اقتراض الأموال اللازمة لمعدات الزراعة ، واعتماده عليه — أيضا — في بيع محصوله من القمح ، علاقة التبعية التي تقوم بين الدائن والمدين . ونظرا لاتجاه تلك العلاقة الى التفاتم ، فاتها تنتهى الى انتزاع حيازة الفلاح انتزاعا نهائيا لصالح الدائن . وجرى العادة على أن يحدث « حوالى مرتين في العام خلال موسم تحصيل الضرائب وموسم البذر

... ان يندى الفلاح استعداده للنضحية بأى شئ لا تقاؤ أسرته من الجلد ،
وفلك تحت ضغط حاجته الشديدة الى المال او البذور . وخلال بضعة أعوام ،
يتحول الفلاح — عادة — الى بروجيتارى بلا أرض « (١٦) » .

وفى مرحلة تالية قام الكولاك — الذين وسعوا مساحة حيازاتهم ،
واصبحوا مؤجرين للأرض وأدوات الزراعة ، واشتغلوا بتجارة القمح على
نطاق محلى ، واقرضوا المال للفلاحين — بوضع أسس الصناعة الريفية
وبدأوا فى استخدام زبائنهم المخدمين ومخينهم فى نظام الانتاج المنزلى . وغالبا
ما كان أولئك الراساليين المشتغلين بالصناعة الريفية يحققون بعد ذلك ثراء
كافيا للانتقال الى المدينة ، وان يصبحوا ملاكاً لمصنع حديدية . وكون الكثيرون
منهم (مثل عائلة أرنامقوف التى يذكرها جوركى فى روايته : الخراب) عصب
الطبقة الراسالية الروسية ، على حين غرق جيرانهم الفقراء فى أعماق
التبعية ، حتى أثقلت الديون والضرائب كواهلهم ، ولم يمد باستطاعتهم
المحافظة على حيازاتهم الضئيلة ، والتحتت أسرهم بصنفوف البروليتاريا
الريفية ، أو أصبح بعض افراد الأسرة — على الأقل — من أئصاف البروليتاريا
الذين يعوضون النقص فى دخلهم من حيازاتهم بالعمل فى المناجم أو المسن
للصناعة القريبة منهم (١٧) .

والأمثلة التى تشير الى نمو التفاوت الطبقي ، والتحول الى نظام
الأجور ، التى نجد — غالبا — ما يماثلها فى المجتمعات الريفية فى أى اقليم
من أقاليم العالم ، مفيدة فى هذا الصدد ، لعدة أسباب : فهى تشير الى انه
بينما يكون اختفاء الحياة الحرة للأرض ذا أهمية بارزة فى المجتمعات
البداية ، الا انه ليس العامل الوحيد — أو العامل الرئيسى — فى خلق طبقة
تابعة من الاجراء ، كما يظن البعض أحيانا (١٨) . فهناك عوامل أخرى مثل
الديون أو الاحتكار قد تسلب المنتج الصغير استقلاله ، وتؤدى الى فقدانه
للكيانه كحياة الحرة للأرض . ولا يبدو واضحا — فى نفس
الوقت — ان التفاوت الاقتصادى لا يؤدى الى انقسام المجتمع الى طبقتين

(63) N.I. Stone in Political Science Quarterly, XIII, 107 seq.

(64) Ibid.; also Lenin, «Development of Capitalism in Russia» and
«The Agrarian Question in Russia» in Selected Works, vol.
I; L.A. Owen, Russian Peasant Movement, 1917, 88 seq.; G.
Pavlovsky, Agricultural Russia on the Eve of the Revolution,
107-8, 199-206.

(65) Achille Loria in Economic Foundations of Society, 1-9; and
Analyse de la Propriété Capitaliste.

لحداهما طبقة اصحاب الاعمال ، والاخرى طبقة الاجراء التابعين لهم %
الا اذا كانت ملكية وسائل الانتاج بما فيها الأرض قاصرة — بصورة او
باخرى — على الفئة اليسيرة من المجتمع .

وتصور هذه الأمثلة كيف يكون الاقتصاد القائم على المنتجين الصغار %
مفتقرا الى الاستقرار في مواجهة مؤثرات الانتاج من أجل السوق — وخاصة
اذا كانت السوق بعيدة — الا اذا كان نظام المنتجين الصغار يتمتع ببعض
الزايا التي تكفل له القوة ، او تتخذ بعض التدابير انكسر له الحماية ، وبصفة
خاصة لاعضائه الأكثر فقرا وضمنا . ومن ثم يكون النفوذ السياسي وتدخل
الدولة ذا مغزى من حيث النتائج التي يمكن تحقيقها .

وأخيرا تقدم تلك الأمثلة تصورا للدور الذي لعبه كل من الاحتكار
والربا في الانشاء المستمر للطبقة الممتازة ، وزيادة اخضاع الطبقة التابعة .
فالربا يكون عادة ذا وجهين في مرحلة التراكم البدائي : يتجه احدهما نحو
الطبقة الحاكمة القديمة ، اى نحو الفرسان أو البارونات أو الأمراء أو الملوك
الذين تدفعهم حاجتهم الى المال الى البحث عنه بأى وسيلة وبأى ثمن %
ويتجه الوجه الآخر نحو أكثر هؤلاء الضحايا معاناة ، وهم صغار المنتجين
المحوزين . ويصعب القول ما اذا كان اسراف أحد هؤلاء الضحايا ، او فقر
الآخر ، هو المصدر الأكبر لاثرء المراهين . ولكن بينما كان النوع الأول من
الصفقات — بما يترتب عليه من انتقال نهائى من ملكية الأصول الثابتة من
يد الطبقة الحاكمة القديمة الى الطبقة الجديدة — عاملا قويا في تنمية ثروة
البرجوازية ، فإن النوع الآخر من الصفقات لم يؤد الى تلك النتيجة فحسب ،
بل ساعد — ايضا — على توفير فرص استثمار تلك الطبقة — التي يعد
وجودها عاملا حاسما — موالها في الانتاج . وبتى حققت تلك الطبقة
وجودها ، وفرت لها نوعيتها مزايا هامة ، لأن هدفها الدائم هو الاستثمار
على حساب الآخرين . فهبات الطبيعة بالنسبة لها محدودة ، لأن مصادر
التعدين قد تنفذ ، والربا يبدو كعود الملق : يرمى المصخر الذى يتغذى منه %
وحتى العبيد ينتهى امرهم الى الموت . ولكن البروليتاريا تتميز بنوعيتها
الفنية % فهي لا تعيد انتاج نفسها عبر الأجيال ، بل تعيد انتاج نفسها على
نطاق واسع (ما لم يثبت العصر الحاضر عكس ذلك) .

الفصل السابع

الثورة الصناعية والقرن التاسع عشر



عندما نصل الى مرحلة الثورة الصناعية ، تواجه دراسة كهذه ، مشكلة رئيسية تتصل بمدى التطور وابعاده المختلفة . فنجد المواد الخام — فى صورة سجلات حقيقية — بين أيدينا ، غنية بالمادة ، حيث يخزن الكثير من تلك المواد (ان لم يكن جميعها) ويصنف على ايدى احرزت خبرة فى هذا المجال . وتحفل الصورة — المتقنة الصنع — بالكثير من التفاصيل ، حتى ان كل من يدفعه الفضول الى الاقتراب منها برغبة تدقق النظر وتبطله ، يقع فى مأزق محير . وقد لا يستطيع رسم شيء سوى بعض الخطوط التى تحتفظ بالقليل من نوعية الأصل ، او قد يصبح غارقا فى تتبع التفاصيل التى يعجز عن الالام بها . ومن ثم يرسم صورة ممسوخة لما فعله الآخرون . وحتى اذا استطاع التخلص من ذلك المأزق ، ونجح فى ان يعكس الصورة بشكل كامل ، فان مثل ذلك العمل يعتد — بالضرورة — على بعض أسس الاختيار التى قد لا يتفق عليها اثنان من الباحثين .

فلم يتبق لنا الا القليل مما لم يرد ذكره بالفعل فى أعمال الباحثين الآخرين ، مما يمكن ان نتناوله ، فيما يتعلق بالمالح الرئيسية للاحداث الاقتصادية التى شهدتها القرن التاسع عشر فى إنجلترا أو أوروبا أو أمريكا . فثمة ثغرات فى مجرى تلك الحوادث اذا ملئت ، أضاعت الأركان التى لا تزال غارقة فى الظلام . ولكن القرن الذى عرف الطباعة الرخيصة ، وانتشار المعرفة على نطاق عالمي ، خلف لنا مصادر وثائقية تفوق ما خلف عن أى قرن آخر قبله ، حتى لا يترك لنا أدنى شك فيما كلفت عليه الملاح الرئيسية لتلك الحوادث ، أو كلفت عليه الخطوط الرئيسية لصورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية التى قد نواجهها ، اذا ما قدر لنا أن نعيش فى ظل ظروف اجتماعية كذلك التى سادت أيام بت Pitt أو بيل أو جلاستون .

غير ان الصعوبة التى تواجه الاقتصادى المعاصر الذى يعالج مادة ترجع الى مئات السنوات للاسترشاد بها ليست مشكلة الحيرة أمام وفرة

تلك المادة . فمن الغريب أن الصعوبة تكمن في عكس ذلك لبعض أعتبارات :
 غشة فكر في نوعية معينة من المادة التي يحتاج إليها ، وعندما ينتقل من
 الوصف إلى التحليل ، ومن الخطوط العريضة لتطور تلك الحوادث إلى
 بواعثها ، ومن تفاصيل الصورة — كما تبدو عند نهاية كل مرحلة زمنية —
 إلى حركتها ، يجد نفسه غارقا في دياجير الظلام . ولا ريب أن ذلك الظلام
 يرجع — بصفة جزئية — إلى أن التساؤلات التي يحتاج المؤرخ الاقتصادي
 إلى طرحها نادرا ما يجد لها صياغة كافية أو صحيحة ، في شكل المسألة
 المناسبة للإجابة عليها . ولكن ذلك يرجع — في حالات معينة — إلى أن
 المادة التي تتطلبها الإجابة على تساؤلات بعينها ليست متاحة بعد . وقد
 يظن المرء — لأول وهلة — أن ذلك يرجع إلى أن حوادث هذا القرن
 قريبة من أنظارنا ، ومن ثم يمكننا وفرة التفاصيل المسجلة من الوصول إلى
 مستوى مختلف من الرؤية حتى أن بحثنا عن بواعث تلك الفترة يكن —
 بصفة خاصة — في التساؤلات التي نطرحها . غير أن الانعكاس الكامل
 للامح صورة تلك الحوادث يفترض أن تفسيرها . يمكن في الظروف
 الموضوعية التي تواجهنا في هذه الفترة ، فالنظام الاقتصادي الذي بزغ من
 الثورة الصناعية نجا في حقيقة الأمر بشكل معقد واختلف كثيرا في جوهره
 من مظهره بالصورة التي تجعل تفسيره أكثر صعوبة .

لماذا وقفنا بعيدا عن صورة تلك الحوادث ، وتركنا المنظر كله يبرز
 ملامحه أمام أعيننا ، فلا بد أن يبهتنا ملمحان بارزان : أولهما واكثرهما غمّة ،
 حقيقة أن ايقاع التغير الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، فيها يتعلق ببنية
 الصناعة والملافت الاجتماعية ، وحجم الانتاج ، واتساع التجارة وتنوعها ،
 لم يكن طبيعيا — بالمقارنة بمستوى ايقاع التغير في القرون السابقة — حتى
 أنه حول أفكار الناس عن المجتمع تحويلا جذريا ، من المفاهيم الثابتة —
 بصورة أو بآخرى — لعالم قدر للناس فيه أن يظلوا مرتبطين من جيل لآخر
 بتوخي الحياة الذي حدد لهم عند مولدهم ، وحيث كانت مخالفة التقاليد مجانية
 للطبيعة ، إلى مفهوم التقدم باعتباره قانونا للحياة ، وباعتبار اطراد التقدم
 دلالة طبيعية على أي مجتمع يعيش جوا صحيا . وعلى حد تعبير مكجولاي ،
 أصبح التقدم الاقتصادي اعتبارا من عام ١٧٦٠ « ينفر بالسرعة » . ومن
 الجلي أن تفسير الحياة الاقتصادية للقرن التاسع عشر لا بد أن يكون —
 بصفة أساسية — تفسيرا لتغيره وحركته ، أكثر من وضوح ذلك في أي
 حقبة تاريخية أخرى .

وثاني هذين المبحثين ، يتبل في أن الحوادث الاقتصادية تقدم في القرن
 التاسع عشر (أو على الأقل في الثلاثة أرباع الأولى منه) في أنظارنا)
 خليطا من الظروف الملائمة — بصورة استثنائية — لإدراك المجتمع

الرأسمالى . وقد كان العصر الذى شهد التغير التكنولوجى الذى زاد من انتاجية العمل ، كما شهد زيادة سريعة غير طبيعية فى مراتب البروليتراريا ، كما شهد أيضا سلسلة من الحوادث التى وسعت حقول الاستثمار وسوق السلع الاستهلاكية معا ، بدرجة لم يسبق لها مثيل . فقد رأينا كيف اعاق ضيق السوق نمو الصناعة الرأسمالية فى القرون السليقة ، واعترضت الانتاجية المنخفضة — التى فرضتها اساليب الانتاج فى تلك الحقبة — طريق توسعها ، وكلفت ندرة العمل تضع تلك العقبات فى طريق الصناعة الرأسمالية من وقت لآخر . وتم ازالة تلك العقبات — بصورة نهائية — فى عصر الثورة الصناعية . وواجهت تراكم رأس المال والاستثمار أفاق أرحب انشاعا ، قامت بتغذيتهما من مختلف جوانب المؤشرات الاقتصادية .

ولا يكاد يبدو ان تزامن تلك الظروف الجديدة والملائمة — التى أثرت على عرض العمل والانتاجية والأسواق — فى الظهور لا يرتبط ببعضه البعض . واعتبر القليل من الباحثين ان الأدلة المتاحة كافية لاجاد اجابة كاملة عن الطبيعة الخاصة بتلك العلاقة التى تربط تلك الظروف ببعضها البعض . ولكن من الجلى انها كانت — الى حد كبير — نتاج مرحلة التطور التى كانت الرأسمالية قد بلغتها فى بريطانيا بالفعل ، وليست نتيجة عرضية لظروف خارجة عن اطار عملية التطور تلك . فمن المعروف الآن ان زيادة السكان ترجع الى هبوط معدل الوفيات ، اكثر من رجوعها الى زيادة معدل المواليد . وقد يكون تحسين الرعاية الطبية ، والاهتمام بالصحة العامة الذى أدى الى هبوط معدل الوفيات — من ناحية — انعكاسا لندرة العمل فى مطلع القرن الثامن عشر ، بقدر ما كانت مخترعات القرن الثامن عشر التى تستهدف التخفيف من الاعتماد على العمل أيضا رد فعل لذلك . وكان توسع السوق فى حد ذاته نتاجا مشتركا للمخترعات ، والتوسع فى تقسيم العمل ، وارتفاع نسبة الانتاجية ، وزيادة السكان (كما يؤكد ذلك على الأقل قانون سائى الذى لا يلقى التقدير الآن) .

ولكن كيفما كانت الدرجة أو الشكل اللذان ارتبطت بهما تلك العوامل عند بروزها ، ليس ثمة سبب يدعو الى اعتبار ارتباطهما المستمر جزءا من النظام الطبقي ، أو ان ذلك الارتباط مقدر له البقاء (وذلك فيما عدا الصيغ الأكثر تطرفا من قانون سائى) . غير ان ذلك ما افترضه — بجلاء — الكثير من كتاب القرن التاسع عشر ، ان لم يكن معظمهم . واحاط الربع الأخير من القرن التاسع عشر مثل تلك الافتراضات بالشكوك ، وعمق القرن العشرين تلك الشكوك ، حتى بلورت فى فترة ما بين الحربين العالميتين — على وجه التحديد — آراء مختلفة تمام الاختلاف . ورغم ان تلك الآراء كانت غريبة — فى بدايتها — الا انها تحظى اليوم بقبول على نطاق واسع . ويذهب ذلك

الرأى ، ألى أن الوضع الاقتصادى الذى ساد خلال الملة علم ألتى تقع بين على ١٧٧٥ - ١٨٧٥ ، لم تكن أكثر من مرحلة انتقال فى تاريخ الراسمالية نتيجة مجموعة من الظروف لم يقدر لها أن تحقق الانتقال فحسب ، بل خلقت نقيضها على مر الزمن ، أو على حد تعبير أحد الكتاب المحدثين ، « لم تكن سوى ثورة علمية هائلة » (١) .

ومن الشائع الآن - أن التحول الذى طرا على بنية الصناعة الذى عرف باسم « الثورة الصناعية » (٢) ليس حدثا يمكن تحديد وقوعه بعقد أو عقدين من الزمان . وكان عدم تطور الصناعات المختلفة - بدرجة متساوية - من الملامح البارزة لتلك الحقبة ، ولم تميز التواريخ الخاصة بالصناعات المختلفة - أو حتى ببعض أقسام الصناعة الواحدة (ناهيك عن الصناعة فى البلاد المختلفة) - من تحديد زمن المراحل الرئيسية لتطور تلك الصناعات فحسب ، بل كثيرا ما كان التحول فى بنية صناعة معينة ، يتم من خلال عملية تستغرق نصف قرن من الزمان .

ويمكن جوهر التحول فى التفم الذى يدخل على طبيعة الإنتاج ، الذى يرتبط عادة بإدارة الآلات بالقوى غير البشرية وغير الحيوانية . واكد ماركس على أن التفم الحاسم يتمثل فى حقيقة الأمر - فى تثبيت الأدوات التى كانت تتولى تشغيلها الأيدى البشرية من قبل فى الآلة ، ومنذ تلك اللحظة « حلت الآلة محل الآداة .. بفض النظر عما إذا كان الإنسان ، - أو بعض الآلات الأخرى - الدافع لذلك » . والمهم أنه يحدث « بعد تشغيل الآلات التى تؤدي بأدواتها نفس العمليات التى كانت تؤدي من قبل بواسطة الحامل بأدوات مماثلة » . ويشير ماركس - فى نفس الوقت - الى أن

(١) J.R. Hicks, Value and Capital, 302 F.

(٢) يرجع أول استخدام لهذا المصطلح الى أرنوند توينبى فى محاضراته التى طبعت عام ١٨٨٧ ، وقيل أن « سك هذا المصطلح » يرجع الى تاريخ طبع تلك المحاضرات Beales in History Vol. XIV, 125. وفى الحقيقة استخدم انجلز هذا المصطلح عام ١٨٤٥ فى كتابه « أحوال الطبقة العاملة فى انجلترا » فى عام ١٨٤٤ ، ويرجع اليه الفضل فى ابتكار هذا المصطلح Cf. Mantoux, The Industrial Revolution in Eighteenth Century, p. 25.

ويبدو أن المصطلح كان شائعا بين الكتاب الفرنسيين منذ عشرينات القرن التاسع عشر .

(Cf. A. Bezanson, Quarterly Journal of Economics, vol. XXXVI, p. 343).

« الآلة الواحدة تحتفظ بطنج محدود ، طالما اعتبرت على قوة الإنسان وحدها . . . وأنه لم يستطع أى نظام آلى أن يتطور بصورة كاملة قبل أن تحل الآلة البخارية محل القوى المحركة القديمة » (٦) .

وحقق ذلك التغير الحاسم — على أية حال — تحولاً جفرياً فى عملية الإنتاج سواء تم تحديده بتحويل الأداة من اليد البشرية إلى الآلة ، أو بإدارة الأدوات بواسطة مصدر جديد للقوة . ولم يتطلب ذلك تركيز العمال فى مكان عمل واحد هو المصنع فحسب (فقد حدث ذلك أحياناً فى الفترة السابقة فيها كان يسميه ماركس « ورشة الصناعة اليدوية ») ، ولكنه فرض على عملية الإنتاج طابعاً جماعياً ، باعتباره نشاطاً نصف آلى ونصف آدمى معاً . ومن بين سمات هذه العملية الجماعية اتساع نطاق تقسيم العمل إلى درجة من التعقيد لم تتحقق من قبل ، واتساعه إلى درجة لا يمكن تخيلها ، فى ظل ما كان قائماً — من الناحيتين الوظيفية والجغرافية — فى وحدة الإنتاج الواحدة .

وثمة سمة أخرى تتمثل فى زيادة الحاجة إلى نشاط المنتج البشرى ، ليتسق مع وقع حركات العملية الآلية ، ذلك التحول الفنى فى التوازن ، الذى كانت له انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية ، التى تبطل فى زيادة اعتماد العامل على رأس المال ، وفى زيادة الدور الذى يلعبه الرأسمالى باعتباره قوة قسرية تنظيمية تفرض على المنتج البشرى فى تفاصيل عملياته الإنتاجية . ويعطى أندرو أور فى كتابه فلسفة الصناعات — بلهجة المنصر — أن « الهدف الأكبر » للآلات الجديدة يكمن فى أنها تقود إلى « تحقيق مساواة العمل » ، والاستغناء عن القدرات الخاصة للعامل الماهر « ذى الإرادة الذاتية والجموح » وهبطت بجهد العمال « إلى ممارسة أعمال تنقسم بالحز والمهارة ، عندما يركزون على عملية واحدة ، يتم إتقانها بسرعة على أيدي الشباب » (٦) .

فقد كان العامل يعتبر فى الزمن القديم نشاطاً بشرياً ينسجم بالطابع الفردى — بصفة عامة — بمعنى أن المنتج كان حراً فى اختيار وقت العمل وطرازه ، بينما لم تكن الأدوات التى يستخدمونها تزيد على كونها امتداداً لأصابعه . وكانت الآلات التى تنقسم بها تلك الفترة — على حد قول ماتيو — « إيجابية فى يد العامل ، وكانت قوته العظيمة ، ومهارته الفطرية أو

(3) Capital, vol. I, pp. 308, 378.

(4) Andrew Ure, The Philosophy of Manufactures, Ed. 1835, 20-1.

المكتسبة ، أو فكاؤه ، يحدد التفاصيل الدقيقة للإنتاج » (٥) . ولم تفرض علاقات التبعية الاقتصادية بين المنتجين وبعضهم البعض أو بينهم وبين التجار — بشكل مباشر — عن طريق ضرورات الإنتاج ذاته ، ولكنها فرضت عن طريق ظروف خارجة عن إطاره ، فقد كتبت تلك العلاقات علاقات بيع وشراء الإنتاج المصنع أو نصف المصنع ، أو غير ذلك من علاقات الدين ، التي تطرأ على عرض المواد الخام أو أدوات الإنتاج الحرفية .

ويصدق هذا على « ورش الصناعة اليدوية » حيث كان العمل يتجمع في مكان واحد . ولكنه كان يمثل — بصفة عالية — عنصرا في وحدات فردية ، ولا يعد نشاطا يعتد على بعضه البعض يتطلب الارتباط ببعضه البعض عضويا ، إذا كان عليه أن يحقق عملا . على حين كان الحرفي في النظام القديم يجمع ما بين أدوات الإنتاج البشرية وغير البشرية ، وكان قادرا على البقاء ، لأن الأدوات غير البشرية ظلت ضئيلة الحجم ، ولا تعدو أن تكون امتدادا لليد البشرية . ولكنه عجز عن أن يجد لقدمه موقعا في الظروف الجديدة ، لأن الحد الأدنى لحجم الوحدة الإنتاجية بلغ من الكبر حدا لم يعد باستطاعته السيطرة عليه ، ولأن العلاقات بين الأدوات الإنتاجية الآلية والبشرية كتبت قد تغيرت . وأصبح المال ضروريا الآن لتسويل المعدات المعقدة التي يتطلبها الشكل الجديد للوحدة الإنتاجية . وظهر دور جديد نوع من الرأسماليين ، فلم يعد الرأسمالي ينعصب دور المرابي أو التاجر ، ولكنه أصبح يلعب دور رجل الصناعة ، الذي ينظم ويخطط عمليات الوحدة الإنتاجية ، ويفرض نظاما شموليا على جيش من العمال ، سلبت حقوقه الاقتصادية ، وأجبر على أداء واجباته الثقيلة في خدمة الآخرين ، تحت سيطر الجوع وأشراف سيده .

وكان ذلك التحول حاسما في مظاهره المتعددة لدرجة يستحق عندها أن يسمى بالثورة الصناعية ، ولا يكفى شيء مما ورد في الوصف الكلاسيكي الذي قدمه توينبي لذلك التغير لتبرير أهال المصطلح ، الذي يميل إليه أولئك الذين يتمسكون ببداية الاستمرارية . وذلك التبرير يعتد على سرعة التغير التقني ذاته بدرجة أقل من اعتماده على العلاقة الوثيقة بين التغير التقني وبنية الصناعة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، كما يمتد إلى مغزى مؤثرات ذلك التفكير على تلك العلاقات . فقد حدث التحول — حقا — في بعض الصناعات في وقت مبكر منه في الصناعات أخرى ، وبينما تعالج تلك الحوادث — التي وصفناها — بأنها ثورة وعلى أنها مجموعة مترابطة ببعضها البعض ، فإن توقيت تلك المجموعة من الحوادث في الخطوط

المخططة للإنتاج لا يوصى بوجود أى علاقة وثيقة بين بعضها البعض . كما أنه لم يكن من المتوقع أن تكون على هذا النحو إذا اخذنا فى اعتبارنا الطابع الجبيل لمختلف فروع الصناعة والمشكلات التقنية المختلفة تعلم الاختلاف التى كان على كل منها أن تجد حلا لها قبل أن تحتل الآلات التى تدار بالقوى المحركة ميدان الصناعة . ولعل ما يجدر بالملاحظة اصرار أسلوب الإنتاج القديم على الاستمرار فى البقاء ، واحتلاله مكانا واضحا لعدة عقود من الزمان ، حتى فى الصناعات التى غزا نظام المنع الحديث جانبها من ميدانها .

ويرى أرنولد توينبى أن ثمة « أربعة اختراعات كبرى » ، كانت مسئولة من الثورة التى حدثت فى صناعة القطن هى : « المفزل الذى اخترعه هارجريفز فى عام ١٧٧٠ ، والاطار المائى الذى اخترعه أركرايت قبل ذلك بعام ، ومفزل كروميون المسمى بالبغلة الذى اخترع عام ١٧٧٩ ، ومفزل البغلة الذى يعمل ذاتيا واخترعه كيلي عام ١٧٩٢ » ، ورغم ذلك « لم يحدث كل من تلك الاختراعات الثورة الصناعية وحده » ، إذا لم يكن جيمس وات قد اخترع الآلة البخارية فى عام ١٧٦٩ ، التى استخدمت فى صناعة القطن بعد ذلك بخمسة عشر عاما . ويضيف توينبى الى تلك الروابط الحساسة فى عملية التغير النول الآلى الذى اخترعه كارترائت عام ١٧٨٥ (الذى لم يستخدم على نطاق واسع حتى العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر) . وفيما يتعلق بالمؤثرات التى أصابت صناعة الحديد يذكر اختراع طريقة الصهر بالفحم فى مطلع القرن الثامن عشر ، « واستخدام الآلة البخارية فى افران الصهر عام ١٧٨٨ » (١) .

واعتبر انجاز نول هارجريفز « أول اختراع مهد الطريق لظهور تغيرات جذرية فى اوضاع العمال الانجليز » ، ويربط ذلك بافحال أركرايت « لعناصر جديدة تساهم تمثلت فى الربط بين مميزات مفزله ومفزل هارجريفز » وبين النول الآلى وآلة وات البخارية (٢) . وجرت المسادة على اضافة المكوك الطائر — الذى اخترعه كاي عام ١٧٣٣ — الى هذه السلسلة من الاختراعات الحساسة ذات العلاقة المبكرة ، وهو ذلك الاختراع الذى وصفه أوشر بأنه « اختراع ذا أهمية استراتيجية » وضع حلا للصعوبات التى رآها ليوناردو صعوبت حساسة (٣) ، وترتب عليه ما وصفه

-
- (6) Lectures on the Industrial Revolution of the Eighteenth Century, 90-1.
 (7) Engels, Op. cit., 4-6.
 (8) P.A. Usher, History of Mechanical Inventions, 261.

ماثو بأنه « نتائج لا يمكن تقديرها » . وكذلك آلة النسيج التي اخترعها بول ويك في نفس السنة (التي كانت قريبة الشببه من آلة أركرايت ، ولكنها لم تحقق نجاحا عمليا ، وبقيت معروفة على نطاق ضيق ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تم الربط بين اختراع دادلي لطريقة صهر الحديد بالفحم الحجري عام ١٦٢١ وويليام داربي باستخدام الفحم في الصهر في كولبر وكدال في العقود الأولى من القرن الثامن عشر ، وطريقة كورت لزج الأكسجين بالحديد المنصهر (عام ١٧٨٤) وصناعة الحديد . وعلى نحو مشابه كانت آلة وات البخارية ترتبط بالآلة نيوكومن الهوائية التي اخترعت عام ١٧١٢ ، والتي كان « الهواء يشكل المصدر الفعال للضغط فيها ، غير أن تشغيلها الحقيقي كان يعتمد على إنتاج البخار » ، وآلة سافري التي اخترعت عام ١٦٩٨ والتي كانت تقوم على مبدأ الفراغ الناتج عن البخار المضغوط . ولكن كل من هذين الاختراعين كان يرتبط باستخدامهما العملى لفتح المياه من المناجم والأعمال المائية (٩) .

فكرنا من قبل أن التغيرات التي تربط بينها وبين الثورة الصناعية قد ظهرت بالفعل في مجالات معينة منذ نهاية عصر التهودور . وبينما تعد تلك الحالات استثنائية، إلا أنها لا تخلو من الأهمية — بأى حال من الأحوال — كما توضح ذلك كتابات الأستاذ نيف . ولكن الأساليب التقنية الأحدث — التي مرافقتها تلك الفترة — لم تعرف طريقها إلى التطبيق في الصناعات الرئيسية للبلاد (وذلك فيما يتعلق بتأثيرها على العمالة والبناء الاجتماعي) .

ف تلك المشروعات التي اتخذت شكل المصانع ، لم تزد عن كونها طلائع معزولة للرأسمالية الصناعية ، حتى لو كان وزنها أكبر مما جرت العادة على افتراضه . فقد اعتمد عدد منها على حماية الدولة ، والامتيازات السياسية ، أكثر من اعتماده على الصراع الاقتصادي من أجل البقاء . فورش مثل تلك التي امتلكها جاك في نيوبوري أو ورش حرف النسيج كانت تعد بالكاد « مصانع » بمفهوم القرن التاسع عشر « للصناعة » — حتى لو أطلق عليها ذلك الاسم — فهي أقرب إلى ما وصفه ماركس « بورش الصناعة اليدوية » .

أضف إلى ذلك ، أن ثمة لمحة نادرة صناعة التي ظلت تعتمد على الجهود الفردية والتي كانت محدودة النطاق وبمعثرة من حيث الانتاج، حتى لو كانت علاقتها الاقتصادية تبتل إلى أن تكون رأسمالية الطابع بحكم خضوعها للتاجر المشتغل بالصناعة اليدوية أو لتظلم الإنتاج المنزلى . وحتى

اختراع ولیم لی الشهير لآلة صنع الجوارب فی عام ١٥٨٩ لم یؤد الى قیام نظام المصنع ، ولكنه ادى فقط الى قیام علاقات رأسمالية (بمعنى اعتماد المنتج اقتصادیا على الرأسمالی) على أساس الانتاج الفردی المنزلی فی ظل تأجير آلات حیلکة الجوارب ، الذی شرحناه من قبل .

وعلى نقیض ذلك حققت آلة نثر الحریر — الی اختراعها لومب عام ١٧١٧ — انتقالا الى نظام المصنع ، « بأدواتها الی تدار ذاتیا ، وانتاجها المستمر غیر المحدود ، وظلة تخصص من یخیرونها » (١٠) . ولكن تأثیرها ظل رغم ذلك محدودا ، میؤكد بلیتو ان آلة لومب « لم یؤد الى اختراع جدید » ، فقد ظل جون وتوماس لومب « رائدان اکثر من كونهما صلحبا مبادرة .. » ، وكان ذلك نذیرا ببداية الثورة الصناعية ولكنها لم تكن بعد قد بدأت « (١١) » .

وفی صناعة الحديد ، شهد كل من عصر ثیودور وستیوارت — حقا — قیام بعض الأفران العالیة الکبیرة ، الی استثمرت فیها مبالغ كبیرة من رأس المال ، وكانت تقوم بأربع عملیات هی الطرق ، والصهر بالآلات تدار بقوة دفع المیاه ، والفرغلة الآلیة ، والقطع . ولكن طالما كان الصهر یتم باستخدام الفحم النباتی ، فان تلك الأفران الصغیرة ظلت مبعثرة وسط الغابات ، دون ان ینجم عنها تأثیر اقتصادى ملموس . اذ كانت وفرة الوقود تحد من حجمها كما تحدد موضعها . ولم تظهر مصانع الحديد الحدیثة ذات الحجم الكبیر — كظاهرة اقتصادية — الا بعد الوصول الى حل للمشکلات الفنیة المترتبة على استخدام الفحم فی الصهر ، كما ان التوسع فی انتاج المعدن كان یعوقه فی الکثیر من فروع تلك الصناعة — ندرة الحديد الغفل (١٢) .

ومن المعترف به الآن ان السرعة الی غرزت بها الثورة المیالین الرئیسیة للصناعة — عندما وفرت مجموعة المخترعات الحاسمة وسائل ذلك الغزو — كانت أقل مما یظن البعض . ففی مجال انتاج الحديد ، تم الانتقال من نظام أفران صهر قدیمة الصغیرة حجم الی تعقد على الفحم النباتی اعتمادا كاملا ، عند نهاية القرن الثامن عشر (رغم ان تلك الأفران كانت لا تزال تنتج نحو خمس انتاج بریطانیا من الحديد الغفل فی عام ١٧٨٨) . وبحلول عشرينات القرن التاسع عشر كانت الطرق الجدیة الی اختراعها كورت تستخدم فی المناطق المنتجة للحديد فی انجلترا ، وجاءت

(10) Mantoux, op. cit., 199.

(11) Ibid., 201.

(12) Ibid., 195.

المطرقة البخارية التي اخترعها نلسون لأكمل عملية التحول . وعلى حين كانت تيمة مصانع كولبروكيل تقدر بخمسة ملايين جنيه عام ١٧١٥ ، كان « إنشاء مجموعة كاملة من الوحدات الإنتاجية في صناعة الحديد لا يتكلف أقل من خمسين ألف جنيه عام ١٨١٢ وفق تقدير توماس آتوود ، وكان المصنع الذي تبلغ طاقته الإنتاجية ٢٠٠ طن من القضبان الحديدية أسبوعيا يتكلف — عام ١٨٣٣ — ما يتراوح بين خمسين ألف ومائة وخمسين ألف من الجنيهات » (١٣) .

ولكن صناعات تشغيل المعادن كانت أكثر تطلعا ، فكانت صناعة المسامير في بلاك كترى لا تزال — في الثلاثينات — بأيدي صغار المنتجين، الذين يديرون ورشًا صغيرة واستمرت على هذا النحو حتى السبعينات . حيث كان صاحب ورشة المسامير يمتلك مخازن يوزع منها المواد الخام وطلبات الإنتاج على منتجي المسامير في المنزل ، أو يؤجر مساحات من الدكاكين المجاورة لمخزنه لمنتجي المسامير الذين لا يملكون مسابك خاصة بهم .

وفيما يتعلق بصناعة المعادن في برمنجهام — صفة عامة — يذكر لنا كاتب معاصر في عام ١٨٤٥ ، أن تلك الصناعة « اتجهت إلى التثخن .. مثل الزراعة في فرنسا » . وفي عام ١٨٥٦ كان « معظم أصحاب ورش الصناعة اليدوية يستخدمون خمسة أو ستة من العمال فقط .. خلال الستون عاما الأولى من القرن التاسع عشر » وفي جميع أنحاء ذلك الإقليم « كان التوسع في الصناعة يعني .. زيادة في عدد أصحاب ورش الصناعة اليدوية ولا يعني تركيز الأنشطة الإنتاجية في مصانع كبيرة » (١٤) .

وفيما يتعلق بصناعات البنادق والمجوهرات والسلع المعدنية والسروج وعدة الخيل ، شهدت ستينات القرن السادس عشر تواجد عدد من العمليات الإنتاجية الجزأة إلى جانب بعضها البعض في الوحدة الإنتاجية الصغيرة التي يمكنها فرد يوزع العمل على حرفيي الصناعة المنزلية . وعجز ظهور القوة البخارية — في كثير من الأحوال — عن تحويل تلك الصناعات الصغيرة إلى صناعات تقوم على أساس نظام المصنع . وتسميت « المصنع » إلى عدد من الورش المتصلة عن بعضها البعض ، تتصل بها

(13) T.S. Ashton, Iron and steel in the Industrial Revolution, 163.

(14) G.C. Allen, Industrial Development of Birmingham and the Black Country, 1860-1927, 113-14.

انابيب تربطها بآلة بخارية ، حيث كانت الورش تؤجر الى صغار المنتجين الذين يحتاجون الى قوة البخار لعمليات انتاجية معينة (١٥) .

وفيما قام اول مصنع للسكاكين في شيفلد في عشرينات القرن التاسع عشر ، كان « كبار صناع السكاكين » — حتى الستينات — يلجأون الى تصنيع جانب من انتاجهم لدى صناع صغار . ولكن الكثيرون ممن اشتغلوا بها يسمى بالمصانع في حقيقة الامر يعملون لحسابهم ، فيستأجرون القوة المحركة التي يوفرها المصنع وينتجون في بعض الاحيان لحساب آخرين (١٦) .

وفي ضوء حقائق كهذه ، ذهب الاستاذ كلايم الى ان العمل الخارجى في انجلترا ، في عهد جورج الرابع ، كان « لا يزال شكلا سائدا » من اشكال الرأسمالية الصناعية ، فعلى الرغم من انه كان « يفقد الأرض — من ناحية — لصالح المصنع الكبيرة ، كان يكسب أرضا — من ناحية أخرى — على حساب الانتاج المنزلى والانتاج الحرفى » (١٧) . ولم ينتشر استخدام الآتوال البخارية في صناعة القطن الا في الثلاثينات ، بعد ما يزيد على نصف قرن من ظهور مخترعت اركرايت وكرومبتون ، وبعد مرور نصف قرن على اختراع كارتررايت ، عندئذ كان استخدام مغزل هارجريفز في طريقه الى الاختفاء .

وحققت الآلة انتصارها في صناعة الصوف خلال الخمسينات ، فكان نحو نصف المشتغلين بصناعة النسيج في يوركشاير يعملون في المصانع عام ١٨٥٨ . وكانت صناعة الجوارب والملابس الداخلية لا تزال — حتى عام ١٨٥١ — تعتمد على نظام الانتاج الحرفى الصغير (بلغ عدد المعلمين في تلك الصناعة ١٥ ألفا ، كانوا يستخدمون ٣٣ ألف عامل مياومة) ، الذى يستخدمه راسماليون وفق نظام الانتاج المنزلى . وكان دولاى صناعة الجوارب وآلة برونل الاسطوانية قد بدأ يعكسان آثارهما على تلك الصناعة . وكانت المصانع التى تستخدم ما يزيد على مائة عامل في صناعة القطن ، لا تتجاوز ربع المصانع القائمة في ذلك الحين ، كما لم يتجاوز عددها العشر في صناعة الصوف . بينما كان الانتاج يتركز بشكل متزايد في أيدي منتجين ، يستخدم كل منهم أقل من عشرة عمال ، في صناعات مثل الملابس والأحذية .

(15) Ibid., 151.

(16) J.H. Clapham, An Economic History of Modern Britain: the Railway Age, 33, 99, 175.

(17) Ibid., 178.

وتحول إنتاج الاحذية ، من نظام ورشة الصناعة اليدوية ، الى نظام المصنع ، فى الربع الأخير من ذلك القرن ، عندما استخدمت ملكينة بلاك وغيرها من الآلات الأوتوماتيكية التى تم جلبها من امريكا (١٨) .

وترتب على بقاء الصناعة المنزلية ، وورش الصناعة اليدوية — حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر — نتائج هامة بالنسبة للحياة الصناعية والمستغلين بالصناعة ، نادرا ما استوعبها الكتاب . فقد كان ذلك يعنى أن الطبقة العاملة لم تتخذ طابع بروليتارية المصنع حتى الربع الأخير من ذلك القرن . واحتفظ العمال — قبل ذلك الوقت — بالطابع الذى ساد فى مطلع عهد الرأسمالية ، فيما يتصل بعاداتهم ومصلحتهم ، وطبيعة علاقات استخدامهم ، وظروف استغلالهم ، على حد سواء . وظلت قدرتهم على التنظيم ووضع المخططات البعيدة المدى غير متطورة ، مما جعل أفق اهتمامهم يتركز على الصناعة — أو حتى على الأقليم — أكثر مما يتركز على الطبقة . وكان بقاء التقاليد الفردية للحرف — وما يتصل بها من طموح للوصول الى مرتبة صاحب العمل — يقف حجر عثرة فى طريق انتشار ونمو النقابات العمالية ، ناهيك عن الوعى الطبقي . وعكست الخلافات داخل حركة الشارتيين التناقض بين عمال المصانع فى المدن الشمالية الذين توجه اليهم تيرجوس أوكونور بدعواه ، وحرفى مدينة لندن الذين تبموا لوفت ومعلمى الحرف فى بلاك ككترى .

ونتيجة عدم التجانس بين القوى العاملة — التى كانت لا تزال بدائية — استمرت سيطرة رأس المال على العمل فى الإزدياد . ونظرا للطابع البدائى الذى اتسمت به علاقة الاستخدام — التى بقيت شائعة — واستمرار تقاليد العمل التى كانت سائدة فى مرحلة سابقة ، تعطل نمو الإنتاجية ، وأضيف المزيد الى أشكال الاستغلال الصغيرة ، التى ارتبطت بساعات العمل المطول ، العمل المهنى ، واستخدام الأطفال ، والجزاءات ، والأجر العيى ، وغياب الرعاية الصحية أو السلامة البدنية . وفى وقت متأخر كعام ١٨٧٠ لم يكن الرأسمالى الكبير يستخدم الكثير من العمال استخداما مباشرا ولكن كان يلجأ الى مقاول وسيط لذه بالعمل ، يعد موظفا ، وصاحب عمل صغرى فى نفس الوقت . فقد كان العامل الماهر فى منتصف القرن التاسع عشر يلعب — فى حقيقة الأمر — دور مقاول العمل ، ويحمل السمات السيكولوجية والشكلية لهذا النوع من العمل .

ولم يكن ذلك النوع من العلاقات سائدا فقط فى الصناعات التى كانت لا تزال تحتل مسرح الإنتاج المنزلى بما كان فيها من رؤساء صناع البنادق

أو المسامير ، أو السروجية ، أو الحدادين المشتغلين بصناعة العربات ، أو السباكين الذين يتبعهم صناع منزليون يعملون تحت إشرافهم . فقد كان نظام مقاولي العمال سائدا حتى في المصانع ، وهو نظام يتيح الفرصة للطغيان الدنيء ، والفش من خلال الأجر العيني والدين ، ودفع الأجور في بيوت عملة ، التي خاضت ضده التقلبات العمالية الأولى معركة قوية وشاقة . كما نجد عمال أفران الصهر في صناعة الحديد ، يحصلون على أجورهم من الراسمالي ، وفقا لعدد الأطنان التي ينتجها الفرن ، ويستخدمون مجموعات من الرجال والنساء والأولاد والخيول ، لتشغيل الفرن أو مراقبة الصب . كما نجد المقاولين في مناجم الفحم يأخذون على عاتقهم إدارة المنجم لتبجاز قدر معين من الانتاج ، مستخدمين في ذلك معاونيهم . وكان بعض هؤلاء ، يستخدم ١٥٠ رجلا ، يضعهم تحت إشراف ملاحظين يراقبونهم أثناء العمل . وفي وحدات درغلة الحديد كان هناك المعلم وفي وحدات الصناعة المعدنية ، ومصانع السلاسل كان هناك المشرف ، الذي يستخدم عشرين أو ثلاثين عاملا في وقت واحد ، وحتى النساء العاملات في مصانع الأزرار كن يستخدمن مساعدات من البنات (١٩) . وعندما ادخل نظام المصنع على الصناعات المعدنية الصغيرة في برمنجهام ، « لم تبد في الأفق الفكرة القائلة ، بأن صاحب العمل يجب أن يجد أماكن العمل والمصنع والمواد الخام ، وأن يتولى الإشراف على تفاصيل العمليات الصناعية » (٢٠) .

فقد استمرت الأوضاع القديمة في البقاء — حتى داخل المنشآت الكبيرة — مثل خصم مبالغ من الأجور تمثل قيمة استئجار مكان العمل وتتيمة القوة المحركة والأضواء . واستمر العمال — من ناحيتهم — في التمسك بالعادات التي شاعت في ورش الصناعة المنزلية ، فكلوا يمسكون عن العمل يومي الاثنين والثلاثاء ، ويركزون عمل الأسبوع كله في ثلاثة أيام منه (٢١) . وكان على الصناعات المعدنية أن تنتظر ادخال الآلة الغازية (التي حلت محل نظام تأجير القوى البخارية القديمة الى مقاولي الباطن) ، وتطور المواصفات ، وتقوية الحديد المشغول بالصلب (لنظويحه للمكبس والادوات الآلية) حتى تستكمل انتقالها الى نظام المصنع الحقيقي ، وتؤثر بذلك على « تقريب نوع العمل المستخدم في مختلف الصناعات المعدنية ، نتيجة تشابه الأساليب الآلية المستخدمة » (٢٢) .

(19) Allen, op. cit., 146, 160-5.

(20) Ibid., 159.

(21) Ibid., 166.

(22) Ibid., 448.

ويبدو أن الكثير من الكتل الذين تطروا الى الثورة الصناعية باعتبارها سلسلة مستمرة من التغيرات استمرت حتى ما بعد القرن التاسع عشر ، أكثر من كونها تغيرا واحدا ، استخدموا المصطلح كمرادف لثورة تقنية خالصة . وهم بذلك يفقدون القدرة ، على رؤية المخرى الخاص لذلك التحول ، في بنية الصناعة ، وفي العلاقات الاجتماعية للإنتاج ، الذي ترتب على التغير التقنى عند مستوى حاسم معين . وإذا ركزنا اهتمامنا على التغير التقنى — بالدرجة الأولى — فمن الصحيح والهام أن ذلك التغير كان منذ بداية وقوعه يشكل عملية مستمرة . ولا ريب أن علينا أن ننظر الى تلك الحقيقة — باعتبارها ملحا بأمرنا بلحظة نضج الرأسمالية — بمجرد وقوع مرحلة التحول الحاسمة ، وبداية النظام الصناعى ، فى كل تلك السلسلة من الثورات فى الأساس التقنى للإنتاج .

فقد أصبح التقدم التقنى عنصرا فى الكيان الاقتصادى ، وأصبح مقبلا باعتباره كيانا طبيعيا ، وليس باعتباره شئ استثنائى ومتغير . فمع وصول القوة البخارية ، ازدهت الموانع التى كانت تقف فى وجه التعقيد الألى ، وانتشار الآلات ، وكبر حجم العمليات التى تستطيع الآلات إنجازها . وتطلبت الثورة التقنية — الى حد ما — تراكم قوة دافعة ذاتية ، طالما أن كل تقدم فى الآلة كانت له نتائجها التى تتمثل فى زيادة تخصص الوحدات ، والفريق البشرى الذى يتولى إدارتها ، وكذلك تقسيم العمل عن طريق تبسيط حركات العمل الفردية ، مما ييسر سبيل التوصل الى المزيد من المخترعات التى جعلت الحركات المبسطة تؤدي بواسطة الآلة .

وارتبط بهذا الاتجاه التراكمى ، اتجاهان آخران : أولهما اتجاه نحو زيادة إنتاجية العمل ، ومن ثم (ثبات أو على الأقل ارتفاع نسبى للأجور الحقيقية) زيادة حجم فائض القيمة التى يمكن أن يستمد منها تراكم جديد لرأس المال ، وثانيهما ، اتجاه نحو زيادة تركيز الإنتاج وملكية رأس المال . وكان ذلك الاتجاه الآخر — الذى يسلم به اليوم كتعادة ثابتة — ثمرة زيادة تعقد المعدات الفنية ، التى هيات التربة لتغير أكثر حسمها فى بنية الصناعة الرأسمالية ، وخلق «المؤسسة الرأسمالية» الاحتكارية (أو شبه الاحتكارية) التى نجدها فى العصر الحاضر .

ولا يزال يحتوى تاريخ ميلاد تلك المجموعة من المخترعات الحاسمة — فيها بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر — على الكثير من النقصان الغامضة . وبينما لا نعرف أصول تلك المخترعات حتى نقف على دوافعها ، لا نستطيع أن نعتبرها حوادث عرضية لا تتصل بالأوضاع الاقتصادية التى نبنت منها ، على نحو ما يذهب البعض من أن ليس ثمة صلة بين الاثنين . ولا ريب أنه ينظر الآن الى المخترعات الصناعية باعتبارها نتاجا اجتماعيا ؟

بمعنى انه ليس لها تطور مستقل بها ، وان كل مخترع يرث المشكلات — وبعض ما يساعد على حلها — عن سابقيه . فالتسلاوات التى ترد فى ذهن المخترع ، والمواد التى يستخدمها فى مشروعه ، تتحدد بواسطة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحاجات الزمن . وعلى حد قول بيلز : « يسدو المخترع (فى عصرنا) معبرا عن طموح اليوم أكثر من كونه مبتكرا له » (٢٣).

وبينما كانت مخترعات القرن الثامن عشر — بلا ريب — تهت ببعض الصلة الى المتجزات العملية للقرن السابع عشر ، كان جانب ملحوظ من ملاحظها يشير الى انها نتاج جهد رجال عمليين مارسوا التجربة وحرصوا على معرفة حاجات الصناعة فى ذلك الوقت . وعلى سبيل المثال ، كتبت بحوث بويل وغيره من العلماء حول مبادئ تواتين الضغط فى الغازات ، احد الشروط الأساسية التى قادت الى اختراع المحركات الهوائية والبخارية . وعرفت المشاكل العملية لاستخدام القمح فى صهر المعدن طريقها الى الحل — من ناحية أخرى — قبل استيعاب كيمياء المركبات المعدنية استيعابا دقيقا . فالمشاكل التى وضعها رجال الصناعة والاختراع امام انفسهم لم تكن تصاغ كافتراضات مسبقة ، ولكنها نبقت من خلال التجارب الكاملة التى مرت بهم .

اضف الى ذلك ، ان مجرد حل مشكلة من المشكلات — من ناحية المبدأ — ليس كافيا بـ بالنسبة للاختراع الناجح ، وهو ذلك الاختراع الذى يترك اثرا على التطور الاقتصادى . وهناك الكثير من الأمثلة على الفجوة — التى تلاحظ من حين لآخر — بين اكتشاف المبدأ والتعبير عنه فى شكل انجاز حقيقى . كما ان هناك أيضا أمثلة على الفجوة التى تنشأ بين انجاز مشروع ، وتقنية باعتباره فكرة تجارية . ولا يجب ان ننظر فحسب ما سباه أوشر « تعقد عملية تحقيق الانجاز » ، لأن الاختراع الناجح يمثل — بمسفة عامة — ذروة مجموعة من الاكتشافات المرتبطة ببعضها البعض ، وتستقل أحيانا عن بعضها البعض — فى بداية الأمر — وتعتمد فى حلها على مختلف الأيدي (٢٤) .

ولكن يجب علينا — أيضا — ان نتذكر ان القدرة والخبرة التى يطلبها الانجاز الناجح وتطبيقاته ، تتوفر غالبا عند المنظم الصناعى ، أكثر من توفرها لدى من يشغل فى المعامل . ولا يتحقق نوع من الخبرة ، أو

(23) Beales, History, vol. XIV, 128.

(24) R.C. Epstein, Industrial invention in Quarterly Journal of Economics, vol. VI, 242-6.

القدرات الذهنية ، أو الوسائل المادية أو المالية ، التى تجعل المشروع ممكنا من الناحية الاقتصادية : ما لم تكن الظروف الاقتصادية ملائمة لذلك ، أى حتى يبلغ التطور الاقتصادى مرحلة معينة . كما أنه من المحتمل ألا تتخذ المشكلة شكلها النهائى ، الذى يدعو الى ضرورة ايجاد حل صناعى معين . وعلى الرغم من أن بات وبول قد صمما ونفذا آلة الغزل ، لم تظهر آلة مماثلة لها تحمل نفس فكرتها إلا بعد خمسة وثلاثين عاما ، حيث قدر ل تلك الآلة أن تكون ذات مستقبل اقتصادى . ولعل ذلك يرجع الى أن آكررايت كان يتمتع بالاحساس العملى الذى افتقر اليه الرجلان اللذان سبقاه . ورغم ذلك أعاق نقص المال آكررايت عن تحقيق النجاح — فى المراحل الأولى — وإن كان سوء حظه أقل من سوء حظ بات وبول فى هذا المجال . كما يبدو أن داد دابلى قد اكتشف طريقة استخدام الفحم فى صهر الحديد عام ١٦٢٠ (إذا جاز لنا أن نأخذ بروايته) ولكن داربى استخدمها استخداما ناجحا بعد ذلك بقرن من الزمان . وصنع برونل اختراعه الخاص بصناعة الجوارب عام ١٨١٦ ، ولكنه لم يستخدم بصورة فعالة إلا فى عام ١٨٤٧ . زد على ذلك أن تطور المحرك البخارى كان عليه أن ينتظر حدوث تحسينات نوعية فى من انتاج الحديد ، حتى يصبح بالإمكان صناعة غلايات واسطوانات أكثر قدرة لضمان الضغط العالى للبخار ، وصناعة آلات على درجة من البساطة والدقة لتلبية الأغراض المحددة بواسطة الأدوات الآلية الغادرة على تشكيل الأجزاء المعدنية بدقة كافية (٢٥)

وبينما حددت الظروف السائدة فى الصناعة — فى نفس الوقت — شكل الاكتشاف الذى يمكن التوصل اليه ، فإن أحوال الصناعة دفعت المخترعين — وهدت أفكارهم وأيديهم — الى تصنيع تلك المخترعات . فقد كان اكتشاف طريقة صهر الحديد باستخدام الفحم استجابة لمشكلة فرضها — فى بعض الأحيان — تفاقم ندرة الوقود الخشبى . وجاء اختراع كاي للكبوك الطائر حلا لصعوبة التوسع فى استخدام المادة الخام ، بسبب قصر ذراع النساج (بالقاء الكبوك من يد لآخرى) . ونال المخترعون — فى ستينيات القرن الثامن عشر — تشجيعا واضحا فى صورة جائزتين قدمتهما جمعية تشجيع الفنون والصناعات « لأحسن مخترع يحقق غزل ست خيوط من الصوف أو الكتان أو القطن أو الحرير فى وقت واحد ، ولا يتطلب إلا عمل شخص واحد » ، للتغلب على قصور الغزل عن تلبية حاجات النساكين ، الذين يعملون لحساب التجار ، وخلصه فى المواسم « التى يشتغل فيها الغزالون بحصاد محاصيلهم ... ويصعب على (أصحاب ورش الصناعة اليدوية) الحصول على يديى عاملة تكفى لتوفير الغزل

لنساجيهم » (٢٦) . وبذلك لم تكن المخترعات التي ادخلت على العالم الحديث تتصل في تقدمها ببعضها البعض فحسب ، بل كانت تتصل بحالة الصناعة ، والمصادر الاقتصادية ، وطبيعة المشاكل المتعلقة بالمشتغلين بها في مطلع عصر الرأسمالية ، التي كانت بمنأى القرية التي وغرت لها سبيل النمو .

، ويتضح بما فيه الكفاية ، ان حالة الصناعة لم تكن لتجعل منها - قبل الوصول الى تلك المخترعات - حقلا مناسبيا لاستثمار رأس المال على أي نطاق واسع . فقد كان الريا والتجارة وبصفة خاصة التجارة التي تحظى بالامتياز - كما كانت الحال في تلك الأيام - تحقق أرباحا أكثر ارتفاعا ، حتى اذا أخذنا في اعتبارنا الصحف الكبرى التي تدخل في ذلك . ومن الخطأ - طبعاً - أن نعتبر فترة الابتكار التقني فترة قائمة بذاتها ، ونعتبر القرون التي تلتها فترة جهود تقني كليل (٢٧) .

مقد شهدت العصور الوسطى المتأخرة ظهور آلة تجهيز الأمتشة والمعجلة المائية . وشهد القرنان السادس عشر والسابع عشر مجموعة من الاكتشافات التي أدت الى تأسيس عدد من نماذج المصانع الأولى ، مثل تحسين المصناعات التي يسهل التعدين على اعناق كبيرة ، والدراسات

(26) Mantaux, op. cit., 220.

(٢٧) ورد ذكر المخترعات العديدة التي ظهرت على مر القرون في

التقرير النهائي للجنة الاقتصادية الأمريكية على النحو التالي :

القرن العاشر :	٦	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الحادي عشر :	٤	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الثاني عشر :	١٠	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الثالث عشر :	١٢	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الرابع عشر :	١٧	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الخامس عشر :	٥٠	مخترعات صناعية رئيسية
القرن السادس عشر :	١٥	مخترعات صناعية رئيسية
القرن السابع عشر :	١٧	مخترعات صناعية رئيسية
القرن الثامن عشر :	٤٣	مخترعات صناعية رئيسية
القرن التاسع عشر :	١٠٨	مخترعات صناعية رئيسية
القرن العشرين (حتى	٢٧	مخترعات صناعية رئيسية

عام ١٩٢٧)

The Executive Secretary of the US Temporary National Economic Committee, Final Report, P. 105.

العلمية الخاصة بانطلاق الغدائف والبندول ، ودراسة هيجين للحركة الدائرية ، التي طبقت عمليا في صناعة الساعات وغيرها من الآليات المماثلة غير ان مرحلة الآلة البخارية تجاوزت ذلك كله — رغم ارتباط تلك المخترعات ببعضها البعض — لان ارتباط الآلة البخارية باختراع الآلات الذاتية الحركة، فتح مجالا للاستثمار في « الاستغناء عن العمل البشرى » الذى كان موازيا لتلك المخترعات في اتساعه ووفره ، بينما قدمت المعرفة الجديدة بتطبيقات نظرية المكونات المعدنية — في نفس الوقت — أساسا ماديا لم يكن متاحا من قبل ، لمعدات الصناعة التي ازدادت ادواتها الآلية في النمو والوضخلة والتعقيد .

ونتيجة للتغير قدر لاسلوب الإنتاج القديم — الذى كان يعتمد على الإنتاج الحرفى الصغير — ان يقطع ، رغم تمسكه بالبقاء . وتضخمت بروليتاريا المصنع بدخول الكثير من المنتجين الصغار فيها ، الذين كانوا يعتمدون على الإنتاج الصغير في كسب عيشهم . واتسعت الشقة الاقتصادية بين طبقة السادة والأجراء — بشكل ملحوظ — وكذلك بين الملاك والمعدنين ، نتيجة الحواجز الاقتصادية ، حيث كانت اقامة وحدة انتاجية تفرض الانتقال من طبقة الى اخرى .

ومما يثير بعض الدهشة ، ان اقتصادى ذلك الزمان ، اعتبروا ان بطء تراكم رأس المال يمكن في الحد الاساسى للتقدم الاقتصادى ، وليس في تلك الحدود التي اعترضت ميدان الاستثمار . وكان يجب عليهم التسليم بان تدخل الحكومات في التجارة ، او النقص في عرض العمل ، يكفى لتجديد التقدم عند حد الركود ، رغم وفرة المعروض من رأس المال ، وتطور فروع الصناعة المختلفة بالقدر الكافى . وتتميز روح التفاؤل التي شاعت في ذلك الوقت في رد ريكاردو على مالتوس الذي اكد على الاخطار التي تنجم من زيادة الإنتاج ، والتخمة التي تنجم عن « نقص الحاجة الفعالة » . وكان ريكاردو يذهب في رده الى ان مالتوس أبرز (حيثما سمحت الظروف بتراكم سريع لرأس المال ، يحدث هبوط في قيمة السلع ، بالنسبة لقيمة قوة العمل يترتب عليه انخفاض في الأرباح) ما يشير الى ضرورة ان تكون هناك حاجة خاصة للسكان (٢٨) ، تلك الحاجة التي لا تقتصر الى اشباع ، اذا كان الغذاء متاحا كافيا للمحافظة على معدل الوفيات عند حد منخفض .

وكان ريكاردو يعنى بذلك « الحاجة الى السكان » — طبعا — تحول السكان الى بروليتاريا ، ترغب في تلجير نفسها للوك الصناعة الجدد .

وهي حاجة حيوية للرأسمالية الجديدة الأخذة في التوسع ، ولا يمكن مسد تلك الحاجة ، دون حدوث التطورات التي المحنا اليها في الفصل السابق ، ودون ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للبروليتاريا ارتفاعا كبيرا . ورغم أن تأثير مخترعات ذلك العصر ، كان يتجه نحو «الاستغناء عن القوى البشرية» أدت الفرص الكبيرة التي أتاحتها تلك المخترعات بتوسيع مجال الاستثمار إلى زيادة ملحوظة في الحاجة إلى العمل . وقد لاحظنا أن معدل الوفيات قد هبط في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ، وظل معدل المواليد عند مستوى مرتفع خلال السنوات الحاسمة للثورة الصناعية .

أضف إلى ذلك أن الصناعة التي ظلت في مدن شمال غربي إنجلترا الصناعية ، كانت قادرة على اجتذاب مرض هائل من المهاجرين الإيرلنديين الجياع . فقدمت بذلك احتياطي هام للعمل غذي الحاجة إلى العمال غير المهرة في صناعة البناء في لندن — عند منتصف القرن الثامن عشر — وساعد على توسع المدن الصناعية التي ظهرت في عصر الثورة الصناعية ، ووفرت العمل اللازم لآلة السكك الحديدية في الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر (٢٩) .

وعاد معدل الوفيات إلى الارتفاع منذ نهاية الحروب النابليونية بعد أن كان قد بلغ أدنى مستوى له حوالي عام ١٨١١ ، واستقر في الهبوط حتى أواخر الثلاثينات ، رغم التحول الذي طرأ على تركيب الأعمار بصورة تلام انخفاض معدل الوفيات . وكان ذلك الارتفاع في معدل الوفيات — الذي تركز بين الأطفال في المدن الكبرى — ثمرة الضيق الاقتصادي ، والظروف التي سادت في المدن الصناعية الجديدة في تلك الحقبة ، بما سببها من الصحة التي تنبعث عنها الروائح الكريهة ، والتي خلقت تربة ملائمة لانتشار « حمى الأعصاب والأمراض الفاجئة عن فساد الهواء » . والكوليرا التي كُتبت عنها السيدة جاسكل وغيرها فيما بعد .

وبدا معدل المواليد في الهبوط عند نهاية الثلاثينات ، ولم يعد إلى ما كان عليه — في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر — رغم ارتفاعه النسبي بين عامي ١٨٥٠ — ١٨٧٦ (قياسا على المتوسط في عقد من الزمان) (٣٠) وأصبح تقاؤل الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بأن الجيش البروليتاري

(٢٩) كانت نسبة السكان الإيرلنديين الذين يقيمون في لانتشمير عند منتصف القرن التاسع عشر تبلغ ١٠٪ من سكان المدينة . انظر : J.H. Clapham in Bulletin of the International Committee of Historical Sciences, 1933, 602.

سيزداد حجما بالدرجة التى يتطلبها تراكم رأس المال ، لا يستند الى ارض صلبة — عند نهاية القرن — بما تميزت به تلك الحقبة من هبوط فى معدل الزيادة الطبيعية للسكان ، ويتقضاء مرحلة « التراكم البدائى » .

وبينما أعطت زيادة السكان دفعة قوية ، لاجتذاب أولئك الذين كانوا يكسبون عيشهم من مزاوله الأنشطة الصغيرة فى الزراعة او الحرف المنزلية ، الى صفوف البروليتاريا خلال الثورة الصناعية ، لم تكن الزيادة المجردة فى السكان لسد حاجة الصناعة . ولم يكن وجود قوة العمل — كسلعة — وجودا مجردا ، ولكنها كانت متاحة بكميات وفيرة فى الأماكن التى احتاجت إليها ، ومن ثم كان حراك القوى العاملة شرطا ضروريا . ومن وجود الأجوع كدافع قوى لطلب العمل واقتدار العمل الى التنظيم لا تجد الكثير من العوامل التى يشار إليها اليوم باعتبارها معوقات للحراك ، مكانا لها . واصبح باستطاعة الانتصاليين القول بأن زيادة الطلب على العمل ، مهما بلغ حجمها عندما تكون سوق العمل حرة ، ولا يقيدتها تدخل المشرعين او دعاء الاحصان ، تجتنب بصفة عامة عرض العمل الذى يكفى لسد حاجتها خلال فترة قصيرة .

ويجب أن نرى دائما أن كل من الانتصاليين وملوك الصناعة ، لا يركزون اهتمامهم على وفرة العرض فى سوق العمل فحسب ، بل يهتمون كذلك بثمن العمل ، عندما يتحدثون عن ارتباط وفرة العمل بعرضه . وأنهم لا يريدون أن يكون عرض العمل كافيا لشغل عدد من الأعمال المتاحة فحسب ، ولكنهم يريدون أن يكون العمل كافيا الى حد وجود فائض كبير ، يجعل العمال يتصارعون بضراوة — مع بعضهم البعض — طلبا للعمل ، مما يؤدي الى الحيلولة دون ارتفاع ثمن تلك السلعة كلها ازداد الطلب عليها . وتتحقق تلك الشروط — بصورة كاملة — عندما يوقف العمل بقوانين التسوية ، وتصبح لوائح الأجور التى وضعتها الحرف القديمة وصدقت عليها المحاكم المحلية ، عديمة الجدوى فى نهاية الأمر . ويرجع تركيز الهجوم والحدق على نظام سببهميلاند ، الى أنه ظل — خلال الفترة التى تلت الحروب النابليونية — العقبة الوحيدة امام مرونة عرض العمل الذى كانت ترغب فيه الصناعة .

وبغض النظر عن ذلك وما صاحبه من قيام حركة الأسبيجة وتحطيم الحرف الريفية الذى أدى الى زيادة تضخم السكان فى الريف ، كانت انجلترا

(30) Clapham, op. cit., 53-5; T.H. Marshall in Econ. Hist. Supplement, No. 4 to Econ. Journal, Jan. 1929; G.T. Griffith, Population Problem in Age of Malthus, 28, 36.

تتبع بشروط استثنائية توفر سوق العمل اللازمة للرأسمالية الصناعية ، وبينما عبر تضارب المصالح بين ملاك الأراضي ورأس المال الصناعي ، عن نفسه في الصراع الذي دار حول قوانين القمح (« ذلك التصرف الذي أنهى الاستبعاد الإقطاعي » ، على حد قول أندرو أور) ، كان قانون التسوية (الذي وصفه آدم سميث بأنه « قانون سوء التدبير ... يقدم دليلا على الاعتداء على الحرية الطبيعية والعدالة ») يتجه — في بداية الأمر — الى استبعاد أولئك « الذين لا يدفعون الضرائب في الإبراشية . وظل نظام سبينهملاند ، المحاولة الفريدة للحفاظ على احتياطي العمل في الريف ، والحد من تحركه نحو المدينة . وفي عام ١٨٣٤ أخلى ذلك النظام الطريق « لقانون الفقراء الجديد » ، الذي أطلق عقاب حرية التجارة في سوق العمل .

وبرهنت تلك القيود التي فرضت على حركة العمل في البلاد الأخرى ، على أنها كانت — أحيانا — معوقا خطيرا لنمو الصناعة الحديثة ويكتفى أن نأخذ مثالا من تلك البلاد لاثبتت ذلك . فقد سبق أن اورنا حالة ولايات البلطيق ، حيث منع الفلاحون من مغادرة أماكن اقامتهم — بعد تحرير الأتقان — حتى يظل العمل الرخيص متاحا للضياع الكبيرة . ولعب نظام كومون القرية في بقية أنحاء الإمبراطورية الروسية بعد عام ١٨٦١ ، بما امتاز به من التزام جماعي بأداء الضرائب ، والعقبات التي وضعت في طريق انتقال حيازة عائلة الفلاح — تلك العقبات التي ظلت قائمة حتى صدور تشريعات ستلين بعد عام ١٩٠٥ — لعب دورا في إعاقة تنفق العمل من القرية الى المدينة ، ومن الأقاليم التي تمتعت بفائض في العمل ، الى الأقاليم التي كانت تعاني الحاجة اليه لتشغيل المصانع والمناجم . وكانت الشكوى مستمرة من نقص العمل في بروسيا — خلال أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين — حيث كانت الضياع الكبيرة التي يملكها أفراد من كبار الملاك ، تنتشر على نطاق واسع . وتكررت جهود السياسيين المعبرين عن مصالح البئكر لوضع حد لذلك « الهروب من الأراضي » (٣١) .

وكانت العقبات التي تعترض طريق هجرة احتياطي العمل الريفي الى المدن — في تلك البلاد — تمثل في اختلاف ثمن العمل في الأقاليم الريفية عنه في مناطق التوسع الصناعي . ففي روسيا القيصرية — على سبيل المثال — كان اختلاف الأجور شامعا بين الأقاليم الريفية البعيدة والمراكز الصناعية الكبرى ، فوصل الى نسبة ٢ : ١ (ويقيم ذلك الاختلاف البرهان على أهمية ذلك العامل ، في الإبقاء على الحرف الريفية ، كمنافس للصناعة الحديثة) . وكان الاختلاف في الأجور اليومية مجازا لذلك في غربي وشرقي ألمانيا فبلغت

نسبته منذ نهاية القرن التاسع عشر من ١٩ إلى ١٥١٣ (٣٢) . وبذلك كانت الرأسمالية الإنجليزية في وضع أحسن — بالمقارنة بتلك البلاد — بفضل حرية سوق العمل . ونلنا ما كانت الشروط في سوق الشراء ثابتة ومستقرة على هذا النحو .

ولكننا نلتقي بتناقض واضح ، يتعلق بوفرة ورخص القوى العاملة زمن الثورة الصناعية . فهناك عدد كبير من الأمثلة ، التي نستنتج منها أن اختراع واستخدام الآلات الجديدة التي أتاحت فرصة « تقليل الاعتماد على العمل » بدرجة كبيرة ، قد لقيت دفعة قوية بواسطة الندرة النسبية للعمل في القرن الثامن عشر . وأنها حدثت في الغالب في مناطق كان العمل فيها رخيصا — بصورة غير عالية — حتى أن أساليب الإنتاج الحرفي في الورش الصغيرة — أو غيرها — كانت قادرة على البقاء .

ومن الواضح أن الكثير من مخترعي القرن الثامن عشر ، كانوا يعتبرون توفير العمل هدفا مبدئيا . فقد كتب يات على سبيل المثال — ما يشير إلى أن أبرز الفوائد التي تعود من وراء استخدام آلة الغزل التي اخترعها ، هو توفير العمل الذي تتطلبه عملية الغزل بمقدار الثلث ، ومن ثم تزيد من أرباح رجل الصناعة (٣٣) . ومن المعروف جيدا أن ندرة الغزاليين — التي انقصت المعارض من الغزل إلى الحد الذي لم يكن يكفي لسد حاجات النساكين — دفعت إلى الإسراع بإحلال آلات الغزل على تلك الصناعة . وفي عام ١٨٠٠ ، عقد التجار اجتماعا في مدينة لانكشير بهدف النظر في إدخال تحسينات على النول الآلي لمواجهة النقص في عند النساكين . وأدلى أحد كتّاب النشرات المعاصرين (عام ١٧٨٠) بوجهة نظره ، فذكر أنه « ربما كانت مدن نوتنجهام ، وليستر ، وبرمنجهام ، وشيفلد ، وغيرها ، قد نفذت الأمل في التجارة الخارجية ، ما دامت تستمر في اعانة تقدم قيمة العمل اليدوي عن طريق تبني كل التحسينات الحافظة التي يتوصل إليها العقل البشري » (٣٤) .

وربما كان تأثير ذلك العمل لا يستحق أن نركز الاهتمام عليه ، بين غيره من العوامل الأخرى التي أنتجت مع بعضها البعض الثورة الصناعية ، وأن نعتبره مؤثرا في توقيت التغير التقني ، وتحديد نقطة البدء في استخدامه .

(32) Ibid., 273.

(33) Mantoux, op. cit., 217.

(34) Liliam Knowles, Industrial and Commercial Revolutions in the Nineteenth Century, 31-2.

ولكن مهما كانت درجة التوكيد التي تعطيلها له ، فإن التناقض يبدو واضحا : فالثورة الصناعية تعد نتاجا لمجموعة من القوى التاريخية تتوازن عند قدر معين من الارتباط ، وليست نتاجا لواحدة من تلك القوى بمفردها . فوجود أحد العناصر المعنية (على سبيل المثال) بقدر محدود ، قد يكون ضروريا لانتاج نوعية معينة من السبكة المعنية ، غير أن وجوده — في نفس الوقت — بنسبة زائدة ، قد يحدث تغييرا جذريا في نوعية تلك السبكة . وقد يكون صحيحا — بالتالي — أن وجود عرض العمل البروليتاري المتاح بثمن يقل عن مستوى معين ، شرط ضروري لنمو الصناعة الرأسمالية . وأن وجود هذا العنصر الهام (العمل الرخيص) بدرجة متفاوتة ، بالنسبة لغيره من العناصر / الأخرى الضرورية ، قد يؤدي إلى تأخير حدوث التغير التقني الذي قدر له أن يجعل بقدم النظام الاقتصادي الجديد . ولعل قصور عرض العمل ، عن مواكبة العوامل الأخرى في عملية التطور الرأسمالي ، في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، قد عجل بوقوع تلك التغيرات التقنية التي فتحت آفاقا تقدم جديدا .

ولكن إذا لم يكن العمل قد أصبح وفيرا عند مطلع القرن التاسع عشر — على نحو ما حدث — فلا بد أن يخفف تقدم الصناعة الحديثة — الذي كان قد بدأ بالفعل — من سرعته ، أو حتى يتوقف عن متابعة التقدم . ولكن يجب أن يكون هناك اتفاق تلم على أن التغير التقني — في تلك الفترة — كان يقوم على توفير العمل سواء تأثر بمستوى الأجور أو لم يتأثر به ، وهو طابع التغير التقني الذي ميز القرن التاسع عشر كله . فإذا صح ذلك ، كان هذا الاستنتاج بالغ الأهمية ما دامت الرأسمالية قلقة بتوسعها على توفير الزيادة المتوازنة لجيش البروليتاريا ، طالما ظلت المخترعات تتسم بذلك . ومن ثم أصبح باستطاعة رأس المال ، أن يتقدم بمعدل سرعة ملحوظ يفوق الزيادة في عرض العمل .

ومن الحقائق المعروفة ، أنه بينما جاء رأس المال الذي مول التكنولوجيا الجديدة — بصفة رئيسية — من البيوت التجارية والمراكز التجارية مثل ليبربول ، جاء الأفراد الذين ملكوا زمام الصناعات الجديدة ، واخذوا زمام المبادرة في توسيعها من أصول متواضعة . فكثفوا ينتمون إلى طبقات الحرف ، أو أثرياء الفلاحين الذين يملكون رأسمال صغير قاموا بتميمته عن طريق مشاركة التجار الأكثر ثراء ، فطلبوا معهم عزيمة البرجوازية الريفية الصغيرة التي لا تظن وطموحها الجسور . وكثفوا أكثر من أولئك الذين قضوا معظم وقتهم في بيوت التجارة أو السوق معرفة بتفاصيل عملية الإنتاج ، ومن ثم أدرك إمكانات التكنولوجيا الجديدة واستخدامها ناجحا . وكان من بين أولئك الرجال الجسد مطهى حرف المساعدية ، والتجهات ،

والاسكافية ، والنساجين ، كما كان من بينهم الفلاحون والتجار (٣٥) . فقد كون الفلاح الثرى — الذى اشتغل بصناعة النسيج من قبل كعمل اضافى — ثروة متواضعة ، جعلته يملك بعض رأس المال ، كما جعلته يعتاد الصناعة ، وكان يملك الأرض التى يستطيع عن طريق رهنها أو بيعها أن يزيد من رأسماله .

وكان الكثير من الأسماء الجديدة التى لمعت فى مطلع القرن التاسع عشر ينتمى إلى تلك الطبقة مثل بيل ، وفيلدن ، وستروت ، ويدجود ، ولكتسن ، وداربى ، ودافيد ديل ، واسحق دويسون ، وكروشائى ، وراكليف . وبينما كان كلترايت نجل أحد الأعيان وزميل كلية مجدالين ، كان من بين زملائه المخترعين هارجريفز النساج ، وكرومبتون الذى جاء من أسرة تنتمى إلى صفار الملاك ، وأركرايت الذى بدأ يشق طريقه بامكانات مادية متواضعة ، رغم أن زوجته الثاقبة جلبت إليه بعض المال . ولم يقم أى من أفراد تلك المجموعة من المشاهير الثلاثة الأول ، بتأسيس منشأة صناعية كبيرة .

ولكن على الرغم من وجود اتجاه ديمقراطى بين رواد الصناعة الحديثة ، كان يجعل مصالحهم تتناقض تنقضا حادا مع مصالح عائلات حزب الأحرار القديمة ، والتجار الاحتكارين ، الذين كانوا يحتمون وراء اللوائح التجارية والامتيازات الانتصالية ، يجب أن نتجنب الوقوع فى المبالغة ، فنظن أنهم قد تعالوا على أصولهم المتواضعة بفضل المشروعات الصناعية ، على نحو ما فعل المعجبون بهم من المعاصرين مثل سميلز . فقد كان من النادر أن ترتفع مكانة رجل إلا إذا توفر له رأس المال منذ البداية . وقلم رادكليف بتنظيم إنتاج نساجى القرية ، وكان يزود — فى وقت من الأوقات — نحو ألف نول يدوى بالعمل واستطاع ديل (كما روبرت أوين) أن يجد امكانيات مادية مماثلة لتنظيم صناعة النسيج المنزلية بفضل عمله ككاتب عند تاجر اقمشة ، وذلك قبل أن يصبح مؤسساً لمصانع نيولتارك . وجاء القليل من أولئك الرواد من بين عمال الميولومة أو الأجراء ، ومن بين أولئك الذين يدينون ببدايتهم إلى ضربة حظ أو إلى حملة الآخرين .

وحتى أولئك الذين بدأوا الصناعة الحديثة مستندين إلى ميزة رأس المال أو العلاقات التجارية ، كانت صعوبة الحصول على الامكانيات المادية

(35) Cunningham, Growth (Modern Times, II), 619; Gaskell, Artisans and Machinery, 32-3, 94-5; Radcliffe, Origin of Manufacturing, 9-10; S.J. Chapman, Lancs. Cotton Industry, 24-5; Marx, Capital, vol. I, 774.

الكافية التى تحتاجها التكنولوجيا الجديدة لبداية المشروع ، تغل يدهم عن توسيع نطاق (على نحو ما حدث لأكرليت ثاقب الفكر مثلا) . وفى القطاعات الصناعية التى توسعت السوق فيها بسرعة أقل ، كان المجال أقل اتساعا لأولئك الرجال الجدد . ولذلك نجد قوى الإمكانيات الصغيرة ، أقل انتشارا بين هؤلاء . وفى منطقة وست ريدنج بيور كشاير ، نجد ملاك المصانع الجديدة ينتمون فى الغالب الى طبقة التجار الرأسماليين (٣٦) ، بينما كان صغار رؤساء النساجين يقتنعون بادارة مصانع تقوم على نوع من التعاون .

وفى صناعة الحديد والآلات ، واجهت الرجال قوى الإمكانيات المحدودة عقبات كدءاء . ونقبن ذلك من الشكاوى التى تردت حول صعوبة زيادة رأس المال بواسطة الاقتراض وكثفت الأصوات ترتفع بالشكاوى فى هذا النوع من الصناعات بصورة غير عادية . فكتب بولتن — على سبيل المثال — الى شخص يدعى بيتر بوتوم ، كان قد طلب منه ان يتخذ من أخيه صبيا : « لا أعتقد ان ذلك يناسب أخاك ، لأن مثل هذا المشروع لا يقبل استخدام متوسطى الثراء ، فهو يتطلب ما يزيد على ما لدى التاجر الفنى ، لأن الشخص الذى تربى فى مثل هذا المشروع ، إما ان يكون عاملا أجيرا فيه ، او ان يكون مالكا لثروة كبيرة » (٣٧) . وكان بولتون هذا يعكس ما تعلمه من تجربته الشاقة ، فبعد ان باع جزءا من الأرض التى ورثها عن أبيه ، وحصل على ثلاثة آلاف جنيه من مزرعة زوجته ، كان مضطرا الى اقتراض خمسة آلاف جنيه من أحد أصدقائه الميسورين ، بالإضافة الى بعض القروض الصغيرة الأخرى ، وكان يعانى فى وقت من الأوقات من صعوبة دفع الفوائد المستحقة على الديون التى اقترضها على هذا النحو (٣٨) .

ومن بين الثمانية والعشرون رجلا من « رجال الاختراع والصناعة » الذين خلدهم صمويل سميلز ، والذين تتوافر عنهم تفاصيل دقيقة ، جاء أربعة عشر رجلا من طبقة صغار الملاك أو الفلاحين الميسورين . ومعلمى حرف النسيج ، والإسكافية ، ونظائر المدارس ، وما شابههم . وجاء ستة منهم من بين صفوف الطبقة الوسطى الثرية ، وكان ثمانية فقط من بينهم يمتون بالصلة الى أصول عمالية (٣٩) ومن بين هؤلاء الثمانية والعشرون رجلا أصبح ثمانية أفراد منهم رأسماليين على قدر من الأهمية ، ومن بين

(36) Cunningham, op. cit., 618; Mantoux, op. cit., 271.

(37) J. Lord, Capital and Steam-Power, 91; also 108.

(38) E. Roll, An Early Experiment in Industrial Organization, 10-11.

(39) Samuel Smiles, Men of Invention and Industry and Industrial Biography.

هؤلاء كان واحد فقط — هو نلسن — ينتمى الى اصل عمالي ، « وكان عليه ان يترك ثلثى ارباح اختراعه (لشركته) ليضمن رأس المال والنموذ الضرورى لجعل ذلك الاختراع شائع الاستخدام » (٤٠) اما السبعة الآخرون ، فكانوا ينتمون الى الشريحة الدنيا او المتوسطة من الطبقة الوسطى .

وحقق القليل من الرواد الذين ينتمون الى اصل عمالي والذين كتب عنهم صمويل سميلز تقدما — كرجال للصناعة — بجهودهم الخاصة . ومات هنرى كورت فقيرا ، فتنبى ريتشارد كروثاى اختراعه ، وبذلك اثبت على حد تعبير سميلز — ان « الذكاء اهم بالنسبة لتكوين الاموال من الاختراع ، والقدرة على ادارة الأعمال اهم من المهارة الصناعية » (٤١) واستطاع جوزيف كليمنت — بفضل عمله وتدبيره — ان ينال وظيفة في لندن ويرقى الى درجة المشرف ، وكان عند وفاته رئيسا لورشة صغيرة تستخدم ثلاثين عميلا . اما فوكس فكان ابنا لأحد الخدم ، استطاع بمواهبه ان يجذب اهتمام مخدوم ابيه الى اختراعه ، وبذلك استطاع ان يضمن رأس المال الذى بدا به مشروعه الصغير . اما موراي فكان صبى حداث ترقى ليصبح ميكانيكا ماهرا باحدى شركات ليزر الهندسية ككفافة على التحسينات التى ادخلها على الصناعة ، ثم اصبح بعد ذلك شريكا فى مصنع صغير للآلات فى المدينة . كما اصبح ريتشارد روبرت شريكا ميكانيكا فى شركة قدم لها رأس المال رجل يدعى شارب . بينما كان كوينج ابنا لفلاح المثلث اقترض مالا لاتمام شركة للطباعة فى انجلترا ، ولكن كان نصيبه الفشل ومات فقيرا .

واكثر تلك السلسلة من السير اشراقا ، سيرة بيلكونى الذى كان يجمع بين الحظ وبقية العمل ، وبراعة الاستفادة من فرص الحظ ، التى ساهمت فى رفعه من اصوله المتواضعة ، الى مصاف الراسماليين الناجحين . فقد بدا حياته صعبا عند بائع مطبوعات متجول يرتبط بآيرلندا ، ثم اقام محلا لحصله مستثمرا فى ذلك بعض المال الذى تركته له أسرته الريفية التى كانت تقيم فى لومبارديا . واستخدم بيلكونى امكانياته المادية ببراعة فى شراء الجنيهات من الفلاحين — فى وقت كان الذهب فيه مرتفع القيمة — مستغلا جهل مواطنيه بسوق الذهب لتحقيق ارباح كبيرة . وعن طريق تلك المكاسب التى حققها من وراء المضاربة بالجنيهات الذهبية ، اقام خطا للمربعات ذات العجلتين فى المناطق المجاورة لوتر فوردي ، ليجتنب الفلاحين الذين كانوا فى حاجة الى وسيلة للسفر . واخيرا استطاع ان يجمع ثروة صغيرة عن طريق تأجير عرباته لأحد المرشحين فى انتخابات ووترفوردي ، ثم توقف عن

(40) Smiles, Industrial Biography, 159.

(41) Smiles, Industrial Biography, 114.

خدمة ذلك المرشح ، وانتقل الى خدمة منافسه ، وبذلك ساعد المنافس على كسب الانتخابات ، وحصل منه على مكافأة قدرها ألف جنيه جزاء تغييره المفاجئ لبداه . وعندئذ أصبح لديه رأس المال الذى جعل باستطاعته « التحكم فى سوق الخيول والعلف » ، وعندما ادركته المنية كان قد أصبح من الشخصيات الثرية المحترمة (٤٢) .

وجاء معظم رأس المال المستثمر فى صناعة المنسوجات القطنية من التجار . وحصل آركرايت على رأس المال اللازم لاختراعه — فى بداية الأمر — عن طريق اقتراض المال من مصرف محلى بنوتنجهام ، ثم افترض المال — فيها بعد — من اثنين من التجار الأثرياء أصحاب ورش صناعة الجوارب لليدوية . واستطاع رانكليف — أحد رجال الصناعة الجدد البارزين — أن يقيم مصنعا ، عندما شارك تاجرا اسكتلنديا يتجر مع مدينتى فرانكفورت ولايبزج ، ولكنه « تضعف فى سنواته الأخيرة » ، وأصبح يعتهد على الآخرين فى الحصول على رأس المال « (٤٣) » . وكان من الشائع أن « يمكن التاجر المشغل باستيراد القطن رجل الصناعة الشاب من أن يقيم مشروعه ، عن طريق اعطائه قطنا على الحساب لمدة ثلاثة شهور ، بينما كان تاجر التصدير يقدم مثل تلك المساعدة ، عن طريق شراء إنتاج رجل الصناعة أسبوعا بعد آخر . وعن طريق تدفق رأس المال من التجارة استطاعت غالبية المشروعات الصناعية الأولى فى لنكشر ، أن تبدأ فى العمل وإن تتوسع فى صناعة المنسوجات القطنية « (٤٤) » .

وكان التجار الراسماليون يلعبون دور رجال الصناعة — أحيانا — فى لنكشر ويور كشر ، فاشغل ناغان روتشيد بصناعة المنسوجات والصباغة وإمداد رجال الصناعة الآخرين بالمواد الخام ، بينما كان يتجر براسمال قدره ٣٠ ألف جنيه استمهده من والده . وكلفت تجارته تدور بين ما نفسستر ، وفرانكفورت ، والشرق . ويعد أن تضاعف رأسماله ثلاث مرات فى أقل من عشر سنوات ، نقل مجال اهتمامه الى سوق المال بلندن . ومع وجود مثل تلك المكسب ، لا تكاد نعجب من أن رجال الصناعة والاقتصاديين الذين عاشوا ذلك العصر ، لم يشغلوا أنفسهم بالخوف من أن يفوق الاستثمار الصناعى اشباع ميدان الاستثمار .

(42) Smiles, Men of Invention and Industry, passim.

(45) G. Unwin in introduction to G. W. Daniels, Early History of the Cotton Industry, xxx..

(44) Ibid.

٢

إذا عدنا إلى طابع التغير التقني ونتأمله في القرن التاسع عشر ، نغفر في ذهننا سؤال هام يحتاج إلى إجابة : كيف يستطيع التغير التقني أن يهيء — بالدرجة الأولى — فرصة تعميق حقل الاستثمار ، بمعنى توفير فرصة استثمار رأس المال بمعدل متزايد للأرباح ؟ لقد كان الرأي القائل باستطاعة التغير التقني تحقيق ذلك — غالباً — موضع خلاف . وعندما ثبتت تلك المسألة نصل — مباشرة — إلى قلب مشكلة القوة الدافعة للتقدم الرأسمالي ، التي كون عنها اقتصاديو القرن الأخير مثل تلك الآراء المتفائلة .

ولا يبدو أن ثمة أسباب كافية لتوقع أن يؤدي التغير التقني إلى زيادة ربحية الاستثمار ، مهما غلب عليه طابع توفير العمل . وبينما يتجه التغير التقني ، الذي يزيد من إنتاجية العمل (في رأي ريكاردو) ، إلى زيادة الثروات (أو مجمل المنافع) ، فليس من الضروري أن يؤدي ذلك التغير إلى زيادة القيم التي يخلقها ، ما دام العمل المستخدم في إنتاج كمية كبيرة من السلع لن يزيد عن العمل الذي كان مطلوباً من قبل لإنتاج كمية أصغر . وبعبارة أخرى ، يكون تأثير التقدم متمثلاً في خفض التكاليف ، ومن ثم الأسعار . وبينما تزيد كمية الإنتاج ، فإن سعر الوحدة المنتجة والربح الذي يتحقق منها يصبح صفراً نسبياً . وبذلك بدا أنكر أن تحسين إنتاجية للعمل يزيد بالضرورة معدل الربح ، من أكثر النتائج التي توصل إليها ريكاردو شططاً .

ولكن تلك النتيجة تصلح للمناقشة كلما اتسع المجال لذلك ، ويبدو أنها قدمت الأساس الذي قامت عليه الفكرة الواضحة في الفكر الكلاسيكي ، الداهية إلى أن التغير التقني لا يحتاج — بالدرجة الأولى — إلى إدراجه بين العوامل التي تتحكم في ربحية رأس المال . وتبعاً لهذا الرأي (كما رأينا) يتحدد حقل استثمار رأس المال — بالضرورة — بواسطة عرض العمل ، ويتحدد الأخير بطروف عرض الغذاء الذي يقيم لود جيش العمال . ولما كانت المدرسة الكلاسيكية مشغولة بالتهديد بتناقص العائد من الأرض (وفي غيبة حرية الاستيراد) ، فقد انجذبت إلى تركيز الاهتمام على الأثر المحدود لذلك العامل ، واستبعاد العوامل الأخرى ، وهو خطأ ارتفع تكاليف المعيشة مع نمو السكان ، وما يؤدي إليه من ارتفاع في تكلفة القوى العاملة ، وهبوط في الأرباح نتيجة لذلك (٤٥) .

وفي غمرة تلك المناقشة ، نعرض لرأى ماركس الشهير الذى يذهب الى ان ثمة اسباب تقنية خلاصة لهبوط معدل الربح ، ومن ثم يلزم عملية رأس المال ذاتها اتجاه نحو الإيجاب . وكلفت تلك حقيقة بسيطة أدركها بعض الاقتصاديين من قبل (مثل سنويور ، ولونجفيلد) ولكنها لم تحل عندهم مركز الأهمية ، ونلاحظ ما كانت تدخل في نسيج أفكارهم ، باعتبار ان التغير التقنى يتجه الى زيادة « معدل احتياطي العمل المتاح » ، أى نسبة المعدات الرأسمالية (مقدره على أساس قيمتها) الى العمل المستخدم فى الإنتاج الجارى . ويتجه معدل الربح على اجمالى رأس المال (سواء كان يدفع مباشرة فى شكل أجور الى العمال ، أو كان يدخل فى « المعدات الرأسمالية ») الى الهبوط ، اذا أخذنا فى اعتبارنا « معدل فائض القيمة » ، أو نسبة قيمة المنتج الى قيمة القوى العاملة المستخدمة مباشرة فى صنع ذلك المنتج (فى شكل الأجور) .

ولكن فى نفس الوقت الذى أعلن فيه ماركس هذا المبدأ ، أكد على إمكانية حدوث تأثير آخر للتقدم التقنى يختلف تماماً عن سابقه . فإذا أثر التقدم التقنى على إنتاج ما يكفل الحياة للعمال ، كما يؤثر على الخطوط الأخرى للإنتاج — أى اذا أدى الى رخص سلع الأجر والسلع التى لا تدخل فى الأجر — يؤدي الى رخص المنتجات الصناعية محسب ، بل يؤدي الى رخص قوة العمل ذاتها . حقا قد يجد الرأسمالى — الذى يستخدم قوة عمل معينة — نفسه مالكا لإنتاج يساوى نفس القيمة الإجمالية قبل التقدم التقنى وبعدة (ما دامت قيمة كل وحدة من وحدات المنتج قد رخصت نتيجة للتغير) . ولكن اذا انخفضت الأجور — فى نفس الوقت — بسبب رخص غذاء العمال ، فان القوى العاملة تمتص نسبة صغيرة من تلك القيمة المتبقية ، وتزيد نتيجة لذلك نسبة — وكما — الربح الناتج للرأسمالى .

ويشير ماركس الى أنه « حتى يمكن حدوث هبوط فى قيمة القوى العاملة ، يجب ان تريد انتاجية العمل فى فروع الصناعة التى يحدد انتاجها قيمة قوة العمل ، سواء كانت تتعلق بوسائل المعيشة التقليدية أو تستطيع الطول محل تلك الوسائل ... ولكن الزيادة فى انتاجية العمل فى تلك الفروع الصناعية التى لا تسد الحاجة الى ضرورات الحياة — أو وسائل انتاج تلك الضرورات — لا ترفع قيمة قوة العمل » . ويذكر فى موضع آخر ان « قيمة السلع تتناسب تناسباً عكسياً مع انتاجية العمل ... ففائض القيمة النسبى — على العكس — يتعاقل مباشرة مع الانتاجية ... ومن ثم هناك اتجاه فطرى عند رأس المال يدفعه الى الإصرار على زيادة انتاجية العمل ، لتخفيض قيمة السلع ، وبذلك تخفض قيمة العامل نفسه » (٤٦) .

وعلى ذلك فثابتا نستطيع ان نتحدث عن توسع حقل الاستثمار كنتاجية
لخصيص الآلات ، حيثما كان التغير التقني يترك أثرا شاملا . على رخص قوية
الإنتاج ، فان التحسين الذي يدخل على فنون الصناعة ، ويؤدي الى تخفيض
قيمة قوة العمل ، بالنسبة لاجل قيمة انتاجها . وثمة ملاحظتان تنبئان
بوضوح مع هذا المقام : اولاهما ان اثر التقدم التقني يضيف كلها ارتفعت
انتاجية العمل (اذا اخذنا في اعتبارنا التأثير النسبي على الربح) ، فنعلم
تخفيض انتاجية العمل ، وتحصيل الاجور على نصيب كبير نسبيا من صافي
الإنتاج ، فان التحسين الذي يدخل على قانون الصناعة ، ويؤدي الى تخفيض
قيمة السلع - وبالتالي قيمة قوة العمل - بقدر معين ، يزيد الفائض الناتج
كربح للرأسمالي بقدر كبير نسبيا . ولكن في المرحلة التي تتحقق عندها درجة
عالية من الانتاجية ، حيث يصبح الفائض الذي تنتجه كل وحدة من وحدات
العمل كبيرا ، فان رخص السلع - وبالتالي قوة العمل - بقدر معين ، يزيد
الفائض بنسبة أقل ، حتى يصل الى الحد الذي يصبح عنده العمال ليسوا
بحاجة الى الاجور ، لان سلع الاجور أصبحت سلعا مجانية (على حد قول
ماركس (٧)) وفي تلك الحالة لا يترك تحسين الانتاجية أثرا أبعد على حجم
الفائض ، ومن ثم نتوقع أن يصبح ذلك التأثير اقوى - كتقليل ما اطلقنا عليه
اسم « توسع حقل الاستثمار » - في مرحلة متقدمة من مراحل الرأسمالية
الصناعية ، أكثر منه في مرحلتها المبكرة والأكثر بدائية ، عندها كانت انتاجية
العمل أصغر حجما .

أما الملاحظة الثانية ، فتتمثل في أنه لا يوجد « قانون حديدي » كذلك
الذي قال به لاسال ، يقوم على ان أي رخص في قيمة المواد التي تدخل في
اعاشة العمال ، يترتب عليه - بالضرورة - هبوط مماثل في تكلفة العمل
بالنسبة لصاحب العمل . ويتوقف حدوث ذلك - أو عدم حدوثه - على
حالة سوق العمل في زمان معين ومكان محدد . فالظروف التي تلائم مثل
ذلك الاتجاه ، هي تلك التي يكون فيها عرض العمل مرنا للغاية ، حيث يكون
هناك فائض كبير للعمل أو يكون ذلك الفائض في طريق التكوين . ففي النصف
الأول من القرن التاسع عشر ، حيث كانت سوق العمل تقتصر الى التنظيم
وكان العمال لا يتمتعون بميزة المساومة المستترة في مواجهة صاحب العمل ،
يمكن بلا ريب افتراض أن الاجور قد سارت على هذا النوال . وعلى أية
حال ، كلما فاق عرض العمل الحاجة اليه (تلك الحاجة التي كانت تحقق
بمعدل تقدم أقل من معدل تراكم رأس المال في عصر توفير العمل) ، وكان
هناك جيش احتياطي للعمل يمكن تجنيده باستمرار ، أدى ذلك الى استئجار
الضغط العكسي على قيمة العمل .

ولكن عندما تتغير تلك الظروف بدرجة معينة ، وبصفة خاصة عندما يصبح العمل منظماً لممارسة المساومة الجماعية ، قد يصبح الناتج الصافي للتقدم التقني مختلفاً تماماً . فقد لا يترتب على رخص قيمة سلع الأجور رخص مماثل في قيمة قوة العمل ، ولا يمثل جانب من الناتج التي تترتب على ذلك — أو حتى جانب كبير منها — في زيادة ربحية رأس المال ، ولكنه يتسبب في ارتفاع الأجور الحقيقية . ففي نصف القرن الأخير أو ثلاثة أرباع القرن التي شهدت «التقدم الصناعي في بلاد مثل : بريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، كانت العملية التي أطلقنا عليها اسم «توسع حقل الاستثمار» : كنتيجة للتقدم التقني ، الذي زاد من إنتاجية العمل ، ذات أهمية ضئيلة . أو لعبت — على الأقل — دوراً أكثر تواضعاً ، من ذلك الذي لعبته في عنوان تطور الرأسمالية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر .

ورغم أن التمييز بين الاستثمار والغرض الاستثماري يبدو أمراً مبدئياً ، فإن مناقشة مثل ذلك الأمر كانت ينتهي إلى الفشل في الفصل بين مؤثرات التقدم التقني ، والمؤثرات الناجمة عن التراكم البسيط لرأس المال ، مثل اثر التغير الذي يحدث في المعرفة التقنية مع رأسمال ذا كم معين ، واثم زيادة تراكم رأس المال في حالة معينة من حالات التقنية . وقد يكون من النادر أو المستحيل — من الناحية العملية — الفصل بين هذين النوعين من أنواع التفسير .

غير أن عدم التوفيق في التمييز بين النوعين — بفرض التحليل — يترتب عليه زيادة اضطراب الفكر . كما أن ثمة صعوبة أخرى لا يسلم فيها من اللبس افتراض «حالة معينة من حالات التقنية» ، فقد تشير إلى حالة المعرفة التقنية السائدة مع تطبيقاتها الذي يخضع للتنوع ، أو تشير إلى حالة الأساليب التقنية السائدة والمستخدمة بالفعل . فلذا افترضنا أن التقنية ثابتة في المثل الأخير ، فإنه يترتب على ذلك أن زيادة تراكم رأس المال لا مفر لها من أن تأخذ شكل تضاعف عدد المصانع والآلات ذات الطابع المميز ، وهي العملية التي يشار إليها اليوم «بتوسيع» رأس المال ، والتي سماها ماركس : «زيادة في رأس المال مصحوبة بتكوين تقني دائم لرأس المال» (٤٨) .

ومن مضاعفة عدد الآلات تتضاعف الحاجة إلى العمل الذي يديرها . فإذا لم يتسع نطاق عرض العمل بتضاعف رأس المال ، فإن عملية التوسع قد تتوقف عند مرحلة معينة . ويتم الوصول إلى نقطة لا تجد عندها المصانع الجديدة العمل الكافي لسد حاجتها ، ويتركز التوسع في الاستثمار في رفع

قيمة العمل حتى يخفى الريح وتقع الأزمة . وهنا يصبح أمامنا صورة قريبة الشبه بالصورة الكلاسيكية . فنتقدم الصناعة يحد منه — بالضرورة — معدل اتساع حجم الجيش البروليتارى . وعلى العكس تعتبر البطالة (الناتجة عن صعوبات التسويق مثل ما قد ينتج من الاعتراض المفاجئ لعملية الاستثمار ، وهو ما سنعود اليه فيما بعد) أحد أعراض النقص الكامل لرأس المال .

ولكن حتى اذا نحنا مشكلة حاجة السوق جانباً — الى حين — فمن المنطقى ان نشك فيما اذا كان ذلك يعكس صورة حقيقية للوضع فى بلد نضجت فيه الرأسمالية مثل انجلترا فى القرن التاسع عشر ، كما ان ثمة تساؤل عما اذا كان باستطاعتنا ان نجد فى الأزمة الاقتصادية للقرن التاسع عشر ما يتفق مع هذه الصورة بمنتهى الدقة . وثمة ما يشير الى وجود شيء كهذا فى الكساد الذى حدث فى السبعينات — كما سنرى — ميز الوضع الاستثنائى ، ولكن من الصعب ان نجد ذلك فى المناسبات الأخرى فى القرن التاسع عشر ، وبالتالي لا نجد ما يتفق معها بدرجة كبيرة . وربما كان أكثر انطباقاً مما يتصوره الاقتصاديون فى الوقت الحاضر باتجاههم نحو التنوع المستمر .

ومن المسائل الشائعة المثيرة للجدل ان المنظم لا يواجه — بصفة عامة — فى أى وقت من الأوقات بشكل تقنى فريد يجد الاستثمار فيه عملياً ، ولكنه يواجه باختيار بين بضعة أشكال تقنية وبعضها البعض . وبعبارة أخرى ، يواجه المنظم مجموعة من البدائل التقنية . ويتقرر الاختيار الحقيقى بينها ، عن طريق تقدير معدلات الربح المجزية التى تتحقق من الاستثمار فى كل منها ، فى ظل اوضاع معينة . وقد تكون البدائل العملية التى تواجهه أصغر فى العدد مما يعتقد الاقتصاديون ، وبذلك يكون اختياره محدوداً . وعندما يكون التغير التقنى آخذاً فى التقدم بقفزات واسعة (من وجهة النظر الاقتصادية) ويكون كل اختراع بمثابة علامة على الطريق ، يصبح الفرق بين الانتاجية العضوية للأساليب المختلفة كبيراً — من الناحية العملية — بالدرجة التى قد لا تترك للمنظم الا فرصة اختبار محدودة ، او لا تتيح له فرصة الاختيار على الإطلاق . وفى هذه الحالة تحدد الخطوات التى قطعها التاريخ فى طريق الاختراع ، الطريقة التى تتبناها الصناعة فى وقت من الأوقات .

ولكن فى الفترات التى يتقدم فيها التغير تدريجياً ، عن طريق ادخال تحسينات وتعديلات صغيرة فى العملية الآلية التى تتسم بنيتها العامة ومبادئها الأساسية بالثبات الى حين ، فان مجال الاختيار العلى يتسع أمام المنظم . وحتى عندما ارتفع صوت الثورة الصناعية — عند نهاية القرن الثامن عشر — كانت أمام الفزاة فرصة الاختيار بين مخزل هارجرىفز ، وبضلة كرووبتون ،

أو أن يختار — في مطلع القرن التاسع عشر — ما بين النول المائي أو النول الذي يدار بقوة البخار . ويمكن القول أن الاختلاف في الانتاجية العضوية للبدائل — رغم كبره — قد لا يبلغ من الكبر درجة تجعل الاختلاف بين العمل الرخيص والعمل النادر ، يعجز عن التأثير في الاختيار بين تلك البدائل .

وإذا كانت الحال كذلك ، فانه يترتب عليه أن تكون صورة الاستثمار الراسمالي — الذي يتقدم في مواجهة حالة الثبات التي تنسم بها المعرفة التقنية — أكثر واقعية (مثل وجود مجال معين في الطرق البديلة) من أسلوب تقنى معين يستخدم في كل صناعة على حدة . وفي مثل تلك الظروف ، يتجه استثمار رأس المال نحو الاتساع — في بداية الأمر — عن طريق مضاعفة عدد المصانع التي تنتج الى ذلك النوع ، والتي تبرهن على انها أكثر ربحية في الظروف القائمة . وتستمر في ذلك — كحد أدنى للمقومة — طالما كُنْ هناك فائض كلف من العمل (أو توسع سريع في عرض العمل بصورة كافية) يسمح بإقامة مصانع جديدة واستئجار العمال لتشغيلها ولتحقق التقسيم على حد سواء .

ولكن عندما يصبح العمل نادرا — بمجرد استنزاف الفائض أو هبوط معدل الزيادة الى حد أدنى من زيادة رأس المال — وتكون هناك علامات على تأثير تلك الندرة بما يؤدي الى ارتفاع قيمة العمل ، يصبح ثمة اتجاه (يتفق عليه) عند المنظم للبحث عن بديل ، فيختار لحد البدائل التقنية المتاحة أمامه . وينجم عن ذلك أن يتجه التحول في اختياره نحو الأخذ بطريقة تقنية تكون أكثر توفيقا للعمل من تلك التي كان يستخدمها من قبل ، وهي الطريقة التي كانت أقل ربحية في ظل الأوضاع القديمة ، ولكنها أصبحت الآن البديل المفضل عندما أصبح العمل اللازم لتشغيلها غير متوفر . وسمي هذا الاتجاه بتقيض « توسع » رأس المال ، اتجاه نحو « تعميق » رأس المال . ووصف التغير في الطريقة التقنية الذي يرتبط بهذا الاتجاه بأنه « مآثر » بنمو رأس المال الذي ينشأ الاستثمار والتغير في تكلفة العمل ، أكثر من كونه « ذاتي » ، بمعنى أنه ناشئ عن إضافة جديدة الى رصيد المعرفة المتاحة (٤٩) ويمكن أن تبدو نسبة الربح في هذا الوضع الجديد أصغر مما كانت عليه ، قبل أن يؤدي « التوسع » في استثمار رأس المال الى رفع الأجور بسرعة .

ولكن بينما يصل التحرك نحو « التعميق » الى وضع يحقق ربحا أكبر مما لو كان « التوسع » قد استمر ، يمثل — على هذا النحو — محسوبة جزئية « للاعتصار » الذي يتحقق بواسطة ندرة العمل . وكلا الوضعين

يتميز بربحية منخفضة من الوضع الأصلي « أى قبل المضي في عملية الاستثمار الى المدى البعيد وقبل أن يصبح العمل نائرا » . وعلى ذلك فإن هذا الوضع هو ما اعتبره ماركس — بالدرجة الأولى — اتجاه نسبة الربح الى الهبوط « الذى يقوى التأثير المعوق .. للزيادة النسبية في انخفاض القيمة » ، وكلما كان مجرى الحوادث يضح من هذا النموذج ، فمن المتوقع أن تستهلك عملية استثمار رأس المال كل الفرص المتاحة لها باستمرار ، الا في حالة توفير إمكانيات توسيع حقل الاستثمار (على النحو الذى شرحناه الآن) للرأسمالى بواسطة الابتكار الذاتى للمخترع ، وهو الابتكار الذى يمكن تطبيقه في إنتاج أشياء تدخل في ميزانية العمل .

وهناك صعبتان تتطلقان بهذا التحليل الذى فصلناه فيما سبق . ويأتى في المحل الاول ، صلاحية الرأى القائل بأن الارتفاع العام في الأجور يؤدي الى الاسراع في تبنى الطرق الأكثر توفيراً للعمل ، استنادا الى افتراض غلب من بلانا ، هو — على وجه التحديد — أن الأجور لا ترتفع لمصعب ، بل تنخفض ايضا نسبة الفائدة التى تحصل على رأس المال في نفس الوقت . فإذا كان كل ما يحدث هو ارتفاع في تكلفة العمل ، كما أن ذلك الارتفاع ينسحب على صنع الآلات وكذلك تشغيلها ، فإن تكلفة صنع آلة أكثر تعقيدا وتوفيرا للعمل سوف تزداد (ومن ثم تزداد فوائد رأس المال الذى يقتضى من أجلها) بنفس درجة زيادة تكاليف تشغيل الآلات الأقل توفيراً للعمل . فإذا كانت العقبة التى تقوم في طريق إقامة الآلة الأولى تتمثل بالضرورة في التكلفة الكبيرة لانشائها ، فإن تلك العقبة ستظل قائمة ما دامت تكلفة الانشاء ستزيد بنفس القدر الذى تزيد به تكلفة العمل اللازم للتشغيل ، والذي يستهدف ادخال تلك الآلة توفيره . ولكن اذا هبطت نسبة الفائدة — في نفس الوقت — فإن تكلفة الآلة الأكثر تعقيدا (التى تتطلب توظيف رأسمال أكبر خصم منه الفائدة) ترتفع بنسبة أقل من تكلفة الطريقة المنافسة .

وكان هذا الافتراض الأخير — على ما يبدو — طبيعيا بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيين الذين قبلوه ضمنا . فقد قادهم رأى ريكاردو القائل بأنه « اذا ارتفعت الأجور ، انخفضت الأرباح » ، الى استنتاج أن الهبوط في توغلت الربح ينتج عنه — بالضرورة — تقليل نسبة الفائدة . ولكن الفكر الاقتصادي الحديث يتجه الى تحدى تلك الضرورة ، ويثير الشك فيما اذا كان من المتوقع هبوط نسبة الفائدة في مثل تلك الظروف . اذا كان الأمر كذلك ، فإن طريق تجنب تلك الظروف — بالآخذ بالطرق الأكثر توفيراً للعمل — يصبح مسدودا في وجه الرأسمالية ، وإذا فاجت عملية الاستثمار ومجاعة العمل التى تخلقها حدود موارد الجيش الاحتياطى الصناعى ، فلتها تؤدي الى هبوط سريع في الأرباح . والنتيجة الوحيدة التى قد تترتب على ذلك هي

وقوع أزمة اقتصادية والخلق الشلل بعملية الاستثمار ، حتى يظهر اختراع جديد يزيد من إنتاجية العمل ، ويتيح فرصا جديدة أمام الاستثمار الربيع لرأس المال ، وتتقدم تبعاً لذلك فرص وقوع فترات تتميز بالركود المزمع بصورة أو بأخرى .

أما الصعوبة الثانية ، فتتصل بالخط الفاصل بين التغير التقني — « التأثير » بالزيادة في رأس المال المستثمر — والتغير « الذاتي » في المعرفة التقنية ، الذي يغير مجال الاختيارات التقنية المتاحة كلية . فهل من السهل حقيقة أن نضع خطاً فاصلاً بين الاثنين ولو لفرض التحليل ؟

عندما تتغير الأحوال ، فإن النظام لا يسحب ببساطة النقرة الخاصة بألة جديدة من جراج مكتبه — حيث كانت تقبع انتظاراً للظروف الملائمة لاستخدامها اقتصادياً — ولكنه يطلب من مهندسيه — أو قسم الأبحاث والتصميم — بحث إمكانية إيجاد طراز جديد من الآلات ، أو إدخال بعض التعديلات على الآلات الموجودة ، بصورة تسمح بتوفير العمل بأقل تكلفة اضافية ممكنة . ولا ريب أنه من المحتمل — على نحو ما رأينا — أن عدداً من الاختراعات المتميزة المبكرة قد صنعت بدوافع كهذه . وفي عملية التغير التاريخي الحقيقية التي تواجهها ، لم يكن الاختراع عملية قائمة بذاتها لا تخضع لتقدم استثمار رأس المال ، كما لم تكن عملية استثمار رأس المال منفصلة من تأثيرها على نمو المخترعات ، التي تؤثر بدورها على عملية الاستثمار ، بتأثيرها على الربحية . ويفيد هذا التمييز الذي أوردناه في بيان الدور الذي لعبه كل من العنصرين في عملية واحدة ، طالما كان باستطاعتها الانفصال عن بعضها البعض دون وقوع تحريف خطير للحقيقة . ولكن لا يجب أن يقودنا ذلك إلى الاعتقاد بأن حقيقة هذين العاملين لا تمثل نوعاً من التبعية المتداخلة ، وأنه لا يمكن معالجة نتائجها باعتبارها نتاجاً مشتركاً .

ويعني ذلك أن افتراض ما يؤثر على التغير التقني أو تراكم رأس المال — على المدى البعيد — افتراضاً مجتئياً ، أقل سهولة مما يظن أحياناً . وسوف يعتمد ذلك كثيراً على دقة تركيب العناصر الداخلة في عملية مشتركة ، وتستطيع الدراسة التجريبية للظروف الحقيقة وحدها أن تلقى الضوء على ماهية تلك العملية . ونوع التمييز الذي نتحدث عنه يتسم بالاهمية — ما في ذلك شك — ويعد تبسيطاً مجتئياً يساعد على أن نحفظ في أذهاننا بأساليب العملية الحقيقية . ولكن ذلك كله يجعل باستطاعتنا القول — على هذا المستوى من التحليل — بأن توسيع الرأسمالية سيظل — بضفة مستمرة — مشروطاً بالاختراع والتدخل بين توسع رأس المال الذي ينشده فرص الاستثمار من ناحية ، وشروط توظيفه المربح من ناحية أخرى .

ويتحول الجانب الآخر إلى طابع التغير التقني ، ونسبة الزيادة في الجيش البروليتارى ، وعرض الموارد الطبيعية (أو الامكانيات الهلمة) لتوفير الطعام للعمال والمواد الخام اللازمة للعملية الصناعية ، ويترتب كل منها على الآخر — الى حد ما — على النحو الذى بيناه . وثمة اسباب — ذكرناها — تجعلنا نتوقع أن تضيق امكانات توسع فرص الاستثمار المربح ، كلها استمر تراكم رأس المال .

لم نشر الى الأسواق في هذا التبسيط البدئى للعوامل التى يعتمد عليها التغير . غير أنه من البدئى أن توسع الأسواق يجب أن يكون — من نواحي متعددة — حدا حاسما للنسبة التى يمكن أن تتوسع بها الرأسمالية . وقد اعطى آدم سميث — رائد المدرسة الكلاسيكية — أهمية كبرى لحجم السوق ، باعتباره عاملا يتحكم في التوسع في تقسيم العمل (ومن ثم تطور الآلات بصورة ضمنية) . ولكن الا يوجد سبيل مختلف وأكثر مباشرة ، يتحدد عن طريقه استثمار رأس المال بواسطة اتساع السوق ، أى أن الربح الذى يمكن تحقيقه من استثمار قدر معين من رأس المال ، يعتمد على ما اذا كانت الحاجة الى المنتجات الصناعية كبيرة أم صغيرة ؟

وبمجرد أن نأخذ بهذا الاعتبار ، ويصبح واضحا أن ثمة مجال أبعد ، قد يوسع عنده التغير التقني حقل استثمار رأس المال . وهو مجال يختلف تماما عما تحدثنا عنه فيما سبق ، اذا لم يكن يختلط معه . ذلك المجال الذى خلق فيه اختراع الآلات حقلًا جديدًا لاستثمار رأس المال في توسيع صناعة الآلات البخارية ، أو خلق اختراع الطائرة — في المصور الحديثة — حقلًا جديدًا للاستثمار في مصانع الطائرات .

ومن الواضح أنه اذا اتسعت الأسواق جنبًا الى جنب مع نمو أرصدة رأس المال المستثمر ، فانها لا تترك أثرا يضع حدا على تطور رأس المال (رغم أن تكوين الحاجة يؤثر على الطريقة التى يوزع بها مجمل معين لرأس المال ، ومن ثم على النمو النسبى للصناعات المختلفة) . وقد أسقط الاقتصاديون الذين ينتمون الى مدرسة ريكاردو هذا العامل من حسابهم ، مدفوعين الى ذلك بافتراض معين . ومن ثم كان باستطاعتهم اعتبار أن الاستهلاك يعتمد دائما الى الإنتاج — بدلا من العكس — وهو افتراض أن كل الدخل الذى يتحقق سواء بواسطة العامل أو الرأسمالى أو ملك الأرض ، ينفق في وحدة والاتفاق وتحصيل النقود وتدفعها ، على درجة واحدة — بصورة أو بأخرى — زمنية معينة بصورة ما ، حتى أنه مع تزايد مجرى الدخل يظل الدخل مع غرق زمني فقط .

ويرجع الاتفاق — على هذا النحو — الى المصروفات المباشرة على السلع الاستهلاكية (الذى يسمى أحيانا « الاستهلاك غير الانتاجى ») ، كما يرجع أيضا الى ما يسمى عادة « بالاستهلاك الانتاجى » ، وهو ما ينفقه المنظّمون الراساليون على استئجار العمل الإضافى وشراء السلع الراسالية الجديدة . وفى مثل تلك الظروف تزيد الحاجة الى السلع الاستهلاكية والسلع الراسالية مع اى زيادة تحدث فى المعدات الصناعية ، ولا يكون وجود اى مشكلة من مشاكل الحاجة ناتج عن النقص المطلق للحاجة ، ولكنها تكون ناجمة — فقط — عن التوازن الدقيق أو النسبة التى توزع بها تلك المعدات الصناعية الجديدة بين هذين النوعين الرئيسيين من الصناعة ، أو بين فروعها الجوهرية المتنوعة وبعضها البعض .

وكان ادخال هذا الافتراض فى بناء مذهب ريكاردو أحسد التبسيطات الباهرة التى تنسبت — فى الغالب — مع الفكر المرتبط بها ، كما تعد محورا للمراحل الاولى للتحليل ، ولكنها لم تكن مجرد حيلة باهرة ، لأنها تبدو — فى الغالب — ساذجة بداهة . لقد كان لها — على الأثر — ما يبررها فى ظروف ذلك الزمان . وعندما ننظر الى العالم الحقيقى — سواء عندئذ أو اليوم — نجد أسبابا مهمة تبرر عدم الأخذ بذلك الشرط الحاسم . فالنظام الراسالى لا يتضمن طريقة آلية يقرر الناس بواسطتها توفير جانب من دخلهم (بمعنى الامتقاع فى فترة زمنية معينة عن انفاق كل دخلهم على الاستهلاك) ، ومن ثم زيادة — أو محاولة زيادة — النقود التى يمتلكونها (تتسق مع القرارات التى يتخذها المنظّمون — أو من שלהم — لتوسيع المصانع ، وتكوين احتياطياتهم من المواد الخام أو السلع المصنعة ، بفرض التوسع . ورغم أن العادة قد جرت على الاعتقاد بأن معدل الفائدة يقدم الأداة التى يتطلب وجودها بين مجموعتين من القرارات ، يعترف الاقتصاديون اليوم على نطاق واسع بأن تلك الأداة لا تلائم الغرض على أحسن الفروض ، هذا إذا كان ثمة انقاذ من هذا النوع .

وهناك سبيل آخر لتقرير هذه المسألة يعد شائعا اليوم ، هو أنه ليس ثمة آلية فى الاستثمار (ومن ثم لا يوجد مثل ذلك فى الدخل والاستهلاك الناتج من توظيف معين لذلك الاستثمار) تظل عند مستوى يكفى لخلق الحاجة التى تحتفظ بتشغيل المعدات الصناعية القائمة بكامل طاقتها . ومن ثم يكون هناك — أو من المحتمل أن يكون هناك — تصور فى الحاجة وراء نمو المعدات الانتاجية — من وقت لآخر — وفى أغلب الأحيان . وبذلك تمنع تلك المعدات من أن تستخدم استخداما كاملا ، ومن أن تحقق الربح الذى كان باستطاعتها أن تحققه فى ظروف أخرى . وكما سنرى ، هناك أسبابا تدعو الى الاعتقاد بأن شروط القدرة الانتاجية المتزايدة فى العصر الحديث ، أصبحت متصلة بصورة إلى بآخرى .

غير ان الوضع كان مختلفا في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وكانت هناك مجموعة من الظروف التي تفسر سبب اتجاه الفكر الكلاسيكي الى الأخذ بذلك الرأي المنعزل . فقد كانت تلك الفترة تتسم ببراء استثنائية ، في المؤثرات التي تنتج نحو زيادة الطلب على كل من السلع الاستهلاكية ، والسلع الرأسمالية . وكانت الأوضاع في تلك الفترة تتسم بالتدخل المستمر للعوامل التي تنتج الى توسيع نطاق السوق ، والتي أصبحت تعتبر عوامل طبيعية ، وتعد من الملامح الدائمة للعصر الجديد الذي استهل بعبدا حزية العمل . وكان الإبداع التقني ابرز تلك العوامل الدافعة ، الذي لم يخلق تلك المجموعة الجديدة من الآلات التي رأينا امثلة منها من قبل فحسب ، بل خلق صناعة جديدة — او مجموعة من الصناعات الجديدة — تحتاج الى انتاج الآلات التي تخدم هذا الاتجاه نحو الميكنة . ودعمت الظروف الاستثنائية التجارة الخارجية في بريطانيا — في وقت من الأوقات — من آثار تلك العوامل ، كما دعمتها — ايضا — المؤثرات التي طرأت على حاجة السكان ، هذا بالإضافة الى زيادة سكان المدن الذين تضاعف عددهم بسرعة لا مثيل لها .

كانت الحاجة الى السلع الرأسمالية محدودة في القرن أو القرنين السابقين على الثورة الصناعية — بصورة نسبية ومطلقة — وكانت ابعاد ما يمكن ان يسمى بالسلع الرأسمالية بالتالي ضئيلة . وكان النشاط الاستثماري — كما رأينا — يتركز على ميدان البناء العادي ، الذي اتسع حجمه في فترات معينة مثل إعادة بناء لندن بعد الحريق الذي أصابها ، وبناء السفن . وتركزت أنشطة البناء العادية في الإصلاحات الجارية — مثل ترميم المستوف التي كانت تعتبر صناعة محلية هامة في الريف على الرغم من صغر حجمها — وبناء الأكواخ لايواء السكان المتزايدين . ويضاف الى ذلك التوسع في بناء البيوت الريفية ، وبناء الكنائس وتشبيد مزارع الفلاحين الميسورين وصوامعهم الواسعة ، التي ميزت السنوات الأكثر رخاء في عصرى التيودور وستيوارت في انجلترا . كما مثل القرن الثامن عشر ذروة النشاط العمراني بسبب نمو المدن ، وبصفة خاصة مدينة لندن . فازدهرت صناعات معينة — مثل صناعات الأدوات والأسلحة وغربي انجلترا — كان معظمها من نصيب الحرفيين المتزولين ، او الحرفيين المشتغلين في ورش الصناعة اليدوية .

ولكن القليل من تلك الصناعات اتيح مجال استثمار رأس المال . فقد كانت الآلات الأولى تصنع من الخشب ، وتقام في موقع العمل بواسطة الرجال الذين يستخدمونها ، وعن طريق حرفيين يشتغلون لحصلهم ، وكانت الأجزاء المعدنية للضرورة هي التي تصنع فقط في أماكن بعيدة . وتحول الحرفيون — مثل التجار والصناع الأقاليم والسعائية — الى صناعة المعالط او المغزل او الأتوال ، كلها تطلب الأمر ذلك . وعندما تطورت الآلات ، وبذا

ظهور الصانع الأولى ، أصبح الصانع ومسمى المنتج يحتلون مراكز هامة ، تلك الصناعة التي كانت (وفقا لرواية أحد المعاصرين) « فرعا من فروع التجارة (مع بعض المساعدة التي يقدمها الحداد) ولكنه كان عملا شاقا ، وأن كان غلبة في البراعة » (٥٠) . وكانت صناعة الحديد محدودة المجال بذاتها — فكان هناك ٥٩ فرنا لصهر الحديد ، موزعة على ١٨ مقاطعة ، تنتج ١٧ ألفا من الاطنان سنويا (٥١) — وكان الجانب الكبير من سوقها يعتمد على أوامر الطلب .

ولا ريب أن الخشب كان المادة الخام لكل صناعة ، إلى الحد الذي يجعلنا لا نستطيع إنكار ذلك (٥٢) . فكانت وسائل النقل والأوعية تصنع من الخشب . كما كانت تصنع منه أيضا السفن ، والجسور ، وعربات المدافع ، والجانب الأكبر من البيوت . ومثلت الصناعات الخشبية القسم الأكبر من الصناعة الحرفية القديمة بأدواتها البسيطة التقليدية .

وكانت السوق الوطنية للمواد المصنعة الاستهلاكية ضيقة ، كما لاحظنا من قبل ، وكانت السوق الخارجية البالغة الأهمية بالنسبة للمصنوعات الصوفية لا تزال تزرع تحت قيود وشروط النظم التجاري . وقدرت حمولة السفن التي غادرت الموانئ الإنجليزية عام ١٧٠٠ بما لا يزيد على ٣١٧ ألف طن ، أو ما يتراوح بين ١٪ و ٢٪ من حركة البضائع في ليفربول وحدها اليوم (٥٣) .

وبوقوع الثورة الصناعية تغير هذا الوضع تغيرا جذريا ، فعند منتصف القرن الثامن عشر تضاعفت حمولة السفن التي حملت البضائع المصدرة للخارج إلى مثل ما كانت عليه عند بداية القرن ، وازدادت تجارة التصدير بعد ذلك زيادة ملحوظة . وفيما يتعلق بصناعة المنسوجات ، نجد ثمة ما يشير إلى أن زيادة الطلب على المنسوجات في الخارج فاقت الطاقة الإنتاجية ، وكانت دائما رئيسيا للتغير التقني في النصف الأخير من ذلك القرن . وبحلول عام ١٧٨٥ تجاوزت الصادرات المليون طن ، وزاد الرقم إلى ثلاثة أضعافه في العقدين الآخرين من القرن . وبلغت قيمة الصادرات — مقدرة بالجنيهات الامتريالية — عند نهاية القرن ثلاثة أمثال ما كانت عليه عند منتصفه وخمسة أمثال ما كانت عليه عند بدايته (٥٤) . وكانت قيمة

(50) Mantoux, Op. cit., 221.

(51) L.W. Moffit, England on the Eve of the Revolution, 147.

(52) J.U.Nef, Rise of the British Coal Industry, Vol. 1, 191.

(53) Mantoux, op. cit., 102.

(54) Ibid., 103-4.

صادرات المنسوجات الصوفية والقطيفة في عام ١٨٠٠ تبلغ نحو ٣٠٪ من قيمة جملة الصادرات . وبلغت قيمة المنسوجات والمصنوعات المرتبطة بها في عام ١٨٥٠ نسبة ٦٠٪ من جملة قيمة الصادرات التي تضاعفت خلال نصف قرن .

ومنذ أصبحت الآلات تدار بقوة البخار ، وازدادت المعدات الانتاجية عددا وتعقيدا ، كما ازدادت الاجزاء المعدنية المستخدمة فيها ايضا ، لم تبرز الحاجة فقط الى اقلية مبادئ خاصة تنصب فيها تلك الآلات ، ومسكن يلاوى اليها العمال في المناطق القريبة من المصانع الجديدة فحسب ، بل ظهرت الحاجة الى مصانع متخصصة في انتاج الآلات . وقبل عام ١٨٠٠ كتبت المؤسسة الوحيدة المتخصصة في انتاج الآلات هي مشروع سوهو الذي اقلبه بولتون ووات ، وابتغى نحو ٣٠٠ آلة عند ذلك التاريخ ، كان اكثر من ثلثها مخصصا بمصانع النسيج وما تراوح بين الخمس والستس خاصة بصناعة التعدين .

ولم تظهر قبل العشرينات من القرن التاسع عشر مصانع متخصصة في صناعة الآلات سواء في لندن او في لانكشر (٥٥) . وكان اختراع الادوات الآلية الجديدة بواسطة براما ومود سلاي — قبل نهاية القرن — وبصفة خاصة مخرطة القطع وذراع قطع الشرائح ، الأسس الذي قامت عليه فروع أكثر تخصصا في صناعة انتاج الآلات . وكان « الاقتصاد الخارجي » الرئيسي لكل صناعة معينة في تلك الفترة (من الصناعات التي يعتمد عليها تطور عدد من الصناعات الأخرى بدرجة كبيرة) يستند الى التوسع الجديد في الهندسة الميكانيكية المتخصصة .

والقت زيادة انتاج الآلات وميلقتها — بدورها — عيشا جديدا على صناعة الحديد واستخراج الفحم والمعادن الخام . فبلغ انتاج الحديد عام ١٨٢٥ مليون طن ، وتضاعف ذلك الانتاج ثلاث مرات خلال العشرين عاما التالية . أما انتاج الفحم الذي ثبت عند سنت ملايين طن في نهاية القرن الثامن عشر ، فقد بلغ العشرين مليونا بحلول عام ١٨٢٥ ، وحوالى ٦٥ مليونا عند منتصف الخمسينات من القرن التاسع عشر (٥٦) .

ونعيا يتعلق بالحاجة المحلية الى السلع الاستهلاكية ، تضاعفت تلك الحاجة بدورها مع زيادة السكان وتوسع المدن ، حتى اذا لم تكن تلك الزيادة

(55) Clapham, op. cit., vol. I, 152-3.

(56) Ibid., 425, 431.

قد بلغت المدى الذى يتوقعه المرء بسبب ظروف معقاة الجماهير وقلة دخولها . ولكن اذا كان باستطاعة بروليتاريا المصانع ان توفر بنفسات تطلبة تفيض عن حاجات العيش الضرورية ، فلا حد للاشياء التى يمكنهم شراؤها الان من السوق ، على حين كانت تلك الاشياء تصنع من قبيل فى البيوت . فلم تتدهور صناعة النسيج المنزلى لصالح انتاج المصنع فحسب ، بل ادت زيادة السكان الى زيادة عدد الشيلان والقبائيب التى كانت تحتاجها كل عائلة من العائلات .

وهناك بعض الشك فى ان التأثير المترابط لتلك العوامل كان يميل الى الاتساع - بدرجة غير متوازية - فى الفترة التى اعتبرت الحروب النابليونية ، ولكن فى اربعينات وخمسينات القرن التاسع عشر ، بدأ ظهور نشاط جديد فاق فى الاهمية الاشكال السابقة للاتفاق الاستثمارى ، بامتصاصه لرأس المال والسلع الرأسمالية . وحتى عندما نطلق على العقود التى شكلت منتصف القرن التاسع عشر « عصر المسكك الحديدية » ، فاقنا نعجز فى الغالب عن استيعاب الاهمية الاستراتيجية الفريدة التى احتلها بناء المسكك الحديدية فى التطور الاقتصادى لتلك الفترة استيعابا كاملا ، فالمسكك الحديدية ذات فائدة تغيب عن تقديرنا من حيث امتصاصها لرأس المال بدرجة كبيرة ، ولا يفوقها فى ذلك الامدادات الحرب الحديثة . وتكاد تتساوى من هذه الناحية مع العمران الحنى الحديث .

ولا يعنى ذلك القول بأن المسكك الحديدية كانت المصدر الوحيد للطلب على الحديد فى تلك الحقبة ، فثمة مشروعات كبيرة قامت على الحديد فى ذلك العصر مثل بناء المرافق المقامة على اعمدة حديدية مصبوبة ، ومن امثلتها فى الاربعينات مرفأ سوث اند الذى نجد وصفا له فى مصدر معاصر بأنه « قد بلغ من الطول حدا عاды ، يمتد مسافة ميل ونصف فوق مياه الخليج للفضلة » (٥٧) . ولكن الخط الحديدى الذى امتد الى الفنى ميل فى انجلترا فى الفترة ١٨٤٧ - ١٨٤٨ ، ربما يكون قد استهلك ما يقرب من نصف مليون طن من الحديد لصناعة القضبان والكراسى وحدهما ، أى ما يعادل ربع انتاج الحديد فى تلك الفترة . ووفقا لما يذكره توك ، يسر الاتفاق على اقامة الخطوط الحديدية سبيل العمل الثلاثمائة ألف عامل فى السنة فى الفترة التى بلغت فيها تلك الانشاءات ذروتها (٥٨) ويطول علم ١٨٦٠ كان قد بلغ طول الخطوط الحديدية التى اتميت فى بريطانيا العظمى وشمالى ايرلندا نحو عشرة آلاف ميل ، وازداد هذا الرقم بمقدار النصف مرة اخرى بين علمى ١٨٦٠ و ١٨٧٠ .

(57) The Times, Oct. 3. 1844.

(58) Took and Newmarch, History of prices, vol. v, 357,

ولم يكن بناء المسك الحديدية في إنجلترا يمثل كل جوانب قصة أهمية المسك الحديدية للاستثمار وللصناعة الثقيلة في بريطانيا . وعلى الرغم من أنها عندما نتحدث عن تصدير رأس المال نعني — بصفة عامة — الثمانيات من القرن التاسع عشر والعقد السابق على عام ١٩١٤ ، لا يجب أن ننسى أن الاستثمارات الخارجية لعبت دورا لا يمكن إنكاره في منتصف القرن التاسع عشر . فقد أخذت الاستثمارات الخارجية — في تلك الحقبة — شكل اقراض الأموال الى الحكومات بصفة رئيسية ، ولم تأخذ شكل الاستثمار المباشر كما حدث فيها بعد . ولكن تلك الاستثمارات كانت توجه الى بناء المسك الحديدية على نطاق واسع ، وبذلك قدمت مخرجا مريحا لرأس المال ، وساعدت على متابعة تصدير السلع الرأسمالية البريطانية .

يمتد صلب ثروة إنشاء المسك الحديدية البريطانية في الأربعينات بناء المسك الحديدية في أوروبا ، وتبع ذلك التوسع في بناء الخطوط الحديدية الأمريكية . وكان متوسط رأس المال المصدر من بريطانيا — فيما بين عامي ١٨٥٠ و ١٨٧٥ — يقدر بخمسة عشر مليونا من الجنيهات ، بالإضافة الى إعادة استثمار الأرباح الناتجة عن الاستثمارات السابقة التي بلغت — في السبعينات — خمسين مليونا من الجنيهات (٥٩) . وشهدت الخمسينات زيادة ملحوظة في تصدير السلع الرأسمالية ، فضاعفت قيمة صادرات الحديد والصلب في السنوات الثلاث الأولى من ذلك العقد وبلغت — في أوائل السبعينات — خمسة أمثال ما كانت عليه عام ١٨٥٠ .

وفيما بين عامي ١٨٥٦ و ١٨٦٥ ، بلغت قيمة صادرات قضبان المسك الحديدية ٢٥ مليونا من الجنيهات . وبلغت تلك الصادرات — فيما بين عامي ١٨٦٥ و ١٨٧٥ — ثلاثة وثلاثين مليونا من الجنيهات (٦٠) وبحلول عام ١٨٥٧ ، كانت صادرات الحديد والصلب والنحاس والتصدير تبلغ خمس إجمالي الصادرات البريطانية . وفيما بين عامي ١٨٥٧ و ١٨٦٥ ، تحولت رؤوس الأموال الإنجليزية الى الاستثمار في المسك الحديدية الهندية والمرافق العامة ، وكانت جميع طلبات الحديد للمسك الحديدية الهندية توجه غالبا الى المصانع البريطانية (٦١) .

واستمر إنشاء الخطوط الحديدية في روسيا وأمريكا في خلق طلب كبير على قضبان المسك الحديدية البريطانية في الستينات ، ورغم أن بناء المسك

(59) L.H. Jenks, Migration of Capital, 332 and 413.

(60) Ibid., 174.

(61) Ibid., 207 seq.

الحديدية الألمانية قد تم عند حلول عام ١٨٧٥ ، فإن بناء السكك الحديدية الروسية بلغ ذروته في التسعينات عندما أقيمت حوالي ١٦ ألف ميل من الخطوط الحديدية . وبينما استمر بناء السكك الحديدية الأمريكية في التدهور حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، دب النشاط عام ١٨٨٧ في بناء الخطوط الحديدية في الولايات المتحدة ، التي بلغ طولها عندئذ ١٢ ألف ميل (١٢) . و لا ريب أن طول الخطوط الحديدية الأمريكية قد تضاعف خلال الفترة من ١٨٦٥ - ١٨٩٥ إلى أربع أو خمس مرات ، رغم أن نسبة متزايدة من معدات الخطوط الحديدية الأمريكية كانت تعتمد على المصادر الأمريكية - وليس البريطانية - عندما بلغ القرن نهايته .

وقد زاد طول الخطوط الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية ، والأرجنتين ، والهند ، وكندا ، وأستراليا مجاً من ٦٢ ألف ميل عام ١٨٧٠ إلى ٢٦٢ ألف ميل عام ١٩٠٠ . وحتى في السنوات السبع السابقة على عام ١٩١٤ صدر الرأسماليون الاتجليز خطوطاً حديدية إلى البلاد التي تقع فيها وراء البحار بلغت قيمتها ٦٠٠ مليون جنيه ، وهي البلاد التي كانت تهم بصفة رئيسية بإنتاج المواد الخام والمواد الغذائية (١٢) .

ولكن مثل تلك العوامل التي وسعت مجال السوق - على نحو ما أشرنا - كانت ذات طبيعة انتقالية . ففائرها تأثير وقوى وليس تأثيراً مستمراً ، بمعنى أنه كان هناك حداً معيناً للخطوط الحديدية التي تحتاجها منطقة بعينها على سطح الأرض . فظهور مجموعة معينة من الاختراعات التي تخلق الحاجة لصناعة ما ، لإنتاج شكل جديد من الآلات ، يمكن أن تؤدي إلى اقالة تلك الصناعة الجديدة مرة واحدة ، ولكنها لا تستمر في إيجاد صناعات جديدة . ويذهب البعض أحياناً إلى أن مثل تلك العوامل تسدو لانتقالية فقط إذا ركزنا انتباهنا على كل مثال منها على حدة ، وأنه ليس ثمة سبب واضح يحول دون جعلها بداية لخط متصل من العوامل الأخرى ، ومن ثم تمارس تأثيراً اتساعياً مستمراً على ظروف الحاجة .

ولذا لا تصبح مجموعة معينة من المخترعات كالأطفال الذين يتحولون بدورهم إلى أحفاد ، فيطلب كل جيل من تلك المخترعات صناعة للآلات أكبر وأكثر تعقيداً من ذي قبل ، أو على الأقل يحافظ على الحاجة لصناعة الآلات بواسطة المخترعات التقنية التي يوجد لها ؟ وحتى إذا بلغ بناء الخطوط الحديدية حد التشبع ، ألا يؤدي التقدم الاقتصادي إلى إيجاد أغراض جديدة - تختلف

(62) D.L. Burn, Economic History of Steelmaking, 78.

(63) A.K. Cairncross, Home and Foreign Investment in Great Britain, 1870-1930.

من بناء الخطوط الحديدية — تساعد على التوسع في الاستثمار والتوسع في الصناعة الثقيلة مثل الصناعات الكهربائية ، أو مد أنابيب البترول في الغارات المختلفة أو بناء الطرق العالية ؟ (٦٤) .

ومن الصعوبة التوصل الى اجابة لتلك التساؤلات ، بغض النظر عن ملاحظتنا لما حدث بالفعل على مر الزمن ، وهي مسألة سنعود إليها فيما بعد . وتقرير ما اذا كانت مثل تلك الحوادث تعيد انتاج ذاتها ، يعتمد — بوضوح — على التغير الكلي لتكوين العملية التاريخية المتداخلة ، أي يعتمد على تغير الوضع كله الذي يعد جزء لا يتجزأ منها ، ولا يمكن استقلاله من سماتها باعتبارها من فصيلة واحدة .

ولكن ثمة اسبابا خاصة تدعو الى الاعتقاد بأن ذلك العصر الذهبي الرأسمالية — الذي أوردنا ذكره — عصر انتقالي . وترتبط تلك الأسباب بما نعنيه بالطبيعة الأساسية للاستثمار في المعدات الإنتاجية ، وهي حقيقة أن كل محاولة للاستثمار تترك رسيدا من المعدات الإنتاجية أكبر من ذي قبل . وعلى نحو ما ذهب اليه الدكتور كاليشكي ، تحدث الأزمات في ظل الرأسمالية لأن « الاستثمار لا ينتج فحسب ، بل يخلق أيضا الإنتاج ... وبأساسة الاستثمار أنه يسبب الأزمات لأنه مفيد » (٦٥) .

فإذا افترضنا أن الاستثمار يستمر بمعدل سنوي ثابت ، في ظل عوامل دافعة كذلك التي شرحناها ، ينتج عن ذلك زيادة مقابلة في المعدات الإنتاجية للصناعة ، بما في ذلك الصناعات التي تنتج سلعا استهلاكية . وحتى تتمكن تلك المعدات الرأسمالية المتزايدة من العمل بكامل طاقتها ، وتحول دون هبوط الأرباح التي تعود على أصحابها من ورائها بسبب عدم استخدامها استخداما كاملا ، لا يجب الاحتفاظ بمستوى الاستهلاك عند حد معين ، ولكن يجب زيادته باستمرار بنفس الدرجة . فإذا لم يحدث ذلك فإن تأثير هبوط الأسواق يؤدي — ان عاجلا أو آجلا — الى توقف عملية الاستثمار .

وفي المجتمعات الطبقة التي يجد الفقر فيها من استهلاك جماهير السكان ، بينما يذهب فائض الدخل — الذي يزيد عن الأجور — الى أيدي الأثرياء ، الذين بلغ استهلاكهم بالفعل حد التشبع أو الذين يتطلعون الى

(٦٤) انظر تفاصيل هذا الرأي في ٥

Schmpeter, Capitalism, Socialism and Democracy.

(65) Kalecki, Essays in the Theory of Economic Fluctuations, 148-9.

تحقيق التراكم ، فان تصور الاستهلاك عن معدل نمو المعدات الرأسمالية ، يلعب دورا هائلا واصحا في اعانة الاستثمار . وحتى يمكن — بالتالى — التخلص من ذلك الاتجاه ، فان العوامل الدافعة ، التى اصلحنا على تسميتها بعوامل وسيع مجال السوق (سواء نشأت حاجة جديدة للمصادر ، أو نشطت حاجات جديدة من استهلاك الأثرياء) ، لا يجب ان تنتج نفسها فحسب ، بل يجب ان يخلق كل جيل منها الجيل الذى يخلفه بقدر اكبر من حجه . ولا يقدم مجرى الحوادث دليلا على ان حدوث ذلك يعد امرا متوتعا .

٣

واصبح ما عرف بالكساد الكبير — الذى بدأ فى عام ١٨٧٣ . وتخللته فترتي انتعاش فى عامى ١٨٨٠ و ١٨٨٨ ، واستمر حتى منتصف التسعينات — يعد حدا فاصلا بين مرحلتين من مراحل تطور الرأسمالية : المرحلة المبكرة التى كانت فيها الرأسمالية فى عنفوان ازدهارها يحدوها التفاؤل ، والمرحلة التالية المضطربة الاكثر ترددا ، والتى يمكن القول انها حملت علامات الشيوخة والتدهور . وهى الفترة التى اطلق عليها انجلز عبارته المشهورة « انهيار ... الاحتكار الصناعى الانجليزى » ، كما انها المرحلة التى كتبت الطبعة العاملة الانجليزية فيها قد « فقدت وضعها الممتاز ... وما كُن لها من اشتراكية فى انجلترا » (١٦) .

وثمة تباين كبير بين سمات تلك المرحلة ومفزاها واسبابها . فقد كانت أبعد ما تكون عن الركود الذى أكد عليه بصفة خاصة المعلقون المحدثون . واذا أخذنا فى اعتبارنا الأرقام القياسية للإنتاج والتقدم التقنى ، فانها كانت — فى حقيقة الأمر — على النقيض تماما . وكانت بالنسبة للعمال الأجراء — الذين احتفظوا بوظائفهم — فترة مكاسب اقتصادية أكثر من كونها فترة خسارة . ولكننا لا نستطيع أن ننكر انها كانت فترة أزمة اقتصادية ، بمعنى انها شهدت صراعا حادا بين نمو القوى الإنتاجية وربحية المشروعات ، وتشير كل الدلالات الى أن ثمة تفرقات أساسية معينة وقعت فى الأوضاع الاقتصادية — فى حالة الرأسمالية البريطانية على الأقل — فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

ويعتمد الكثير من تقديرنا لمخزى تلك المرحلة — بالضرورة — على تشخيصنا لها . فبينما كانت بعض الملامح الظاهرية المعينة للكساد الكبير —

وما ترتب عليه من حوادث ارتبطت به عند بدايته — وأفضحة بما فيه الكفاية، فإن ثمة عدد من التساؤلات الأساسية لا تزال الإجابة عليها محاطة بالغموض . والتساؤل الذي يعتمد عليه الكثير من الأدلة ، يتعلق بالوزن النسبي للعوامل المتنوعة — التي تسببت في حدوثه — والتي حدثت من نطاق ميدان الاستثمار ، الذي تحدثنا عنه فيما سبق .

ولا يمكن — بالطبع — أن نرجع الكساد الكبير الى واحد من تلك العوامل ، لأننا يجب أن نعتبره نتاجا لها جميعا . فميدان الاستثمار — كما رأينا — له أبعاد متعددة ، وإذا تحدثنا عن ضيق نطقه أو عدم مرونته ، فإن عدم المرونة تلك لابد أن ترجع الى بعد دون غيره من الأبعاد الأخرى . غير أنه قد يكون من الجائز أن نتحدث عن حد معين باعتباره عاملا حاسما ، بمعنى أن أى توسع على في الاتجاهات الأخرى لا يقوم عوضا عن ضيق ذلك الاتجاه .

ومن الأهمية بمكان ، أن نقرر (إذا كاه باسطاعتنا ذلك) الأهمية النسبية للعوامل المتنوعة التي كانت من الأسباب المباشرة للكساد . وعلى سبيل المثال ، الى أى مدى أدى الإعياء الاقتصادي في السبعينات الى التشبع الجزئي لغرض الاستثمار بالمعنى الذي تحدثنا عنه — أى حدوث هبوط في نسبة الربح نتيجة سرعة تراكم رأس المال على ذلك النحو ، الذي ناق أبكلمات زيادة ملئض القيمة التي يمكن تحقيقها من عملية الإنتاج ، حتى لو كانت الحاجة الى السلع قد اتسعت مع اتساع الإنتاج سواء بسواء ، ولم يحدث تقييد خطير للأسواق ؟ أو الى أى مدى كان ذلك الكساد يرجع الى عجز الحاجة الفعالة من ملازمة التوسع في الإنتاج — أى الى تساؤل عوامل التوسع التي تحدثنا عنها ، وعجز الاستهلاك عن الزيادة بزيادة القوى الانتاجية الموجه نحو انتاج السلع الاستهلاكية سواء بسواء ؟

من المحتمل أن تكون هناك بعض الأدلة على وجود الشكل الأول من الظروف التي ازدادت فيها — في حقيقة الأمر — الأجور الحقيقية للمعال في العقود الوسطى من القرن ، لأن ذلك يمكن أن يؤخذ كدليل مبدئي على حقيقة أن الحاجة الى العمل كانت قد بدأت تفوق الزيادة في الجيش البروليتارى ، وأن الظروف التي كان يخشاها اتباع ريكاردو قد مرت بالفعل . فارتفعت الأرقام القياسية للأجور — وفق تقدير الاستاذ بولوى — من ٥٨ في عام ١٨٦٠ الى ٨٠ عند عام ١٨٧٤ (باعتبار ١٩١٤ = ١٠٠) ، كما ارتفعت الأجور الحقيقية من ٥١ الى ٧٠ في السنوات ذاتها (١٧) كذلك

ارتفعت تكلفة العمل في صناعة البناء - فيما بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٧٥ - بما يقرب من نسبة ٥٠٪ ، وهو ما يفوق الزيادة في تكلفة المواد الأولية ، مما كان له مخزاه الكبير بالنسبة للاستثمار (٦٨) . وساهمت زيادة الأجور تلك - بلا ريب - في زيادة تنظيم العمال المهرة نتيجة لانتاج التقلبات على المستوى القومي في الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر .

وشهدت الستينات سرعة غير طبيعية في استثمار رأس المال ، وتوسع كبير في انتاج المعدات الانتاجية الصناعية . وعلى سبيل المثال ، ازداد الانتاج العالمي من الحديد الغفل - فيما بين عامي ١٨٦٦ و ١٨٧٢ - من ٨,٩ مليون طن الى ١٤,٤ مليوناً من الأطنان ، وجاء خمس تلك الزيادة من بريطانيا وحدها . واثم نحو ثلاثين فرناً جديدة من أفران الصهر في اقليم كليفلاند وحده - فيما بين عامي ١٨٦٩ و ١٨٧٤ - مما أدى الى زيادة القوى الانتاجية في ذلك الاقليم بنسبة ٥٠٪ . وفي منطقة حجر الدم بكبيرلاند وشمالى لانكشير بلغت نسبة الزيادة في القوى الانتاجية ٢٥٪ في مطلع السبعينات ، وزاد عدد الأفران التي تستخدم الفسفور الخام في لنكولنشاير من ٧ الى ٢١ فرناً في خلال أربع سنوات (٦٩) . وتدرت الزيادة في رأس المال المستثمر في مصانع الحديد ككل بثلاثة أضعاف ، وفي التعدين بضعفين ، وذلك فيما بين ١٨٦٧ - ١٨٧٥ (٧٠) .

أضف الى ذلك أن الأجور بلغت حداً كبيراً من الارتفاع في العامين السابقين على الأزمة الاقتصادية مباشرة ، وكانت نسبة البطالة في عام ١٨٧٣ (وفقاً للمادة غير الدقيقة الخاصة تلك الفترة) لا تكاد تتجاوز ١٪ . وكلفت معدلات الفاقة منخفضة - بصورة استثنائية - طوال السبعينات . وكانت أسعار الخصم في شظء عام ١٩٧١ - على وجه الخصوص - (وفقاً لتقرير الايكونوميست) « أدنى كثيراً من المستوى » الذي كان من المتوقع أن تبلغه في ضوء اتساع التجارة (٧١) . وهي الظاهرة التي أرجعها البرد مارشال الى « أن مقدار رؤوس الأموال التي تنشد فرص الاستثمار كان يتزايد الى الحد الذي أدى الى هبوط سعر الخصم على الرغم من الاتساع الكبير الذي بلغه حقل الاستثمار » (٧٢) . وكلفت التغيرات السريعة متمص كمية متزايدة من رأس المال ، لتوفر قدرًا معيناً من حركة العمل .

(68) G.T. Jones, *Increasing Returns*, 89.

(6) D.L. Burn, *op. cit.*, 21.

(70) D.H. Robertson, *A Study in Industrial Fluctuations*, 33.

(71) *Economist*, Jan. 27, 1872.

(72) *Official Papers*, 51.

ولكن على الرغم من ذلك لابد ان تكون نسبة امتصاص الانتاج للعمل (التي لا تتوافر حولها احصاءات يمكن الاعتماد عليها) قد ازدادت زيادة كبيرة جدا

وهناك الكثير مما يمكن قوله ، حول وجهات النظر التي عبر عنها بعض الكتاب المعاصرين فيما يتعلق بالكساد . فهبوط الاسعار في السبعينيات والثمانينات لم تسببه المؤثرات التقنية المرتبطة بعرض الذهب — على نحو ما اجمع الاقتصاديون عليه — ولكنه كان نتيجة طبيعية لهبوط التكاليف الذي جلبته التغيرات التقنية التي حدثت في السنوات القليلة السابقة عليه . وقد ر ويلز — الذي كتب في اواخر الثمانينات عن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا — ان توفير الوقت والجهد في عملية الانتاج في السنوات الأخيرة ، بلغ نسبة تراوحت ما بين ٧٠٪ — ٨٠٪ « في القليل » من الصناعات ، كما بلغت نسبتها اكثر من ٥٠٪ « في الكثير منها » ، وتراوحت ما بين الثلث والخمسين في المتوسط في عملية الانتاج كلها (٧٣) . ومن المحتمل ان تكون التكلفة الحقيقية للعمل في السلع الانتاجية قد انخفضت بنسبة ٤٠٪ في بريطانيا فيما بين عامي ١٨٥٠ و ١٨٨٠ . وعلى أية حال ، يبدو ان هناك أدلة كافية على ان هبوط الاسعار لم يكن في حد ذاته علامة على انخفاض الطلب . ومن ناحية اخرى ، اذا فسر هبوط الاسعار على انه يرجع الى التقدم التقني وهبوط التكاليف ، فان تدهور الأرباح وطبيعة الكساد يظلان بلا تفسير . وفيما يتعلق بهذه الناحية ، من المهم ان نتذكر التمييز بين الاتجاهين اللذين قد تتقدم نحوهما الزيادة في ارصدة رأس المال المستثمر ، ولتأثيرهما المميزة : فقد تتخذ الزيادة — في المحل الأول — شكل تمويل المخترعات التقنية التي تزيد من نسبة « توفير العمالة » وتزيد من انتاجية العمل . ودعنا نفترض ان اسعار البيع — في تلك الحالة — قد هبطت بنفس نسبة انخفاض التكلفة الحقيقية مقدرة على اساس العمل ، ثم قد يهبط معدل الربح باعتباره نتاجا للتغير ، ما لم يهبط سعر القوى العاملة — أيضا — بما فيه التكلفة لزيادة الفاضل الناتج كربح بدرجة كافية للحيلولة دون ارتفاع ما اسماه ماركس بـ « التركيب العضوي لرأس المال » (مثل الزيادة في نسبة الميكة . . الخ ، لتوجيه العمل المتأثر بالتقدم التقني) .

وقد تأخذ الزيادة في رأس المال — في المحل الثاني — شكل مضاعفة عدد المصانع والمعدات الانتاجية ، فتزيد بذلك من استخدام العمل ، ومن ثم يزيد الانتاج ، دون ان تنخفض التكاليف بالضرورة . وفي مثل هذه الحالة يحدث هبوط في الربحية اذا عجز التوسع في السوق او في عرض العمل عن مواكبة التوسع في الطاقة الانتاجية ، ويكون هبوط اسعار البيع — في تلك

الحالة - فليلا أفترأضيا على أن الطاقة الانتاجية قد فاقمت - في حقيقة الأمر - زيادة الطلب . ويزيد من صعوبة مهمتنا أن الاستثمار اتخذ - في تلك الفترة - هذين الشكلين معا ، بنسب يصعب تقديرها .

إذا كانت انتاجية العمل قد ازدادت - خلال تلك الفترة - بمثل هذه الدرجة الكبيرة ، يتوقع المرء أن يجد بعض الزيادة التعويضية فيما أسماه ماركس بـ « فائض القيمة النسبي » . فقد رأينا - على أية حال - أن الأجور قد ارتفعت ارتفاعا ملحوظا - فيما بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٧٤ وحتى بعد عام ١٨٧٤ - بدلا من أن تنخفض ، على حين كانت أسعار البيع آخذة في الهبوط بنسبة أقل من نسبة هبوط الأجور . وبذلك لا يبدو أن ثمة أدلة كثيرة على أن ذلك العامل التعويضي كان يحظى بقدر من الأهمية قبل عام ١٨٧٣ أو حتى بعده .

لقد انخفضت أسعار المواد الغذائية - حقا - انخفاضاً ملحوظاً فيما بين السبعينات والتسعينات بالنسبة لأسعار المواد المصنعة نتيجة فتح المناطق الداخلية في أمريكا بواسطة السكك الحديدية ، والتقدم السريع لحركة النقل عبر المحيط . ولكن ذلك الانخفاض في أسعار المواد الغذائية ، تم في ظروف كان فيها العمل على درجة من القوة ، مكنته من مقاومة حدوث تخفيض كبير للأجور ، كذلك الذي حدث في أوائل القرن في ظروف مشابهة . وترتب على ذلك زياد الأجور الحقيقية بصفة رئيسية ، على حين أثر ذلك في تخفيض قيمة القوة العاملة بالنسبة لأصحاب الأعمال بدرجة ضئيلة .

وكانت الأحداث التي وقعت في سوق الاستثمار الخارجية - التي كانت تحتل مكاناً قديماً في حقل الاستثمار - من بين الأسباب الكبرى لازمة ١٨٧٣ . ويجب أن نتذكر أن الاستثمارات الخارجية كانت تنهل - قبل ذلك التاريخ - صلباً أمان هام يحول دون اتجاه عملية التراكم إلى تجاوز إمكانيات التوظيف المربح في إنجلترا . وكانت تلك الاستثمارات الخارجية متواضعة بالمقارنة بالأبعاد التي اتخذتها فيما بعد ، ولم تكن - بأي حال من الأحوال - تنهل نشاطاً محبطاً كما ستبين لنا الأحداث ذلك ، ولكنها كانت عاملاً لا يجب إغفاله .

فقد ارتبطت البداية المباشرة لازمة بالحكام إغلاق ذلك الصمام الأمني . ففيها بين عامي ١٨٦٧ و ١٨٧٣ ، كانت هناك سلسلة من القروض تحت لصر ، وروسيا ، والمجر وبيرو ، وتشيلي ، والبرازيل ، بالإضافة إلى عدد من القروض الخاصة بالسكك الحديدية ، وعدد من المشروعات التي اكتشفتها الشبهات . وقدم الرأسماليون الإنجليز جلباً كبيراً من المليار دولار التي استثمرت في السكك الحديدية الأمريكية فيما بين ١٨٦٧ - ١٨٧٣ . ويذكر

السير روبرت جيفن أن « الاستثمار الخارجى كان قد أصبح النشاط المفضل لعدة سنوات فيما قبل عام ١٨٧٣ » (٧٤) . وكان أفلاس أسبانيا ، والتوقف عن سداد الفائدة المستحقة على الدين التركى ، بمثابة « دس » بارد أصاب الاستثمارات المساندة . وتسببت الصعوبات المالية فى بلاد « ككت تعتمد بصورة أو بأخرى على رأس المال الانجليزى ، ورأس المال الوافد من بلاد لخرى » — مثل النمسا — وجنوب إفريقيا فيما بعد ، « التى ككت تعد ملكا لانجلترا » ، وروسيا — فى حدوث شلل مفاجئ فى سوق القروض الخارجية على حصد تعبىر جيفن (٧٥) .

وبعد ضبط عملية الاستثمار — بشكل مبدئى — ككت النتيجة زيادة تشجيع الاستثمار فى السوق المحلية (فى انجلترا) ، بدلا من السوق الداخلية . وتفسر هذه الحقيقة واحدا من الملامح الأكثر فضولا التى اتسم بها الكساد ، وهو الحد الذى استمر عنده الإنتاج والطاقة الانتاجية — على السواء — فى الزيادة بمعدل يختلف قليلا عما ككت عليه الحال فى العقد السابق على ١٨٧٠ . وكان ذلك التوسع فى الطاقة الانتاجية ملحوظا — بصفة خاصة — فى الصناعات التى تنتج سلعا راسمالية ، عند منتصف السبعينات . فاستمر عدد أفران الصهر فى الأزيداد ، وزادت الأرقام القياسية لإنتاج السلع الراسمالية عامة من ٥٥٣ فى عام ١٨٧٣ ، الى ٦١٦ فى عام ١٨٧٧ (٧٦) .

وعند نهاية عام ١٨٧٧ انهلرت الاستثمارات المحلية أيضا ، كما انهلرت الاستثمارات الخارجية قبل ذلك ببضع سنوات . ولكن — على الرغم من ذلك — لم تنخفض الأرقام القياسية لإنتاج السلع الراسمالية الا بمقدار ٨٠ . فى عام ١٨٧٩ ، عما كان عليه فى عام ١٨٧٧ . ورغم أن نسبة البطالة ككت تزيد على ١٠ ٪ لم تهبط الأرقام القياسية للإنتاج فيما بين عامى ١٨٧٣ و ١٨٧٩ الا قليلا (من ٦٢ الى ٦٠) (٧٧) .

وساعد تشطيط الاستثمار المحلى على حدوث انتعاش قصير الأجل فيما بين ١٨٨٠ — ١٨٨٢ . ولكن الزيادة المستمرة فى الطاقة الانتاجية — فى تلك الفترة — نقلت ما ككت عليه قبل عام ١٨٧٣ ، وتنتج عنها ضغط عكسى على الأسعار ومعدلات الربح فى منتصف الثمانينات . وكما لاحظ جوشن فى عام ١٨٨٥ ، « وجد الراسميون صعوبة بالغة فى الحصول على عائد

(74) Sir Robert Giffen, *Economic Enquiries and Studies*, vol. 101.

(75) *Ibid.*, 102.

(76) ff.W. Rostow, *Loc. cit.*, 154.

(77) *Ibid.*

مجز لرؤوس أموالهم » . فقد هبط سعر الحديد بنسبة ٦٠٪ أو أكثر من ذلك على مر عقد كامل من الزمان ، وهبط سعر الفحم بما يزيد على ٤٠٪ وبينما كان الصلب يباع بسعر ١٢ جنيه في عام ١٨٧٤ ، أصبح يباع بأربعة جنيهات وخمس شلنات للطن الواحد في عام ١٨٨٤ .

ويرجع الكثير من ذلك الهبوط في الأسعار — كما رأينا — إلى اقتصاديات التكلفة الناجمة عن التقدم التقني . فقد مقدار العمل اللازم لإنتاج طن واحد من قضبان الحديدية بنصف ما كان عليه عند منتصف القرن . وكان رخص الصلب يرجع — بصفة جزئية — إلى اقتصاديات العملية الأساسية الجديدة (التي طبأت الصناعة البريطانية — على أية حال — في الأخذ بها وكانت تميل إلى إهمالها) . وكان من الممكن صناعة صلب بسعر وبيعه في إنجلترا عام ١٨٨٦ بربع سعر بيع الطن في عام ١٨٧٣ ، وأصبح إنتاج طن قضبان الصلب يحتاج إلى نصف كمية الفحم التي كان يحتاجها في عام ١٨٦٨ (٧٨) . وكانت اقتصاديات إنتاج السلع الاستهلاكية — في جيلتها — أقل لفنا للنظر ، ولكنها محل الاعتبار على أي حال . فعلى سبيل المثال ، هبطت التكلفة الحقيقية في صناعة المنسوجات القطنية — خلال السبعينات — بنسبة ٥٠٪ سفويا في المتوسط . والحقيقة الجديرة بالملاحظة أنه أمكن تأسيس ما يقرب من ٤٠٠ شركة من شركات الاقطان الجديدة فيما بين عامي ١٨٧٣ و ١٨٨٣ .

ومن الممكن أن تكون تغيرات الأسعار قد أدت إلى هبوط الأجور بنسبة ضئيلة ، فقد انخفضت الأجور بنسبة تقل عن ١٠٪ فيما بين عامي ١٨٧٤ و ١٨٨٠ ، وظلت بعدها ثابتة — بصورة أو بأخرى — أو حتى ارتفعت ارتفاعا ضئيلا (٣) . ولكن يبدو واضحا ، أن هبوط الأسعار الذي نتج عن زيادة الطاقة الإنتاجية ، لابد أن يكون قد فاق في معظم الاتجاهات الحد الذي يمكن تفسيره على ضوء انخفاض التكلفة وحدها . فقد اتضح للجنة الملكية لكسب التجارة والصناعة — وفقا لما جاء بشهادة السير لوثيران بل — أن إنتاج الحديد الغفل ازداد في العالم كله بنسبة ٨٢٪ فيما بين عامي ١٨٧٠ و ١٨٨٤ ، وزاد الإنتاج البريطاني وحده بنسبة ٣١٪ ، مما ساعد على « حدوث انخفاض كبير في الأسعار » تجاوز كل هبوط تعويض في التكلفة ، ونتج عن ذلك (على حد قول الشاهد ، ولا شك أن رجال الصناعة يميلون إلى المبالغة في مثل تلك المناسبات) أن « العمال كانوا يحصلون على الأرباح كلها ولا يتبقى لمنتجي الحديد شيء » (٨٠) .

(78) D.A. Wells, op. cit., 28.

(79) Bowley, op. cit., 8, 10, 30, 34.

(80) Final Report of Royal Commission, p. viii.

ووجدت اللجنة في تقريرها النهائي أن ثمة ظروفًا مشابهة ساعدت في صناعة الفحم ، أما بالنسبة لصناعة النسيج « فقد تناقصت الأرباح بشكل كبير » ، في مقابل الإنتاج الذي « ظل على ما كان عليه أو زاد » . وتمثلت الاستنتاجات العامة التي توصلت إليها اللجنة فيما يتعلق بالصناعة والتجارة ككل فيما يلي : « نعتقد أن ... القدرة الإنتاجية الفائضة ، كانت من بين أبرز ملامح التجارة خلال السنوات الجارية ، وأن الكساد الذي نعتى منه الآن قد يفسر جزئياً في ضوء هذه الحقيقة ... والمهمة البارزة للظروف الراهنة التي تميز — في رأينا — هذه الفترة عن فترات الكساد السابقة ، تتمثل في طول الوقت الذي استمر خلاله فائض القدرة ... ونحن مقتنعون أن إنتاج السلع — بصفة عامة — وتراكم رأس المال في هذه البلاد ، قد ازداد بنسبة تفوق نسبة الزيادة في السكان وخاصة في السنوات التي ساد خلالها الكساد » (٨١) .

وخلع مطلق حديث هذا التفسير لظاهرة « فائض القدرة » التي اتسم بها الكساد الكبير ، فذكر أن : « الإنتاج كان يزداد ، بينما كان عرض العمال محدوداً ، فرأس المال لا يعد بديلاً كافياً للعمل . ورغم استخدام الآلات التي توفر الحاجة إلى العمل ، فإن نتائجها على الصناعة — ككل — لم تكن واسعة النطاق بدرجة تكفي لتقليل الحاجة إلى العمل بصورة حادة تسمح بتخفيض الأجور » (٨٢) .

وعندما نعود إلى أخذ مؤثرات عوامل السوق بعين الاعتبار ، فإن الأدلة على مساهمتها في الكساد تبدو أكثر وضوحاً ، وتتوفر الإشارات إلى أن « عوامل التوسع » — التي احتفظت بالطلب — في بداية القرن اخفت في الاسترخاء ، أو على الأقل عجزت عن التأثير في الطاقة الإنتاجية — بالقدر الذي تحتاجه الزيادة الكبيرة — إذا كان عليها أن تستخدم استخدامها كاملاً .

لقد استمرت قوة دفع المخترعات في الزيادة حقاً ، ومن المحتمل أن تكون نسبة عدم استعمال المكنة (التي ترتب عليها زيادة الطلب على المعدات البديلة على مر عقد كامل من الزمان) قد ازدادت بدلاً من أن تقل (فبمسا هذا بعض الاستثناءات القليلة) . ويقوم شاهدها على ذلك عملية بسر في صناعة الصلب ، واستخدام التوربينات والمحركات البحرية المتطورة ، والمكينات الهيدروليكية ، والآلات الميكانيكية (التي تحسنت بدرجة كبيرة نتيجة تطور أدوات القياس وانتشار عادة استخدام القياس في التشغيل)

(81) Ibid., ix and xvii.

(82) Rostow, Loc. cit., 150.

وادخّل تواديس الصلب في صناعة الحديد ، وادخّل افران سيمنس
الصهرية في صناعة الزجاج ، وكذلك ادخل ملكينات الحديد ، والكبس
المطلوب .

ورغم ذلك ، ثمة قسط كبير من الاسباب يدعونا الى افتراض ان التأثير
« النسبي » الذي تركته هذه المخترعات على سوق السلع الرأسمالية كان
اقل قوة — بدرجة ملحوظة — من الاثر الذي تركته المخترعات في النصف
الاول من القرن على صناعة السلع الرأسمالية الأصغر حجما في ذلك الوقت .

كما ان صناعة بناء السكك الحديدية ، التي كانت تعد دافعا قويا
للاستثمار الرأسمالي عند منتصف القرن ضائق نطقها — على الأقل — في
مواجهة تنشيط بناء السكك الحديدية في اواخر الثمانينات (حتى اذا لم يكن
باستطاعتنا أن نقول ذلك) وانتشارها في افريقيا وآسيا ، حيث لم تكن
قد بلغت بعد حد التشبع . فضاغت طول السكك الحديدية في الولايات
المتحدة الأمريكية خلال السنوات السبع السابقة على الأزمة ، وشيدت
أمريكا خلال السنوات الأربع الأخيرة منها حوالي ٢٥ ألف ميل من الخطوط
الحديدية (٨٦) . وبعد عام ١٨٧٣ تجمدت مشروعات انشاء الخطوط الحديدية
فجأة ، وكان ذلك التوقف المفاجيء الذي صاحب الأزمة المالية عامي ١٨٧٣
و ١٨٧٤ سببا فعلا مباشرا لتدهور تلك الصناعة . أضف الى ذلك ان
استخدام قضبان الصلب كبديل لقضبان الحديد — بما تميزت به من طول
العمر — كان عاملا اقتصاديا مناسباً — في نفس الوقت — في ايجاد الحاجة
البديلة للمعدن ، التي نشأت عن طول الخطوط الحديدية القائمة بالفعل .

وكان الانكماش الحاد في الطلب على الصادرات ذا أهمية خاصة بالنسبة
للصناعة البريطانية ، ويرجع ذلك الانكماش — بصورة جزئية — الى تدهور
الاستثمار الخارجى وتوقف طلبات بناء السكك الحديدية . ففي السنوات
التي سبقه عام ١٨٧٣ مباشرة ، زادت الصادرات البريطانية زيادة كبيرة من
حيث الكم ، كما زادت قيمتها كذلك . ففيها بين عامي ١٨٦٧ — ١٨٧٣ زادت
التجارة الخارجية البريطانية بما يتجاوز الثلث ، وبحلول عام ١٨٧٣ كانت
جملة الصادرات تزيد بنسبة ٨٠٪ عما كانت عليه في عام ١٨٦٠ . كما ان
الزيادة في صادرات الحديد والصلب كانت ملحوظة ، فبلغت نسبتها ٦٦٪
في الفترة بين عامي ١٨٦٨ و ١٨٧٢ وحدها .

ثم انحسر المد بصورة غير متوقعة ومزعجة ، وبحلول عام ١٨٧٦ نقصت
قيمة صادرات المنتجات البريطانية بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالذروة التي بلغت

عام ١٨٧٢ . وهبطت الصادرات إلى الولايات المتحدة وخدها بمقدار النصف ، كما نقصت صادرات الحديد والصلب بمقدار الثلث من حيث الكم ، وبما يزيد على ٤٠٪ من حيث القيمة (٨٤) . وكان التدهور شديداً بصيغة خاصة في سوق القصبان الحديدية . ورغم أن بناء السكك الحديدية في أمريكا شهد انتعاشاً حزراً في عام ١٨٧٨ ، وعاد إليه النشاط مرة أخرى في عام ١٨٨٢ و ١٨٨٧ ، فإن نسبة كبيرة من معدات السكك الحديدية الأمريكية جاءت — بعد أوائل السبعينيات — من صناعة الحديد والصلب المتنامية . ولم يحدث أن عثت الصادرات البريطانية مثل هذا الهبوط الشديد في ظروف الكساد السابق ، على حد قول السير روبرت جيفن (٨٥) . ورغم انتعاش الصادرات عام ١٨٨٠ وانتعاشها عام ١٨٩٠ ، لم تنق قيمة الصادرات الذروة التي بلغت عام ١٨٧٢ — ١٨٧٣ إلا بعد نهاية القرن .

أضف إلى ذلك أن تدهور الصادرات كان مصحوباً بزيادة ملحوظة في مائض الواردات المنظورة على الصادرات المنظورة . وعلى حين بلغت قيمة الصادرات في عام ١٨٨٢ ، ٢٤٠ مليون جنيه فقط (كانت قيمتها في عام ١٨٧٩ ، ١٩١٥ مليون جنيه فقط) مقارنة بقيمتها في السنوات العشر السابقة ، التي بلغت ٣٧١ مليون جنيه فقط .

إذا كان ثمة بعض الغموض حول أسباب الكساد الكبير ، فإن هناك قدر أقل من الغموض فيما يتعلق بآثاره على الرأسمالية البريطانية . فبعد أن لاحظ رجال الأعمال الآثار الشديدة التي ترتبت على المنافسة ونجم عنها انخفاض الأسعار وحد الربح ، أبدوا اهتماماً متزايداً لاتخاذ إجراءات من شأنها الحد من المنافسة ، مثل السوق التي تتمتع بالحماية أو الامتيازات ، وانفاقيات الأسعار والانتاج . وجاء ذلك الاهتمام بأخطار المنافسة المطلقة في الوقت الذي ازداد فيه تركيز الانتاج — وخاصة في الصناعة الثقيلة — فوضع أسس التوسع في تركيز الملكية وسياسة التحكم في الأعمال .

وظهر هذا التركيز في الصناعات الجديدة في ألمانيا والولايات المتحدة قبل ظهوره في بريطانيا ، حيث كان بناء الأعمال — التي تأسست في الجزء الأول من القرن — قد تطور بصورة أكثر فردية ، وكثفت التقاليد المرتبطة بذلك البناء أكثر حرصاً على البقاء . . ففى البناء العضوى للاقتصاد ، تبيل العظام القديمة إلى النمو بسرعة كما هو الحال في التركيب العضوى للانسان .

(84) Giffen, Inquiries and Studies, vol. I, 104-E.

(85) Ibid., 106.

وشهدت أمريكا في السبعينات ظهور الترسات ، التي نمت واتسعت بدرجة كافية لجعل الحاجة ملحة الى إصدار تشريع ضدها في اواخر الثمانينات ، وصدر قانون شرمين الكلسح عام ١٨٩٠ الذي وجه ضد « الاتحاد من أجل التحكم في التجارة » . وتكونت جمعيات المنتجين بصناعات الحديد والفحم في ألمانيا في السبعينات ، وتضاعف عددها في تلك الصناعات وفي غيرها خلال العقود الثلاثة التالية ، حتى بلغت في عام ١٩٠٥ - وفق تقدير لجنة الكارتل - حوالي ٤٠٠ كارتل ، وكان هذا التطور - على نحو ما جاء في عبارات ليفمان داعية الكارتيلات - « نتجا ... للتطور الحديث للصناعة ، بما صحبه من منافسة متزايدة ، وزيادة في المخاطر التي يتعرض لها رأس المال ، وهبوط الأرباح » (٨٦) .

ولم تأخذ الأشكال الثابتة لاتفاقيات الأسعار ابعادا ملحوظة في إنجلترا حتى مطلع القرن العشرين ، كما أن بداية حركة الاندماج في صناعة الحديد والصلب (التي كانت على نطاق أكثر تواضعا مما شهدته أمريكا) ترجع الى اواخر التسعينات (٨٧) . ولكن يجدر بنا ملاحظة أن اتفاقية صناع المسك الحديدية الدوليين (لاقتسام سوق التصدير) التي شارك فيها المنتجون البريطانيون ، كما أن بداية حركة « التجارة العادلة » التي دعت الى الحد من تدفق المنتجات الأجنبية على الأسواق المحلية البريطانية ، ترجع الى الثمانينات .

وكان الكساد الذي حدث في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في إنجلترا لا يتسم - نسبيا - بالتوسع في فائض القدرة الإنتاجية ، الذي كان ملمحا بارزا من ملامح الكساد الثاني الكبير الذي حدث في فترة ما بين الحربين . فقد كان ذلك الكساد - أساسا - ناتجا عن المنافسة المهلكة ، وتدهور الأسعار على نحو شبيه بما نجده في الكتب الكلاسيكية . ومن بين الاختلافات الرئيسية بين حوادث الفترة الأولى وحوادث الفترة المتأخرة التي يمكن ملاحظتها من نواحي عدة : انتشار السياسة الاحتكارية التي تهدف الى مواجهة هبوط الطلب ، عن طريق تحدييد الإنتاج ، والمحافظة على الأسعار خلال الفترة التي وقعت بين الكسادين .

لقد اقتبسنا فيما سبق وصف الأستاذ هكشر للمرحلة التجارية في القرون المبكرة بأنها شغلت بـ « الخوف من السلع » . وكانت المرحلة الجديدة التي بدأت بالفعل في الثمانينات ، والتي كانوا يتحدثون عنها باعتبارها

(86) Dawson, *Evolution of Modern Germany*, 174. Cf. also H. Levy, *Industrial Germany*, 2-18.

(87) Burn, *op. cit.*, 229; also Clapham, *op. cit.*, vol. III, 221.

مرحلة الرأسمالية التجارية الجديدة ، مشغولة البال بخوف مماثل ، ذلك الخوف الذى تحول من خشية السلع الى الخوف من الطاقة الانتاجية .

واتسم العقدان الاخيران من القرن التاسع عشر باهتمامات أخرى ، اعادت الى الازهان الرأسمالية للتجارية التى شهدت القرون المبكرة ، وهو الاهتمام بالمجالات ذات الامتياز فى التجارة الخارجية . وارتبط بذلك الاهتمام اهتمام آخر بمجالات الاستثمار الخارجى . وكان هذا الاهتمام بالاستثمار الخارجى علامة مميزة لتلك المرحلة لم يسبق لها نظير فى الطراز الاول من الرأسمالية التجارية . وميز هذا الاختلاف التناقض بين عصر التراكم الرأسمالى غير المتطور ، واولاخر ايام الرأسمالية الصناعية .

فقد كتبت الحاجة الى ايجاد آفاق جديدة لحقل الاستثمار ، وتصدير راس المال ، والسلع الرأسمالية ، من الملاحع الهامة لتلك الرأسمالية الناضجة . فاستيقظ — فى الثمانينات — شعور جديد بالقيمة الاقتصادية للمستعمرات ، وتزامنت تلك اللفتة فى الدول الأوروبية الصناعية الثلاث الكبرى . فخلال تلك العقد — على نحو ما يشير ليونارد وولف — « تم استيلاء الدول الأوروبية على خمسة ملايين ميل مربع من اراضى افريقيا ، يسكنها ما يزيد على ستين مليون نسمة . أما بالنسبة لآسيا فقد ضمت بريطانيا بورما خلال تلك السنوات العشر ، وأخضعت شبه جزيرة الملايو وبلوختان لسلطاتها ، بينما اتخذت فرنسا الخطوات الاولى نحو اخضاع وتقسيم الصين باستيلائها على آنام وتونكينج . ونشب — فى نفس الوقت — صراع بين الدول الأوروبية الثلاث الكبرى حول جزر المحيط الهادى (٨٨) .

وبدأت دوائر الأعمال فى مراكز مثل برمنجهام وشيفيلد تطالب بأنه « يجب تعويض خسارة السوق الأمريكية عن طريق الحصول على سوق المستعمرات » ، ودعا جوزيف تشمبرلين الحكومة الى حماية الأسواق المحلية مع اتخاذ خطوات « لخلق أسواق جديدة » فى الخارج ، ورفع كاسه عدة مرات ليشرّب نخب « التجارة والإمبراطورية » ، لأن الإمبراطورية — أيها السادة — اذا أردنا التعبير عنها ، تعنى التجارة » (٨٩) .

وكان هناك تيار مماثل فى ألمانيا ، حيث نادى بعض الكتاب — عند

(88) Leonard Woolf, *Economic Imperialism*, 33-4.

(89) Speech to the Congress of the Chambers of Commerce of the Empire, London, June 10, 1896; also speech at Birmingham, June 22, 1894; also L. Woolf, *Empire and Commerce in Africa*, 18.

نهسالية القرن — باشتراك ألمانيا في سياسة التوسع خارج أوروبا كبداية متواضعة ، ثم كقرار حاسم » ، وأنه يدفعها الى هذا « الزيادة الهائلة لانتاجها الصناعي وتجارتها » . وتحدثوا عن النشاط الألماني في الشرق الأدنى على أنه « يفعل ما تفعله في أجزاء أخرى من العالم ، يبحث عن أسواق جديدة لمصادراتنا ، ومجالات جديدة لاستثمار رؤوس أموالنا » (٩٠) .

ولخص روستو اثر تجربة الكساد الكبير على الرأسماليين على النحو التالي : انهم « بدلوا يبحثون عن مخرج (من مأزق ضيق حدود الربح) في الأسواق الخارجية المضمونة للإمبريالية الإيجابية ، وفي الحماية الجمركية ، والاحتكارات ، واتحادات رجال الأعمال » (٩١) .

وأصبح اتساع حقل الاستثمار ، والبحث عن أسواق جديدة ، حتى نظل المعدات الانتاجية تعمل بكل طاقاتها ، والتسابق على تقسيم المناطق المختلفة في العالم الى اراضى مملوكة وأسواق تتمتع بالامتيازات ، أصبح بسرعة كبيرة نظما عصريا . ولم تكن اتفاقيات الأسعار شيئا جديدا ، فقد كانت شائعة بين صناع الحديد الحرفيين في أوائل القرن ، كما لم يكن تصدير راس المال حدثا جديدا . ولكن هذا الاهتمام الجديد كان بمثابة تركيز للمصالح مختلف تمام الاختلاف ، نتج عنه تخطيط للاستراتيجية الاقتصادية متباين. نهما عن ذلك الذي كان يدور بلذهن رواد الصناعة زمن ريكاردو .

لم يقتصر الكساد الكبير — الذي تتبعناه في إنجلترا — على ذلك البلد وحده بأى حال من الأحوال . فقد كان وقعه شديدا — كذلك — في ألمانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية . ورغم أن فرنسا كانت أقل تصنيعا ، فإن وقع الكساد فيها خفيفا ، واتخذ مسارا هينا . وفي حقيقة الأمر ، كانت بداية الأزمة في ألمانيا أشد وقعا مما كانت عليه في إنجلترا ، فهبط استهلاك الحديد الألماني فيما بين عامى ١٨٧٣ — ١٨٧٧ بنسبة ٥٠ ٪ .

وعلى أية حال ، اتخذت نتائج الكساد في البلاد الأخرى مسارا مختلفا بعض الاختلاف . فقد تدهورت الصناعة الرأسمالية النى نشأت في روسيا في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، نتيجة الأزمة التى وقعت في منتصف السبعينيات ، واستمر فيها الكساد الى عشرة أعوام أو خمسة عشر عاما . ولكن شهدت التسعينيات انتعاشا سريعا ، دفع اليه الاهتمام المتجدد ببناء السكك الحديدية . وازداد عدد المصانع عند ذروة الاستثمار التى ظلت الكساد بمقدار النصف ، وتضاعف انتاج الصناعة الحديثة (٩٢) .

(90) Dawson, op. cit., 345, 348.

(91) Loc. cit., 158.

(92) P. Liashchenko, Istorii Narodnovo Khoziaistva, S.S.S.R. vol, 1, 138.

وفي المانيا ، كانت هناك عناصر توسع دفعت الى الانتعاش الاقتصادي ،
أسرع مما حدث في اى مكان آخر ، وزودته بقوة جديدة . لان الثورة
الصناعية كانت عندئذ في بدايتها ، وكانت محدودة التطاق حتى تحققت
الوحدة الألمانية . وبرهنت الحوادث التي وقعت في الفترة ١٨٦٦ — ١٨٧٢
على انها نقطة تحول حاسمة في التطور الاقتصادي لالمانيا . فشهدت العقود
الثلاثة الأخيرة من القرن ، توسعا سريعا في العمران المدني في المانيا ، وارتفع
معدل السكان سنويا — خلال النصف الثاني من القرن — عما كان عليه
خلال النصف الأول منه . ولعب نمو الصناعات الكهربائية والصناعات
الكيميائية (بدرجة أقل) ، دورا هاما في دفع عجلة الانتعاش ، وخاصة في
أواخر التسعينات .

واعطت سياسة « توسيع الحدود » في الولايات المتحدة ، بما وفرته
من امكانيات للاستثمار والأسواق ، واحتياطي العمل الذي زاد نتيجة الهجرة
ونتيجة الزيادة الطبيعية الكبيرة في السكان ، الرأسمالية الأمريكية قدرة على
المقاومة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ثم تتوفر للرأسمالية
البريطانية الأقدم نشأة . واستمرت روح الأعمال التجارية المتفائلة ،
الواقعة من أن الأسواق وعرض العمل لا يستطيعان أن يسلبا الرواد من
رجال الأعمال مكاسبهم ، استمرت — لبضعة عقود — تحقق انتاجاتها في
مجال التنظيم التقني والصناعي . واستمر بناء السكك الحديدية — كما
رأينا — يمتص في القارة الأمريكية كل رأس المال ومنتجات الصناعة الثقيلة
المتأدية حتى السنوات الأخيرة من القرن . وازداد سكان الولايات المتحدة
بما يقرب من العشرين مليون نسمة من المهاجرين الأوربيين ، فتنصاعف
السكان ثلاث مرات فيما بين عامي ١٨٦٠ و ١٩٠٠ . ولا ريب ان قارة أمريكا
الشمالية قد شهدت — حتى العقد الأول من القرن الحالي — ما يمكن أن
نسميه بـ « الاستعمار الداخلي » الذي يفسر تأخر الولايات المتحدة الأمريكية
في تحويل انتاجها نحو الامبريالية الجديدة ومهازلها .

وثمة بعض الشك في أن انتعاش تصدير رأس المال — في إنجلترا —
والفرص التي اتاحتها الامبريالية الجديدة ، كانت العامل الاساسي في ظهور
مرحلة الرخاء الجديدة فيما بين عامي ١٨٦٦ و ١٩١٤ . وادى ذلك الصيف
الهندي الى ثلاثي ذكريات الكساد الكبير من الأذهان . وتحصنت سمعة
التجارة ، بعد ان كانت قد تطلخت خلال سنوات الكساد . وتجدد الايمان
بان الرأسمالية قد قدر لها ان تجعل التقدم الاقتصادي ابديا . ولما أصبح
الحديث عن الاشتراكية يتردد من جديد في التسعينات وفي العقد الأول من
القرن العشرين كبشرى طريق جديدة ، بينما تطور حزب العمال البريطاني
حتى أصبح قوة سياسية بعد عام ١٩٠٦ . غير أن الاعتقاد بالرأسمالية

كنظام للعمل لم يترزعزع في إنجلترا — بشكل خطير — في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى .

وفي حقيقة الأمر ، كانت الاستثمارات الخارجية قد انتعشت بالفعل في الثمانينات تحت ضغط الحركة الاستعمارية الجديدة ، وتحول انظار سوق الاستثمار نحو أمريكا الجنوبية — وخاصة الأرجنتين وشيلي والبرازيل — ونحو كندا والهند . وكانت مضاربات الأراضي في الأرجنتين ، وتطوير صناعة النترات في شيلي ، من العوامل الهامة في إحياء النشاط الاستثماري عام ١٨٨٧ وانهاره عام ١٨٩٠ ، وارتبطت — بصفة خاصة — باسم أسرة بلرنج التي تورطت كثيرا في أمريكا الجنوبية (٩٣) .

وعادت الاستثمارات الخارجية — في عام ١٨٨٨ — إلى بلوغ الرقم الذي كانت عليه عند عام ١٨٧٢ (وفقا لتقديرات هوبسون) ، أي أنها تجاوزت ٨٢ مليونا من الجنيهات . ولكنها عادت إلى الانخفاض في التسعينات إلى المستوى الذي بلغته في منتصف السبعينات . غلبت — في عام ١٨٩٤ — ٢١ مليونا من الجنيهات فقط ، و ١٧ مليونا فقط في عام ١٨٩٨ (٩٤) . وشهدت تلك السنوات قيلام أمريكا ببعض عمليات إعادة شراء المسندات الأجنبية التي كانت تملكها بريطانيا من قبل .

ولم تلعب الاستثمارات الخارجية دورا ملحوظا عند بداية الانتعاش الذي حدث عام ١٨٩٦ . فقد اتخذ ذلك الانتعاش — في حقيقة الأمر — مكانه ، في مواجهة هبوط حاد في الصادرات إلى الأمريكتين وأستراليا وجنوب أفريقيا . وحدث فيما بين عامي ١٨٩٧ و ١٩٠٠ تلك الزيادة الدرامية في أرقام الصادرات الأمريكية ، التي أدت إلى صدور مقالات في الدوريات الأمريكية تحت عنوان « الغزو الأمريكي لأوروبا » (٩٥) .

وكان من أهم الأسباب المباشرة للانتعاش الاقتصادي — في تلك السنة — اختراع الدراجات وبلوغ صناعة الدراجات ذروتها في برمنجهام ، وأيضا بناء السفن ، وإقامة عدد معين من الخطوط الحديدية في إنجلترا ، و (إلى حد ما) المنشآت الكهربائية . وكان الدور الذي لعبته الاستثمارات الخارجية والأسواق الخارجية يتلخص في المحافظة على الانتعاش ، وبصفة خاصة إحياء النشاط ، بعد ظهور علامات انعكاس جديد في السنوات الأولى من القرن العشرين .

(93) Wesley Mitchell, Business Cycles, 47-8.

(94) C.K. Hobson, Export of Capital, 204.

(95) Wesley Mitchell, op. cit., 60, 69.

وكان عام ١٩٠٤ هو العام الذى شهد بداية ارتفاع مد الاستثمارات الخارجية البريطانية على نطاق واسع . فاعتبرت قرض الترانسفال ، قرض يلبانى ، وقروض كندية وأرجنتينية ، لتمويل مشروعات السكك الحديدية . وكان الجرى الرئيسى لرأس المال البريطانى يتجه نحو كندا والارجنتين ، كما اتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى ، ونحو البرازيل وشيلي والمكسيك ، ودرجات أقل نحو مصر وغرب وشرق أفريقيا والهند والصين . وكانت الأغراض المفضلة لتلك الاستثمارات تتمثل فى : السكك الحديدية ، والموانئ ، والمرافق العامة ، والبرق ، والقرام ، والتعدين ، والزراعة ، وشركات الأراضى والرهن العقارى ، والبنوك ، والشركات التجارية ، وشركات التأمين .

ولكن هوبسون أشار — فى عام ١٩٠٦ — الى أنه قد تطور « خلال السنوات القليلة الماضية اتجاه نحو الاستثمار فى المشروعات الصناعية » ، مثل صناعة المنسوجات والحديد والصلب والورق فى كندا ، وصناعة الجوت فى الهند ، والمنسوجات والحديد فى روسيا ، و « يبدو أن العقبات التى كانت تعترض طريق الاستثمار الصناعى الخارجى الناجح قد أزيلت » (٩٦) .

وبلغ مقدار رأس المال المصدر للخارج — فى عام ١٩٠٦ — ١٠٤ مليوناً من الجنيهات ، وبذلك غلق الذروة التى بلغتها الاستثمارات الخارجية فى عامى ١٨٧٢ و ١٨٩٠ . وبلغت تلك الاستثمارات ١٤١ مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٠٧ ، أى ما يزيد عن الرقم الذى بلغته تلك الاستثمارات عام ١٨٩٠ . بما يقرب من ٧٥ ٪ . ورغم الضوابط التى ظهرت فى عامى ١٩٠٨ — ١٩٠٩ ، تفضى رقم الاستثمارات الخارجية الى ٢٢٥ مليوناً من الجنيهات عام ١٩١٣ (٩٧) . وكان رأس المال البريطانى المستثمر فى الخارج يمثل نحو ثلث أو ربع ما كانت تملكه الطبقة الرأسمالية البريطانية عند بداية الحرب ، وربما فاقت الاستثمارات الخارجية — قليلاً — صافى الاستثمارات الداخلية فى بريطانيا عندئذ (٩٨) . وكان نحو نصف تلك الاستثمارات موجوداً فى المستعمرات والممتلكات البريطانية فى الخارج ، وكانت نسبة كبيرة من النصف الآخر بالأمريكتين (٩٩) . وخلال عامى ١٩١١ — ١٩١٢ « زادت رؤوس الأموال المصدرة للخارج بنسبة ٣٠ ٪ عما كانت عليه خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، كما بلغت رؤوس الأموال المصدرة للخارج — خلال كل من

(96) C.K. Hobson, op. cit., 158-60.

(97) Hobson, op. cit., Clapham, vol. III, 53.

(98) Cairncross, op. cit., 223.

(99) Saincross, 247.

المستئين — حدا لم تبلغه في أى سنة من سنوات الذروة في الثلاثينات والسبعينات « (١٠٠) .

وتفترت صادرات السلع — في نفس الوقت — وإن اتسمت حركتها بالبطء في السنوات الأولى للائتماعش التالية لعام ١٨٩٦ . فارتفعت قيمة صادرات المنسوجات والمصنوعات البريطانية الى ٢٨٢ مليوناً من الجنيهات بحلول عام ١٩٠٠ ، بعد أن كانت قد بلغت ٢٢٦ مليوناً من الجنيهات في عام ١٨٩٥ (و ٢٦٣ مليوناً في عام ١٨٩٠) . وكان ذلك التحسن في الصادرات موزعاً بالتساوى بين البلاد الأجنبية ، والمستعمرات والممتلكات البريطانية (ويرجع ذلك الى أن مناطق مثل أمريكا الجنوبية كانت تعد « مجالات نفوذ اقتصادى » حيوية لبريطانيا في ذلك الوقت ، وكانت تصنف ضمن البلاد الأجنبية) .

وبحلول عام ١٩٠٦ ، بلغ رقم الصادرات ٣٧٥ مليوناً من الجنيهات . وكانت الصادرات الى المستعمرات والممتلكات البريطانية ، تمثل نحو ثلث اجمالى الصادرات . وفي نفس السنة التى اتسمت بالرخاء ، بلغت قيمة صادرات الحديد والصلب ما يزيد على ضعف ما كانت عليه عام ١٨٩٠ ، وكانت تزيد من حيث الكم بنسبة ٧٠٪ ، ومن حيث القيمة بنسبة ٣٠٪ ، عن أرقام الصادرات لعامى ١٨٩٠ و ١٩٠٠ .

وتتجلى العلاقة بين تصدير السلع الرأسمالية والاستثمارات الخارجية — بوضوح — في أن صادرات الحديد والصلب سجلت — حتى عام ١٩٠٤ — زيادة متواضعة في الكم في منتصف التسعينات فقط ، وكانت أقل في الفترة ١٩٠٣ — ١٩٠٤ مما كانت عليه فيما بين عامى ١٨٨٧ — ١٨٩٠ . وبعد عام ١٩٠٤ أخذت مائة الحديد تزداد كماً وقيمة . كما زادت صادرات الآلات — وخاصة آلات النسيج — فيما بين عامى ١٩٠٩ و ١٩١٣ ، وبلغ متوسطها السنوى حوالى ثلاثة اضعاف ما كان عليه في الفترة ١٨٨١ — ١٨٩٠ . وازدهرت صناعة بناء السفن بازدهار صناعة الحديد والصلب والصناعات الهندسية ، وبلغت في عام ١٩٠٦ الحد الذى وصفته الايكونوست بأنه « نشاط لا مثيل له » ، فالتفتت ما يزيد على المليون طن في العام .

وقد لاحظ الأستاذ كلافلان ان « زيادة الصادرات بنسبة ٥٠٪ فيما بين عامى ١٩٠١ — ١٩٠٣ ، وعام ١٩٠٧ كلن يمثل — أساساً — زيادة في الاستثمار ... وعظم شأن رجال الصناعة — ومن شابههم — معترضهم

(100) Clapham, op. cit., 61.

(101) op. cit., 79.

حجم الصادرات ... واتجهت الموارد نحو الاستثمارات الخارجية ، أكثر من اتجاهها الى تعمير المدن البريطانية القذرة ، لأن الاستثمارات الخارجية كانت تبدو — ببساطة — أكثر تحقيقا للربح « (١٠٦) . ولكن الصناعات المنتجة للمسلح الرأسمالية لم تشترك وحدها في تلبية زيادة الطلب ، « فقد ساد الاعتقاد في ذلك الوقت ، بأن جنود الرفاهية تمتد الى ما وراء البحار . وجاءت الشكاوى الوحيدة خلال السنوات الثلاث (١٩٠٥ — ١٩٠٧) من الصناعات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السوق المحلية « (١٠٦) . ورغم ان المنسوجات والمنتجات التي تعتمد عليها كانت تشكل ثلث تلك الصادرات فقط (بلغت قيمتها ٦٠٪ من جملة الصادرات عام ١٨٥٠) ، بلغ إجمالي واردات المنسوجات القطنية المصدر في الفترة ١٩٠٩ — ١٩١٣ نسبة ٤٪ مما كان عليه في الفترة ١٨٨٠ — ١٨٨٤ (١٠٤) .

ولكن كان ثمة عناصر معينة تضمنتها الظروف التي سادت في العقد الأول من القرن العشرين ، جعلت النظرة الى الرأسمالية البريطانية تختلف كثيرا عنها في فترة السكون التي مرت بها عند منتصف القرن التاسع عشر ، وتختلف عن السنوات المزدهرة الممتدة من ١٨٦٧ — ١٨٧٣ قبل هبوب المعاصفة المحمرة . غفى المحل الأول ، كان سكان انجلترا يزدون بنسبة اقل مما كانت عليه الحال قبل ذلك بأربعة او خمسة عقود . فقد زاد عدد سكان انجلترا وويلز واسكتلنده بنسبة ٩٪ فيما بين السنوات الخمس الأولى من القرن العشرين ، والسنوات الأربع السابقة على الحرب العالمية الأولى . على حين كان السكان يزدون — في منتصف القرن التاسع عشر — بنسبة تراوحت بين ١٢٪ و ١٣٪ كل عشر سنوات (١٠٥) . وفي نفس الوقت ، كان تراكم رأس المال يحرز تقدما سريعا بصورة ملحوظة . وازداد عدد العمال المشغولون بنسبة ٥٠٪ في السنوات الأربعين السابقة على الحرب العالمية الأولى (أي فيما بين عامي الإزدهار ١٨٧٣ و ١٩١٣) ، على حين ازداد إجمالي رأس المال المستثمر داخل بريطانيا بنسبة تفوق ٨٠٪ ، وزاد إجمالي رأس المال المستثمر في الخارج بنسبة ١٦٥٪ (١٠٦) .

ومن ناحية ثانية ، على حين كانت الاستثمارات الداخلية والخارجية تتقدم بسرعة ملحوظة (اذا ما قورنت بفترة البطء النسبي ١٨٦٥ — ١٨٩٥) ،

(102) op. cit., 53.

(103) Ibid., 52.

(104) Ibid., 66.

(105) D. Glass, Population Policies & Movements, 13.

(106) Cairncross, op. cit., 223.

وكانت المعدات الإنتاجية تزيد نتيجة لذلك بنسبة ٢٠٪ كل عشر سنوات ، فان ثمة ما يشير الى أن التقدم نحو تحقيق انخفاض تكلفة الإنتاج الصناعى كان بطيئا . فكانت صناعة الفحم — كما يذكر الاسناد كلاهام — تبدو « من حيث الكفاية على درجة أسوأ من الركود » ، الذى كانت عليه قبل عام ١٩٠٠ . ومن المحتمل أن يكون هبوط حقيقى فى كفاية صناعة البناء قياسا على انتاجية العمل فيها بين ١٨٩٠ — ١٩١١ ، وفى صناعة القطن « كانت غالبية اقتصاديات الآلات ثابتة لوقت طويل . ولم تحدث أى تحسينات أساسية فى أفران صهر المعادن وقطع الغيار الخاصة بها فيها بين عامى ١٨٨٦ — ١٩١٣ . ولم تكن ثمة محاولات لاعادة تنظيم الصناعة بصورة تجعل العمل أكثر انتاجية » (١٠٧) .

واستنتج اثنان من الكتاب المحدثين ، أنه منذ عام ١٨٧٠ « كانت الصناعة الإنجليزية متخلفة عن بقية صناعات العالم ، بصورة نسبية ومطلقة » . فقد كانت تنسم « باهمال التطور التقنى ... ونقص المرونة » ، بينما كان منظموها « ليسوا على استعداد لاتفاق رأس المال الكثير الذى تتطلبه الميكنة على نطاق واسع ... مع أهملهم الطويل الأمسد لتطوير المنتج والمؤسسة » نتيجة لذلك (١٠٨) .

وفى المحل الثالث ، ثمة دلائل على أن ما يسمى « بشروط المبادلة التجارية » بين بريطانيا وسائر أنحاء العالم — أى نسبة الواردات التى حصلت عليها فى مقابل الصادرات — التى أصبحت تهيل بصورة متزايدة الى صالحها فى أواخر القرن التاسع عشر ، اتجهت الى عكس ذلك فى العقد السابق على الحرب العالمية الأولى . وكانت تلك الحركة لا تزال ضئيلة فقط ، وربما كانت لاتزيد عن مجرد توقف للاتجاه السابق .

ولكن لما كانت تلك الظاهرة تؤثر على معدل أسعار المواد الغذائية ، والمواد الخام التى تشتريها بريطانيا ، والسلع المصنعة التى تبيعها ، فان أى تغير فى تلك الشروط كانت تترتب عليه نتائج حاسمة . لأن معدل الأسعار اثر على مستوى التكاليف الصناعية تأثيرا مباشرا عن طريق أسعار المواد الخام ، وبشكل غير مباشر عن طريق تكلفة معيشة العمال ، بالنسبة الى مستوى أسعار بيع المصنوعات ، ومن ثم لثر على حد الأرباح المتاحة .

(107) Clapham, op. cit., 69-70; G.T. Jones, Increasing Returns, 98 and passim.

(108) T.H. Burnham & G.O. Hoskins, Iron and Steel in Britain, 1870-1930, pp. 70, 80, 101, 148, 155.

ويبدو أن ذلك التغير قد عكس تحولا ملحوظا في الأوضاع الاقتصادية العالمية ، بالنسبة للبلد الذى ظل يتمتع — لوقت طويل — بالريادة في ميدان الصناعة .

وقد رأينا أن تصدير رأس المال كلن يتجه نحو تطوير النقل والمنتجات الأولية في القرن التاسع عشر . وعن طريق رخص المنتجات الأولية المتاحة لبلد رأسمالى متقدم كبريطانيا ، كلفت الاستثمارات الخارجية بمثلثة تعزيز لفوائد رأس المال المستثمر محليا ، فكثت كل زيادة في مجال التجارة الخارجية تزيد من اتساع دائرة المكسب التى يتم اجتناؤها عن هذا الطريق .

ولكن تلك الظاهرة لم تكن سوى مرحلة انتقالية في تاريخ الرأسمالية على النطاق العالمى . وبالتنقل المناطق الأخرى من العالم من مرحلة الإنتاج الأولى الى مرحلة الإنتاج الصناعى وحتى الى الصناعات التى تنتج سلعا رأسمالية ، فإن شروط المفاضلة بين الصادرات المصنعة في البلاد الصناعية الأكثر تقدما ، وبين المنتجات الأولية ، لم تعد تتجه لصالح تلك البلاد . بل اتجهت الى عكس ذلك ، ومن ثم حرمت البلاد الصناعية الأكثر تقدما من مصدر من مصادر رخائها (قياسا على الربح) في المرحلة المبكرة من تطور العالم .

وكلما كان الأمر يتعلق بالمؤثرات التى تمس الأسعار التى تحصل بها الصناعة على القوى العاملة ، فمن المحتمل أن يكون هناك واند جديد الى الأفق أكثر أهمية ، إذ أن مشكلة رأس المال والعمل ، أو المشكلة الاجتماعية، أو الصراع الطبقي — على اختلاف المصطلحات التى تطلق عليها — سببت القلق في دوائر رجال الأعمال في العديد من المناسبات على مر القرن الماضى . واندت أحيانا أخرى — الى ظهور عبارات العطل و « الخبز والمرح » ، وظهور الحديث عن ضرورة انسجام المصالح بين الطبقات باستمرار الزيادة في الإنتاج الصناعى .

وعند نهاية القرن التاسع عشر ، كان العمل أكثر تنظيما من ذى قبل ، وامتد ذلك التنظيم ليشمل العمال غير المهرة مع ظهور « النقابة الجديدة » ، وأوشك اقتحام العمال لميدان السياسة أن يجلب حقبة جديدة تعترف فيها الدولة بالمساومة الجماعية ، والإرهاصات الأولى لوضع حد أدنى للأجور بموجب المقاتون . واقتربت السنوات التى حققت فيها الحركة النقابية اتساعا في العدد والقوة على نحو لم يشهده أى عقد آخر من الزمن ، وبلغت حدا مؤثرا على نظام الصناعة لم يسبق له مثيل . وربما ثبت تلك التطورات الرعب في قلوب اشباح صناع الحديد في العصر الفيكتورى أو أقطاب صناعة القطن ، اذا رأوا تلك النعمة الإلهية التى لم يحلموا بها خلال حياتهم .

الفصل الثاني

فترة ما بين الحربين وما بعدها

١٤

شهدت السنوات العشرين — التي وقعت ما بين الحربين العالميتين — استمرار الاتجاهات المميزة التي شكلت الملامح الاقتصادية للعقد الأول من القرن العشرين من نواحي عدة ، كما أنها — بالإضافة الى ذلك — كانت استمرارا لتلك الاتجاهات على مستوى أكثر تقدما ، وارتفاع اسرع . واتفقت الآراء — في العشرينات — على أن أصول العلل الاقتصادية — في ذلك الوقت — ترجع الى الخل الذي خلفته الحرب والاضطراب النقدي الذي حدث بعدها ، وأن تلك العلل ستقضي كخل مؤقت ، بمجرد تحقيق « الاستقرار » . ورأى بعض الباحثين أن من الممكن تحقيق « الاستقرار » بسهولة ، باستعادة قدر من معدلات الاسعار « الطبيعية » ، وأصبح ذلك بمثابة صيغة سحرية تقدم بديلا للفكر الواتشي .

ووقف الى جانب هذا الرأي تطيل من جنسه وإن كان أكثر منه مرونة ، فقيل أن ثمة تحولات بنيوية حدثت في الجسد الاقتصادي نتيجة الحرب من ناحية ، ونتيجة التغيرات البعيدة المدى في شروط الإنتاج والأسواق من ناحية أخرى ، ورغم أن عنصر الاحتكك في الظروف القائمة حاللت دون اعتياد تلك التغيرات ، فليس من الممكن تحقيق ذلك الاعتياد — بعد حين — اذا استعادت المشروعات حريتها ، وكذلك اذا استعادت التجارة حريتها فقط . والنمى الراى القائل بأن أعراض الأزمة الاقتصادية كانت وقتية ، الليل الذي يدعمه في مواجهة التناقض الذي قام بين المتاعب التي عانت منها أوروبا ، والرخاء الذي اتسمت به بعض المناطق الأخرى من العالم .

فقد بدأت مرحلة الرخاء في أمريكا قبل انتفاء العشرينات ، وأدت الى خلق روح من التفاؤل تصل الى درجة القفر . اذ ساد الاعتقاد — في أمريكا الشمالية — أن ثمة مصيرا مرموقا ينتظر بلادها التي كانت — بالدرجة الأولى — بلاد الرأسمالية المتسعة الإرجاء ، والمشروعات الحرة وأنهما

ستتخلص من مشكلة القدرة ، وتتمكن من اثناء مواطنيها ، بل واثناء العالم كله . واعلنت « لجنة التفريعات الاقتصادية الحالية » التي تكونت في السنة المصرية (١٩٢٩) برئاسة الرئيس هوفر — بقعة تامة — ان « ايماننا — من الناحية الاقتصادية — حقل لا حدود له ، فهناك حاجات جديدة سوف تخلق طريقا لا نهاية له لحاجات احداث ، بنفس السرعة التي يتم بها اشباع هذه الحاجات ... فقد لمسنا فقط اطراف ما لدينا من امكانيات » .

واذا لمعنا النظر في تلك الفترة ، نجد ان طابعها يعد من بين عجائب العصر الحديث . ولم يكن مقدرا لهذا التفاؤل ان يعمر طويلا ، فقد تحطمت احلام اقتصاديات الالف عام بشدة عند وقوع احداث الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣١ ، وحلول أزمة اقتصادية على نطاق عالمي تفوق الكساد الكبير الذي شهنته السبعينيات والثمانينات . وفرضت الحقائق الدامغة لتلك السنوات العجاف — بما جلبته من افلاس مفاجيء ، وهجر للمصانع ، وما تفرغ عنها — على العقول الرشيدة استنتاج انه لا بد ان يكون ثمة عيب في النظام الاقتصادي اكثر تأسلا من ذلك التكيف الهزيل ، او معدلات الاسعار المتقلبة . وان المجتمع الرأسمالي اصبح مصليا بما تشير كل الشواهد الى انه مرض مزمن ، وان الخطر يكمن في ان ذلك المرض قد يصبح قاتلا .

ولا نجد صعوبة في تعريف فترة ما بين الحربين باطلارها الكبير ، فملاحمها الرئيسية تتطابق — ببساطة — مع ملاحم الصورة التي تدور في اذهاننا عن العصر الاحتكاري . وتبدو الملاحم الاساسية لتلك الفترة — بوضوح — على محياها بصورة تجعلها في غير حاجة الى تحليل . وتشهد بذلك التناقضات التي قامت بين تلك الفترة ، والحقيقة التي شهدت الكساد الكبير في اواخر القرن الماضي . فتحديد الاسعار في مجموعة كبيرة من الصناعات الهامة ، والاحتفاظ بحد معين للربح ، بدلا من انهيار الاسعار ، وتحديد الانتاج بدلا من تخفيض التكلفة الذي رأى فيه رجال الصناعة والسياسيون علاجا مفضلا ، وتصعيد فائض القدرة الانتاجية والبطالة ، باصرار واعاد لا نظير لها .

ولا تغيب عن الصورة الدلائل على « خضية القدرة الانتاجية » التي تميزت بها الرأسمالية التجارية الجديدة — والتي سبق لنا الحديث عنها — كما تتجلى ايضا في سبلات الحماية الجمركية ، وانتشار حصص الكارتل ، ومشروعات التحديد على نطاق واسع . ويتجلى كذلك في تزايد الحملات الاعلانية الواسعة النطاق ، وارتباط الدعاية التجارية بالاسواق ذات الامتياز ، وفي العبادة العالية لفوائض الصادرات . وتركت تلك الملاحم اثرها على السياسات الاقتصادية للحكومات ، وتمعتبت كل اقتراح باعادة تنظيم

الصناعة ، وكل مشروع لاعادة البناء الصناعى . وفرضت الحذر والتحفظ الذى وصل — فى بعض الاحيان — الى درجة شل الارادة كلما كان هناك مشروع ، والى محو طعم المغامرة ، والقضاء على روح المخاطرة . ودعت تلك الملامح الاقتصاديين الى طرح التقاليد القديمة التى عبرت على مدى قرن من الزمان ، وصياغة نظرية اقتصادية ذات ملامح جديدة تماما .

وحتى نوضح ما ذكرناه ، نختار نموذجا يتعلق بالطريقة التى نتوقع أن يعمل بها تنظيم الرأسمالية الصناعية القائم اساسا على درجة عالية من الابتكار . وحتى نصيح المقارنة واضحة بين النموذج الذى نقدمه وعالم الحقيقة ، ونوجه انظارنا الى البحث عن الأساسيات ، سنبالغ فى تبسيط نموذجنا بالتمسك بجوانب معينة منه ، وحذف ملامح معينة نتوقع وجودها فى أى نظام حقيقى ينتمى اليه هذا النموذج .

وقد يتسم هذا النموذج — فى الحل الأول — بوجود فجوة كبيرة غير طبيعية بين السعر والتكلفة ، مما قد يترتب عليه زيادة حد الربح — بصورة غير طبيعية — واحتمال انخفاض نصيب الدخل الصناعى الذى يذهب الى الاجور انخفاضاً غير طبيعى ايضا . ويشير نموذجنا — من ناحية ثانية — الى أن انخفاض الطلب فى اسواق معينة — أو فى الاسواق عامة — يتبعه انخفاض فى الانتاج وليس فى الأسعار (نظرا لرغبة الابتكاريين فى زيادة الأرباح وقدرتهم على ذلك بواسطة المحافظة على ألثمن فى مواجهة هبوط الطلب) .

ونتيجة لذلك يتجه هذا النظام — من ناحية ثالثة — الى الانسحاب بزيادة انخفاض قدرة تشغيل المصنع والمعدات ، ووجود احتياطى كبير من البطالة فى القوى العاملة بصورة غير طبيعية ، وخاصة فى الوقت الذى تصاب فيه الأسواق بالكساد . وطالما سادت ممارسات الضوابط التى تعمل بالتساق مع وحدات كبيرة خفية من المعدات المثابتة ، فان ظروف فائض القدرة تصبح ظروفنا دائمة ، كذلك يصبح وجود احتياطى عمل متضخم وجودا دائما . وبعبارة أخرى ، فان « خشية القدرة الانتاجية » سوف ينتج عنها — فى تلك المرحلة — تعطيل جانب كبير من القوى الانتاجية الموجودة أو التقليل من استخدامها ، بينما يعيا الجيش الصناعى الاحتياطى بواسطة ضوابط متعمدة للانتاج .

ومن ناحية رابعة ، يفترض وجود اتجاه نحو هبوط نسبة الاستثمارات الجديدة نتيجة تردد الابتكارات — التى تحصنت بالفعل فى مجالات معينة — فى زيادة القدرة الانتاجية ، وبسبب العقبات التى توضع فى طريق المؤسسات الجديدة التى تقتحم تلك المجالات المتقدمة . وفى أكثر الحالات تطرفا ، قد

تصبح كل صناعة مؤسسة مطلقة تماماً — ان لم تكن ضمن شركة ضخمة واحدة — يذب عنها الدخلاء ، تملأ كما كان يحدث في نظام نقابات الحرف من تديم الزمان ، الى درجة ان « المجالات الحرة » الباقية ، التي لا يمنع الوافدون الجدد من دخولها ، ولا تحكم الاستثمار فيها ضوابط معينة ، قد تصبح متنفسة لرأس المال الذي لا يجد مخرجاً له في الصناعات الاحتكارية ، فيندفع نحو الصناعات « الحرة » ، ويرفع من نسبة زيائتها . ويؤدي التزاحم على ذلك المجال — على اية حال — الى انخفاض معدل الربح في تلك الصناعات ، بقدر ما يزداد في الصناعات الأخرى الخاضعة للاحتكار ، حتى يصل الى نقطة يتجه عندها الاستثمار الجديد الى الإبطاء من حركته . ويتسم مثل هذا الوضع بتنقلض بارز : فان تركر الثروة والارباح الذي جلبه الاحتكار يتجه الى زيادة الرغبة في الاستثمار من ناحية ، على حين تضيق الفرص المتاحة للاستثمار (دون المساس بمعدل الربح في المجالات الخاضعة للاحتكار) من ناحية أخرى ، ويترتب على هذا التناقض زيادة البحث عن مخرج خارجي للاستثمار ، أي الدخول في مجالات تقع خارج نطاق الصناعة الاحتكارية ، او ضم مجالات جديدة مثل المجالات « الاستثمارية » (١) .

ومن ناحية خامسة ، قد ينتج عن هبوط معدل الاستثمار الداخلي ، تضيق نطاق سوق منتجات الصناعة الثقيلة (ما لم يتم تعويض ذلك الهبوط بالتوسع في تصدير رأس المال لتطوير المستعمرات) . بينما قد يؤدي وجود جمهور من المملطين ، والانتقال من الاجور الى الارباح — الذي تحدثنا عنه — الى هبوط الاستهلاك ، وكساد سوق السلع الاستهلاكية . ومن ثم نتوقع ان تنسم مرحلة الرأسمالية الاحتكارية بهبوط غير علوي في الأسواق ، وتناقص مزمن في الطلب ، وهو عامل لا يؤدي الى تعميق الكساد وتعويق فترات التنشيط فحسب ، بل يزيد من تفاقم مشكلة فائض القدرة الانتاجية المزمنة الطويلة الأمد ، ويؤدي — كذلك — الى تفاقم مشكلة البطالة . اضافة الى ذلك ، ان من المحتمل ان تصبح اسواق الصناعة الثقيلة أكثر هبوطاً ، حتى ان تلك المرحلة تتميز بأزمة خلصة للصناعة الثقيلة ، ويظهر الأعمال التي تركز تركيزاً خاصاً على خلق اسواق جديدة للسلع الرأسمالية تنتج بالامتيازات ، والقضاء على الصناعات المنافسة في البلاد الأخرى ، والاستيلاء على اراضي تلك البلاد .

وأخيراً ، نتوقع وجود اتجاه نحو تعرية عظام البناء الصناعي ، في كل من الصناعات التي تسيطر عليها اشكال راسخة من التنظيم الاحتكاري ، وفي الصناعات التي تتميز بشكل أقل تحكماً من اشكال الكارتل ، ينتج عنه

تجديد الإطار القائم لكل صناعة ، عن طريق تخصيص حصة معينة من الإنتاج للمؤسسات المختلفة ، ولا يعنى ذلك أن التنظيم الاحتكارى يخلو تماما من العناصر التقدمية ، فقد يكون فى وضع احسن لتنظيم البحوث ، وقد يكون ابعد نظرا من الشركات الصغيرة ، كما قد يكون قادرا على تركيز الانتاج فى اكثر المصانع كفاية ، وهو ما يحدث فى حالة المنافسة غير المتكافئة .

ويذكر شومبيتر أن المؤسسة الاحتكارية الكبيرة تحتفظ بمستوى غير عادى للمبادرة البناءة ، لأنها تستطيع أن تحشد موارد كافية لوضع استراتيجية للمشروع على نطاق طموح ، وأنها تكون على درجة كافية من القوة لتحمل المخاطر ومواجهة السلبات التى قد تخبى آمال المنظم الأضعف احتمالا . ويبدو أن هذا الرأى يتجاهل الوقت والطاقة والذات تستغفها الاحتكارات فى ترسيخ مواقعها فى مواجهة زحف المخترعات المنافسة ، وفى مقاومة زحف الوافدين الجدد الى الميدان من رجال الأعمال . كما يبدو أنه يتجاهل حقيقة أن الآثار غير الملائمة التى تتركها الطرق الجديدة على قيمة رأس المال — المتورط فى استخدام طرق اقدم (من خلال استخدام المصانع القديمة لفترة طويلة) — سوف تترك أثرا بارزا على الاحتكار يقوده الى التخلف ، لم يكن ليلفه فى ظل ظروف التنافس المتعدد العناصر .

صحيح أن الاعتبارات الأكثر أهمية التى تؤثر على تقييم الاحتكار ، هى — بلا ريب — آثاره على التطور الاقتصادى ، وليس آثاره على التوازن الاقتصادى التى يركز التحليل الاقتصادى اهتمامه الرئيسى عليها من الآن فصاعدا . وتبدو تلك الآثار ذات طابع تراكمى ، وقد لا تغير من المعدل الذى تقع به التغيرات محسب ، بل تغير مجرى تطور النظام الاقتصادى كله — فى مرحلة معينة — على نحو ما فعلت منذ أربعة أو خمسة قرون .

وما يبدو حاسما فى مثل هذا النظام ، هو أن بؤرة الاهتمام تتحول — بشكل كبير — من اعتبارات الإنتاج والتكلفة الإنتاجية ، الى اعتبارات السيادة المالية والتجارية . فتتحول — على سبيل المثال — الى البناء المهرمى للملكية الشركات او المؤسسات التى ترتبط بعقود مع بعضها البعض او تتمثل بالبنوك اتصالا مباشرا ، أكثر من تحولها الى ترقية مستوى صناعة ما ، أو إيجاد الوضع الأمثل لها .

وتولدت عادة التحصين لا عادة المخاطرة ، الا اذا كتلت المخاطرة تستهدف الاستيلاء على اراضى كاملة ، أو توجيه ضربة الى أولئك الذين يؤدى نشاطهم الى انقراض قيمة الأصول الاحتكارية . والمكسب الذى يتحقق بطريق المناورة لتحسين الوضع الاستراتيجى لمؤسسة ما — من أجل زيادة قيمة ما يسميه فبلن بـ « حد الأصول غير المملوكة التى تمثل فى السحب الراسمالي

للكفاية » — تبدو أكثر اغراء من أى مكاسب يمكن تحقيقها بطريق المبادرة فى مجال الإنتاج .

ونتيجة لذلك ، يمثل الجزء المتزايد من قيمة رأس المال وتوقعات الربح التى تعد مقياسا ودافعا لسياسات الأعمال التجارية ، تبتل — فى العالم الرأسمالى المعاصر — القوة المعوقة والمحدد للإنتاج ، ولا تمثل القوة المطورة له ، وهو التطور الذى تعبر عنه (على حد تعبير فبلن) الحقيقة القائلة بأن « من مميزات الوضع الحالى للأعمال وتحكمها فى الصناعة، أن القيمة الاسمية الإجمالية — أو حتى سعر السوق الإجمالى — للسندات القابلة للبيع التى تغطى مجموعة معينة من المعدات الصناعية والموارد المادية ، والتى تخول لحاملها حق الملكية ، تتجاوز دائما — وبقدر كبير — اجمالى القيمة السوقية للمعدات والموارد التى تخول السندات الحق فى امتلاكها » (٦) . وبعبارة أخرى ، يصبح النظام الصناعى مثقل الكاهل — بصورة متزايدة — بالتكاليف الباهظة غير الانتاجية ، ويتضخم نتيجة الحرب الضروس التى يشنها « البارونات الاقتصاديون » الجدد (على حد تعبير أحد كتّاب التليز) ، الذين يحاربون من أجل مراكزهم وسيادتهم فى عصر المنافسة الاحتكارية .

وليس من الصعب أن نفتنى اثر ما يماثل هذا النموذج الذى أوردها فى الحوادث الأخيرة فى انجلترا . وتعد بعض نقاط التشابه أكثر لفتا للنظر عندما نقارنها بما يماثلها فى بعض البلاد الأوروبية الأخرى أو فى أمريكا فى الثلاثينات . وتفتقر انجلترا — لسوء الحظ — الى وجود مسح شامل لفائض القدرة الانتاجية . ولكن فيما يتعلق بأمريكا ، لدينا تقدير معهد بروكنز — الذى كثر الرجوع اليه — الذى يشير الى أن فائض قدرة المصانع والمعدات بلغ ٢٠٪ عام ١٩٢٩ ، وهو العلم الذى شهِد ذروة الرخاء الاقتصادى فى تلك البلاد ، وزادت تلك القوة الانتاجية الضائعة فى العلم الذى شهد أثنى حدود الكساد ، فأصبحت نسبته ٥٠٪ .

وثمة بعض الأدلة الملاحظة على الأحوال التى سادت فى الصناعات الأساسية فى انجلترا ، وعلى تكامل المشروعات الحديثة « لتحطيم الآلات » للتخلص من فائض القدرة الانتاجية مثل مشروع شركة بناء السفن المحدودة، وماتون مغازل القطن (ناهيك عن ذكر المشروعات الزراعية لتحديد مساحة الزراعة التى ربما كانت ذات وضع خالص) « وتشير تلك الأدلة الى أن المشكلة كانت ذات أبعاد يمكن مغاللتها بما كانت عليه فى أمريكا ، ميزت

الوضع هنا وهناك ، حتى لو كانت نسبة الـ ٥٠٪ من فائض القدرة الانتاجية تعد مبالغاً في تدهور النشاط في إنجلترا في اوائل الثلاثينات .

وثبت متوسط البطالة في بريطانيا — خلال العشرينات — عند نسبة ١٢٪ ، ثم ارتفع في اوائل الثلاثينات الى رقم لا مثيل له من قبل ، فبلغ عدد العاطلين ثلاثة ملايين نسمة . وكانت نسبة البطالة بين العمال الخاضعين للتأمين ١٨٪ في السنوات ١٩٣٠ — ١٩٣٥ ، او ما يقرب من اربعة اضعاف ما كانت عليه تلك النسبة قبل عام ١٩١٤ ، وما يقرب من ضعف نسبة البطالة في اى من سنوات العقود الاربعة السابقة على عام ١٩١٤ . وقدّر عدد العاطلين في أمريكا في سنوات الكساد الكبير ١٩٢٩ — ١٩٣٣ بـ ١٣ مليون نسمة او ما يزيد عن ذلك .

ويبلغ عدد العاطلين — في الدول الصناعية الكبرى جميعا — ما يقرب من ٢٥ او حتى ٣٠ مليون نسمة . وبينما امتصت العمالة ما نسبته ١٨٪ سنويا من العمال العاطلين خلال السنوات الخمسة عشر الممتدة من ١٩٢٣ — ١٩٢٨ ، فان تلك الزيادة خلفت وراءها جيشا احتياطيا من العنطين بلغ من الضخامة عند نهاية تلك الفترة ما كان عليه في بدايتها . وذلك على الرغم من نشاط إعادة التسلح في اواخر الثلاثينات ، ورغم هبوط معدل الزيادة الطبيعية للسكان عما كان عليه في القرن السابق على عام ١٩١٤ .

واذا قارنا الذروة التي بلغتها العمالة بعد الحرب العالمية الاولى بما كانت عليه الحال عام ١٩٣٩ ، نجد ان العمالة الاجمالية قد ازدادت (في الصناعات الخاضعة للتأمين) خلال تلك الفترة بحوالى ٢٠٪ ، ولكن زاد عدد العمال الذين يبحثون عن عمل بنسبة ٢٨٪ . وكانت زيادة العمالة محدودة في الصناعة خلال تلك الفترة ، بينما انخفضت العمالة في الصناعات الاستخراجية بما يقرب من الثلث .

وشهد العقد السابق على الحرب ، العديد من الدراسات التي تتعلق بتجديد الاسعار الناجم عن سياسات المحافظة على الاسعار والقيود التي فرضتها المؤسسات الرأسمالية ، وخاصة في أمريكا . وجاء في الكتابات الخاصة بأمريكا في ١٩٢٩ — ١٩٣٠ — حيث كان هبوط الاسعار ابطاً منه في الكسادات السابقة — ان الوضع اتسم « بالعمل على حماية القيمة بقوة ، وما يتصل بذلك من تردد في تخفيض الاسعار » ، واعطت تلك الظروف للكساد « طابعه المعمر والاكثر ايلاما » على نحو يفرق ما حدث في

الكسادات السابقة (٦) . وقدم التقرير الختامى وفوصيلت « اللجنة الاقتصادية القومية المؤقتة » الدليل على انه : « قد تنقص انتاج صناعاتنا نتيجة السيلسة الاحتكارية ، او الجعوعلت الصناعية المسيطرة ، من اجل الحافظة على الاسعار وتامين الارياح » . واشارت احدى المفكرات التى قدمت الى نفس اللجنة بشأن اتجاه الاسعار الى ان « ثمة اتجاها نحو تخفيض الانتاج على نطاق واسع ، فيما عدا الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ التى هبطت فيها الاسعار . وعلى حين ظلت الاسعار على ما كانت عليه ، انخفض الانتاج انخفاضا كبيرا » (٤) .

ولعل اكثر الادلة لفتا للنظر ، المقارنة التى عقدها معهد المتلى - وتضمنها العرض الاقتصادى لعصبة الأمم - بين هبوط اسعار المنتجات الخاضعة لتحكم الكارتلات او المنظمات المشابهة ، والمنتجات التى تسوق فى ظل درجة معينة من تنافس الاسعار . وتشير تلك المادة الالمانية الى انخفاض الارقام القياسية لاسعار النوع الاخير من المنتجات فيما بين على ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، الى معدل ٥٧ (١٩٢٦ = ١٠٠) ، على حين انخفض النوع الاول من المنتجات الى ٨٣ . وبعبارة اخرى ، فان هبوط اسعار المنتجات التى يحكمها الكارتل لم يتجاوز ثلث مقدار الهبوط الذى حدث فى اسعار السلع التى تخضع لظروف الاسواق الحرة (٥) .

ونجد تناقضا مماثلا فى التطورات المختلفة لاسعار السلع الانتاجية، والسلع الاستهلاكية ، خلال سنوات الازمة . وكان انخفاض الاسعار فى النوع الاول من هذه السلع ، اقل كثيرا منه فى النوع الثانى . وهى نتيجة اكثر بروزا لانها كفت على النقيض تها مما حدث فى السنوات السابقة على عام ١٩١٤ . وعلى سبيل المثال ، هبطت اسعار السلع الانتاجية فى الولايات المتحدة الامريكية خلال ازمة ١٩٠٧ - ١٩٠٨ الى ما يعادل ضعفى نسبة هبوط اسعار السلع الاستهلاكية ، وهبطت المتلبا بما يوازي ثلاثة امثال نسبة هبوط المبلغ الاستهلاكية .

وبيعت هذا التناقض على الدهشة للوهلة الاولى ، لان صفائى الاستثمار هبط هبوطا شديدا بعد عام ١٩٢٩ اكثر من هبوطه فى الازمات السابقة . ورغم ان هبوط الطلب الاجمالى على السلع الانتاجية (بما فى

(3) F.C. Mills, Prices in Recession and Recovery, 17.

(4) Final Report and Recommendations of T.N.E.C., 23; T.N.E.C., Monograph No. 1, 51.

(5) Economic Section of the League, World Economic Survey 1931-2, 127-9; World Economic Survey 1932-3, 62.

ذلك الصيغة والانشاءات الجديدة) قد لا يكون كبيرا كما يبدو للوهلة الاولى - وحتى لو كان كبيرا - فليس ثمة سببا يدعونا الى توقع ان يكون له تأثير كبير على اتجاه الاسعار . وليس هناك شك في ان هذا التناقض يرجع الى زيادة نسبة المؤسسات الاحتكارية في الصناعة الثقيلة ، بقدر ما يرجع الى « المقاومة الشديدة لصناعة المعدات الرأسمالية التي تحظى بدرجة عالية من التنظيم ، والتي دخل الكثير منها في كارتلات ، وكانت عملية التنظيم تثقل كاهلها بالتزامات رأسمالية كبيرة » (٦) .

كذلك كان الهبوط في اسعار الجلة للمنتجات الزراعية - في الأسواق العالمية - يفوق الهبوط في اسعار السلع المصنعة ، ففي الولايات المتحدة الامريكية - على سبيل المثال - هبطت اسعار المواد الخام بنسبة ٤٩٪ ، وفي ألمانيا بنسبة ٣٥٪ فيما بين عامي ١٩٢٩ - ١٩٣٣ . بينما هبطت اسعار المنتجات الصناعية بنسبة ٣١٪ في الاولى ، و ٢٩٪ في الثانية (٧) . ولكن - فيما يتعلق بالزراعة - هناك عوامل معينة اثرت على الانتاج والعرض تفسر تدهور الاسعار ، وكان هذا التفسلوت الكبير بين مجموعات الاسعار المختلفة من الملامح البارزة لازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، وهو ما اصبح يعرف باسم « مقص الاسعار » - وهو المصطلح الذي وضع لوصف تبليين حركات اسعار المنتجات الصناعية والزراعية في روسيا عام ١٩٢٣ - وترك ذلك التفاوت اثرا ضارا على شروط المبادلة الطبيعية وعلى حجم التجارة ، بما ترتب عليه من تحولات في الدخل النسبي والفوسوة الشرائية ، كما ترك اثرا كبيرا في الفوسوى المالية التي حدثت في تلك السنوات .

ولما كانت التغيرات في الأرباح تحد شتتجة للتغيرات في الانتاج والتغيرات في الاسعار ، فاننا نتوقع وجود تنقيب في الارباح بين سنوات الرخاء وسنوات الكساد . أضف الى ذلك ، انه لما كنا نشير الى الفرق بين اجمالي الإيرادات واجمالي التكاليف عندما نتحدث عن صافي الربح - الذي قد لا يمثل فرقا كبيرا بين الاثنين من حيث الكم - فان هذا الفرق قد يختفى تماما عند حدوث أى هبوط نسبي صغير في الاسعار (ومن ثم في الإيرادات) . وقد نتوقع - تبعا لذلك - اختفاء صافي الربح ، وحتى فتح الطريق أمام الخسائر ، في أشد سنوات الكساد سوء .

وقد منيت الارباح الصناعية في مطلع الثلاثينات - حقا - بهبوط شديد . ولكن الدرجة التي نمت بها المحافظة على الارباح - عامة - تثر

(6) World Economic Survey, 1931-2, 133.

(7) Ibid, 61.

الدھشة ، على التقيض مما يمكن توقعه فى مثل ظروف المنافسة المطلقة للأسعار . ولا تقدم لنا التقديرات القائمة على أساس توزيع الأرباح على المساهمين كل أطراف هذه الظاهرة . كما أننا لا نستطيع استيعاب المركز الحقيقى للأرباح استيعابا كاملا ، إلا اذا علمنا الحقائق المتعلقة بزيادة الاحتياطات وتقييم الأصول .

ولكن حقيقة أن أرباح الأسهم الممتازة والعالية ، احتفظت — فى إنجلترا — بمتوسط يزيد على ٦٪ حتى فى أسوأ سنوات الأزمة ١٩٣١ — ١٩٣٣ (فى مقابل ١٠.٥٪ عام ١٩٢٩) (٨) ، ولم تهبط فى أى سنة من السنوات الى أقل من ٦٪ (وفقا للأرقام القياسية للربح التى أورها لورد ستامب) ، وهو امر يثير العجب فى تلك السنوات المجاف .

ولا يمكن أن نصل الى أدلة على توزيع الدخل ، ولا تشير التقديرات الخاصة بنصيب العمال من الدخل القومى — منذ بداية القرن — الى وجود تغير ملحوظ فى تلك النسبة ، سواء خلال سنوات الأزمة ، أو على المدى البعيد . ولكن تلك التقديرات تعجز عن الكشف عن مثل هذا الاتجاه، ولا يرجع ذلك الى أن الاحتكار لم يكن قد ازداد أو أنه لم ينجح فى تحقيق أثره المتوقع ، ولكنه يرجع الى أن آثار الاحتكار المتمثلة فى تخفيض نصيب العمال من الدخل قد أحاطها الغموض ، بسبب التأثير العكسى للعوامل العرضية ، التى لعبت دورا فى نفس الوقت (٩) .

فإذا أخذنا نصيب الأجور من صافى إنتاج الصناعة (باعتباره يتميز عن الدخل القومى ككل) ، فإن الوضع يبدو مختلفا . وفى هذه الحالة ، نستطيع أن ندرك أن نصيب الأجور كان يتجه الى الانخفاض على المدى البعيد ، وهو « انخفض ببطء ولكنه مستمر » . واتجه نصيب الأجور الى الهبوط فى الولايات المتحدة الأمريكية على مر العشرينات وفى مطلع الثلاثينات حتى عام ١٩٣٣ ، ثم ارتفع مرة أخرى خلال سنوات السياسة الجديدة New Deal ، وهبط نصيب الأجور فى ألمانيا « هبوطا حادا » فيما بين عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٢ إلى « مستوى لم يبلغه من قبل » . أضف الى ذلك أن تلك النسبة كانت أكثر انخفاضا فى ألمانيا والولايات المتحدة (حيث كان الاحتكار يتطور — بصفة عامة — تطورا رصينا) منها فى بريطانيا ، وكانت أكثر انخفاضا فى ألمانيا عنها فى البلاد الأخرى منذ عام ١٩٣٢ (١٠) .

(8) World Economic Survey, 1934-5, 130.

(9) M. Kalecki, op. cit., 32-4.

(10) Dr. L. Rostas on «Productivity in Britain, Germany and U.S.A in Econ. Journal, April 1943, 53-4.

وأشار السير وليم بفرديدج الى أن التذبذب الشديد في الإنتاج في بريطانيا بين الرخاء والكساد — الذي اتجه الى التناقص في العقود السابقة على عام ١٩١٤ — زاد زيادة ملحوظة فيما بين الحربين ، وأصبحت « أكثر حدة عما كان عليه منذ منتصف القرن التاسع عشر » (١١). وأوضحت الأرقام القياسية الخاصة بالتمسك بالصناعة — التي أوردتها — هبوطا يزيد فيما بين عامي ١٩٢٠ — ١٩٣٨ أكثر من مرتين عما كان عليه فيما بين عامي ١٨٨٧ — ١٩١٣ ، وما يقرب من ضعف ما كان عليه فيما بين عامي ١٨٦٠ — ١٨٨٦ (قياسا على مستوى التدهور) ، بينما بلغ الهبوط في صناعات البناء وحدها في الفترة ١٩٢٠ — ١٩٣٨ ثلاثة أمثال ما كان عليه في ربيع القرن السابق على عام ١٩١٤ ، وأكثر من ضعف ما كان عليه فيما بين عامي ١٨٦٠ — ١٨٨٦ (١٢). وكانت أزمة ١٩٢٩ — ١٩٣٢ على حد تدبير الأيكونوميست « ورد من المصائب ، وقداس أرهاب ضد النحس المتزايد ».

وقيل أن الإنتاج « خفض في غالبية البلاد الصناعية الى مستويات لم يكن من السهل الهبوط إليها قبل عام ١٩٢٩ » (١٣). وبلغ هبوط الإنتاج في الولايات المتحدة في صيف ١٩٣٢ ما نسبته ٥٥٪ ، قياسا على الذروة التي بلغها عام ١٩٢٩. ووقفت الأرقام القياسية لإنتاج السلع المتعلقة بصناعة البناء في عام ١٩٣٣ عند حد يقل عن ثلث ما كانت عليه عام ١٩٢٩. وتراوح الهبوط في البلاد الأخرى بين ٢٥٪ و ٥٠٪ : وبلغ في ألمانيا وتشيكو وسلوفاكيا وبولندا — عام ١٩٣٢ — حدا لم يبلغه في بريطانيا والسويد .

وكان تدهور الإنتاج في الصناعة الثقيلة أوسع نطاقا ، فقد هبط إنتاج الحديد والفول في البلاد الصناعية الستة الكبرى معا بنسبة ٦٤٪ في مارس ١٩٣٢ ، قياسا على مستوى الإنتاج عام ١٩٢٩ (١٤). وهبط إجمالي الدخل القومي في عدد كبير من البلاد (من حيث القيمة) الى النصف . وفي نفس الوقت انخفضت قيمة التجارة الدولية الى أقل من ٤٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٢٩ ، كما انخفض حجمها بنسبة ٧٤٪ عما كان عليه في تلك السنة .

وينفى النظر عن شدة الأزمة ومصيراتها ، فلها كانت واسعة

(11) William Beveridge, Full Employment in a Free Society, 294.

(12) Ibid., 293, 312-13.

(13) World Economic Survey, 1932-3, 12.

(14) World Economic Survey, 1931-2, 92.

الانتشار . وعلى حد تعبير أحد الاقتصاديين الامريكانيين : « كلفت ضراوة الكساد الثانى بعد الحرب وصعوبة التغلب عليه ، ترجع — فى جانب كبير منها — الى انتشار الأزمة على نطاق عالمى . فلم تنجح منها أى امة من الأمم — فيها عدا روسيا السوفيتية — وتأثرت المراكز الصغافية والمستعمرات على السواء بأثار الانهيار الشامل » (١٥) .

ولم تكن عالمية الأزمة ملحوظة — على هذا النحو — خلال أزمة العشرينات التى كلفت تعد بمئاته مقاييس ضرورية أصليت أوروبا التى أفزعته الحرب . وبعد كساد قصير فى ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، بدأت أمريكا فترة رخاء امتدت لثمانى سنوات ، أدت الى زيادة حجم الإنتاج فى عام ١٩٢٩ بنسبة ٣٤٪ عن المستوى الذى بلغه عام ١٩٢٢ ، وبنسبة ٦٥٪ عن المستوى الذى بلغه عام ١٩١٣ . وكان معدل الإنشاءات الجديدة كبيرا فيها بين عامى ١٩٢٥ — ١٩٢٩ ، فزاد الطلب على الآلات فى الولايات المتحدة بنسبة ٩٠٪ ، وعلى المعدات الإنشائية بنسبة تقرب من ٥٠٪ . ومن الملاحظ أن معدل زيادة إنتاج السلع الرأسمالية فى تلك الفترة (الذى ارتفع بنسبة ٧٠٪ فيما بين عامى ١٩٢٢ — ١٩٢٩) بلغ ضعف الزيادة فى السلع الإنتاجية (بينما كلفت نسبة الزيادة فى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة أكبر منها فى السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، ويرجع ذلك الى التوسع فى نظام البيع بالتقسيط كشكل من اشكال المنافسة الاحتكارية) . ولا ريب أن « المعدات اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة قد ازدادت — بصورة استثنائية — بمعدل سريع » ، فدفعنا الاقتصاديين الى التساؤل عما اذا كلفت « نسبة كبيرة من الطاقات الإنتاجية للبلاد قد خصصت لإقامة المعدات الرأسمالية » (١٦) .

ولكن بالإضافة الى ذلك الحجم الكبير للاستثمارات الداخلية ، شهدت مرحلة الرخاء هذه توسعا فى تصدير رأس المال الأمريكى الى الخارج ، و« ورغم أن انتقال البلاد من مركز المدين الى مركز الدائن لم يتم بصورة فجائية كما قد يظن البعض ، فإن السرعة التى حصلت بها على الاستثمارات الخارجية لا تتوازن مع خبرة أى بلد دائن كبير فى العصور الحديثة » (١٧) . واتخذ الكثير من تلك الاستثمارات شكل الاستثمار المباشر من خلال المؤسسات الأمريكية أو تحت سيطرتها (من خلال شركات تابعة أنشئت خصيصا لذلك

(15) F.C. Mills, Prices in Recession and Recovery, 37.

(16) F.C. Mills, Economic Tendencies in the U.S., 280-1.

(17) U.S. Dept. of Commerce, The United States in World Economy, 91.

الفرض ، أو شركات يسيطر عليها الراسماليون الأمريكيان ، مثل الشركات النبلعة لستاندرد اويل أو جنرال موتورز) ، واستثمرت ثلاثة مليارات من الدولارات — خلال ذلك العقد — في هذا الشكل من أشكال الاستثمار (١٨) .

وحدث توسع على نطاق ملحوظ — كذلك — في الدول غير الأوروبية خلال العشرينات . وبحلول عام ١٩٢٥ ، كانت أحصاءات الإنتاج العام في أمريكا الشمالية تشير إلى وجود زيادة قدرها ٢٦٪ عن المستوى الذي بلغته عام ١٩١٣ ، وبلغت تلك الزيادة ٢٤٪ في البلاد الأخرى غير الأوروبية (وكانت الزيادة لا تزيد عن ٢٪ في جميع بلدان أوروبا الرأسمالية) (١٩) . وكان تسط كبير من هذه الزيادة في إنتاج المواد الأولية ، ولكنه تضمن معدلات كبيرة للزيادة في صناعات بعضها في بلاد أمريكا الجنوبية والبلقان .

وعلى ذلك ، فإن حقيقة وجود تناقض بارز بين أوضاع القسارات المختلفة في العشرينات ، يجعل انتشار أزمة عام ١٩٢٩ على نطاق عالمي أكثر إثارة للعجب . ولا ريب أنه عندما وقعت الأزمة في الصناعة الأمريكية عام ١٩٢٩ ، كان انهيار الإنتاج الذي نجم عنها أشد ضراوة منه في العالم كله ، وأكبر مما كان عليه في بريطانيا والسويد وفرنسا . ويقدر سولومون فابريكنت متوسط الزيادة في الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ١٨٩٩ — ١٩٣٧ بمرتين وثلاثة أرباع المرة ، أي بمعدل سنوي نسبته ٣٫٥٪ ، وأنه على مر تلك العقود الأربعة حدثت تسع مناسبات عاى فيها الإنتاج الصناعي من الانهيار الكامل ، كانت غالبيتها تستمر لمدة عام واحد فقط . وكان الاتكماش الذي حدث فيها بين عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٢ على تقويض السنوات الثلاثين السبقة « أشد ضراوة وأطول عمرا » . وبحلول عام ١٩٣٢ هبط الإنتاج إلى المستوى الذى كان عليه عام ١٩١٣ ، وفى عام ١٩٣٧ — بعد الأزمة ببضع سنوات — لم يستطع الإنتاج الصناعي أن يبلغ مدى أبعد من الذروة التى بلغها عام ١٩٢٩ (٢٠) . وهبط فى السنوات التالية عن المستوى الذى بلغه عام ١٩٣٧ ، فتشير الأرقام القياسية للإنتاج الصناعى التى نشرها المجلس الاتحادى للاحتياطيات إلى أن الإنتاج الصناعى قد انخفض من ١١٣ فى عام ١٩٣٧ (١٩٢٩ = ١١٠) إلى ما لا يزيد عن ٨٨ عام ١٩٣٨ ، وهو هبوط يبلغ من الحجم ما بلغه الهبوط فى الإنتاج الذى عاينته بلدان أوروبا بعد عام ١٩٢٩ .

(18) Ibid., 100-1.

(19) World Economic Survey, 1931-2, 23.

(20) Solomon Fabricant, Output of Manufacturing Industries 1899-1937, 6-7, 44.

وكان الانتعاش الذى شهده العالم الراسملى ككل — بعد عام ١٩٣٢ — انتعاشا تجريبيا ، وليس انتعاشا فعليا . فمن الواضح ان النظم الراسملى فقد المرونة التى كانت له من قبل . وعند منتصف الثلاثينيات يصف العرض الاقتصادى لعصبة الأمم الانتعاش بأنه « سطحى أكثر منه أساسى » ، وأنه « يتقدم ببطء ويدون فعالية » . (١) عند الحديث عن الوضع فى عام ١٩٣٥ ، بعد الانهيار الذى حدث عام ١٩٢٩ بست سنوات) يعترف العرض ان الرؤية الاقتصادية كانت « مشوشة ولا تبشر بالآمل » ، وأنه قد يكون من « الخطأ التظاهر بأن الدليل على وجود زيادة فى النشاط الاقتصادى فى مناطق كثيرة ، يكفى للإشارة الى ان الكساد قد انتهى » (٢) . وفى السنة السابقة على ١٩٣٥ ، يذكر العرض أنه : « فى الكسادات السابقة اعتمدت المشروعات على الفرص المتجددة للربح ، تحت نفس الظروف التى كانت موجودة قبل وقوع الكساد ، وذلك بعد فترة طويلة ومبررة من اعادة البناء والاستقرار . وفى الوقت الحاضر ، تخرج المشروعات من عملية اعادة البناء لتجد فى مواجهتها ظروفا مختلفة تماما » (٣) .

وتوقف وجود هذا الوضع المختلف — بدرجة كبيرة — على زيادة اجراءات التضيق ، واعادة تنظيم العملة التى كانت السبيل الذى اتخذته المشروعات الراسمالية والحكومات التى تعبر عن المصالح الراسمالية كاستجابة لتحدى الأزمة . زد على ذلك أن الوضع كان مختلفا من ناحية أخرى ذات مغزى كبير — حتى فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ — عندما أصبحت دلالات الانتعاش أكثر شيوعا وأقل تجريبيا . فمرحلة الانتعاش فيما بين عامى ١٩٣٣ — ١٩٣٧ كانت على نقيض الفترات المماثلة السابقة فى اتساع مداها الذى كان الانتاج فيه يعتمد على السياسة الحكومية (٤) ، كسياسة العملة أو سياسة الحماية الجمركية ، وكخفض قيمة الجنيه الاسترلى فى عام ١٩٣٢ مثلا ، وما تبعه من دفع عجلة الصادرات البريطانية الى حين ، واعتمد الانتاج كذلك على السياسات الحكومية التى تستهدف تخفيض سعر الفائدة ومن ثم تنشيط حركة البناء ، واعتمد — أخرا — على الاتفاق العسكرى الذى بدأ بشكل كبير فى ألمانيا ، ويصوره أقل فى بريطانيا .

وبعبارة أخرى ، فإن زيادة الطلب — سواء من جانب الاستثمار فى السلع الراسمالية ، أو من جانب الاستهلاك — الذى أدى الى الاسراع

(21) World Economic Survey, 1934-5, 6-7, 275.

(22) Ibid., 1933-4, 14.

(23) Ibid., 10-12.

بتوقف انتعاش الثلاثينات ، لم يبلغ أبعادها ملحوظة سواء داخل النظام ذاته أو من خلال قدرته على المرونة ، حتى في أمريكا ذاتها . ولكنه اعتمد على الدافع الذي جاء من خارج النظام ، ونبع من مصدر سياسى ، متخذا شكل الاتفاق الحكومى ، والإجراءات الحكومية لدفع عجلة الاستثمار ، وحماية الأسواق ، والمحافظة على مشروعات معينة .

وكما أشارت الإيكونومست في مقال بعنوان « تحويل إنجلترا الى كارل » : « أصبحت الدولة تبدو بالنسبة للصناعة — منذ عام ١٩٣٢ — كالسفينة الحربية ، أو رجل الشرطة ، فهي توزع أفضالها على الصناعة ، ... وإذا تحول موقف الصناعة من الدولة « الى موقف ثورى » يتحول رجل الشرطة الى (بابا نويل) » (٢٤) .

٢.

غير أننا عندما نتناول تفاصيل تلك الفترة — في إنجلترا وغيرها من البلاد — يواجهنا عدد من الملامح الخلسة بها لا تتلاءم مع النموذج الذى حددناه فيها سبق ، تبدو على نقیض ذلك النموذج لاعتبارات معينة . أولها ، يتصل بالمدى الذى بلغته الأجور الحقيقية لأولئك الذين احتفظوا بأعمالهم خلال سنوات الأزمة — في مطلع الثلاثينات — اذ بقيت أجورهم على ما كانت عليه أو حتى ارتفعت قليلا ، على الرغم من الأبعاد غير الطبيعية التى أخذها جيش احتياطى العمل فى كل البلاد . وكان هذا الملامح من ملامح الكساد ابرز في إنجلترا منه في غيرها ، واحتفظ — من هذه الناحية — بوضع مواز لما كانت عليه الحال في السبعينات من القرن التاسع عشر .

وهبطت الأجور في بريطانيا — في حقيقة الأمر — الى اقل من نسبة هبوطها بعد عام ١٨٧٣ ، وذلك في «الصناعة ككل» . وكانت نسبة انخفاض الأجور في البلاد الأخرى اكبر كثيرا منها في إنجلترا ، فقد هبط في تكلفة العمل بنسبة ٢٠٪ فيما بين عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٣ في ألمانيا ، وبنسبة تراوحت بين ٣٠٪ و ٤٠٪ في الولايات المتحدة الأمريكية (٢٥) .

ولا تستعصى تلك الظاهرة على التفسير . فهى تعبر — بوضوح — عن قوة تنظيم العمل التى لم يسبق لها مثل ، رغم النكسة التى أصابت المنظمات العمالية بعد انهيار الاضراب العام البريطانى عام ١٩٢٦ ، ورغم انخفاض انخفاض عضوية النقابات منذ عام ١٩٢٠ ، فكان ذلك التنظيم قادرا

(24) Economist, March 18, 1939.

(25) World Economic Survey, 1933-4, 51-2,

على الاحتفاظ بالأجور في الصناعات التي بلغت حدا كبيرا من التنظيم ، بينما أدى نشاط مجلس التجارة الى اضعاف الضغط الذي سببته رعونة المنافسة في سوق العمل ، التي أثرت على الأجور في الصناعات غير المنظمة (كما حدث ذلك بنجاح في الكثير من البلاد) .

او بممارسة أخرى ، تقوم هذه الحقيقة دليلا على أن حركة الجيش الاحتياطي الصناعي الذي اعتمدت عليه الرأسمالية — بصورة تقليدية — للحفاظ على تنظيم القوى العاملة ورخص قيمتها ، قد توقفت عن مزاولة وظيفتها الطويلة الأمد (في بريطانيا على أية حال) ، أو على الأقل جتبا كبيرا من تلك الوظيفة ؛ وفيما عدا ألمانيا — حيث اندخلت الفاشية نظام أبناء العمل وتجديد الأجور كبديل عن تصفية تقاليد العمال — كتبت الرأسمالية تفتقر الى الممارسات التي تحل محل التقاليد .

ولكننا نحتاج الى تفسير للزيادة الواضحة في الأجور الحقيقية في تلك الفترة (مهما كتبت تلك الزيادة ضئيلة) ، غير ارجاعها الى قوة العمل المنظم ، وقدرته على تحقيق مكاسب دفاعية . وكانت تلك النتيجة ترجع — والدرجة الأولى — الى رخص قيمة المواد الغذائية الواردة من الخارج — كما حدث تباعا في السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر — التي كانت نتيجة مباشرة لحركة « مقص » أسعار المواد الزراعية والصناعية في السوق العالمية ، التي اشرنا اليها من قبل . وفي حقيقة الأمر ، كانت تلك هي الحال التي سادت خلال العشرينات كلها ، مقارنة بأوضاع الفترة السابقة على عام ١٩١٤ ، فقد هبطت أسعار الواردات البريطانية بالنسبة لمقوسط أسعار الصادرات البريطانية . ولكن النسبة بين الاثنين كتبت تتجه — بشكل اكبر — لصالح الانجليز .

ولما كتبت بريطانيا قد احتفظت بسياستها التقليدية التي تستهدف حرية استيراد المواد الغذائية ، فقد انعكس هذا التباين الحاد بين شروط المبادلة في الصناعة والزراعة على هبوط تكاليف المعيشة ، ومن ثم ارتفاع الأجور الحقيقية ، وهو ارتفاع لم يؤد الى ارتفاع تكلفة الأجور في الإنتاج الصناعي البريطاني لاعتماده على العلاقات الخارجية للبلاد . ومن أبرز الأمثلة على ذلك هبوط قيمة القمح المستورد على مدى عشرين عاما يقرب من ثلثي قيمته في السوق العالمية . ولو لم يحدث ذلك لازدادت حال الطبقة العاملة البريطانية سوء عما كتبت عليه في تلك السنوات التي شهدت مسيرات الجوع وغيباب الأمل .

ويدون تلك الظاهرة ، ما كان باستطاعتنا ان نشهد زيادة انقسام العمال (على نحو مواز لما حدث في الثمانينات من القرن التاسع عشر)

الذى وقع بين العمال الذين عضتهم الأزمة بانييلها ، ورفاقهم المحتشطين الذين بلغت نسبتهم ٤٠٪ من الطبقة العاملة ، وكانوا محصنين ضد البطالة خلال سنوات الكساد . كما نشهد الظاهرة العجيبة التى تبثت فى بقاء بريطانيا بعيدة عن التغيرات الاجتماعية والسياسية التى اجتاحت مناطق واسعة من أوروبا ، والظاهرة المتناقضة التى حيرت الكثير من المراقبين ، وتمثلت فى وجود أساليب الاحتجاج والثورة السائدة بين الجماهير المهددة فى وسائل عيشها — جنبا الى جنب — مع الأساليب المحافظة وليس مع الأساليب الراديكالية ، وتجلت ذلك فى مواقف كل من الجناح الصناعى والجناح اليسارى فى الحركة العمالية الرسمية .

والملمح الثانى من الملامح الخاصة بتلك الفترة التى نلاحظها فى تلك السنوات ، يبدو — للوهلة الأولى — اقل تقابلية للتفسير ، ويتجلى ذلك الملمح فى أن انتاجية العمل حققت نسبة زيادة غير عالية ، لا فى أمريكا وحدها ، بل وفى بريطانيا ايضا . ومن الجدير بالملاحظة أن تلك الزيادة فى الانتاجية استمرت خلال سنوات الأزمة (كما حدث فى السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر) .

ويمكننا ان نقدر الزيادة فى انتاجية العامل الواحد بالمصنعة البريطانية فيما بين عامى ١٩٢٤ — ١٩٢٠ بنسبة ١٢٪ ، وخلال سنوات الكساد ١٩٣٠ — ١٩٢٤ زادت عن ذلك بنسبة تراوحت بين ١٠٪ — ١١٪ (٣٦) . وعنهما تصور نوع التغيرات التى تتصل بتلك الظاهرة ، قد نلاحظ أن « طاقة الحركات الكهربائية التى تم ادخالها فى كل الصناعات ازدادت بنسبة ٣٧٢٪ ، فيما عدا أغراض الإنارة » فيما بين عامى ١٩٢٢ — ١٩٣٠ (٣٧) . وتعد تلك الزيادة متواضعة اذا ما قورنت بما حدث فى الولايات المتحدة . فقد قدرت الزيادة فى انتاج العامل الواحد فى الصناعة الأمريكية بنسبة ٤٢٪ على مدى السنوات العشر الواقعة بين عامى ١٩١٩ — ١٩٢٩ (٣٨) ، وزادت عن ذلك بنسبة ٢٤٪ فيما بين عامى ١٩٢٩ — ١٩٣٣ (٣٩) .

ويمكن ملاحظة وجود نفس الظاهرة فى البلاد الرأسمالية الأخرى فى تلك الفترة ، فقد ارتفع انتاج العامل فى السويد فيما بين ١٩٢٠ — ١٩٢٩ بنسبة تقرب من ٤٠٪ ، وبينما « كان عدد العمال المشتغلين قد ازداد

(26) Witt Bowden in Journal of Pol. Economy, June 1937, 347 seq

(27) Ibid., 368.

(28) F.C. Mills, Economic tendencies in the U.S., 192, 290.

(29) World Economic Survey, 1933-4, 10.

فى ألمانيا بنسبة ٥٠٪ عام ١٩٢٩ عما كان عليه عام ١٩٢٥ ، ارتفعت الأرقام القياسية للإنتاج بنسبة ٢٧٪ « ، وبذلك حققت « زيادة سنوية فى إنتاج العامل بلغت نسبتها حوالى ٥٪ » (٣٠)

ومثل تلك الزيادة المدهشة فى الإنتاجية تقدم — للوهلة الأولى — الدليل على وجود قدر كبير من التقدم التقنى ، وفى حالة بريطانيا ، تحقق بعض التقدم فى التنظيم الصناعى وفى المعدات (تحت شعار « الترشيد ») ، وهو ما كانت تفتقده البلاد — كما رأينا — فى العقود السابقة مباشرة على الحرب العالمية الأولى . ولم تكن حركة الترشيد فى بريطانيا — فى العشرينات — أكثر من مجرد محاولة لتصويب اتجاه الإنتاج . ولكن لما كلفت تلك التحسينات غير كافية على بريطانيا وحدها ، فلا بد أن لها مغزى آخر يزيد من كونها اتباعا متوانيا للتغيرات التى تنتمى إلى العقود الأولى . ويشير ملز — عند حديثه عن أمريكا — إلى أنه قبل عام ١٩٢٣ : « كان العامل الرئيسى فى زيادة الانتاج ، يتمثل فى ازدياد حجم الطبقة العاملة » ، غير أنه منذ ذلك التاريخ « حلت المعدات التقنية الأكثر تقدما ، والمؤسسات المتطورة ، والمهارة المتزايدة للقوى العاملة ، محل عدد من الأدوات فى زيادة الإنتاج » (٣١) .

وسواء قدم اتجاه الاستثمار نحو « تعميق » رأس المال تفسيراً للقوة المتزايدة لعمل المنظمين ، أو كان ذلك — على حد قول بول سويسزى — علامة على تيقن الاحتكار من أن « توفير العمل أصبح هدفا للتقنية الرأسمالية — أكثر من ذى قبل — أن معدل ادخال الطرق الجديدة سوف يستهدف الاقتال من فرص المسلسل بالقيمة الحالية لرأس المال » (٣٢) ، أو كان ذلك دليلا على وجود موسم حصاد جديد للإنجازات العلمية ، على درجة كافية من القوة لفرض التقدم الصناعى على الرغم من القيود التى تمثلت فى ركود الأسواق والعصر الاحتكارى ، فإن الثورة التقنية كانت ذات نتائج بارزة ، حتى ذهب البعض إلى حد قارنتها بالأحداث التى وقعت عند نهاية القرن الثامن عشر .

وعلى أية حال ، لم يكن من بين نتائج تلك الظاهرة ما كان يمكن توقعه من قبل . فلما كانت تتحرك فى ظروف تختلف عن ظروف التوسع فى الحاجة السابقة ، فقد ساعدت على زيادة مشكلة البطالة ، ما دام

(30) Course and Phases of the Word Economic Depression, 66-7.

(31) F.C. Mills, op. cit., 291.

(32) P. Sweezy, op. cit., 276.

تأثيرها يستهدف انقاص مقدار العمل البشرى الذى يستخدم لتحقيق قدر معين من الانتاج ، دون تحقيق زيادة تعويضية فى اجمالى الانتاج بدرجة كافية . ولا ريب ان حقيقة هبوط العمالة فى الصناعة الامريكية فيما بين عامى ١٩٢٣ — ١٩٢٩ بنسبة تراوحت بين ٧٪ — ٨٪ ، على حين زاد حجم الانتاج بنسبة ١٣٪ (٣) ، دفعت الى ظهور كتابات حول « البطالة التقنية » باعتبارها من خصائص العصر الحديث . ونظرا لأن ذلك التقم لم يكون موزعا توزيعا عادلا بين مختلف الصناعات ومختلف البلاد ، وحتى بين فروع الصناعة فى البلد الواحد ، فقد كان له اثره الفعال فى اضطراب معدلات الاسعار وشروط التجارة الذى كان من ملامح أزمة مطلع الثلاثينات ، ما كان له اثره فى الصراع الحاد للمصالح الذى نتج عنه .

ولما كانت تلك المخترعات المخفضة للتكلفة قد ادخلت على بيئة صناعية كانت المناسفة فيها واهنة وعاجزة ، فان ظهورها كان يمثل بداية فترة من التناقص المزمع فى قدرة العمل وهبوط الربحية فى كل مكان . ولم يعد ثمة وجود للحركة الطبيعية التى حل عن طريقها اسلوب التكلفة المنخفضة محل اسلوب التكلفة العالية على مر الزمن ، وبدلا من أن تتم تصفية الأخير ، عاد يفرض وجوده من حين لآخر — على مشروعات الصناعة بتحديد الأسعار او حصص الانتاج ، ليكمم الاسلوب الاول ويمنعه من ابراز طاقته الكامنة . ويتضح ذلك — بصفة خاصة — فى عدد من المنتجات الأولية من بينها المطاط والسكر والبن والقصدير .

ولكن لا تتوفر لدينا امثلة لذلك فى حقل الانتاج الصناعى ، وفى مثل تلك الحالات ، كان لزيادة القدرة الانتاجية — فى صورة استخدام اساليب حديثة ورخيصة — اثر رئيسى فى وقوع الأزمة الصناعية ، التى لم يترتب عليها اعادة البناء على اساس جديد ، ولكنها أدت الى وقوع وباء مشروعات القيود ، ونشوب صراع بين منتجى التكلفة المنخفضة ومنتجى التكلفة العالية حول تحديد الحصص واهداف الأسعار التى يرمى اليها التحديد .

غير أنه من الخطأ ان نستنتج ان مثل تلك التغيرات كانت تفتر — حتى فى الثلاثينات — الى أن تكون مصحوبة بزيادة الانتاج ، او أن الاستثمار اتخذ — فيما بين الحربين — شكل « التعميق » لا « التوسيع » . ومن الصحيح ان نقول أن زيادة الانتاج الصناعى فى بريطانيا استمرت — بصورة ابطأ — خلال هذين العقدين مما كانت عليه من قبل ، بينما كان الانتاج الصناعى فى الولايات المتحدة لا يزال عام ١٩٣٩ دون المستوى الذى كان

عليه قبل ذلك بعشر سنوات . ومن الصحيح أيضا أن الإنتاجية في الصناعات الرئيسية البريطانية كانت مصحوبة بنقص في اجمالي الانتاج على — معظم سنوات الفترة ، على حين ازداد الانتاج والعمالة بمعدلات تثير العجب وكثيرا ما استخدم هذا للدلالة على أنه كان لا يزال هناك توسع في ظروف السوق ، وأن الانتعاش كان مجرد مسألة تكيف بنيتي مع مظاهر الحاجة المتغيرة . وصحيح — طبعا — أن كل عناصر التوسع كانت لا تزال تتوفر في السوق ، وقد يكون من غير المعقول أن نفتتح بأن الحاجة الى كل من السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية لم تكن قادرة — بعد عام ١٩٢٩ — على تحقيق أى زيادة ملحوظة من جديد .

ولكن عندما ننعم في الأسباب التي أدت الى زيادة الانتاج في بريطانيا في العشرينات وفي النصف الأول من الثلاثينات (أى قبل أن يبرز الدافع الخاص بإعادة التسليح) ، فإننا نجد أن تلك الزيادة كانت نتاجا لأسباب خاصة ، لا تقدم دليلا على ممارسة تأثير يمكن مقارنته بما حدث في القرن التاسع عشر ، سواء من حيث الاتساع أو الثبات (وذلك بالنسبة للفترة الانتاجية المعاصرة) .

وكانت الصناعات الرئيسية المتقدمة — في تلك الفترة — هي الصناعات الهندسية الكهربائية ، والنقل البري ، والسيارات ، والطائرات ، والحديد الصناعي ، والصناعات الغذائية . وتضاعف عدد العمال المشتغلين في الصناعة الكهربائية فيما بين عامي ١٩٢٤ — ١٩٣٧ ، كما تضاعف انتاج تلك الصناعة فيما بين عامي ١٩٣١ — ١٩٣٧ (٣٤) . كذلك تضاعف انتاج السيارات — الذي كان قد تأثر بشدة بأزمة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ — فيما بين عامي ١٩٢٩ — ١٩٣٧ (٣٥) . وحدث خلال الثلاثينات توسع ملحوظ في صناعة البناء ، وخاصة البيوت التي يعرضها للبيع بناء من الأفراد . كما حدثت بعض الزيادة أيضا في صناعة المعادن غير الحديدية لارتباطها بصناعة السيارات والطائرات والصناعات الكهربائية .

وساهمت ثلاثة عوامل رئيسية في تحقيق تلك الزيادة : أولا ، الأثر الذي نجم عن رخص أسعار المواد الغذائية — الذي تحدثنا عنه — الذي أدى الى زيادة فائض الدخل في أيدي القطاع الميسور من الطبقة العاملة ، مثل العمال المشتغلين في جنوب إنجلترا ، الذي كان أكثر رخاء ، حيث كانت البطالة محدودة نسبيا ، وكذلك في أيدي الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى

(34) Britain in Recovery (a Report of the Econ. Section of the British Association), 256-259.

(35) Ibid., 62.

التي خلقت حاجة الى سلع معينة كألابيس واجهزة الراديو والأثاث والمنازل الجيدة .

ونفاى تلك العوامل ، يتمثل فى ان نشاط الدولة فى ميلادين معينة ترك اثرا لا مئيل له من قبل فى القرن التاسع عشر ، رغم اتخاذه ابعادا متواضعة فى العشرينات والثلاثينات . فانتفت معظم الـ ٢٧ مليونا من الجنيهات التي تكلفتها الشبكة الكهربائية خلال سنوات الكساد فى مطلع الثلاثينات ، وكان ذلك عاملا هاما فى سوق الصناعات الكهربائية . وتأثرت صناعات السيارات والحديد والصلب بالسياسة الجبركية الجديدة ، وادت سياسة « التقيود الرخيصة » التي مارستها الخزانة البريطانية بعد عام ١٩٢٢ ، الى جانب ضمان القروض المقدمة الى جميعات البناء ، الى تنشيط صناعة البناء خلال ذلك العقد .

وثالث تلك العوامل ، يتمثل فى الزيادة التي نتجت — بصفة جزئية — عن الاختراعات التقنية ، التي اعادت الى الأذهان فكريات الزيادة التي حدثت فى العقود السابقة . وكان أبرز الاختراعات التي اصبحت ذات مغزى اقتصادى خاص فى القرن الحالى ، اختراع آلة الاحتراق الداخلى والآلات الكهربائية . فقد أدى الاختراع الأول الى ظهور صناعات جديدة كصناعة السيارات والطائرات والنقل البرى ، كما كانت لها تطبيقات مهمة فى الزراعة لم تتوصل اليها القوى البخارية من قبل . أما الكهرباء — التي كان طورها فى بريطانيا متخلفا من قبل — فقد أدت الآن الى خلق مجالات استثمارية ارتبطت بها مثل : كهربة الريف ، والتدفئة بالكهرباء ، وكهربية العمليات الصناعية ، والقطارات ، وصناعة اجهزة اذريو . وكان جانبها كبيرا من الاستثمار — فى ذلك الوقت — يتمثل فى تجميع رأس المال والمشروعات فى مجالات كان دخول الوافدين الجدد اليها لا يزال — الى حد ما — مباحا نسبيا ، مما أدى الى ايجاد فجوة فى اطار النظم الاحتكارى ، او فرض التوسع فى مجالات لم تكن قد ارتفعت الكارتلات بعد . وفيها يطلق بالزيادة فى أنشطة التوزيع ، التي دار حولها الكثير من الجدل ، فمن الواضح انها ترجع — فى جانب كبير منها — الى أعراض مضاعفة التكاليف غير الانتاجية التي كانت حادشا عرضيا فى عصر المنافسة الاحتكارية ، لم يتخذ فيها الصراع شكل تخفيض الأسعار ، ولكنه اتخذ شكل حملات البيع التي تؤثر على الطلب وتستهدف ضم مسوق خاصة .

ولكن مع نهلية الثلاثينات ، كانت هناك علامات فى بريطانيا وفى أمريكا على ان تلك العوامل التوسعية كانت آخذة فى الاختفاء . فمع نهلية عام ١٩٣٧ : كانت صناعة السيارات والصناعات الكهربائية قد تجاوزت بالفعل ذروتها ؛ وبدأ انتاج السيارات والأثاث فى الهبوط الذى لم يؤد الى ابتاقه الا ارتفاع

نسبة الاتفاق العسكري على مر عام ميونخ . كما كانت هناك علامات على بداية الهبوط في صناعة البناء تجلت في قلة مشاريع البناء عام ١٩٢٨ ، رغم ان انخفاض نشاط تلك الصناعة قد تأخر (كما حدث أيضا في صناعة بناء السفن) بفصل زمني كبير يقع بين توقيع العقود وتنفيذها (٣٦) .

ويبدو ان ثمة « بعض الأدلة ... على ان الاستهلاك بلغ فروته في ربيع او صيف عام ١٩٣٧ » (٣٧) . وتحديث الايكونوميست في صيف عام ١٩٣٩ — بلهجة مريرة — عن « الاتجاه الدائم للاقتصاد الأمريكي نحو الانكماش الذي لا يمكن مقاومته — مؤقتا ويشكل متراجح — الا بالاتفاق الحكومي » ، وتحديث عن « تحول الانتعاش في أمريكا الى نقطة مات عندها الملك (كما في الشطرنج) » ، وكذلك اشارت الى « نكسة محققة » وقعت في ربيع ذلك العام . ونعلم عن انتعاش الاقتصاد البريطاني الذي ساعد عليه تزايد الاتفاق العسكري ، انه « يجب الحذر في التنبؤ باستمراره » (٣٨) . وعلى حد قول السير وليم بفردج : « كان هناك تكرار لما حدث فيما بين عامي ١٩٢٩ — ١٩٣٢ ، او حتى أكثر منه » . ولكن رغم ان وقوع الحرب قد عجل بقيام أزمة جديدة ، فان نشاط التسليح قد ساعد — بلا ريب — في مجالات معينة على ارجاء المتاعب الى المستقبل في صورة فائض الطاقة الانتاجية ، التي برهنت على أنها شق رحي ثقيلة تطوق عنق الصناعة اذا ما عاد الاعتماد — مرة أخرى — على الطلب الخاص كسبيل لتقرير النشاط الانتاجي والعمالة .

وثمة رأى — على سبيل المثال — ورد قبيل الحرب ، يذهب الى ان « الزيادة الكبيرة الحالية في طاقة انتاج الصلب قد تبرهن على انها مريكة مالية بمجرد الانتهاء من برنامج اعادة التسليح والبدء في هبوط الانتاج عن الذروة التي بلغها عام ١٩٣٧ وتعد استعادة حجم الصادرات هامة ، اذا ظل الانتاج مهيئاً للطاقة الانتاجية » (٣٩) .

وثلاث ملامح الأوضاع الاقتصادية فيما بين الحربين — التي تتناقض مع النموذج الذي حددناه فيما سبق تناقضا واضحا — هو انه الى جانب الاتجاه نحو تركيز الانتاج والتحكم والتوسع في انواع المؤسسات الاحتكارية او شبه الاحتكارية ، كان هناك اصرار ملحوظ من جانب الشركات الصغرى على البقاء . ولا يجب ان نعجب — بالضرورة — لبقاء تلك الأسلاك

(36) Britain Recovery, 64.

(37) Ibid., 65.

(38) The Economist on «A Distorted Boom», June 3, 1939.

(39) Britain in Recovery, 372.

الاقتصادية التي تنتمى إلى مرحلة مبكرة داخل إطار العالم الحديث . فقد كانت تلك المؤسسات ملمحاً بارزاً في كل مرحلة من مراحل التاريخ الاقتصادي . وبدون ادراك المدى الذي يكون عنده كل نظام اقتصادي « نظاماً مختلطاً » بدرجة ما ، يصبح من الصعب استيعاب الحركة الاقتصادية والتطور الذي يتأثر إلى درجة كبيرة بتداخل تلك العوامل المتصارعة ، استيعاباً تاماً . وكما رأينا ، تواجعت أسواق المدن وعوامل الاقتصاد النقدي وحتى العمل المجبور ، مع الاقتصاد الطبيعي الإقطاعي جنباً إلى جنب . واستمر وجود الحرفى والنقبة الحرفية المحلية ، في الفترة التي غلب عليها طابع الصناعة اليدوية الرأسمالية ونظام الإنتاج المنزلى . بينما استمرت عناصر نظام الإنتاج المنزلى والورش الحرفية الصغيرة حتى أواخر القرن التاسع عشر ، أو حتى إلى اليوم .

ومما يثير دهشتنا حول بقاء المؤسسات الصغيرة اليوم — بصفة خاصة — وإصرارها على البقاء ، لمواجهة حقيقة أن جوهر الاحتكار يتمثل في طبيعته الشمولية ، هو أن تلك المؤسسات الصغيرة نجحت في تحقيق أهدافها إلى درجة مكنتها من السيطرة على حقل نشاطها كله . وقد ترجع دهشتنا إلى اعتبارين : أولهما ، أن ما يهنا هنا ليس عدد تلك الوحدات ولكن وزنها الاقتصادي ، لأن تركيز الإنتاج (بمعنى التحكم في الإنتاج) سوف يتجه دائماً إلى أن يصبح أكبر مما يبينه مجرد استعراض لعدد من الوحدات الاقتصادية ، وأنه يتحكم في المجالات الصناعية الهامة وخطوط الإنتاج ذات الأهمية الرئيسية . وثانيهما ، أن ثمة طرقاً مختلفة تدلجاً إليها المؤسسة الكبرى — حتى إذا لم تكن تتحكم في قطاع كبير من الإنتاج الصناعي — لممارسة القيادة الصناعية أو السيطرة على العديد من المشروعات الصغيرة المستقلة — التي تظل تنافسها ظاهرياً — عن طريق اتفاقية صناعية أو بواسطة نفوذ المؤسسة الكبرى في بعض الصناعات المساعدة أو الكارتل ، أو بواسطة الصلات التي يقيمها المشروع الكبير مع البنوك ، أو عن طريق التهديد بازاحة المشروع الصغير عن الطريق إذا أظهر التحدى لجارهِ الكبير ، وقد تكفى تلك الطرق لجعل المشروعات الصغيرة تقبل بالقيادة الواتعية للمشروع الكبير . غير أن عابِل الدهشة يظل باقياً حتى لو فعلت تلك السبل فعلها .

والحقائق الخاصة بالتركز الصناعي في العالم الحديث ثابتة لا تحتاج منا إلى تأكيد . ففى بريطانيا — كما هو معروف — كان هذا الاتجاه ملحوظاً بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى ، وإن كانت ممارساته أقل قوة مما حدث في ألمانيا وأمريكا . وكما لاحظ التقرير الختامي للجنة الصناعة والتجارة في العشرينات : « تشير المعلومات المتاحة إلى وجود اتجاه قوى في هذا البلد والبلاد الصناعية الأخرى نحو زيادة حجم المشروعات المشتغلة بالإنتاج ، وهو اتجاه لا تشير الدلائل إلى أنه قد بلغ حداً معيناً » .

وبين البحث المعروف الذى أعده السير سيدنى تشابلان والاستاذ آشتون — فى عام ١٩١٤ — أنه فى صناعة المسوجات القطنية « تضاعف حجم شركة الغزل (النمنوجية) فيما بين عامى ١٨٨٤ — ١٩١١ » (٤٠) . وفى عام ١٨٨٤ كان القليل من شركات الغزل يملك ما يزيد على ٨٠ ألف مغزل ، بينما كان أكثر من ثلث تلك الشركات فى عام ١٩١١ قد بلغ ذلك الحجم ، على حين هبط عدد شركات الغزل الصغيرة — التى كانت تملك ٣٠ ألف مغزل فأقل فيما بين عامى ١٨٨٤ — ١٩١١ — من النصف الى ما دون الثلث .

وفى صناعة الحديد الغفل « كان متوسط الطاقة الإنتاجية فى المصنع ، إذا اخذنا فى حسبان حجم أفران الصهر والعدد الذى تملكه منها كل شركة » ، قد بلغ أكثر من الضعف فيما بين عامى ١٨٨٢ — ١٩١٣ ، وما يقرب من الثلاثة أضعاف فيما بين عامى ١٨٨٢ — ١٩٢٤ (٤١) . وفى عام ١٩٢٦ كانت هناك ١٢ مجموعة كبيرة من منتجى الحديد تقوم بإنتاج ما يقرب من نصف الانتاج الإجمالى للحديد الغفل وما يقرب من ثلثى انتاج الصلب ، وفى عام ١٩٣٩ كانت ثلاث من الشركات الكبرى تنتج ٣٩٪ من اجمالى انتاج الحديد والصلب (٤٢) . وإذا اخذنا الصناعة البريطانية ككل نجد أن نحو نصف الانتاج وما يقرب من نصف العمالة كان يتركز — عام ١٩٣٥ — فى الوحدات الإنتاجية الكبرى التى تستخدم كل منها أكثر من ألف عامل (٤٣) .

وفى ألمانيا ، هبطت نسبة شركات الفحم التى كانت تنتج أقل من ٥٠٠ ألف طن سنوياً من ٧٢٫٧٪ عام ١٩٠٠ الى ٢٣٫٧٪ عام ١٩٢٨ ، بينما زادت نسبة شركات الفحم التى تنتج ما يتراوح بين النصف مليون والمليون طن سنوياً من ٢٧٫٢٪ الى ٦٠٫٢٪ (٤٤) . وارتفع انتاج أفران صهر الحديد فى ألمانيا فيما بين عامى ١٩١٣ — ١٩٢٧ بنسبة ٧٠٪ للقرن الواحد (٤٥) ، وكان ما يقرب من ثلاثة أرباع انتاج الحديد والصلب فى عام ١٩٢٧ يتركز فى أيدي خمسة من كبار المنتجين (٤٦) .

-
- (40) Journal of Royal Statistical Society, April 1914.
 (41) Committee on Industry & Trade, Factors in Industrial and Commercial Efficiency, 4.
 (42) Com on Ind. & Tr., Survey of Metal Industries; H. Leak & A. Mizels, paper to Roy. Statis. Soc., Feb. 20, 1945.
 (43) Ibid.
 (44) H. Levy, Industrial Germany, 26.
 (45) Ibid., 57.
 (46) Comm. on Ind. & Tr., Survey of Metal Industries, 33.

وفي فروع معينة من الصناعات الكيماوية ، كانت هناك نسبة كبيرة من التركيز - بصورة غير عادية - تصل الى درجة الاحتكار الكامل في بعض البلاد . « ووفقا لما جاء في تقرير لينك درسنر ، كانت شركة فارين تنتج نحو ١٠٠٪ من الانتاج القومي لصباغة الخيوط الصناعية في ألمانيا عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، وكانت شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية المحدودة تتحكم في ٤٠٪ من الانتاج البريطاني ، وكانت مؤسسة كوهلمان تنتج نحو ٨٠٪ من الانتاج القومي في فرنسا . وكان القريست الألماني مسؤول عن ٨٥٪ من الانتاج القومي للخيوط الازوتية ، بينما كانت شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية مسؤولة عن حوالي ١٠٠٪ من الانتاج البريطاني ، ومؤسسة كوهلمان عن حوالي ٢٠٪ من الانتاج الفرنسي ، وشركة مونتكاتيني عن ٦٠٪ من الانتاج الإيطالي ، وكانت شركة ديبون دي نيهور في الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في نسبة هائلة من الانتاج القومي ما في ذلك شك » (٤٧) .

وكان ثمة اتجاها نحو التركيز في الولايات المتحدة يفوق ذلك الذي كان موجودا في إنجلترا قبل عام ١٩١٤ وبعده . وتشير الأرقام القياسية للانتاج بالمؤسسة الواحدة فيما بين عامي ١٨٩٩ - ١٩١٤ وفقا لما جاء بدراسة ملز للانتاج في نحو ٦٠ صناعة الى « وجود اتجاه واضح نحو الانتاج الكبير ، مع هبوط عدد المؤسسات ، فيما عدا الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٤ - ١٩٠٩ . » كما ان فترة الرخاء التي شهدتها البلاد فيما بين عامي ١٩٢٣ - ١٩٢٩ « انخفض فيها عدد المؤسسات بنسبة ٦٢٪ مع ارتفاع الانتاج بنسبة ٢٠٠٪ في المؤسسة الواحدة » . وعلى حين كان عدد المؤسسات في الصناعات التي خضعت لتلك الدراسة « مرتفعا قليلا » خلال السنوات الثلاثين الواقعة بين عامي ١٨٩٩ - ١٩٢٩ ، زاد الانتاج بنسبة ١٩٨٪ للمؤسسة الواحدة ، بينما هبط عدد المؤسسات في العقد الأخير من تلك الفترة بما يقرب من الخمس ، وارتفع الانتاج بالنسبة للمؤسسة الواحدة بما يزيد على الثلثين . ويستنتج المؤلف ان « تلاحم وتركز الانتاج في المؤسسات التي تنتج كميات كبيرة من السلع استمر بليقاع أسرع خلال العقد الأخير (أي في العشرينات) منه في أي فترة مماثلة » (٤٨) .

وحسبما ورد في التقرير النهائي للمسكرير التنفيذي للجنة المؤقتة للاقتصاد القومي ، فان هذا « الاتجاه نحو زيادة حجم المؤسسات الصناعية في العقود الثلاثة الماضية » كان يشير الى « وجود زيادة غير عادية » في

(47) Levy, op. cit., 66.

(48) F.C. Mills, op. cit., 45, 300-1.

الثلاثينات (٤٩) ، وخلال الفترة فيما بين عامي ١٩١٤ — ١٩٣٧ ارتفع متوسط عدد العمال في المؤسسة الواحدة بنسبة تراوحت بين ٣٥٪ — ٣٨٪ ، وارتفع الحجم الحقيقي للإنتاج في المؤسسة الواحدة بين ٨٠٪ — ٨٥٪ (٥٠) .

والدليل الأكثر إثارة للانتباه ، على درجة تلاحم السيطرة المالية في الأعمال التجارية الأمريكية ، يتمثل في الاستنتاج الذي ورد بالدراسة المضنية التي قام بها برل ومينزحول الثروة الأمريكية المتضائلة والتي يكثر الرجوع إليها . وتشير تلك الدراسة إلى أن ما لا يزيد عن ٢٠٠ شركة كانت تتحكم فيما يقرب من نصف الثروة المتضائلة غير المصرفية في أواخر العشرينات ، وأن تلك المؤسسات الضخمة قد نمت بصورة جطت حجمها يزيد مرتين أو ثلاث مرات عن حجم المؤسسات غير المالية الأخرى ، وأنه إذا كان معدل نمو المؤسسات الكبرى قد ظل ثابتا فيما بين عامي ١٩٠٩ — ١٩٢٩ ، فإن الأمر يحتاج إلى أربعين عاما (وثلاثين عاما بمعدل النمو في الفترة ١٩٢٤ — ١٩٢٩) حتى يتبلغ هذه المؤسسات الكبرى جميع النشاط الإنتاجي ويصنفه خلاصة النشاط الصناعي (٥١) .

وتأملت اللجنة المؤقتة للاقتصاد القومي (وهي تنتمي إلى وكالة الأوراق المالية والصرف) بدراسة من نفس النوع ، كشفت عن أن نصف أرباح اسهم الملتقى شركة كانت تذهب إلى ما لا يقل عن ١٪ من المساهمين (٥٢) . وفي قطاع الصناعة ، قدمت خمسون شركة حوالي ٢٨٪ من القيمة الاجالية للإنتاج (و ٢٠٪ من صافي قيمة الإنتاج) ، وكان يعمل بها سدس عمال الصناعة . بينما تحكمت المئتا شركة الكبرى في ٤١٪ من القيمة الاجالية للإنتاج (و ٣٢٪ من صافي القيمة) ، واستخدمت ٢٦٪ من العمال المشتغلين بذلك القطاع (٥٣) . وينكر برل ومينز عند تلخيصهما لما توصلتا اليه من نتائج : « ان قيام المؤسسات الحديثة أدى إلى تركيز القوة الاقتصادية التي تستطيع ان تقف مع الدولة العصرية على قدم المساواة ... (والتي) ترى من الممكن ان تحل محل الدولة في المستقبل كشكل من اشكال المؤسسة الاجتماعية المسيطرة » .

(49) T.N.E.C., Final Report of Exec. Secretary, 32.

(50) T.N.E.C., Monograph No. 27, 4.

(51) Berle & Means, The Modern Corporation and Private Property.

(52) T.N.E.C., Investigation of Concentration of Economic Power, Monograph No. 29, 13.

(53) Final Report of Executive Secretary of T:N:E.C., 45-6.

ولكن بقي في إنجلترا — في نفس الوقت — نحو ألف شركة مستقلة في صناعة تعدين الفحم (رغم أن أربعة أخماس الإنتاج جاءت من حوالي ٢٠٠ شركة ، كانت كل منها تستخدم أكثر من ألف عامل) . وظلت صناعة القطن (وخاصة النسيج) وصناعة الصوف في يد الشركات الصغيرة . ففي مجال صناعة القطن ، كان عدد شركات الغزل في العشرينات يتراوح ما بين ٨٠٠ — ٩٠٠ شركة (لم يتحد من بينهم أكثر من ٢٣٠ شركة بما في ذلك شركات النسيج) ، كما كان عدد شركات النسيج يزيد على ٩٠٠ شركة . وكان متوسط عدد العمال في المؤسسة الواحدة — حتى في الولايات المتحدة — في صناعة الصوف لا يتجاوز ٢٠٦ عاملا ، رغم أن ذلك كان يمثل ضعف متوسط العمالة منذ عام ١٨٦٩ ، وصحب ذلك تناقص في عدد المؤسسات . وفي صناعة الأحمية البريطانية كانت هناك ٨٠٠ شركة فردية تستخدم كل منها ما لا يزيد ١٥٠ عاملا في المتوسط .

وكانت الوحدات الإنتاجية الصغيرة مملوكة في الكثير من فروع الصناعات الهندسية وصناعة الآلات ، ورغم الزيادة الحالية في عدد الشركات المساهمة في قطاع البناء ، ظلت تلك الصناعة تاصرة على المؤسسة التي يملكها رجل واحد أو عدد من الشركاء في صورة المقاولات أو المضاربة بالمباني (٥٥) .

ونجد في الصناعة البريطانية ككل حقيقة تثير العجب ، تتمثل في أن متوسط عدد العمال المستخدمين في المصنع الواحد من المصانع التي شملها احصاء الإنتاج لعام ١٩٣٥ كان حوالي ١٢٥ عاملا فقط (وفي الأنشطة غير الصناعية حوالي ١٧٢ عاملا) ، وأنه كان هناك ٣٠ ألف شركة تستخدم الواحدة منها — في منتصف الثلاثينات — ما يتراوح بين ١٠ — ١٠٠ عاملا ، وكانت تضم نحو خمس عمال الصناعة ، وأنه — بالإضافة الى ذلك — كان هناك ١٣٠ ألف مؤسسة أخرى في قطاع الصناعة (و ٧١ ألفا في الأنشطة غير الصناعية) تستخدم كل منها ما لا يزيد عن عشرة عمال ، وكان حجم العمالة في هذا النوع من المشروعات يبلغ نحو نصف المليون عاملا (٥٦) .

ويوجد — في هذا الصدد — تناقض بين بريطانيا من ناحية ، والماتيا والولايات المتحدة من ناحية أخرى ، على الأقل فيما يتعلق بالصناعات الرئيسية ، فبالمقارنة بالآلاف منجم التي كان يملكها ما لا يزيد عن ألف مشروع

(54) Comm. on Industry and Trade, Survey of Textile Industries, 24-5, 257.

(55) H. Leak and A. Maizels, op. cit.

(56) Fifth Census of Production, 1935, Final Summary Tables.

مستقل في صناعة الفحم البريطانية — عند نهاية العشرينات — بلغ عدد مناجم الفحم في ألمانيا ١٧٥ مناجم كانت تملكها نحو ٧٠ شركة . وكان المتوسط السنوي للطاقة الانتاجية لأفران صهر الحديد البريطانية عام ١٩٢٩ لا يتجاوز ٤٨ ألف طن ، مقابل ١٧ ألف طن في ألمانيا ، و ١٢٨ ألف طن في الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أن الشركات الصغرى التى كانت تستخدم أقل من عشرين عمالا شكلت — حتى في الولايات المتحدة الأمريكية — ما يزيد على تسعة اعشار الشركات في جميع الأنشطة الانتاجية ، وكانت تستخدم نحو ربع العمالة (٥٧) .

وعلى ذلك ، يبدو أن ما كان سائدا في قطاعات كبيرة من الصناعة هو تطور اشكال التحكم الاحتكارى اوشبه الاحتكارى في الانتاج والأسعار ، الذى يسمح ببقاء الشركات الصغرى مع خضوعها للسيطرة والضوابط بمختلف الطرق . وكان من المهام الرئيسية للاتحادات التجارية والكراتلات ، تنظيم وحدات الانتاج الصغيرة والتنسيق بين سياستها التسويقية . وحدث ذلك — في بعض الأحوال — في الصناعات التى لم تكن الظروف التقنية تعمل فيها لصالح الوحدات ذات الحجم الكبير ، اما بسبب التخلف التقنى (كما كانت الحال في بعض الصناعات البريطانية) أو بسبب بعض المسائل المتعلقة بتطبيق التقنية في انتاج السلع التى تتولى تلك الصناعات انتاجها . وفي حالات أخرى ، كان ذلك نوعا من أنواع الاتفاق المؤقت بين المؤسسة الكبرى ومنافسيها الصغار ، احتفظت بمقتضاه المؤسسة الكبرى بسيطرتها على السياسة التسويقية للصناعة كلها .

وطالما كانت الحال كذلك ، فلما قد نصبح في وضع نجد عنده تلك الارتباطات تحتوى في ذاتها على عيوب التقيضين : فبينما دعت مصالحها ، شجعت — في نفس الوقت — المشروعات الصغرى على البقاء . وطالما كان طابع التنظيم الصناعى والتقنى يستطيع الاستمرار في البقاء ، لأن بناء الصناعة القائم تجدد نتيجة غنور المنافسة والقيود التى فرضت على الصناعة من خلال نظام حصص الانتاج ، يتأخر تقدم الصناعة وتزداد الفوارق بين الوحدة الانتاجية ذات التكلفة العالية والوحدة الانتاجية ذات التكلفة المنخفضة ، وتتم التضحية بميزة تركيز الانتاج في الوحدات الأكثر كفاءة .

غير أن الشركات الصغرى استمرت في النمو بسرعة (وتضاعفت أعدادها) ، لطبية حاجات الشركات الأكبر الى مركبات معينة أو خطوط

خاصة او مساعدة مراحل معينة للانتاج في الفترات التي يبلغ فيها الطلب فروته . فلعبت تلك الشركات الصغرى دور متقولى الباطن بالنسبة للشركات الكبرى في ظل نظام الانتاج الحديث ، ومارست نشاطها بين الراسماليين الكبار والصغار — كما بينت ذلك تجربة الحرب — حيث كانت ملامح هذا النوع من العلاقات تنتشر في الانتاج الحربى .

وحينها وجدت تلك الأشكال المتنوعة من العلاقات الصناعية ، يزداد — بوضوح — عدم التيقن من التطور ، ومن الظروف ، وتفاوت المصالح بين مختلف مراتب الأعمال الراسمالية ذاتها في العصر الحاضر . ولكن مع وجود ذلك التباين ، تبقى — حتى اليوم — عناصر هامة للمنافسة على نسق نموذج القرن التاسع عشر — حتى لو كانت تلك المنافسة « ناقصة » وبعميدة تهايا عن النموذج المتواتر في الكتب — على أطراف الصناعة الضخمة وفي جيوبها ، وايضا في بعض الأجهزة « الذاتية » للبلد الإقتصادى بصورة لا يمكن تجاهها بأى حال من الأحوال .

٣

ركز بعض الباحثين على نشوء الطبقة الوسطى الجديدة باعتباره لمحا من الملامح المحدثة للرأسمالية في مرحلتها الأخيرة ، وتحديث ديرين عن « برجزة » البروليتاريا ، التي سكنت البيوت المتسعة ذات الحدائق ، واشترت أجهزة الراديو والأثاث بالتقسيط ، باعتباره تطورا حدث في القرن العشرين لم يتنبأ به ماركس ومدرسته (٥٨) . ويعنى هذا التركيز — افتراضا — أن الراسمالية في مرحلتها الأخيرة تجد الصراع الطبقي وقد خفت حدته ، فتتم — نتيجة لذلك — باستقرار أكبر مما كان لها من قبل (٥٩) .

من المؤكد أن متطلبات الصناعة الحديثة تسببت في زيادة حجم موظفى المكاتب والفنيين بشكل مطلق ونسبى معا ، واكسبت تلك الفئات أهمية في عملية الانتاج لم يسبق لها مثيل في أيام التقنية الأكثر بدائية . وإلى جانب ذلك تدهور شأن النظم القديم من الحرفيين المهرة لصالح العمال انصاف المهرة الذين يرايتون عمل الآلات ، مما أدى إلى ظهور نوع جديد من الفنيين الأعلى مرتبة الذين يتقاضون رواتب شهورية . وقد قدر عدد ذوى الرواتب في بريطانيا بما يزيد عن أربعة ملايين نسمة — أى ما يبلغ حوالى خمس العمالة في مطلع الثلاثينات — وكثفوا يحصلون على حوالى ربع الدخل القومى ، وزاد عددهم

(58) Durbn, Politics of Democratic Socialism, 107 seq.

(59) Ibid., 112.

بحوالى الثلث عما كان عليه عام ١٩١١ (عندما كانوا يمثلون نحو سدس العمالة تقريبا) ، وجاءت معظم الزيادة في عددهم فيما بين عامي ١٩٢١ — ١٩٢٨ (١٠) . كما أنه من الثابت أيضا — على نحو ما رأينا — أن العمال الذين كانوا اسعد حظا لاحتفاظهم بوظائفهم خلال سنوات الأزمة استطاعوا تحسين اوضاعهم ، حتى عندما كان أولئك الذين يعملون في المناطق التي عانت الكساد وفي الصناعات التي اضررت من جراءه يعملون أسوأ الأحوال .

ولكن لا يجب أن يترتب على تلك الحقائق كل ذلك الاهتمام الذي ناله هؤلاء من جانب بعض الباحثين . فتلك الفئة الجديدة من الفنيين وموظفي المكاتب لا تعد — بأى حال من الأحوال — من شرائح الطبقة الوسطى ، كما كانت الحال بالنسبة لمعلمي الحرف القدامى في الحقبة التي شهدت الصناعة اليدوية الرأسمالية ، بالمفهوم الذي يتحدث به ماركس عن الطبقة الوسطى التي كانت — عندئذ — في طريقها الى الاختفاء . فقد كان أولئك المعلمون الحرفيون يتمتعون ببعض الاستقلال الاقتصادي — ولو بنسبة ضئيلة — بحكم كونهم ملاكاً صغارا ومنظمين ، فكانوا يمثلون وحدات اقتصادية فردية تتصل بالسوق اتصالا مباشرا ، واستخدموا عمل الآخرين ، وارتبط نشاطهم الانتاجي بوسائل الانتاج التي كانوا يمتلكونها ويتحكمون فيها بأنفسهم . ومن ثم احتلوا مكانا خلاصا في المجتمع باعتبارهم يمثلون أسلوب الانتاج الصغير .

ولا تتجاوز تلك الفئة التي تضم « العمال الذين يشتغلون لحسابهم » (على حد تعبير التصنيف الاحصائي) في بريطانيا اليوم ٦٪ من العمالة . المستقلين معا بنسبة ١٤٪ في العشرينات ، وفي نفس الفترة التي ازداد فيها عدد العمال ذوى الرواتب بسرعة كبيرة . ويستنتج كلارك من ذلك ، ومن حقيقة أن « القسم الأكبر من الزيادة في عدد ذوى الرواتب يتمثل في الشريحة العليا » التي كان يحصل كل فرد فيها على ما يزيد على ٢٥٠ جنيه سنويا ، أن تلك الزيادة تمثل — الى حد كبير — الزيادة في استبدال الموظفين ذوى الرواتب بأصحاب الأعمال المستقلين (وقد يكون ذلك نتيجة نمو الشركات المساهمة والمؤسسات الكبرى ، مع حدوث انخفاض مقابل في عدد الأعمال التجارية الصغيرة) (١١) .

فاذا تذكرنا ان ثلاثة ارباع ذوى الرواتب كانوا يمثلون — قبل الحرب — أولئك الذين يحصلون على أقل من ٢٥٠ جنيه في السنة ، ومن ثم كانوا من

(60) Colin Clark, National Income and Outlay, 38, 100-1; Durbn, op. ct., 370-1.

(61) Colin Clark, op. ct., 38-40, 100-1,

حيث الحفل على مستوى ذوى الأجور المجزية من العمال اليهوديين ، وأن تلك الفئة عانت من البطالة — فيما بين الحربين — بدرجة أقل كثيرا مما عانى العمال اليهوديون المهرة ، وأنهم أصبحوا ينتظمون في نقابات عمالية شأنهم شأن العمال اليهوديين ، وأن ما يقرب من ٩٠٪ من العمالة كانت تتكون من أولئك الذين يعملون على أسس تملقدى (يجنون عن طريقه كل دخلهم فيما عدا جزء بسيط منه) ، فانه لا يتبقى لدينا — على ما يبدو — الا القليل من الشك في الطابع البروليتارى الشامل للمجتمع البريطانى اليوم ، الا اذا جاء ذلك الشك من جانب الذين يعرفون البروليتاريا « بالبروليتاريا الشمولية » ، وأولئك الذين يفترضون ان العامل يفقد انتماءه الى الطبقة العاملة اذا لم تكن ثيابه رثة بالية ، او اذا اتاحت له الفرصة ليكسب جنيتها أو جنيها في السنة كفاءة على سندات الاذخر ، او اذا حصل على بعض البطاطس من حصة معينة .

ومن بين التطورات الأخرى التى شهدتها الرأسمالية الحديثة ، وحظيت بقسط كبير من اهتمام الباحثين المحدثين ، ظهور ما سُمى بـ « الرأسمالية الغائبة » أحيانا ، وبـ « انفصال الملكية عن التحكم » أحيانا أخرى . وغالبا ما يعتقد البعض بأن انتشار الشركات المساهمة كان له تأثير ديمقراطى على الملكية والتحكم في الأعمال التجارية ، ومنح للمخسر الصغير نصيبا في المؤسسة ، ووضع المنظم صاحب رأس المال الصغير على قدم المساواة مع المنظم الثرى . غير انه لا يتوافر الا القليل من الأدلة على وجود ذلك التأثير .

وعلى العكس ، لم يؤد نمو نظام الشركات — على ما يبدو — الى العمل لصالح تركيز الملكية بدلا من اعاقه ذلك التركيز (١٧) فحسب ، بل ساعد نظام الشركات على تحقيق درجة عالية من تركيز التحكم من الناحية الواقعية. فقد اتاحت الأشكال الحديثة للشركات الفرصة لمضاعفة عنصر المؤجرين ، الذين يحصلون على نصيب من الأرباح ويستحوزون على الحق القانونى للملكية أجزاء من المعدات الصناعية ، ولكنهم — في حقيقة الأمر — بعيدون عن الصناعة (وغالبا ما كانوا لا يعلمون عنها شيئا) . وياعتبارهم مجرد ملاك لحقوق قانونية اسمية ، فان دورهم الاقتصادى يعد سلبيا تمليا ، ولما كانوا بعيدون عن العملية الانتاجية الفعلية ، فانه لم يكن باستطاعتهم ممارسة التحكم في الانتاج ، حتى لو رغبوا في ذلك .

(62) J. Steidl in «Capital Enterprise and Risk» in Oxford Economic Papers, No. 7, March 1945, 40-3,

وحالات بعض الملاح الاجرائية للشركات المساهمة — مثل تفويض التصويت — بين صفار حملة الاسهم وممارسة أى تأثير على سياسة الشركة ، وأحيانا يتم اتصاؤهم نهائيا عن موقع التأثير عن طريق تقسيم الاسهم الى فئتين احدهما تعطى لاصحابها حق التصويت ، والثانية لا تخول لهم هذا الحق ، وبذلك تتحقق سيطرة النوع الاول — الذى تتركز غلبته (او قسم كبير منه) فى ايدى اقلية من اصحاب المصالح — على سياسة الشركة .

وعندما ترتبط مثل تلك السمات بالاجهزة المالية كالترست او الشركات النابضة التى تحتفظ بحق التصويت ، تقل فاعلية تأثير غالبية حملة الاسهم على سياسة الشركة . وينتج عن ذلك تركيز السيطرة الفعلية على سياسة الشركة بشكل يفوق ما قد يبدو من فحص الحقوق القانونية للملكية ، وقد يؤدي ذلك الى تضارب المصالح — من حين لآخر — بين المؤجرين ومجموعة الادارة ، من اجل فرض اتجاهات ذات دوافع مالية محضة (تتعلق بالتفريعات قصيرة الامد فى قيمة راس المال) على سياسة الشركة . كما يترتب عليه — زيادة على ذلك — تحويل مضمون حقوق الملكية — على خلاف الشكل القانونى — لتوجيه ضربة قاضية الى فكرة الملكية الخاصة ، التى تحتل مكانة مرموقة بين مبررات الرأسمالية (١٢) . وبذلك تخطط اعتبارات النفوذ باعتبارات الربح فى تلك المرحلة الجديدة من مراحل تطور « الامبراطوريات الاقتصادية » .

ومثل ذلك الخط الذى امتازت به رأسمالية القرن العشرين ، لا يحمل اى أهمية بالنسبة للتاريخ المعاصر . غير ان ثمة تفسيرات معينة خلعت عليها لا تجد ما يدعمها من الحقائق ، فقد اسرع البعض الى استنتاج ان الانفصال بين الملكية والتحكم كان كاملا لدرجة ان التحكم فى سياسة الشركة لم يعد له وجود فى الرأسمالية على الاطلاق ، وان الرأسمالية لم تعد رأسمالية بكل ما تحمل الكلمة من معنى . بل اعتقد احد الكتاب انه اكتشف « الثورة الادارية » كظاهرة عالمية فى عصرنا .

ولكن يبدو ان ذلك التفسير يعتمد على سوء فهم بعض المادة التى تضمنتها دراسة برل ومينز . فقد اشارت اللجنة القومية الاقتصادية المؤقتة الى انه فى الحالات التى تحققت فيها « سيطرة الادارة » (وهو ما اصطلح برل ومينز عليه) ، فان الحالات التى تحققت فيها تلك السيطرة من خلال افراد لا يملكون راس المال (او يملكون مقدارا ضئيلا منه) كانت قليلة جدا .

وأنته بينها ككت السيطرة تتحقق من حين آخر على يد أفراد قلائل وفئات محدودة من المساهمين في رأس المال ، كان الأفراد الذين مارسوا تلك السيطرة — في معظم الأحوال — من كبار المساهمين . « فقد كانت السندات التي بأيدي مجموعة من أصحاب المصلح — في حوالي ١٤٠ مؤسسة من بين ٢٠٠ مؤسسة — كبيرا بالدرجة التي تبرر تصنيف تلك الشركات على أنها خاضعة لسيطرة الملكية بصورة أو بأخرى » ، ومن بين الـ ٢٥٠٠ من الموظفين والمديرين في المقتى شركة الذين امتلكوا ما يربو على مليارى دولار من رأس مال تلك الشركات ، كان هذا القدر من رأس المال يتجمع في أيدي ٢٥٠ رجلا شغلوا المراكز التنفيذية الهامة في تلك الشركات (١٤) . وبعبارة أخرى ، بينها كان الانفصال بين الملكية والتحكم على درجة كبيرة من الأهمية ، لم يعد هذا الانفصال كونه انفصالا جزئيا ، وسار على نهج الفصل بين عدد كبير من صغار الملاك وعدد صغير من كبارهم .

ومن بين مظاهر التركيز الحديث للقوة الاقتصادية — التي تحتل مكانا بارزا في الجسد الحالى — التحريف الذى لا مناص منه والذى خلغ على الديمقراطية السياسية . فعلى حد تعبير هنرى والاس (١٥) ، اغتصب « البارونات الجدد » الذين ينتمون الى عصر « الامبراطوريات الاقتصادية ... سيادة الشعب » . ولا يعد مثل هذا الكلام مجرد بلاغة لفظية ، لأن رأس المال يستطيع شراء النفوذ السياسى من خلال تأثيره على الصحافة ووسائل توجيه الراى العام ومالية الأحزاب ، ويمكن — من حين لآخر — من تحويل الحكومات المحلية والقومية الى اجهزة للتعبير عن مصالحه ، حتى لو كان من النادر استيعاب مضمون النظرية السياسية .

وفىما يتعلق بالسياسات الجبركية والاستعمارية — وحتى السياسة الخارجية — تتوفر الأمثلة على ذلك النفوذ بصورة لا تدع مجالا للشك في معرفة مراكز القوة الحقيقية التي تتصل بذلك الأمور . فقد كتب الأستاذ فريس عن العقود التى سبقت حرب ١٩١٤ مباشرة ، فقال أن : « عادات المجتمع البريطانى وبناءه ساهم في تقوية الانسجام القومى للفعل (بين المال والسياسة) . ففى الدوائر الصغرى للسلطة اتحدت القوة المالية مع القوة السياسية ، وتمثلت أفكارهما . وجلس المساهمون فى البيوت

(٦٤) T.N.E.C., Monograph No. 29, Distribution of Ownership in the 200 Largest Non-Financial Corporations, 56-7, 104 seq.; P. Sweezy on «The Illusion of the Managerial Revolution» in Science and Society (N.Y.), vol. VI, No. 1.

(٦٥) Henry wallace, Speech at Chicago, Sep. 11, 1943.

المالية الهامة في مجلس العموم أو بين اللوردات ، حيث اتبعت لهم الاتصال بالوزارة بسهولة وعندما حصلت الصناعة والتجارة — التي بلغت درجة مثقفة من التنظيم — على نصيب متزايد في تقرير مجرى السياسة البريطانية ، زادت الحاجة الى قيام الحكومة باستخدام سلطة الدولة لمعاونة الصناعة البريطانية على ضمان فرص الاستثمار والعقود في الخارج ، واستسلمت الحكومة لتلك الحاجة « (٦٦) » . وبناء على ذلك استخدمت الحكومة البريطانية التهديد بالقوة للحصول على الامتيازات للشركات البريطانية في الصين ، وفي حالة اليونان « سادت الحكومة مجموعة بريطانية منظمة تحكمت في قدر هائل من الاستثمارات ، في مواجهة تلك الجمهورية الصغرى » ، وفيما يتصل بإفريقيا « دفعت وزارة المستعمرات الى ممارسات تجاوزت قواها الذاتية . . . وأصبحت الحكومة والمشروعات الخاصة — غالبا — جزء في آلة واحدة » (٦٧) .

ولا حاجة الى القول ، أن مثل تلك الظروف لم تكن تاصرة على إنجلترا وحدها في عصر الإمبريالية ، ففيما يتعلق بالمعنى ، يلاحظ نفس المؤلف « المشاركة الكاملة في الجهود بين الحكومة والبنوك » ، وأن الحكومة « تستمد القوة من الاستثمارات الخارجية الآسيوية » ، بينما — في حالة فرنسا — « نشطت الدبلوماسية الفرنسية للعمل في ست من عواصم دول البلقان للحصول على امتيازات السكك الحديدية والبنوك لرأس المال الفرنسي » (٦٨) .

ولكن تصرفات تلك القوة الاقتصادية المركزة المهولة تجاه العمل تبدو أكثر وضوحا ، فهي تلعب دور السلطة التي لا تتصرف من خلال الحكومة ، ولكنها تتصرف بشكل مستقل عن الأجهزة الحكومية . وقد يبدو تأثير رأس المال على الحياة السياسية — فيما لا يتصل بالبروليتاريا — تأثيرا فضوليا أحيانا . ونحن نعلم الآن بالفظائع التي تعرضت لها الطبقة العاملة في إنجلترا في أوائل أيام الحركة النقابية ، حتى لو كانت مثل تلك الأمور مقبولة — في ذلك الوقت — لكونها تمثل قطاعا كبيرا من النظام التقليدي الراسخ لا يثير الا تعليقات محدودا . ونحن نعلم الآن عن الفظائع التي ارتكبتها شرطة الصناعة ضد العمال ، ودفع الأجور عينا ، وطرد العمال الذين يغضبون سادتهم من البيوت التي كان يملكها أصحاب الأعمال ، وسلطة صاحب العمل التي كانت تمتد الى القضاء على العامل بسبب أفكاره أو نشاطه عن طريق حرمانه من العمل وإدراج اسمه على القائمة السوداء عند أصحاب

(66) H. Feis, Europe the World's Banker, 1870-1914, 87, 96.

(67) Ibid., 98-9, 102, 111.

(68) Ibid., 144, 187.

الاعمال ، ومحاباة القضاة المحطين لأصحاب الأعمال عند تطبيق القانون او تنسيه ، الذى حرم الطبقة العاملة - لوقت طويل - من حق الاتحاد وحق تكوين الجمعيات السياسية المستقلة .

ومع انتصارات الحركة النقابية فى الفترة المصاهرة التى تمثلت فى النضال من أجل الاعتراف بالتقنيات والاعتراف القانونى بالسلوابة الجماعية ، تحولت الفطائع التى ارتكبها رأس المال ضد العمل فى انجلترا بصورة كبيرة وان كانت غير كاملة - الى نوع من ذكريات الماضى ، ومنيت المحاولات التى استهدفت تقوية اتحاد الشركات فى مواجهة الحقوق الجديدة التى اكتسبتها الحركة النقابية بالفشل الذريع ، حتى فى صناعة التعدين بعد هزيمة عمال المناجم فى النضال المرير الذى وقع عام ١٩٢٦ .

وفضلا عن البلاد التى سادتها الفاشية ، تقدم لنا امريكا الدليل الكامل على السلطات التى مارستها المؤسسات الكبرى لحرمان العمال من حقوقهم فى الاتحاد والتعبير عن آرائهم . فقد خابت آمال المشرعين الاتحاديين بعد صدور القانون القومى لعلاقات العمل عام ١٩٣٥ . ووردت تفاصيل تلك القصة فى السجلات الضخمة الخاصة بلجنة التحقيق المنبثقة عن مجلس الشيوخ ، والتى عرفت باسم « لجنة لانوليت » . وتنفوح من بعض اطراف تلك القصة رائحة العصور الوسطى ، حيث كلفت المؤسسات الصناعية الكبرى تستخدم المصالحات ضد عمالها . وتدخلت دوائر الاعمال والادارة المحلية بأساليب شبيهة بتلك التى تتبعها المافيا ، فخلجت الى استخدام الجواسيس الخصوصيين والرشوة والاغتيال على نطاق واسع .

ونظم الاتحاد القومى للصناع - وهو اتحاد يضم فى عضويته ٢٠٠ جمعية من جمعيات اصحاب الاعمال فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة الامريكية ومختلف فروع الصناعة - حملة واسعة النطاق لقائومة ما استهدفه القانون القومى لعلاقات العمل الذى اعترف لتقنيات العمال بحق التفاوض باسم اعضائها مع اصحاب الاعمال اذا كانت تمثل عمال الصناعة تمثيلا كافيا . فقامت جمعية اصحاب الاعمال فى لوس انجلوس بحض الشركات على رفض الدخول فى اى مفاوضات مع التقنيات ، ومارست الضغط (من خلال البنوك) على اصحاب الاعمال الذين رفضوا الانضمام اليها ، واتهمت مكابا خاصا لد الشركات بمخربي الاضرابات ، ووثقت صلقتها بالشرطة بفرض التجسس على العمال .

ويشير التقرير الى أن « الاعمال والمصالح المالية ذات النفوذ الكبير فى لوس انجلوس سعت سعيها حثا لتخريب سياسة العمل القومية الخاصة بالسلوابة الجماعية ، كما عبر عنها القانون القومى لعلاقات العمل ... »

منظّموا سلسلة من المؤامرات للقضاء على الحريات المدنية للعمال...، وعتدوا محالفة مع الصحافة المحلية والشرطة المحلية والموظفين المحليين الذين خولت لهم سلطة تطبيق القانون. ويمكن وراء سياستهم - غير القانونية والمعاملة للمجتمع - تركيز القوة الاقتصادية والمهاسبية التي تكفل إيقاف تطبيق القانون والعرف الخاص بالأمة محليا.... ونظّموا التدخلات التآمرية ضد المساواة الجماعية، وشمل ذلك اتخاذ الإجراءات على نطاق واسع ضد النقابات مثل: التجسس، واستخدام المتخصصين في تخريب الإضرابات، واللجوء إلى الأسلحة الصناعية كالقوائم السوداء والتمييز العنصري وغيرها من الأسلحة المشبّهة.... ويقف كبار رجال الأعمال والصناعة وراء تلك الحركة الواسعة القوة، وكذلك المجموعات المالية والمصرفية، وكبار رجال الصحافة المحلية - وحتى الآن - مجموعة كبيرة من الموظفين الحكوميين».

ولم تنفرد كاليفورنيا بذلك وحدها، «علم تكن الأرمز لمناطق أخرى كثيرة في أنحاء مختلفة من البلاد» (١٦). وقامت في المناطق الريفية من كاليفورنيا - في نفس الوقت - «مجموعات مشابهة للزراعين المتحدّين (الذين كانت تمولهم المصالح الرأسمالية الكبرى) ... استمرت في إقامة نظم للطغيان قد يجلب العار على الأمة ويثير اهتمامها»، في محاولة لسحق الحركة النقابية الناشئة بين صفوف عمال الزراعة، فنظّموا «ربعا أحمر» استخدموا فيه البنادق والجلوسوسية والعنف (٧).

وانفتحت الشركات الأمريكية الكبرى مثل: مؤسسة الجمهورية للصلب، ومؤسسة الولايات المتحدة للصلب، وشركة كارنيكي، وشركة بيت لحم للصلب، وشركة جودوير للإطارات، مبالغ طائلة على شراء الأسلحة والذخيرة، واستخدمت فرقا من الحرس المسلح ضد العمال المضربين ومنظمي نقابات العمال. ولم تتضمن تلك «الأسلحة الصناعية» المسدسات وبنادق الجيش والمدافع سريعة الطلقات محسب، بل اشتملت على مدافع الماكينة من النوع المستخدم في الجيش، و«كبيات هائلة من الفخازن والمعدات المتصلة بها»، بما في ذلك بنادق الغاز والقنابل الغازية التي «لا يجوز استخدامها إلا في تنفيذ عمل عفواني ذا طبيعة عسكرية، ضد حشود كبيرة من الناس». ولا ريب أن المؤسسات الصناعية كانت تشتري الفلار المسيل

(69) Report on Violations of Free Speech and Rights of Labour : Employer's Associations and Collective Bargaining in California (1943), Pt. VI, 792-3, 1019-1021.

(70) Report on Employer's Associations in California Pt. VIII (1944), esp. pp. 1375-80, 1617.

للدروع « بكميات أكبر من تلك التي تحتاجها الشرطة في بعض مهننا الكبرى » ، ويحضر الحجة القائلة بأن الهدف من امتلاك الشركات لتلك الأسلحة استخدامها للأغراض الدفاعية المحضة، حقيقة أنها كانت تستخدم — بصفة عامة — ضد جوع المهربين خارج حدود المصانع ، وليس ضد الحشود التي تهجم تلك المصانع . واستخدمت في حالات خاصة « لم يكن فيها أي تهديد بتدمير المصانع في أي وقت من الأوقات » على حد قول اللجنة (٧١) .

ويتحدث لاموليت نفسه — في تقريرين موجزين — عن « اغتصاب الحراس الخصوصيون المأجورون لسلطة الشرطة ، والوكلاء المستأجرون غالبا من وكالات المخبرين ، الذين كان الكثيرون منهم من ذوى السوابق الإجرامية » ، باعتباره قد أصبح أمرا « سائدا في الكثير من أنحاء البلاد ، ... حيث لم يكن باستطاعة أحد من مسئولى النقابة أن يتجول دون أن يعرض حياته للخطر » . كما تحدث عن « تهديد الحكومة الديمقراطية » الذي أصبح غريزيا عند « المنظمات الكبرى لرجال الأعمال ... بالوسائل التي تصبح بها المصالح المالية المعنية ثقلونا بذاتها » (٧٢) .

وتصور سجلات تلك الجيوش الخاصة — بالتفصيل — الأغراض التي استخدمت فيها تلك « الأسلحة الصناعية » . فقد استخدمت في « الإرهاب » (أي إرهاب الأفراد في الأوقات والأماكن التي تتطلب ذلك) (٧٣) ، وتجند الجواسيس داخل كل نقابة عمالية لا مجرد التجسس ، ولكن لتزريق أوصل النقابة والقيام بدور استغراقى (٧٤) . فقللوا بشت الغارات على الأفراد لضربهم ، وأطلقوا النار على المنظمين النقابيين ، وخربوا الاجتماعات والمظاهرات ، وحطوا مكاتب النقابات (٧٥) .

ويشير أحد التقارير إلى أن استخدام نظم الشرطة الخاصة أدى إلى « اغتصاب السلطة العامة ، وفساد موظفى الدولة ، وظلم مجموعات كبيرة من المواطنين الذين يخضعون لسلطة الدولة ، وانحراف ممثلى

(71) Report on Violations of Free Speech, etc.; Industrial Munitions 185-7, 123.

(72) La Follette, Report dated May 12, 1936, and Interim Report dated Jan. 5, 1938.

(73) Report on Private Police Systems, Harlem County (1939), 53.

(74) Report on Industrial Espionage (1937), 63.

(75) Report on Industrial Munitions, 80-4, 86-7, 104, 109-10.

الحكومة» (٧٦) . وكان أولئك الذين يجندون في غرق الشركات — في الغالب — « رجالا من قوى السوابق الإجرامية » (٧٧) ، وكانت العصابات المتخصصة في تخريب الإضرابات « تضم في معظمها نوعا خاصا من البلطجية ... المتربسين بأعمال العنف ، والذين ينتمون — أحيانا — إلى العصابات » (٧٨) . وفي إحدى المدن التي كانت تدخل تحت سيطرة مؤسسة الجمهورية للصلب « انتهكت الحريات المدنية وحقوق العمال على يد شرطة الشركة ، وطرد منظمو النقابة من المدينة » (٧٩) .

وفي إحدى المدن التي امتلكتها شركة الفحم في إقليم هارلان ، لم تكن الشركة تملك البيوت والمحلات فحسب ، بل كان تمتلك سجنا كذلك . وعلى حين قام حرس الشركة « بضطهاد سكان المدينة ، وزوارها من منظمي العمال » ، فانهم كانوا يمثلون « القوة القانونية الوحيدة » (٨٠) . وفي جميع أرجاء الإقليم « قامت العصابات الخاصة بارهاب أعضاء النقابة ، ... وكانوا بمثابة قوة احتياطية لرجال الشرطة الخصوميين » ، ومارسوا حكما اراهيبيا ضد عمال المناجم ومنظمي النقابة . وكان وكلاء الشريف و « عصابات السفاحين » الذين استخدمتهم شركات الفحم « يطلقون النار باستمرار على منظمي النقابات ، من كباتن أقاموها على الطرق في الريف وعلى بيوتهم الخاصة . واحتفظوا موظفي النقابة وعذبوهم ، ونسفوا بيوت منظمي النقابة بالديناميت » . بينما قلبوا — في نفس الوقت — « بتخريب وافساد نظم موظفي الشريف ... فضلا عن المجالات المالية غير العادية » ، على نحو ما فعلوا مع وكيل النيابة وقاضي الإقليم (٨١) . غير أن حكم الإرهاب كان موجها ضد العمال الذين كانوا « يمارسون الحقوق التي كفلها لهم الباب السابع (مقالة ١) من القانون القومي للانعاش الصناعي » .

ولا نستطيع أن نضع خطأ فاصلا بين الأساليب الفاشية وسياسات العمل « الطبيعية » التي مارستها المؤسسات الرأسمالية الكبرى . ويقوم استخدام مثل تلك الأساليب دليلا على تزايد القوة غير المسؤولة في وحدات الأعمال الاقتصادية الحديثة ، حتى لو كانت تلك الأساليب استثنائية (و يقدم النموذج الأمريكي الليل على أنها كانت أبعد ما تكون عن ذلك) . كما يقوم

(76) Ibid., 214.

(77) Ibid., 211.

(78) Report on Strike-breaking Services (1939), 136.

(79) Report on Private Police Systems, Harlan County, 211.

(80) Ibid., 208, 48-52.

(81) Ibid., 209-11, 88-111.

دليلا على التهديد المستمر من جانب « تركيز القوة الاقتصادية التي يمكن أن تقف مع الدولة الحديثة على قدم المساواة وقد تتفوق عليها » . وحين تأخذ سياسة المؤسسات الرأسمالية شكل تمويل وتسليح حركة سياسية كبرى للاستيلاء على أداة الحكومة ، وسلب الأشكال التنظيمية المعارضة صفتها القانونية ، والقضاء على الآراء المعادية ، فإننا نواجه — منطقيا — مرحلة تتجاوز حدود ما شرحناه من قبل .

٤

سنبحت لنا الفرصة — عدة مرات للملاحظة القسطن المتزايد للرأسمالية الصناعية في مرحلتها الأخيرة الذي اقترن بتحديد الأسواق ، ذلك التسلط الذي لا نجد ما يوازيه في القرن التاسع عشر الا قليلا ، فيها عدا سنوات الركود التي شهدت الكساد الكبير . وارتبط ذلك بحقيقة أن زيادة الاستهلاك وفهرص الاستئثار المريح ، تخلفت — بصورة مزمنة — عن اللحاق بنمو القوى الانتاجية . ولكن ثمة — على ما يبدو — سببا أبعد لذلك التسلط يرتبط بطبيعة التقنية الحديثة . فقد أصبح هناك اعترافا — على نطاق واسع — بأن الفخريات التقنية التي لحقت بالقوى الانتاجية ، وميزت القرن العشرين — وخاصة فترة ما بين الحربين — تفوق في الأهمية ما نلاحظه في ذلك الوقت . ونافرا ما فطن الباحثون الى احتمال أن تكون تلك الفخريات التقنية قد تسببت في حدوث بعض التفسيرات الجذرية في مجال القضية الاقتصادية ، وفي ردود الأعمال من جانب المنظمين الرأسماليين .

وتضمنت الفخريات التقنية في الفترة المعاصرة عددا من الملامح المشتركة، التي يشار اليها عادة من خلال التعريف الغامض « الانتاج الكبير » (٨٢) . وأبرز تلك الملامح ادخال طرق التدفق المستمر (التي تساعد عليها — الى حد ما — استخدام الكهرباء كقوة محركة) التي تم عن طريقها التحكم في حركة الانتاج بمراحله المختلفة من خلال عملية آلية واحدة . « ومن الملامح الأساسية لنظام الانتاج الكبير الحديث ، تسلسل الآلات والعمليات ، بطريقة

(٨٢) بدأ استخدام طرق « الانتاج الكبير mass production » في أمريكا في العقد الأول من هذا القرن ، ولكنها لم تستخدم في الصناعات الهندسية البريطانية حتى ما بعد عام ١٩١٨ . وقد أشار أحد الكتاب الى تلك الطرق بقوله : « لقد بدأت بالصحفة ، شاتها شأن الكثير من الصناعات الكبرى . ولم يكن استخدامها عند بدايتها بغرض تقليل تكلفة الانتاج ، ولكنها استخدمت لزيادة معدلات الانتاج » .

(L.E. Ord, Secrets of Industry, 15).

نقل من شاول الأيدي لها ، وتحدد ترتيب التجميع والعمليات الأخرى ، على سير ناقل متحرك باستمرار أو بالتناوب ، مع تقسيم العمليات بدرجة كبيرة ، وعلى مستويات ثابتة (٨٦) . وبهذه الطريقة ، تم التنسيق بين المراحل المتعاقبة للإنتاج ، التي كانت تعد من قبل عمليات منفصلة عن بعضها البعض ، كما تم تداخلها في بعضها البعض . وبذلك أصبح الإنتاج مستمرا بعد أن كان مقطعا .

ولم يؤد ذلك التطور والتوسع في تقسيم العمل ، الى تجزئة العمليات الإنتاجية بصورة أكثر تعقيدا في مختلف مراحل تدفق الإنتاج فحسب ، بل أخضع — كذلك — العمليات التي يؤديها العامل للآلة بصورة أكثر خطورة من ذي قبل ، وبذلك لم يبق الا التليل من مبادرة الطراز القديم من الحرفيين كعامل إنتاجي مستقل (يتحكم في ايقاع الإنتاج بواسطة حركات عمله الذاتية) . وفي أكثر الحالات تطرفا ، أصبح العامل مجرد منبه للآلة . ولكن بينما كان العامل يبدو من ناحية « عبدا للآلة » بصورة كاملة — وهي الظاهرة التي ركر عليها نقاد الصناعة متهمين بذلك « عصر الآلة » لا الرأسمالية بالتسبب في التقليل من قيمة الإنسان — حظى العامل في ظل التقنية الحديثة بنوع جديد من الاستقلال من ناحية الجهد على الأقل . وبدلا من أن تكون الآلة « مجرد امتداد لأصابع العامل » ، أصبحت تمثل عاملا ذاتيا إنتاجيا حل محل أطراف الإنسان وأصابعه ، وأصبح عمل الإنسان قاصرا على مراقبة الآلة (لو كان في طريقه الى ذلك) .

ومن ثم كان على العمال أن يكتسبوا حاسة جديدة تعطيمهم قوة التحكم في أطراف العملية الآلية التي تتبع أطرافهم وأغراضهم . وأصبح هناك تركيز جديد على الدور الفعال واليقظ الذي يلعبه العمل في الإنتاج ، لا على أساس الشعور بالانتماء الى حرفة متميزة ، ولكن على أساس جديد ، يجد فيه الإنسان نفسه بمثابة العقل والأعصاب بالنسبة للآلات ، ويعمل بانساق تام مع فريق بشري كجزء لا يتجزأ من ذلك الفريق ، وقامت — على الأقل — احتمالات وجود صفة جديدة ومكثفة جديدة للإنسان كمنتج يختلف في النوعية عن الحرفي الفردي القديم ، ولكنه لا يقل عنه منزلة . تلك الاحتمالات التي كلما تناقضت مع واقع الوضع الاجتماعي ، تترك أثرا سيكولوجيا على العمل يزيد من تطلعاته . ويزداد وقوف الإنسان الذي يلعب دور العامل الفني في عملية الإنتاج ، على طرفي نقيض مع القوة العاملة كسلعة ، التي تعد دعامة ارتكاز الرأسمالية .

وتعتبر الوحدة الوثيقة العرى التى توفرنا للعملية الانتاجية ، وجعلت كل جزء منها يتداخل فى الآخر على نحو شبيه بالتنسيق بين الآلات الموسيقية المختلفة فى الجوقة الواحدة أكثر أهمية من تلك الأشكال الجديدة لتقسيم العمل وعلاقة العمال بقوى الانتاج الآلية من عدة نواح : إذ يجب أن يكون الانتاج عبارة عن عملية متوازنة توازننا رأسيًا تخضع لإيقاع عام ، وإى خلال يصيب جزء من أجزائها بترك العملية كلها . وتمتد حاجات هذه العملية المتوازنة — غالباً — إلى ما وراء حدود ما كان يعد من قبل مشروعاً منفصلاً وتؤدى إلى تداخل الوحدات — التى كانت من قبل وحدات ذاتية — تداخلاً رأسيًا تحت سيطرة واحدة ، كما قد تؤدى إلى تجميع الوحدات جغرافياً فى مكان واحد بعد أن كانت تعد مراحل انتاجية منفصلة .

وهناك أمثلة متنوعة لتلك الأشكال الأحدث من الانتاج المتدفق المستمر والمتداخل ، لكل منها خصائصها التى تميزها عن نظائرها . ففى كثير من فروع الصناعات الكيماوية الثقيلة نجد الشكل الأكمل للتنسيق الآلى للعمليات المتعاقبة باعتبارها مجل تقنى فردى وذاتى معاً . ونجد فى الصناعات المعدنية الوحدات المختلفة التى تنتج ألواح الصاج والأسياخ والكمرات ، تتداخل مع بعضها البعض فى وحدة أفران الصهر وغم الكوك وأفران الصلب ، كما نجد فى الصناعات الهندسية سيور التجميع المستمرة فى صناعة السيارات والطائرات وما شابهها (وأن كانت أقل تميزاً من غيرها) . ونجد نظام النقل بالسبور فى الصناعات التجهيزية الأخرى كصناعة الملابس الجاهزة . وقيل أن « المصنع الحديث الذى ينتج السيارات أو مكيفات التبريد أو الساعات أو الأحذية يشبه النهر ، حيث تتدفق العناصر المختلفة من الأقسام المتعددة ، كما تتدفق الروافد ، وتتجمع فى مجرى واحد لتجهيز الانتاج عند قسم التجميع » (٨٤) .

ونلاحظ فى تلك الأشكال تطور الانتاج على أعلى مستوى كعملية ميكانيكية متحدة — وهو ما اصطلاحاً إنجاز على تسميته بـ « الانتاج الاجتماعى » — وعلى نقىض الانتاج الفردى الدقيق لنظام « ورشة الصناعة اليدوية » الذى بدأت به الرأسمالية . واحتفظت الصناعة — حتى بعد الثورة الصناعية — بالكثير من طابع تلك المرحلة المبكرة التى نبتت منها ، واستمرت كذلك لفترة طويلة على مر القرن التاسع عشر — على الأقل — مثل ورشة الخراطة فى الصناعة الهندسية ، أو مغزل البطة فى صناعة المنسوجات ، حيث كان الخط ومراقبة البخار فى المغازل يمثل عملية قائمة

بذاتها ، يتحكم في سرعتها عامل واحد ، ويمكن إيقافها أو تشغيلها بصورة منفصلة عن العمليات الأخرى .

وكان من أهم النتائج التي ترتبت على ذلك أنه كان من الممكن تعديل المصنع ككل ، عن طريق تغيير عدد تلك الوحدات الفردية العاملة ، وعن طريق تغيير الإيقاع المستقل لكل وحدة على حدة . ولكن إمكانية تحقيق ذلك أخذت في الاختفاء عندما تركت تلك الأشكال الفردية للإنتاج مكانها للتقنية الأكثر حداثة . ولم يعد بالإمكان تغيير الإنتاج بتلك البساطة وعلى هذا النحو المستمر . وأصبحت قدرة العملية الآلية الموحدة تفرض الانتاج ، فقد تصل إلى الصفر إذا توقفت الآلات ، أو قد تصل إلى ما يعادل القدرة الطبيعية للعملية الإنتاجية فيتدفق انتاجها ، ولكنها لا تتخذ موقفا وسطا بين الاثنين (أو لا تستطيع ذلك دون مواجهة صعوبات لم يسبق لها مثيل) .

وفي الصورة التقليدية التي رسمها الاقتصاديون للكيفية التي تتحرك بها العمليات الاقتصادية ، اعتبروا عدم استمرارية العرض وشروط التكلفة ظواهر استثنائية ، كما اعتبروها تحتل مكانا ضئيلا المساحة بالقدر الذي لا يجعلها ذات بال بالنسبة لحجم الإنتاج الذي رأيناه . وسواء كان عدم الاستمرارية يرجع إلى الوحدات الكبيرة أو إلى تلك التي لا تقبل التجزئة من وحدات الشروع ، أو إلى عناصر « العرض المشترك » ، فقد اعتبرت استثنائية ، حتى أن البناء النظري قام على افتراض أن عالم الاقتصاد يتميز بالتنوع المستمر .

وترجع أهمية المخترعات التقنية — التي وصفناها — إلى أن التقنية المتكاملة ، وعناصر « الطلب المشترك » ، والعرض المشترك ، التي يثت الصلابة في نظام العلاقات الاقتصادية (غطلت مثلا من احتمالات الاستبدال) ازدادت أهميتها زيادة كبيرة ، سواء عند تطبيقها على المركبات ، أو العوامل الإنتاجية المساعدة ، أو على المنتجات النهائية . أضف إلى ذلك أن الصلابة فرضت عن طريق تطبيق الأحوال التقنية ، لا على المراحل المتتابعة في عملية الإنتاج أو المنتجات الثانوية فحسب ، بل على تدفق إنتاج المصنع أو مجموعة المصانع ككل .

ولا ريب أنه يندر وجود مثل هذا الثبات المطلق ، حيث يصعب تغيير حجم المصنع نفسه أو معدل إنتاج المصنع بمجرد تشغيله . وعندما تصبح عملية الإنتاج عملية موحدة ، وليست مجموعة من العوامل المتناهية في الصغر ، لابد من وجود حد أدنى لحجم المصنع — على الأقل — لا يمكن تجاوزه . وعندما تزيد التكاليف الثابتة أو الإضافية ، وتتناقص التكاليف المتغيرة أو الأصلية (أو المتنوعة) معا ، ينخفض — في نفس الوقت —

الانتاج الذى يصدر عن مصنع معين (عن طريق تزويده — مثلا — بقوة عاملة اقل حجما مما يتطلبه الانتاج) . وكلفت الغضرات التقنية فى الماضى نتجه — بصفة عامة — الى زيادة نسبة التكاليف الثابتة الى التكاليف الأصلية ، ولكن مجرد حدوث تغير فى تلك النسبة لا يؤدى — بالضرورة — الى تغيير الطريقة التى يتقرر بها الانتاج فى مواجهة حالة طلب معينة .

وما يبدو جديدا فى ذلك النوع من التغيرات التقنية — التى نتحدث عنها — هو انها تقلل فعلا من أنواع التكاليف التى يمكن تصنيفها كتكاليف مباشرة (مطلقا ونسبيا) باضافة العمل اليها باعتباره جزء لا يتجزأ من العملية الآلية الموحدة . ومن ثم تتحول الأجور الى نوع من التكاليف الإضافية (أى التكلفة التى لا يمكن خفضها بتخفيض الانتاج) . واذا خفضت التكاليف المباشرة (الأصلية) بدرجة كافية ، فقد لا تترك اثرا ذا بال على القرارات الخاصة بالانتاج التى تتخذها المؤسسة .

اضف الى ذلك ، ان نفس التغير فى الوضع التقنى الذى يحول الأجور الى نوع من التكاليف الإضافية ، ويضخم — فى نفس الوقت — من حجم هذا النوع من التكاليف التى يمكن تفاديها عن طريق اغلاق المصنع (او وحدة انتاجية معينة منه) اغلاقا تليا ، لا يمكن تغييره — بالضرورة — عن طريق تحقيق أى تخفيض فى الانتاج يقلل من تلك التكاليف . وبعبارة أخرى ، تخفى التكاليف الأخيرة عندما يصبح الانتاج صفرا ، ولكنها ستظل قائمة بمقدار ثابت عند أى مستوى ايجلبى للانتاج .

واعتقد ان هذا النوع من التكاليف ينطبق على ما اسماء كهن « التكاليف الإضافية الجارية » . فالطريقة الوحيدة التى يستطيع بها صاحب العمل خفض الأجور — فى الظروف التى نتحدث عنها — هى ايقاف العملية الآلية دفعة واحدة ، لان جميع ما يدفعه من أجور قد يصبح « تكاليف اضافية جارية » . ووجود « التكاليف الإضافية الجارية » الكبيرة بالنسبة للتكاليف المباشرة والتكاليف الاجمالية ، يعنى انه حتى لو كان من الممكن تغيير معدل تدفق الانتاج ، فان مثل هذا التغير قد يصبح — رغم ذلك — غير عملى اقتصاديا ، ما دام أى تخفيض فى الانتاج (فى مواجهة هبوط الطلب مثلا) سوف يجعل من ايقاف الانتاج البديل المفضل ، عندما يؤدى الى تخفيض صافى الإيرادات (التكاليف المباشرة مطروحة من اجمالى الإيرادات) الى ما دون « التكاليف الإضافية الجارية » . وفى اكثر الحالات تطرنا ، لن يكون المستوى المتوسط للانتاج — الذى يقع بين القدرة الانتاجية الكاملة والتوقف الكامل للانتاج — عمليا ،

وتد يكون من العيب — طبعاً — افتراض أن ذلك الوضع يوجد من حين لآخر في صورته المتطرفة . كما لا يمكن القول أن الاتجاه اليه يشيع في كل الصناعات ولكن يبدو أن ما يشبه ذلك الوضع قد نتج عن التطور التقني في العقود الزمنية المعاصرة ، وهي تطورات تولدت بشكل كبير من استخدام القوة الكهربائية واستخدام الكيمياء الصناعية الحديثة . ونجد ذلك في مجالات صناعية هامة ، وخاصة في الصناعة الكيماوية التي يتوقع أن تصبغ من الصناعات الرئيسية في المستقبل .

وفي حالة صناعة الحديد والصلب ، نجد أمثلة بارزة على ذلك في بعض فروعها وإن لم يكن في كل الفروع ، وبصفة خاصة في النوع الحديث من المصانع المتداخلة في بعضها البعض . فبالنسبة لأفران الصهر ، لا يمكن تجزئة الفرن كوحدة ، تلك الوحدة التي اتخذت حجماً كبيراً في عصرنا (لتحقيق كفاءة التشغيل) . وسواء كان الاحتفاظ بذلك الوضع مجدياً ، أو كان على خلاف ذلك ، وعلى الرغم من إمكانية تشغيل الفرن ببطء — بصورة أو بأخرى — عن طريق تغيير مقدار الهواء الذي ينفث في كمية الحديد الخام ، فإن إمكانية تغيير حجم الإنتاج لا تتجاوز حدوداً معينة ، ولا يتغير — في تلك الحالة — حجم العمل المطلوب لتشغيل الفرن بنسبة ملحوظة .

ويتكون المصنع عادة من عدة أفران ، ومن ثم يبدو أن من السهل تغيير حجم الإنتاج ، مع تعديل التكلفة تعديلاً نسبياً ، عن طريق تغيير عدد الأفران التي تنجز عملية الصهر . ومن النادر أن يكون ذلك عملياً من الناحية التطبيقية — على أية حال — إلا إذا كانت الأفران ذات قدرة إنتاجية صغيرة ، وكان المصنع على درجة من الكبر تسمح له باحتواء عدد كبير من تلك الأفران التي تعمل بجانب بعضها البعض . ويحول دون استخدام تلك الطريقة — بصفة خاصة — التكاليف الباهظة التي يتطلبها إيقاف الفرن وإعادة تشغيله ، مما يجعل الإنتاج يصمد في وجه كل شيء فيها عدا التغير في الطلب الذي يتزايد ويتوقع استمراره على المدى البعيد . ففى أفران الصهر « قد يكون إيقاف الفرن أو بدء تشغيله مكلفاً ، كما أن إيقاف الفرن قد يتسبب في حدوث تلف جسيم لجانب من الوحدة » .

أضف إلى ذلك ، أنه يعتبر — في الغالب — « من الأفضل أن يتضمن مصنع الصلب عدة أفران تزود الخلط بالحديد لضمان انتظام الإنتاج » (٨٥) . وفي حالة أفران الكوك ، يزداد وضوح تلك العوامل التي تدفع إلى ثبات الإنتاج . « فإن بطاقة السليكا تنحطم إذا برحت الفرن ، ومن ثم كان استمرار

التشغيل ضروريا » ، وعلى الرغم من أنه كان من الممكن تخفيض الإنتاج — بقدر محدود — عن طريق انقاص كمية الخام ، « تظل قوة العمل — غالبا — دون تغيير » ، وتكون تكاليف العمل الإجمالية واحدة تقريبا في حالة الإنتاج الصغير والإنتاج الكبير (٨٦) . وعلى نقض ذلك ، يمكن ضبط الإنتاج بسهولة في أفران الصلب عن طريق إبطال تشغيل أحد تلك الأفران ، لأن تكاليف إيقاف وتشغيل ذلك النوع من الأفران ليست كبيرة ، كما أنها توقف — عادة — في العطلات الأسبوعية . وفي وحدات تشغيل الحديد ، تتبع عادة طريقة تغيير عدد نوبت العمل لمواجهة التغيرات التي تطرأ على الطلب .

ويعد وجود المنتجات المشتركة عاملا اضافيا يدفع على تثبيت الإنتاج في مصانع الحديد والصلب الحديثة المتداخلة ، فاستخدام المنتج المشترك لعملية ما يعد مكونا أساسيا لعملية أخرى ، مثل استخدام غاز أفران الصهر في تسخين أفران الصلب ، أو استخدامه كوقود لتشغيل محطة تولي كهربائية تخدم مصنع الصلب والوحدات المرتبطة به ، يدفع إلى تثبيت الإنتاج . ومن ثم لا يمكن تغيير حجم الإنتاج في وحدة معينة من وحدات المصنع المتداخلة المعقد ، دون التأثير على إنتاج الوحدات الأخرى ، فتتدفق الإنتاج لا يمر بمراحل مختلفة محسوب ، بل ترتبط المنتجات المختلفة في المصنع المعقد ببعضها البعض .

وتصدق على الصناعات الكيماوية اعتبارات مماثلة ، وهي الصناعات التي عرفها أحد الكتاب بقوله : « صناعة المنتجات الثانوية والإنتاج المشترك بالدرجة الأولى » (٨٧) . وعلى حد قول نفس الكاتب : « في حالة التخلص الكامل من المنتج الثانوي داخل المركب ذاته ، يستحيل انقاص إنتاج السلعة الرئيسية ، إذا ارتبطت بتوليد الطاقة (كما في حالة تزويد المناجم ومصانع الصلب وتشغيل الحديد في المصنع المتداخل بالطاقة المستمدة من الأفران) . ومن ثم لا يمكن تخفيض الإنتاج في حالة الحديد الغفل ، دون تقليل المنتج الثانوي (الطاقة) الذي يعد ضروريا لتشغيل المصانع المعقدة » (٨٨) .

غير أن إمكانية تغيير الإنتاج أكبر — نوعا ما — مما يشير إليه الكاتب ، لأنه من الممكن تغيير نسبة الحديد الغفل إلى الخردة في أفران الصلب . ولكن هذا التغيير في حجم الإنتاج يعد تغييرا عمليا في حدود ضيقة نسبيا فقط ، ومن

(86) Ibid., 522.

(87) Von Beckerath, Modern Industrial Organization, 80.

(88) Ibid., 80-1; Cf also E.A.G. Robinson, Structure of Competitive Industry, 95.

ثم تبقى الحقيقة الراسخة التي تقرر سياسة الإنتاج في الوحدة الانتاجية المعقدة في عصرنا الحالي ، فسواء كانت تختص بالصناعات المعدنية أو الكيميائية ، تتقرر في حدود ضيقة ، ما دام حجم وانتاج المصنع قد ثبت ، وما دام الاستثمار الاصلى قد استغل بالفعل . وعلى أية حال ، فان التغيرات التي طرأت على التقنية الحديثة سلبت تلك الصناعات مرونة الانتاج التي نتحدث عنها الكتب الاقتصادية ، وجعلت التقنية تغالى في فرض نفسها على صناعات القرارات الاقتصادية .

وطالما كان الانتاج الصناعى الشمولى موضع اهتمامنا (باعتبارها انتاجا متيزا عن انتاج المصنع الفردى) ، يقدم الاتجاه نحو تعديل الانتاج عن طريق التوسع فيها يمكن تسميته بـ « صناعات المؤسسة الواحدة » ، او حتى « صناعات المصنع الواحد » ، مع تطور التخصص . وقد فشل الاقتصاديون في ايجاد تعريف محدد للصناعة ، وقد يبدو أن ايجاد مثل ذلك التعريف الجامع المقتع من الصعوبة بكان . فمن الشائع أن كلمة « صناعة » تعنى عادة طبقة عريضة من المنتجات المتماثلة ، التي ترتبط بالعديد من المصانع والمؤسسات . ومن ثم يشار الى الحديد والصلب — عادة — على التصناعة ، وأحيانا نجد مرجعا يعالجه تحت تعريف واحد يحمل عنوان « الصناعة المعدنية » .

ولكن التوصل الى تعريف للصناعة أكثر تحديدا — بفرض الدراسة الاقتصادية — يعد امرا ضروريا ، ويتطلب المنطق من الاقتصادى تحديد انتاج سلعة معينة ذات سوق منفصلة ، بمعنى أن المنتجات المماثلة لا تعد — من الناحية العملية — بدائل دقيقة لها . وكلما اقتربنا من ذلك ، كلما ضاقت دائرة تعريف الصناعة ، وكلما كانت « سلعة » بعينها أو « خط » معين من السلع يمثل المنتج (اذا كان الانتاج منظما بكفاءة) لا تنتجها عدة مؤسسات وانما ينتجها مصنع واحد متخصص (أو قسم واحد من مصنع معقد) . فاذا أمكن تحقيق ذلك ، يصبح احتكار عرض السلع المتميزة أكثر شيوعا ، وتصبح المنافسة بين المؤسسات العديدة التي تخدم نفس السوق أقل شيوعا مما قد يبدو — للوهلة الاولى — عندما تعرف الصناعة على نطاق أوسع ، وعندما يتم التوكيد على تجانس نطاق واسع ومتنوع من المنتجات أكثر من التوكيد على عدم تجانسها .

ويركز الاقتصاديون اهتمامهم — عندما يأخذون في اعتبارهم ضبط الانتاج والذين مع الحاجة بصورة آلية — على ثلاث متغيرات رئيسية : اولها ، عدد المؤسسات (أو المصنع) في « صناعة » ما ، وثانيها ، حجم كل مصنع ، وثالثها ، مقدار « العوامل الأولية » (الجهد والمواد الخام) التي

تمتريج بـ « العوامل الثلاثة » في كل مصنع في أى وقت من الأوقات ، أو « مقدار الإنتاج » لمصنع فردى .

وتستبعد الطريقة الأولى لتغيير الإنتاج في صناعة ما ، إذا كان نوع معين من المنتج احتكرا لمصنع واحد . ويعد النوع الثانى من التفسير في الإنتاج ممكنا خلال فترة تبلغ من الطول حدا كافيا لإعادة بناء المصنع الذى يتخذ مثالا لذلك ، ونقل امكثيته — بمرور الزمن — كلما فرضت التقنية حدا على أحجام المصانع التى يمكن اختيارها من الناحية العملية (نتيجة العوامل التى لا تقبل التجزئة) . ويتجه النوع الثالث من التغير في الإنتاج — كما رأينا — الى أن يكون أكثر تحديدا من ذى قبل بواسطة ملامح معينة للطرق التقنية الحديثة ، ومع وجود مثل تلك العوامل الهامة التى لا تكفل الاستمرارية في كل مستوى من تلك المستويات ، قد يبدو ضبط الإيرادات بالنسبة للتكاليف عند حد معين ضبطا جيدا ، على النحو الذى تعرف به النظرية الاقتصادية المشكلة الاقتصادية — بقدر كاف من العمومية يجعلها تصدق على أى نوع من النظم الاقتصادية — يبدو ذلك الضبط وكأنه على درجة متناقصة من السداد ، وتكون الأوضاع الاقتصادية والقوى الحاسمة التى صاغته مختلفة الشكل عما جرت العادة على افتراضه .

ونتائج التطورات التقنية الجديدة متنوعة ، ويبدو بعضها أبعد مدى مما يمكن افتراضه . وأول تلك النتائج ، أن هذه التطورات تزيد من نطاق وقوع تضررات هامة في التقنية والبناء الصناعى بخطى ثورية لا عن طريق التابع التدريجى ، ومن ثم تزيد — في نفس الوقت — من أخطار تعرية عظام البناء الصناعى نتيجة تردد المنظمين أو عدم قدرتهم على مواجهة التكاليف والأخطار التى ترتبط بمثل هذا التطور الواسع النطاق . وتأثرت دراسة العمليات الاقتصادية — بصورة متزايدة — بالاعتراف بأن ما يسمى بـ « افق الزمن » عند رجال الأعمال يلعب دورا كبيرا في تقرير توقعات المنظمين وأعمالهم ، ويعد فيصلا في الاختيار بين النظرة القصيرة المدى والنظرة البعيدة التى يرجع إليها الكثير من التطور الذى بلغته الصناعة .

ونظرا لعدم التاكيد من خطط ونيات المؤسسات والصناعات الأخرى ، ترجح كفة الرؤية القصيرة المدى — دائما — على الرؤية البعيدة المدى بما لا يتوفر لها من وزن ، وكل زيادة في التكاليف التى تنفق على الابتكارات — وهى تكاليف واضحة للعيان يمكن تقديرها ، بينما تعد ثمار الابتكار غير ملموسة أو مضمونة — تزيد من رجحان كفة النظرة قصيرة المدى والاتجاه نحو الإبقاء على الحالة الراهنة المألوفة . ويجمع التاريخ المعاصر بالأمثلة على ذلك الترجيح في الصناعة البريطانية خاصة . وهناك علامات على أن اتجاه التطورات الحديثة يزيد من ذلك الترجيح .

ويشير فون بيكراث إلى أن ترايد العلاقة الداخلية للأجزاء المتعددة في المؤسسة الإنتاجية في الصناعة الحديثة ، لا يقتصر من عملية المصنع المعد للتكيف مع تذبذب الطلب على منتجات أسلمه المختلفة ، بحسب ، بل يزيد كذلك من صعوبات ملاحقة التحولات التقنية والابتكار . « فلا يمكن تغيير التركيب الآلى للعمل ، كما يكلف التحول الآلى للمصنع — عادة — انخاا تغييرات باهظة التكاليف للنظام كله . وكلما تكلفت الميكنة ، تفضخت التكاليف » (٨٩) .

ويشير روبنسون — على نحو مشابه — إلى أنه « كلما كانت المؤسسة على درجة عالية من الاتقان والتخصص في المعدات ، كانت أقدر على ملاعبة القدرة الإنتاجية مع ايقاع الإنتاج القائم ، وكلما كان تغيير معداتها مكلفا وضعا ، كانت حركتها وتوافقها مع عمل الآلات الثقيلة الغريبة أكثر تعقيدا » (٩٠) .

وطالما كانت الحال على هذا النحو ، قد يتطلب الأمر مبالغ كبيرة لتمويل إعادة التنظيم ، تفوق طاقة المؤسسة الكبرى ، ولا يمكن تغطيتها من احتياطياتها (إلا إذا كانت تلك الاحتياطيات قد تراكمت على المدى البعيد على مر عقد أو عدة عقود من الزمان — على الأقل — نتيجة ظروف تجارية مريحة غير عادية) ، أو تغطيتها عن طريق إصدار عااى لرأس مال جديد . وينتج من ذلك زيادة اعتماد الصناعة على معاونة البنوك في تمويل الابتكارات التقنية ، أو على المؤسسة المالية المرتبطة بالبنوك ، أو حتى على الدولة ، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تقوية الاتجاه نحو ما اصطلح على تسميته بـ « رأس المال المالى » ، وحتى نحو « رأسمالية الدولة » .

وثانية النتائج المترتبة على التطورات الجديدة في الظروف التقنية ، تتمثل في أن المخاطر الخاصة بتشغيل مصنع حديث ، في ظل نظام اقتصادى لا يخضع للتخطيط (حيث تكون ذبذبات الطلب غير محسوبة بدرجة كبيرة) قد تحول دون الأخذ بنظام المصنع الحديث ، وتفضيل شكل تقنى أقدم وأقل كلفة . وقد تواجه المظم حقيقة أن المصنع يمكن تشغيله تشغيلا مريحا بطاقته الإنتاجية الكليمة أو التى تقترب من الكمال ، وأنه إذا كان الطلب أقل من الضااا التى قد تتحقق نتيجة لعدم مرونة التكاليف ، والتى قد تجعل المظم يواجه مراعا بين الماالية المالى نوعا وحجا والتقنية المالى ، وقد يجد نفسه في موقف تفضيل الأولى على الثانية .

(89) Von Beckerath, op. cit., 86-7.

(90) E.A.G. Robinson, Ip. cit., 85-6.

وعلى سبيل المثال ، فإن أفران الحديد والصلب الأمريكية الضخمة ، ترجع ضخامتها الى الفرصة الكبرى التي اتاحت للمصانع الأمريكية الاحتفاظ بطاقة التشغيل الكاملة في مواجهة السوق المحلية الكبيرة والمضمونة ، وذلك اذا ما تورنت بأفران الصلب البريطانية . واتجت مصانع الصلب الحديثة في الاتحاد السوفييتي الى الضخامة بشكل أكبر مما حدث في نظيرتها الأمريكية نتيجة الخطط الخمسية الاستثمارية ، وتوفر إمكانية الربط بين الطاقة الإنتاجية في الصناعة الثقيلة والطلب على منتجات تلك الصناعة ، كما ان تقنين الإنتاج في تلك الصناعة كان أبعد مدى منه في أمريكا (٩١) .

ويرتبط بذلك الصراع بين المالية المثلثى والتقنية المثلثى ، الاتجاه المعروف نحو « المنافسة الاحتكارية » التي تأخذ شكل مضاعفة نوعيات الانتاج ، والاحتفاظ لكل منتج بسوق خاصة او عملاء معينين يرتبطون بكل مؤسسة ، بدلا من الصراع من أجل الوصول الى طرق لتخفيض الأسعار . وقد خاض اصحاب هذا الاتجاه معركة ضدت تقنين الانتاج ، سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو السلع الرأسمالية ، ونتج عن ذلك ظهور عدد كبير من السلع والمصانع لكل منها سوقها الخاصة بها ، بدلا من ظهور عدد صغير من تلك السلع والمصانع تخدم سوقا أكبر وأقل تنوعا ، يمكن الاستفادة في انتاجها بمنجزات الطرق التقنية الحديثة . وعرف الانتاج الكبير بأنه « فن صناعة الكمية القصوى بأدنى حد من التغير » (٩٢) .

وفي بعض الحالات ، كان الاختلاف في الكمية مذهشا بين الانتاج الذي يتميز بالتنوع الوفير — نسبيا وعلى نطاق محدود — والانتاج الأكثر تقنيًا الذي يقوم على نطاق أوسع . ويشير كاللور الى ان « أسعار ما قبل الحرب كانت أعلى — في كثير من الحالات — بمقدار ثلاثة او أربعة أضعاف في السلع الاستهلاكية المعمرة — مثل : الأثاث ، واجهزة التدفئة والطبخ ، والمكثف الكهربية ، واجهزة الراديو ، والثلاجات ، او حتى السيارات — مما كان يجب ان تكون عليه تلك الأسعار اذا تمت الاستفادة بمنجزات الانتاج الكبير المقنن ، ومما اذا كانت قد سوتت بطريقة على قدر معقول من الكمية » . وأورد حقيقة ان « انتاجية العامل في الساعة في صناعة السيارات الأمريكية ، كانت تفوق انتاجية العامل في الساعة في صناعة السيارات البريطانية بثلاثة او أربعة أضعاف » ، وذلك ككليل على ما يحققه تقنين

(91) Gosplan, The Second Five Year Plan, 138-9.

(92) L.C. Ord, op. cit., 35.

الإنتاج الكبير في بلد كانت السوق فيه كبيرة قياسا بعدد النوعيات المنتجة (٩٣).

وثلاثة النتائج المترتبة على التطورات التقنية الجديدة ، تتمثل في أن ثمة وضعا ترتب على ذلك ، فرضت فيه أولوية غير عادية للإجراءات الرامية إلى توسيع حجم السوق ، أو إلى تجميد الطلب . فقد أشرنا سلفا سبق — إلى اتجاه الاحتكار نحو تخفيض الإنتاج من أجل المحافظة على الأسعار . وعندما تحول الظروف التقنية — التي تعمل على تثبيت الإنتاج — دون اشباع غريزة الأعمال الرأسمالية تلك ، يبدو وأن ما قد يترتب على ذلك هو اعتدال تذبذب الإنتاج والعمالة ، وتصبح سياسة الأعمال الرأسمالية أقل مجافاة للأنسج الاجتماعية للإنتاج مما قد توحي به نظرية الاحتكار عامة .

وإذا استقر الرأي على اتخاذ إجراءات لصالح الوحدة الإنتاجية الأقل كإلمية ذات القدرة الإنتاجية الصغيرة ، أو حينها كلن ذلك غير عملي ، أو اختير هذا البديل لسبب ما ، فإن ظروف التكلفة سوف تشجع على المحافظة على الإنتاج عند مستوى يقترب من مستوى الطاقة الإنتاجية الكلية ، حتى في مواجهة انكمش الطلب .

ويكون الاختيار الآخر ناتجا عن تذبذب السعر لفترة وجيزة ، وخاصة عندما يتم الإنتاج من أجل التخزين (أو عند القيام باصلاحات أو صيانة للوحدات الإنتاجية ، كما يحدث — أحيانا — في المؤسسة المعدنية الكبرى) ، حتى يمكن الاحتفاظ بالإنتاج دون تضحية كبيرة بالثمن نتيجة لذلك . ولكن عندما يكون تخزين الإنتاج صعبا ، أو يعد ضربا من ضروب المخاطرة ، فإن تذبذبة الطلب — التي يتوقع دوماها — من المحتمل أن تشجع على الاختيار الحاسم بين تشغيل المصانع بكامل طاقتها الإنتاجية أو اغلاقها ، أو اغلاق بعض اقسام وحدات المصنع ، بما يترتب عليه من عدم استمرارية الإنتاج وتذبذبه بصورة بالغة . كما يتم اللجوء إلى الإجراءات التي من شأنها تحطيم الطاقة الإنتاجية ، مثلما كانت الحال في بعض الصناعات فيها بين الحربين عندما كان الطلب غسـم كلف . ويعبارة أخرى ، قد يأخذ تخفيض الطاقة الإنتاجية شكل المصانع المهجورة وينجم عنه تحطيم الآلات ، أكثر مما يؤدي إلى تخفيض حجم التشغيل وتخفيض القوى العاملة تخفيضا جزئيا .

ولكن مهما كان اثر ذلك على سياسة الإنتاج ، فمن الواضح أن

(93) The Times, Jan. 10, 1945, Feb. 1945; CF also: Dr. L. Rosta, Industrial Production, Productivity and Distribution in Britain, Germany and U.S., 1935-7; Economic Journal, April 1943, 46.

الصناعة الاحتكارية سوف تجد نفسها مضطرة الى اتخاذ إجراءات للمحافظة على الطلب ، اذا كان ثمة دليل على وجود ظروف تجعل من الصعب تخفيض الانتاج والمحافظة على الأسعار . ونستطيع القول انه عندما تدعو الضرورة الى الاختيار بين تشغيل المصانع بملئها الكلفة والتوقف عن الانتاج ، تجد سياسة الأعمال الرأسمالية — الرامية الى تحقيق الحد الأقصى للربح — ان لا يبدل أرباحها سوى بذل الجهود لتوسيع السوق ، حتى لو تطلبت تلك الجهود نفقات كبيرة . ولكن اذا لم تكن هناك ضرورة لذلك ، فان ارتباط التكاليف المباشرة او المتنوعة — المخفضة نسبيا — بالتكاليف الكبيرة الثابتة ، وخاصة بتكاليف التشغيل غير المتنوعة او « التكاليف الإضافية » ، قد تجعل اتخاذ مثل تلك الإجراءات البديل الوحيد للخسائر .

ويمكن أن نبسط المسألة بشكل آخر بالقول بأن الحد الإجمالي للربح في كل وحدة انتاجية جديدة — في ظل تلك الظروف — كان كبيرا بالدرجة التي تعطي أولوية غير عادية للإجراءات الخاصة بزيادة الطلب . واذا كانت تلك الإجراءات ناجحة بدرجة كافية ، فاتها لا تجعل المبيعات كفيلا بامتصاص الطاقة الانتاجية الكاملة للمصنع فحسب ، بل قد تؤدي — كذلك — الى ارتفاع سعر البيع . وكلما كانت المحافظة على الأسعار موضع اهتمام السياسة الاحتكارية بالدرجة الأولى ، كانت الحملات الكبيرة التي تستهدف المحافظة على الطلب موضع اهتمامها بالدرجة الثانية .

وقد تأخذ مثل تلك السياسة اشكالا متنوعة ، لكل منها مكانة في التاريخ الاقتصادي المعاصر . فقد تأخذ شكل حملات البيع المنسقة ، والمخططة المنظمة لمصادر العرض المنافسة ، والاستيلاء على الأسواق وتحسينها بالحماية ، وزيادة التحكم في استخدام المنتج أو التأثير عليه ، أو ممارسة ضغط سياسي لضمان مساعدة الدولة والهيئات العلمية باعتبارها مستهلكة لتلك المنتجات . ولكن بينما تكون تلك الإجراءات ناجحة في زيادة ثروة مؤسسة ما — أو حتى الصناعة ككل — بسحب الطلب من المنافسين ، فإنها سرعان ما تبلغ حدودا خطيرة كخط سيلسي علم . ففي حالة صناعة السلع الاستهلاكية ، يشكل مستوى دخل غالبية المستهلكين حدا على تلك الصناعات . ولا يمكن زيادة مستوى دخل غالبية المستهلكين الا على حساب التهاوت في الدخل ، ومن ثم على حساب دخل طبقة الملاك . وفي حالة صناعة السلع الاستثمارية ، يعتمد توسيع السوق على زيادة نفسية الاستثمار التي تحد منها « خشية القدرة الانتاجية » وتردد الرأسماليين في زيادتها .

وهناك اجراءان من الاجراءات المناسبة للتأثير على مبيعات أى قسم كبير من اقتصاد الصناعة الرأسمالية ، يتيان فى مقدمة الاجراءات الأخرى . اولهما ، السيطرة السياسية على الاراضى الأجنبية التى تستهدف فتح تلك الاراضى من أجل تطوير وحماية الأسواق ذات الامتياز ، والثى كتبت ملحا بارزا للتوسع الرأسمالى منذ العقود الأخيرة من القرن الماضى . وثانيهما — وأكثرها حداثة — اتفاق الدولة على التسلح ، فى مواجهة متطلبات الحرب الميكانيكية فى القرن العشرين ، بما لها من اثر كبير على سلسلة كاملة من الصناعات وخاصة الصناعة الثقيلة . واعطى أسلوب ذلك الاتفاق الحكومى للمجتمع الرأسمالى ميزة فريدة تتمثل فى صنع أدوات الدمار بدلا من زيادة أدوات الإنتاج ، كما انها تخلق طلبا لا حدود لاشباعه . ولا عجب ان استراتيجية الأعمال الرأسمالية قد أصبحت — فى ضوء هذين الاجراءين الهامين — ذات طابع سياسى ، الى درجة قد لا نجد لها مثيلا الا فى مطلع تاريخ البرجوازية .

وقد ارتبط هذان الخطان معا فى الاقتصاد الفاشى — وبصفة خاصة فى ألمانيا النازية — حيث كان التوسع الإقليمى على يد الدولة يصاحب تنظيم الاقتصاد الطبقي المسمى على أسس اقتصاد الحرب الذى يرتكز على الأوامر التى تصدرها الدولة لطلب السلاح . فكان كل طرف من أطراف تلك السياسة يدعم الطرف الآخر . وارتبط بهما خطان سياسيان آخران هما : التوسع فى اتخاذ الإجراءات الخاصة بسيطرة الدولة على الاقتصاد ، بما فى ذلك التحكم فى الاستثمار والأسعار ، وتصفية نقابات العمال لخفضة العمال للإجراءات التعسفية الرامية الى التحكم فى الأجور .

وتفكرنا تلك الإجراءات بنظم الضوابط الاقتصادية التى نجدها فى مراحل معينة من بداية تاريخ الرأسمالية ، حيث كان التحكم فى الأجور يشكل — على وجه الخصوص — قاعدة تثبيت سوق العمل عند وضع تصبح فيه الأعمال أكثر وفرة من الأيدي العاملة ، وايقل أى حركة لزيادة الأجور قد تنشأ عن زيادة الطلب . ونتيجة لذلك ، « كان هناك هبوطا ملحوظا فى معدلات الأجور الحقيقية ، وكذلك هبوط فى القوة الشرائية للعمال » فيما بين عامى ١٩٢٣ — ١٩٢٨ ، فى مواجهة الزيادة الكبيرة فى العملة ، بينما « كتفت حدود الربح مرتفعة بصورة غير عادية بالمقارنة بالظروف التى كتفت سابقة فى البلاد الأخرى ، أو بتلك التى سادت فى ألمانيا فى العشرينات » (٩٤) .

وفي نفس الوقت ، وضع التحكم في الاستثمار حداً على التوسع في القدرة الانتاجية ، ففرض حظر على ادخال المعدات الجديدة في الصناعات دون الحصول على موافقة رسمية مسبقة ، وكانت تلك الاجراءات في مقدمة الجهود التي بذلتها الحكومة النازية للتحكم في الاقتصاد (٩٥) .

واضاف الاقتصاد الفاشي — بسياسته الرامية الى التوسع الاقليمي — اضافتان هامتان الى الامبريالية القديمة . فقد اتجهت انظار الامبريالية فيما قبل عام ١٩١٤ نحو المناطق الزراعية المتخلفة من العالم ، وكان تصدير رأس المال في مقدمة اهتماماتها . وكانت اهداف الاستثمار تتركز — بصفة رئيسية — في تطوير الانتاج الأولي مثل : التعدين ، والزراع ، والسكك الحديدية ، والبرق ، وتشديد الموانئ — وهي جميعا تمنص رأس المال بدرجة عالية — والصناعات المتصلة بتشغيل المواد الخام المحلية بنسبة محدودة .

ولكن تطور الصناعة في المناطق المستعمرة — اذا كان ثمة تصنيعاً واسع النطاق قد حدث — كان يحد منه احتمال ظهور آثار عكسية ضارة لا يمكن تجنبها على قيمة رأس المال المستثمر في صناعات مماثلة في البلد المستعمر ، كما أن عملية التصنيع تلك يترتب عليها — بالطبع — استقلال المستعمرة اقتصادياً . وكان من المتوقع أن تتجه المجموعات ذات المصالح — التي تجد مخرجاً لرأس مالها في تطوير المستعمرات — الى جعل ذلك التطور يتجه لخدمة مصالحها الاستثمارية في بلادها ولا يقف منافساً لها ، كما تتجه الى التاكيد من عدم ظهور منافسين في أسواقها المخفزة .

وكما كانت الجماعات ذات المصالح في المستعمرات هي نفس الجماعات صاحبة المصالح في الصناعات الرئيسية في بلادها الأصلية أو كانت منتجة الى تلك الجماعات ، كانت الأمور في المستعمرات تسير على النحو الذي يبيانه . ولكن حتى اذا كانت تلك المجموعات منفصلة عن بعضها البعض ، فمن المتوقع أن تقوم الدولة الامبريالية — باعتبارها حامية لمصالح رأس المال جميعاً — بتشكيل السياسة الاقتصادية الاستعمارية بصورة تراعى فيها الآثار التي قد تلحق بقيمة رأس المال في بلادها .

ومن ثم كانت قيمة تلك المستعمرات كحقول للاستثمار تتسبب دائماً في اعانة تطورها الصناعي — على أسس ذاتية بأى صورة من الصور — من أجل الحفاظ على الاقتصاد الاستعماري كمتداد لاقتصاد البلد الامبريالي ، تماماً كما كانت تغفل الرأسمالية التجارية في العصور السابقة . وبمرور الزمن أصبح الدافعان الاقتصاديان الرئيسيان للامبريالية يتناقضان مع

بعضها البعض (وهما الرغبة في توسيع نطاق حقل الاستثمار ، والرغبة في توسيع نطاق السوق لتصريف المنتجات الصناعية للبلد الإمبريالي) .

وشهدت فترة الحرب العالمية الأولى والعشرينات ، نمو الروح القومية في المستعمرات باعتبارها علامة مميزة لتلك المرحلة التاريخية . ولما كانت تلك الحركة قد نشأت كرد فعل مضاد لاستغلال المستعمرات لمصلحة الدول الرأسمالية الكبرى ، فقد غلب عليها الطموح الى تحقيق الاستقلال للمستعمرات — بالمفهوم الاقتصادي والسياسي — بتبنى سياسات التصنيع ، والاستقلال عن رأس المال الأجنبي ، والسياسة الجمركية المستقلة ، والسياسات المالية التي تخدم هذه الغاية . وبدأت تلك المطامح تحقق بعض النجاح في فترة ما بين الحربين ، وان كل ذلك النجاح محدودا .

وبلتهاجهم هذا السبيل ، وضعوا الحواجز في طريق تصاعد امتيازات رأس المال الأجنبي في المستعمرات . وبذلك نالت أسواق المستعمرات فرصتها ، بعد أن كانت عاملا لتوسيع مجال الاقتصاد الرأسمالي وحقل استثماراته . وضاعت — على الأقل — فرص زيادة التوسع في تلك الميادين على النمط التقليدي . فقد كانت الحواجز الجمركية التي تعطى الأفضلية للصناعات الوطنية ، ومقاطعة البضائع الأجنبية والطرز الأجنبية ، والانجاء نحو اتباع سياسة مصرفية مستقلة ، وسحب الامتيازات السياسية والاقتصادية الخاصة بالأجانب — كالحقوق الإقليمية في الصين — كانت جميعها مبادئ سائدة بين الحركات القومية في المستعمرات ، ومن ثم أصبح من الممكن أن تمتد تلك الحركات الشعبية — التي إستجمعت قواها اليوم في الهند والصين والشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية — الى أفريقيا في الغد . فإذًا قدر للإمبريالية أن تستمر في لعب دورها كقوة تسمى لتوسيع نطاق الرأسمالية في العالم ، فإن عليها أن تبحث عن أراضٍ جديدة أو أن تغير من خططها .

وهذا ما حاولت الفاشية أن تفعله الى حد كبير . وربما دعت الضرورة ألمانيا الفاشية الى أن توجه انظارها نحو البلاد الأوربية المجاورة لها ، وهي البلاد التي كانت مصنعة بالفعل أو مصنعة تصنيعا جزئيا . فلم يكن هناك متسعاً للاستثمار الرأسمالي على نحو ما كانت الحال في أفريقيا أو الصين بالنسبة لرأس المال البريطاني أو الفرنسي أو الألماني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبذلك لم يكن تصدير رأس المال جوهر تلك السياسة الفاشية ، ولكن تلك السياسة اتجهت — بدلا من ذلك — الى ربط اقتصاديات تلك البلاد بالاقتصاد الألماني ، فحولتها الى كواكب اقتصادية مستقلة تدور في فلك اقتصادي واحد . وتضمنت تلك السياسة اجراءات للتخفيف من التصنيع في تلك البلاد (جزئيا على الأقل) ، تلك الاجراءات

التي أصبحت هدفا رئيسيا لنظام هتلر الجديد في أوروبا ، كما جاء — على سبيل المثال — في الخطبة الشهيرة التي ألقاها الدكتور فلك في يوليو ١٩٤٠ ، واعتبر هدفا لسياسة بعيدة المدى وليس لسياسة قصيرة على زمن الحرب (١٦)

ووجدت الصناعة الألمانية في تلك البلاد — التي دارت في فلك ألمانيا — أسواقا مفضلة ، مارست فيها الاحتكار أو ما يشبه الاحتكار . وفيما يتعلق بالصناعة الثقيلة ، غطت أوامر الدولة التي تستهدف سد حاجتها إلى السلاح الدور الذي كان من الممكن أن يلعبه تصدير رأس المال في إيجاد مخرج لتصريف منتجات تلك الصناعة . وبذلك اتخذ التشابه مع الرأسمالية التجارية مرحلة أكثر تقدما ، بينما كان — في نفس الوقت — يتناسب مع أحوال الاقتصاد الحديث الذي تحتل الصناعة الثقيلة جانبا كبيرا منه .

ومما يسر سبيل إخضاع تلك البلاد المجاورة لألمانيا ، أن الطبقة الحاكمة فيها كانت واقعة تحت تأثير الخوف من الثورة الاجتماعية بحكم كونها بلادا رأسمالية ، ودفعها ذلك الخوف إلى التحالف مع الحركة التي تضمت على الصراع الطبقي في بلادها ، ورغبت لواء التحالف ضد الكومنترين في الخارج . وبدلا من أن يؤدي مخطط التدخل السيلسي الفاشي الجديد إلى التعبير عن استمرار القومية على البقاء ، نجده يتجه إلى حجب العداء الطبقي داخل كل كيان قومي خلال فترة ما بين الحربين ، وبذلك كان يضرب بجذوره في أعماق العلاقات الطبقة الواتعية للجمهعات الرأسمالية النافذة في العالم المعاصر .

ويمجرد تحقيق السيطرة السياسية على تلك البلاد المجاورة لألمانيا ، كانت السبل التي اتبعت لتثبيت اقتصاديات تلك البلاد في فلك الرايخ — إلى درجة ما — سبلا مبتكرة . وتضمنت تلك السبل الاستحواز على الأصول الصناعية لتلك البلاد عن طريق البنوك الألمانية أو الفروع المحلية للبنوك الألمانية (ذات الاستحواز الذي اتخذ — في الغالب — شكل تمويل القروض لصالح ألمانيا في غرف المقاصة المحلية ، أو عن طريق فتح الاعتمادات دون أن يقرتب على ذلك تحويل أى مقابل للبلد المعنى لتغطية عمليات الشراء) ، وذلك بواسطة انتظام صناعاتها في إطار مشروعات الاحتكار التي تنظمها الدولة والتي جريت بالفعل في ألمانيا ، وبواسطة توسيع نطاق نظام الكارتلات الإجبارية — التي ازدادت في ألمانيا بعد صدور قانون ١٩٣٣ المعروف — لتشمل جميع البلاد التابعة لها ، وعن طريق تجميع موارد المواد الخام من خلال الأجهزة المركزية التي تتحكم فيها .

ومن الأمثلة الأولى على تطبيق تلك السياسة ، الاتفاقية الألمانية - الرومانية التي أبرمت في مارس ١٩٣٩ . فبمقتضى تلك الاتفاقية وضع برنامج لتطوير رومانيا ثم الاتفاق عليه ، تصبح رومانيا بموجب منتج للوادر الأولية والمواد الغذائية ، ويصدر معظم بترولها ومواردها الأولية الى ألمانيا ، بينما منح راس المال الألماني امتيازات واسعة لتطوير إنتاج المواد الخام . وبالنسبة للاقتصاد الزراعي السلافية الواقعة الى الشرق - التي استهدفت الحرب اخضاعها - اتخذت سياسة تشبه العودة الى الوضع الذي كان فيه المنتجون المحليون أمتنا للسادة الألمان ، ذلك التطور الذي يعيد الى الأذهان التوسع الألماني شرق نهر الالب في القرنين الثاني عشر والثالث عشر .

وعلى أية حال ، وضعت تلك السياسة على أسس جعلتها تمثل نوعا من الامبريالية المتطورة الأكثر نهجا لخيرات البلاد ، والأكثر غلظة وتعتسا ، والأكثر تنظيما وروتينية ، وتتبع - الى حد كبير - النسق الذي سار عليه اقتصاد المزارع المجهزة بالأساليب التقنية الحديثة ، ولكنها تعتمد على عمل السكان القهريين الذين يعيشون على الكفاف .

ويمكن أن نرى ملامح ذلك النظام في المخطط الاقتصادي الألماني الذي وضع لبولندا ، فقد الحق القسم الغربي - الأكثر تقدما من الناحية الصناعية - بألمانيا ، وسكنه الألمان ، وطرد منه السكان البولنديون ، فيما عدا القليل من العمال غير المرة الذين شكلوا طبقة مهضومة تحصل على أجور منخفضة . وقسم القسم الشرقي مما كان يعرف ببولندا قبل عام ١٩٣٩ (ويعرف الآن بأوكرانيا أو روسيا البيضاء) الى مناطق زراعية بالدرجة الأولى - فيما عدا القليل من المواقع إنتاج المواد الأولية والصناعات الغذائية - تحت الإدارة الألمانية ، اعتمد فيها الإنتاج على العمل المحلي الرخيص ، ووضعت قيود على الاستيراد في تلك المنطقة ، وخاصة استيراد المواد الغذائية والمواد الأولية للذان منعا باننا . بينما تم تأمين تصدير فائض إنتاج المواد الأولية الى ألمانيا عن طريق نظم اجباري فرض على الفلاحين تسليم حصص معينة من انتاجهم (٩٧) .

ومن الواضح ان ثمار الاستغلال في ظل هذا النظام الامبريالي الهائل المبكر ، الذي يحكم قبضة احتكار الدولة على مساحة كبيرة من القارة الأوروبية ، لم تكن تنعم بها الطبقة الرأسمالية الألمانية والفئة البروقراطية الجديدة فحسب ، بل كان ينعم بها - بدرجة ما - اقل الناس ثلثنا في الشعب الألماني .

وعلى أية حال ، تتناقض الفاشية الألمانية مع الرأسمالية التجارية في جانب واحد على الأقل . فقد اتبع الاقتصاد الألماني في أواخر الثلاثينات سياسة استيراد الفوائض ، بدلا من تصديرها ، مبدأ تصدير الفوائض الذي كان هدفا تقليديا للإمبريالية الحديثة والرأسمالية التجارية على حد سواء . ويرجع ذلك الى نقص المواد الأولية اللازمة لتنفيذ برامج التسلح ، والى نقص العملة الأجنبية التي تمكتها من شراء تلك المواد من السوق العالمية ، تلك الظروف التي أعطت للاستحواز على فائض الصادرات من البلاد التي مارس عليها ألمانيا ضغطا سياسيا أو اقتصاديا أولوية هامة .

وتم تحقيق ذلك من خلال تطبيق اتفاقيات مقاصة الصرف الثنائية مع بلاد جنوب شرقى أوروبا بطرق أصبحت شائعة اليوم . فقد انعكس فائض الاستيراد على الاعتمادات المتزايدة لصالح ألمانيا في حساب المقاصة ، الذي يعنى أن فائض الصادرات كان — في حقيقة الأمر — يمول عن طريق البنوك المركزية للبلاد التي تدور في فلك الرايخ ذاتها (طالما كان فائض الاستيراد مستمرا) . وكانت تلك الطريقة بمثابة فرض سلمى تقدمته تلك البلاد لألمانيا ، لم تتردد ألمانيا في سداده ، وكان لها مطلق الحرية في السداد — وقتها تشاء — في صورة سلع من انتاجها ، لها مطلق الحرية في تحديدها .

وننتج من هذا النظام رفع مستوى أسعار السلع الزراعية في تلك البلاد التابعة لألمانيا بالنسبة لأسعار المنتجات الصناعية (حيث كان معظم ما تستورده ألمانيا يتكون من المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعات الاستخراجية) ، ومن ثم أدت الى عدم تشجيع الصناعة المحلية ، وربطت مصالح المصدرين في تلك البلاد بالسياسة الألمانية .

وعلى أية حال ، اذا نظرنا الى ذلك الإلحاح على استيراد الفوائض نجده نتيجة لسياسة تستهدف تحويل شروط التجارة مع البلاد الدائرة في فلك الرايخ لصالح ألمانيا ، وهو الهدف الذي سعت الرأسمالية التجارية الى تحقيقه ، على ما رأينا في فصل سابق ، وكان ذلك « الاستغلال من خلال التجارة » هدفا رئيسيا لمشروع شاخت ، وما ارتبط به من مراهبة للنقد . واتبع ذلك المشروع بسلسلة من الاتفاقيات وضع بواسطتها نظام أسعار الصرف مع ذلك النوع الجديد من « البلاد المستعمرة » بطريقة حققت زيادة ضرورية في قيمة المارك (ومن ثم رخصت قيمة منتجات تلك المستعمرات المقفرة على أساس المارك ، وارتفعت أسعار الصادرات الألمانية المقفرة على أساس عملات « المستعمرات ») . ومن أبرز تلك الاتفاقيات ، تلك التي عقدت مع رومانيا عام ١٩٣٩ ورفعت سعر الصرف للمارك من ٤١ الى ٥٠ لي . وحدثت فيها بعد أسعار الصرف بين ألمانيا والبلاد المحتلة بطريقة

مماثلة ، خفضت — على سبيل المثال — قيمة الجندر الهولندي والفرنك
الفرنسي والفرنك البلجيكي .

وكان جوهر تلك السياسة على النحو التالي : حلت أوامر طلب
السلاح محل الحاجة الى أسواق التصدير كوسيلة للإبقاء على الطاقة
الانتاجية الكاملة للصناعة الألمانية ، وكلل تحكم الدولة والكارتل في الانتاج
الضمان للحيلولة دون ايجاد غلّض في القدرة الانتاجية . واصبح اهتمام
رجال الصناعة لا يتركز الآن على مجرد الحصول على كميات كبيرة من المواد
الخام ، ولكن اصبح منصرفا الى تخفيض الاسعار التي يمكن أن تحصل
بها الصناعة على تلك المواد ، وتخفيض اسعار السلع التي ينفق فيها العمال
أجورهم ، من أجل زيادة نطاق حد الربح .

ويتجلى انشغال الوضع الاقتصادي الحديث بقضية الطلب في البلاد
الديمقراطية ايضا — كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية — حتى لو أخذ
ذلك أشكالا أخرى . ويتضح ذلك من رغبة رجال الصناعة — او على الأقل
قطاعا معينا من بينهم — في التطلع نحو الدولة لاصدار أوامر طلبات السلاح
الى المؤسسات الصناعية بعد الحرب ، فتتولى الدولة — بذلك — تمويل
برنامج واسع للاتفاق من أجل الإبقاء على السوق . وذلك في مواجهة تفاقم
مشكلة توقف الاتفاق الحكومي الذي لم يلبثه ظروف الحرب ، وذكريات الظروف
التي شهدتها الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٩ — ١٩٣٣ وما أثارته من
تطلعات . فكان قطاع كبير من عالم الأعمال الرأسمالية الأمريكي على
استعداد للتفاوض عن توسع الدولة في الاتفاق — وحتى الدعوة اليه —
باعتباره سياسة سلمية طبيعية بعد الحرب . وفي نفس الوقت ، وافقت
الحكومة البريطانية عام ١٩٤٤ على المبدأ الجديد الذي أقر المقترحات المقدمة
للحكومة لزيادة الاتفاق من أجل المحافظة على الطلب ، « باعتباره من
الأهداف الأولية والمسئوليات التي تستهدف المحافظة على مستوى عالي
ثابت من العمالة بعد الحرب » (١٨) .

لقد ظلت تلك الاقتراحات — حقا — محصورة داخل إطار السياسة
التقليدية « للمرافق العامة » ، وبذلت محاولات اضافية من جانب الصناعة
الرأسمالية لتثبيت الاستثمار عن طريق الاتفاق الحكومي ، حتى يتوقف
ويستمر تبعاً للحالة العامة للسوق بالنسبة للسلع الاستثمارية والسلع
الاستهلاكية . وبذلك لم تقترح — بالضرورة — توسيع مجال الاتفاق
الحكومي ، وكانت موضع النقد لأنها « اهتمت غالبا بتثبيت الطلب » ولم

تقترح شيئا لزيادته» (٩٦) . وخصصت المقترحات الأخرى - كذلك التي قدمها السير وليم بفرديج - دورا كبيرا مستترا للاتفاق الحكومي في الاقتصادى السلمى . وأشارت الدلائل الى أن منطق الحوادث سيدفع الحكومات في المستقبل الى سلوك هذا المسلك ، حتى لا يتعرض بناء المجتمع الرأسمالى للخطر .

ولكن تبنى منك تلك الوسائل باعتبارها سياسة طبيعية في زمن السلم قد يواجهه صعوبات معينة حاسمة ، تلك الصعوبات التي لا تمس الظروف الانتاجية بالدرجة الأولى ، ولكنها تنشأ من العلاقات الاجتماعية الخاصة التي تكون الأسلوب الرأسمالى للانتاج . ولابد أن تؤدي تلك الإجراءات التي تستهدف علاج مشكلة نفاد القدرة الانتاجية - في المحل الأول - داخل اطار « خشية القدرة الانتاجية » (١٠٠) ، التي قدمت التجربة الاقتصادية فيما بين الحربين أدلة عديدة عليها . وقد تصبح تلك الخشية أقل الحاحا مما كانت عليه في الثلاثينات ، طالما استطاع الاتفاق الحكومي الإبقاء على الطلب . ولكن طالما ظلت زيادة الربح الدافع الذي يحكم الأعمال الرأسمالية ، فإن تلك الخشية تظل مثقلة في الأذهان . ومن ثم فإن الإجراءات التي تستهدف الإبقاء على الطلب ، واثابة الفرصة للصناعة للعمل بكامل طاقتها ، لا يجب أن تؤدي الى زيادة المعدات الصناعية الرأسمالية ، اذا قبلت بذلك المصالح الرأسمالية وخاصة في الصناعات التي تتوفر فيها للمؤسسات الاحتكارية الوسائل والرغبة لوضع حد للطاقة الانتاجية .

ويواجه كل اقتراح بتوجيه الاتفاق الحكومي الى الاستثمار في خطوط انتاجية تنافس رأس المال الفردي معارضة شديدة ، على أساس أنها تعرض قيمة رأس المال الحالية للخطر . وبرز مثل ذلك ، معارضة أصحاب المصالح الرأسمالية لمشروع وادي الفينيسى الأمريكى الذي هدد بمنافسة رأس المال الخاص المستثمر في المرافق العامة . ويحقق الاتفاق على التسليم فائدة للرأسمالية - التي لا تتعرض لمثل هذا التناقص - تتجاوز حدود التقدير . فهو ينشد وجهة جديدة لمنتجات الصناعة الثقيلة خارج اطار الصناعة ذاتها ، ومن ثم يلعب دورا شبيها بالدور الذي لعبه بناء السكك الحديدية في القرن التاسع عشر . ولكن بغض النظر عن بناء المساكن والطرق ومشروعات

(99) W. Beveridge, Full Employment in a Free Society, 269.

(100) CF. V. Gaiev, «Plans for the Full Employment of Labour Power after the War» in Voyna i Rabotchi Klass (War and the Working Class) No. 11, 1944, p 20, W

الكهرباء ، ثمة القليل من اغراض الاستثمار الحكومى الدائم يستطيع المصود فى وقت السلم .

واذ ركبت الصناعة الرأسمالية رأسها ، وقبلت بالحلجة الى الاستثمار الحكومى المساعد فى الصناعات الاستهلاكية ، باعتباره السبيل الوحيد لاجاد سوق ملائمة لتصرف منتجات الصناعة الثقيلة ، فانها تستبدل بذلك شبحا بآخر . وفى تلك الحالة ، لا يمكن تفادى ظهور مشكلة فائض القدرة الانتاجية فى صناعات السلع الاستهلاكية مرة أخرى ، الا اذا زادت القوة الاستهلاكية فى نفس الوقت — عند جماهير المستهلكين ، تلك الزيادة التى لا يمكن تحقيقها على نطاق واسع الا اذا قلت الفوارق فى الدخل التى تميز المجتمع الرأسمالى ، عن طريق شن غارات مكثفة على نصيب الملكية من الدخل . غير ان من الممكن ايجاد مخرج للمنتجات الصناعية عن طريق تمويل التصنيع فى البلاد المستعمرة على نطاق واسع ، ومن ثم زيادة حجم سوق السلع الرأسمالية بهد صناعة المستعمرات بالمعدات اللازمة ، وكذلك توسيع حجم سوق السلع الاستهلاكية بزيادة القوة الشرائية التى تنتج عن زيادة حجم العمالة فى الصناعة القائمة بالمستعمرات وفى الاعمال الانشائية .

ولكن ذلك لا يوفر الا حلا مؤقتا ، يستمر عقدا او عقدان من الزمان . وقد يؤدى — على المدى البعيد — الى الاستقلال الاقتصادى للمستعمرات التى كانت تابعة اقتصاديا من قبل ، ومن ثم يقضى على المميزات الاحتكارية التى تمتع بها رأس المال فى البلاد الامبريالية من قبل ، والتى كانت زيادتها من أهداف الامبريالية الفاشية ، على نحو ما رأينا .

غير ان مشكلة فائض القدرة الانتاجية انخفضت اليوم — وخاصة فى الصناعة الامريكية — ابعادا توفر لتلك الوسائل القصيرة المدى السيطرة عليها بواسطة قطاع هلم من المصالح الرأسمالية ، حتى لو كان ذلك على حساب بعض المميزات البعيدة المدى التى يعد بقاؤها لفترة طويلة امرا مشكوكا فيه . وحيثما ساد الشك والريبة ، تصبح الوسائل القصيرة المدى التى تحقق مغايم سريعة ، اكثر جاذبية من الاستراتيجيات البعيدة المدى التى تبشر بمكاسب اكبر ولكن استمرارا اذا قدر لها النجاح .

وطالما ان التفاؤل غير المحدود الذى صاحب موجة الرخاء الامريكية — فى العشرينات — قد رد على اعتاقه ، أصبح البديل بالنسبة للكثير من الصناعات يتمثل فى الاختيار بين الإبقاء على حالة التشغيل بالطاقة الانتاجية الكاملة او مواجهة انهيار لا يتحقق فى ظله اى ربح . الى الحد الذى تبلغ عنده « القوى الانتاجية التى اوجدها أسلوب الإنتاج الرأسمالى الحديث

درجة التناقض الحاد مع أسلوب الإنتاج ذاته « (١٠١) . وقدر النمو في القوى الانتاجية والقوى العاملة في امريكا خلال الفترة ١٩٤٠ — ١٩٤٥ بما يتطلب زيادة حجم السوق بمقدار يعادل انتاج ما يتراوح بين ١٠ — ٢٠ مليونا من العمالة (مقارنة بعلم ١٩٤٠) ، اذا تم الإبقاء على التشغيل بالطاقة الكاملة . وليس ثمة دليل على أن الرأسمالية الأمريكية قادرة على الاستمرار في زيادة تصدير رأس المال أو زيادة الاستهلاك على نطاق واسع داخل البلاد بما يقترب من ذلك القدر من الضخامة .

ولكن شكلت تلك السياسات جميعا صعوبة أبعد وأكثر أهمية بالنسبة للمجتمع الرأسمالي . فكل قطاع من قطاعات الصناعة الرأسمالية يستفيد من أي توسع في سوقه الخاصة ، على أن لا يكون ذلك على حساب قيام منافسين جدد في مجال تلك الصناعة . ولكن بمجرد أن يصبح اتساع السوق عاما ، ولا يترتب عليه تشغيل المصنع بكامل طاقته فحسب ، بل بكمال عمالته ، فإن تحولاً يحدث في توازن سوق العمل . وعلى حد تعبير السير وليم بفرديج : تصبح سوق العمل « سوق البساعة أكثر من كونها مسوق المشترين » (١٠٢) . ويختفي احتياطي العمل ، وتهتم السياسة الحكومية بمنع ظهوره من جديد . ويفتزع سلاح النظام الصناعي الذي يعتمد عليه المجتمع الرأسمالي اعتمادا دائما ، والذي يمدد التخفيف من حدته أمرا شديدا الحساسية ، على نحو ما رأينا (١٠٣) .

ولا يعني ذلك أن العمال سوف يفضلون البطالة على العمل ، ويتوقفون عن العمل بعد ما يزول عنهم خطر الجوع ، على نحو ما ذهب اليه بعض الباحثين في مجالتهم التي لا سند لها . ولكنه يعني أن البروليتاريا تصبح في وضع أقوى مما كانت عليه في أي مرحلة سابقة من تاريخها ، ويمكنها من التأثير على شروط استخدامها . وسوف يترتب على ذلك ارتفاع حاد في حركة الأجور ، وزيادة في نصيب البروليتاريا من الدخل القومي ، الذي يصبح

(101) F. Engels, Anti Duhring, 179.

(102) W. Beveridge, Full Employment in a Free Society, 19.

(103) M. Kalecki in Political Quarterly. Oct. - Dec. 1943, 326; Cf. Oxford Institute of Statistics, Economics of Full Employment, 207.

في مقابل العمل المنظم ، وتتقد طبقة الملاك الحماية الاقتصادية في مواجهة هذا التهديد ، إلا إذا حدث تضخم مستمر وحاد في الأسعار (نتيجة عدم وجود مرونة في استهلاك الأغنياء — على سبيل المثال — الذين تتوافر لديهم احتياطات النقود التي تحافظ على استهلاكهم في مواجهة أى ارتفاع في الأسعار) ، أو عادت البطالة إلى الظهور من جديد .

ولا يترتب على ذلك ارتفاع علم في مستوى الأجور محسوب ، بل يترتب عليه حدوث تغيير جذري في بناء الأجور النسبية ، كان تزيد الجانبية النسبية للإعمال الأكثر خطورة وصعوبة التي كانت تخصص لها أجور منخفضة في سوق العمل في الظروف التقليدية . ومن الجلى أنه في مثل تلك الظروف يتعرض استقرار المجتمع الطبقي لتهديد خطير ، وأنه إذا لم يتحقق الدخل عن طريق المساهمة في النشاط الإنتاجي ، وتحقق عن طريق استمرار بقاء حقوق الملكية ، فقد يتسبب ذلك في الإنكار الذاتي للعتون من جانب العمل ، ولا يرجع ذلك إلى أن العمل يفقد القدرة على تقرير خضوعه لأولئك الذين يملكون أدوات الإنتاج ، ويرفض أداء الضريبة التي كان يدفعها لهم لعدة قرون خلت . وعلى حين يتواجد المجتمع الطبقي بشريحتي الدخل المتناقضتين ، اللتين جاءت أحدهما عن طريق الامتياز الاقتصادي وليس عن طريق النشاط الإنتاجي ، قد يمن لنا التساؤل عما إذا كان باستطاعة العمل الاحتفاظ بذلك الإنكار الذاتي لفترة طويلة .

وليس من الصعب أن نرى الانزعاج الذي يترتب على مثل هذا الوضع يقف وراء الكثير من تردد قطاعات معينة في تبني سياسة العملة الكاملة بلا تحفظ . ويبدو ذلك الانزعاج وراء الكثير من الجدل النقدي المعاصر فيما يتعلق بفوائد نظام العملة الذي يعمل « أوتوماتيكيا » ، بالمقارنة بالاشكال المختلفة « لنظم العملة الموجهة » الفاعلة على خدمة أهداف سياسات حكومية معينة . ومن الواضح أن الفائدة الحاسمة التي يجدها البعض في التنظيم الأول ، لا ترجع إلى أوتوماتيكيته ، ولكنها ترجع إلى أنه يشكل ضابطا ذاتيا على أى ارتفاع في مستوى الأجور عن طريق الاتجاه نحو خلق البطالة ، تلك البطالة التي رفضت من مجال السياسة البشرية وعادت إلى الظهور كنتيجة للنظام الطبيعي .

ويذكر اللورد كينز — على سبيل المثال — في معرض تفسيره لذلك الظاهرة أن « خطأ غطاء الذهب يرجع إلى إخضاع سياسات الأجور الوطنية

الى املاء خارجى « (١٠٤) . واكد الاستاذ جراهام — من جامعة برنستون — أن « غطاء الذهب الاصلى لا يخضع سيماست الاجور للاملاء عن طريق سلطة متحركة في مكان ما ، ولكنه يجعلها نتيجة لقوى مجهولة » ، واعترض اعتراضا شديدا على اى « نظم نقدى حر تلبا » ، لأنه قد يعجز من « الحد من اتجاهات مثل زيادة الاجور عن الحدود التى يمكن عندها الاحتفاظ بمستوى ثابت للاسعار » ، وأنه « اذا رفضنا القبول بتهديد البطالة تحت اى ظروف كلنا ما كننا » ، فقد نضطر تحت اى اتجاه (طبيعى) الى زيادة الاجور بشكل اسرع من كفاية العمل ، والى دفع اى اجور يطلبها العمال مهما بلغ قدرها « (١٠٥) .

وعلى ضوء تلك الظروف ، استنتج البعض أن الرأسمالية — اذا قدر لها الاستمرار — لابد أن تمر في كل مكان بمرحلة يسود فيها نوع من الفاشية ، على الأقل الى درجة تدعو الى ممارسة الدولة لاجراءات تصفية ضد العمال ، فيما يتعلق بالاجور خاصة . ويرى هؤلاء في كل تطور جديد في الاتجاه نحو رأسمالية الدولة خطوة في هذ الاتجاه ، ما دام ضغط الجماعات الاحتكارية سوف يتجه الى خدمة مصالحها ، مهما كانت دوافع تحكم الدولة في الانتاج . وسوف تطالب تلك المصالح بحل الحركة النقابية المستقلة وتقييد حرية العمل ، وتقوية الاحتكار عن طريق فرض الجزاءات القانونية ، واستخدام قوة الدولة في الخارج للسيطرة على البلاد التابعة وتنظيم حياتها الاقتصادية على نحو ما فعل نظم هتلر الجديد في اوربا . وفي مقابل ذلك تنتقل البلاد التابعة من العلاقة التعاقدية ، الى وضع تكبل فيه الصناعة بالقيود ، عن طريق اقامة نوع جديد من نظم التنازلات المهنية التى ترعاها الدولة . ويرتبط بذلك احتمال قيام عصر الفروسية الجديد ، الذى يؤله فيه من يحملون السلاح ، باعتباره مطلبا لكل الصفقات الاقتصادية المربحة ، ومصدرا لأوامر الطلب التى تصدرها الدولة والتى تعتمد عليها الصناعة الحديثة في استمرار انتمائها .

ولا ينقصنا الدليل على وجود مثل تلك الاتجاهات بين البلاد الديمقراطية الرأسمالية في المقعد السابق على الحرب العالمية الثانية ، فقد اتخذ تدخل

(104) Econ. Journal, June - Sep. 1943, 187.

(105) Econ. Journal, Dec. - Dec. 1944, 422-9.

الدولة في الصناعة — غالبا — شكل تقوية الاحتكار لا تقليل اظافره (مثل قانون مناجم الفحم البريطانية عام ١٩٣٠ ، وسلسلة الحكومة البريطانية تجاه صناعة الصلب) ، كما اتخذ شكل خدمة اهداف التحكم في الانتاج وتقليل القدرة الانتاجية بدلا من زيادتها (مثل قانون مغازل القطن البريطانية الصادر في ١٩٣٦) ، وتسجيل الحكومات المعينة في المشروعات الدولية للتحكم في السلع) ، واتخذ شكل اعطاء الصناعات المفلسة قوة دافعة للحيلولة دون انهيار قيمة راس المال ، ولم يتخذ شكل التخطيط على نطاق واسع لاعادة بناء الاقتصاد من اجل المصالح الاجتماعية . وقد اوجزت السيدة بريارا وتون وصف تلك السياسة بأنها « أكثر معاداة للتخطيط منها ميلا اليه » ، وانها تقوم على مبدأ « انبثك ورقة واحدة من الحشيش في الموضع الذي كانت تنبت فيه ورقتان من قبل » .

ولم تظهر فكرة قيام الدولة بالعمل على ابطاء حركة الابتكار التكني — خشية ما تسببه من دمار اقتصادي لأولئك الذين استثمروا اموالهم في الطرق الانتاجية الاقدم — في المتيا وحدها . فإرأسمالية الدولة التي تعني تدعيم احتكار الدولة — بالقيود الاحتكارية ، وتضخيم حجم الاحتكار عن طريق العقوبات التي يفرضها القانون — سجل حافل يعد بمثابة تحذير من الطريق الوحيدة التي قد تسلكها رأسمالية الدولة . وليس ثمة شك في أن هناك الكثيرون من بين طبقة الملاك الذين يطمنون من أعماق قلوبهم السير على هذه الطريق .

وما يوصف عادة برأسمالية الدولة يتضمن عددا من النوعيات المختلفة تنبم الاختلاف في محتواها الاجتماعي ومقارها ، ويرجع الاختلاف بينها الى اختلاف شكل الدولة ، وظروف العلاقات الطبقية السائدة ، والمصالح الطبقية التي تخدمها سياسة الدولة . والعامل الشائع بين تلك النوعيات المختلفة هو تواجد الملكية الرأسمالية وتشغيل الانتاج من خلال نظام للسيطرة العلية على العمليات الانتصالية تمارسه الدولة ، التي تأخذ على غلقها تحقيق أهداف لا تنقسم بها المؤسسة الفردية . وقد يتضمن هذا النظام — أو لا يتضمن — تدرا من المؤسسات الانتاجية المؤممة التي تديرها الدولة .

واستخدم لينين مصطلح رأسمالية الدولة بمعنى « توحيد الانتاج الصغير النطاق » تحت ادارة الدولة ، وقد طبق هذا النظام في روسيا — عام ١٩١٨

وفي مطلع العشرينات — في ظروف مارست فيها الدولة السوفيتية السيطرة على نوع مخطط من النظام الاقتصادي ، اشتمل على الكثير من المشروعات الخاصة التي كان بعضها غير رأسمالي (اقتصاد زراعي صغير ومتوسط) ، وكان بعضها الآخر ذا طابع رأسمالي (مثل المشروعات ذات الامتيازات في العشرينات والمؤسسات الخاصة غير المؤممة في عام ١٩١٨) . واستخدم لينين المصطلح — في نفس الوقت — عند الإشارة إلى الاقتصاد الألماني قبل الحرب العالمية الأولى (١٠٥) . وقد يمتد هذا المعنى ليشمل النظام الاحتكاري الذي تنظمه الدولة — الذي تحدثنا عنه فيها سبق — ويعد الاقتصاد الفاشي للشكل الأكثر تطوراً منه .

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية حدث تغير كبير في السياسة والاقتصاد ، ولم تكن الظروف عند نهاية الحرب توحى بضرورة تكرار ما حدث بعد عام ١٩١٨ ، أو تكرار الاتجاهات التي سادت في الثلاثينات . بل كان ثمة ما يدعو إلى استنتاج مخطط تلمها في عالم تهرت فيه الفاشية كشكل سياسي ومذهب لاقصادي وايدولوجية معقونة .

لقد حدث تغير كبير بعد سنوات الحرب في ميزان القوى بين الأمم وبعضها البعض ، وفي ميزان القوى بين الطبقات وبعضها البعض . وتحطم الكثير مما رأيناه من قبل — حتى أواخر العشرينات على الأقل — مما كان يعد جزءاً لا يتجزأ من البناء الاقتصادي للمجتمع . ويتضح للعيان أن الوسائل التي جربت في العقود الأولى من القرن العشرين ، لم تعد تكفي لتحقيق نتائج معينة في الظروف المعاصرة ، وأنها — حتى لو كانت قادرة على العمل — تعجز المصالح التي قد تكسب من وراء تطبيقها عن جطها ذات اثر فعال .

ومن أبرز التغيرات التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية زيادة نفوذ الاتحاد السوفيتي في أوروبا وآسيا ، وصاحب ذلك توسع القطاع من العالم الذي خلعت فيه الرأسمالية عن عرشها ، ووضعت أسس شكل جديد من أشكال الاقتصاد ، هو الاقتصاد الاشتراكي . وأدى ظهور ما يسمى بـ « الديمقراطية الجديدة » في شرقي وجنوب شرقي أوروبا والصين الشيوعية إلى حدوث تحول جفري أخل بالتوازن في كل من أوروبا وآسيا . وفي نفس

الوقت ، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب بقوة انتلجية متزايدة بشكل كبير ، وحملت لواء قيادة العالم الراسملى بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الراسمالية المعاصرة .

وعلى الرغم من الآمال التى بعثها الائتلاف بين الدول الغربية الراسمالية والاتحاد السوفيتى زمن الحرب واتفاقية بوتسدام بعد الحرب ، زادت حدة التوتر بين العالمين الاشتراكى والراسملى . وعلى حين تطور التوتر بين هذين العالمين فيما عرف بـ « الحرب الباردة » على الصعيد الدولى ، زادت حدة الصراع داخل كل بلد بين اتباع العالم الجديد (الاشتراكى) واتباع العالم القديم (الراسملى) . ولا ريب أن ذلك لا يتجاوز ما نفوقمه فى مرحلة التغير الشورى .

وانقضى اليوم الذى كان من الممكن أن يتحقق فيه « الاقتصاد المخطط » الذى علق الكثيرون عليه الآمال لتحقيق وضع ثابت مستقر . وبرهنت الحكومات الائتلافية التى تلمت على نطاق واسع لتوحيد المصلح الطبقي البرجوازية والبروليتاريا على أساس من الوحدة الوطنية لاعادة بناء الاقتصاد بعد الحرب ، على أنها اشكال انتقالية غير ثابتة ، وسرعان ما انقسمت اما الى اليمين ولما الى اليسار . ومن طبيعة الاشكال الاقتصادية والاجتماعية الانتقالية أن تتضمن عناصر من النظم المختلفة ، وتستند الى توازن مززع للقوى الطبقي المتصارعة ، ويترتب على ذلك أن تكون لكل طبقة مشاكلها الخاصة بها . ولما كانت تلك الطبقات غير مستقرة بفطرتها ، فانهما لا تستطيع أن تقدم أكثر من مجرد طريق وسط وهمى .

لقد رأينا كيف واجهت نهلية المصور الوسطى خسارة فى خدمات العمل التى كان يعتمد عليها النظام القطاعى ، وكيف حاولت القيام برد فعل اقطاعى لربط المنتج بواجباته التقليدية بصورة أكثر ضلماً ، ولكنها لم تحقق النجاح الا فى مناطق معينة من أوروبا . وكانت الأحوال تسير على هذا النحو، حتى أصبح من النادر القيام بمحاولة لتطبيق ذلك فى مناطق أخرى ، لقد توفرت الرغبة — بلا ريب — ولكن لأولئك الذين كانوا لا يملكون الوسائل لتحقيق تلك الرغبة .

كما رأينا أن الاتجاه نحو راسمالية — فى عالم ما بعد الحرب — قد يختم رد فعل راسملى مماثل ، فيجلب معه التنظيم القنوى للعمل ، ونوع

جفيد من عبودية المنتج ، وهو احتمال لا يمكن إنكاره . ولا ريب ان احتمال
قيام فترة رد الفعل تلك في الغرب عندما تتجمع السحب بمنزلة بازمة اقتصادية
جديدة في الأفق ، يبدو أكثر مما كان عليه غداة الحرب . ومن المشكوك
فيه ان يستطيع رد الفعل الرأسمالي تحقيق النجاح ، باعتباره حلا فليسا
لكل زمان .

ولم يعد النظام التقليدي الذي ظهر من خلال الحرب كبناء متداعى
— في أوروبا على الأقل — قادرا على الإلهام بالايان والطاعة العمياء . ومن
المؤكد أن جماهير الرجال والنساء المعاصرين لن يغفروا لمن يدعوا إلى
اقتصاديات القيود والبطالة في أوروبا حيث :

ترقد كل زراعتها في أكوام ،

فسدت خصوبتها ...

كرومها وبراريها ومروجها وأسوارها ،

ناقصة بطبيعتها ، تنمو نموا برياً .

فحقوق الملكية التي انفصلت انفصالا تاما عن النشاط الاجتماعي في
العالم المعاصر لا تحظى بالاحترام وتقف موقف الدفاع ، بينما ازدادت قوة
الطبقة العاملة في كل مكان وأصبحت أكثر وعيا بقوتها وأكثر تحديدا لأهدافها
من ذي قبل . ويبشر المستقبل بالخير عندما يبدأ المجتمع في التحكم في القوة
الانتاجية ويخضعها لخدمة الإنسان ، عندئذ تعمر الأذهان بآيمان جديد وآمال
جديدة . وحتى لو فعل البعض ذلك بلا شك ، فإن عقارب الساعة لن تعود
إلى الوراء ، إلى رأسمالية القرن التاسع عشر أو رأسمالية الثلاثينات من
القرن العشرين .

تذييل

مابعد الحرب العالمية الثانية

إذا نظرنا الى السنوات الخمس عشرة التي انقضت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، يلفت انتظرنا ملمحان بارزان من ملامح العالم الرأسمالي : اولهما ، وجود زيادة ملحوظة في النشاط الاقتصادي للدولة في أمريكا وغرب أوروبا ، وهي تطورات محدثة — الى حد كبير — كما ونوعا ، لما كان يسمى من قبل برأسمالية الدولة — أحيانا — أو الرأسمالية الاحتكارية للدولة (١) أحيانا أخرى ، وثانيهما ، وجود تغير جذري — على النطاق العالمي — في اوضاع مناطق كثيرة من المستعمرات أو أشباه المستعمرات السابقة في آسيا وأفريقيا خاصة ، وما نجم عنها من تغيرات في العلاقات السياسية والاقتصادية بين تلك المناطق والبلاد الرأسمالية التي كانت خاضعة لها من قبل .

ولم تكن اتجاهات رأسمالية الدولة أمرا جديدا زمن الحرب العالمية الثانية . فقد كانت هناك اتجاهات مماثلة خلال الحرب العالمية الأولى ونميا بين الحربين — وخاصة في الثلاثينات — في عدد من الدول الأوروبية بما في ذلك بريطانيا وإيطاليا . وتمثلت إحدى نتائج الأزمة الاقتصادية التي وقعت نميا بين عامي ١٩٢٩ — ١٩٣١ في ظهور سياسة روزفلت الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية بما تضمنته من تدخل نميا كان يسمى من قبل « اقتصاد السوق الحرة » .

ولكن شهدت الحرب العالمية الثانية وما بعدها زيادة كبيرة في المهام الاقتصادية للدولة جعلت منها — في هذا الصدد — خطا محددا من حيث النوع ، واتخذ الشكل الذي اتسمت به تلك المهام زيادة اتساق الدولة ومشاركتها بصورة أفل في الإنتاج الصناعي . ومن ثم كان للاتفاق الحكومي

(١) استخدم لينين المصطلح الأخير للإشارة الى التغيرات التي حدثت خلال الحرب العالمية الأولى ، عندما دعا — في عام ١٩٢١ — الى دراسة « رأسمالية الدولة عند الأملن » خاصة

Article on The Food Tax, April 21, 1921.

تأثير على السوق ، وخاصة فيما يتصل بوسائل الإنتاج أو السلع الرأسمالية . واتخذت بعض إجراءات التأميم في عهد حكومة العمال التي شكلت — في أعقاب الحرب مباشرة — في بريطانيا ، فشملت المسكك الحديدية ، ومناجم الفحم ، وصناعة الحديد والصلب ، والنقل البرى ، وبنك إنجلترا . واستمر العمل في زمن السلم ببعض الضوابط المعينة التي فرضت على الاقتصاد أثناء الحرب . ولكن ذلك القطاع الحكومى من الاقتصاد لم يمتد — في معظمه — إلى أكثر من ٤٠ ٪ من الاقتصاد القائم (مقدرا على أسس العملة) ، وبعد تغير الحكومة عام ١٩٥١ بدأت حكومة المحافظين في إلغاء تأميم صناعة الصلب والنقل البرى . وأسست في فرنسا والنيما وإيطاليا بعض الشركات الحكومية (شركة رينو في فرنسا ، وشركة ENI في إيطاليا) ، بما في ذلك الشركات المختلطة في إيطاليا والشركات التي مولتها الدولة مثل شركة I.R.I الإيطالية التي كانت بمثابة شركة قابضة لقطاعات من الصناعة أو شركات الوقود ومحطات القوى .

وعلى أية حال ، كانت أهمية القطاع الاقتصادى للدولة في بريطانيا أكبر نغياً يتصل بنصيب الإنفاق الحكومى من اإجمالى الاستثمارات (الذى قارب النصف في سنوات معينة) منها في مقدار الإنفاق الذى يقع تحت السيطرة المباشرة للدولة . وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لم يكن هناك وجود للقطاع الحكومى في الواقع ، بلغ الإنفاق الحكومى (على المستوى الاتحادى ، والولايات) خمس القيمة الإجمالية للإنتاج القومى ، كما بلغ ربع قيمة الإنتاج القومى في السنوات الحالية . ويمثل الإنفاق العسكرى نصف ذلك القدر من الإنفاق الحكومى ، ولذلك ترتبط زيادة تأثير الإنفاق الحكومى على الاقتصاد الأمريكى في زيادة صبغ الاقتصاد بالصبغة العسكرية في مرحلة الحرب الباردة والصراع بين النظامين العالميين الكبيرين .

وفي ضوء تلك الدرجة العالية من التركيز الاقتصادى التى تميز هذا العصر الاحتكارى ، لا نعتقد أن اتجاهات رأسمالية الدولة سوف تحدث — للوهلة الأولى — تغيرات جذرية في طبيعة الدولة أو في نظام العلاقات الاجتماعية السائد (كما يظن البعض) . وإذا صح ذلك الاحتمال ، فإن ذلك يعنى النظر إلى الرأسمالية نظرة سطحية خالصة باعتبارها نظاماً اقتصادياً ، وتجاهل السمات التاريخية الأساسية للنظام التى يهدف هذا الكتاب إلى الكشف عنها .

ولكن ذلك لا يعنى أن تلك التطورات التى لحقت برأسمالية الدولة « غير قادرة على تعديل ديناميكية النظام الاقتصادى بطريقتة أو بأخرى . فمن الواضح أنها فعلت ذلك في نواحي معينة . وعلى أية حال ، يعتمد مدى

واتجاه أى من تلك التعديلات — بالضرورة — على توازن القوى الاجتماعية في إطار ذلك الاقتصاد ، كما يعتمد — بصفة خلسة — على القوة السياسية والاقتصادية للحركة العمالية . وقد بالغ بعض الكتاب في تقدير تلك التفخيرات ، وخلسة أولئك الذين يعتبرون أن النظام الرأسمالي قد تحول — أو في طريقه الى التحول — نحو « الاشتراكية » . وقد يبدو ذلك — للوهلة الأولى — تفسيرا كافيا للطبيعة المتغيرة « لدورة التجارة » على مر الخمس عشر سنة الماضية . ولكن البحوث الأكثر تعمقا تكشف أن الوضع أبسط مما يعنيه ذلك الرأي .

وهيكن تلخيص الحقائق الرئيسية المطلقة بدورة ما بعد الحرب على النحو التالي : فقد حدثت ازيمت اقتصادية أو « انتكاسات » في مناسبات أربع منذ علم ١٩٤٥ في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى وجه التحديد في ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، وفي ١٩٥٢ — ١٩٥٤ ، وفي ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ، وفي ١٩٦٠ — ١٩٦١ (رغم أنها لم تحدث في بعض بلاد أوروبا الغربية مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا في ١٩٦٠ — ١٩٦١ ، التي استمر فيها الانتماش الى ما يتجاوز حدود ما بلغه في العامين السابقين على ذلك التاريخ) . وعند كتابة هذا التذييل ، كان ثمة حديث عن احتمال حدوث نكسة اقتصادية أمريكية جديدة في عام ١٩٦٣ . وبذلك تصبح الانتكاسات أكثر حدوثا في النشاط الاقتصادي مما كانت عليه من قبل ، ولم يتحرر التطور الاقتصادي — بالتأكيد — من الأزيمت .

وفي نفس الوقت ، كانت تلك الانتكاسات — أو الكسادات — ضحلة وقصيرة الأمد بالمقارنة بتلك التي حدثت في القرن التاسع عشر ، وفي العقود السابقة على عام ١٩٢٩ ، ولم تحدث أزمة قريبة من أزمة ١٩٢٩ بضراوتها وطول مداها (على نحو ما توقع الكثيرون حدوثه بعد الحرب) . وكان الهبوط في الإنتاج الصناعي في تلك المناسبات الأربع في الولايات المتحدة على النحو التالي : في ١٩٤٨ — ١٩٤٩ بلغت نسبة الهبوط ١٠٫٥ ٪ ، وفي ١٩٥٢ — ١٩٥٤ بلغت ١٠٫٢ ٪ ، وفي ١٩٥٧ — ١٩٥٨ بلغت ١١٫٦ ٪ ، وفي ١٩٦٠ — ١٩٦١ بلغت ٧ ٪ (وذلك على تقيض ما حدث من هبوط في الإنتاج الصناعي خلال الشهور الاثني عشر الأولى من أزمة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ في الولايات المتحدة الذي بلغ ٢٥ ٪ ، وفيما بين ١٩٢٩ — ١٩٣١ حيث بلغ ٤٠ ٪) .

وكان القبات المدهش في الاستهلاك الطابع السائد في تلك الانتكاسات الأربع ، وكان لهبوط الاستثمارات في كل واحدة من تلك الانتكاسات أثر بالغ في انتكاس الإنتاج . ولكن لما كانت تلك الانتكاسات قصيرة الأمد نسبيا ، فإن فترات الانتماش كانت كذلك ، فبعت قصيرة الأمد في السنوات الحالية .

وفيها يتعلق بهذه الفالحية ، لاحظ العرض الاقتصادي العالمى للأمم المتحدة أن فترة ارتفاع معدل الإنتاج الصناعى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ١٩٥٨ — ١٩٦٠. قد استمرت الى ما يبلغ ثلثى معدل استمرارها فى الفترة ١٩٥٤ — ١٩٥٧ ، وما يزيد قليلا عن نصف معدلها فى فترة الانتعاش الواقعة بين عامى ١٩٤٩ — ١٩٥٣ (عندما كانت الحرب الكورية تعطى قوة دافعة للرخاء الاقتصادى) .

وثمة ملمحان آخران فى الاقتصاد الأمريكى فى العقد الخمس ، تبتلا فى ثبات معدل النمو وزيادة نسبة البطالة . وعلق على ذلك أحد الكتاب فى مجلة بنك وستمنستر (١) بقوله : « ينمو الاقتصاد الأمريكى بصورة أبطأ من نمو الاقتصاد فى الدول المتقدمة الأخرى ، وازداد معدل النمو ببطء ... فإذا أخذنا عام ١٩٤٧ وعامى ١٩٥٣ و ١٩٦٠ كسنوات مقارنة — حيث بلغ النمو فروته فى السنتين الأخيرتين وبدا الانتكاس — فإن متوسط النسبة السنوية للنمو فى الإنتاج القومى الحقيقى للفرد الواحد بلغت ٣٪ فى ١٩٤٧ — ١٩٥٣ ، و ١٪ فى ١٩٥٣ — ١٩٦٠ ، « على حين « كان التحسن فى البطالة يقل عن التحسن فى النشاط الاقتصادى » ، فبلغت نسبة البطالة ما يقرب من ٧٪ عام ١٩٦١ (واقترب عدد العاطلين من خمسة ملايين عامل) .

ورغم أن الاقتصاد البريطانى — على النقيض من ذلك — كان يحقق معدل نمو منخفض وثابت ، فانه كان يقترب من مستوى البطالة الكليالة لمدة عقد كامل من الزمن ، وبلغت نسبة البطالة فى معظم تلك الفترة ١٪ . على حين كانت معدلات النمو أكثر ارتفاعا فى بلاد أوروبا الغربية لبضعة سنوات ، وفرنسا وإيطاليا فى السنوات الأخيرة . وفى هذا الصدد ، اختلفت ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان بين العالم الرأسمالى بمعدلات نمو عالية للعديد من السنوات ، ولكنها كانت ترجع الى أسباب خاصة ، وتشير الى بلوغ حدود النهاية (فى ألمانيا واليابان على الأمل) (٢) .

وحلت خلال تلك الفترة ضغوط تضخمية ارتبطت بالصراعات والأزمات (مثل أزمة موازين المدفوعات) — بصورة مؤقتة على الأقل — مجبل الضغوط الإنكماشية . وكان ارتفاع مستوى الاتفاق الحكومى مسئولاً عن ذلك بنسبة كبيرة ، وإن لم يكن مسئولاً عنه مسئولية كاملة ، فثمة عوامل أخرى لعبت دورها — أيضا — فى تلك الظروف . وبينما أدت التفضيلات

(١) Westminster Bank Review, Nov. 1961, pp 6-8.

(٢) S. Tsuru & M. Kalecki, articles in Economic Weekly (Bombay), May 21, June, 9, 1962.

العسكرية والاحتياطية خلال حرب كوريا الى زيادة الرخاء في عامى ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، كان الانتعاش قد بدأ بالفعل علم ١٩٤٩ قبل نشوب الحرب ، كما حدث انتعاش في الاستثمارات في الفترة ١٩٥٤ — ١٩٥٦ في الولايات المتحدة في مقبل هبوط في ميزانية الدفاع الأمريكية ، وحدث في ١٩٥٤ — ١٩٥٥ انخفاض في اجمالي انفاق الحكومة الاتحادية . وكلت تلك الفترة — الى حد كبير — فترة ازدهار الاستثمارات الخاصة .

وثمة عاملان اضافيان لعبا دورا ثانويا — على الأقل — في خلق الظروف الاقتصادية التي سادت فيها بعد الحرب العالمية الثانية : زيادة مستوى الدخول الاجمالية للطبقة العاملة نتيجة ارتفاع مستوى العمالة ، وتجمع الابتكارات التقنية التي ابقّت على اجمالي الاستثمارات عند مستوى مرتفع (ومن ثم ابقّت على الطلب على المنتجات التي تنتج تحت ما سماه ماركس بالقسم الأول) . فقد دعمت ظاهرة صفر حجم الجيش الاحتياطى الصناعى في أوروبا الغربية بعد الحرب — مما كان عليه خلال الحرب — قدرة النقابات العمالية على المساواة ، وحسنت من وضع العمال داخل اطار نظام العلاقات الاجتماعية السائد . وبذلك تم الإبقاء على معدلات الأجور والدخل اجمالي للعمال من خلال نسبة العمالة العالية .

ولكن يجب ان نتحلّى المبالغة في تقدير تلك التطورات التي تفشت في بريطانيا وأمريكا . فبينما كان هناك ارتفاعا في قيمة النقود وفي الأجور الحقيقية ، ارتفعت الأرباح أيضا ، ولم يحدث تغير ذا بال في نسبة ما حصل عليه العمال من الدخل القومى ، كما لم يحدث تغير جذرى في توزيع الدخل بين الأفراد ، رغم التغير الذى حدث في الدخول العليا ، وخلصه في اعبائها الضريبية نتيجة الضرائب التصاعدية على الدخل ، وذلك التغير الذى اختل توازنه عن طريق انفاق مكاسب رأس المال ، ومن خلال حسابات التكلفة في الأعمال الرأسمالية . وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، انخفض نصيب ثلاثة أعمار أصحاب الدخول الصغيرة من اجمالي الدخل القومى عما كان عليه قبل الحرب .

واتخذ التغير التقنى الذى يستهدف الاسراع في اعادة توسيع المعدات الصناعية (من الاحتياطيات المخازنة لدى الشركات بالدرجة الأولى) ، شكل التوسع في التشغيل الذاتى (الأوتوماتيكى) للعمليات الصناعية ، وهو استمرار للاتجاهات الرامية الى استئثار العمليات الصناعية — التي ذكرناها فيما سبق — باعتبارها عاملا مؤثرا فيها بين الحربين . وارتبطت هذه المرحلة الجديدة من مراحل الثورة التقنية — بصفة خاصة — باستخدام التحكم الالكترونى والتزويد الآلى ، ومن ثم بالتطورات العلمية التي دفعت

اليها حلجبت اقتصاد الحرب ، ولا زال التشغيل الذاتي للعمليات الصناعية العالبة في مراحلها الأولى ، ولا يزال اتساعه — ليشمل عددا أكبر من الصناعات — محدودا . ووضعت العراقيل في طريق الثورة التقنية التي تمثلها ، نتيجة تردد المؤسسات الرأسمالية في الاستثمار على الاستثمارات الكبيرة في مواجهة مخاض القدرة الانتاجية القائم في الصناعات المعنية ، ذلك الفائض الذي ازداد وضوحا في السنوات الأخيرة .

ولكن حدث تطور في مالية الشركات ، ساعد على التوسع في استبدال المعدات الصناعية في أوائل ومختصف الخمسينات . وكان ذلك العامل يتمثل في زيادة احتياطات الشركات (الأرباح غير الموزعة) في سنى ما بعد الحرب ، التي وضعت أساس ما يسمى بـ « التمويل الداخلى » للشركات من التراكم الداخلى لرأسمالها . ونتيجة لذلك ، حدثت زيادة ملحوظة في اجمالي الاستثمارات — خلال الخمسينات — في أوروبا الغربية وأمريكا تم تمويلها بذلك الطريقة ، كما أصبح استبدال المعدات الصناعية وزيادة الطاقة الانتاجية مستقلا عن سوق رأس المال والبنوك (ومن ثم كان بعيدا عن القيود التي تفرضها السياسة النقدية) .

ونستطيع القول — عن الرأسمالية جمعاء — أن تلك الاتجاهات التي ترمى الى التركز الاقتصادي والتي تحدثنا عنها فيما سبق ، استمرت واستمرت معها درجة من درجات الاحتكر بمختلف أشكاله . ولا ريب أن نهو رأسمالية الدولة ذاتها أدى الى تدمير ذلك التركز وتلك الاتجاهات الاحتكارية ، وخاصة خلال الحرب . وقد أشار المسح الذى أجرته اللجنة الاتحادية للتجارة في الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ أن ١٣٥ مؤسسة صناعية في الولايات المتحدة — أى ما يقل عن ١٪ من جيلة المؤسسات الصناعية — تحكمت في ٤٥٪ من الأصول الرأسمالية للمؤسسات الصناعية (١) . وصحب ذلك — سياسيا — اتجاه واضح نحو اليمين منذ بداية سنوات ما بعد الحرب .

ويرجع ذلك الى زيادة نفوذ الولايات المتحدة (اقتصاديا من خلال الترويض المالية والمساعدات ، وعسكريا من خلال نفوذها في حلف الأطلسي وحلف جنوب شرقى آسيا باعتبارها شريكا نوويا مهيما) ، وإلى سياسات وايمولوجيات الحرب الباردة ، ولا يتمثل ذلك في الكارثية ونظم ايزنهاور في الولايات المتحدة والاتجاهات اليمينية الحكومية في بريطانيا وفرنسا (وتعد ايطاليا استثناء لذلك) فحسب ، بل يتجلى ذلك في تكوين محو أدنلور — ديغول الجديد واستعادة ألمانيا الغربية لوضع يقارب ما كتبت عليه في أوروبا من قبل .

ونفيا يتعلق بالعالم كله — خارج حدود أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية — تمثل التطوران الكبيران في قيلم القطاع الاشتراكي من العالم كعامل رئيسي في الأوضاع العالمية اقتصاديا وجغرافيا ، وظهور عدد كبير من البلاد المستعمرة كبلاد مستقلة أو شبه مستقلة في الوقت نفسه ، تلك البلاد التي تحتل مكانا خاصا — اقتصاديا وسياسيا — يختلف في كثير من الأحوال عن المعسكرين الكبيرين اللذين انقسم اليهما العالم بعد الحرب (رغم ما يسمى بـ « الاستعمار الجديد ») .

وأدى ظهور القطاع الاشتراكي — بلا ريب — الى زيادة حدة الصراع بين النظامين العالميين ، كما ترك اثرا على الممارسات الداخلية للبلاد الرأسمالية ذاتها . وقد يترك اثرا كبيرا في المستقبل على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجموعة الثالثة التي تضم البلاد شبه المستعمرة أو المستعمرات المستقلة ، التي تتجه — بدرجات متفاوتة — نحو التخطيط الاقتصادي ورأسمالية الدولة لتتغلب على ما ورثته من تخلف اقتصادي . ولا ريب أن من مميزات تلك البلاد أن ما ورثته من تبعية اقتصادية وتخلف عن سلوك السبيل التقليدي للتطور الرأسمالي الذي ارتلته البلاد الصناعية الأوروبية في القرن التاسع عشر خلال مرحلة الثورة الصناعية الكلاسيكية .

ولا يفى هذا التذييل بالغرض ، اذا حاولنا أن نتبع المستقبل المحتمل لتطور القطاع الاشتراكي من العالم ، أو البلاد النامية في القارات الثلاث . وعلى أية حال ، فإن مؤرخي المستقبل سينظرون الى هذين التطورين باعتبارهما علاقتهما بارزتان لمنتصف القرن العشرين ، تفصلان بين مرحلتين تاريخيتين .

ملحق

الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية

بقلم

بول سوزي

مورس دوب

ك . توكا هاني

رونني هيلتون

كريستوفر هل

تصليد

يعد هذا الموضوع المطروح للجدل ، موضوعا على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة للمؤرخين ، بغض النظر عن المدارس الفكرية التى ينتمون اليها . اما اولئك الذين لم يدرسوا التاريخ ، فقد تبدو مناقشة انهيار الإقطاع وأصول الرأسمالية — بالنسبة لهم — امرا أكاديميا بعيدا عن دائرة اهتمامهم . غير ان ثمة أجزاء كثيرة من العالم اليوم ، لا تزال مثل هذه القضايا تعد فيها من الموضوعات السياسية الجارية ، كما يبدو ذلك فى الاهتمام الحيوى بهذا الموضوع ، الذى يتجلى فى الحوار الذى يدور حوله فى الهند واليابان (١) . ومن ثم يعد تأثير بقايا الإقطاع وعلاقة الرأسمالية بها ، وتأثير التطور ، من الموضوعات الملحة للتاريخ المعاصر . ولا ريب انه ينضج لآى امرء لا تتوفر له خلفية تاريخية — حتى فى بريطانيا أو أمريكا — ان دراسة ازماسات الرأسمالية ، والطريقة (أو الطرق) التى ظهرت بها الرأسمالية اليوم .

كما أن الموضوعات المطروحة هنا قد تنال اهتماما خاصا من دارسى الماركسية ، بحكم اتصالها اتصالا مباشرا بقضية الثورة البرجوازية

(١) بالإضافة الى الاهتمام بذلك الحوار الذى انعكس على صفحات مجلة Economic Review of Tokyo (ومن بينها المقالة التى أوردناها هنا ، صدر عدد خاص من مجلة الفكر اليابانية gsjis بطوكيو فى يوليو ١٩٥١ خصص لمعالجة هذه القضية والمسائل المتصلة بها ، كما ظهرت مقالة فى Kyoto University Econ. Review لمعالجة الموضوع بالبعد المصادر فى ابريل ١٩٥٣ . وطرح الموضوع للجدل فى ايطاليا على صفحات مجلة Ceskosloven Cesopis (العدد ٣ — ٤ ، ص ١٤٠ — ١٨٠) . وفى تشيكوسلوفاكيا طرحت القضية على صفحات مجلة Historicky (1935, vol I, No. 3, PP 398 - 451) وقد يرجع القارئ ايضا الى مقال نشره الأستاذ تاكاهاشى فى مجلة Revue Historique بعددها الصادر فى أكتوبر — ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ٢٢٩ ، عالج فيه مسائل مماثلة فى التاريخ الياباني وخاصة عند مطلع عصر مييجي عام ١٨٦٨ .

الانجليزية . فلا تعد الثورة البرجوازية — عند الماركسيين — متوفا هاما للتقاليد الديمقراطية الثورية الانجليزية فحسب ، بل تفسر ملامحها الخاصة الكثير مما قد يبدو غامضا من تطور الرأسمالية في بريطانيا في القرون المتأخرة . وقد اختلفت الآراء حول قضية الثورة البرجوازية في انجلترا اختلافا كبيرا ، ولا تزال تلك الخلافات في الراى باقية بين الماركسيين الانجليز ، رغم المناقشات التى دارت في السنوات الأخيرة ، والتى وردت الإشارة إليها في هذا الكتيب ، وملك زميلها كرسطوفر هل (كما ساهم في توضيح ما اكتنفها من غموض) ، واذا كان لنا أن نلخص تلك الخلافات ، يمكننا القول انها دارت حول ثلاث وجهات نظر متباينة ، على النحو التالى :

أولا ، الراى القائل بأنه لا يوجد في بريطانيا حدث رئيسى (كالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩) يكن أن نخلع عليه اسم « الثورة البرجوازية » (ونقصد بالثورة — هنا — التحول الحاسم في سلطة الطبقة وفي طبيعة الدولة) . وبدلا من ذلك كانت هناك سلسلة متكبلية من الصراعات الصغيرة والتحويلات الجزئية تدخل ضمنها حوادث عام ١٤٨٥ ، وعام ١٦٨٨ ، واصلاح البرلمان عام ١٨٣٢ ، وكذلك الحرب الاهلية التى دارت رحاها في القرن السابع عشر . ويبدو ذلك في فكرة « الاستثناء » البريطانية التى تقترب من الافكار التى دافعت عنها البرجوازية ، والأدلة التى ساقتها الاشتراكية الديمقراطية حول « الاستمرارية » و « التدرج » .

ثانيا ، الراى القائل بأن السلطة السياسية انتقلت بالضرورة الى ايدى البرجوازية قبل عصر التيودور — او في عصر اليزابيث على الاقل — وأن حوادث عام ١٦٤٠ وما أعقبها تمثلت في أخذ الثورة المضادة على غرة ، واخضاعها — بواسطة دوائر البلاط — كحكم البرجوازية ، وما لم تشر أدلة هذا الراى الى حادث مبكر بعينه (او سلسلة من الحوادث) على انها محور التغير الحاسم في السلطة ، فان أصحاب هذا الراى يشاركون اصحاب الراى الأول انكارهم لوقوع ثورة برجوازية فريدة في انجلترا .

ثالثا ، هناك الراى القائل بأن المجتمع الانجليزى كان لا يزال اقطاعيا بالدرجة الأولى في القرن السادس عشر من حيث المشاكل ، وأن الدولة كانت دولة اقطاعية ، وأن ثورة كرومويل تمثل الثورة البرجوازية . وهو الراى الذى طرحه كرسطوفر هل (والذى استمده من اعمال المؤرخين السوفييت عن تلك الفترة) في الكتيب الذى اصدره بعنوان « الثورة الانجليزية ١٦٤٠ » (لندن ١٩٤٠) ، وانتقده أحد الكتل في ذلك الوقت بمجلة « شهرية العمل Labour Monthly » .

ونقف بين الرايين الأولين والراى الثالث ، وجهة النظر التى طرحها

الدكتور سويسرى فى المقال الثانى الذى ورد فى هذا الكتيب ، والذى تشير الى ان اتجلترا — فى عصر تيودور وستيوارت — عاشت مرحلة متوسطة بين الاقطاع والراسمالية ، من حيث شكل الدولة ونظمتها الاقتصادية .

وترتبط بتلك الموضوعات ، المسائل الخاصة بأسلوب الانتاج السائد فى ذلك الوقت الذى يدور حوله الجدل على الصفحات التالية بالدرجة الاولى ، مثل التساؤلات الخاصة بمتى وكيف يمكن القول ان أسلوب الانتاج الاقطاعى قد ولى ، والذى تدور حول طبيعة دور رأس المال التجارى وأوضاع الفلاحين . ويذهب الكتّاب الحاليون الى ان العقبة الرئيسية فى فهم تلك الظاهرة تكمن فى ذلك الخطأ الجذرى فى فهم الدور الذى يلعبه رأس المال التجارى فى مرحلة الانتقال ، وهو الخطأ الذى يحتل مكانا بارزا فى أفكار بركوفسكى التى ناقشها المؤرخون السوفييت ووجهوا الانتقادات اليها منذ عشرين عاما أو أكثر .

ونشير هنا الى الفكرة القائلة بأن رأس المال التجارى — كما يمثلها كبار التجار من أعضاء النقابات التجارية وشركات التصدير — كان يناظر عوامل التحلل الرئيسية للاقطاع ودور الريادة للراسمالية الصناعية ، وأن نظام الراسمالية التجارية يحتل مكانا متوسطا بين اقطاع العصور الوسطى والثورة الصناعية الحديثة . وفى مقابل ذلك ، يستخدم الأستاذ تাকাهاشى التناقض بين الثورة البرجوازية « من أسفل » والثورة البرجوازية « من أعلا » ، فى دراسته المقارنة للتطور الراسمالي فى البلاد المختلفة ، مما يلقى المزيد من الضوء على جوانب الموضوع .

ولا يستطيع احدها ان يدعى انه قد قال الكلمة الأخيرة فى هذه الموضوعات لسبب واحد ، هو ان ثمة الكثير من البحوث التى علينا ان نجريها فى ضوء التساؤلات التى اثيرت هنا . وفى نفس الوقت ، لا ينكر الا القليلون ان المناقشة لم تؤد الى زيادة حدة التساؤلات التى على البحوث التالية ان توضع اجابة لها فحصب ، بل لقت المزيد من الضوء على الجوانب التى اكتنفها الغموض . وعلى أية حال ، يجد الباحث نفسه على قدر كبير من الوضوح فنيا يتصل بالمسائل التى تعرض لها من قبل .

وأتمنى ان تقدم هذه الدراسات للقراء — الذين لا يشاركون من ساهوا فيها افتراضاتهم العلمية — عرضا لقدرة الماركسية كمنهج تاريخى ، وكثايتها فى فحص ادعاءات اليقينية التى شاعت ، والتى تعطى اجابات عريضة لجموعة جاهزة من التساؤلات . كما ان هذا الجدل — الذى دار بين الماركسيين — يتعلق بالتساؤلات المتعلقة بالمفاهيم العلمية للمادية التاريخية ، مستخدما اياها كاطلٍ يرجع اليه بحثا عن حلول لمشكلات

معينة ، ولكن المرجع الآخر هو الواقعية التاريخية ذاتها ، لأن الحقائق لا تدرك من خلال صيغ جاهزة ، وهو ما توضحه تفصيل هذا الحوار .

مورس نوب

فبراير ١٩٥٤

عندما تكرم الدكتور سويزي بالموافقة على نشر مقالته في هذا الكتيب ، طلب منا ان ننوه بوضوح الى انه لا يدعى الخبرة بالفترة التي دار حولها الجدل ، وأنه بعيد تمام البعد عن تكوين آراء ثابتة حول أى ظاهرة من ظواهر القضية ، وأنه كان مهتما — في مقالته — بطرح التساؤلات أكثر من الإجابة عليها .

١ - نقد

بقلم : بول سوزى (١)

إننا نعيش مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وتضفي هذه الحقيقة أهمية خاصة على الدراسات الخاصة بالانتقالات المبكرة من نظام اجتماعى الى نظام آخر . وهذا واحد من الأسباب الكثيرة التى تجعل كتاب مورس دوب « دراسات فى تطور الرأسمالية » كتابا هاما جاء فى الوقت المناسب . وقد خصص حوالى ثلث الكتاب لدراسة سقوط الاقطاع وقيام الرأسمالية . وفى هذا المقال سأركز أنتباهى كله على هذا الجانب من كتاب دوب .

١ - تعريف دوب للاقطاع :

عرف دوب الاقطاع بأنه « ينطبق على تعينه — عادة — بالقناعة » وهى الالتزامات التى فرضت على المنتج بالقوة ، والخارجة عن ارادته ، لاشباع حاجات اقتصادية معينة لسيد أعلى ، سواء اخذت تلك الحاجات شكل خدمات عليه أن يقدمها له ، أو عوائد يدفعها له نقدا أو عينا . ومن قبيل التمسك بهذا التعريف ، استخدم دوب مصطلحي « الاقطاع » و « القناعة » كترادفين — من الناحية العملية — خلال الكتاب كله .

ويبدو لى أن ما يعيب هذا التعريف ، عدم تحديد نظام الانتاج . فمن الممكن أن توجد القناعة فى ظل نظم ليست اقطاعية ، كما أن القناعة باعتبارها علاقة انتاجية سائدة ارتبطت فى ازمته مختلفة ومناطق متباينة بأشكال مختلفة للمؤسسات الاقتصادية . ولذلك كتب انجلز فى أحد خطبته الى ماركس أن « من المؤكد أن القناعة والارتباط بالأرض ليس شكلا خاصا من الأشكال اقطاعية فى العصور الوسطى ، فنحن نجدها فى كل مكان تقريبا حيثما كان الغزاة يجبرون السكان الأصليين على فلاحه الأرض لهم » . ويترتب على ذلك — فى اعتقادى — أن مفهوم الاقطاع كما عرفه دوب أكثر تعميقا من أن نطبقه مباشرة على دراسة اقليم معين خلال فترة محددة .

(٢) الدكتور بول سوزى كان استاذًا بكلية الاقتصاد بجامعة هارفارد،

وأسس عام ١٩٤٩ مجلة Monthly Review وتولى تحريرها ، وهو

مؤلف كتاب The Present as History.

وكتاب The Theory of Capitalist Development.

أو أن نقول إن ما عرفه دوب ليس نظما اجتماعيا فردا ولكنه عائلة من النظم الاجتماعية ، يرتكز كل واحد منها على القنلة . فعند دراسة مشكلات تاريخية معينة ، من المهم ألا نعرف أننا نتعامل مع القطاع فحسب ، بل نعلم أيضا أننا نتعامل مع فرد ينتهي إلى أسرة معينة .

ويرتكز الاهتمام الرئيسي لدوب على القطاع في أوروبا الغربية بالطبع ، حيث ولدت الرأسمالية في ذلك الإقليم ، واثبتت عودها حتى بلغت درجة النضج . ومن ثم يلوح لى أنه أراد أن يشير بوضوح تلم إلى ما يعده الملامح الرئيسية للقطاع في غربي أوروبا ، وأن يتبع ذلك بتحليل نظري لقوانين واتجاهات النظام في إطار تلك الملامح الرئيسية . وسأحاول أن أبين — فيما بعد — أن فشله في المضي على هذا الطريق ، قد قلده إلى عدد من التعميمات المشكوك فيها . أضف إلى ذلك ، أنه كان — على ما اعتقد — نفس السبب الذي جعل دوب يلتزم من حين لآخر ما يؤيد وجهة نظره من بين مجموعة مختلفة من الأقاليم والحقب الزمنية ، ليدعم آراءه التي تنطبق على غربي أوروبا ، والتي لا تنسحب إلا على تجربة أوروبا الغربية .

ولا يمتنى ذلك بالطبع أننا نقول بأن دوب لم يكن متفهما للقطاع في غربي أوروبا ، فهو يقدم — من ناحية — عرضا موجزا لمميزاته الأكثر أهمية :

١ — « مستوى منخفض من التقنية ، تنسجم فيه أدوات الإنتاج بالبساطة وببرخص قيمتها عامة ، ويتميز الإنتاج بدرجة عالية من الفردية ، ويكون تقسيم العمل عند مستوى بدائي من التطور » .

٢ — « الإنتاج من أجل سد الحاجات المباشرة للعائلة أو مجتمع القرية وليس من أجل سوق أوسع » .

٣ — « زراعة الضيقة : زراعة ضيقة السيد على نطاق واسع عن طريق خدمات العمل الإلزامية » .

٤ — « اللامركزية السيلسية » .

٥ — « حيازة السادة للاراضى مشروطة بنوع من حيازة الخدمة » .

٦ — « ممارسة السيد لسلطات قضائية أو شبه قضائية على السكان التلمين له » .

ويشير دوب إلى النظام الذي تتوفر له كل تلك السمات على أنه الشكل « الكلاسيكي » للقطاع ، ولكنه قد يتحاشى التورط في الخطأ إذا أطلق عليه اسم : الشكل الذي ساد في غربي أوروبا . حقيقة أن « أسلوب الإنتاج القطاعي لم يكن قاصرا على هذا الشكل الكلاسيكي » كانت — على

ما يبدو — الدافع الذى جعل دوب يقفلى عن تحليل بنىة ذلك النظام واتجاهاته بصورة اوضح . وفى رأى — على اية حال — أن مثل هذا التحليل يعد ضروريا إذا كان علينا أن نتجنب عدم وضوح الرؤية فى محاولتنا لاكتشاف اسبب سقوط الإقطاع فى غربى أوربا .

٢ — نظرية الإقطاع فى أوربا الغربية :

وانطلاقا من وصف دوب ، نستطيع أن نعرف الإقطاع فى غربى أوربا بأنه النظام الاقتصادى الذى كانت فيه القنلة تمثل علاقة الإنتاج السائدة ، والذى كان فيه الإنتاج ينتظم فى الضيقة القطاعية للسيد وحول تلك الضيقة . ومن المهم ملاحظة أن هذا التعريف لا يعنى « الاقتصاد الطبيعى » ، أو غلب المبادلات النقدية ، أو حاسب التقدود . وما يعنيه هو أن الأسواق كانت محلية فى غالبيتها ، وأن التجارة لمسافات بعيدة لم تلعب دورا فى تقرير اغراض أو أساليب الإنتاج ، وإن لم تكن غائبة بالضرورة . وأبرز ملمح للإقطاع — فى هذا الصدد — هو أنه نظام للإنتاج من أجل المنفعة .

فالحاجات المجتمع معروفة ، والإنتاج يخطط وينظم من أجل سد تلك الحاجات . وتلك النتائج على درجة كبيرة من الأهمية . وكما ذكر ماركس فى كتابه رأس المال « من الواضح ... أن فى أى تكوين اقتصادى معين للمجتمع حيث لا تتحكم فى المنتج قيمة المبادلة ، وإنما تتحكم فيه قيمة المنفعة ، يتحدد فائض العمل بجموعة معينة من الحاجات قد تكثر أو تقل ، وأنه ليس ثمة تطلعا غير محدود الى فائض العمل ينشأ من طبيعة الإنتاج ذاتها » . وبعبارة أخرى ، لا يوجد ضغط — كذلك الذى نجده فى ظل الرأسمالية — من أجل استمرار تحسين طرق الإنتاج . فالأساليب الفنية وأشكال التنظيم تستقر فى أوضاع قائمة بالفعل ، وكلما كان الأمر كذلك ، كان هناك اتجاها تويا جدا لتوجيه حياة المجتمع كله نحو العرف والتقاليد ، على نحو ما تعلمناه من المادية التاريخية .

ولا يجب أن تستنتج — على اية حال — أن مثل هذا النظام ثابت بالضرورة . إذ تعد المنافسة بين السادة وبعضهم البعض وبين الأفعال وبعضهم البعض حول الأرض التى تشكل أساس القوة والمكانة معا ، أحد عوامل عدم الثبات فى النظام . وتناظر تلك المنافسة التنافس على الأرباح فى ظل الرأسمالية ، ولكن آثارها مختلفة تمام الاختلاف . فهى تخلق حالة حرب مستمرة بصورة أو بأخرى ، ولكن ما ينجم عنها من فقدان الأمان بالنسبة للحياة والممتلكات بعيد تماما عن تغيير طرق الإنتاج على نحو ما تفعل المنافسة الرأسمالية ، فهى تزيد من التبعية المتبادلة للسيد والفصل ، ومن ثم تدعم البناء الأساسى للعلاقات القطاعية . فالحروب القطاعية تصيب المجتمع بالفقر والانهك ، ولكنها لا تدفعه الى التطور .

وثمة عاملا آخر لعدم استقرار النظام نجده في نمو السكان ، فمبناء الإقطاعية يضع حدودا لعدد المنتجين الذين يمكن استخدامهم وعدد المستهلكين الذين تتولى اعاشتهم ، بينما تحول المحافظة الطبيعية للنظام دون حدوث توسع شامل . ولا يعنى ذلك بالطبع أنه لم يكن هناك نمو سكتى ، ولكن كان هناك اتجاها للحد من زيادة السكان ، ودفع أبناء القن الصغار خارج اطار المجتمع الإقطاعى ليكونوا نوعا من السكان المشردين — الذين يعيشون على المسحقات أو قطع الطرق ويمدون جيوش المرتزقة بها تحتاجه من الرجال — التى كانت من سمات العصور الوسطى . وبينهما كان ذلك الفائض السكتى يساهم في تحقيق عدم الاستقرار وتعكر صفو الأمن ، لم يكن له تأثير خلاق أو ثورى على المجتمع الإقطاعى .

وقد نستنتج ان الإقطاع في اوربا الغربية كان نظما يميل الى الإبقاء على أساليب وعلاقات معينة للإنتاج ، على الرغم من فقدانها الزمن للاستقرار والأمن . واعتقد ان ثمة ما يبرر لنا الأخذ بما قاله ماركس عن الهند قبل خضوعها للحكم البريطانى : « لم تتجاوز كل الحروب الأهلية والغزوات والثورات والفتوح والمجاعات ما دون السطح » .

واعتقد ان دوب لو كان قد أخذ في اعتباره تلك الطبيعة المحافظة النظرية المتأزمة للتغير ، التى اتسم بها الإقطاع في اوربا الغربية ، لأضطر الى تغيير النظرية التى وضعها ، والتى تتصل بالتفكك والانهيال الذى حدث في العصور الوسطى المتأخرة .

٢ — نظرية دوب الخاصة بسقوط الإقطاع :

يوجز دوب التفسير المقبول لسقوط الإقطاع على النحو التالي : « قدم الباحثون لنا — في الغالب — صورة اقتصاد راكد بدرجة أو بأخرى ، تفكك نتيجة تأثير التجارة ، التى كانت بمثابة قوة خارجية تطورت خارج اطار النظام الذى احتوت عليه في نهاية الأمر . وبذلك حصلنا على تفسير للانتقال من النظام القديم الى النظام الحديث ، وهو تفسير يرى الأسباب الموضوعية تتمثل في نظام المبادلة بين اقتصاد الإقطاعية والعالم الخارجى . فالاقتصاد الطبعى ، واقتصاد المبادلة نظامان اقتصاديان لا يمكن أن يمتزجا ببعضهما البعض ، ووجود النظام الأخير يكفى لأن يؤدي الى تفكك النظام الأول على نحو ما جاء بذلك التفسير » . ولا ينكر دوب « الأهمية البارزة » لهذه العملية: « فقد كانت ترتبط بالتغيرات التى اتسمت بها عند نهاية العصور الوسطى » ولكنه يجد ان هذا التفسير غير كاف لأنه لا يسبر غور اثر التجارة على الإقطاع بدرجة كافية . واذا نظرنا الى المشكلة عن قرب — على حد قوله — نجد أنه « في الواقع يوجد الكثير من الأدلة التى تشير الى أن نمو الاقتصاد

النقدى في حد ذاته ادى الى زيادة القناعة ، كما ان هناك دليل على ان نمو الاقتصاد النقدى كان سببا في انهيار القطاع .

ولتأييد هذا الراى ، يورد دوب قدرا كبيرا من المسادة التاريخية ، و « المثل البارز » على ذلك « نجده حيث استشرى القطاع في شرقي أوروبا عند نهاية القرن الخامس عشر ، وهو ما يعرف بالقناعة الثانية التى كتب عنها فردريك انجلز ، فهى بمثابة احياء للنظام القديم ارتبط بنمو الانتاج من أجل السوق » . وعلى أساس هذه المسادة ، يقول دوب بأنه اذا كان العامل المؤثر الوحيد في أوروبا الغربية هو ظهور التجارة ، فان النتيجة التى تترتب على ذلك لابد ان تتمثل في زيادة تفكك القطاع . ويترتب على ذلك وجود عوامل أخرى مؤثرة ، عليها ان تحدث النتائج المتوقعة .

فما تلك العوامل ؟ يعتقد دوب أننا يمكن ان نجد تلك العوامل داخل النظام القطاعى نفسه ، ويضيف انه « لا يتوانر الكثير من الأدلة او الاستنتاجات » ، ولكنه يشعر ان « تلك النوع من الأدلة الذى بين ايدينا يشير بقوة الى عدم كفاية نظام القطاع كمنظم انتاجى ، الى جانب حاجة الطبقة الحاكمة الى مزيد من الدخل ، كان السبب الاول في انهيار النظام ، منذ ان دعت تلك الحاجة الى الدخل الاضافى الى زيادة الضغط على المنتج : الى الدرجة التى اصبح عندها ذلك الضغط يفوق طاقته على الاحتمال » . وكانت نتيجة هذا الضغط المتزايد تتمثل في انها « قد أدت الى اجهاد او حتى تضاءل قوة العمل التى يعتمد عليها النظام في بقائه » .

وبعبارة أخرى ، فان السبب الأساسى لسقوط القطاع — حسب نظرية دوب — يمكن في زيادة استغلال قوة العمل : فهجر الاقنان ضياع السادة في اعداد كبيرة ، ومن بقى منهم كانوا قلة وقع على عاتقها عبء العمل المتزايد لتمكين النظام من البقاء على أسسه القديم . وكانت تلك التطورات هى التى أرغمت الطبقة القطاعية الحاكمة على الأخذ بنظام استبدال خدمات العمل ، فأجروا اراضى الضياع للاقنان المستأجرين ، الخ . أكثر مما كان ذلك نتيجة لظهور التجارة ، مما ادى — في نهاية الامر — الى حدوث تحول في العلاقات الانتاجية في الريف .

١ — نقد لنظرية دوب :

وحتى تستطيع هذه النظرية الوقوف على اقدامها ، يجب ان يبين دوب ان زيادة حاجة الطبقة القطاعية الحاكمة الى الدخل ، وهروب الاقنان من الأرض ، يمكن تفسيرهما على انهما قوتان تعملان داخل النظام القطاعى : دعنا اذن نرى كيف حاول دوب ذلك .

أولا ، فيما يتعلق بحاجة السادة الى الدخل ، يقدم لنا دوب عددا من العوامل التي يعتبرها عوامل قطرية في النظام الاقتصادي . فقد كان الاقتنا محل الزدراء ، وكانوا ينظرون اليهم باعتبارهم مصدرا للدخل بالدرجة الاولى . وازداد حجم الطبقة الطفيلية كنتيجة للزيادة الطبيعية في العائلات الثنبيلة ، بما يترتب على ذلك من مضاعفة حجم الطبقة الاقتصادية ، وكانوا جميعا « يعيشون على فائض عمل الاقتنا » . وادت الحروب وأعمال السلب والنهب الى « زيادة نفقات البيوت الاقتصادية » و « نشرت البوار والدمار في الأرض » . وأخيرا ، « مع تطور عصر ألفروسية ، ازدادت بيوت النلاء اسرافا ، كما ازدادوا تبذيرا في ولائهم ، وتسابقوا مع بعضهم البعض على الأخذ بمظاهر البذخ والأبهة » .

وبغض النظر عن مصالح الاقتنا والحروب وأعمال السلب والنهب ، استمر اثنان من هذه العوامل خلال العصر كله ، وإذا كنا قد ازدادا حدة مع مرور الزمن ، فإن ذلك يتطلب تفسيرا ، ولا يمكن أن نأخذها ببساطة على أنها من الملامح الطبيعية للاقطاع . ولا يحاول دوب أن يشرح لنا مثل هذا الاتجاه ، وعلى أية حال ، فإن ما أورده من آثار يرجعها الى الحروب الصليبية خلال الفترة الحاسمة من تطور الاقطاع يفهره الكثير من الشك . فقد قامت الحروب الصليبية في الشرق قبل كل شيء ، وعاش النبلاء جاثبا من تلك الحقبة بعيدا عن الأرض . وكثت الحروب الصليبية — الى حد ما — حيلت سلب ونهب عادت بالكثير من المغانم المادية على من قابوا بها ومن شاركوا فيها ، كما أنها كانت بديلا عن الحروب الاقتصادية الطبيعية التي سادت في ذلك الوقت ، ولا تعد اضافة لها . وجملة القول ، أنه يتضح لنا أن هذان العاملان لا يقدمان الكثير من الدعم لنظرية دوب .

ويختلف الأمر — أحيانا — بالنسبة للعاملين الآخرين ، وهما على وجه التحديد : زيادة حجم الطبقة الطفيلية ، وزيادة اسراف النبلاء . وهنا يتوفر لنا — بالدرجة الاولى — دليل على الحاجة الى المزيد من الدخل . ولكن يعوزنا أيضا الدعم الضروري لنظرية دوب . فقد صاحب زيادة حجم الطبقة المتسلقة زيادة في عدد الاقتنا . اصف الى ذلك ، أنه كان ثمة الكثير من الأراضي القبلية للزراعة التي يمكن استغلالها خلال العصور الوسطى . ومن ثم فإن النظام الاقتصادي كان يتوسع ببطء ولكن باستمرار ، رغم طبيعته المرطبة في المحافظة . وعندها نأخذ في اعتبارنا حقيقة أن الحرب قد ألحقت الضرر بالسادة الاقتصاديين بالدرجة الاولى (حيث كانوا الطبقة الوحيدة التي تحمل السلاح) ، قد نشك فيما إذا كان ثمة زيادة نسبية في حجم الطبقة المتسلقة . وفي غيبة الدليل الواضح بطريقة أو بأخرى ، لا نجد بالتأكيد مجررا للتركيز على هذا العامل .

ومن ناحية أخرى ، ليس ثمة ما يدعو الى الشك في حقيقة زيادة اسراف الطبقة الانتاعية الحاكمة ، فالأدلة التي تشير الى وجود هذا الاتجاه وفيرة . ولكن هل يفسر الاتجاه نحو زيادة الاسراف على ضوء طبيعة النظام الانتاعى ، او هل يعكس ذلك — أحيانا — ما كان يحدث خارج النظام الانتاعى ؟ يبدو لى أنه يجب أن نتوقع أن يكون الامر الثانى هو الأرجح . وحتى في ظل نظام ديناميكى كالنظام الراسمالى ، يعد التغير التلقائى في انواق المستهلكين امرا غير ذى بال ، ويجب أن نتوقع أن يصدق ذلك على مجتمع تقيده التقاليد مثل المجتمع الانتاعى . زد على ذلك ، اننا نجد اسبابا عديدة لزيادة اسراف الطبقة الانتاعية الحاكمة اذا نظرنا الى ما كان يدور خارج النظام الانتاعى : فقد جلب الاتساع السريع للتجارة اعتبارا من القرن الحادى عشر كميات وتنوعيات من السلع أصبحت في متناول الأيدى ، ويعترف دوب بوجود هذه العلاقة بين التجارة وحاجات الطبقة الانتاعية الحاكمة . ولكن يبدو لى أنه قد مر عليها ممرورا طفيفا ، ولو كان قد اعطاها الوزن الذى نستحقه ، لادرك أن زيادة اسراف الطبقة الحاكمة كثفت ترجع الى اسباب خارجية عن النظام الانتاعى .

دعنا ننقل الى مشكلة هرب الأثمنان من الأرض ، ثمة التقليل من الشك في أن ذلك كان سببا هاما من اسباب أزمة الاقتصاد الانتاعى التي ميزت القرن الرابع عشر . ويفترض دوب أن ذلك كان يرجع الى جور السادة (الذى يعود — بدوره — الى حاجتهم المتزايدة الى الدخل) ومن ثم يمكن تفسيره على أنه عملية تمت داخل النظام الانتاعى ، ولكن هل استطاع دوب أن يقدم لنا حالة مقنعة تدعم ذلك الافتراض ؟

ما أحسبه قد فعل ، فلم يكن باستطاعة الأثمنان هجر الانتاعيات مهما بلغ ظلم سادتهم ، إلا اذا كان ثمة مكانا يلجأون اليه . لقد كان المجتمع الانتاعى حقا يتجه الى خلق فائض من السكان المشردين — على نحو ما اشرت من قبل — ولكن أولئك السكان المشردون الذين شككوا حالة المجتمع ، تكونوا من أولئك الذين لم يكن لهم مكان في الانتاعيات ، ومن الصعب افتراض أن أى زيادة ملحوظة في عدد الأثمنان تؤدي الى تركهم لحيازاتهم ، وهبوطهم الى الدرك الأسفل من السلم الاجتماعى .

وعلى أية حال ، فإن تلك المشكلة تأخذ شكل ظاهرة جديدة — لم تتل الا التقليل من انتباه دوب — عندما نتذكر أن هرب الأثمنان تزامن مع نمو المدن ، وخاصة في القرنين الثانى عشر والثالث عشر . ولا ريب أن المدن التي كثفت تتطور بسرعة ، والتي وفرت فرصة الحرية والعمل ، والوضع الاجتماعى الأحسن ، كثفت تشكل عنصر اجتذاب قوى لسكان الريف المهمومين . كما أن مواطنى المدن انفسهم يسروا سجيل هرب الأثمنان من

سلطة سادتهم حتى يسدوا حاجة مدتهم الى الايدى العاملة الاضافية ، ويهدموا توتهم العسكرية . وقد علق ماركس على ذلك — في احد خطاباته الى انجلز — بقوله : « ثمة ما يثير الاهتمام من حين لآخر بالطريقة التى كان سكان المدن فى القرن الثانى عشر يشجعون بها الفلاحين على الهرب الى المدن » .

واستنادا الى هذه الخلفية ، تصد حركة الهرب من الأرض نتيجة طبيعية لنشوء المدن . ولا ريب أن الجور الذى وصفه دوب فى كتابه ، كان عاملا هاما فى دفع الاقنان الى الهرب ، ولكنه لا يشكل — فى حد ذاته — سببا لهجرة أعداد كبيرة من الاقنان .

ومن الممكن انقاذ نظرية دوب عن الدوافع الداخلية لسقوط الإقطاع ، اذا كان من الممكن أن يعد نشوء المدن عملية تمت داخل اطار النظام الإقطاعى . ولكننى لا أجد ذلك من خلال قراعى لكتاب دوب . فهو يقف موثقا افضل عند تصديه لقضية اصول مدن العصور الوسطى ، ولكنه يعترف بأن نمو تلك المدن كان يرجع الى اهميتها كمراكز تجارية . ولما كان من المستحيل اعتبار التجارة شكلا من اشكال الاقتصاد الإقطاعى ، فان دوب لا يستطيع القول ان ظهور مجتمع المدينة كان نتيجة لأسباب إقطاعية داخلية .

وحتى نجعل نقننا لنظرية دوب عن سقوط الإقطاع ، يمكن القول انه باغفاله تحليل قوانين واتجاهات الإقطاع فى اوربا الغربية ، اخطا فى اعتبار بعض التطورات التاريخية المهيئة اتجاهات ملازمة للإقطاع ، ويمكن أن تفسر تلك الاتجاهات على انها ناشئة عن أسباب خارجة عن النظام الإقطاعى .

• — المزيد من التفاصيل حول نظرية سقوط الإقطاع :

بينما أجد نظرية دوب حول سقوط الإقطاع غير مقنعة لعدة اعتبارات ، اعتقد انه قدم مساهمة هامة لحل تلك المشكلة . فقد برع فى الكثير من النقد الذى وجهه الى النظريات التقليدية ، ويبدو جليا انه لا يمكن اعتبار النظريات التى لا تأخذ بالعوامل التى أكد عليها دوب — وخاصة زيادة اسراف الطبقة الحاكمة وفرار الاقنان من الأرض — نظريات صحيحة . ومن ثم تدوين الملاحظات التالية لدب بالكثير حتى لو اختلفت عن وجهة نظره .

ويبدو لى أن النجاح لم يحالف دوب فى زعزعة جانب النظرية التى تلقى القبول على نطاق واسع ، والتى ترى أن علة سقوط الإقطاع تضرب بجذورها فى نمو التجارة . ولكنه اشهر الى ان اثر التجارة على التنظيم الإقطاعى كان

أكثر تعقيدا مما جرت العادة على اعتقاده ، فالفكرة القليلة بأن التجارة تعادل « الاقتصاد النقدي » وأن الاقتصاد النقدي يفكك أوصال العلاقات القطاعية ، فكرة على درجة كبيرة من البساطة . ولنحاول أن نسبر غور علاقة التجارة بالاقتصاد القطاعي بشكل أوضح .

يبدو لي أن الصراع الهام في هذا الصدد لا يكمن في الصراع بين « الاقتصاد النقدي » و « الاقتصاد الطبيعي » ، ولكنه يهتل في الصراع بين الإنتاج من أجل السوق والإنتاج من أجل المنفعة . علينا أن نحاول الكشف عن العملية التي تمكنت عن طريقها التجارة من إيجاد نظام للإنتاج من أجل السوق ، وأن نتتبع أثر ذلك النظام على النظام القطاعي الأسبق وجودا والذي يقوم على الإنتاج من أجل المنفعة .

يحتاج أي نظام اقتصادي إلى قدر معين من التجارة ، وذلك فيما عدا الاقتصاد المفرط في بدائيته . ومن ثم كانت الأسواق المحلية القروية والباعة الجائلون في العصور المظلمة الأوربية سندا للنظام القطاعي ، أكثر من كونها تهديدا له : فقد أمدوا النظام بالحاجات الضرورية دون أن يتزايد حجمها بالدرجة التي تؤثر على بنية العلاقات الاقتصادية . وعندما بدأت التجارة توسع من نطاقها في القرن العاشر (أو ربما قبله) ، كان ذلك في مجال التجارة الخارجية ، التي تتميز عن التجارة المحلية ، واقتصرت على مبادلة السلع الغالية الثمن نسبيا ، التي تستطيع تغطية تكاليف النقل الباعظة في ذلك العصر . وطالما بقيت تلك التجارة محصورة في إطار ما يمكن أن نسميه بنظام التجول ، فإن آثارها ظلت محدودة بالضرورة . ولكن عندما تجاوزت مرحلة التجول ، وبدأت تسفر عن قيام مراكز تجارية محلية ، ظهر عامل كيمي جديد . لأن تلك المراكز أصبحت تشتغل بانتاج السلع لحسابها الخاص ، رغم ارتكازها على السلع المأجوبة من الخارج . وكان عليها أن تعتمد في مؤنثها على الريف المحيط بها ، وأحرزت حرفة اليدوية درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل بشكل أكبر مما عرفه الاقتصاد القطاعي ، ولم تقم تلك المراكز بمد سكان المدن بالمنتجات التي يحتاجون إليها فحسب ، بل أمدت سكان الريف بالسلع التي يستطيعون شرائها مقابل ما يبيعونه من سلع في سوق المدينة . ومع حدوث ذلك ، فقدت حقوق الاتجار بالسلع المأجوبة من الخارج — التي كانت النواة التي نبت منها تلك المراكز التجارية — أهميتها الفريدة ، وربما احتلت — في معظم الأحوال — المرتبة الثانية في اقتصاديات المدينة .

ومن ثم نرى كيف كانت التجارة المأجوبة من الخارج قوة خلاقة ، اتلمت نظام الإنتاج من أجل المأجولة جنبا إلى جنب مع النظام القطاعي القديم للإنتاج من أجل المنفعة . وما كاد هذان النظام يتجوران ، حتى بدأ

يؤثران في بعضهما البعض . دعنا الآن نفحص بعض تيارات التأثير التي جرت من اقتصاد المبادلة الى اقتصاد المنفعة .

لقد برزت - في المحل الأول - عدم كفاية المؤسسة الانتاجية القطاعية - وهو ما لم يلتفت اليه أحد من قبل ، وربما كان ذلك بسبب غياب نظم منافس - وذلك نتيجة التناقض مع النظام الأكثر ترشيدا القائم على التخصص وتقسيم العمل . وكان من الممكن شراء السلع المصنعة بسعر أرخص من صنعها ، وأدى هذا الضغط على الشراء الى حدوث ضغط على البيع . وأدى هذان الضغطان معا الى اجتذاب الضياع القطاعية الى فلك اقتصاد المبادلة . ويتسأل بيرن Pirenne :

« ما فائدة تلك الورش الانتاجية الآن ، التي قامت في كل اقطاعية هامة ، والتي درجت على الاحتفاظ بعدد محدود من الأتقان الذين يشغلون بصناعة النسيج وأدوات الفلاحة ، ولا تبلغ مهارتهم نصف مهارة حرفيي المدينة المجاورة ؟ لقد اتبعت لهم فرصة الاختفاء في كل مكان - غالبا - على مر القرن الثاني عشر » (١) .

وفي المحل الثاني ، أدى وجود قيمة المبادلة كحقيقة اقتصادية واسعة النطاق ، الى حدوث تحول في موقف المنتجين . فقد أصبح بالإمكان الآن التماس الثروات ، لا من خلال اقتناء السلع المستهلكة ، بل من خلال امتلاك النقود أو الحقوق النقدية . وما لبث امتلاك الثروة أن أصبح غاية في حد ذاته في ظل اقتصاد المبادلة ، ولم يؤثر هذا التحول السيكولوجي في أولئك الذين يرتبطون به ارتباطا مباشرا فحسب ، بل اثر أيضا (بدرجة أقل ما في ذلك شك) في أولئك الذين اتصلوا باقتصاد المبادلة . ومن ثم تزود التجار وأعضاء المجتمع القطاعي القديم بما نسميه اليوم « موقف مصلحي » فيما يتصل بالشئون الاقتصادية . ولما كان رجال الأعمال يحتاجون دائما الى المزيد من الدخل ، فإن ذلك يفرض لنا جاتبا من تزايد حاجة الطبقة الحاكمة الى الدخل ، الذي يؤكد دوب - على نحو ما رأينا - عندما يعدد عوامل سقوط القطاع .

وفي المحل الثالث ، يأتي التطور الذي طرأ على أدواق الطبقة الحاكمة القطاعية والذي يعد مهما في هذا الصدد . ويصف بيرن هذه العملية بقوله:

« تخلق التجارة في كل مكان تنتشر فيه الرغبة في السلع الاستهلاكية الجديدة ، التي تجلبها معها . وتميل الأرستقراطية دائما الى احاطة نفسها بظواهر الأبهة ، أو على الأقل بوسائل الراحة التي تتلام مع مكنتها

الاجتماعية . على سبيل المثال وعندما تقرر حياة فارس في القرن الحادى عشر بحياة فارس في القرن الثانى عشر ، نلهمس مدى زيادة تكاليف الطعام واللباس والاثاث ، وفوق ذلك السلاح ، خلال تلك الفترة « (١) .

وهنا نجد ما قد يكون مفتاحا لحاجة الطبقة الحاكمة الاقتصادية الى المزيد من الدخل فى العصور الوسطى .

واخيرا ، فتح ظهور المدن — التى كانت بمثابة مراكز ومحاضن لاقتصاد المبادلة — الطريق اىلم اثنان الريف لحياة أكثر حرية واحسن حالا . وكان ذلك — بلا ريب — السبب الرئيسى للفرار من الأرض ، الذى كان دوب على صواب عندما عده من العوامل الحاسمة التى أدت الى سقوط الاقطاع .

ولا ريب أن ظهور اقتصاد المبادلة كانت له آثار أخرى على النظام القديم ، ولكن اعتقد أن الآثار الأربعة التى أوردتها كانت على درجة كافية من الحجم والقوة فادت الى انهيار النظام الانتاجى القديم . فقد جعلت هذه العوامل التى تتمثل فى كفاية ورتى الانتاج المتخصص ، والمكاسب الكبرى التى يمكن تحقيقها من وراء الانتاج من أجل السوق وليس من أجل المنفعة المباشرة ، وجاذبية حياة المدن للعمال ، جعلت هذه العوامل الأربعة مسألة سيطرة النظام الجديد مسألة وقت ، يتحقق له النصر بمجرد أن يقوى بالدرجة التى تمكنه من الوقوف على أقدامه .

ولكن انتصار اقتصاد المبادلة لا يعنى بالضرورة انتهاء القنانة أو فلاحه الضياع الاقتصادية . فان اقتصاد المبادلة يتواءم مع العبودية أو القنانة ، أو العمل المستقل ، أو العمل المأجور . والتاريخ غنى بالأمثلة على الانتاج من أجل السوق ، عن طريق ضروب العمل سائلة الذكر . ولذلك كان دوب على صواب عندما رفض الأخذ بالنظرية القائلة بأن ظهور التجارة . يؤدي الى تصفية القنانة بصورة تلقائية ، وإذا كانت القنانة تعرف بالاقطاع ، فان ذلك يصدق ايضا على الاقطاع ذاته . فالحقيقة القائلة بأن تقدم اقتصاد المبادلة سار جنباً الى جنب مع تدهور القنانة تحتاج الى تفسير ، ولا يمكن أن نأخذ بها ببساطة كحقيقة مسلمة .

واعتقد أننا عند تحليلنا لظك المسألة ، يجب أن نتخطى الطابع غير المؤكد لانهيار القنانة فى غربى أوربا . فيشير دوب الى أن تقدم التجارة فى بعض أقاليم غربى أوربا كان مصحوبا بزيادة روابط القنانة وليس بتحلل

تلك الروابط . ولا ريب أن ذلك رأى على صواب . وقد نجح دوب في إبراز عدد من التناقضات الظاهرية . ولكن لا يجب أن تعينا تلك الردة المؤتدة عن استجلاء جوانب الصورة التي تتمثل في استبدال نظام زراعة الفضية القطاعية عن طريق الفلاحين المستأجرين الأحرار بنظام عمل القناة واستخدام العمل المأجور على نطاق محدود . وتكمن المشكلة الحقيقية في أخذ ذلك الاتجاه بعين الاعتبار .

ويبدو لي أن ثمة سببان حاسمان من بين الأسباب المعقدة ائلك الاتجاه يتسمان بأهمية خاصة . أولهما ، أن ظهور المدن الذي كان علما في ربي أوربا - قدم الكثير للأقنان الذين التمسوا سبيل الفرار من الإقطاعية - ولم يقدم لهم مجرد مأوى يلونون به ، كما أدى إلى تغيير أوضاع أولئك الذي ظلوا خارج المدن . ولعل عددا محدودا من الأقنان حزم لبعته وشد الرحا إلى المدن ، ولكن المدن غطت الكثير لجمال ضغط المستوى المرتفع للحياة فيها يؤثر على الريف . كان ترتفع الأجور في منطقة تسود فيها الأجور المنخفضة ، عند وجود احتمال لانتقال العمال إلى منطقة أخرى ، يحذلون فيها على أجور مرتفعة ، ومن ثم تقدم يدس الامتيازات إلى الأقنان عندما يكون ثمة احتمال لانتقالهم إلى المدن . وقد به تلك الامتيازات بالضرورة إلى منح الأقنان حرية أكبر ، وتحويل العوائد القطاعية إلى إجراءات تقنية .

وثاني هذين السببين يتمثل في أنه ينبغي أن من الممكن تحول القطاعية - في الكثير من الحالات - إلى نظام الإنتاج من أجل السوق ، فلهذا لم تكن على درجة من الكفاية لمثل هذا التحول بصفة أساسية ، كما لم تكن تتناسب مع ذلك الغرض ، فالأساليب الفنية كانت بدائية ، وتقسيم العمل كان متخلفا . وكانت القطاعية تنفقر إلى التنظيم من انلادية الإدارية ، فلم يكن هناك حد واضح يفصل بين الإنتاج والتهلاك حتى أنه كان من الصعب تقدير تكلفة الإنتاج ، زد على ذلك أن كل شيء في القطاعية كانت تنظمه العادات والتقاليد . ولا يصدق هذا على أساليب الزراعة فحسب ، بل ينسحب أيضا على كمية العمل المستخدم وتقسيمه بين العمل الضروري والعمل الفائض ، فثمة واجبات تقع على عاتق الفن ، ولكن له حقوق كذلك . ووضعت تلك القواعد والنظم العرفية الكثير من المزايل في طريق ترشيد استغلال الموارد البشرية والمالية من أجل تحقيق مكاسب مالية . وكان يجب العثور على أشكال جديدة للعلاقات الإنتاجية والتنظيم أن عاجلا أو آجلا لمواجهة متطلبات النظام الاقتصادي المتغير .

فهل ينعكس ذلك على « القناة الثانية » في القرن السادس عشر وما بعده في شرقي أوربا ، التي يهتم بها دور ، اهتماما خاصا ؟ وكيف أدى نمو التجارة إلى حدوث تلك الزيادة الدرامية في قيود القناة ؟

« واعتقد أننا نستطيع العثور على اجابة لهذين السؤالين في جغرافية القناعة الثانية ، في حقيقة ان تلك الظاهرة تصبح أكثر وضوحا وعفوا كلما اتجهنا شرقا بعيدا عن مركز اقتصاد المبادلة الجديد . ففي مركز اقتصاد المبادلة حيث تطورت حياة المدن ، كان ثمة بديل أمام العامل الزراعى للبقاء في الأرض ، ومنحه ذلك موقف المساوم القوي . وعندما تحولت الطبقة الحاكمة الى الانتاج من أجل السوق لتحقيق مكاسب مالية ، وجدت انه من الضروري اللجوء الى أشكال استغلالية جديدة ، أكثر مرونة وتقدما . وعلى هامش اقتصاد المبادلة يخطف وضع كل من ملك الأرض والعامل الزراعى اختلافا كبيرا . فالمعامل لا يستطيع الفرار من الأرض لأنه لا يجد مكانا يلجأ اليه ، فهو من الناحية العملية تحت رحمة سيده الذي لم يخضع للحياة الحضرية المتغيرة . وعندما زاد توسع التجارة من رغبة الطبقة الحاكمة في الربح ، نتج عن ذلك زيادة التركيز على الأساليب القديمة للاستغلال بدلا من البحث عن أشكال جديدة له . وفي الفقرة التالية يللمس ماركس جذور هذه المشكلة (رغم أنه لم يكن مهتما بالقناعة الثانية في شرقى أوروبا) حيث يقول :

« عندما ينجرّف أولئك الذين يعتمد انتاجهم على الأشكال الدنيا من عمل العبيد ، أو عمل السخرة ... الخ ، الى دوامة السوق العالمية التي يسيطر عليها أسلوب الانتاج الرأسمالى ، يصبح بيع منتجاتهم للتصدير موضع اهتمامهم الرئيسى ، وبذلك طعبت الفظائع المتعدية للاسراف في العمل بالفظائع البربرية للعبودية والقناعة .. الخ » (١) .

ويذهب دوب الى أن انهيار الإقطاع في غربى أوروبا يرجع الى اسراف الطبقة الحاكمة في استغلال القوى العاملة في المجتمع . فلذا صبح ذلك ، يبدو لى أن القول بأن انهيار الإقطاع في غربى أوروبا يرجع الى مجز الطبقة الحاكمة عن الاحتفاظ بسيطرتها على قوة العمل في المجتمع ومن ثم الاسراف في استغلالها ، يكون أكثر دقة في التعبير .

٦ — ما الذى خلف الإقطاع في غربى أوروبا ؟

وفقا للتسلسل الزمني الذي أورده دوب — والذي لا يخطف معه أحد جوله — مر الإقطاع في غربى أوروبا بآزمة حادة في القرن الرابع عشر ، ومن ثم تنكك بسرعت متوافقة في المناطق المختلفة . ولا نستطيع — من ناحية أخرى — أن نتحدث عن بداية المرحلة الرأسمالية حتى النصف الثاني من

القرن السادس عشر على الأرجح . ويدعو هذا الى طرح السؤال التالي : كيف نتحدث عن النظام الاقتصادي في الفترة الواقعة بين القرن الرابع عشر (تفكك الإقطاع) والنصف الثاني من القرن السادس عشر ، وهي الفترة التي لا تعد انقطاعية أو راسمالية إذا أخذنا في اعتبارنا أسلوب الإنتاج ؟ انه سؤال هام ، ونحن نحين لدوب بإثارته على هذا النحو القاطع .

غير ان اجابة دوب على سؤاله كانت مترددة وغير حاسمة . لقد بلغ أسلوب الإنتاج الإقطاعي — حقا — «مرحلة متقدمة من التفكك ، ونهبت البرجوازية التجارية بما حققته من ثروة ونفوذ ، ونلمح في الحرف الحضرية وظهور طبقة متوسطة من الفلاحين الملاك الميسورين أسلوبا للإنتاج نال استقلاله عن الإقطاع ، وكانت غالبية الفلاحين الصغار تدفع إيجارا نقديا .. وكثفت الضياع تفلح في الغالب عن طريق العمل المأجور .. ولكن دوب يصف كل واحدة من تلك الظواهر بقوله إجمالا أن «الملاقات الاجتماعية بين المتقنين وسادتهم في الريف ، احتفظت بالكثير من سمات المصور الوسطى ، وبقي — على الأقل — الكثير من مظاهر النظام الإقطاعي » . وبعبارة أخرى . كانت اجابة دوب تعني — في رأبي — أن تلك الفترة كانت انقطاعية قبل كل شيء .

وعلى أية حال ، فإن تلك الاجابة ليست مرضية تماما . فإذا أعتبرت الفترة سابقة الذكر فترة انقطاعية ، حتى من وجهة نظر التعريف الشمولي الذي قدمه دوب ، كان عليها أن تقتزن باستمرار وجود القنانة في الريف ، غير أن ثمة حجة تذهب الى أن تلك الفترة شهدت اضمحلال القنانة الى أدنى حد ممكن في جميع أنحاء أوروبا الغربية ، اذ يقول ماركس :

« اختفت القنانة في إنجلترا — من الناحية العملية — في أواخر القرن الرابع عشر . وكانت الغالبية العظمى من السكان عندئذ وخلال القرن الخامس عشر — الى حد كبير — تتكون من الفلاحين الملاك الأحرار ، مهما كانت الصفة الانقطاعية التي يفتني وراءها حقهم في الملكية » (١) .

ويبدو أن ماركس تحفظ حول مدى انتشار هذا التطور في القارة الأوروبية ، ولكن لابد أن يكون قد عدل عن هذا التحفظ قبل انقضاء أجله . ففي نهاية عام ١٨٨٢ وقبل وفاة ماركس بثلاثة أشهر ، كتب أنجلز بحثا حول المارك وهو نظام الأراضي القديم في ألمانيا ، وأرسل أصول البحث الى ماركس وكتب عليها التعليق التالي : « ان ما يهمني هو النقطة الخاصة بالاختفاء

النام للفتنة — قانونا أو معلا — في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ،
لأنك أبديت فيها سبق رأيا مخالفا لهذا الرأي « (١) . وبعد يومين كتب إليه
ماركس يقول : « أعيد هذه الأصول إليك ، وهي حسنة جدا » (٢) ورد عليه
انجلز بقوله : « انتنى سعيد لتوصلنا الى اتفاق حول تاريخ الفتنة ، كما
يقول رجال الأعمال » (٣) .

وتشير هذه الفقرات الى أن رأى ماركس وانجلز يتمثل في أنه بحلول
القرن الخامس عشر ظهرت بدائل من بين الأشكال القطاعية القائمة وأن
الفتنة لم تعد تمثل علاقة انتاجية سائدة في غربي أوروبا . ولا نجد في الحليل
الذى أورده دوب ما يدفعنا الى الاعتقاد الى أن ثمة ما يبرر القول برأى
مخالف لما ذهب إليه ماركس وانجلز .

وقد يجيب دوب على ذلك بقوله أنه لم يعط رفضه لهذا الرأى وأنه
لا يرى أن الفتنة قد اختفت أخفاء مفاجيا ، وأن تصنيفه لتلك المرحلة على
أنها مرحلة قطاعية أساسا يرتكز على حقيقة أن حركة الفلاح كانت لا تزال
محدودة وأنه كان يرتكز الى مالك الأرض في الكثير من النواحي . فما يقوله
يمكن — في اعتقادي — أن نفسره على هذا النحو ويؤكد كريستوفر هل
— الذى يعد في مركز يمكنه من معرفة المعنى الذى قصده دوب — هذا التفسير
حيث يذكر أن :

« تعريف دوب للقطاع يمكنه من توضيح الصورة التى كان عليها
الريف الانجليزى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر . فهو يرفض
وجهة النظر التى تعرف القطاع بخدمات العمل وتعلق أهمية خاصة على
الفناء الفتنة في انجلترا . فيشير دوب الى أن الفلاحين الذين كانوا يدفعون
إيجارا نقديا (وهم غالبية سكان الريف الانجليزى في القرن السادس عشر)
قد يكونوا مرتبطين ارتباطا وثيقا من عدة نواح بمالك الأرض الذى يعيشون
في كنفه ... واخذت العلاقات الرأسمالية في الزراعة تنتشر في انجلترا في
القرن السادس عشر ، ولكن علاقات الاستغلال السائدة في معظم أنحاء
الريف كانت لا تزال قطاعية ... والأمر الهام هنا لا يتمثل في الشكل القانونى

(1) Selected Correspondence, p. 408.

(2) Briefwechsel, Marx-Engels-Lenin Institute ed., IV, p. 694.

(3) Selected Correspondence, p. 411.

للملاحة بين مالك الأرض والفلاح ، ولكنه يتمثل في المحتوى الاقتصادي لهذه العلاقة (١) .

ويبدو لي أن توسيع نطاق مفهوم القطاع على هذا النحو يفقده التحديد الذي يعمد ضروريا للاستخدام العلمي . وإذا كانت الحقيقة القائلة بأن الفلاحين يستغلون بوسائل عدة ويرتكون إلى ملاك الأراضي تشكل لب القطاع ، فيجب أن نستنتج - مثلا - أن بعض مناطق الولايات المتحدة الآن تعد قطاعية . ومثل هذا الوصف يمكن تبريره لأغراض اعلامية ، ولكن إذا كن علينا أن نتمتع في الشكل الذي يسود في تلك البلاد فمنا قد نستنتج أن النظام القطاعي السائد في بعض مناطق الولايات المتحدة اليوم ينتمى إلى النظام القطاعي الذي ساد في العصور الوسطى الأوروبية لاعتبارات أساسية ، وذلك نضع أقدامنا على الطريق إلى الخطأ . واطن أن نفس الشيء يصدق بدرجة أقل شططا إذا افترضنا وجود سمة أساسية بين النظام الاقتصادي الذي ساد في إنجلترا في القرن السادس عشر والنظام الاقتصادي الذي ساد فيها في القرن الثالث عشر . وإن نطلق عليهما نفس الاسم ، لو نمتنع عن إطلاق تسميات مختلفة عليهما يعني أننا نفقد البلب الملم مثل هذا الافتراض .

كيف إذن نميز الفترة التي وقعت بين نهاية القطاع وبداية الرأسمالية؟ اعتقد أن دوب كان على صواب عندما قال أن « القرنين اللذين يفصلان بين حكم إدوارد الثالث واليزابيث كتما فترة ذات طبيعة انتقالية ... وأنه من المهم لفهم تلك المرحلة الانتقالية ادراك أن تفكك أسلوب الإنتاج القطاعي كان قد بلغ مرحلة متقدمة قبل أن يتطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، وأن ذلك التفكك لم يرتبط بنمو أسلوب الإنتاج الجديد في رحم الأسلوب القديم ... » ويبدو لي أن هذا الرأي على صواب ، واعتقد أن دوب كان باستطاعته أن يصل إلى حل مرضي لهذه المشكلة لو بلغ بهذا الرأي مداه .

إننا نفكر عادة في الانتقال من نظام اجتماعي معين إلى نظام آخر باعتباره عملية يواجه فيها النظامان بعضهما البعض مواجهة مباشرة ويتصارعان معا من أجل السيادة . ومثل هذه العملية لا تستبعد بالطبع امكانية وجود أشكال انتقالية ، ولكن تلك الأشكال الانتقالية تضم خليطا من العناصر التي تنتمى إلى النظامين معا تتصارع من أجل السيادة . ومن الواضح - مثلا - أن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يسير على هذا النحو ، ولا ريب أن هذه الحقيقة تيسر لنا سبيل افتراض أن فترات الانتقال المبكرة كتبت منازرة لذلك .

ولكن ذلك يشكل خطأ جسيما فيما يتعلق بالانتقال من الإقطاع الرأسمالية . فوفق ما يحدده دوب كان الإقطاع في غربي أوروبا يمر بالترتيب الأخير — اذا لم يكن تدلّى حقيقته بالفعل — قبل مولد الرأسمالية . ويترتب على ذلك ان الفترة الواقعة بين التظلمين لم تتضمن خليطاً بين الإقطاع والرأسمالية ، فالعناصر التي سادت في تلك الفترة لم تكن إقطاعية أو رأسمالية .

ولا يفسح المقام هنا لمناقشة المصطلحات مناقشة تفصيلية . وسوف اطلق ببساطة على النظام الذي ساد في غربي أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر . اصطلاح « نظام انتاج السلع قبل الرأسمالي » ليعنى أنه كان نظاما تطور فيه انتاج السلع التي فرضت نفسها على الإقطاع بعد ان اكتمل أممجاله ، لتهد الأرض لنمو الرأسمالية . ومن ثم فإن الانتقال من الإقطاع الى الرأسمالية لم يكن يمثل عملية واحدة متصلة — مثل الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية — ولكنه كان يتكون من مرحلتين مختلفتين تلم الاختلاف تقدم كل منهما مشاكل مختلفة اختلافا جذريا عن بعضها البعض تحتاج الى تحليل منفصل .

وقد يظن ان تمييز الانتقال من الإقطاع الى الرأسمالية على هذا النحو يتعارض مع وجهة النظر الماركسية التقليدية . ولكنى ارى غير ذلك ، فكل ما يرمى اليه هذا التمييز هو توضيح بعض النقاط التي اكتنفها الغموض في الماركسية . فقد ذكر ماركس :

« رغم اننا نلتقى بارهاصات الانتاج الرأسمالي في القرن الرابع عشر أو القرن الخامس عشر في بعض مدن البحر المتوسط المتفرقة عن بعضها البعض ، فإن تاريخ الحقبة الرأسمالية يرجع الى القرن السادس عشر . وحيثما ظهر الانتاج الرأسمالي ، فإن الغناء القنائة يترك اثرا بعيد المدى كما أن ازدهار تطور العصور الوسطى المتمثلة في وجود المدن ذات السيادة تكون قد اضمحلت منذ زمن بعيد » .

كما ذكر ماركس ايضا ان :

« تداول السلع يعد نقطة البداية بالنسبة لرأس المال ، فانتاج السلع وتطورها وتداولها والتجارة تشكل الشروط التاريخية التي تؤدي الى ظهور رأس المال . وقد فتحت التجارة العالمية والسوق العالمية في القرن السادس عشر بلب الحياة امام تاريخ رأس المال » (١) .

واعتقد ان هذه الاشارة تعنى الانتقال من الاتطاع الى الرأسمالية على النحْو الذى ذهبت اليه .

ويجب ان لا ننفع تحليل الأسباب المتصلة بالانتقال من الاتطاع الى الرأسمالية الى ابعد من ذلك . ويبدو لى — بصفة خاصة — ان من المبالغة تصنيف نظام انتاج السلع السابق على الرأسمالية على انه نظام اجتماعى من نوع خاص ، يقف على قدم المساواة مع الاتطاع والرأسمالية والاشتراكية . وليس فى الحقيقة ثمة علاقة انتاج سائدة تركت بصماتها على النظام كله . فقد كانت هناك سمات القنلة تبدو واضحة الى جانب ابرهاسات العمل المجاور ، ولكن شكل علاقات العمل التى كانت شائعة بالفهوم الاحصائى كانت غير مستقرة بصورة واضحة وغير قادرة على تقديم الاساس الذى يقوم عليه نظام اجتماعى . وينطبق هذا — بصفة خاصة — على العلاقة بين الملاك والفلاحين المشتغلين فى الأرض الذين يدفعون ايجارا نقديا (الذين شكلوا غالبية سكان الريف الانجليزى فى القرن السادس عشر على نحو ما يفكر كرسنوفر هل) . وقد حل ماركن هذه العلاقة بعناية فى فصل تحت عنوان « نشوء الاجار الرأسمالى للأرض » ، وامر على انه قد يفهم على انه مجرد شكل انتقالي ، حيث يقول :

« ان تحول الاجار العينى الى ايجار نقدى ، الذى حدث فى بعض المناطق متفرقا أولا ثم على نطاق واسع بصورة او بأخرى فيما بعد ، يتطلب تطور التجارة وحرف المدينة وانتاج السلع عامة تطور ملحوظا ، وكذلك تطور تداول النقود .. ويعد الاجار النقدي آخر اشكال التطور باعتبار تحولاً من شكل الاجار العينى ومنافضا له ، وباعتباره — فى نفس الوقت — شكلا من اشكال تفكك ايجار الأرض الذى وضعناه نصب أعيننا ، وبصفة خاصة ايجار الأرض كشكل طبيعى من اشكال فائض القيمة وفائض العمل غير المجاور الذى يذهب الى مالك أدوات الانتاج ... ولا بد ان يؤدي الاجار النقدي فى تطور لاحق ... اما الى انتقال الأرض الى الفلاح المستقل ، فيصبح ملكا خالصا له ، او الى شكل مقابل لاسلوب الانتاج الرأسمالى ، اى تحوله الى ايجار يدفعه المستأجر الرأسمالى » (١) .

اضف الى ذلك ، ان الاجار النقدي لا يعد الطابع الوحيد غير المستقر من العلاقات التى سادت فى ظل اقتصاد انتاج السلع السابق على الرأسمالية . وقد بين دوب فى أحد الفقرات المشرفة من الفصل الذى كتبه حول نمو البروليتاريا « كيف واجه الاقتصاد غير المستقر للمنتجين الضغار

أثر التفكك التي يتميز بها الانتاج من أجل السوق ، وخاصة الانتاج من أجل السوق الخارجية ، إلا اذا تمتع ذلك الاقتصاد ببعض المزايا الخاصة التي تجعله يستمد قوة من الإجراءات الخاصة التي تتخذ لحماية أعضائه الأكثر فقراً وضعفها .

واعتقد أن ثمة ما يبرر استنتاجنا أنه بينما لم يكن انتاج السلع السابق على الرأسمالية انطاعياً أو رأسمالياً ، كان نظماً قادراً على الحياة . وكان إلى درجة من القوة مكتنه من التأثير على القطاع والتسبب في تطلعه ، ولكنه كان أضعف من أن يستطيع أن يطور بنيته المستقلة الخاصة به ، وكل ما استطاع فعله من الناحية الإيجابية هو تهيئ الطريق أمام الرأسمالية التي أحرزت النصر في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

٧ - بدعى الاندماجات حول ظهور الرأسمالية :

وافق على تحليل دوب لظهور الرأسمالية ، بصفة عامة . ويبدو لي أن معالجته لهذه الإشكلة كانت - بشكل خالص - واضحة ومشرقة ، واعتبر أن هذا التحليل كان أرفع ما جاء بكتاب دروب من حيث المستوى ، ولكن ثمة نظريتان بعدهما ادوب نفسه على قدر من الأهمية ، وهو ما يحتاج - في رأيي - إلى توجيه بعض النقد . وتتعلق الأولى بأصول الرأسمالية الصناعى بالمفهوم الكامل لاصطلاح ، أما الثانية فتتصل بعملية التراكم الأصلية .

استشهد دروب ، بما جاء بالفصل الذى كتبه ماركس حول « رأس المال التجارى » لتأييد وجهة نظره القائلة بأن رأس المال الصناعى يتطور عن « رقيقين رئيسيين . ونورد فيما يلى هذه الفقرة من كتاب دوب :

« وفقاً للطريقة الأولى - « الطريقة الثورية الحقيقية » - يتراكم رأس المال في يد قطاع من المنتجين أنفسهم الذين يشتغلون بالتجارة ، ويمرور الزمن يبدأ هؤلاء في تنظيم الانتاج على أسس رأسمالية متحررة من قيود الحرف والتقليد ، الحرفية ، ووفقاً للطريقة الثانية ، يبدأ قطاع من طبقة التجار القائمة بالفعل في وضع يدهم على الانتاج بشكل مباشر ، ومن ثم يلعبون - تدريجياً - دور أسلوب الانتاج ، ولكنهم يصبحون عقبة في طريق أسلوب الانتاج الرأسمالى الحقيقى ويموتون تطوره » .

ويهتم دوب ، بالطريقة الأولى اهتماماً خاصاً ، كما عرض - بعد تحليل مطول - فشل الانتاج في بعض بلاد أوروبا ، رغم وجود بدايات كلفت تبشر بالخير .

ومن الجدير بالذكر - على أية - أن دوب يعترف بأن « تفصيل العملية

أبعد ما تكون عن الوضوح ، وإن ثمة القليل من الأدلة التي يرتكن إليها ، وحقيقة الأمر أن الأدلة قليلة للغاية حتى أن من يعرض لها يشعر بأن « من الأفضل البحث عن أدلة أخرى مستمدة من ماركس ، يشير إلى أن التحول الثوري للانتاج وسقوط تحكم رأس المال التجارى في الانتاج قد تم على يد رجال جاؤوا من بين مراتب الحرفيين الملبقين » (١) .

واعتقد أن المشكلة لا تكمن هنا في عدم وفرة الأدلة (ومن ناحيتي اشك في وجود الدليل الذى يتطلبه ذلك) نتيجة سوء فهم ما كتبه ماركس . ودعنا الآن نعرض للنص الكامل الذى تحدث فيه ماركس عن « الطريقة الثورية الحقيقية » :

« اتخذ الانتقال من أسلوب الانتاج الانتاعى سبيلان : إما أن يصبح المنتج تاجرا ورأسماليا ، وبذلك يتميز عن الانتصاد الزراعى الطبيعى والتعاقبات الحرفية التى غلبت على صناعة الحذية فى العصور الوسطى . وهذه هى الطريقة الثورية الحقيقية . أو أن يستحوذ التاجر مباشرة على ملكية الانتاج . وبينما تقوم هذه الطريقة كأسلوب انتقالى من الناحية التاريخية — ومثال لذلك تجار الأنهشة الانجليز فى القرن السابع عشر الذين جمعوا النسلجين تحت سيطرتهم ، رغم بقاءهم مستقلين فى عملهم ، وذلك عن طريق بيع الصوف لهم وشراء الأنهشة منهم — ولكن هذه الطريقة لا تستطيع فى حد ذاتها أن تطلع جاتها أسلوب الانتاج القديم ، وإنما تحافظ عليه وتستخدبه كمقدمة لها » (٢) .

وكما نرى ، لم يذكر ماركس شيئا عن الرأسماليين الذين ينشأون من بين مراتب المنتجين الحرفيين . صحيح أن العبارة التى أوردها ماركس عند قوله أن « المنتج أصبح تاجرا ورأسماليا » ، قد تتضمن هذا المعنى ، ولكنها قد تعنى أيضا أن المنتج يبدأ تاجرا ومستخدما للعمل المأجور بفض النظر عن الخلفية التى انطلق منها . ويبدو لى أن النص كله يشير إلى أن التفسير الأخير هو التفسير الأكثر تهشيا مع المنطق . واعتقد أن التناقض الذى أبرزه ماركس يكمن فى ظهور المشروعات الرأسمالية من خلال التطور البطيء للعمل المأجور . ولا توجد إشارة إلى أنه قد اهتم بنشوء المنتجين من بين مراتب الحرفيين : أضف إلى ذلك أنه لم يعالج هذه المشكلة بوضوح فى الجزء الأول من كتابه « رأس المال » ، وما فكره لا يمكن أن يتفق مع تفسير دوب الذى ورد فى الفقرة السابقة . فقد كتب ماركس يقول :

(1) Perez Zagorin in SCIENCE & SOCIETY, XII (Spring, 1948), p. 280 f.

(2) Capital, III, p. 393.

« ان نشوء الرأسمالى الصناعى لم يتم بصورة تدريجية كالفلاح ، ولا ريب ان الكثير من معلمى الحرف ، والحرفيين الصغار المستقلين ، او حتى الاجراء ، حولوا انفسهم الى رأسمالين صغار ، و (عن طريق التوسع التدريجى فى استغلال العمل المأجور وما ارتبط به من تراكم) تحولوا الى رأسمالين ... ولا تتفق القوائم التى انطلق منها هذا الاسلوب الانتاجى مع ما تطلبته تجارة سوق العالم الجديد الذى اوجدته الاكتشافات التى نمت عند نهاية القرن الخامس عشر » .

لو كانت هذه الملاحظات هى مفتاح الفصل الذى اعطاه ماركس عنوان « نشوء الرأسمالى الصناعى » ، وخصص معظم بقية الفصل لوصف اساليب التجارة والابتزاز التى جمع عن طريقها رأس المال بسرعة اكبر مما حدث فى ظل القوائم الصغيرة التى انطلق منها الاسلوب . وبينما لا يتحدث ماركس الا قليلا عن الاساليب الحقيقية التى يعرف التراكم بواسطتها طريقه الى الصناعة ، لا نكاد نجد ما يؤكد أنه خلع على ظهور المنتج الرأسمالى من بين مراتب الحرفيين دورا على قدر من الاهمية .

واذا فسرنا قول ماركس على أنه يعنى ان « الطريقة الثورية الحقيقية » تشحب على اولئك الذين توفر لديهم رأس المال بالقدر الذى يسمح بقيام مشروعات رأسمالية دون المرور بمرحلة الانتاج المنزلى ، واعتقد انها لن تقدم السبيل للحصول على غيظ زاهر من الادلة لتأييد هذا الرأى . وقد اشار نف Nef بصورة اجمالية (دون الرجوع الى ماركس) ان ما يسمى بالنورة الصناعية الاولى فى انجلترا (حوالى الفترة من ١٥٤٠ حتى ١٦٤٠) تتميز بالاستثمار فى مجالات جديدة مثل التعدين والصناعات المعدنية ، وصناعة النسيج ، وتكرير السكر ، وصناعة الصابون ، والشب ، والزجاج ، والملح (١) . والدليل على أنها تمثل « الطريقة الثورية الحقيقية » يكمن فى نتائج النورة الصناعية الاولى فى انجلترا ، حيث فرضت انجلترا سيطرتها على كل الدول المنافسة لها وحقت الثورة البرجوازية السياسية الاولى .

وانتقل الان الى النظرية الثاقبة لدوب حول ظهور الرأسمالية التى تحتاج الى نقد ، وهنا نستطيع ان نكون اكثر ايجازا .

يرى دوب ان عملية التراكم الاصلية تمر بمرحتين مميزتين . اولهما : زيادة حاجة البرجوازية الى الاسعار المربحة لاصول معينة ، وحاجتها الى اقتناء حقوق الثروة . وفى هذه المرحلة ، لا تنتقل الثروة الى البرجوازية

(1) J.U. Nef, Industry and Government in France and England, 1540-1640 (Philadelphia, 1940), especially ch. 1 and 3.

فحسب ، بل تتركز كذلك في أيدي محدودة العدد . ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التحقيق .

ولا أستطيع أن أجد دليلاً يقممه دوب على وجود مرحلة التحقيق هذه ، كما أن ذلك لا يثير دهشتي لأن ليس ثمة ما يدعو إلى افتراض وجود مثل هذه المرحلة أو أنها وجدت بالفعل ، وكما يوضح دوب ، فإن الأصول التي يتم الاستحواز عليها وتتركز في أيدي محدودة العدد خلال مرحلة الامتلاك تعد متنوعة ، فهي تشمل الأرض ، وحقوق الديون ، والمعادن النفيسة ، أو — بعبارة أخرى — تتضمن الأصول المجددة والسائلة على حد سواء . كما يعترف دوب — أيضاً — أن تلك كانت الفترة التي طورت خلالها البرجوازية العمل المصرفي ووسائل الاقتراض لتحول أصولها المجددة (وخاصة الديون المعالة) إلى أصول سائلة . وفي ظل هذه الظروف ، من الصعب أن نجد ما يبرر وجود ضغط على البرجوازية يدفعها إلى بيع أصولها لتحقيق رأس المال اللازم للاستثمار الصناعي . زد على ذلك ، أنه من الصعب أن نعرف أي الطبقات تستطيع أن تقدم على شراء الأصول التي تطرحها البرجوازية للبيع حتى توفر لها السيولة النقدية . ولا يعني ذلك — طبعاً — أن أفراد الطبقة البرجوازية لا يستطيعون بيع الأصول إلى أفراد آخرين من نفس الطبقة ، أو لأفراد ينتمون إلى طبقات أخرى من أجل الحصول على رأس المال اللازم للاستثمار الصناعي ، ولكن من المؤكد أنه لم تكن ثمة طبقة أخرى تستطيع البرجوازية — ككل — أن تبيعها الأصول في فترة التطور الرأسمالي تلك .

ويغض النظر عن تأكيد دوب على ضرورة وأهمية مرحلة التحقيق ، فإنه لم يقدم لنا الكثير حولها . وعندها ينتقل إلى تحليل الشروط الضرورية للاستثمار الصناعي ، يشير إلى أن استكمال مرحلة الاستحواز من ناحية البرجوازية لا يتم عن طريق التحقيق بواسطة البرجوازية ، ولكنه يتم عن طريق تحطيم نظام الإنتاج القديم وذلك عن طريق فقدان الفلاحين للمكائهم ليشكلوا طبقة ترغب في بيع قوة عملها مقابل الأجور التي تحصل عليها . وهو على صواب — من هذه الناحية — ما في ذلك شك ، ولكن ما أسف له أن تكرر دوب للتأكيد على أهمية مرحلة التحقيق قد يحول انتباه القراء عن مجالته الممتازة للمشكلات الأساسية التي شهدتها فترة التراكم الأصلي .

بقلم : مورس دوبي(١)

تثير مقالة بول سويزي حول الانتقال من القطاع الى الرأسمالية عددا من المسائل الهامة بطريقة واضحة تستحق التقدير ، وتقيد مناقشة تلك المسائل في مهم كل من التطور التاريخي والماركسية باعتبارها اسلوبا لدراسة ذلك التطور . فهل يحق لى أن أرحب منذ البداية بمساهمته في هذه المناقشة باعتبارها تحديا يدعو الى المزيد من الفكر والدراسة ؟ ولا أجدنى على خلاف مع الكثير مما أورده سويزي في مقالاته . وفي بعض المواضع التى أبدى فيها اختلافا معى في الرأى ، يقع الخلاف بيننا في اطار التأكيد والمصياغة . ولكن الخلاف بيننا في طريقة التحليل يقض في موضع أو موضعين من تلك المقالة ، وهنا اشعر أن تقسيمه يجلب الصواب .

١ - أولا ، لا اعرف ما اذا كان سويزي يرغب أن يقبل بتعريفى للقطاع او يكتفى بالاترار بعدم كلفيته . فهو يرى أن هذا التعريف يرتكز على تحديد القطاع بالقدرة ، اذا كان ذلك لا يعنى مجرد ممارسة الخدمات اللازمة ، وانما يعنى استغلال المنتج من خلال الالتزام القانونى - السياسى ، فإذا كان سويزي يعنى أن تعريف القطاع على هذا النحو يغطى ما هو اوسع من الشكل الاقتصادى الذى ساد في أوروبا في العصور الوسطى ، ويحتوى على مجموعة متسعة النطاق من الأشكال التى تحتاج الى العناية بتحليلها (في اطار أى دراسة شاملة للقطاع) ، فأتنى لا أختلف معه في ذلك . ولكنه عندما يشير الى القطاع كخظام انتاجى ، يبدو أنه يقول شيئا مغايرا لذلك ، ويتناقض نظام الإنتاج - عنده مع أسلوب الإنتاج بمفهوم المصطلح الذى استخدمه ماركس . وليس لدى وضوح رؤية حول ما ينسحب عليه نظام الإنتاج . ولكن ما يذكره سويزي بعد ذلك يشير الى أنه يرى أن هذا المصطلح يتضمن العلاقات بين المنتج والسوق التى يصرف فيها انتاجه . وثمة اشارات الى أن علاقات المبادلة تلك (على نفقيص علاقات الإنتاج) كانت تتركز عليها بؤرة اهتمام سويزي عند تحليله لهذه العملية التاريخية . (فهو يعتبر الملامح الحاسمة للقطاع - على سبيل المثال - تتمثل في كونه نظاما للإنتاج من أجل المنفعة) .

فإذا كان الأمر كذلك ، اعتقد أن ثمة مسألة أساسية موضع خلاف بيننا . فلنتعريف الذى أورده في كتابى « دراسات في تطور الرأسمالية »

يرتكز على علاقات الانتاج المميزة للاقطاع ، وبصفة خاصة العلاقات بين المنتج المباشر وسيده الأعلى . فالمعلاقة الإلزامية التي تتمثل في الإحتواء المباشر لفائض عمل المنتجين بواسطة الطبقة الحاكمة ترتبط — بالطبع — بوجود مستوى معين لتطور القوى الانتاجية . وكلفت أساليب الانتاج بدائية نسبيا ، وينطبق عليها ما وصفه ماركس بـ « أسلوب الانتاج الصغير » ، حيث كان المنتج يمتلك وسائل الانتاج باعتبارها وحدة انتاجية قائمة بذاتها . واعتبر هذا ملمحا حاسما ، وعندما يشيع هذا الملمح المميز بين الأشكال الاقتصادية يفوق في الأهمية العناصر الأخرى التي قد تختلف فيها تلك الأشكال الاقتصادية (مثل علاقة المنتج بالسوق) . ولا جدال في أن هذه العلاقة الانتاجية قاهرة على التنوع وفق الشكل الذي يتم عن طريقه الانتزاع الجبرى لفائض الانتاج : مثل خدمات العمل المباشرة ، أو العوائد التي تفرض على المنتج سواء كانت عينية أو نقدية . ولكن التمييز بين تلك الأشكال لا ينطبق على التمييز بين « الاقطاع في أوربا الغربية » الذي يظن سويسرى أننى قد ميزته وركزت عليه « والاقطاع في شرقى أوربا » رغم أن العلاقات الإلزامية كانت سائدة في الاقطاع الآسيوى وتركت انطبعا متميزا . وبينما قابلت اختلافات هامة بين الأحوال التي سادت في غربى أوربا وتلك التي سادت في شرقها — ما في ذلك شك — فإن ثمة تشابه ملحوظ فيما يتعلق « بالشكل الذى كان يتدفق عن طريقه فائض الانتاج غير المأجور من بين يدي المنتجين المباشرين » ، واعتقد أن الرغبة في اعتبار « الاقطاع في غربى أوربا » ينتمى الى فصيلة متميزة تستحق وحدها أن توصف بالاقطاع ، هي بدعة اختلقها المؤرخون البرجوازيون بتجاههم الى التركيز على الاختلاف في السمات القانونية .

٢ — فيما يتعلق « بالطبع المحافظ المعلوم للتغير » الذى اتسم به الاقطاع في غربى أوربا ، الذى احتاج الى قوة خارجية لتزيجه عن مكانه ، الذى اتهمنى سويسرى باهماله ، سأظل عند موقفى منه ، صحيح أن المجتمع الاندلاعى كان ثابتا وجهادا على تقيض الاقتصاد الرأسمالى ، ولكن ذلك لا يعنى أن الاقطاع لا ينطوى على اتجاه نحو التغير . فالقول بهذا يجعله استثناء للنظرية الماركسية العامة الخاصة بالتطور القاتلة بأن كل مجتمع اقتصادى يتحرك بدافع من التناقضات القائمة فيه . لقد شهدت المرحلة الانتاعية — حقا — تغيرات تقنية ملحوظة (١) ، كما شهدت القرون الأخيرة من عصر الاقطاع اختلافات بارزة عما شاع في القرون الأولى من ذلك العصر ، أضف الى ذلك أننا يجب أن نتجه الى شرقى أوربا بدلا من غربها بحثا عن الأشكال الثابتة للاقطاع ، وبصفة خاصة ، الى الأشكال الآسيوية للفئقة . ومن الملاحظ أنه كان الشكل الذى انتزع فيه فائض العمل عن طريق

(1) Molly Gibbs, Feudal Order (London 1949), p. 5-7, 92 f.

العوائد المبنية ، وهو ذلك الشكل الذي تحدث عنه ماركس باعتباره « ملائما تليها ليصبح أساسا للمجتمع الراكد ، على نحو ما رأينا في آسيا » (٦) .

ويقوم سوزي رايه بالقول بأن النظام الإقطاعي ليس بالضرورة نظاما راكدا ، ويزعم أن حركة ذلك النظام — حتى إذا وقعت — لا تتجه الى احداث تغيير فيه . وذلك يعني أن الصراع الطبقي لا يلعب دورا ثوريا في ظل الإقطاع . ويبدو لي أن ثمة عدم وضوح رؤية عند سوزي ، في ضوء هذا الاستكار للاتجاهات الثورية والتحولية في الإقطاع ، ولا يعتقد احد أن الصراع الطبقي ينشب بين الفلاحين وسلاطنتهم بأي صورة من الصور على طريق التحول الى الرأسمالية . فإن ما يفعله ذلك الاتجاه الثوري يتمثل في تعديل اعتماد أسلوب الإنتاج الصغير (بدرجة تمكنه من الاستقلال ، ومن ثم تتطور التناقضات الاجتماعية داخله) عندئذ تولد الرأسمالية . وتلك نقطة أساسية سنعود اليها فيما بعد .

٣ — قام سوزي بتقديم وجهة نظري القائلة بأن انهيار الإقطاع كان نتاجا للقوى الداخلية حدها ، وأن نمو التجارة لا صلة له بتلك العملية ، وذلك تدعيا لنظريته القائلة بأن تفكك الإقطاع الذي يتسم بالثبات لا يتم الا من طريق قوة خارجية كالتجارة والسوق . ويبدو أنه يرى تصعيد تلك العملية في نوع الصراع ، وما اذا كان ذلك الصراع بين قوى داخلية أو خارجية . وقد ادعشتني بساطة هذا التقديم وسطحيته ، لأنني أرى في هذه العملية نتاجا لتفاعل القوى الداخلية والقوى الخارجية مع بعضها البعض ، رغم أن التناقضات الداخلية تأتي في المحل الأول ، ما دامت لابد أن تفعل فعلها (وأن كان ذلك على نطاق زمني مختلف) ، وما دامت تحديد اتجاه التأثيرات التي تتركها القوى الخارجية . ولا يعني ذلك أنني أنكر بأي حال من الأحوال أن نمو المدن ذات الأسواق والتجارة قد لعبت دورا هاما في دفع عجلة تفكك أسلوب الإنتاج القديم . وما يؤكد أن التجارة تركت أثرا يصل الى درجة زيادة حدة الصراعات الداخلية في أسلوب الإنتاج القديم . وعلى سبيل المثال ، فإن نمو التجارة أدى الى زيادة حدة التناقضات الاجتماعية داخل أسلوب الإنتاج الصغير ، وخلق طبقة من الكولاك من ناحية ، وطبقة من اتصاف البروليتاريا من ناحية أخرى (على نحو ما ذكرت في أكثر من موضع من كتابي « دراسات في تطور الرأسمالية ») . كما أن المدن لعبت دور قوة الجذب التي تشد الاثنان الإقنيين اليها ، على نحو ما يؤكد سوزي . ولا اهتم هنا بمناقشة ما اذا كان فرار الاثنان يرجع الى جاذبية المدن ، أو الى

قوة دفع الاستغلال الإقطاعي . فمن الواضح أن غراز الإنسان كان فتاجا للأمرين مما يدورجعت متفاوتة ، في أزمته وأماكن متباينة . ولكن الآثار المعينة التي تركها ذلك الغراز كانت ترجع الى الطابع الخاص للعلاقة بين الفن والإقطاعي المستقل .

ومن ثم لا أوافق على الرأي القائل بأنني أردت أن « أبين أن حاجة الطبقة الإقطاعية الحكيمة الى الموارد ، وغراز الإنسان من الأرض ، يمكن تفسيرهما في ضوء القوى التي تعمل من داخل النظام الإقطاعي » ، أو ، « أن ظهور المدن كان بمثابة عملية تمت داخل إطار النظام الإقطاعي » . واعتقد — في نفس الوقت — أن سويسري قد جاتبه الصواب عندما أكد على أن ثمة علاقة مشتركة بين تفكك الإقطاع و « والترب من المراكز التجارية » . فقد أوردت في كتابي الأدلة المتعددة التي تدحض وجهة النظر التي شاعت بين منظري « الاقتصاد النقدي » . وسكرر هنا دليلان من تلك الأدلة . فمن المسلم به أن خدمات العمل الإلزامية المباشرة قد اختفت في وقت مبكر في المناطق المتخلفة من شمالي وغربي إنجلترا ، على حين كانت تلك الخدمات باقية في عناد وأصرار في جنو بمشرقي إنجلترا ، بما انتشر فيه من مدن ذات أسواق وطرق تجارية ، والعلاقات المشتركة لا تقوم بين القرب من الأسواق وتفكك الإقطاع (كما يزعم سويسري) ، ولكنها تقوم بين القرب من الأسواق وتقوية نظام التناقل . وقد ذكر سويسري هذه الحقائق ، ولكن ذلك لم يمنعه من القول بأن « تضليل اقتصاد المبادلة » كان الملاذ الوحيد للعلاقات الإقطاعية في مواجهة التفكك .

وتتضح حقيقة أن « نظام الإنتاج » يقع في بؤرة اهتمام سويسري الذي جعله يهتم بمجال المبادلة أكثر من اهتمامه بعلاقات الإنتاج ، تتضح من الإغفال الذي يدعو الى الدهشة ، والذي نلمسه في معالجته لهذه الناحية . فهو لم يهتم في أي موضع من المواضيع بما أعده اعتبارا حاسما ، وهو أن الانتقال من الاستحواز القسري على فائض العمل بواسطة ملاك الضياع ، الى استخدام العمل الحر المأجور ، لابد أن يكون قد اعتمد على وجود عمل رخيص معروض للإيجار (مثل وجود عناصر من البروليتاريا أو انصاف البروليتاريا) . واعتقد أن ذلك كان عاملا أساسيا يفوق من حيث الأثر اتساع الأسواق في تقرير استمرار العلاقات الاجتماعية القديمة أو تحللها . وهناك تداخل — بالطبع — بين هذا العامل ونمو التجارة ، وبصفة خاصة أثر العامل الأخير على عملية التقلص الاجتماعي داخل أسلوب الإنتاج الصغير . ولكن لابد أن يكون هذا العامل قد لعب دورا حاسما في تقرير الأثر الذي تركته التجارة في المناطق المختلفة والفترات الزمنية المتباينة . وربما لم يلق سويسري بالا الي هذا العامل ليقينه أنه أوضح من أن يحتاج الى تأكيد ، أو لعله كان

يرى في تأجير الضياع مقابل إيجار نقدي الشكل الذي أعقب خدمات العمل
الالزامية . ويقودنا هذا الاعتبار الأخير الى سؤاله : « ما الذي خلف القطاع
في أوروبا ؟ » .

٤ — أوافق تماما على آراء سويسرى فيما يتعلق بالمجتمع الاقتصادى
في غربى أوروبا فيما بين القرن الرابع عشر ونهية القرن السادس عشر ،
باعتباره مجتمعا معقدا وانتقاليا ، بمعنى أن الأشكال الاقتصادية القديمة
كلفت أخذة في التحلل ، وأن الأشكال الجديدة كلفت تشق طريقها الى الظهور .
كما اتفق معه في الاعتقاد بأن أسلوب الإنتاج الصغير كان يسعى — خلال
تلك الفترة — لتحرير نفسه من الاستغلال القطاعى ، ولكنه لم يخضع بعد
لعلاقات الإنتاج الرأسمالى التى من شأنها القضاء عليه . زد على ذلك ،
أننى أعتبر الاعتراف بهذه الحقيقة يعد أمرا حيويا لفهم الانتقال من القطاع
الى الرأسمالية . ولكن سويسرى يذهب الى أبعد من ذلك ، فهو يتحدث عن
الفترة على أنها انتقالية بمعنى أنه من المحتمل أنها لم تكن قطاعية (حتى
لو كلفت تمثل اقتصادا قطاعيا في مرحلة متطورة من التفكير) . ويبدو لى
أن معالجة المسألة على هذا النحو تعد ممكنة فقط في حالة اعتبار تلك الفترة
تمثل أسلوبا متميزا للإنتاج قائما بذاته ، لا ينتمى الى القطاع ، ولا ينسب
الى الرأسمالية . وذلك ما يعجز عقلى عن استيعابه ، ويتفق معى سويسرى
على عدم الذهاب الى هذا الحد . وبذلك يظل هذان القرنان محلان بين
السماء والأرض ، ولا يصبح لهما مكانا في عملية التطور التاريخى ، فيصنفا
على أنهما نبئا غربيا لا موطن له . وبينما تعد هذه الإجابة كافية من وجهة
نظر التطور التاريخى البحتة للنظم أو المراحل المتعاقبة ، فاتها لا تخدم النظرة
الثورية للتطور التاريخى ، تلك النظرة التى ترى في التاريخ تعاقبا لنظم
الطبقات ، تصحبه ثورات اجتماعية (بمعنى انتقال السلطة من طبقة الى
أخرى) كمنار حاسم للانتقال التاريخى .

والسؤال الذى عجز سويسرى عن طرحه — على ما يبدو — هو :
ما هى الطبقة التى كانت تحكم في تلك الفترة ؟ وما دام الإنتاج الرأسمالى لم
يتطور بعد (باعترااف سويسرى نفسه) ، فإن الطبقة التى كانت تحكم في تلك
الفترة لا يمكن أن تكون طبقة رأسمالية . فإذا اجاب البعض بأنها كانت طبقة
تصنف بين القطاعية والرأسمالية ، اتخذت شكل بورجوازية لم تستثمر
أموالها بعد في تطوير أسلوب الإنتاج البورجوازى ، وقع في مزالق بكونفسكى
الخاص « بالرأسمالية التجارية » . فإذا شكلت البورجوازية التجارية الطبقة
الحاكمة ، فإن الدولة لابد أن تكون نوعا من الدولة البورجوازية . وإذا كانت
الدولة قد أصبحت بورجوازية بالفعل ، لا في القرن السادس عشر فصعب ،
بل وعند بداية القرن الخامس عشر ، فما الداعى — إذن — الى قتل الحرب

الإهلية في القرن السابع عشر ؟ ووفقا لهذا الرأي لا تعد تلك الحرب ثورة بورجوازية . وبذلك نصل الى الافتراضات التي ظهرت عند بداية مناقشة هذه المسألة منذ سنوات مضت ، والتي تذهب الى ان تلك الحرب كانت نصلا ضد الثورة المضادة التي شنها التاج والبلاط ضد سلطة الدولة البورجوازية القائمة بالفعل . أضف الى ذلك ، اننا نواجه ببديل لا مبرر منه ، فاما ان ننكر وجود أى عملية تاريخية حاسمة يمكن ان توصف بأنها ثورة بورجوازية ، واما ان نبحت عن الثورة البورجوازية في قرن اسبق ، او قبل فجر عصر التيودور .

وقد حظيت هذه المسألة بتبسيط كبير من الجدل الذي دار بين المؤرخين الماركسيين الانجليز في السنوات الأخيرة . وكانت القضية الخاصة بطبيعة الدول ذات السلطة المطلقة في تلك الحقبة موضع جدل — ايضا — بين المؤرخين السوفييت قبيل الحرب العالمية الثانية . فلذا رفضنا البدائل التي طرحت ، لا نجد أملا هنا سوى وجهة النظر الثالثة بأن الطبقة الحاكمة كانت لا تزال انقطاعية ، وان الدولة كانت لا تزال أداة لحكمها (وهو ما اعتقد بصحته) . واذا كان الأمر كذلك ، فلا بد ان تكون تلك الطبقة الحاكمة قد اعتبرت في مواردها على الأساليب الانقطاعية الباقية القوية على استغلال أسلوب الإنتاج الصغير . حقا ، يترتب على احتلال التجارة مكانا رئيسيا في الاقتصاد ، ان تصبح الطبقة الحاكمة ذات اهتمام بالتجارة (كما فعلت الأديرة الانقطاعية في غيرة الانقطاع) ، وتتخذ شريكة لبعض قطاعات التجار البرجوازيين (وخاصة تجار الصادرات) ، وتتخذ منها حليفا سياسيا (ومن ثم برز العديد من شخصيات الأرستقراطية التيودورية الجديدة) . وبذلك كان هذا الشكل المفكك من أشكال الاستغلال الانقطاعي يخلف اختلافا بينا عن الاستغلال الانقطاعي في القرون المبكرة من عصر الانقطاع . كما كان من النادر — حقا — ان يأخذ الاستغلال الانقطاعي لأسلوب الإنتاج الصغير شكل خدمات العمل الإلزامية المباشرة ، واتخذ شكل الإيجار النقدي . ولكن طالما ظلت ضغوط العادات الانقطاعية تحكم العلاقات الاقتصادية (كما كانت الحال في مناطق شاسعة من الريف الانجليزي) ، ولم تنزل الأرض الى سوق التداول الحر (وكذلك حراك العمل الحر) ، فغنا لا نستطيع القول ان ذلك الشكل الاستغلالي قد فقد صفته الانقطاعية ، حتى لو كان ذلك شكلا مهلهلا وبهناك .

واود ان ألفت النظر — بهذا الصدد — الى حقيقة انه في الفقرة التي أوردها سويزي من ماركس حول الإيجار النقدي ، لا يعنى ماركس الإيجار النقدي القائم على أسس رأسمالية يعد فيه الفلاح مستأجرا مستقبلا يدفع إيجارا يحدده عقد مبرم بينه وبين مالك الأرض ، ولكنه كان لا يزال شكلا

من اشكال الرمع الاقطاعى ، حتى لو كان على صورة مهلهلة . وفى موقع اسبق من نفس الفصل يقول ماركس : « اسلمس هذا الإيجار ظل على ما كان عليه الإيجار العينى الذى انطلق منه . فلا يزال حائز الأرض هو المنتج المباشر ... وعليه ان يعمل من أجل صاحب الأرض ... فاقض عمل إجبارى ... وهذا القاض الإجبارى يدفع الآن نقدا بعد بيع مائضى الإنتاج » .

٥ — وساحلول الإيجار فيما يتعلق بالنقطتين الأخريتين من نقد سوزى . اعتقد ان ثمة أدلة اغفل ذكرها تتصل بانحدار الرأسماليين — فى فجر الرأسمالية — من اسلوب الإنتاج الصغير ، مهما بلغ التفسير الذى يختلف عن رأى ماركس من الحققة . وقد أوردت بعض تلك الأدلة فى كتابى « دراسات » . وهو مسألة تحتاج الى المزيد من البحث . وقد أوضح تاونى بالفعل أهمية ظهور البورجوازية الصغيرة والمتوسطة فى تلك الفترة . وثمة الكثير من الأدلة على أن أهمية ظهور بورجوازية الكولاك فى الريف لا يمكن ان نبخسها حقها فى التقدير . فهناك ما يشير الى أن الكولاك كانوا يستأجرون العمال من بين فقراء الفلاحين منذ وقت مبكر ، وانهم كانوا منذ القرن السادس عشر روادا للزراعة المسيجة على نطاق واسع . وقد اشار مؤرخون تلك الفترة الى أن من بين ملامح التطور فى عصر تيودور سهولة تحول الكولاك من الفلاحين الأثرياء الى اعيان صغار ، يشترون الاقطاعات ويلتحقون بمراتب اصحاب الضياع . ولطهم يكونوا قد لعبوا دورا رئيسيا فى ثورة الفلاحين عام ١٣٨١ (على نحو ما يشير كوسمنسكى) . ولا ريب انهم اثروا كثيرا من وراء هبوط الاجور الحقيقية خلال التضخم الذى شهده عصر تيودور ، كما ان صغار الأعيان والكولاك الناشئين كانوا ينظمون صناعة الائتمنة على نطاق واسع . ومن المسلم به انهم كانوا قوة دائمة فى الثورة البورجوازية فى القرن السابع عشر ، مما كان مسببا فى تحالف رأس المال التجارى مع الاقطاع الرجعى ، بما عرف عن رأس المال التجارى من ابتعاد عن لعب دور تقصى .

وكان ثمة الكثير من المنظمين الذين يشبهون الكولاك بين نقابات الحرف فى المدن ، اشتغلوا بالتجارة واستخدموا الحرفيين الفقراء فى نظام الإنتاج المنزلى . وقد ذهبنا الى أن تلك التطورات تعد مسئولة عن الحركات التى رايناها بين صفوف الحرفيين عند نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر ، وتعد مسئولة — بصفة خاصة — عن ظهور المؤسسات الجديدة فى عصر ستوارت . وكان هؤلاء من اقوى مؤيدى الثورة الانجليزية ، على عكس اثرياء التجار مثل اولئك الذين يتحدث عنهم نف Neff ، مقد كان الكثيرون منهم ملكيين ، حيث كانوا يعتمدون على الامتيازات التى حصلوا عليها بنفوذ البلاط ، ولا ارى داعيا لتكرار أهمية هذه التطورات فى ايجساد

الثورة الصناعية الأولى التي تعد مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية . وحتى في زمن الثورة الصناعية كان الكثير من المظلمين من قوى النشأة المتواضعة الذين بدأوا حياتهم كتجار يشتغلون بالصناعة اليدوية من خلال نظام الإنتاج المنزلى . صحيح أن الأمر كان مختلفا تبعا للصناعات التي احتاجت الى رؤوس أموال كبيرة (مثل الحديد والنحاس والمعادن) ، ولكن الظروف التقنية هي التي كانت تحدد ما اذا كان رواد اسلوب الإنتاج الجديد يأتون من بين الرأسماليين الصغار أو من بين الرأسماليين الكبار ، وظل الرأسمالي الكبير يلعب دورا رئيسيا حتى حدثت التغيرات التقنية التي ارتبطت بالثورة الصناعية .

٦ — نغيا يتعلق بما يسمى بمرحلة « التحقيق » في عملية التراكم ، لابد أن اعترف أن سويسرى قد وضع اصبعه على نقطة ضعيفة في تحليلي ، لا زالت الشكوك حولها تضرمني ، وكنت أعلم تماما أن الأدلة عليها ليست كافية . وسواء كانت تلك المرحلة موجودة أو غائبة ، فإن ذلك لا يؤثر على المحتوى الرئيسي للدراسة ، ما دام ذلك يعني أن جوهر عملية التراكم انتزاع ملكيات الآخرين ، وليس مجرد استحواذ الرأسماليين على قطاعات معينة من الثروة ، ولا يعني ذلك انكار أن ظاهرة اثراء البورجوازية لها مكنتها في عملية التراكم ، وهي الظاهرة التي يحتفظ فيها التمييز بين المرحلتين ببعض الأهمية . واقترح أن نتجه الدراسات الماركسية الى هذه النقطة ، واستمر في الاعتقاد أن « المرحلة الثانية » افتراض نظري يقابل واقع حقيقي .

ونستطيع الموافقة على أنها لم تكن تمثل الحالة التي تحقق فيها البورجوازية الأصول ، التي تراكمت من قبل ، لصالح طبقة جديدة . فلا ريب أنهم لم يكونوا بحاجة للتصرف على هذا النحو كطبقة ، حيث أنه بمجرد وجود البروليتاريا ، فإن « التكلفة » الوحيدة التي تتحملها البورجوازية ككل لتطوير الإنتاج الرأسمالي تتمثل في نفقات الاعاشة التي تقدمها للعمال (في شكل أجور) ، وهي حقيقة أدركها الإقتصاديون الكلاسيكيون أدراكا تاما . فملكية الأرض والبيوت الريفية . . الخ ، لم تساعدهم — في حد ذاتها — على تقديم تلك النفقات . وحتى إذا استطاعوا بيع ملكياتهم الى طرف ثالث ، فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة الى زيادة ارمدة نفقات الاعاشة في المجتمع الرأسمالي ككل (بغض النظر عن التجارة الخارجية) . ولكن ما يصدق على الطبقة ككل قد لا يصدق على قطاع واحد منها ، قد يصاب بالشلل (وفقا يذهب اليه سويسرى) بسبب نقص الأموال المسئلة الكافية للتوظيف ، وقد يكون هناك معنى بديل عندما نتحدث عن إحدى شرائح البورجوازية التي تباع الضياع أو السندات (رغبة في شراء القوى العاملة أو الاستثمار في الإنتاج) الى شريحة بورجوازية أخرى لا زالت لديها الرغبة في امتلاك هذا الشكل من

الشكل الثروة . ومن الممكن — طبعا — ان تكون الاستثمارات اللازمة لتمويل الثورة الصناعية ، قد جاءت من العنل الجارى لأقطاب الصناعة فى تلك الحقبة . وفى هذه الحالة لا يبقى ما يمكن أن يقال حول هذه القضية . فنروات البورجوازية التى اتخذت الأشكال التى أشرنا إليها ، يمكن تجاهلها كعامل من عوامل تمويل التطور الصناعى . وتلك حقيقة مسلم بها على أية حال . ولا أعرف ان ثمة دراسات حول مصادر تمويل المشروعات الإنشائية الكبرى مثل شق القنوات أو بناء السكك الحديدية فى إنجلترا . ونحن نعلم أن الكثيرين من الرواد قد شلت حركتهم نتيجة نقص رأس المال ، وأن معظم رأس المال المستثمر فى صناعة النسيج فى مطلع القرن التاسع عشر جاء من تجار الأقمشة . وأن نظام الائتمان لم يكن قد تطور بالقدر الكافى لتلبية حاجات الصناعة ، على نحو ما توضحه ظاهرة قيام البنوك غير المستقرة فى مطلع القرن التاسع عشر لسد تلك الفجوة . وثمة افراض نظرى يستحق الدراسة هو أنه كان هناك فى القرن الثامن عشر موجة لبيع السندات والضياح الى أثرياء شركة الهند الشرقية ، ثم استثمرت أموالها فى تطوير الصناعة والتجارة فى ذلك الوقت ، كما أن الثروة التى نهبت من المستعمرات استثمرت فى الثورة الصناعية .

وحتى اذا لم يكن هناك قدر كبير من انتقال الأصول ، اعتقد أن « المرحلة الثانية » لا تعدم مبررا لها . فقد تعنى الفترة التى تحولت فيها البورجوازية من الاهتمام باقتناء الضياح ، أو الأشياء الثمينة الى تفضيل الاستثمار فى وسائل الإنتاج والقوى العاملة . وحتى اذا لم يكن قد بيع قدر كبير من الشكل الأول بالفعل ، فإن التحول يترك أثرا كبيرا على أسعار تلك الأصول وعلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - مساهمة في المناقشة

بقلم : ه. ك. نكاهاشي (١)

يشير كتاب مورس دوب « دراسات في تطور الرأسمالية » الكثير من المشكلات الهامة المتصلة بالنهج . فهو يقدم مشكلة لا نملك سوى ان نوليها اهتماما ، وهي مشكلة تطويع لرقى مستويات علم التاريخ الاقتصادي ليأخذ على عاتقه الاستفادة من النتائج الإيجابية التي توصل اليها المؤرخون الاجتماعيون والاقتصاديون . ويحدد نقد بول سوزي - الاقتصادى الأمريكى - ورد دوب عليه طبيعة القضايا التي يدور الخلاف حولها بوضوح أكثر ، يمنح المؤرخين اليابانيين فرصة تقييم المستوى النظرى للتاريخ الاقتصادى في أوروبا وأمريكا اليوم (بعد أن ظلوا يعيشون في عزلة طوال سنوات الحرب الأخيرة) .

ورغم ان دراسات دوب لا تقتصر على تطور الرأسمالية الإنجليزية وحدها ، فاتها لا تلتقى اهتماما كافيا لكتابات الفرنسيين والألمان ، التي لا تقل من حيث المستوى عن أعمال الكتاب الإنجليزي . ودراسة تلك المصادر ضرورية لا من أجل تكوين فكرة شاملة عن البناء الرأسمالى المقارن فحسب ، بل ومن أجل الوصول الى أحكام تاريخية دقيقة . وسوف أقصر تعليقاتى هنا على أوروبا الغربية ، فمن السابق لأوانه أن نقدم هنا الحقائق التاريخية المتصلة بالنظام الإقطاعى في اليابان أو غيرها من البلاد الآسيوية ، أو أن نعرض لتكوين الرأسمالية في تلك البلاد . وإذا اشترك في الحوار بين سوزي ودوب مؤرخون يهتمون بنفس المستوى من حيث ادراك المشكلات في كل بلد من البلاد ، قد يضع ذلك أساسا لتطوير تلك الدراسات على أساس تعاونى .

٩

يبدأ كل من كتاب دوب ونقد سوزي بتعريف عام لمفهوم الانقطاع والرأسمالية ، وهي لا تعد مجرد مسألة تتصل باستخدام المصطلحات ، ولكنها تتمثل بمناهج التحليل التاريخى . ولما كن سوزي لم يقدم تعريفا واضحا

(٤) ه. كوها تشيرو نكاهاشي ، الأستاذ بجامعة طوكيو ، ومؤلف « تاريخ الإصلاح الزراعى في اليابان ، طوكيو ١٩٥١ » ، وقد ظهر هذا المقال أو ما ظهر في مجلة Keizai Kenkyu (طوكيو ، أبريل ١٩٥١) ، ثم ترجمه هنرى منس الى الإنجليزية ، ونشر في مجلة Science & Society, fall 1952

للاقطاع ، فلنأخذ لا نعرف على وجه القطة مدى فهمه لأصوله . وعلى أية حال ، فإن الانتقال من القطاع الى الرأسمالية يتصل بالتغير في أسلوب الإنتاج ، ومن ثم لابد ان يكون القطاع والرأسمالية بمثابة مرحلتين من مراحل البناء الاجتماعى الاقتصادى ، او مرحلتين تاريخيتين . والوصول الى فهم كامل للاقطاع يتطلب فهما علميا للرأسمالية كمرحلة تاريخية (٥) . ولما كان ديب يرفض المفاهيم التقليدية الشائعة بين المؤرخين البورجوازيين ، فإنه يرى في العلاقات بين المنتجين المباشرين (الحرفيين والفلاحين) وسادتهم القطاعيين ، جوهر الاقتصاد القطاعى . ويصنف هذا المطلق القطاعى كأسلوب للإنتاج ، وهو مركز تعريف ديب للاقطاع ، ويرتبط — بصفة عامة — بفهم القناة . ويتفق هذا — من حيث الجوهر — مع ما أورده ماركس في المجلد الثالث من رأس المال في الفصل الخاص بنشوء الإيجار الرأسمالى للأرض .

وينتقد سوزى تعريف ديب للاقطاع بالقناة ، ويورد خطبا يقول فيه انجلز : « من المؤكد ان القناة والارتباط بالأرض ليسا من خصائص الشكل القطاعى في العصور الوسطى ، فلنأخذ نجدهما في كل مكان تقريبا ، حيثما استولى الفاتحون على الأرض وأرغموا السكان الأصليين على فلاحتها لهم » . وينكر سوزى ان القناة كانت تمثل مرحلة تاريخية معينة ، ولكنه لا يوضح — على أية حال — طابع القوة العاملة القلقة في ظل القطاع كأسلوب للإنتاج .

لها وجهة نظرى فهمى كالتالى : عندما نعتبر أنساليب الإنتاج القديمة ، والقطاعية ، والبورجوازية الحديثة مراحل رئيسية في التاريخ الاقتصادى ، فإن أول ما يجب أن نأخذ في حسابنا الوجود الاجتماعى للقوة العاملة ، التى تعد الأساس والمعامل الحاسم في الأساليب الإنتاجية المتنوعة . ومن المؤكد ان الأشكال الأساسية للعمل هي : العبودية ، والقناة ، والعمل الحر المأجور ، ومن الخطأ ان نفصل القناة عن القطاع كمفهوم علم . وتقصية الانتقال من القطاع الى الرأسمالية لا تعنى مجرد التحول في أشكال النظم الاقتصادية والاجتماعية . فالتقصية الرئيسية تكمن في تغيير الوجود الاجتماعى للقوة العاملة .

ورغم ان افنتار الفلاحين (الأتقان) الى الحرية ، كان منوعا وعلى درجات متفاوتة من اقليم لآخر ، او من مرحلة للتطور الاقتصادى القطاعى لآخرى ، فإن القناة هي الشكل المميز للقوة العاملة في أسلوب الإنتاج

(1) Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy (Chicago, 1904, Introduction, p. 300 f.

الاقطاعى ، أو — على حد قول دوب — « استغلال المنتج من خلال الالتزام السياسى القانونى المباشر » . ولما كان سويسرى قد فصل القناة عن القطاع ، وأغلل الوجود المميز لطبيع القوة العاملة القطاعية ، فإنه أخذ يلتبس جوهر القطاع فى كل مكان . فهو يرى أن الأسواق فى المجتمع القطاعى « محلية فى معظمها ولا تلعب التجارة المجبوبة من مسافات بعيدة دورا فى الإنتاج أو فى أسلوبيه . والملمح الحاسم للقطاع — بهذا الصدد — يتمثل فى أنه نظام للإنتاج من أجل المنفعة » . ولم يؤكد سويسرى أن السوق — أو اقتصاد السلع — لم يكن لها وجود فى المجتمع القطاعى . ولكن من البساطة المفرطة أن نقدم جوهر القطاع على أنه « نظام للإنتاج من أجل المنفعة » ، كقضيض « للإنتاج من أجل السوق » . فقيمة المبادلة (السلع) والتقود (على خلاف رأس المال) موجودان منذ الأزل ، ويستطاعهما التواجد والتضج فى مختلف صفوف البنيات الاجتماعية التاريخية . وتتجه كل منتجات العمل فى تلك المراحل المبكرة الى سد حاجات المنتجين أنفسهم ، ولا تصبح سلعا ، ومن ثم لا تتحكم قيمة المبادلة فى العملية الاجتماعية للإنتاج ، وإن ظل لاتجاه بعض السلع وتداولها وجود . ولذلك فإن السؤال الذى يجب أن نطرحه حول بناء اجتماعى معين لا يدور حول ما إذا كانت السلع والتقود موجودة ، ولكنه يدور حول كيفية إنتاج تلك السلع ، والدور الذى تلعبه التقود كعمل مساعد فى الإنتاج ، وقد طرح إنتاج المزارع الرومانية القديمة للتداول كسلع أنتجها العبيد ، وطرحت للتداول تراكمت الإنتاج التى توفرت لدى ملاك الأراضي القطاعيين ، من العمل الإلزامى ، أو من المعوائد القطاعية ، على أنها سلع من إنتاج الأتقان . كما كانت هناك السلع التى أنتجها الفلاح المستقل أو الحرفى ، والسلع الرأسمالية التى تتركز على إنتاج العمل المأجور .. وهلم جرا . ولكنها جميعا لا تمثل السلع التى ينتجها رأس المال أو الرأسمالية كمرحلة تاريخية . فقد يأخذ الإنتاج شكل السلعة حتى فى ظل القطاع ، لأن وسائل الإنتاج تقترب بالمنتج المباشر . ولهذا السبب ، لا يحدد « نظام الإنتاج من أجل السوق » علاقات إنتاجية تاريخية معينة (أو حتى علاقاتها التطبيقية) . وقد ضل سويسرى السبيل بوضوح ، فى الفترة المتعلقة بتعريف القطاع ، حيث لا يكاد يذكر الربح القطاعى الذى يشكل ركيزة العلاقة الاستغلالية بين السيد والفقن ، وركز — بصيغة أساسية — على « نظام الإنتاج من أجل المنفعة » ، أى على العلاقة بين المنتجين والأسواق ، وعلى العلاقة التبادلية وليس على العلاقة الإنتاجية . فهو يتخذ موقفا يمكن أن نسميه « بالتداولية » .

ونفضل البدء بالموضوع التالى : فالتناقض بين القطاع والرأسمالية ليس تناقضا بين « نظام الإنتاج من أجل المنفعة » و « نظام الإنتاج من أجل السوق » ، ولكنه تناقض بين ملكية الأرض القطاعية والقناة من ناحية ،

ورأس المال الصناعى ونظم العمل المتجور من ناحية أخرى . والشروط الأولى لكل زوج من هذه التفضعات تكمن فى أسلوب الإنتاج وعلاوة الملكية ، أما الشروط الثانية ، فتكمن فى الأشكال القائمة للقوة العاملة ومن ثم إعادة انتاجها اجتماعيا . ومن الممكن تبسيط هذا بالقول بأنه تنقضى بين ملكية الأرض القطاعية ، ورأس المال الصناعى . ولما كان المنتجون المباشرون يبدون — فى ظل القطاع — مرتبطين بوسائل الإنتاج ، ومن ثم لا تأخذ قوة العمل شكل السلعة ، ويستحوذ السادة القطاعيون على فائض العمل بشكل مباشر ، عن طريق زيادة القسمة الاقتصادية دون تدخل القوانين الاقتصادية الخاصة بمبادلة السلع . وفى الرأسمالية ، لم يتحول انتاج العمل الى مجرد سلع ، ولكن أصبحت قوة العمل نفسها سلعة . وفى هذه المرحلة من مراحل التطور يخضع نظام القسمة الاقتصادية وسيطر قانون القيمة على الاقتصاد كله . وبناء على ذلك فإن العمليات الأساسية للانتقال من القطاع الى الرأسمالية تتمثل فى : التفرع فى شكل الوجود الاجتماعى للقوة العاملة الناتج عن الفصل بين أدوات الإنتاج والمنتجين المباشرين ، والتفرع فى الأسلوب الاجتماعى لإعادة انتاج القوة العاملة (الذى يحقق نفس الغاية) ، وتحويل المنتجين المباشرين الى بروليتاريا أو فئمة عرى الترابط بين الفلاحين .

ويبدأ تحليل ديب بالملكية القطاعية للأرض والثروة . ولكن عندما نحلل — على سبيل المثال — مفهوم « رأس المال » ، فإننا لا نستطيع أن نبدأ برأس المال ذاته ، فعلى حد تعبير استهلال كتاب « رأس المال » ، فإن « ثروة المجتمعات التى يسود فيها أسلوب الإنتاج الرأسمالى ، تقدم نفسها فى صورة تراكم هائل للسلع » ، وتعد السلع الشكل الأساسى لتلك الثروة . ومن ثم ، فإنه كما يبدأ كتاب « رأس المال » بتحليل السلعة ، ثم ينتقل الى دراسة تطور أنواع السلع ، فلننقود ، فرأس المال ، يجب أن نفعل نفس الشيء عند تحليل الملكية القطاعية للأرض ، وجلى أن المنهج لا يقتصر على مجرد السرد التاريخى ، ولكنه يجب أن يعالج طبيعة قوانين المجتمع القطاعى . أى نبدأ من الأشكال الأيسر ثم نتقدم حتى نصل الى الأشكال الأكثر تعقيدا من الملكية القطاعية للأرض . فإذا مضينا على هذا النحو المنطقى ، بدت لنا الأشكال الأولى غنية بالمواصفات والعلاقات . فما هو الشكل الأساسى ، أو ما هى الخلية أو الوحدة الأساسية لمجتمع يقوم على أسلوب الإنتاج القطاعى ؟ وما هى الشرائح التى تحتل المكان الأول فى تحليلنا للملكية القطاعية للأرض ؟ وبديهى أن « المزرعة » هى الوحدة الأساسية ، ثم يعد « مجتمع القرية » مرحلة متوسطة ، وإذا تتبعنا هذا التسلسل المنطقى الى أعلى مراتب الملكية القطاعية للأرض نصل الى « القطاعية » .

ولأريب ان هذا التطور المنطقي لا ينطبق على العملية التاريخية ذاتها ، ولكن دراسة البناء المنطقي للملكية الإقطاعية للأرض ، ابتداء من الشكل الأساسي ، يعيننا على تبين القانون التاريخي لظهور وتطور وانهيار المجتمع الإقطاعي ، وهو ما لم يدركه بعد علم التاريخ « البورجوازي » ، ولكن المجلد الأول من « رأس المال » يطرح هذا المنهج على بساط البحث . وفي هذا الصدد ، تبرز تساؤلات حول المنهج الأساسي الذي اتبعه كل من سوزي ودوب عند تحليلهما للمجتمع الإقطاعي ، وهو ما نتوقع ان يكونا قد اتبعاه .

٢

التمس سوزي في « نظام الإنتاج من أجل المنفعة » ملمحا قاطعا للإقطاع ، كما فسّر سقوط الإقطاع بنفس الطريقة . ومن المؤكد انه يعلم بوجود أسلوب الإنتاج الإقطاعي في شرقي أوروبا وفي آسيا ، فلماذا — ان — قصر تحليله على غربي أوروبا وحده ؟ فهل يسر بذلك على نهج المؤرخين القانونيين البورجوازيين الذين يصفون الإقطاع بأنه نظام إقطاعي Calmette و Lehnswesen وعلى سبيل المثال ، يقرر كالميت La Société Féodale في الصفحة الأولى من كتابه المجتمع الإقطاعي ان الإقطاع نظام خاص بالعصور الوسطى في غربي أوروبا ، وينكر حقيقة وجود إقطاع يابلي . أم ترى ان سوزي كان متأثرا بالحقيقة التاريخية المتمثلة في ان الرأسمالية الحديثة نشأت ونضجت في غربي أوروبا ؟ وهو يذكر ان « الإقطاع الأوربي الغربي ... كان على الأرجح نظاما يتمسك بالمحافظة على أساليب وعلاقات الإنتاج » ، ويشير الى « طابع المحافظة الفطري ومقاومة التغيير اللذان يتسم بهما الإقطاع الأوربي الغربي » . ولا أجد معنى للتأكيد على تمسك الإقطاع بالمحافظة على نقيض الرأسمالية الحديثة ، ومقارنة بالإقطاع في شرقي أوروبا أو في الشرق ، لم يكن الإقطاع في غربي أوروبا أكثر ميلا الى المحافظة ، بل على العكس تماما . والعامل الحاسم في ضبط النمو الذاتي للمجتمع الرأسمالي الحديث في شرقي أوروبا وفي آسيا يتمثل في ثبات البناء الداخلي للملكية الأرض الإقطاعية في تلك البلاد . والحقيقة القاطنة بأن الرأسمالية الحديثة والمجتمع البورجوازي قد اتخذتا شكلهما الكلاسيكي في غربي أوروبا ، تشير الى ان الملكية الإقطاعية للأرض في تلك البلاد كانت — بالفطرة — هشة وغير مستقرة . وربما كان سوزي يعني ان الإقطاع الأوربي الغربي لم يتمكن من الانهيار نتيجة قوى داخلية إقطاعية بحكم محافظته الفطرية ومقاومته للتغيير ، وان الانهيار بدأ نتيجة تدخل قوى خارجية . وما دام الإقطاع — عند سوزي — « نظام للإنتاج من أجل المنفعة » ، فان القوة التي جاءت من خارج النظام ودمرته ، كانت « الإنتاج

من أجل السوق » (اقتصاد المبادلة) أو التجارة . وقد خصص سويزى
نحو نصف مقالته في نقد دوب لمناقشة هذه النقطة بمناقشة تفصيلية .

لقد كان انهيار المجتمعات القروية في القرن الرابع عشر والخامس
عشر ، وتناقص سكان الريف ، وما ترتب عليه من افتقار سادة الإقطاع
الى النقود يمثل ظاهرة عامة ، وادى الى قيام « ازمة الثروات الإقطاعية »
في إنجلترا وفرنسا والمقيا على حد سواء . فقد ترتب على المبادلة أو
الاقتصاد النقدي الذى بدأ في العصور الوسطى المتأخرة خراب جانب كبير
من نبلاء الإقطاع الذين كانوا يعتمدون على الاقتصاد الطبقي التقليدى .
وما يسمى بتحرير الاقنان في العصور الوسطى ، كان يرتكز اسساً على
حاجة سادة الإقطاع الى النقود لتنفق — عادة — على الحروب أو مواجهة
ميل نبلاء الإقطاع الى حياة الترف الذى كان آخذاً في الازدياد .

ويفترض سويزى أن حاجة الطبقة الحاكمة الإقطاعية الى النقود
بصورة متزايدة خلال « ازمة الإقطاع » نشأت من خلال ميل نبلاء
الإقطاع الى حياة الترف ، وهو مفهوم يناظر ما قال به سومبارت في كتابه
Luxus und Kapitalismus وكان افراط السادة الإقطاعيين في
استغلال ملاحيتهم — الذى يعده دوب مصدراً لانهيار الإقطاع — يرجع عند
سويزى الى ازدياد حاجة السادة الإقطاعيين الى النقود . وتأسست المدن
نتيجة فرار الفلاحين من الأرض ، الذى ادى الى قيام الاقتصاد والنقدي .
وبذلك اخطأ دوب — موثق تقدير سويزى — في تفسير بعض التطورات
التاريخية المعينة (بالنسبة للإقطاع) التى لا يمكن تفسيرها الا باعتبارها
عوامل خارجة عن النظام الإقطاعى . وكانت التجارة هى القوة الخارجية
التي تسببت في انهيار الإقطاع ، ولا يمكن اعتبار التجارة « شكلاً من أشكال
الاقتصاد الإقطاعى » ، وبصفة خاصة التجارة المطلوبة من مسافات بعيدة ،
وليس الأسواق الداخلية أو المحلية .

ويقول سويزى : « علينا أن نحاول كشف العملية التى خلقت عن
طريقها التجارة نظاماً للانتاج من أجل السوق ، ثم نتبع بعد ذلك اثر تلك
العملية على النظام الإقطاعى السابق ، القائم على الانتاج من أجل المنفعة » .
ومن ثم يرى « كيف كانت التجارة المطلوبة من الخارج قوة خلاقة ، اتلمت
نظام الانتاج من أجل المبادلة ، جنباً الى جنب مع النظام الإقطاعى القديم
للانتاج من أجل المنفعة » . وبينما يعرف سويزى جيداً الحقائق التاريخية
التي تشير الى أن « اقتصاد المبادلة يتوأم مع العبودية ، أو القنانة ، أو
العمل المستقل ، أو العمل المأجور » ، ويبدو أنه لم يستوعب أى من النقاط
للغوية التى تضمنتها نظرية دوب ، فيما يتعلق برد الفصل الإقطاعى :

وما أسماه انجلز بالقناة الثانية في شرقي أوروبا . ويسير سويسرى على نهج بيرن في البحث عن تفسير لتلك الظاهرة « في جغرافية القناة الثانية » ، في حقيقة أن تلك الظاهرة تصبح أكثر وضوحا وعتوا كلما اتجهنا شرقا ، بعيدا عن مركز اقتصاد المبادلة الجديد « . وعلى أية حال ، فإن دوب — استنادا الى الدراسات الحديثة — يعطى حقيقة أن :

« خدمات العمل الإلزامية المباشرة قد اختفت في وقت مبكر في المناطق المتخلفة من شمالي وغربي انجلترا ، على حين كانت تلك الخدمات باقية في عناد واصرار في جنوب شرقي انجلترا ، بما انتشر فيه من مدن ذات أسواق وطرق تجارية . وحدث نفس الشيء في ... شرقي أوروبا ، فقد ارتبطت زيادة القناة بنمو التجارة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، والعلاقات المشتركة لا تقوم بين القرب من الأسواق وتفكك القطاع ... ولكنها تقوم بين القرب من الأسواق وتقوية نظم القناة » .

وبناء على ذلك ، فإن السبب الأساسي في انهيار القطاع لا يكمن في التجارة أو السوق ذاتها ، فبنية السوق تتحدد وفق التنظيم الداخلى لنظام الإنتاج . وقد صاغ كوسمنسكى هذه النقطة بصورة أوضح مما فعل دوب . إذ أدى « الإنتاج من أجل المبادلة » في الضياع القطاعية الكبرى وأراضي الكنيسة في جنوبي وشرقي انجلترا — التي قامت بنيتها على أسس القطاعية التقليدية — الى استجابة واضحة ، تمثلت في تزايد خدمات العمل الإلزامية ، واتساع نطاق القناة ، بينما كانت الاستجابة الواضحة في شمالي وغربي انجلترا — حيث قامت الضياع ذات الحجم الصغير والمتوسط — تتمثل في ظهور الإجراءات النقدية وانهيار القناة . ومع تطور المبادلة أو الاقتصاد النقدي « تفكك القطاع بسرعة ويسر في تلك المناطق وفي تلك الضياع (غير القطاعية) ، على حين كان التفكك أقل نجاحا في المناطق الأخرى (التي سادت فيها القطاعيات التقليدية) التي نجحت في الاحتفاظ بسلطانها على الأثمن من السكان غير الأحرار في عملية استهدفت « تطويع نظام خدمات العمل الإلزامية للحاجات المتزايدة للسوق » ، وادت الى توسيع نطاق الاستغلال القطاعي للفلاحين ، في الكثير من الحالات . ومن ثم اتخذ الإنتاج من أجل السوق هذا الشكل في شرقي ألمانيا التي تقدم نموذجا « للقناة الثانية » التي يشير إليها كل من سويسرى ودوب ، والنقطة الأساسية هي أنه « سواء خدم تطور المبادلة في الاقتصاد الريفي السوق المحلية مباشرة ، أو خدم أسواقا بعيدة من خلال وسطاء من التجار ، فقد أدى الى تطور

الاجار النقدي . كما أدى تطور المبادلة في الاقتصاد الإقطاعي الى زيادة خدمات العمل الإلزامية ، من ناحية أخرى « (١) .

وكان سويسرى على صواب حين اعتبر « أزمة » العصور الوسطى المتأخرة نتاجا لعوامل التفكك التى أدخلتها التجارة على نظام الإنتاج من أجل المنفعة . ولكنه يتورط فى الخطأ عندما ينحرف الى الحديث عن التجارة ، وخاصة التجارة المجلوبة من الخارج ، ويعتبرها سببا فى انهيار الإقطاع ذاته . ولا ريب أن الأثر الذى تركته التجارة على تفكك الإقطاع فى إنجلترا على الأقل — وبصفة عامة — كما ذكر دوب فى رده على نقد سويسرى — أدى الى الإسراع من إيقاع التناقض بين المنتجين الصغار ، كما أدى الى قيام طبقة من الفلاحين الأثرياء « الكولاك » من ناحية ، وشبه بروليتاريا محلية من ناحية أخرى ، مما نتج عنه فى نهاية الأمر سقوط الإقطاع وقيام الإنتاج الرأسمالى . وقد أشار تاوونى (٢) الى وجود مثل هذه العملية فى إنجلترا فى القرن السادس عشر ، والتى تمثلت فى الاتجاه نحو « تقسيم السكان الى ثلاثة أقسام : ملاك الأراضى ، والفلاحين الرأسماليين ، والعمال الزراعيين المحبين » ، ذلك التقسيم الذى تنسم به الزراعة الإنجليزية الحديثة . وعلى أية حال ، فإن لهذا التقسيم أصوله التى ضربت بجذورها فى أعماق المجتمع الإقطاعى الإنجليزى ، وليس ثمة ما يدعو الى إرجاعه الى التجارة على هذا النحو . ولم يكن رد دوب على سويسرى كافيا فيما يتعلق بهذه النقطة ، فكان عليه أن يشير بوضوح أكثر كيف أن تحطيم التجارة لطبقة المنتجين الصغار من الفلاحين فى غربى أوروبا لم ينجم عنه قيام الإنتاج الرأسمالى دائما فحسب ، بل نتج عنه دائما رد فعل إقطاعى . ففى فرنسا — على سبيل المثال — نتج عن « الأزمة » عودة الإقطاع ، وليس القضاء عليه قضاء مبرما . فتفكك طبقة المنتجين الفلاحين الصغار نتيجة التجارة ، لم ينتج عنه — فى فرنسا فى ذلك الوقت — قيام نظام العمل المأجور الرأسمالى ، ولكنه أدى الى قيام الملكية الربوية للأرض من ناحية ، وظهور أنصاف الأثمنان من ناحية أخرى . والفئة الأخيرة هى التى وصفها آرثر يونج فى كتابه *Travels in France* بأنها ضحية « البؤس والفقر » ، ولكن — فى الوقت الذى نتحدث عنه — لم تكن تلك الفئة من البروليتاريا تحدد الانتقال من العوائد الإقطاعية الى الربح

(1) E.A. Kosminsky, *Services and Money Rents in the 13th Century*, Econ. Hist. Review, Vol V (London 1935), No. 2, p. 42-45.

(2) R.H. Tawney: *Agrarian Problem in the Sixteenth Century*, (London 1912).

الراسمالي . وقد علاج كل من سويزي ودوب الآثار التي تنتج عن التجارة كعامل من عوامل تفكك القطاع ، و « رد الفعل القطاعي » ، دون تجاوز الملكية القطاعية للأرض بما اقترن بها من خدمات العمل الإلزامية ، بينما كان عليهما أن يأخذا في اعتبارهما أيضا الأجر العيني للأرض ، الذي يعد قضية هامة في كل من فرنسا والبلبلن .

لا يرى سويزي أن انهيار بناء اجتماعي معين يرجع إلى الحركة التلقائية لقواه الإنتاجية ، ويبحث بدلا من ذلك عن قوة خارجية تقف وراء ذلك الانهيار . فإذا قلنا أن التطور التاريخي يقع نتيجة قوى خارجية ، يبقى لنا أن نتساءل عن كيفية ظهور تلك القوى الخارجية ، وعن مبعثها . ويتضح من التحليل الأخير أنه لابد من تفسير تلك القوى التي تعبر عن نفسها خارجيا من خلال عوامل تاريخية داخلية . فالجدل التاريخي لا يمتد دائما دون حركات تلقائية (تناقضات البناء الداخلي) . فالحركات الداخلية والمؤثرات الخارجية تنعكس على بعضها البعض بالطبع ، ويشير دوب إلى الأثر الكبير الذي تتركه الظروف الخارجية ، ولكن لا تزال « التناقضات الداخلية ... تحدد شكل واتجاه الآثار التي تتركها المؤثرات الخارجية » ، وينبغ اصرار سويزي على أن انهيار القطاع في غربي أوروبا يرجع إلى أسباب خارجية فقط (التجارة والسوق وخاصة السوق الخارجية) من منهجه في التحليل التاريخي .

٣.

من بين النقاط الهامة التي أوردها دوب تأكيدده على حقيقة أن الرأسمالية نمت من خلال أسلوب الإنتاج الصغير ، الذي حصل على استقلاله ، وطور - في نفس الوقت - التناقضات الاجتماعية داخله . وتقدم مقولة دوب هذه القضية التاريخية على مرحلتين : أولهما ، قيام أسلوب الإنتاج الصغير بترسيخ أقدامه تدريجيا كأساس للمجتمع القطاعي ، للمجتمع القطاعي ، ثم أفلت هذا الأسلوب الإنتاجي الصغير من القيود القطاعية نتيجة تطور القطاعية ، وبلغ مرحلة التفكك الذاتي ، ومن ثم خلق العلاقات الرأسمالية .

(١) وعلى أية حال ، فإن قيام أسلوب الإنتاج الصغير كأساس للاقطاع حدث عند عملية تفكك النظام القطاعي « الكلاسيكي » (مرحلة ريع العمل في ملكية الأرض القطاعي) ، وهو نظام الاستقلال المباشر لضبعة السيد القطاعي عن طريق عمل الاقنان (العمل المستضعف) . وقد أوضح المؤرخون المحدثون الطريقة التي تم بها تحرير الاقنان بصورة عامة . ويمكن تبين تلك العملية من خلال استبدال خدمات العمل الإلزامية في إنجلترا

في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، مع ما صاحبه من تغير كليل من ريع العمل المباشر الى الريع النقدي ، مما أدى بالفعل الى اختفاء التفتاة ، أو يمكن تبيينها في جنوب غربي ألمانيا وفي فرنسا خاصة ، حيث قامت أولى مراحل إلغاء خضمت العمل الإلزامية عن طريق تثبيت الإجراءات العينية التي تحولت تدريجيا الى إجراءات نقدية . فاعتبارا من القرن الثاني عشر والقرن الثالث عشر قسمت أراضي ضياع سادة الإقطاع — التي جرت العادة على تسخير الأتقان في ملاحتها في فرنسا وجنوب غربي ألمانيا — بين الفلاحين ، وأوكل اليهم أمر زراعتها ، ولم يعد الفلاحون يعملون بالسخرة لحساب السيد الإقطاعي ، ولكن كان عليهم أن يقدموا له قدرا معينا من المحصول كموائد عينية . ورغم أن تلك العملية صاحبت جزئيا قيام الإيجار النقدي ، غير أن القطاع الأساسي من الريع الإقطاعي لم يعد يمثل خضمت الزامية للعمل ، ولكنه اتخذ شكل « الإيجار » ، على حد تعبير المؤرخين . وكان نوع ملكية الأرض الإقطاعية الذي نشأ نتيجة انهيار النظم الإقطاعي ، هو الملكية الإقطاعية للأرض في مساحات صغيرة يتولى الفلاحون أنفسهم ادارتها .

وجلب هذا التغير في بنية الملكية الإقطاعية للأرض ، الذي صاحب انهيار النظام الإقطاعي ، تغيرا في شكل الريع ، فكان ريعا نقديا في إنجلترا ، وريعا عينيا في فرنسا وألمانيا ، ولكن لم يترتب عليه حدوث تغير أساسي في طبيعة الريع الإقطاعي . فقد كان الفلاحون يقدمون فائض العمل مباشرة على شكل عمل ، وهم يقدمونه الآن في صورة منتجات أو نقود . ولم يتجاوز التغير تلك الحدود . وبدا الريع في كلتا الحالتين كـشكل « طبيعي » لفائض العمل ، ولم يتخذ طبيعة جانب من « الريع » الذي يحققه المنتجون ، ويدفعونه في صورة ريع رأسمالي . ورغم أن « الريع » كان موجودا بالفعل ، فقد وضع الريع « حدا طبيعيا » لتكوين الريع . وفي كلتا الحالتين ، استخدم ملاك الأراضي الإقطاعيين « القسر الاقتصادي المتزايد » مباشرة ، بحكم حقهم في الملكية ، دون تدخل من جانب قوانين المبادلة ، من أجل الحصول على فائض العمل من الفلاحين المنتجين الذين يضمون أيديهم على الأرض بالفعل ، أي يستحوزون على وسائل الإنتاج . ومهما كانت طريقة اجتثاث الريع ، فإن شكل القسر الاقتصادي المتزايد كان آخذا في التغير ، ففي ظل النظام الإقطاعي الكلاسيكي ، كان عمل الفلاحين في ضيعة السيد يتم تحت الإشراف المباشر من جانب السيد أو ممثليه . وعلى أية حال ، أصبحت عملية الإنتاج الزراعي تتم في ظل نظام الملكية الإقطاعية ذات المساحات الصغيرة التي يتولى الفلاحون ادارتها بأنفسهم ، داخل حصة الفلاح من الأرض ، ولم يكن ثمة ما يفصل بين العمل الضروري للفلاحين ، وفائض العمل الذي يحصل عليه السيد في المكان أو الزمان . وكان المنتجون المباشرون قادرين على ترتيب عملهم وفق إرادتهم . وحدث تحرير الفلاحين على نطاق واسع في فرنسا

وجنوب غربي ألمانيا في الحقبة الواقعة بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر . ومن ثم تغيرت طريقة اجتثاث الربيع من الأنواع المتبينة للالزام الفردي إلى علاقات حقيقية معينة ، وأصبحت علاقة الفلاحين بالسيد تقوم على أساس تعاقدى . ولم تكن تلك العلاقات التعاقدية مماثلة لنظيرتها في المجتمع البورجوازي الحديث ، حيث يرتبط ملاك السلع الأحرار مع بعضهم البعض كأطراف مستقلة ، ولكنها اتخذت شكل العرف (كان الإيجار العيني يسمى « عادة » في فرنسا وألمانيا ، وسمى الفلاحون « بدافعى العوائد ») . ومن ثم يصبح من الممكن أن نتحدث عن « زراعة الفلاحين ذات المساحات الصغيرة » والحرثيين المستقلين ، اللذان كونا معا « أساس أسلوب الإنتاج الإقطاعى » .

ومع قيام الربيع العيني بإفساح الطريق أمام الربيع النقدى ، أصبحت مزارع الفلاحين ذات المساحات الصغيرة التى تمثل أسلوب الإنتاج الصغير فى الزراعة ، أكثر استقلالا بصورة واضحة ، وتحقق تفككها التلقائى بشكل أسرع وأكثر حرية . ومع رسوخ قدم الربيع النقدى ، لم تغير العلاقات الشخصية التقليدية بين السيد والفلاح إلى علاقات نقدية غير شخصية فحسب ، بل يصبح فائض العمل الذى يأخذ شكل الإيجار النقدى الثابت صغيرا نسبيا ، مع تطور إنتاجية العمل ونتيجة هبوط قيمة النقود . وإلى هذا الحد بشكل فائض العمل ما يسمى بـ « الربيع الجينى » ، وهو الذى يذهب إلى الفلاحين (المنتجين المباشرين) ، ويزيد عن القدر اللازم للاعاشة الذى يحوله الفلاحون أنفسهم إلى سلع . أما بالنسبة للإيجار النقدى ، فإن قيمته تصبح منخفضة بالقدر الذى يؤدي إلى تخلف الفلاح من الالتزام بسدادها .

وبذلك تتحول حيازات الفلاحين الأصلية إلى ملكية حرة للأرض ، ويتبرلى الفلاحون الذين كانوا يخضعون لنظام الحيازات القديم تحرير أنفسهم من قيود الملكية الإقطاعية للأرض ، ويصبحوا ملاكا لأراضيهم . ونتجت ظاهرة الفلاحين المستقلين المكتفين ذاتيا (والذين تعد فئة الفلاحين الميسورين الانجليز Yeomanry نموذجاً لهم) عن عملية تفكك الملكية الإقطاعية للأرض وقيام الشروط الاجتماعية للربيع النقدى . فإذا نظرنا إلى هذه العملية من زاوية أخرى ، يمكننا القول أنه عندما رسخت أقدام الربيع النقدى على نطاق قومى ، تأكد الفلاحون المنتجون المباشرون من سدد الجانب الأكبر من حاجاتهم عن طريق ممارسة أنشطة الاقتصاد الطبيعى (الانتاج والاستهلاك) ، ولكن جزءا من قوة عملهم ومن ناتج عملهم تحولت إلى سلع وفرت النقود للفلاحين أنفسهم . وبعبارة أخرى ، أصبح الفلاحون فى وضع منتجي السلع الذين يتصلون ذاتيا بالسوق ، وأن وضعهم كمنتجين للسلع

ادى الى ظهور التناقضات الاجتماعية التى لا يمكن تجاهلها داخل أسلوب الانتاج المصغر .

(ب) وهكذا كانت هناك فترة قرنين من الزمان تم خلالها الانتقال من خدمات العمل الازامية الى الاجبارات النقدية ، وتحقق فيها اختفاء الفئانة فى القرن الرابع عشر ، وبدأت انطلاقا العصر الراسمالى فى القرن السادس عشر (وتمثل فى انجلترا المائتى علم الواقعة بين حكم ادوارد الثالث واليزابث) . ودعنا الان نلقى نظرة على الطريقة التى عالج بها كل من سويسرى ودوب فترة الانتقال هذه ، التى يعد الاعتراف بها من وجهة نظر دوب « حيويا بالنسبة لفهم الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية » .

ويذهب سويسرى الى أن الفئانة انتهت فى القرن الرابع عشر ، وهذا صحيح ، لأن الاجبارات النقدية استبدلت بخدمات العمل الازامية عند ذلك الوقت ، ورغم أنه يحذرنا من أن هذا التفسير لا يعنى نهاية الاقطاع ذاته ، فلا يزال يعامل فترة القرنين التى تقع بين نهاية الاقطاع وبداية الراسمالية على قدم المساواة ، ومن ثم جانبها الصواب من هذه الفالحة ، لأنه رغم تحرر الفلاحين من الفئانة المباشرة (خدمات العمل الازامية) ، كان لا يزال يقع على عاتقهم عبء الاجبار النقدي الذى كان تعبيرا عن الملكية الاقطاعية للارض ، ورغم أن الاجبار النقدي كان يتضمن جزئا ضئيلا من فائض عملهم ، فإن الفلاحين لم يتخلصوا من ربة الفئانة . ومفهوم سويسرى للربح النقدي كشكل انتقالى يقع بين الربح الاقطاعى والربح الراسمالى ، يتفق مع منهجه . ووفق العبارات التى أورها دوب فى الفقرة التى عالج فيها هذه النقطة ، يتخذ الربح النقدي طابع تطليا ، ولكن يظل ممثلا للربح المعنى منذ بدايته . « ولأن المنتجين المباشرين كانوا فلاحين حائزين للارض ، فإن وجه الخلف تتمثل فى أنهم يدفعون فائض عملهم لملك الارض فى صورة نقود ، وفقا للقرن الاقتصادى المتزايد اى « الكراه السياسى وضغوط العرف الاقطاعى » على حد تعبير دوب ، فالربح النقدي فى شكله الخالص يعد بديلا للربح المعنى ، او خدمات العمل الازامية ، ويمتص — فى جوهره — الربح بنفس الطريقة « الجنبية » كما يفعل الربح عادة . وخرج من تلك الظروف الاقتصادية كل من الفلاحين الذين طرحوا الربح الاقطاعى جانبا ، والراسماليين الصناعيين الذين اراحوا الحواجز التى تحد من الربح الصناعى ، وكان من الضرورى أن يتحالفا معا خلال الثورة البورجوازية ضد الارستقراطية المالكة للارض والتجار الاحتكاريين .

ولذا — اذن — وجد دوب أنه من الضرورى التأكيد على أن « تفكك أسلوب الانتاج الاقطاعى كان قد بلغ مرحلة متقدمة قبل أن يتطور أسلوب

الانتاج الرأسمالي ، وإن هذا التفكك لم يرتبط بنمو أسلوب الإنتاج الجديد في رحم الأسلوب القديم » ، وأنه يبدو أن هذه الفترة « لا هي بالقطاعية ولا هي بالرأسمالية إذا أخذنا في اعتبارنا أسلوب الإنتاج » ؟ فهو يرى أن نهاية القطاع تأتي مع تيلم الريع النقدي ، واختفاء القناة . لقد كانت غالبية الفلاحين في إنجلترا في القرن السادس عشر تدفع إيجارا نقديا ، كما أن الفلاحين الميسورين من ملاك الأرض امتنعوا عن سداد المواعيد القطاعية وارتقوا إلى مستوى المنتجين المستقلين الأحرار (وهو ما وصفه تاوني « بالطبقة الوسطى الريفية الميسورة ») . فاستخدم هؤلاء الكولاك جيرانهم الفقراء في كل من الزراعة والصناعة ، وإن كان ذلك على نطاق محدود . ولما كان دوب على علم بذلك الحقائق ، فمن المحتمل أنه كان يعني بذلك أنه على الرغم من أن طبقة الفلاحين المستقلين شبيهة بالرأسماليين كانت تتوسع خلال تلك الفترة ، فإن العمل — ككل — لم يخضع خضوعا تاما لرأس المال .

وعلى أية حال ، فإنه بعد تحرر طبقة الفلاحين من أسلوب الإنتاج القطاعي ، لم يتفكك أولئك الفلاحين المستقلين الأحرار ولم يتم استقطابهم . فمن الناحية التاريخية ، بدأت طبقة الفلاحين تنقسم على نفسها إلى حد ما منذ عصر القناة . ولم يتحرر الأثنيان في ظل الظروف نفسها ، وبلغ الفلاحون في الريف الإنجليزي خاصة مرحلة النضج منذ وقت مبكر باعتبارهم منتجين للسلع ، ومن ثم نبع تحررهم من تفكك طبقة الفلاحين ذاتها . ولذلك كان على دوب أن يصحح مقولته في كتابه « دراسات .. » بالقول بأن هذين القرنين كانا يشكلان « فترة انتقال » بمعنى أن الأسلوب القديم كان يتحلل بسرعة بينما كانت الأشكال الاقتصادية الجديدة آخذة في الظهور .

وظل سويزي — من ناحية أخرى — أسير مقولة دوب المسبقة : « لا هي بالقطاعية ولا هي بالرأسمالية » . إذ يرى سويزي أن « الانتقال من القطاع إلى الرأسمالية لا يشكل عملية واحدة متصلة ... ولكنه يتم على مرحلتين متباينتين ، تجلبان معهما تضلعا مختلفة جديرا تحتاج كل منهما إلى تحليل قائم بذاته » . ويسمى النظام « اللاقطاعي والارأسمالي » الذي ساد في أوروبا الغربية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر بنظام « إنتاج السلع السابق على الرأسمالية » . فقد « أثر ذلك أولا على القطاع ، وبعدها حطم القطاع في وقت لاحق ، مهد الأرض لنمو الرأسمالية » .

ويرفض سويزي بحزم مصطلح « الإنتاج البسيط للسلع » ، رغم ملاحظته أن هذا المصطلح في نظرية القيمة « يمكننا من تقديم قضية قيمة المبالة في أبسط صورها » . ويعتقد أن هذا المصطلح لا يعد دقيقا من الناحية التاريخية ، حيث أن الإنتاج البسيط للسلع « نظام للنتجين المستقلين ،

الذين يملكون وسائل الإنتاج ، ويسدون ما يحتاجون اليه عن طريق المبادلة » ،
بينما « في نظم انتاج السلع السابق على الرأسمالية ... كانت الأرض
باعتبارها أهم وسائل الإنتاج ملكا لطبقة من غير المنتجين » . الى الحد الذي
كانت عنده أراضي الفلاحين لا تزال مثقلة بأعباء الإجراءات الإقطاعية ، حتى
لو كانت في صورة نقود ، ولم يكن الفلاح مالكا للأرض ، بالمفهوم الحديث ،
ونجانب الصواب اذا اعتبرناه منتجا مستقلا . وعلى أية حال ، فان مجموعة
من الفلاحين الأحرار ذوى الحيازات قد تحولوا — في إنجلترا في تلك الحقبة —
من وضع مستأجرى الأرض الإقطاعية الى وضع الفلاحين الملاك الأحرار
المستقلين المكثفين ذاتيا .

ومن المسائل الأساسية منهج سويزى غير التاريخى في تقديم فكرة
حقوق الملكية الحديثة ، وبصفة خاصة معالجته للملكية الإقطاعية للأرض
والحيزة الإقطاعية . وفي اعتقادنا ان الملكية الإقطاعية للأرض كانت نوعا
من التسلط الذى يشكل أساس حيلة السيد (حيزة جبرية) ، فملكية
السيد كانت ملكية متسلطة ، اما الفلاحون فكثروا حائزين للأرض على
أساس ملكية الانتفاع ، وفي ضوء ذلك لا تنطبق مفاهيم الملكية الخاصة
في المجتمع البورجوازى على هذا النوع من الملكية . كما ان المستوى
الاقتصادى يعد على قدر كبير من الأهمية هنا ، وبصفة خاصة الخلط بين
الفلاحين كمنتجين مباشرين وكمستحوزين على وسائل الإنتاج (الأرض ...
الخ) ، على حين تقوم الرأسمالية على الفصل بين الفلاحين والأرض . ففى
ذلك يكن مفتاح فهم تطور البورجوازية الفلاحية في تلك الحقبة . وقد كان
الرخاء الناتج عن عمل هذا النوع من المنتجين نتيجة تفكك الإقطاع وعدم
الفصل بينهم وبين الأرض الأساس الاجتماعى للنظام الملكى المطلق .

ويقع سويزى في التناقض عندما يصف تلك الحقبة باللاتقطاعية
واللأرسمالية مستخدما الصفة الانتقالية « لنظم انتاج السلع السابق على
الرأسمالية » ، وينكر — في نفس الوقت — امكانية أن يكون الفلاح المنتج
الأساسى « منتجا مستقلا » . ويحاول سويزى تجلوز هذا التناقض عن
طريق وصف الإنجاز النقدي الذى يدفعه الفلاحون بأنه شكل انتقالى (من
الربح الإقطاعى الى الربح الرأسمالى) . وربما كان سويزى يعنى أن الحكم
الاستبدادى لم يعد في جوهره إقطاعيا . ويقدم الفصل الرابع من كتاب دوب
« دراسات ... » ، وكذلك رده على سويزى ، اجلة شافية على هذه
النقطة وعلاقتها بالثورة البورجوازية . وعلى أية حال ، فان تقديم مرحلة
« انتاج السلع السابق على الرأسمالية » لا يعد غير ضرورى فحسب ، بل
انه يضى غموضا على حقيقة أن كل من المجتمع الإقطاعى والمجتمع
الرأسمالى الحديث ، تحكمه قواعد تاريخية مختلفة . ففى المجتمع الرأسمالى
تتفصل وسائل الإنتاج (رأس المال) عن العمل ، والزيادة الميزة الخاصة

بالتطور ، تتمثل في أن الانتاجية تتطور (توسيع التكوين العضوى لرأس المال ، وتكوين متوسط لمعدل الربح ، واتجاه معدل الربح الى الهبوط ، والأزمات) كما لو كانت تشكل انتاجية رأس المال . وفي المجتمع القطاعى — من ناحية أخرى — تختلط وسائل الانتاج بالمتجنين ، وتتطور الانتاجية (انهيار النظام القطاعى وتطور الزراعات الفلاحية الصغيرة ، وتكوين الإيجارات النقدية ، واتجاه معدل الإيجارات الى الهبوط ، وأزمة القطاع) كما لو كانت انتاجية المنتج المباشر ذاته ، ومن ثم تتجه قاعدة التطور في القطاع نحو تحرر واستقلال الفلاحين أنفسهم . ومن الواضح أن الحكم الاستبدادى لم يكن يمثل سوى نظام للقوة المركزة لمواجهة أزمة القطاع الناتجة من هذا التطور الذى لا يمكن تفاديه . فإذا جاز لنا أن نستخدم تعبيرات سوزى ، نعتقد أن تلك كانت « القوانين والاتجاهات » الخاصة بالمجتمع القطاعى ، وفق ما يبين المنهج الذى جاء بالمجلد الثالث من « رأس المال » .

٤

أخيرا ، نأتى الى الحديث عن العلاقات بين تكوين رأس المال الصناعى والثورة « البورجوازية » . فالعملية الاقتصادية الأساسية التى دفعت الثورة البورجوازية تمثلت فى إلغاء العلاقات الانتاجية القطاعية ، نتيجة لتطور رأس المال الصناعى ، ونرى أن ذلك يشكل المحتوى المنطقى « للانتقال من القطاع الى الرأسمالية » ، وأن التحليل العقلانى للطابع التاريخى للقطاع يعد ممكنا ، عندما نتخذ من الثورة البورجوازية نقطة بداية له . وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان أن نشرح تطور القوى الانتاجية التى جعلت الحركة البورجوازية — من الناحية التاريخية — أمرا لا مناص منه ، فألغت العلاقات الانتاجية القطاعية التقليدية ، وكذلك أشكال الوجود الاجتماعى لرأس المال الصناعى فى ذلك الوقت . ومن أبرز اضافات دوب الى علم التاريخ أنه لم ينشأ ارهاصات رأس المال الصناعى بين صفوف « البورجوازية العليا » ، ولكنه التمسها بين صفوف طبقة منتجى السلع الصغار التى كانت آخذة فى التكوين ، والتى اتخذت شكل السعى لتحرير أنفسهم من الملكية القطاعية للأرض ، أى أنه تتبع أصولهم فيما نشأ من الاقتصاد الداخلى للمتجنين الصغار ، ومن ثم أبرز قيمة الدور الذى لعبته طبقة صغار ومتوسطى منتجى السلع كعامل مساعد رئيسى للانتاجية فى تلك المرحلة المبكرة من تاريخ الرأسمالية .

ووفقا لما يورده دوب ، يمكن أن نجد فى طبقة الفلاحين المستقلين المكتفين ذاتيا وصغار ومتوسطى الحرفيين ما يمثل العلاقات الإنتاجية

الراسمالية . وبصفة خاصة الكولاك من الفلاحين الذين اتخذوا التحسينات على مزارعهم وفلاحتهم على درجات ، واشتروا قوة عمل جيرانهم الفقراء ، ولم يستمروا في توسيع نطاق عملياتهم الانتاجية وزيادة صناعة النسيج (الصناعة اليدوية كاتدم اشكال الانتاج الراسمالي) فحسب ، بل كانوا منظمين ينتهون الى نفس النوع من المنظمين الذين ظهوروا كذلك في حرف المدينة . « واستمد جيش كرومويل والمستقلون - الذين شكلوا القوة الدافعة للثورة (الانجليزية /البورجوازية) - قوتهم الرئيسية من المراكز الصناعية الاقليمية و ... من قطاعات ملاك الاراضي وصغار ومتوسطى الفلاحين الميسورين » . مكثت تلك العناصر تتقدم التأييد الثابت للثورة الانجليزية ، بينما كان التجار قوى الامتيازات واصحاب الاحتكارات ينتهون الى الحزب الملكي الى حد بعيد ، و « كان رأس المال التجارى الذى يرغب عن لعب دور تقدمى يتحالف مع رد الفعل القطاعى (الاستبداد) » . فاذا عدت الى نظرتى ، فان الثورة الانجليزية في القرن السابع عشر التى حطمت رد الفعل القطاعى (الاستبداد) ، حددت الخطوة الاولى نحو اخضاع رأس المال التجارى لراسمال الصناعى .

وقد ظهرت هذه الطريقة لطرح المشكلة وتحليلها تاريخيا في اليابان مستقلة عن دوب ، وفي وقت مبكر ، واكثر وعيا من نظرة دوب ، وتمثل ذلك في النظريات التاريخية الاصلية الخلاقة التى صاغها هيساو اوتسوكا (٨) . وبذلك استطاع القول ان افكار دوب يمكن ان تدعم المستوى المنهجى لعلم التاريخ الاقتصادى في اليابان ، وربما كان الامر مختلفا بالنسبة لأممكار سويسرى . فبدلا من ان يقوم سويسرى بتقديم تحليل شامل للاصول الاجتماعية لرأس المال الصناعى ، والاشكال التى وجد عليها في ذلك الوقت ، كان كل ما فعله فيها يتعلق بالفترة الكلاسيكية التى وردت في المجلد الثالث من « رأس المال » والتى تتحدث عن وجود « طريقتين » للانتقال من اسلوب الانتاج القطاعى ، هو طرح بعض الانتقادات العابرة لامكار دوب . فالفصل العشرين من رأس المال (المجلد الثالث) يقدم عرضا تاريخيا في ختام عدد من الفصول التى تعالج رأس المال التجارى ورأس المال المستند الى الفائدة . ويتناول بالتحليل طبيعة الاشكال الاولى من رأس المال التجارى او الربوى ، التى كان لها وجود مستقل في المجتمع السابق على الراسمالية ، والعملية التى تم عن طريقها اخضاع رأس المال التجارى هذا ، لرأس المال الصناعى من خلال تطور الانتاج الراسمالي . وحين يتحول التاجر الى رجل صناعة ،

(١) Hisao Otuska, Kindai Oshu Kezai shi josetsu (Tokyo 1944).

فالمسألة لا تتعلق بالتغير الفعلى أو الاسمى . ومن ثم يذكر ماركس عند مناقشته لنظرية « الطريقتين » أن : « المنتج يصبح تاجرا ورأسماليا » ... « وتلك هى الطريقة الثورية الحقيقية ... » ، و « يستحوذون التجارى على الانتاج بصورة مباشرة » ، ومن ثم يصبح التاجر رجل صناعه ، « يحتفظ به (أسلوب الانتاج القديم) ويتخذ أداة له » ، ولكنه يصبح بعد حين « عبة فى طريق أسلوب الانتاج الرأسمالى الحقيقى ومعوقا لتطوره » ، وكل ذلك يجب أن يفهم فى كل من الاطار التاريخى والنظرى . وقبل ذلك يشير النص الى أن « التجارة تحكم الصناعة فى المراحل السابقة على الرأسمالية ، والعكس صحيح بالنسبة للمجتمع الحديث » ، وبرزت قضية « خضوع رأس المال التجارى لرأس المال الصناعى » . وبعد تلك الفقرة يقرر ماركس أن « التاجر كان هو المنتج . ولم يعد رأس المال التجارى يقوم بما يتجاوز حدود التداول ... وأصبحت التجارة الآن فى خدمة الانتاج الصناعى » .

ويذهب سويزى فى تحليله الى أن الطريقة الثانية ، التى يتحول فيها التاجر الى مشتغل بالصناعة اليدوية أو رجل صناعة ، يسبقها « نظام الانتاج المنزلى » ، بينما فى الطريقة الأولى « يبدأ المنتج كتاجر ومستخدم للصلح المجاور لها ، بغض النظر عن خلفيته (الاجتماعية) » ، أو « يصبح منظما رأسماليا قحا دون المرور بالمرحلة المتوسطة للانتاج المنزلى » . ويبدو هذا التحليل سطحيا ، فالحقبة — عند سويزى — مجرد قضية مقارنة اشكال الادارة ، ويغيب عن باله الطابع الاجتماعى والتناقض .

ولا ريب أن اشارة سويزى الى الانتاج المنزلى باعتباره يمثل الطريقة الثانية ، لا غبار عليها . فقد ورد بعد ذلك فى نفس الفصل من كتاب « رأس المال » شرح لطريقة تحول التاجر الى رجل صناعة (صناعة يدوية) ، حيث يقوم التاجر باخضاع المنتجين الصغار (حرفى المدن والفلاحين خاصة) ، ويدير نظام الانتاج المنزلى لحسابه ، عن طريق تقديم القروض للعمال . اضاف الى ذلك أن طريقة تحول المنتج الى تاجر (رأسمالى) تتمثل فى معلم صناعة النسيج ، الذى يشتري الصوف أو الغزل بنفسه بدلا من استلامه من التاجر وتصنيعه بواسطة عماله ، وبيع القماش للتاجر . وتتحوّل عناصر الانتاج خلال عملية الانتاج الى سلع يتولى بيعها . وبدلا من أن ينتج بناء على طلب تاجر معين ، أو عميل محدد ، ينتج للتجارة ذاتها . وبذلك يصبح المنتج تاجرا » . وهنا ينطلق المنتجون الصغار للسلع نحو الاستقلال ونحو اكتساب صفة الرأسماليين الصناعيين من وضعهم الاول كتابعين لرأس المال التجارى فى ظل نظام الانتاج المنزلى . ومن ثم لا يبرز الاشارة فى النص الاسلى الى مجرد وجود الطريقتين ، ولكنها تشير الى

يمثل العملية « الثورية » التي خضع عن طريقها رأس المال التجارى — فى بداية عهده — لرأس المال الصناعى (الانتاج الصناعى) .

وفىما يتطرق بالطريقة الاولى ، بدلا من أن ينكر سوزي وجود حالات تحول فيها منتجو السلع الصغير الى راسماليين صناعيين انكسروا تماما ، يعتبر تلك الحالات غير ذات أهمية بالنسبة لمشوء الراسماليين الصناعيين ويعتبر حالة الانتقال الى راسماليين صناعيين انتقالا مباشرا دون المرور بنظام الانتاج المنزلى ، طالما علما . ومن المؤكد أنه يأخذ فى اعتباره ورش الصناعة اليدوية المتمركزة ، التي أشار اليها المؤرخون الاقتصاديون من خلال الحقائق التي أوردها نف Nef فى دراسته للممارسات التي شاعت فى قطاع التعدين والصناعات المعدنية . وقد قامت تلك الورش الصناعية اليدوية المتمركزة — تاريخيا — تحت جنساح الملكيات المطلقة المستبدة ، وتمتعت بالامتيازات التي استبقتها عليها تلك الملكيات ، او قامت كهيئسست للعمل الاكزامى ، وهو ما نجده فى الكثير من البلاد . وعلى أية حال ، فإن تلك الورش لا تمثل فى جوهرها الصناعة اليدوية تمثيلا طبيعيا كشكل للانتاج الراسمالى (رأس المال الصناعى) ، ولكنها تمثل نوعا من القسر والغبين فى نظام الصناعة المنزلية الذى اداره رأس المال التجارى ، وهو ما يناظر الطريقة الناقبة من حيث الطابع . فهل كانت تلك الطريقة « الثورية » عاجزة عن تطوير الانتاج الراسمالى تطورا حقيقيا ؟ لقد كان الامر على النقيض تماما فى غربى اوربا ، فقد مزق أوصالها ظهور طبقة صغار المنتجين وتوسعها الاقتصادى ، ثم استسلمت تدريجيا ، وقد أشار دوب الى أن المشروعات الاحتكارية الانجليزية كانت ذات طبيعة « محافظة » وتحالفت مع سلطة الدولة القائمة على نظام الملكية المطلقة ، ومن ثم تحطمت وتلاشت خلال الثورة البورجوازية ، ومن ناحية أخرى ، لعب الكثير من المشروعات الاحتكارية ذات الطبيعة المماثلة دورا هاما فى تأسيس الراسمالية فى شرقى اوربا وفى اليابان ، ولكن سوزي لم يشر الى ذلك .

وعلى أية حال ، فعندما يعالج دوب قضية « الطريقتين » يرى فى طريقة « تحول المنتج الى تاجر » نظام الانتاج المنزلى الذى ينظمه التاجر المشتغل بالصناعة اليدوية ، او الذى ينظمه « منظون ... اشتغلوا بالتجارة » واستخدموا الحرفيين الفقراء فى نظام الانتاج المنزلى ، وبذلك وقع دوبي فى تناقض . ففى الشكل التاريخى لنظام الانتاج المنزلى ، يحقق « التجار المشتغلون بالصناعة اليدوية » مكاسبهم عن طريق تركيز شراء المواد الخام وبيع المنتجات فى ايديهم ، فيقدمون المواد الخام الى المنتجين الصغار فى صورة طلب لاتجاء عمل معين ، ومن الواضح أن فصل المنتج الصغير عن السوق ، واحتكار السوق اغلق الطريق الذى كان على المنتجين

المباشرين سلوكه حتى يصبحوا منتجين مستقلين للسلع ورأسماليين ، ورغم أن أولئك المظلمين التجار كانوا يسمون غالبا « بالصناعيين » فإنهم لم يكونوا رأسماليين صناعيين « تقديمين » . فقد « تحكوا » في الإنتاج من الخارج فقط ، واحتفظوا بالشروط التقليدية للإنتاج دون تغيير حتى يضمنوا استمرار سيطرتهم باعتبارهم رأسماليين تجاريين ، فكانوا محافظين بطبيعتهم . وبذلك لا يتفق هذا مع الطريقة الأولى ولكنه ينتمى — بكل تأكيد — إلى الطريقة الثانية .

نرى لماذا لم يعتبر دوب نظام الإنتاج المنزلى ، ونظام الإنتاج الرأسمالى التجارى المنزلى ضمن الطريقة الأولى ؟ ربما كان ذلك يرجع إلى بعض حقائق التاريخ الاقتصادى المتصلة بأنجلترا . فنظام الإنتاج المنزلى فى إنجلترا يختلف عنه فى ألمانيا حيث كان يشتمل فى الأخيرة على صناعات مستقلة صغيرة ومتوسطة ولا يشتمل على إنتاج منزلى بالمفهوم الضيق للمصطلح . أضف إلى ذلك أنه من الجدير بالملاحظة فى التاريخ الاقتصادى البريطانى أن إدارة رأس المال التجارى لنظام الإنتاج المنزلى كانت تبدو أكثر ليونة ، وأن طبقة المنتجين الصغار التى تلقت المواد الخام من التجار مقبها ، كانت قادرة على أن تنأى بعيدا عن تحكم نظام الإنتاج المنزلى بسهولة نسبية . ويبدو ذلك بوضوح فى الانتكسار فى القرن الثامن عشر ، فوفقا لما جاء بدراسة وانسورث ومان ، استطاع النساجون أن يصبحوا منتجين منزليين ثم رجال صناعة نتيجة مرونة نظام الإنتاج المنزلى . وربما كان دوب يأخذ فى اعتباره مثلن تلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فهو يذهب إلى أن « الكثير من المظلمين الجدد كانوا رجالا صغارا بدأوا كتجار اشتغلوا بالصناعة اليدوية فى ظل نظام الإنتاج المنزلى » . وعلى ذلك فإن المضمون الحقيقى للتجار المشتغلين بالصناعة اليدوية الذين اختلرهم دوب لتمثيل الطريقة الأولى ، لا يكمن فى الأوليغاركية الاحتكارية الرأسمالية التجارية المشتغلة بالإنتاج المنزلى والتى اعتقت تطور الإنتاج الرأسمالى ، ولكنه يكمن فى طبقة صغار ومتوسلى الرأسماليين الصناعيين والتجارىين الذين نسجوا خيوط استقلالهم غير « تحكم » التجار الرأسماليين ، وأصبحوا تجارا يشتغلون بالصناعة اليدوية . ويبدو هنا أن دوب يبحث عن الإرهاسات التاريخية « للصناعة اليدوية » باعتبارها أولى مراحل الإنتاج الرأسمالى ، ولا يلتزمها فيها بيسيه المؤرخون « المصنع » أو « ورشة الصناعة اليدوية » . ولا ريب أن هذا يعز من إضافات دوب إلى علم التاريخ ، ولكن كان عليه أن يلقى الضوء على تطور إرهاسات رأس المال الصناعى ، أخذا فى الاعتبار التنظيم الداخلى الخاص بالزراعة الإنجليزية .

ورغم أن دوب قدم تحليلا عاما « للطريقتين » وكان قادرا على التغلغل

في الطابع التاريخي للثورة البرجوازية « الكلاسيكية » ، فان نظريته تحتاج الى اعادة نظر فيها يتعلق بالظروف التي سادت على المستوى العالمى . وفيما يتصل بأوروبا الغربية ، كانت قاعدة تلك الثورة طبقة الفلاحين الأحرار المستقلين وطبقة صغار ومتوسلى منتجى السلع ، وذلك في كل من إنجلترا وفرنسا . وكانت الثورة صراعا مريرا من أجل السيطرة على السلطة في الدولة ، دارت رحاه بين قطاع من الطبقة الوسطى (المستقلين في الثورة الانجليزية ، والـ *Montagnards* في الثورة الفرنسية) ، وقطاع من البرجوازية العليا التي تضرب بجذورها في الارستقراطية المألكة للأرض ، والتجار والمولدين الاحتكاريين ، واجتثت الطبقة الأولى غريمتها في كل من الثورتين الانجليزية والفرنسية ، وقد أوضح دوب ذلك فيما يتعلق بإنجلترا .

وعلى لية حال ، فان الأمر كان على التقيض تماما بالنسبة لروسيا واليابان . فقد استهدفت الثورات البرجوازية الكلاسيكية في غربي أوروبا تحرير المنتجين من نظام القيود (على ملكية الأرض الإقطاعية ولوائح التفضيلات الطائفية) وجعلهم منتجين للسلع يتمتعون بالحرية والاستقلال ، ومن الناحية الاقتصادية ، يؤدي ذلك الى تفككهم ، ويخلق هذا التقسيم (بين رأس المال والعمل المأجور) السوق الداخلية لرأس المال الصناعى . ولا يحتاج ذلك الى القول الى ان ما يكون الخلفية الاجتماعية لاستكمال ثورة برجوازية من هذا النوع ، هو تفكك الملكية الإقطاعية للأرض الذي شهدته أوروبا الغربية . ولكن اقلية الرأسمالية في بروسيا واليابان كانت — على نقض ذلك — تمت تحت سيطرة وحماية الدولة الإقطاعية ذات السلطة المطلقة ، منذ بدايتها الأولى .

ولا ريب ان الطريقة التي تشكلت بها الرأسمالية في كل بلد من البلاد ترتبط بالبنية الاجتماعية السائدة في ذلك البلد . ففي إنجلترا وفرنسا ، تفككت الملكية الإقطاعية للأرض من خلال عملية التطور الاقتصادي او اكتسحت عن طريق الثورة البرجوازية . ويؤكد ليفيغر على الدور الذي لعبه الفلاحون في الثورة الفرنسية (١) . وقد اطلقت تلك الثورات البرجوازية في أوروبا الغربية الحنان للقوى التي عملت اقتصاديا على تطوير الانتاج الرأسمالى ، بينما تم هذا « التحرير » في بروسيا واليابان على نحو مختلف تماما . فقد ظلت ملكية الأرض الإقطاعية متماسكة ، وبقي الفلاحون المستقلون والطبقة الوسطى خارج اطار التطور . واحتوت « الإصلاحات »

(9) G. Lefebvre, La Revolution et les Paysans, Cahiers de la rev. fr., 1934, No 1.

البورجوازية (كالأصلاح الزراعى فى بروسيا والبلان على عهد منجى) على العناصر المتناقضة مثل اصفاء الصفة القانونية على ملكية البكر للأرض فى بروسيا ، والملكة الطفيلية شبه الإقطاعية للأرض فى البلان . ولما كفت الرأسمالية قد نبئت على هذا النوع من الأرض ، على أساس التلاحم مع السلطة الاستبدادية لا الصراع معها ، فقد اتخذ تكوين الرأسمالية شكل تحول نظام الإنتاج الرأسمالى التجارى الى رأس مال صناعى ، وكانت الشروط الاجتماعية الاقتصادية لإقامة الديمقراطية الحديثة غائبة ، بل على العكس ، شقت الرأسمالية طريقها داخل النظم الأوليجاركى — باعتباره البناء الاجتماعى الأساسى — الذى اتجه الى تهر اللبرالية البورجوازية . ومن ثم فإن التطور الداخلى لتلك المجتمع لم يوجد ضرورة قيلم ثورة « بورجوازية » ، ولكن الحاجة الى الإصلاحات جاءت نتيجة لظروف خارجية . ويمكن القول أن مرحلة تكوين الرأسمالية تأخذ مسلك أساسية تختلف باختلاف الظروف التاريخية : ففى أوروبا الغربية تتحقق الطريقة الأولى (تحول المنتج الى تاجر) ، وفى شرقى أوروبا وفى آسيا تتحقق الطريقة الثانية (تحول التاجر الى رجل صناعة يدوية) . وثمة علاقة داخلية عميقة بين المسألة الزراعية ورأس المال الصناعى ، تقرر البنية المميزة للرأسمالية فى كل بلد من البلاد . وفى رأينا أن ما كتبه مؤلف « رأس المال » عن وطنه الأم علم ١٨٦٧ ، فى مقدمة الطبعة الأولى ، لا يزال صحيحا ، رغم اختلاف المرحلة التاريخية : « تنقف الى جانب الشرور الحديثة ، سلسلة من الشرور المتوارثة التى تستبد بنا ، تنبع من بقايا أساليب الإنتاج القديمة بأخطائها التاريخية الاجتماعية والسياسية التى لا يمكن تفاديها » . ومن ثم فإن قضية « الطريقتين » ، ليست مجرد قضية ذات أهمية تاريخية ، ولكنها تتصل بالنواحى العملية الحقيقية .

٤ - تعليق آخر^(١)

بقلم : مورس دوب

أوافق تماماً على آراء الأستاذ هـ. ك. تلاكهاشي التي جاءت بمقالاته القيمة « الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية » التي قدمت اضافات هامة ، عمقت ووسعت مفاهيمنا للقضية الهامة موضع البحث . وليس لدى الا القليل مما يمكن اضافته الى ما أورده . واجد - بصفة خاصة - في تطويره لفكرة « الطريقتين » واستخدامها لالقاء الضوء على التناقض بين طريقة الثورة البورجوازية في غربي أوروبا وبينها في روسيا والبلقان ، ما ينير لنا الطريق ، وفيما يتعلق بنقده لى أود ان أقدم ثلاثة تعليقات .

لقد كان لدى تلاكهاشي ما يبرر القول بأن كتابي « لم يهتم اهتمامي جلي بتجربة جنوب أوروبا ، وخاصة إيطاليا وأسبانيا . ويمكنني القول ان هذا العمل كان استرشاديا وأن كتابي حمل عنوان « دراسات في تطور الرأسمالية » ليشير بذلك الى صفته الانتقائية . فلم أحول ان اكتب تاريخا شاملا للرأسمالية او حتى تاريخا موجزا لها . والمنهج الذي اتبعته يتمثل في معالجة مراحل ومظاهر حاسمة في تطور الرأسمالية ، في انجلترا بالدرجة الاولى باعتبارها نموذجا كلاسيكيا ، مع الرجوع من حين لآخر الى ما يقابل هذه التجربة في أوروبا ، او ما يناقضها لالقاء الضوء على الموضوعات التي حاولت ايضاحها . فالتعمق في دراسة التجارب الموازية او المناقضة للتجربة الانجليزية يحتاج الى معرفة واسعة بالدراسات التاريخية الأوروبية ، وهو ما لا أستطيع ادعائه ، وحتى لو كانت هناك عقلية موسوعية أكثر دقة من عقليتي فأنها تحتاج الى ما يقرب من عشر سنوات للتعاون في تطوير تلك الدراسات التي يشير اليها الأستاذ تلاكهاشي .

ثانيا : اعتقد ان الأستاذ تلاكهاشي قد اخطأه التوفيق عندما أكد على انني تحدثت عن الفترة من القرن الرابع عشر الى القرن السادس عشر على انها « لا اقطاعية ولا رأسمالية » اذ اعتبر طريقة عرضي للمشكلة بمثابة حكم توصلت اليه . فإذا أعاد النظر الى الفقرة الواردة بكتابي ، سيري انني كتبت أطرح سؤالاً (وأن ثمة علامة استفهام في نهاية السؤال)

أصوغ فيه الصعوبة التي اعترضت سبيل الكثير من الدراسات حول تلك الفترة ، وأقر أن اشارتي الهزيلة الى الزراعة (التي كانت محل نقده) جعلت استنتاجي اقل تدعيبا مما يجب ، ولكي اعتقد انه على الرغم من قيلم تاوئي وغيره من الباحثين باللقاء للضوء على تلك الفترة ، فلا زال الأمر بحاجة الى المزيد من الدراسات حولها . كما أنني على استعداد للقبول بأن افكاري الاولى — التي ضمنتها اصول الكتاب — ربما كانت قد اثرت على طريقة المعالجة ولدت الى جعلها اقل وضوحا مما يجب . ولكن من المؤكد انه لم يدر بخلدی اعتبار الفترة ما بين حكم ادوارد الشباني واليزابيث « لا اقطاعية ولا راسمالية » ، والحديث عن هذه الفترة باعتبارها فترة « انتقالية » الذي جاء بردي على سويسري ، والذي اعتبره تلاكاهاشي « تصحيحا » ، ورد في حقيقة الأمر بمقتن الكتاب .

ويجب — على اية حال — ان استمر في الدفاع عن رأيي القائل بأن « تفكك اسلوب الانتاج الاتقاعى بلغ مرحلة متطورة قبل ان يتطور اسلوب الانتاج الراسمالي » ، وان هذا التفكك لم يرتبط ارتباطا وثيقا بنمو اسلوب الانتاج الجديد في رحم الاسلوب القديم » . ولا يعنى ذلك ان فترة القرنين « لا اقطاعية ولا راسمالية » ولكنها على عكس ذلك تماما ، وتعد مفتاحا للصعوبات التي واجهت أولئك الذين يعتقدون آراء شبيهة بآراء سويسري حول تلك الفترة ، ولما كانت عملية التناقض الاجتماعى داخل اسلوب الانتاج الصغير لابد ان تنضج قبل ميلاد اسلوب الانتاج الراسمالي ، فان وجود فترة انتقالية بين بداية انهيار القنانة وقيام الراسمالية يعد امرا ضروريا ، ووجه الخلاف الوحيد بينى وبين الأستاذ تلاكاهاشي يدور حول التأكيد على درجة « انتفكك الذاتى » فى مطلع الفترة وعند نهايتها .

ثالثا : فيما يتعلق « بالطريقتين » واشارتى الى نظام الانتاج المنزلى، أرى ان الأستاذ تلاكاهاشي كان على صواب عندما اعتبر نظام الانتاج المنزلى فى انجلترا يدخل ضمن الطريقة الاولى . وكنت اظن اننى اوضحت فى الفصل الخاص « بظهور رأس المال الصناعى » ان نظام الانتاج المنزلى لم يكن شكلا اقتصاديا متجانسا ، ولكنه كان يضم اشكالا اقتصادية مختلفة ، واحد تلك الأشكال يمثل فى الصناعة التى نظمها تجار الشركات الاحتكارية التى عالجتها باعتبارها تحول للتاجر الى رجل صناعة (الطريقة الثابتة) ، ثم تطرقت بعد ذلك الى نقيض تلك الحركة الذى تمثل فى ظهور طبقة من التجار اصحاب العمل المشتغلين بالصناعة اليدوية من بين مراتب الحرفيين ضمت الحرفيين الاثرياء الذين كلفوا ضمن اعضاء شركات الملبوسات ، وكان تصدى المؤسسات التى تنتمى الى هذا النوع والتى ظهرت فى عصر

سثيوارت ، تعبيرا عن ذلك . وسواء كان نظام الانتاج المنزلى المشكل من اسفل ظاهرة انجليزية خاصة ، او كان هناك ما يقبله على القارة الاوربية، فإتنى لا استطيع أن أغامر بلباء رأى حول هذه القضية . وهنا لا يمكنى سوى القول أن انشغال المؤرخين الاقتصاديين فى لوريا بالبحث عن المنظمين الراسماليين الكبار ، قد أعماهم عن متابعة الدور الذى لعبه التجار المشتغلون بالصناعة اليدوية . وأشارك الأستاذ تلاكاهشى رايه فى ضرورة وجود لون من « التملون » لدراسة مثل هذه القضايا فى البلاد المختلفة .

ه - عود إلى المناقشة^(١)

بقلم : بول سويزي

ان المشاكل التي واجهتني عندما تعرضت لكتاب دوب « دراسات في تطور الرأسمالية » كلفت بالجزء المتمثل في أنه كان يوجد في أوروبا الغربية في العصور الوسطى المبكرة نظام اقطاعي كذلك الذي وصفه دوب . وإن ذلك الأسلوب الانتاجي مر بعملية تطور انتهت بمعقلاته الأزمة ثم الانهيار ، وخلفته الرأسمالية . فالنظور يرتبط بتاريخ الرأسمالية وكذلك الأزمة العلية ثم الانتقال الى الاشتراكية . ولدى الآن فكرة طيبة عن طبيعة الدوافع الأولى للرأسمالية ، وأسباب خلق عملية تطورها للأزمة والأسباب التي تجعل من الاشتراكية شكلا ضروريا للمجتمع الذي يخلف الرأسمالية ، ولكن لم يكن لدى وضوح رؤية لمل هذه العوامل في حالة المجتمع اقطاعي، ولهذا انصرفت الى قراءة كتاب دوب بحثا عن اجابات لتساؤلاتي حول المجتمع اقطاعي .

وما ادين به لكتاب دوب ، هو أنني ما كتبت أنهى من دراستي له حتى شعرت بأن تلك التساؤلات قد انتضحت في ذهني . ويرجع ذلك الى أنه نجح في اقناعي من ناحية ، ولأنه دفعني الى البحث عن مصادر أخرى لآكون افكارا خاصة بي من ناحية أخرى ، وكنت مقالتي الأصلية في مجلة العلم والمجتمع تمثل الاجابات التي توصلت اليها . (واعتقد أنه كان على ان أوضح ذلك ، فقد صاغ دوب القضايا التي تعرض لها بطريقة الخاصة ، وكان مهتما بمسائل كثيرة لم تكن تساؤلاتي تتصل بها مباشرة ، وبعض الانتقادات التي وجهتها له ، لم تكن في حقيقة الامر انتقادات ، وكان عليها ان اقدمها في شكل اقتراحات أو افتراضات) .

وأبدى دوب - في رده على انتقاداتي - اعتراضا على عدة نقاط اوردها في اجابتي على تلك التساؤلات ، بينما ذهب تكاهاشي الى رفضها جميعا رفضا تاما ، ولكي أعرف الآن الكثير عن اجابات دوب (على تساؤلاتي) أكثر مما عرفته بعد أن فرغت من قراءة كتابه ، غير أنني لا أعلم شيئا عن اجابات تكاهاشي ، وسوف أعرض لتساؤلاتي واجابتي على تلك التساؤلات بالجزء ، وقد يدعو ذلك دوب وتكاهاشي الى تقديم صياغة جديدة .

السؤال الأول : ماذا كانت الدوافع الأولى وراء تطور الانقطاع في أوروبا
التجريبية ؟

فيما يتعلق بالراسمالية ، نستطيع أن نقدم اجابة ايجابية شافية ،
فقد كان الدافع الرئيسي تراكم رأس المال الذي يعد سمة فطرية في الراسمالية
فهو هناك ما يقابله في الانقطاع ؟

يجد دوب المخال في ترايد حاجة سادة الانقطاع الى الموارد . والسؤال
الهام يدور حول ما اذا كانت حاجة السادة الى الموارد بصورة متزايدة —
وهي حقيقة لا جدال فيها — تعد سمة فطرية في بناء اسلوب الانتاج
الانقطاعي . وقد قدمت الاسباب التي تشكك في وجود مثل تلك العلاقة ،
وبينت كيف ان ترايد حاجة سادة الانقطاع الى الموارد يمكن ان تفسر على
انها نتاج ثانوي لنمو التجارة والمدن .

ولكن دوب لم يصبر على تأكيد ذلك الناحية ، فهو يعتقد انني ارى
في تطور الانقطاع مسألة تتعلق بالصراع الداخلي او بالقوى الخارجية ، ومن
الناحية التاريخية ، يعد رأي دوب صحيحا بالطبع ، فقد كان التطور نتاجا
لتداخل العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي حددت مسار التطور ،
ولا اظنني انكر ذلك ، ولكن يمكن ان يقال نفس الشيء عن التطور التاريخي
للاسمالية ، وهي حقيقة لا تحول بيننا وبين البحث عن الدوافع الأولى
للتطور داخل النظام نفسه . ولا اوافق على ان ثمة ما يبرر وصف دوب
لمصاغتي للقضية فيما يتصل بالانقطاع بأنها « آلية » . انها مسألة نظرية ،
وسأظل على اعتقادي أنها تعد حاسمة في التحليل الشامل للانقطاعي .

ويشير انتقاد دوب بوضوح الى انه اتخذ موقفا من تلك القضية ، على
الرغم من تردده في صياغة السؤال او الاجابة بصورة واضحة . ولكنني
اعتدت اسما على كتابه الذي يرى ان الانقطاع لم يحتو على دوافع داخلية
للتطور ، ولما كان دوب لم يقدم أدلة جديدة لتدعيم وجهة نظره فسوف
أظل غير مقتنع برأيه .

وأرى ان تاكاهاشي لم يساهم بالكثير في إلقاء الضوء على تلك
القضية ، فتحليله للمتعة لعناصر الانقطاع لم يقده الى صياغة قوانين
واتجاهات النظام ، فقد ملج زيادة الانتاجية على انها عللا حاسما ، ولكن
من المؤكد ان زيادة الانتاجية ليست سمة فطرية من سمات الانقطاع ، وثمة
— في حقيقة الامر — الكثير من الأدلة التاريخية والمعاصرة تعود الى افتراض
عكسي ، وهنا يجب ان نأخذ في اعتبارنا تأثير القوى الخارجية في ترايد
حاجة سادة الانقطاع الى الموارد التي يقول بها دوب .

ونفياً يتعلق بقضية القوى الخارجية ، يعترض تাকাهاثى على بحدة : ، ولكن بغض ما يورده صحيح ، ولا أميل الى انكاره ، فلقوى التاريخية التي تعد خارجية بالنسبة لمجموعة من العلاقات الاجتماعية هي في حقيقة الأمر داخلية بالنسبة لمجموعة أشمل من العلاقات الاجتماعية . وكان ذلك هو ما حدث بالنسبة للاقطاع في أوروبا الغربية ، فان اتساع التجارة وما ارتبط به من نمو المدن والأسواق كان بمثابة عوامل خارجية عن أسلوب الإنتاج الاقطاعي ، ولكنها كانت عوامل داخلية اذا اخذنا في اعتبارنا اقتصاد بلاد أوروبا المطلة على البحر المتوسط ككل .

وان الدراسة الشاملة للاقطاع في أوروبا الغربية — وهو ما لم يزعم دوب انه قد فعله — كفيلا بأن تحلل مضمون اقتصاد بلاد أوروبا المطلة على البحر المتوسط . وقد أوضح بيرن بفكاء كيفية التوصل الى هذا ، فقرر ان اصول الاقطاع في غربى أوروبا يمكن التماسها أولا في العزلة (التي فرضها التوسع الاسلامى في القرن السابع) التي حالت بين المناطق المتخلفة نسبيا وبين المراكز الاقتصادية الحقيقية للعالم القديم ، وثانيا ، التطور المتأخر للاقطاع الذي اتخذ شكل اعادة وصل ما انقطع من الصلات التجارية (١)، ومعنى ذلك ان نمو التجارة اعتبارا من القرن الحادى عشر لم يكن تمثل قوة خارجية غامضة مثل تلك التي ظن تাকাهاثى — خطأ — اننى ابحث عنها . ولكن عندما يتركز الانتباه على الاقطاع على هذا النحو ، يبدو لى ان المعالجة النظرية لنمو التجارة كعامل خارجى تصبح ضرورية .

ومن ثم يبدو لى ان الاجابة على السؤال الاول تأخذ الشكل التالى : لا يتضمن النظام الاقطاعى دوافع داخلية وعندما يمضى في تطوره — الذى يتميز عن الذبذبات والازمات التي لا تؤثر على بنيته الاساسى — فان القوة الدافعة تاتى من خارج النظام . (واشك في ان ذلك ينسحب على النظم الاقطاعية بشكل عام ، وليس على الاقطاع في غربى أوروبا فحسب ، ولكن ذلك يخرج من اطار هذه المناقشة) .

السؤال الثانى : لماذا ادى تطور الاقطاع في أوروبا الغربية الى الازمة ثم الى الانهيار التام ؟

لما كنا قد قررنا ان ثمة دافع أساسى خارجى يقف وراء عملية التطور فلنا يجب ان ننهس لاجابة هذا السؤال في اثر تلك القوى الخارجية على

(1) Henri Pirenne, *Economic and Social History of Medieval Europe* (London 1936); also, Mohammed and Charlemagne (New York 1939).

بناء الإقطاع ، وبعبارة أخرى ، فإن العملية تتصل بالتفاعل بين العوامل — على حد تعبير دوب — واثين أن تلكاهاشي لن يختلف معى في ذلك ، والنقد الرئيسي الذى أوجهه الى كل من دوب وتلكاهاشي في هذا الصدد ، هو انهما سميا وراء الاقلال من شأن التجارة كعمل دفع الى انهيار الإقطاع ، عزما عن تقديم تحليل مباشر لعملية تفاعل العوامل الداخلية والخارجية مع بعضها البعض ، فقد اتجه كل منهما — على سبيل المثال — الى معالجة استبدال الإجراءات النقدية بالخدمات الإلزامية للعمل او بالإيجار العيني كمسألة تتصل بالشكل ، وأغفلا حقيقة أن هذا التغير لا يقع على نطاق واسع الا عندما يكون أساسا لإنتاج سلعى متطور .

وبين نقدى لدوب في المقالة الأولى حرمى على معالجة عملية التفاعل بين العوامل وبعضها البعض ، ولا ريب أن تلك المعالجة تشتمل على بعض نقاط الضعف — مثل معالجتي لما يسمى « بالقلنة الثانية » الذى كان موضع انتقاد دوب — ولكي لازلت أعتقد أن تلك المعالجة تتضمن تحليلا نظريا واضحا ، وأود أن أرى غيرى يسير على هذا النهج .

السؤال الثالث : لماذا خلفت الرأسمالية الإقطاع ؟

إذا اتفقنا مع دوب على آرائه ، فإن الفترة من القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن السادس عشر كانت الفترة التى عاين فيها الإقطاع الانهيار التام والذى لم تشهد سوى ارهاصات الرأسمالية ، وتلك مسألة بحيرة ، فلا يمكننا القول أن الإقطاع خلق القوى الإنتاجية التى يمكن الإبقاء عليها وتطويرها في ظل الرأسمالية ، مثلما يمكن القول — على سبيل المثال — أن الرأسمالية خلفت القوى الإنتاجية التى يمكن الإبقاء عليها وتطويرها في ظل الاشتراكية ، لقد صاحب انهيار الإقطاع تصميم انتاج السلع ، وأن « انتاج السلع وتطور التداول والتجارة تشكل الشروط التاريخية التى ينشأ في ظلها (راس المال) » على نحو ما يؤكد ماركس ، ولكن الشروط التاريخية لا تقدم — في حد ذاتها — تفسيرا كافيا . فقبل كل شيء ، كان العالم القديم يتميز بفتق سلعى منطور دون أن يؤدي ذلك الى ظهور الرأسمالية ، وكنت ارهاصات الرأسمالية في ايطالية والأرض المنخفضة في العصور الوسطى المتأخرة قابلة للاجهاض . فلماذا — إذن — استطاعت الرأسمالية أخيرا أن تهيئ تدبا وأن تستمر في ذلك منذ أواخر القرن السادس عشر وخاصة في إنجلترا ؟

يلقى دوب الكثير من الضوء على هذا السؤال ، رغم أنه لا يستطيع الزعم بأنه قد قدم عليه اجابة شافية ، ويرتكز تأكيديه على ما أسماه ماركس بـ « الطريقة الثورية الحقيقية » التى يتطور بها الرأسماليون الصناعيون ،

والتي يفسرها دوب بأنها تعنى ظهور الرجال الصغار من بين مراتب المنتجين الصغار . وقد انتقدت في مقالتي الأولى ، تفسير ماركس ، ولكن رد دوب على انتقاداتي التي مزيدا من الضوء على تفسيره ، مما جعلني أرى أن ذلك التفسير وإن لم يكن التفسير الأوحى ، غير أنه يتجه اتجاهها مثرا . ويبدو لي أن ما نحتاجه الآن هو المزيد من البحث حول أصول اليورجوازية الصناعية ، فهذا النوع من البحث سوف يكشف النقاب عن أسرار نموس الرأسمالية في أواخر القرن السادس عشر .

ولا أعرف موقف توكاهاشي من هذه القضية ، فهو يسرف في انتقاده لما ذهب إليه دوب من اعتبار القرنين الخامس عشر والسادس فترة انتقالية . ومن المفروض أنه يعني أن الانقطاع ظل باقيا حتى أطلحت به الرأسمالية بعد ظهورها ومن ثم لا توجد رابطة بين عمليتي تدهور الانقطاع وظهور الرأسمالية التي اكدت عليها وشاركى دوب هذا التأكيد ، ومهما كان الأمر ، فإن توكاهاشي يتفق مع دوب فيما يتعلق بالمفردى الثورى لظهور المنتجين الصغار من بين مراتب الحريين ، وافترض أنه سوف يتفق معي أيضا في الحاجة الملحة الى إبحاث أكثر جدية حول طبيعة ومدى انتشار هذه الظاهرة .

وفي هذا الصدد ، ثمة نقطة أخيرة . ففى محاولة لتطوير رأى دوب القائل بأن القرنين الخامس عشر والسادس عشر فترة « لا هى بالانقطاعية ولا هى بالرأسمالية » ، اقترحت أن نطلق على الفترة اسم إنتاج السلع السابق على الرأسمالية . ولكن دوب يرفض هذا الاقتراح ويعتبر المجتمع في تلك الفترة مجتمع اقطاعي « على درجة متطورة من التنفك » . واعترف أن تلك القضايا كانت موضع خلاف الماركسيين الانجليز لعدة سنوات ، وليس من الحكمة أن ادلى برأى حولها الآن . دعنى — إذن — أضع تعليقاتي في صورة سؤال : لماذا لا يكون ثمة احتمال آخر لم يورده دوب هو أنه لم يكن هناك طبقة حاكمة واحدة في تلك الفترة وإنما كانت هناك عدة طبقات تختلف باختلاف أشكال الملكية ، وتشترك مع بعضها البعض في صراع مستمر من أجل السيادة ؟

وإذا أخذنا بهذا الافتراض ، يمكننا أن نفسر طبيعة تلك الفترة في ضوء الفترة المعروفة التي أوردها اتجلز(١) :

(1) Engels, Origin of the Family (Chicago 1902), Kerr ed., p. 209.

« يحدث في فترات معينة استثنائية توازن بين الطبقات المتصارعة بشكل متقارب حتى أن السلطة العامة تحقق درجة من الاستقلال عن طريق انابة ومسيط بين الطبقات المتصارعة وبعضها البعض . وكانت الملكيات المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر في هذا الوضع ، توازن بين النبلاء وسكان المدن » .

وفي ضوء هذا التفسير ، كانت الحرب الأهلية ثورة بورجوازية مكنت الطبقة الرأسمالية من بسط سيادتها على الدولة وتحقيق الميطرة على مسائر الطبقات .

٦ - تعليق^(١)

بقلم : رودنى هيلتون

طرح سويزى عددا من الاسئلة التى يقع على عاتق المؤرخ الاجبة عليها . ولما كان سويزى تلميذا للماركسية فيما يتعلق بالمجتمع الرأسمالى ، فمن الطبيعى أن يهتم بالتضاييا الماركسية المائلة فى المجتمع السابق على الرأسمالية . وأهم الاسئلة التى طرحها هو - بلا ريب - السؤال الاول المتعلق بالحرك الاساسى للاقطاع . وافترض أنه يعنى بذلك التساؤل حول التقلضات الداخلية لأسلوب الانتاج الإقطاعى التى صنعت تطوره وقادته الى نهايته الحتمية . فمهما ما يجب أن يعنيه سويزى - كماركس - بهذا السؤال ، رغم أن رايه القائل بأنه ليس ثمة محرك اساسى للاقطاع أى أنه لم يكن ثمة جدل داخلى فيه ، لا يمت فى حقيقة الامر الى الماركسية بصفة .

وقبل أن نتناول هذه القضية ، يجب أن نأخذ فى اعتبارنا بعض الحقائق . فالماركسية منهج يتطلب مادة متكاملة لحل المسائل التاريخية ، حتى لو جاءت الاجبة مجردة فى نهاية الامر (كما فى بعض فصول « راس المال ») . والمحل الذى اتخذه سويزى للوصول الى المادة المتكاملة يمثل فى الأعمال النظرية لهنرى بيرن . ولما كتبت تلك الأعمال غير متقبلة من جانب الماركسيين ، وتحداها الكثير من غير الماركسيين ، يجب علينا أن نجهز على بيرن قبل أن نتناول تضاييا سويزى .

وأهم نظريات بيرن بالنسبة لنا ، هى تلك المتعلقة بتدهور التجارة خلال العصور المظلمة وأصول المدن . فقد اعتبر أن الممالك البربرية التى خلفت الامبراطورية الرومانية الغربية لم تعترض سبيل التبادل التجارى بين الشرق والغرب عبر البحر المتوسط ، ونتيجة لذلك لم تضمحل تجارة أوروبا الغربية ، فامدن لا تزال مزدهرة ، والعملة الذهبية لا تزال تستخدم ، وبقي الكثير من النظام الإدارى والمالى الروماني قائما . ولم ينضب معين التجارة العالمية والمحلية الا (فى القرنين السابع والثامن) عندما قطع الغزو

(١) رودنى هيلتون محاضر فى التاريخ بجامعة برمنجهام ، وقد نشر التعليق فى :

الإسلامى طرق التجارة في البحر المتوسط . ونتج عن ذلك سيادة الضياع الكبيرة التى يغطها الائتمان وانتشار الإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر ، ولم يبدأ إنتاج السلع في أوروبا الغربية إلا عندما عادت التجارة بين طرفي البحر المتوسط الى مسيرتها الأولى . وانتعش انتاج السلع باقتماش التجارة العالية . وكان التجار الأول في نهلية العصور المظلمة — الذين أسسوا أو أعادوا تأسيس مدن العصور الوسطى — يتكونون من العناصر الطائفة فوق سطح المجتمع ، التى كانت — وفق مفهوم سويسرى — « خارجة » عن المجتمع الإقطاعى ، وبمجرد أن عادت التجارة الى مجراها وكذلك حياة المدن، تطورت الأسواق المحلية . وبعبارة أخرى ، يعتبر بيرن أن التجارة الدولية في السلع الكمالية عاملا حاسما في اضمحلال إنتاج السلع في القرن السابع وانتعاشه في القرن الحادى عشر .

ويمكننا القول دون الخوض في التفاصيل أن معظم التقلات الأساسية في هذا التفسير لا يمكن تقبلها . فتدهور إنتاج السلع لم يبدأ نتيجة الغزو الإسلامى ولكنه بدأ قبل انهيار الإمبراطورية الرومانية — كنظام سياسى — بوقت طويل ، ومنذ الأزمة التى وقعت في القرن الثالث كانت حياة المدن آخذة في الازمحلال ، وبدأت الضياع المكتفية ذاتيا والتى تعتمد على عمل الائتمان تسيطر على البناء الاجتماعى للإمبراطورية . كما كانت التجارة بين الشرق والغرب آخذة في الازمحلال كذلك لا لأسباب سياسية محسب، بل لأن سداد قيمة البضائع بالذهب للشرق لم يعد ممكنا . ويرجع سبب ذلك الى استنزاف الشرق لذهب الغرب الذى بدأ — على الأقل — في القرن الخامس ، والذي لم يتم تعويض عن طريق تحقيق الرخاء أو ازدهار التجارة، لأن صادرات الغرب كانت أقل قيمة من واردات الشرق .

ولم يوقف العرب التجارة كثيرا . ولكن بيرن كان مخطئا في نظريته الى العرب كأعداء للتجارة بين الشرق والغرب . ومن الطبيعى أن تحدث بعض التحولات ولكن العرب كثروا يقفون في صف استمرار تلك العلاقات التجارية كلما كانت ممكنة اقتصاديا ، على نحو ما بين الباحثون بالتفصيل، فقد أوضح مؤرخ فرنسى أن العرب كثروا يشجعون التجارة بين الشرق والغرب بواسطة استنزاف كنوز الذهب في اقاليم الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية التى دخلت تحت حكمهم (١) .

ومن ثم فإن المستوى المنخفض للإنتاج من أجل السوق في العصور

(1) M. Lombard, L'Or Musulman du VIIIe au XIe Siècle, Annales, 1947.

المظلمة كان استمرارا لتطور اقتصادى بدأ من داخل الاطار السياسى والاجتماعى فى الامبراطورية الرومانية . ولا يعنى ذلك أن نرى ببساطة فى العصر الكارولنجى عصر تأخر اقتصادى واجتماعى ككل . فقد حدثت تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة — وإن كان الكشف عنها لم يتم بصورة كافية — لم يكن أسلوب الانتاج القطاعى يستطيع التطور بدونها ، وفى حقيقة الأمر ، كتبت هناك علامات على تطور انتاج السلع مع نهاية القرن العاشر . فقد بدأت الأسواق المحلية فى الاتساع بالمدن . وطورت حياة المدن نتيجة تطور القوى الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع القطاعى ، وليس — كما يظن بيرن — نتيجة المؤثرات الخارجية للتجار الجائلين . وقد نالت هذه الحقيقة قدرا كافيا من الوضوح من خلال الدراسات الخاصة بالمدن فى فرنسا والمانيا وإيطاليا (١) ، ومن ثم يجب اهمال تفسير بيرن لانتعاش التجارة والتخيرات التى طرأت على اقتصاديات القطاع الأوربى (التى تعتمد عليها نظريات سويسرى) .

بما سبب التطور الاجتماعى الذى حدث فى ظل القطاع ؟ أمعد اتنا عند دراستنا لهذه القضية ، لا يجب أن نقتصر على القطاع ، ولكن يجب أن نتناول المجتمع السابق على الرأسمالية ككل ، أو المجتمع الطبقي السابق على الرأسمالية ، على أية حال ، فسويسرى يرى أن التراكم هو المحرك الأساسى فى المجتمع الرأسمالى لأنه سمة فطرية فى عمليات الانتاج الرأسمالى . وليس ثمة عملية تراكم — بالطبع — فى المجتمعات السابقة على الرأسماليين مثل تلك التى تنتج عن استقلال العمل المجاور بواسطة الرأسماليين المتنافسين ، ولكن يجب أن نرى فى نمو فائض الانتاج الذى يزيد من حد الاعاشة ، شرطا ضروريا لتطور المجتمع الطبقي قريبا بين انهيار الشيوعية البدائية وبداية الرأسمالية . واعتمد نمو فائض الانتاج — بالطبع — على تطور قوى الانتاج كالأدوات ومهارة العمل التى توفرت للحرفيين والفلاحين . وتطور قوى الانتاج يعتمد بدوره على حجم واستخدام فائض الانتاج . وبعبارة أخرى ، يعتمد التقدم الفنى حتى فى الاقتصاديات البدائية على تطبيق نتائج التراكم عليها ، ولا نعنى بذلك تراكم رأس المال — بالطبع — وإنما نعنى به تراكم فائض الانتاج ، وهو أمر واضح . ولكنه لا يبين بذاته السبب الذى يجعل التفاعل الجدلى لقوى الانتاج وفائض الانتاج

-
- (1) A.B. Hibert, The Origins of the Medieval Town Patriciate, Past and Present, 1953, No 3, p. 15-27; J. Lestoquoy, Les Villes de Flandra sous le gouvernement des Patriciens: XIe-XVe siècles.

المتراكم في أي مجتمع تملق على الرأسمالية يؤدي إلى أنشاع ، ثم انهيار أسلوب الإنتاج (العبودي أو الإقطاعي) . ولكن ذلك لا يمكن فهمه دون أن نأخذ في اعتبارنا علاقات الإنتاج السائدة : وقبيل كل شيء ، لا يمكن فهم عملية التراكم الرأسمالي ، إذا استقنا من حسابنا العلاقة بين الرأسماليين والعمال .

وعلى سبيل المثال ، يجب أن نأخذ علاقات الإنتاج في اعتبارنا عندما نجيب على أسئلة سوزي ، مثل : لماذا لم تتطور الرأسمالية من نظام إنتاج السلع في العالم القديم ؟ وقد يجيب ماركس والماركسيون الذين قرأوا المجلد الثالث من « رأس المال » (ومن بينهم سوزي بكل تأكيد) أن إنتاج السلع ليس كافيا في حد ذاته للتأثير على « التماسك والترابط الداخلي » لأسلوب الإنتاج . وبالنسبة للعبودية ، يرجع سبب عدم ظهور الرأسمالية إلى أن القطاعات الاقتصادية التي كان الإنتاج السلعي فيها متقدما ، كانت تتبطل في تلك التي لم يكن يستغل فيها العبيد . ولكن استغلال العبيد حال دون التطور الفني حتى أنه بمجرد نزوب معين عرض العبيد يزول التخلف الفني الذي يعد أساسيا في النظام العبودي ، وبغض النظر عن الفصل بين العبيد وأدوات الإنتاج — وهو الشرط الضروري للرأسمالية — حل ملاك العبيد المشاكل الاقتصادية الخاصة بالعالم القديم عن طريق توطين عبيدهم في حيازات ملاحية ، فخلقوا بذلك — في حقيقة الأمر — علاقات الإنتاج المميزة للمجتمع الإقطاعي .

وعلى أية حال ، لا اعترم بحث قضية « المحرك الأساسي » لكل اساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية .

ولما كان الإقطاع هو القضية التي نقصدي لها ، فإن عناصر اجابتنا لابد أن تكون على النحو التالي . يتمثل الملمح الرئيسي لأسلوب الإنتاج في المجتمع الإقطاعي في أن ملاك وسائل الإنتاج — ملاك الأرض — ينافسون من أجل انتزاع جميع فائض الإنتاج الذي ينتجه المنتجون المباشرون لفاقتهم وحدهم . وقيل أن نسل عن سبب اقدامهم على ذلك ، يجب أن نشير — بإيجاز إلى أن ذلك ما حاولوا تحقيقه بطرق مختلفة ، فقد تغير طابع المنتجين المباشرين في مختلف مراحل تطور الإقطاع الأوربي ، كما حدث بالنسبة لسلتر الظواهر الاقتصادية ، وتغير نتيجة لذلك الطابع المميز لاستغلال ملاك الأراضي . وفي بعض أنحاء أوروبا في العصور الوسطى المبكرة صبحت مجتمعات الفلاحين الأحرار الذين احتفظوا بأشكال التنظيم القبلي . وفي مثل تلك الحالات (وخاصة في إنجلترا مثلا قبل الغزو الدانمركي) واجهت الأرستقراطية العسكرية — التي كانت شبه قبلية أيضا — مشكلة تحويل

العوائد التي كان يدفعها الفلاحون بمحض إرادتهم للملك القبلى ، إلى ريع اقطاعى ، كما واجهتهم في نفس الوقت مشكلة تنويع هذا الوضع القائم على الريع اقطاعى عن طريق استثمار الاراضى البور بواسطة العبيد والاتباع شبه الاحرار . الخ . كما أدى تفكك المجتمع القبلى في بعض القرى التي لم تكن خاضعة لاتباع الملك إلى ارتقاء بعض عائلات الفلاحين — الأكثر قوة والوسع ملكية من العائلات الأخرى — إلى مصف النبلاء الذين يحصلون على الريع اقطاعى . ومن ناحية أخرى ، كان النبلاء الرومان يتحولون إلى نبلاء قطاعيين في بعض أنحاء أوربا (مثل إيطاليا ، وغربى وجنوبى بلاد الغال) منذ القرن الثالث . وحولت ضياعهم التي كان يزرعها العبيد إلى مزارع قائمة على عمل الاتقان من الفلاحين الذين كانوا عبيدا من قبل من ناحية ، ولأحرار الذين فقدوا ملكياتهم من ناحية أخرى . وتم الاستغلال بواسطة العسكرية التيوتونية مثل البرجنبيين والفيسيجوت الذين امتازوا بطريقة نبلاء الرومان القديمة . وتشوع استغلالهم تبعا لدرجة استكمال أسلحتهم الرومان لعملية ادماج المجتمعات القبلية السابقة على العصر الرومانى في النظام العبودى الذى ساد الإمبراطورية الرومانية .

وبحلول القرن التاسع — الذى يشهد إليه المؤرخون الألمان والفرنسيون على أنه يمثل ذروة العصور الوسطى — سيطرت الضياع الكبيرة على الاقتصاد اقطاعى في أوربا وتكونت من أقطاعات قسمت أراضها إلى ضيعة السيد *demesne* وأراضى الفلاحين ، ووقع على عاتقها مد السيد اقطاعى بما يحتاجه من المواد الغذائية والسلع المصنعة . وتركز ريع اقطاع في العمل اسلما وكان جزء منه يقدم عينا ، وإلى حد ما في صورة نقود . ولم يكتسب دور ما تبقى من الفلاحين الأحرار أو صغار النبلاء أهمية إلا حين بدأ أسلوب الإنتاج اقطاعى في التفكك ، على نحو ما أوضح كوسينسكى بالنسبة ل إنجلترا . واستمرت القنالة تضى قديما فيما بين القرنين التاسع والثالث عشر ، ولكن عندما أصبح الوضع القاتونى للبهتقلين سيئا وعلما ، أدى تطور إنتاج السلع إلى حدوث تغيرات في شكل الريع ، فحل الريع العينى والريع النقدي محل ريع العمل بحلول القرن الثالث عشر (فيها عدا إنجلترا) ، مما نتج عنه حدوث تحسن في الوضع القاتونى . ولأسباب متنوعة — تتصل بتطور إنتاج السلع (كان من أهمها تفتت الحيازات الزراعية ، وتطور مقاومة الفلاحين للاستغلال) تلت حدة الانتزاع المباشر للريع من حيازات الفلاحين ، ولكن حاجة سادة اقطاع إلى الريع بصورة اجمالية تم الإبقاء عليها من خلال استغلال الامتيازات اقطاعية ، وتطور الضرائب الخاصة والعامة . ويمكننا القول بإيجاز أن الطبقة الحاكمة كتنت تناضل دائما — بطريقة أو بأخرى — من

خلال امتيازاتها الخاصة .او عن طريقة الاستعانة بالدولة ، لزيادة الحد الأقصى للربح الإقطاعي ، أى الفائض المنتزع قسرا من المنتج المباشر . ولكن نجعلها لم يكن مسلويا لها بذلته من جهود ، وعندما نفحص أسباب فشلها ، نضع إيدينا على أسباب انهيار أسلوب الانتاج الإقطاعي .

ولكن سويسرى سوف يسأل : لماذا ناضل الحكام الإقطاعيون من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من فائض المنتجين المباشرين ؟ وما الذى ينظر هنا حاجة الرأسماليين الى التراكم وتخفيض تكلفة الانتاج للنفاس على الأسواق ؟ وما النتائج الاقتصادية والاجتماعية التى كلفت تدفع عجلة التحرك فى المجتمع الإقطاعي من خلال الطلب على الربح ؟

لم يزد الحكام الإقطاعيون الربح الإقطاعي من أجل وضع انتاج حيالة الفلاح أو العمل الإلزامي فى السوق ، رغم قيلهم عرضا بتحقيق الربح العينى أو انتاج الضيعة عن طريق بيعه . فقد سعوا أساسا لزيادة الربح الإقطاعي من أجل المحافظة على وضعهم كحكام وتحسين ذلك الوضع ، ضد منافسيهم العديدين وفى مواجهة افتقارهم المستغلين . وكان القوة الدافعة للاقتصاد الإقطاعي والسياسة الإقطاعية تتمثل فى المحافظة على سلطة الطبقة وتوسيعها كلما كان ذلك ممكنا . ولهذا السبب كان يجب أن يصل الربح الى أقصى حد ممكن . وكان الحكام الكارولنجي فى القرن التاسع يحتفظ بإتباعه العديدين عن طريق اطعامهم من انتاج الإقطاعية مباشرة . وعندما تفككت امبراطورية الكارولنجيين الضخمة القصرية الأجل ، وامسحت الطريق لعدد من الممالك الصغرى والدوقيات والكونتيات التى حلت محلها ، قطع مؤيدوا الملوك والنبيلاء الكبار أرضا مقابل الخدمات العسكرية التى يؤدونها لهم ، وبذلك أصبح من الممكن انقاص عدد الأتباع . ولكن بينما كان الفرسان المقطعون يحملون بعض الأعباء الإدارية عن كواهل ساداتهم الإقطاعيين ، فإن الفلاحين الذين زاد استغلالهم لم يستطيعوا أن يتفلسوا الصعداء . وازداد بالطبع الصراع من أجل الأرض ومن أجل السلطة ، ولكن نتج عن ذلك تضاعف حاجات الإقطاع عن طريق زيادة السكان من أجل الحصول على أكبر قدر من الربح الإقطاعي . وأدى توسيع سلطة الدولة الى زيادة أعباء الفلاحين ، الذين أثقلت كواهلهم نتيجة الحاجات المتزايدة للأساقفة الذين أداروا الإقطاعات الكنسية .

وأخيرا ، يجب أن نتذكر أن تطور السوق المحلية والسوق الخارجية ربما منذ القرن العاشر ، كان عاملا هاما أيضا لتزايد حاجة سادة الإقطاع الى الربح . فقد أدى تخصص الانتاج الصناعى فى المدن التى سعى مواطنوها سعيا حثا للحصول على الامتيازات الاقتصادية والسياسية ، جعل شروط

التجارة بين المدينة والريف ، تنبئ به لخير مصالح الطرف الأخير . فكل المسيد الإقطاعى يشتري دائما بثمن جاعظ ويبيع دائما بثمن بخس . وادى تزايد حاجة السادة الى « القروض الاستهلاكية » لخصخصة نفقات الترف والتسلح المتزايدة الى وقوعهم فى رقة الدين ، ومن ثم كلفت زيادة الربح الإقطاعى الملجأ الأخير الذى يستطيع أن يسد الفجوة بين دخول سادة الإقطاع ومصرفاتهم .

وحتى نستعرض النضال من أجل الربح باعتباره « محركا أساسيا » فى المجتمع الإقطاعى ، يحتاج الأمر الى عرض الحقائق التفصيلية التى يضيق المقام هنا عن ذكرها . ولكن ربما نلتمز الإشارة الى ميادين الدراسة الممكنة ، فالصراع بين الملكية والإقطاع الرئيسى فى فرنسا يحتل مكانا بارزا . من التاريخ السياسى فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، وكان نمو الدولة الإقطاعية نتيجة لذلك موضع تحفظ المؤرخين « السياسيين » . ولكن لم تبد الصورة الحقيقية قبل استعمار الأراضى الجديدة وزيادة استغلال الفلاحين ، وبمباراة أخرى ، يمكن رؤية عملية زيادة الحد الأقصى للربح عند أسس الصراع السياسى ، كما يمكن أن نتبين بعض جوانب هذه العملية عند دراستنا لأسلوب إدارة أسقف سانت دينيس ، غير أنه يجب أن نجتمع القصة جنباً الى جنب من الجانب المادى أساسا . ويمكن دراسة نفس النوع من المشكلات فى ألمانيا على عهد فردريك بارباروسا وهنرى الأسد ، ناهيك عن إنجلترا فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر حيث برزت إحدى القضايا الأساسية للمجتمع الإقطاعى ، الا وهى الصراع من أجل الربح بين السادة والفلاحين والنبلاء المتنافسين ، وتطور القانون كدابة لزيادة الحسد الأقصى للربح ، وتطورت الدولة كدابة للاستبداد ، وحيث تتوافر وثائق الصراع بصورة لا نظير لها فى البلاد الأوربية الأخرى .

وتتوقع أسلوب اجتثاث سادة الإقطاع للربح نتيجة تنوع الظروف الاقتصادية لأسباب كثيرة خلال المرحلة الإقطاعية ، ولأن أولئك الذين كان عليهم تقديم الربح لم يقفوا على قدم المساواة مع مساندهم اجتماعيا أو اقتصاديا ، ولم تكن لهم نفس السمات خلال فترة زمنية معينة . وكان الطلب على الربح يفهمه الواسع العايل الهام فى تقرير حركة الاقتصاد الإقطاعى . ونتج عن التزام الفلاح بتقديم فائض انتلجه دفعه الى الإفلاس أو حته على زيادة انتاج حيلزته . فرغم أن الربح الإقطاعى يمثل فائض انتاج الفلاح — على نحو ما أشار ماركس — فإن الروتين الضرورى لى اقتصاد منظم ينتج الرتبة ، حتى أن الربح كان ثلثنا لفترات طويلة . ومن ثم كان الربح يمثل — فى الكثير من الحالات — جزءا من الفائض (وخاصة فى حالة الفلاحين الأثرياء) . وكان باستطاعة الفلاحين أن ينفصلوا من أجل زيادة الفائض

المبقى لهم عن طريق تقليل الانتاج قليلا مطلقا او نسبيا ، او عن طريق زياده انتاجيه حيازاتهم ، او عن طريق زياده مساحة حيازاتهم دون أن يترتب على ذلك زياده في الربح . وقد يؤدي مثل ذلك النضال الى وقوع ثورات الفلاحين والى زراعة اراضى جديدة . كما أن المسألة قد يحاولون بالطبع زياده نسبة الفائض المتجه نحوهم ، وقد يحاولوا ضم اراضى جديدة يستقر فيها الفلاحون المستأجرون ، او اراضى لم تسبق زراعتها من قبل وتعد صالحه للزراعة والاستقرار . ومن ثم كان التوسع الزراعى الذى كان قائما حتى نهاية القرن الثالث عشر ، والذي شكل اضافة جديدة الى التنظيم الإقطاعى ، ثمرة ذلك النضال من أجل زياده الربح الإقطاعى .

واتسم التقدم الاقتصادى الذى لا يمكن فصله عن الصراع من أجل الربح والاستقرار السياسى للإقطاع ، بزيادة فى اجمالى الفائض الاجتماعى للانتاج عن الحاجات الضرورية . وكان ذلك أساس تطور انتاج السلع وليس ما يسمى بالحياة التجارية الدولية فى الحرير والتوابل . أى أنه فى الفترة التى ساد فيها الاقتصاد الطبيعى خصص الكثير من فائض الانتاج للبادلة . ومن ثم كان توسع مراكز الأسواق والمدن فى العصور الوسطى منذ القرن العاشر أو القرن الحادى عشر يتركز أساسا على التوسع فى انتاج السلع البسيطة . وادى التطور الكبير فى التجارة الدولية ، وصناعة الاراضى المنخفضة ، ونمو المراكز التجارية الكبرى مثل البندقية وجنوة وبروج وباريس ولندن ، والتطور القافى لقوى الانتاج فى الزراعة الى دفع عملية النضال من أجل الربح الإقطاعى .

ونتج من تفاعل هذه العوامل المختلفة — التى جاءت جميعا من داخل الإقطاع الأوربى — حدوث تغيرات ملحوظة فى الظروف القائية . فقد ادى تطور الانتاج من أجل السوق الى زيادة حدة التقسيم الطبقي القائم بين الفلاحين المنتجين ، كما ادى الى تنويعه . فازداد الفلاحون الاثرياء ثراء ، وازداد الفقراء فقرا . ولكنهم أصبحوا يمثلون نوعا آخر من الانقياء ونوعا آخر من الفقراء ، وخلاصة بعد القرن الثالث عشر . فقد كتبت عائلة الفلاح الميسورة فى العصور الاولى غنية بما تنتج من أجل استهلاكها ، ولكن مع تطور السوق دفع الفلاحون الميسورون بالكثير من فائض انتاجهم الى السوق ، وأضلوا مساحات جديدة من الاراضى الى حيازتهم ، وزاد اعتمادهم على العمل المأجور ، وكان ذلك العمل يأتى من جانب الفلاحين المعتمدين أكثر مما يأتى من جانب صغار أصحاب الحيازات الزراعية . كما سعوا لزيادة تحقق فائض ريعهم ، وقوى يأس القطاعات الأخرى من الفلاحين من عدائهم لمسألة الإقطاع . وبذلك زاد الصراع من أجل الربح حدة . وفى القرن الرابع عشر حتى بلغ من الحدة مرحلة الثورة العارمة .

وهيما يتعلق بسيادة القطاع ، مثلت تلك الفترة أزمة عانى منها مشروعهم الاقتصادي . نهبط الربح ، واتجهت الدولة الى تمويض النقص في الدخل عن طريق الاستغلال المالي في صورة زيادة الضرائب ، والحروب ، والنهب ، وقادوا انفسهم الى الهزيمة نتيجة التضخم الذي لا مفر منه . وكان الفلاحون الاثرياء وصغار النبلاء الذين لم يقتلوا اسلوب حياة سادتهم هم اكثر المنتجين كفاية . وكلفت المنافسة الناجمة لذلك العنصر تركيز على اشكال الاستغلال التي اوجدت الزراعة الرأسمالية . ولم يعد الربح القطاعي دافعا لزيادة الانتاج ، وبطول القرن الخامس عشر أصبح دافع السوق العامل الرئيسي في تطوير الانتاج ، اى انتاج العناصر الجديدة في الاقتصاد . لان الاساس الاقتصادي لأولئك الذين كانوا يحتلون المراكز الرئيسية في المجتمع قد تأثر بالتطور الجديد ، رغم المحاولات المتفرقة (من جانب الملكية المطلقة) لاستخدام سلطة الدولة للحفاظ على اساسيات السلطة القطاعية .

٧ - تعليق^(١)

يقدم : كرسٹوفر هل

يسألنا بول سسويزي أن نأخذ في اعتبارنا إمكانية أن يكون القرنان
الخامس عشر والسادس عشر في إنجلترا ، هما القرنان اللذان « لم يشهدا
طبقة حاكمة واحدة ولكن شهدا عدة طبقات حاكمة ، ارتكزت على الأشكال
المختلفة للملكية ، وتلم بينها صراع مستمر حول ممارسة السيادة » ، وأورد
فقرة من كتاب إنجلز « أصل العائلة » لتأييد وجهة نظره .

وتشعر تلك الفقرة عندما نتابعها بوضوح إلى وجود صراع بين طبقتين
وليس بين عدة طبقات . أليس من غير المنطقي أن نتحدث عن وجود « عدة
طبقات حاكمة » في فترة لا تتجاوز القرنين ؟ إن قيام سلطة ثنائية في دولة
ما أمر ممكن خلال فترة زمنية قصيرة أثناء ثورة من الثورات ، مثلما كانت
الحال خلال بضعة شهور في روسيا أثناء ثورة ١٩١٧ . ولكن مثل ذلك
الوضع يكون دائما غير مستقر بالفطرة ، ويهيء غالبا الظروف الملائمة لقيام
الحرب الأهلية التي لابد أن تؤدي إلى انتصار طبقة على أخرى . ولم يحدث
أن عبرت تلك الظاهرة طويلا ، واعتقد أن سلطة الدولة لم تهازلها عدة
طبقات حاكمة . وعلينا أن نفترض وجود طبقتين حاكمتين أو أكثر ودولتين
أو أكثر يتفان جنباً إلى جنب طوال قرنين من الزمان ، لنؤمن أن ذلك مستحيل
نظريا ، والدراسة الواعية للتاريخ الإنجليزي خلال القرنين الخامس عشر
والسادس عشر ، كيلة بأن تؤكد لنا استحالة ذلك نظريا ، كما أنه لم يتواجد
من الناحية العملية على الإطلاق .

انه مجرد أمر يتفق مع المنطق ، لأننا إذا استبدلنا « الطبقتين
المتصارعتين » عند إنجلز ، « بعدة طبقات حاكمة » ، فإن السؤال الذي
طرحه دوب يحتاج إلى اجابة : ما هي الطبقة التي حكمت خلال تلك الفترة ؟
وكيف نستطيع تبين سمات الدولة في تلك الحقبة ؟

لقد ناقش المؤرخون السوفييت والمؤرخون الماركسيون الإنجليز هذه
القضايا بالتفصيل . ويمكن أن أورد هنا ما توصلوا إليه من نتائج دون ذكر

(١) كرسٹوفر هل محاضر في جامعة أكسفورد ، وقد نشر هذا التعليق

الجدل الذي تدهم اليها . وتلخص لنا موسينا الجدل الذي دار بين السوفييت حول السلطة المطلقة والذي دار خلال مارس وابريل ١٩٤٠ ، وقد كانت تادرة على القول — دون الخوف من الوقوع في التناقض — ان : « النظرة الى الملكية المطلقة على انها دولة ملاك الاراضى الاتطاعيين من النبلاء ، كانت موضع تقدير كل المؤرخين السوفييت » . وأوردت ملكية تيودور واولاء عصر ملكية ستيوارت في انجلترا ، ضمن اشكال الحكم المطلق ، كما فعل سويزى ، رغم انها اضافت الى ذلك القول بأن هذين العصرين قدما مشكلات ذات طبيعة خاصة (١) . وقد ناقش المؤرخون الماركسيون الانجليز تلك المشكلات ذات الطبيعة الخاصة بشيء من التفصيل في ١٩٤٠ وفي ١٩٤٦ — ١٩٤٧ . وكنتيجة للنتائج التى توصلوا اليها كالتالى :

لقد كانت الدولة في عصر تيودور واولاء عصر ستيوارت تمثل جهازا تنفيذيا للطبقة الاتطاعية اكثر تنظيما من ذى قبل ... ولم تبدأ الدولة في انجلترا في الخضوع للرأسماليين الا بعد ثورة ١٦٤٠ — ١٦٤٩ واستبدلت ثورة ١٦٤٠ حكم طبقة بحكم أخرى (٢) .

كيف يتناسب هذا مع صياغة انجلز التى أوردها سويزى ، والتى كثيرا ما ترد في مناقشات المؤرخين السوفييت والانجليز ؟ واهم ما يجب ملاحظته الحذر الشديد الذى اتسمت به كلمات انجلز . وأورد هنا فقرة من آخر ترجمة لكاتب انجلز المذكور نجده يكتب فيها تلك الكلمات بشكل يوحي بأنها تحتاج الى تأكيد خاص :

تقع فترات استثنائية — على اية حال — تتوازن فيها قوى الطبقتين المتحاربتين مع بعضهما البعض بدرجة معينة ، تتطلب وجود عامل وسيط ظاهرى يقف بينهما الى حين يتمثل في قيام درجة معينة من الاستقلال . وكانت تلك حال الملكيات المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر التى حفظت التوازن بين النبلاء والطبقة البورجوازية ، وكان ذلك شأن البونابرتية في الامبراطوريتين الاولى والثانية في فرنسا ، التى استخدمت البروليتاريا ضد البورجوازية ، والبورجوازية ضد البروليتاريا (٣) .

- (1) Z. Mosina, The Discussion of Problem of Absolutism, in Istoriik Marksist, No 6, 1940, p. 69, 74.
- (2) State and Revolution in Tudor and Stuart England, in Communist Review, July 1948, p. 212 f.
- (3) Origin of the Family, in Marx and Engels, Selected Works (Lawrence and Wishart, 1960), II, p. 290.

مهل يستطيع سويزي القول بأن البروليتاريا التي جاء ذكرها في هذه الفترة كتلت « طبقة حاكمة » في فرنسا فيما بين ١٨٥٢ و ١٨٧٠ ؟ أو أن سلطة الدولة البونابرتية كانت وسيطا مستقلا بين البورجوازية والبروليتاريا ؟

يلوح لى أن افتراض سويزي وجود طبقتين حاكمتين أو أكثر في إنجلترا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر لا يتفق مع المنطق ، وأنه ليس ثمة ما يؤيده مما قاله إنجلز . ملاحظة إنجلز لا يجب أن تفسر بنصها وإنما يجب تفسيرها في ضوء ما قاله هو وماركس في مناسبات أخرى . وعندما يتم ذلك ، فانه سوف يتفق مع ما توصل اليه المؤرخون السوفييت والماركسيون الإنجليز من نتائج مؤداها أن الملكية المطلقة شكل من أشكال الدولة الإقطاعية .

ولا يتسع المجال للدلاء برأى يستند الى أدلة تاريخية ، الى جانب هذه المناقشة المنطقية . ولكنى أعتقد أن الحقائق تدعم المنطق . فالتفاصيل المتعلقة بالطريقة التي حافظت بها ملكية تيودور على التوازن بين النبلاء والبورجوازيين ، لا تشير الى أنها وسلطة تجاوزت الشكل الظاهري ، ولم يكن استقلالها عن الطبقة الإقطاعية سوى استقلال نسبي . والخلط الذي يجعل سويزي (وآخرين) يتحاشون اعتبار الملكية المطلقة دولة إقطاعية ، يرجع — في رأى — الى أمور ثلاثة : أولا ، التعلق بالتعريف البورجوازي للإقطاع بأنه مصطلح عسكري ، وهم بذلك يجهلون أسسهم الاجتماعي ، وثانيا : اعتبار الدولة الإقطاعية هي تلك التي تسود فيها القنانة . ومن أهم الملامح القوية لكتاب دوب — في رأى — رفضه لهذا الرأى وبيان أن التحرير الجزئى لأسلوب الإنتاج الصغير ، لم يؤد في خدمته الى تفسير الأسس الاقتصادية للمجتمع ، رغم أنه هيا الفرصة للتطور الرأسمالى . فإذا كان الإقطاع يلغى مع إلغاء القنانة ، فلن فرنسا لم تكن دولة إقطاعية في عام ١٧٨٨ ولما احتاج الأمر الى ثورة بورجوازية بمفهوم الثورة التي تطيح بالدولة الإقطاعية . وثالثها : هناك الفكرة القائلة بأن الدولة الإقطاعية لابد أن تكون دولة لا مركزية . وفي حقيقة الأمر ، كان تحرير الأسلوب الإنتاج الصغير الذى نتج عن الأزمة الشاملة للمجتمع الإقطاعى ، هو الذى دفع الطبقة الإقطاعية الحاكمة الى تقوية السلطة المركزية للدولة ، منذ القرن الرابع عشر ، لتخضع ثورات الفلاحين ، ولتستخدم الضرائب كأداة لابتصاص الفائض من الفلاحين الأثرياء ، ولتتحكم في حركات القوى العاملة عن طريق اللوائح المركزية ، حيث أن القوى الإقطاعية المحلية لم تعد على قدر من الكفلية . فالملكية المطلقة كتلت شكلا مختلفا من أشكال الدول الإقطاعية السابقة عليها ، ولكن الطبقة الحاكمة ظلت كما هي ، فاختفت من الجمهورية والملكية الدستورية والكتاتورية الفلاحية ، اشكالا لحكم الطبقة البورجوازية .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم الترجمة	٥
مقدمة	٩
الفصل الأول : الراسمالية	١٣
الفصل الثاني : سقوط الإقطاع ونمو المدن	٤٩
الفصل الثالث : ارهاصات البرجوازية	١٠٦
الفصل الرابع : ظهور رأس المال الصناعى	١٤٨
الفصل الخامس : تراكم رأس المال والمدرسة التجارية	٢٠١
الفصل السادس : نمو البروليتاريا	٢٤٣
الفصل السابع : الثورة الصناعية والقرن التاسع عشر	٢٧٧
الفصل الثامن : فترة ما بين الحربين وما بعدها	٣٤١
تذييل : ما بعد الحرب العالمية الثانية	٤٠٩
ملحق : الانتقال من الإقطاع الى الراسمالية	
تصدير :	٤١٨
١ - نقد : بقلم : بول سويزى	٤٢٢
٢ - رد : بقلم : مورس دوب	٤٤٤
٣ - مساهمة فى المناقشة : بقلم ه. ك. تكاهاشى	٤٥٣
٤ - تعليق آخر : بقلم : مورس دوب	٤٧٤
٥ - عودة الى المناقشة : بقلم : بول سويزى	٤٧٧
٦ - تعليق : بقلم روى هيلتون	٤٨٣
٧ - تعليق : بقلم : كرسثوفر هل	٤٩٢

مطبعة الجبلاوى

٢٠١ شارع النزهة الهيرلاقية - شبرا

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٨/٥١٨١

Bibliotheca Alexandrina



0417011